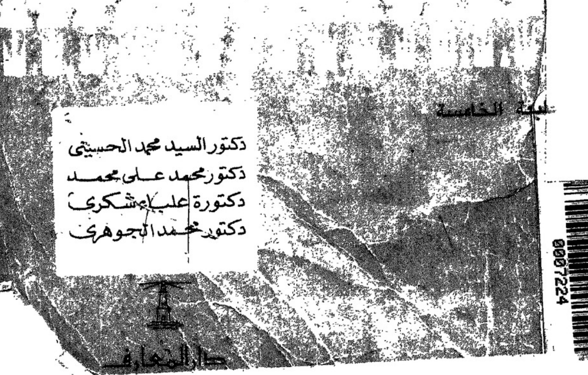
دراسات في التنمية الاجتماعية



ـبعة الخامسة

دكتور السيد محمد الحسيني

دكتور محمد علي محمد

دكتورة علياء شكري

دكتور محمد الجوهري

دار المعارف

دراسات في التنمية الاجتماعية

الطبعة الخامسة

دكتور السيد محمد الحسيني

دكتور محمد علي محمد

دكتورة علياء شكري

دكتور محمد الجوهري

للأستاذ الدكتور سيد عويس

(بمناسبة بلوغه الستين)

مع أمل بعمر مديد فى خدمة وطننا مصر

المؤلفون

محتويات الكتاب

الباب الثانى

البناء الطبقى فى البلاد النامية

الصفحة

الصفحة

الباب الثالث

دراسات فى الثقافة والنظم الاجتماعية

الصفحة

مقدمة الطبعة الثانية والثالثة

كان لزاماً علينا وقد نفدت الطبعة الأولى والثانية من هذا الكتاب فور صدورها أن نفكر فى الإعداد لطبعة جديدة، تواصل بها « سلسلة علم الاجتماع المعاصر» أداء الرسالة التى أوقفت نفسها عليها ؛ ألا وهى النهوض بعلم الاجتماع فى بلادنا ، وتهيئة الفرصة أمامه لمسايرة الركب العالمى المتطور .

ولا شك أن قضية التنمية تمثل أحد القضايا الرئيسية التى تحتل مكانة خاصة على المستويين العالمى والقومى . وأحد علامات ذلك تلك الدراسات والبحوث والمقالات التى تنشر فى مختلف أنحاء العالم بهدف فهم مشكلة تخلف العالم الثالث ومواجهتها مواجهة علمية حقيقية . ومن الطبيعى أن تتعدد وتتصارع الاتجاهات النظرية المختلفة التى تحاول التصدى لهذه المشكلة ، وأن تتباين الحلول المقترحة لمواجهتها . وعلى الرغم من أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب قد عكست ذلك بوضوح إلا أننا وجدنا من الضرورى إضافة عدد من الدراسات تلقى أضواء جديدة على قضية التنمية وتعالج موضوعات متخصصة بعينها.

ففى الفصل الثانى من الباب الأول يقدم الدكتور السيد الحسينى دراسة تتناول قضية التنمية والتبعية فى دول العالم الثالث من جوانبها المختلفة . وتمثل هذه الدراسة تحليلا شاملا للآراء والنظريات التى ظهرت خلال العقدين الماضيين حول تنمية العالم الثالث ، كما تتضمن تقييماً عاماً لسياسات ومشروعات التنمية التى تقوم بتنفيذها الدول النامية سواء بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية أو بالاعتماد على المساعدات الخارجية (سواء أكانت من الدول المتقدمة أم من الهيئات الدولية) . وتوضح الدراسة القضايا والافتراضات الأساسية الكامنة وراء هذه السياسات والمشروعات ، ذلك أن الوضوح الفكرى أمر ضرورى بالنسبة لمشروعات التنمية فى دول العالم الثالث . وتطرح الدراسة أخيراً احتمالات التنمية فى هذه الدول ، فتقيم برامج الإصلاح التى تنفذها كثير من الدول النامية ، وتحلل المحاولات الثورية التى ظهرت فى قليل منها لمواجهة مشكلة التبعية .

وفى الباب الثانى (بفصوله الأربعة) نجد الدكتور محمد الجوهرى يقدم معالجة شاملة للبناء الطبقى فى البلاد النامية ، وهى معالجة تهدف تقديم صورة متكاملة لمعالم هذا البناء .

ولقد اختص الفصل الأول باستعراض الإطار النظرى وتوضيح المفاهيم الأساسية مؤكداً أهمية الأساس الأيديولوجى فى توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال رؤيته . ويرتبط بذلك تحديد أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبناء الطبقى كالطبقة الاجتماعية والتدرج الاجتماعى والطبقات الرئيسية والفرعية والشرائح الاجتماعية . أما الفصل الثانى فيحاول توضيح الطابع الخاص للبناء الطبقى والعلاقات الطبقية فى مجتمعات البلاد النامية وذلك من خلال استعراض مفصل للملامح العامة للبناء الطبقى فى هذه البلاد . ويتضمن هذا الفصل – فضلا عن ذلك – بيانات وشواهد إحصائية مستفيضة مستقاة من الدراسات الواقعية التى تناولت البناء الطبقى فى البلاد النامية، وهى دراسات توضح – على اختلافات منطلقاتها – تعدد أنماط النشاط الاقتصادى ، وتعدد اتساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقى .

أما الفصل الثالث فيتضمن إسهاماً جديداً فى فهم موقف « الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » . وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه الجماعات كما توضح الدراسة ذلك – إلا أننا نجد معالجة عامة تفتح أمامنا الطريق لدراسة العلاقة بين البناء الطبقى والجهود الرامية إلى التنمية .

أما الفصل الرابع والأخير فيختص بتحديد الخطوط العريضة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى . وهنا نجد المؤلف يحدد المعيار الذى سيستخدم فى تصنيف الطبقات فى مصر ، ويقدم تخطيطاً عاماً للطبقات الموجودة فى كل من الريف والحضر المصرى . وفى نهاية الفصل نجد مناقشة لبعض التحديات النظرية والميدانية التى تواجه دراسة البناء الطبقى فى مصر .

وفى الفصل الأول من الباب الرابع نجد الدكتور السيد الحسينى يقدم دراسة شاملة للقرية فى الدول النامية . وتمثل هذه الدراسة تحليلا نقدياً لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى كما تبدو فى كتابات العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بتسجيل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها قرى الدول النامية خلال العقود

القليلة الماضية . ومثل هذا التحليل النقدى ضرورى إذا ما أردنا الوصول إلى أحكام وتعميمات صادقة . وعلى الرغم من الصعوبات النظرية والمنهجية التى قد تواجه مثل هذه الدراسة ، إلا أننا نجد المؤلف يركز على عدد من القضايا والمشكلات الهامة . من ذلك – مثلا – تغلغل الاقتصاد النقدى فى قرى الدول النامية وما يمكن أن يحدثه من تغيرات اجتماعية واسعة ، والتأثيرات المختلفة التى تمارسها المراكز الحضرية على القرى ، والتغيرات المختلفة الناجمة عن مشروعات الإصلاح الزراعى (بمعناه الواسع) ، والنتائج التى حققتها مشروعات « التنمية الريفية » فى قرى الدول النامية ، وأخيراً الحركات الاجتماعية والسياسية التى قام بها فلاحو الدول النامية خلال القرن العشرين . وفضلا عن ذلك فالدراسة تثير طائفة من القضايا والتساؤلات الجديرة بمزيد من التحليل والتأمل . ومن الطبيعى أن تكون الدراسات الجديدة التى تضمنتها هذه الطبعة امتداداً وتدعماً للدراسات التى تضمنتها الطبعة الأولى من هذا الكتاب لذلك فإننا نرجو أن تصادف هذه الطبعة الجديدة من التشجيع الكريم والانتشار ما لقيته سابقتها ، وأن يكون ذلك عوناً لنا على مواصلة أداء الدور المتواضع الذى تضطلع به « جماعة علم الاجتماع المعاصر » فى خدمة العلم الاجتماعى فى بلادنا .

القاهرة فى ١٩٧٤/٨/١٣

المؤلفون

مقدمة الطبعة الأولى

يشهد العالم المعاصر تفاوتـًا اقتصاديـًّا وسياسيـًّا واجتماعيـًّا شديداً بين دول حققت قدراً ملحوظـًا من التقدم الاقتصادى والتغير الثقافى ، وأخرى لا تزال تبحث عن ذاتيتها ومكانها فى هذا العالم . ولقد تدعم هذا التفاوت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لانحسار الاستعمار وحصول كثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها ؛ بحيث بات واضحـًا أن ثمة عالمين : أحدهما متقدم (ويضم دول أوربا وأمريكا الشمالية وأوربا الشرقية) حيث يشتمل على سدس سكان العالم ويستأثر بنحو ثلثى الدخل العالمى ، والآخر متخلف (ويضم ما يطلق عليه الآن بدول العالم الثالث) .

وكنتيجة لذلك بدأ العلماء الاجتماعيون المعاصرون تحليل ظاهرة التفاوت الدولى والوقوف على أسباب تخلف دول العالم الثالث ورسم الاستراتيجيات الملائمة لتنميتها فعلماء الاقتصاد اهتموا بدراسة التنمية الاقتصادية وأساليبها لكى يتعرفوا على إمكانية تنمية هذه الدول تنمية ذاتية ، وعلماء الاجتماع سعوا إلى التعرف على الشخصية الجديدة التى بدأت هذه الدول فى اكتسابها ، تلك الشخصية التى يجب أن تتجاوز روابط القرابة والطائفة والجماعة العنصرية ، ثم تحليل البناء الاجتماعى لهذه الدول ومدى ملاءمته لتحقيق تنمية شاملة . أما علماء السياسة فقد حاولوا دراسة الأيديولوجيات والمعتقدات السياسية وبناء القوة السائدة فى هذه الدول بهدف التعرف على التأثير الذى يمكن أن يحدثه هذا البعد السياسى فى تنمية هذه الدول .

ومن خلال هذا الاهتمام ظهر مفهوم « التنمية » بوصفه أداة أو وسيلة من خلالها يمكن للدول النامية أن تواجه عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة . ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم . فالبعض يذهب إلى أن التنمية هى عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث . وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا ، والتساند الاجتماعى الواسع النطاق ، والتحضر ، والتعليم ، والحراك الاجتماعى ؛ فضلا

عن التوحدات الشعبية مع التاريخ والمنطقة والكيان القومى للدولة . وبعبارة أخرى فإن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية ، والتغير ، والتصنيع ، والاستقلال ، والتأثير ، والقوة ، والوحدة الداخلية . وبغض النظرعن مدى صدق هذا التعريف (الذى يعد واحداً من التعريفات العديدة للتنمية) ، إلا أنه يشير إلى حقيقة أساسية هى أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم فيما تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية ؛ تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها فى الاعتبار سواء كنا بصدد إقامة تصور عام لظاهرة التخلف أو تحديد دقيق لاستراتيجية التنمية .

وتمثل هذه الحقيقة الركيزة الأساسية للدراسات التى يتضمنها هذا الكتاب . ففى الفصل الأول يقدم الدكتور السيد الحسينى تحليلا نقدياً لاتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية ؛ حيث يتناول ستة اتجاهات رئيسية هى : اتجاه النماذج والمؤشرات ، والاتجاه التطورى المحدث ، والاتجاه الانتشارى ، والاتجاه السيكولوجى أو السلوكى ، واتجاه المكانة الدولية ، والاتجاه الماركسى الجديد . ويستند هذا التحليل النقدى إلى محكين أساسيين هما : قدرة هذه الاتجاهات النظرية على تفسير تاريخ الدول النامية وحاضرها ، ومدى نجاحها فى مساعدة هذه الدول على تحقيق التقدم . والدراسة — فى مضمونها — تأكيد لأهمية الاتجاه التاريخى — البنائى فى فهم مشكلات الدول النامية وكيفية مواجهتها .

وفى الفصل الثانى يقدم الدكتور محمد على محمد دراسة تستند إلى تحليل دقيق للسياق الثقافى والفكرى لعملية التنمية أو التحديث فى مجتمعات الشرق الأوسط بصفة عامة وفى المجتمع المصرى بصفة خاصة ، والتركيز على الدور الذى تلعبه القيم والأفكار والمعايير والاتجاهات والعواطف والمشاعر فى التنمية الاقتصادية . وقد ركزت الدراسة على وصف وتشخيص كل هذه العوامل الثقافية المؤثرة فى عملية التحديث على مستويين : الأول يتمثل فى تحليل التراث الذى تجمع حول هذا الموضوع فى ميدان علم الاجتماع تحليلا نظرياً وتصورياً للوقوف على القضايا الرئيسية والنماذج الموجهة للبحث . أما المستوى الثانى فهو التحليل الاجتماعى — التاريخى لجوانب التحديث فى مجتمعات الشرق الأوسط . وقد كشفت الدراسة بوضوح عن أن إمكانية القيام

بسياسات تنمية فعالة محكومة — إلى حد ما — بالوسط الثقافى المحيط به ، ومن ثم فإن التناقض بينها وبين هذا الوسط قد يعوق دورها .

وفى الفصل الثالث تطرح الدكتورة علياء شكرى قضية هامة حديثة من قضايا علم اجتماع التنمية ؛ حيث تتناول مشكلة العلاقة بين الأسرة النووية والتصنيع ؛ وتقدم عدداً من الملاحظات الجديرة بالاهتمام والتأمل . وتنهض الدراسة على فكرتين أساسيتين : الأولى علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية ، والثانية علاقة الأسرة النووية بالتصنيع بعد أن كشفت دراسات عديدة عن الارتباط الوثيق بين الظاهرتين . ولقد قدمت الدراسة تحليلا تتبعياً دقيقاً لهاتين الفكرتين فى كل من المجتمعات الصناعية (وعلى الأخص الولايات المتحدة وأوربا) والمجتمعات النامية . ومن النتائج الطريفة التى توصلت إليها الدراسة أن تغير الأنماط الأسرية — وعلى الأخص تطور الأسرة النووية — لا يرتبط بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً ، وأن نمو الصناعة — استناداً إلى شواهد أمبيريقية عديدة — لا يؤدى بالضرورة إلى عمومية الأسرة النووية . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية — تعارض اعتقاداً شائعاً — هى ؛ أن شيوع الأسرة الممتدة فى بعض قطاعات المجتمع لا يشكل عقبة تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ وأن من الخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هى النمط الوحيد من الأسرة الذى كان سائداً فى الدول النامية .

ويحاول الدكتور محمد الجوهرى فى الفصل الرابع والأخير تقديم تحليل شامل لبعض عناصر التراث الشعبى فى ضوء التغيرات الاقتصادية — الاجتماعية التى تطرأ على المجتمعات . والدراسة لا تمثل — فى حقيقة الأمر — دفاعاً عن التراث ، كما أنها ليست دعوة إلى التماس الجديد لمجرد أنه جديد ، ولكنها تمثل نظرة نقدية متفحصة تحاول سبر أغوار ثقافتنا المعاصرة ، وتلمس الطريق الذى يمكن أن يقودنا إلى إقامة موقف صلب من المعادلة الصعبة بين التراث والتقدم . وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام ؛ يتناول الأول أبرز المحاولات العلمية التى عرفتها دراسات الفولكلور بهدف إلقاء الضوء على مصير عناصر التراث الشعبى وقياس ما يطرأ على أشكالها من تغير فى ضوء المجتمع الصناعى الجديد . أما القسم الثانى فيقدم نظرات فى أسس الثقافة المعاصرة ، حيث نجد تحليلا دقيقاً للموازنة بين الحاجة إلى التراث والدعوة إلى التقدم

فى المجتمع الصناعى المعاصر . أما القسم الثالث والأخير فيمثل تحليلا واقعياً لديناميات تغير التراث الشعبى فى المجتمع الصناعى .

ومع أن الدراسات الأربع التى يضمها هذا الكتاب لا تعكس كل التيارات الفكرية فى علم اجتماع التنمية ، إلا أنها — على الأقل — تثير كثيراً من القضايا النظرية والتطبيقية التى نرجو أن نتناولها فى دراسات لاحقة . ولقد آثرنا تضمين هذا الكتاب قائمتين ببليوجرافيين (إحداهما بالإفرنجية ، والأخرى بالعربية) وتشتمل هاتان القائمتان على أهم وأحدث ما كتب فى ميدان علم اجتماع التنمية .

ولا نستطيع أن نحل أنفسنا من ديون الهيئات والزملاء الذين قدموا لنا مساعدات وتعليقات عديدة كان لها أكبر الأثر فى نشر هذه الدراسات . ونخص بالذكر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيسه السيد الأستاذ الدكتور أحمد خليفة الذى أتاح لنا فرصة الإسهام فى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية الذى عقده فى الفترة من ٥ إلى ٨ مايو ١٩٧٣ . فلولا المبادرة الكريمة من المركز ما ظهرت هذه الدراسات جميعاً إلى الوجود فى هذا الوقت بالذات . ثم إن هذه الدراسات قد قدمت إلى المؤتمر ، وخضعت لمناقشات وانتقادات أسفرت عن تعديلات وإضافات جوهرية ، بحيث كان من الصعب أن تنشر هذه الدراسات دون أخذ هذه المناقشات فى الاعتبار . أما الأساتذة والزملاء والأصدقاء الذين أسهموا بتعليقاتهم وانتقاداتهم فعديدون بحيث يصعب علينا فى هذه المقدمة القصيرة أن نذكرهم جميعاً ، ولأن الإسهامات التى قدموها أكبر من أن نشير إليها هنا بإيجاز .

وإنا لنرجو بنشر هذا الكتاب أن يكون تدعيماً للاهتمام العربى الحديث بقضية التنمية التى تعد — بحق — من أهم قضايا العالم المعاصر ؛ وأن يكون بداية لمعالجة جديدة لهذه القضية المصيرية ؛ وأن يكون فوق ذلك كله استمراراً لمبدأ العمل الجماعى الذى تبنته سلسلة علم الاجتماع المعاصر منذ صدورها ؛ وهى السلسلة التى تكفلت بتقديم أحدث الاتجاهات الفكرية فى علم الاجتماع ومعالجتها معالجة نقدية شاملة .

المؤلفون

القاهرة فى يولية ١٩٧٣

الباب الأول

الفصل الأول : اتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية .

الفصل الثانى : العالم الثالث : تنمية أم تبعية ؟ .

الفصل الأول

اتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية

دكتور السيد محمد الحسينى

مقدمة :

يمثل علم اجتماع القرن التاسع عشر رد فعل طبيعى للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى شهدتها المجتمعات الأوربية حينئذ . فلقد شهدت هذه المجتمعات حادثتين هامتين كان لهما أكبر الأثر على اهتمامات علم الاجتماع ومناهج البحث فيه ؛ وأعنى بهما الثورة الصناعية ، والثورة الفرنسية . بعبارة أخرى يمكن اعتبار علم اجتماع القرن التاسع بمثابة استجابة لمشكلة النظام التى ظهرت فى أوائل ذلك القرن نتيجة للآثار التى ترتبت على النهضة الصناعية من ناحية ، والديموقراطية الثورية من ناحية أخرى . لذلك يمكن القول إن الفترة المنحصرة فيما بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تعد — من وجهة نظر التفكير الاجتماعى — فترة من أهم فترات تشكل المفاهيم والنظريات السوسيولوجية التى لا يزال يزخر بها علم الاجتماع المعاصر . ويكفى أن نشير إلى مفاهيم مثل : الصناعة ، الديموقراطية ، الطبقة ، الأيديولوجيا ، الترشيد ، الجماهير ، المساواة ، الليبرالية ، المحافظة ، الرأسمالية ، البيروقراطية . . . إلخ لندرك على الفور إلى أى مدى أسهمت هذه المفاهيم فى تشكيل طابع علم الاجتماع المعاصر[1] .

ولقد دفعت الظروف المختلفة التى مرت بها أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر العلماء الاجتماعيين إلى محاولة فهم البناء الاجتماعى — الاقتصادى —

(١) R. Nisbet, *The Sociological Tradition* : Basic Books, 1968, pp. 21-24.

السياسي الجديد الذى شهدته الدول الأوروبية . ومن الطبيعى أن تدفعهم هذه المحاولة إلى إقامة تفرقة بين المجتمعات الصناعية الرأسمالية وبقية المجتمعات (سواء كانت معاصرة أو تاريخية) . وهذا بدوره يفسر لنا محاولة التمييز بين مفهومى « التحديث » Modernity (الذى يعكس خصائص المجتمعات الأوروبية الجديدة آنئذ) ، والتقليد Traditionality (الذى يعبر عن السمات المعبرة عن المجتمعات غير الأوروبية) .

والملاحظ أن معالجة هؤلاء العلماء للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى مرت بها المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر تمثل ــ بشكل أو بآخر ــ امتداداً لفلسفة التنوير ، وإن كان ذلك لا يعنى التماثل الكامل فى معالجاتهم . فآدم سميث Smith ــ مثلا ــ يهتم فى مؤلفه « ثروة الأمم » بمعالجة التأثير الذى أحدثه تقسيم العمل المتزايد على الإنتاج ، بينما نجد هيربرت سبنسر Spencer ينظر إلى المجتمع بوصفه كائناً عضوياً فى حالة تطور ، وأن المجتمع ــ شأنه شأن الكائن العضوى ــ يميل خلال تطوره إلى اتخاذ شكل معقد . . . فما تلبث أن تظهر وتنمو منظمات جديدة ، وما تلبث هذه المنظمات أن تزداد تخصصاً . ويبدو تأثر سبنسر بفلسفة التنوير أوضح ما يكون فى اعتقاده بأن نمو الكائن العضوى الاجتماعى يصاحبه عادة تطور فى خصائصه الإنسانية [٢].

وعلى أية حال فلقد سعى هؤلاء العلماء ــ كل بطريقته الخاصة ــ إلى وصف التغيرات الأساسية التى مرت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع ، ونمو التجارة ، وانتشار البروتستانتية ، وأخيراً ظهور الصناعة . ولقد اهتم كثير منهم بإقامة نماذج مثالية تعكس خصائص المجتمع الحديث (الأوربى) ، ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدى (غير الأوربى) . غير أن هذه النماذج استندت إلى نزعة تطورية انعكست فى الثنائيات التى قدموها . فسير هنرى مين Maine يفرق

---

(٢) وبالإضافة إلى ذلك نشير إلى بعض فلاسفة التاريخ الذين أسهموا فى فهم التغيرات السريعة والعنيفة التى شهدتها المجتمعات الأوروبية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمثال فيرجسون Ferguson ، وميلار Millar ، وروبرتسون Robertson ، وفولتير Voltaire ، وتيرجو Turgot ، وكوندرسيه Condercet وهيردر Herder ، وهيجل Hegel . لقد سعى هؤلاء الفلاسفة إلى تفسير ثورات عصرهم وذلك فى إطار نظرية عامة للتاريخ .

بين مجتمع يستند إلى التعاقد (تقليدى) ، وآخر يستند إلى المكانة (حديث) ، وتونيز Toennis يميز بين المجتمع المحلى والمجتمع ، ودوركايم Durkheim يفرق بين « مجتمع متضامن تضامنًا آليًا » ، وآخر « متضامن تضامنًا عضويًا » ، وأخيراً نجد ماكس ڤيبر Weber يقيم تمييزاً بين مجتمع مستند إلى سلطة « تقليدية » وآخر مستند إلى سلطة « قانونية رشيدة »[٣] .

وينطوى كثير من النظريات السوسيولوجية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر على غير قليل من الخلط بين مفاهيم كالتغير والتطور والنمو والتقدم ؛ مما عرضها لانتقادات مريرة ؛ مصدرها عدم ملاءمتها للتطبيق على الظواهر الاجتماعية ، وعلى طبيعة العلاقات بينها . ففكرة التطور الاجتماعى استعيرت مباشرة من نظريات التطور البيولوجى التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر . وفكرة النمو غالبًا ما تختلط مع فكرة التطور ، بل قد تستخدمان للإشارة إلى معنى واحد . كما أن مفهوم التطور — بدوره — يتداخل مع مفهوم التقدم ؛ فضلا عما ينطوى عليه الأخير من أحكام قيمية . وكنتيجة لذلك نجد البعض يميل إلى تبنى مفهوم التغير الاجتماعى للإشارة إلى كل صور التباين التاريخى فى المجتمعات الإنسانية[٤] .

ولا شك أن ديوننا نحو علماء اجتماع القرن التاسع عشر فادحة ، ولكن الإيمان المطلق بما ذهبوا إليه يعوقنا عن فهم التنمية فى دول العالم الثالث فهماً واقعيًا حيًا يلائم مقتضيات العصر . فالحاجة إلى تفسير تنمية العالم الغربى لم تعد هى الحاجة الماسة ، كما أن النظريات التى تنشأ عن هذه الحاجة ليست فى حد ذاتها — كما سأوضح فيما بعد — نظريات كافية وصادقة لفهم ما يدور فى الدول النامية الآن .

---

(٣) انظر تحليلات مستفيضة لآراء هؤلاء العلماء فى : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ؛ ترجمة الدكاترة محمود عوده ، محمد الجوهرى ، محمد على ، السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، دار المعارف بمصر ، الصفحات : ١٤٣ – ١٤٧ ، ١٦٢ – ١٦٨ ، ٢٦١ – ٢٧١ . ويلاحظ أنه على الرغم من أن ماكس ڤيبر لا يعد واحداً من أعضاء المدرسة التطورية ، إلا أن أتباعه قد أكدوا بعض أفكاره التى تحمل طابعاً تطوريا خفيا ؛ ذلك لأن ڤيبر قد عرف — أساساً — بدراساته التاريخية لأصول الرأسمالية الغربية ، وباهتمامه الفائق بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية وما ينطوى عليه من دلالات خاصة بالحرية الإنسانية .

(٤) ت ب . بوتومور ؛ تمهيد فى علم الاجتماع ؛ ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٤١١ – ٤٣٢ .

إننا لا نستطيع أن نفهم التركة التي خلفها الاستعمار إذا ما ظل اهتمامنا مقصوراً على منظور لا يعنى أساساً بوجود هذا الاستعمار ونتائجه . ويبدو لنا أن الفشل — أو عدم الرغبة — فى تحديد آثار الاستعمار ونتائجه قد حجب عنا حقيقة بالغة الأهمية هى : أن الاستعمار التقليدى (والإمبريالية الآن) يمثل عملية مستمرة من خلالها تشكل البناء الاجتماعى — الاقتصادى — السياسى الذى تعرفه الدول المتخلفة الآن . إن من الصعب — إن لم يكن من المستحيل — أن نفهم التنمية الأوروبية فى ضوء المفاهيم والتصورات التطورية . لقد كانت التنمية فى الغرب مصاحبة للثورة والحرب الأهلية[٥] . ولا نستطيع — استناداً إلى ذلك — القول بأن التنمية خلال القرن العشرين ستكون أقل حدة وشدة من تلك التى حدثت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد يكون من الإنصاف القول بأن النظرية التطورية قد أفادتنا فى تقديم وصف ممتاز لكيفية اختلاف المجتمعات التقليديةعن المجتمعات الحديثة ، ولكنها لا تفسر — بأى حال من الأحوال — ديناميات التحول إلى مجتمع حديث أو عصرى . ومن هنا يمكننا أن نعتبر آراء ماركس بمثابة محاولة ناجحة — على الأقل — لتفسير ديناميات هذا التحول ، ولسوء الحظ فليست هناك حتى الآن أية محاولة جادة لإقامة تأليف بين النظرية التطورية ونظرية ماركس فى التناقض والثورة . ومن ذلك يبدو واضحاً أن النظرية التطورية تميل — فى نهاية الأمر — إلى تأكيد الطابع التقليدى للمجتمعات المتخلفة ، مما يعنى تحمل هذه المجتمعات وحدها مسئولية تخلفها ، وتجاهل الدور التاريخى الذى قام به العالم الغربى فى هذه المجتمعات ، فضلا عن أن هذه النظرية تنكر ضرورة وأهمية الثورة . فإذا كانت التنمية (أو التحديث) هى نتيجة لعملية تطورية ، وإذا كانت النظم الاستعمارية يمكن أن تعكس مراحل تطورية معينة ، فإننا — حينئذ — لن نكون بحاجة إلى النظر إلى الثورة بوصفها أسلوباً للتنمية (أو التحديث) . لذلك أذهب إلى ضرورة إحلال النزعة التطورية المضللة بمنظور تاريخى ؛ فذلك وحده هو الذى يضمن التحرر من التحيز الأيديولوجى .

---

(٥) R.I. Rhodes; The Disguised Conservation in Evolutionary Development Theory; *Science & Society*, Vol. XXXII, No. 4; 1968, p. 384.

ولا تعنينا هنا التحولات التى طرأت على أوربا فى حد ذاتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بقدر ما تعنينا النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ترتبت على هذه التحولات الثورية وتأثيراتها المختلفة على مختلف أنحاء العالم . ولعل أبرز هذه النتائج التحولات البعيدة المدى التى طرأت على المجتمع الإنسانى بأكمله نتيجة لظهور الرأسمالية ونمو الاستعمار وسيطرة الإمبريالية بمعناها الحديث . فالمعروف أن القوى الأوربية قد بدأت منذ سنة ١٨٨٥ فى اقتسام الدول المتخلفة الآن . وكان ذلك بمثابة فجر لفترة جديدة فى التاريخ الإنسانى تتميز بإمبريالية من نوع جديد ، تشكلت أبعادها الحقيقية بفعل الضغوط الاقتصادية التى واجهتها أوربا ذاتها [٦] . ومن نتيجة ذلك أن بدأ العالم يبدو وكأنه **نظام اجتماعى عالمى** خاضع لسيطرة القوى الأوربية . ولقد استند هذا النظام الاجتماعى إلى الغزو والقوة . وفى إطار هذا النظام العالمى ظهرت الدول الأوربية غنية قوية مسيطرة والدول غير الأوربية فقيرة ضعيفة خاضعة . وهكذا يبدو واضحاً أن عام ١٨٥٨ يمثل بداية لفترة الإمبريالية العليا ، واستهلالا لمرحلة جديدة مرت بها الإنسانية خلال تاريخها .

والمؤكد أن ظاهرة المجتمع الدولى الجديد تعد — بحق — من ظواهر القرن العشرين . فبانحسار الاستعمار ابتداء من سنة ١٩٤٥ بدأت فكرة « الدولة — الأمة » تظهر قوية إلى حيز الوجود . ويكفى أن نعلم أن حوالى نصف الدول القائمة اليوم (حوالى ١٢٧ دولة) قد ظهرت بعد سنة ١٩٤٥ ، بل لقد تحولت هذه الدول ودخلت فيما بينها فى علاقات أشبه ما تكون بالعلاقات السوقية . ومن ثم يبدو واضحاً أنه إذا كانت التغيرات الأولى **أوربية** فى نطاقها وتاريخها ، إلا أن نتائجها كانت **عالمية أو دولية** ؛ مما يدعم ما ذهبنا إليه قبل قليل من أن ظهور المجتمع الإنسانى أو الدولى هو بالتأكيد من ظواهر القرن العشرين التى يجب أن تكون لها أهمية سوسيولوجية توازى الأهمية السوسيولوجية لظهور النظام الصناعى فى المجتمعات الرأسمالية .

ويدفعنا ذلك إلى القول بأن ثمة توازياً واضحاً بين الواقع الاجتماعى الذى

(٦) P. Worsley; *The Third World*; *Weidenfild* & Nicolson, 1967. Ch. I.

حاول علماء اجتماع القرن التاسع عشر فهمه فهماً منظماً والموقف الاجتماعى الدولى المعاصر . فكلا الموقفين يكشفان عن وجود بناءات تاريخية متميزة . فإذا كانت الرأسمالية الصناعية — كما تعبر عنها كتابات علماء اجتماع القرن التاسع عشر — قد أحدثت — كما يقول بيندكس[٧] Bendix — أزمة أخلاقية متمثلة فى قضية التفاوت الطبقى ، وممارسة القوة . . . إلخ ، فإننا نستطيع اليوم أن نجد بعض أبعاد هذه الأزمة على مستوى دولى أكثر منه محلى . فعلى الرغم من التفاوت الطبقى الهائل الذى لا يزال قائماً داخل المجتمعات القومية ، إلا أن ثمة تفاوتاً معاصراً هائلا بين الدول ؛ أى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وإذاً فالمحدد الأساسى للعناصر الأساسية لفرص الحياة فى المجتمع المعاصر لم يعد **الطبقة** ، بل **الأمة** . وباستطاعتنا القول بأن التفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الآن فيما يتعلق بفرص الحياة يكاد يشبه ذلك الذى كان قائماً فى إنجلترا خلال القرن التاسع عشر بين الرأسماليين والطبقة العاملة . فبينما نجد أن حوالى ثلثى سكان العالم (أى حوالى ٢٥١٠ مليون نسمة من ٣٥٩٢ مليون نسمة فى سنة ١٩٧٠) يعيشون فى مناطق متخلفة ، إلا أنهم لا يحصلون إلا على سدس الدخل العالمى[٨] . فى سنة ١٩٦٤ كان نصيب الفرد من الدخل القومى فى الولايات المتحدة حوالى ٣٠٠٢ دولار سنوياً ، بينما لم يزد عن ٨٢ دولاراً فى الهند ، و ٤٣ دولاراً فى مالاوى[٩] . وفضلا عن ذلك فالتفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فى تزايد مستمر . ففيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بلغت الزيادة فى النصيب السنوى للفرد من الدخل القومى فى الدول المتقدمة حوالى ٢٩٢ دولاراً ؛ بينما بلغت (خلال نفس الفترة) فى الدول المتخلفة ١٢ دولاراً[١٠] . كذلك أوضحت دراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة أنه فيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٨ كان معدل متوسط الزيادة السنوية فى الإنتاج القومى الإجمالى فى الدول النامية ٤,٨٪ فقط ، وهو معدل يقل عما كان عليه فى أوائل خمسينيات هذا القرن .

(٧) R. Bendix, "Tradition and Modernity Reconsidered", *Comparative Studies in Sociology and History*, Vol. 9, 1966-1967, pp. 292-346.

(٨) 1967 *Report on the World Social Situation*. U.N. 1969. See also *the* 1965 *Report*. U.N. 1967.

(٩) Sara Child; *Pove t and affluence*. Hamish Hamilton, 1969.

(١٠) *Ibid*; p. VII.

في سنة ١٩٦٨ كان الإنتاج القومي الإجمالي في الدول الرأسمالية المتقدمة يزيد بمقدار ٢٨٥,٠٠٠ مليون دولار عما كان عليه في عام ١٩٦٤ ، بينما بلغت الزيادة التي حققتها الدول النامية ٤٥,٠٠٠ مليون دولار فقط . وفي نفس العام بلغ الفرق في الإنتاج القومي الإجمالي بين الدول الرأسمالية المتقدمة (التي يبلغ تعداد سكانها ٦٤٧ مليون نسمة) ودول العالم الثالث (التي يبلغ عدد سكانها ١٢٢٩ مليون نسمة) حوالي ١,١٣٨,٠٠٠ مليون دولار[١١] .

ومن الطبيعي أن ينعكس تفاوت الدخول على فرص الحياة كما تتبدى في معدلات الوفاة ، والبطالة ، وظروف المعيشة ، والتغذية والتعليم . . . إلخ . ففي أوربا الغربية كان معدل الوفيات بالنسبة لكل ألف من السكان (في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات) يتراوح فيما بين ٧,٨ و ١٢,٥ ، وفي أمريكا الشمالية كان يتراوح فيما بين ٧,٧ و ٨,٤ . بينما نجد معدل الوفيات في آسيا (خلال نفس الفترة) يتراوح فيما بين ١٩ و ٢٤ ، كما يتراوح في أفريقيا فيما بين ٢٥,٦ و ٣٣,٣ . كذلك نجد أن متوسط العمر في أمريكا الشمالية وأستراليا ، يتراوح فيما بين ٧٠ و ٧٣ سنة ، وفي أوربا الغربية فيما بين ٦٨ و ٧٠ ، وفي أمريكا اللاتينية فيما بين ٥٠ و ٥٥ سنة . وفي آسيا فيما بين ٤٠ و ٥٠ سنة ، وفي أفريقيا فيما بين ٣٠ و ٤٠ سنة[١٢] . كذلك نلحظ تفاوتاً دولياً شديداً فيما يتعلق بنسب الأمية . فالنسبة المئوية (من السكان البالغين الخامسة عشرة سنة فأكثر) للأمية لا تتعدى في الولايات المتحدة ٢,٢ (سنة ١٩٥٩ وفي الاتحاد السوفييتي ١,٥ (سنة ١٩٥٩) ، وفي اليابان ٢,٢ (سنة ١٩٦٠) ، وفي فرنسا ٣,٦ (سنة ١٩٤٦) ، وفي إيطاليا ١٤,١ (سنة ١٩٥١) ، بينما تصل في مصر إلى ٨٠,٥ (سنة ١٩٦٠) ، وفي الهند ٧١,٢ (سنة ١٩٦١) ، وفي البرازيل ٥٠,٦ (سنة ١٩٥٠) ، وفي المكسيك ٣٤,٦ (سنة ١٩٦٠) ، وفي يوغوسلافيا ٢٣,٥ (سنة ١٩٦١)[١٣] . ومن ذلك يمكننا أن نذهب إلى أن المفاهيم التي ورثناها

---

(١١) حميد صفوى ؛ آسيا وأفريقيا وكيف يتم القضاء على التخلف ، دراسات اشتراكية ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٢ ، ص ص ١٨ ، ١٩ .

(١٢) جوكوف وآخرون ، العالم الثالث : قضايا وآفاق ؛ دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١٢ وما بعدها .

(١٣) ج . م . البرتيني؛ التخلف والتنمية في العالم الثالث؛ دار الحقيقة ، نقله إلى العربية=

عن علم اجتماع القرن التاسع عشر (كمفهوم الطبقة مثلا) تكاد تنطوى على فائدة محدودة (أى أنها قد أصبحت الآن مفاهيم محلية) فى تفسير التفاوت العالمى الذى يعيش فى ظله الإنسان المعاصر. فضلا عن أن هذه المفاهيم لا تستطيع أن تتكيف مع حاجاتنا المعاصرة المتمثلة فى تحليل البناء الدولى الجديد، وفى معالجتنا لمشكلة التخلف، خاصة وأن هذه المفاهيم مقصورة – إلى حد كبير – على مناطق جغرافية وجماعات سلالية معينة.

ونستطيع أن نجد بعض أبعاد « الأزمة الأخلاقية » التى خلقتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر فى الموقف الدولى المعاصر. ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تأملنا القضايا التى حققت سيطرة أخلاقية وفكرية خلال العقود الأخيرة مثل الفقر (فيما يطلق عليه بدول العالم الثالث)، والتضخم السكانى، والصراع السلالى والعنصرى، والتلوث، والحروب البيولوجية والكيمائية، وإمكانية التدمير الكامل للحياة الإنسانية. ويدخل فى صميم هذه القضايا مشكلات ترتبط بالتفاوت الاجتماعى الدولى والنظام العالمى. وليس هناك من شك فى أن الثورة التكنولوجية التى شهدها القرن العشرون قد أدت – شأنها شأن الثورة الصناعية التى شهدها القرن التاسع عشر – إلى توسيع نطاق التفاوت بين الإمكانيات التكنولوجية المتاحة من ناحية، والقيود والعقبات التى يفرضها البناء الاجتماعى – الاقتصادى القائم.

غير أن أكثر ما يميز العالم المعاصر هو طبيعته الجمعية، بحيث يمكن القول إن ثمة **سوقاً عالمية**. وهذا يعنى – بطبيعة الحال – أن هناك تصورات مختلفة ومتضاربة للواقع، وأن هناك أنساق معتقدات ورموزاً تلعب دوراً هاماً فى تحديد طابع هذا العالم. وإذا كانت التنمية قد أصبحت الآن (بوصفها مشروعاً وأيديولوجية) مطلباً مصيرياً، فلابد وأن نتوقع ظهور محاولات تسعى إلى تأكيد دعائمها الاقتصادية والسياسية. لذلك قد لا ندهش حينما نرى البعض يذهب إلى أنه إذا كانت القومية (فى ظروف ما بعد الاستعمار) تعمل على زيادة أو تدعيم التكامل القومى، فإن المعتقدات الماركسية قد تلعب دوراً هاماً فى المواقف التى يكون فيها التغير أمراً أو مطلباً ضرورياً[١٤]. وتنعكس فكرة **السوق العالمية** أيضاً فى وجود نماذج أو أنماط

=زهير الحكيم، ص ٤٠. ويلاحظ أن مصدر هذه البيانات الإحصائية: اليونسكو، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٦٣.

(١٤) H.G. Johnson (ed) *Nationalism in Old and New States*. Allen & Unwin. 1968.

مختلفة من التنمية (كالروسية ، والبرجوازية ، واليابانية ، والصينية . . . إلخ) بل إن مفهوم الدول النامية - كما سأوضح فى مواضع لاحقة - لا يعكس واقعاً متجانساً تمام التجانس . ومع أن أغلب هذه الدول قد خضعت لحكم استعمارى ، إلا أنها سلكت بعد حصولها على الاستقلال طرقاً مختلفة . فبعضها تبنى الأسلوب الرأسمالى ؛ وبعض آخر سعى إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة ؛ وبعض ثالث لا يزال فى مفترق الطريق . كذلك فإن هذه الدول ليست على مستوى واحد من التطور الاجتماعى ، وأن هناك اختلافات شاسعة بينها فيما يتعلق بالبناء الطبقى والاجتماعى ، فضلا عن الخصائص التاريخية والعنصرية والقومية والتقاليد الثقافية والدينية، وكذلك عوامل أخرى كمساحة الأرض وعدد السكان والأحوال الجغرافية . ومن الطبيعى أن تفرض هذه الظروف المتنوعة على شعوب الدول النامية وقادتها تصورات معينة للواقع تتلاءم مع التنمية المراد تحقيقها . ولا شك أن الدول النامية الآن فى وضع يمكنها من دراسة تجارب التنمية المختلفة ؛ ومواءمة هذه التجارب مع واقعها الخاص المتميز . ومن ثم يمكننا أن نعد الثورة التركية ، ونهوض اليابان ، والثورتين الروسية والصينية تراثاً هائلا تستطيع أن تفيد منه هذه الدول . فالقومية - مثلا - بدأت تكتسب معانى خاصة فى الدول النامية[١٥] ، فرضتها الظروف التاريخية التى مرت بها والموقف الدولى المعاصر بطابعه **الجمعى** المعقد .

مما سبق يبدو واضحاً أن علم اجتماع التنمية لا يستطيع أن يواجه أو يعالج المواقف المعاصرة للمجتمعات النامية ، دون أن يمارس مهمته فى ظل إطار **عالمى - تاريخى** ، ودون أن يأخذ فى اعتباره المجتمع الدولى بوصفه **كلاً** ، من خلاله تتحدد وتتنوع فرص ومجالات الحياة المختلفة . تلك حقيقة أساسية إذا ما أردنا تحليل عوامل أو أسباب التخلف ، أو حاولنا دراسة أية قضية من قضايا علم اجتماع التنمية . فمن الصعب أن نفهم معتقداً سياسياً « كالقومية » أو « الاشتراكية » أو « النزعة الإحصائية » دون أن نأخذ فى اعتبارنا الأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات ونتائج الاستعمار . وما يقال عن المعتقدات السياسية يقال أيضاً بالنسبة لتحليل فئات اجتماعية . بعينها كالمثقفين وضباط الجيش والبرجوازية الصغيرة ، أو حتى أسباب

---

(١٥) Worsley, P., *op cit*. Ch. 2.

ونتائج التحضر السريع فى الدول النامية .

والمحقق أن علم اجتماع القرن التاسع عشر قد استطاع – بمهارة – معالجة طبيعة الرأسمالية الصناعية فى أوربا خلال نموها . ويكفينا فى هذا المجال الاستشهاد بأعمال كل من ماركس وماكس ڤيبر . فلقد استطاع هذان العالمان – كما سأوضح بعد قليل – بتبنيهما لوجهة نظر بنائية – تاريخية تحليل التغيرات الأساسية التى أدت إلى ظهور النظام الرأسمالى بوصفه أسلوب التنمية الأساسى الذى حققت من خلاله البلدان الصناعية الرأسمالية تنميتها ؛ وإن كان ذلك لا يمنعنا من القول بأنهما قد قدما نظريتين متعارضتين أشد التعارض فى أسباب ظهور النظام الرأسمالى . أما علم الاجتماع المعاصر فاقد ظل بعيداً عن تناول كثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمجتمع الدولى المعاصر مثل التخلف ، والعلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والنظام العالمى . . . إلخ .

وبرغم صعوبة تحديد الاهتمامات الأساسية للمنظورات السوسيولوجية المختلفة فى دراسة التخلف والتنمية ، إلا أنه بالإمكان صياغة أربعة تساؤلات أساسية يحاول العلماء المحدثون تقديم إجابات عليها وهى :

١ – ما هى الأسباب أو العوامل الكامنة وراء ظاهرتى التخلف والتنمية ، ولماذا استطاعت مجتمعات معينة أن تنمو بشكل أسرع من مجتمعات أخرى ؟ .

٢ – ما هى الاتجاهات التى تتخذها عملية التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى . وهل يمكن القول إن ثمة مراحل تنموية متتالية ؟ .

٣ – إلى أى مدى تتطلب التنمية الاقتصادية حدوث تحول اجتماعى – ثقافى ؟ .

٤ – كيف تستجيب الدول النامية للمؤثرات المختلفة التى تتلقاها من المجتمع الدولى ؟ .

وعلى الرغم من صعوبة تصنيف الاتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة واقع الدول النامية ، إلا أن بإمكاننا القول بأن ثمة ستة اتجاهات أساسية يحاول كل منها معالجة هذا الواقع على نحو معين . ونحن لا نعنى بذلك أن هذا التصنيف المقترح هنا شامل ، كما أننا لا نذهب أيضًا إلى أن ثمة حدوداً فاصلة بينها . أما الاتجاهات

النظرية الستة فهى :

١ — اتجاه النماذج أو المؤشرات .

٢ — الاتجاه التطورى المحدث

٣ — الاتجاه الانتشارى .

٤ — الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى .

٥ — اتجاه المكانة الدولية .

٦ — الاتجاه الماركسى الجديد .

ويكاد يكون هناك شبه اتفاق على أن هذه الاتجاهات الستة تنطلق — بشكل أو بآخر — من الإسهامات التى قدمها كل من كارل ماركس وماكس ڤيبر . فاتجاه النماذج أو المؤشرات يستعين بفكرة النموذج المثالى التى طورها ڤيبز ، والاتجاه التطورى المحدث يحاول مواجهة نظرية ماركس الشاملة بنظرية بديلة فى التطور الاجتماعى . والاتجاه الانتشارى يحاول التأليف بين بعض أفكار كل من ماركس وڤيبر . كذلك نجد الاتجاه السيكولوجى يتأثر بآراء ومفاهيم ڤيبر عن دور القيم الدينية فى الحياة الاجتماعية .

أما اتجاه المكانة الدولية فيحاول تقديم معالجة « غير ماركسية » للنظام الدولى المعاصر ، وأخيراً نجد الاتجاه الماركسى الجديد يحاول تعديل الصياغات الماركسية الكلاسيكية لكى تتلاءم مع الواقع الدولى الجديد . وإذا صح لنا تصنيف اتجاهات دراسة التنمية إلى اتجاهين : أحدهما مادى والآخر مثالى ، فإن بإمكاننا القول إن ماركس قد أرسى دعائم الاتجاه الأول ، بينما أقام ڤيبر أسس الاتجاه الثانى . لذلك أجد من الضرورى تناول إسهام كل من ماركس وڤيبر كنقطة بداية لتناول الاتجاهات الستة المعاصرة ، على أن نختتم ذلك بمناقشة عامة نحاول فيها رسم أبعاد نظرية معاصرة فى التنمية أكثر كفاءة وصدقاً ، وأقدر على معاونة الدول النامية على تجاوز تخلفها .

أولاً : التنمية (التحديث) بين كارل ماركس وماكس ڤيبر

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع بالإسهامات المختلفة التى قدمها كل من كارل ماركس وماكس ڤيبر فيما يتعلق بنشأة النظام الرأسمالى بوصفه نموذج التنمية الذى حققه المجتمع الغربى . ولقد عالج ڤيبر هذه القضية فى معرض دراسته للعلاقة بين الدين والاقتصاد حينما نشر فى سنة ١٩٠٤ مؤلفه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية »[١٦] . أما ماركس فقد عالج هذه القضية فى معرض تحليله للدور الذى تلعبه العوامل المادية فى تشكيل الوجود الاجتماعى . وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن هذين العالمين قد انطلقا من وجهتى نظر متعارضتين فى تفسير نشأة النظام الرأسمالى[١٧] ، إلا أننا نرى ضرورة لتأكيد بعض القضايا الهامة التى يتعين علينا أن نضعها فى الاعتبار عند محاولة فهم إسهام هذين العالمين .

وأول ما يمكن أن يقال هنا هو أن ماركس وڤيبر قد تأثرا تأثراً عميقاً بالاتجاه التاريخى الذى سيطر على الفكر الاجتماعى الألمانى ، ذلك الاتجاه الذى وجد تعبيره

(١٦) Weber, M; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (translated by Talcott Parsons), New York, 1930

(١٧) N. Birnbaum; Conflicting Interpretations of the Rise of Capitalism : Marx and Weber; *British Journal of Sociology*, Vol. IV, June, 1963; pp. 125-141.

. . وفضلا عن ذلك نجد ماركس وڤيبر يهتمان اهتماماً خاصاً بمشكلات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الألمانى خلال فترة زمنية معينة . فلقد شهدت ألمانيا — فيما قبل تغلغل الرأسمالية على نطاق واسع خلال القرن التاسع عشر — امتزاجاً وتداخلا واضحين بينما أطلق عليه ڤيبر بالتنظيم الرشيد القانونى والتنظيم السياسى التقليدى . انظر :

Weber, M; *Theory of Social and Economic Organization* (translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons, edited by Talcott Parsons), Glencoe, Ilinois, 1949. (See note 2, p. 125).

ولقد أوضح ڤيبر كيف أن الرأسمالية الصناعية — بما تتضمنه من خصائص دينامية ذاتية — قد أدت إلى حدوث قدر من التفكك فى المجتمع الألمانى . وهذا يعنى أن الرأسمالية قد شكلت بالنسبة للمفكرين الاجتماعيين الألمان مشكلة حادة . أما المفكرين الاجتماعيين البريطانيين فقد عالجوا العمليات الاقتصادية الرأسمالية على أنها عمليات « طبيعية » ، ذلك لأن التنمية الرأسمالية قد تمت على نحو تدريجى .

المثالى فى كتابات هيجل Hegel. ويسلم هذا الاتجاه التاريخى بأن الوجود الاجتماعى يمثل عملية ، وأن كل حقبة تاريخية أو بناء اجتماعى يعد فريداً بذاته ، وإنه يمكن أن نفهم هذه الحقبة أو هذا البناء بالرجوع إلى القوانين المعبرة عن طبيعتها (أو طبيعته) . ولقد رفض ماركس النزعة التاريخية المستندة إلى تفسير مثالى لمحتوى العملية الاجتماعية ، مؤكداً أن الأحداث الحاسمة تتم فى مجال العلاقات الاجتماعية لا فى مجال الأفكار . وعندما حاول ماركس إقامة نظرية فى التغير الاجتماعى ، نجده يرفض فكرة تفرد أو تميز الحقب التاريخية والبناءات الاجتماعية . أما ڤيبر فلقد حاول صياغة بعض المقولات العامة التى قد تنطبق على كل الحقب التاريخية ؛ وهذه محاولة تتعارض — هى الأخرى — مع النزعة التاريخية التى كانت سائدة فى أواخر القرن الثامن عشر . وفضلا عن ذلك نجد العالمين يهتمان بالرأسمالية من حيث آثارها على المجتمع ككل ؛ على بنائه الأسرى ، والسياسى ، والثقافى ، أى أن نظرتهما إلى دور الرأسمالية لم تكن مقصورة على جوانبها الاقتصادية الخالصة . وسأحاول فيما يلى أن أقدم عرضاً تحليلياً موجزاً لإسهامات كل من ماركس وڤيبر فى دراسة عملية التنمية الرأسمالية التى شهدها المجتمع الغربى ابتداء من القرن الخامس عشر . وعلى الرغم من صعوبة معالجة وجهتى نظر ماركس وڤيبر فى التنمية بمعزل عن آرائهما بوجه عام ، إلا أننا سنحاول قدر الإمكان الربط بين آرائهما العامة ووجهات نظرهما الخاصة المتعلقة بالتنمية .

١ — كارل ماركس :

اهتم ماركس بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى غرب أوربا وفى مناطق أخرى من العالم[١٨] ؛ ثم قدم نموذجاً عاماً لتطور المجتمعات الإنسانية . ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيجل التسليم بالمنطق الدياليكتيكى والعمل على تطويره . ويقوم هذا المنطق على دراسة الأشياء كحقائق فى حالة حركة دائمة . فكل إثبات لحقيقة معينة يتضمن فى نفس الوقت نفياً لها ، وهذا النفى يتضمن — بدوره — إثباتاً . ومن تلاقى الإثبات والنفى يوجد تركيب جديد

---

(١٨) للتعرف على الخطوط العريضة للأسس الفلسفية لنظرية ماركس يمكن الرجوع إلى :

Tucker, R; *Philosophy and Myth in Kart Marx*; Cambridge Univ. Press; 1971 .

يمثل تأليفاً بين النقيضين . ومن ثم يصبح هذا التأليف بين النقيضين بمثابة خطوة تقربنا من الحقيقة . بيد أن التأليف بين النقيضين — بدوره — ليس ثابتاً ، فهو يمثل فكرة (أو شيئاً) تحمل بدورها بذور نقيضها . ومن الفكرة (الشيء) الجديدة ونقيضها يتكون اتحاد جديد بين النقيضين . وهكذا يستمر التطور ، ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذى ينشده . واستناداً إلى ذلك أقام ماركس فلسفة جديدة ، من خلالها استطاع تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة . ويذهب ماركس إلى أن هناك ثلاثة قوانين تحكم حركة المادة (والمجتمع والعالم أيضاً) هى : قانون وحدة الأضداد وصراعها ، وقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية ، وقانون نفى النفى .

ويؤكد ماركس أن الناس — خلال الإنتاج الاجتماعى الذى يمارسونه — يقيمون علاقات محدودة محتمة ، علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية . وجماع هذه العلاقات الإنتاجية هى ما يشكل البناء الاقتصادى فى المجتمع ، وهو الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه بناء فوقى يتألف من النظم القانونية والسياسية ؛ والتى تطابقها — بالضرورة — أشكال محدودة من الوعى الاجتماعى . وإذاً فأسلوب الإنتاج هو الذى يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية فى الحياة . بعبارة أخرى فإن وعى الناس ليس هو الذى يحدد وجودهم ، بل الوجود الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم . وهكذا يبدو واضحاً أن ماركس يفرق بين البناء التحتى والبناء الفوقى فى المجتمع . فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذى يشتمل على عنصرين هما : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها . وتتكون قوى الإنتاج — بدورها — من تفاعل عاملين هما : وسائل الإنتاج (وهى عبارة عما يلزم الإنتاج من أدوات وآلات ومبان . . . إلخ فضلا عن الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجى) أما علاقات الإنتاج فهى عبارة عن العلاقات التى تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج بالإضافة إلى العلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الإنتاج . أما البناء الفوقى فيضم كافة الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمع ، فضلا عن النظم المقابلة لهما مثل الدول والقانون والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والخلقية .

واستناداً إلى تحديد ماركس للدور الذى تلعبه علاقات الإنتاج فى تاريخ البشرية نجده يحدد خمس مراحل ، اختلف فيها النظام الاجتماعى للإنسان ، واختلفت فيها بالتالى حياته الثقافية والفكرية والسياسية . المرحلة **الأولى** هى مرحلة الإنتاج البدائى ، حيث كانت ملكية الإنتاج جماعية ، وحيث كانت أدوات الإنتاج هى الحجارة المصقولة ، ثم القوس والسهم ، وحيث كان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذى يخاو من الطبقات الاجتماعية ، المرحلة **الثانية** هى مرحلة العبودية أو الرق حيث بدأ فيها الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض . وفى هذه المرحلة يبدأ الأغنياء بملكية وسائل الإنتاج وأدواته التى أخذت تصنع من المعادن . المرحلة **الثالثة** وهى مرحلة الإقطاع وفيها يمتلك الإقطاعى وسائل الإنتاج وخاصة الأرض . أما الأقنان فيعملون فى الأرض مقابل جعل معين يدفعه لهم الإقطاعيون . وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة ما كفل لها حماية مصالحها . بيد أن التقدم العلمى والصناعى أدى إلى ظهور المصانع فى المدن غير الخاصة لسيطرة حكام الإقطاع ، والتى اجتذبت الفلاحين الهاربين من أراضى الإقطاعيين . وبذلك ظهر فى الأفق نظام إنتاجى آخر هو الرأسمالية الصناعية . المرحلة **الرابعة** وفيها حلت البرجوازية محل الإقطاع ، وظهرت فى المجتمع — ولأول مرة — طبقتان أساسيتان هما : الطبقة البرجوازية ، وطبقة البروليتاريا . والبرجوازى فى هذا النظام يمتلك وسائل الإنتاج الأساسية فى المجتمع . ويعتقد ماركس أن هناك قوانين ثلاثة تؤدى إلى تدهور النظام الرأسمالى هى : قانون فائض القيمة ، وقانون تراكم رأس المال ، وأخيراً قانون الإفقار المطلق : وتعمل هذه القوانين على إظهار التناقضات الكامنة فى النظام الرأسمالى مؤدية بذلك إلى تذمر العمال ، ثم انفجار ثورة علنية تنهزم فيها البرجوازية ويسيطر فيها العمال . وبذلك تنتهى هذه المرحلة بظهور المرحلة **الخامسة** والأخيرة وهى المرحلة الاشتراكية ، التى فيها يصبح المجتمع مالكاً لوسائل الإنتاج ، ويخلو — بالتالى — من الطبقات ، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نمواً حراً .

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر

الماركسى في دراسة قضية التنمية أو التحديث . وحينما بدأ هؤلاء الدارسون تناول هذه القضية ، وجدوا أن ماركس وإنجلز قد تناولاها — على نحو معين — قبل أكثر من قرن من الزمان . فكتاب « رأس المال » ذاته يعد دراسة نظرية فى تحول المجتمع الإقطاعى « التقليدى » إلى مجتمع برجوازى « حديث » ، وكتابات ماركس عن المجتمع الزراعى فى مؤلفه « ١٨ برومير ولويس بونابرت » تعد هى الأخرى إسهاماً فى تحليل المجتمع التقليدى بوجه عام . كذلك فإن مقالات ماركس عن الحكم البريطانى فى الهند تعد تحليلا لعملية التنمية فى مجتمع تقليدى « متخلف » . بل إن البعض قد ذهب إلى أن « المنشور الشيوعى » ذاته يعد نظرية فى التنمية والتحديث [١٩] .

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية لا تمثل فى مجموعها نظرية متكاملة فى التنمية والتحديث ، إلا أنها — ولا شك — تتضمن بعض عناصر هذه النظرية . فمعالجتها لظهور المجتمع الرأسمالى (الحديث) من خلال النظام الإقطاعى (التقليدى) يمثل نموذجاً لعملية التنمية . وطبقاً لهذا النموذج فإن التنمية (أو التحديث) تتمثل فى ظهور المشروعات الرأسمالية وما أدت إليه من نتائج وآثار على كل مظاهر المجتمع والوعى الإنسانى . ولقد حاول ماركس فى مؤلفه « رأس المال » تتبع هذه العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه « بالتراكم الأولى » لرأس المال ، حيث أوضح كيف أدت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعى تحت ضغط سلسلة التطورات التى تمثلت فى انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج ، وإلغاء القنانة ، وتحرير عمال المدينة من القيود التى كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسطى وظهور النظام الرأسمالى الصناعى .

وإذاً فالمجتمع الإقطاعى الزراعى الذى كان سائداً فى العالم الغربى خلال العصور الوسطى يمثل — عند ماركس — النموذج العام للمجتمع التقليدى فى شكله السابق على التحديث . وبذلك تصبح عملية التنمية (أو التحديث) هى التحول الاجتماعى الذى تعمق بنشأة وانتشار النموذج الرأسمالى فى الإنتاج كما حدث فى غرب

---

(١٩) انظر على سبيل المثال الفصل الثانى من كتاب :

Lloyd I. Rudolph and Susanne H. Rudolph; *The Moderrization of Tradition : Political Development in India* (Chicago and London : The University of Chicago Press, 1967).

أوربا فيما بعد العصور الوسطى . وفضلا عن ذلك فإن عملية التنمية هذه لم تكن — عند ماركس — اقتصادية فقط فى أساسها . فلقد اكتسبت قوتها الدافعة من سعى الرأسماليين الدائب نحو تنمية رؤوس أموالهم عن طريق استغلال العمال ، مما أدى إلى سعى الرأسماليين — مرة أخرى — نحو تحديث وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم . وبذلك تتم التنمية الرأسمالية — عند ماركس — من خلال **أداة** معينة هى الطبقة البرجوازية التى تلعب دوراً معجلا . أما الفلاحون والعمال فهم **ضحايا** لهذه الطبقة ؛ ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هى الطبقة الفائزة أو المنتصرة[٢٠] .

ويعتقد ماركس أن التقدم التكنولوجى والتوسع الصناعى — التجارى (وهما دعامتان من دعائم النظام الرأسمالى) قد دفعا البرجوازية إلى تبنى نمط الإنتاج الرأسمالى وتوسيع نطاقه . ولقد أدى ذلك إلى ظهور سوق دولية ، ومجتمع متحضر ، ثم خضوع المناطق الريفية لسيطرة المدن . وكان طبيعياً أن يؤدى ذلك إلى تركيز وسائل الإنتاج والملكية فى يد فئة قليلة من الناس . وما تلبث الدولة أن تتخذ طابعاً مركزياً يقوم على وجود نصوص وقواعد قانونية ومصالح طبقية قومية . ومن اليسير علينا أن نستوعب موقف ماركس الإيجابى نحو البرجوازية . غير أنه بزيادة تبنيه للثورية نجده يكف عن إعجابه بالبرجوازية وعلى الأخص دورها التاريخى بوصفها قوة ثورية . فالبرجوازية — كما يقول ماركس — « لا تستطيع أن توجد دون التثوير الدائم فى أساليب الإنتاج ، ومن ثم فى علاقات الإنتاج » . وفضلا عن ذلك نجد ماركس يهتم بتأكيد حقيقة أساسية هى أن الثورة الدائمة فى الأساس الاقتصادى تؤدى إلى حدوث تغيرات فى النظم ، وأساليب الحياة ، والثقافة ، والأفكار ، والقيم التى تنتقل من السلف إلى الخلف ، لأن كل هذه العناصر تنتمى إلى البناء الاجتماعى الفوقى .

والمحقق أن ماركس لم ينظر إلى هذه التغيرات الثورية على مستوى قومى ، بل نظر إليها فى **سياق عالمى تاريخى** . فعلى الرغم من أن الثورة الرأسمالية وما أدت إليه من تنمية قد بدأت فى أوربا الغربية ، إلا أنها اتسعت بعد ذلك فى نطاقها وآثارها .

---

(٢٠) Marx, K; Engels; F., *The Communist Manifesto;* Pelican Book, 1967.

ولقد وجدت في البداية تدعيمًا لها باكتشاف واحتلال أمريكا، ثم اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، ثم تطوير الأسواق الهندية الشرقية والصينية . وبنمو وتطور التكنولوجيا ، اتسعت الأسواق ونمت حتى اتخذت شكلا عالميًّا ، ما لبث أن أدى بعد ذلك إلى مزيد من التوسع والنمو فى مجالات الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية . وبذلك نجد الثورة البرجوازية تتحول إلى ثورة عالمية[٢١] .

ولقد نظر ماركس إلى التنمية الرأسمالية (أو التحديث) بوصفها عملية شاملة بدأت فى أوربا ثم بدأت تسود العالم بأكمله من خلال انتشار الثقافة البرجوازية فى البلدان المتخلفة . ولقد درس ماركس الهند — من هذه الزاوية — فى مقالين شهيرين نشرا فى سنة ١٨٥٣ بجريدة « النيويورك ديلى تريبيون »[٢٢] ؛ حيث وضح فى مقاله الأول أن تراث التخلف الهندى كان مرتبطًا — من ناحية — بالنمط الآسيوى للإنتاج الذى بمقتضاه تتولى الحكومة القيام بالأعمال والمهام العامة التى يتطلبها الرى الصناعى لمساحات شاسعة من الأرض ، والذى كان مرتبطًا — من ناحية أخرى — بمجتمع القرية القديم الذى يعيش حياته شبه المستقلة معتمداً فى ذلك على الزراعة وبعض الصناعات المنزلية . فالحكم البريطانى بتحطيمه لصناعة الأكواخ وتقويضه لدعائم الأساس الاقتصادى للقرية الهندية كان يمهد للثورة الاجتماعية التى شهدتها آسيا . كذلك أوضح ماركس أن القرية الهندية الصغيرة تعكس ما أطلق عليه « بالاستعباد الشرقى » ، بسبب وجود نظامى الطائفة والرق ؛ اللذان أذلا وأخضعا الإنسان للظروف الخارجية ؛ بدلا من تمكينه من السيطرة على هذه الظروف . ومع أن ماركس قد أكد فى غير موضع الدوافع الشريرة التى أدت بإنجلترا إلى ارتكاب جرائمها فى الهند ، إلا أنه قد أشار إلى أن ما فعله الإنجليز فى الهند كان يمثل ثورة أساسية فى الظروف الاجتماعية لآسيا بوجه عام والهند بوجه خاص[٢٣] . وفى المقال الثانى[٢٤] نجد ماركس يعود — مرة أخرى — إلى نغمة الدور

---

(٢١) Marx, K; and Engels F.; *On Colonialism;* Progress Publishers, Moscow; 1968.

(٢٢) المرجع السابق

(٢٣) *Ibid*; See especially; "The British Rule in India", pp. 35-42.

(٢٤) *Ibid*; See especially his article : "The Future Results of the British [illegible] in India" pp. 81-88.

الثورى للإمبريالية البريطانية فى الهند . فهو يذهب إلى أن إنجلترا قد حققت فى الهند مهمة مزدوجة حينما حققت لهذا البلد وحدة سياسية وإدارية مستندة إلى أساليب اتصال حديثة ، وحينما نظمت الجيش الوطنى طبقاً لأسس حديثة ، وحينما أدخلت الصحافة الحرة . وحينما دربت الطبقة الحاكمة تدريباً مستنداً إلى العلم الأوربى ، وحينما أنشأت السكك الحديدية ومتطلبات التصنيع الأخرى ، وحينما قوضت دعائم الصناعة الوطنية ، وحينما أضعفت مجتمع القرية بوصفه الوحدة الأساسية للحياة الهندية . وتتمثل هذه المهمة المزدوجة فى أنها (أى بريطانيا) قد حطمت أركان المجتمع الآسيوى القديم من ناحية ، وأنها قد وضعت بعد ذلك الأسس المادية للمجتمع الغربى فى آسيا من ناحية أخرى . وإذاً فثورة التحديث (أو التنمية) — التى قادتها البرجوازية فى أوربا — قد انتقلت إلى آسيا بفضل الإمبريالية الأوربية .

ولا يقف تحليل ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية وتأثيرها فى العالم غير الغربى عند هذا الحد . فعملية التنمية (أو التحديث) فى دول أوربا الغربية وأمريكا تبدأ فى ولوج مرحلة الانهيار الرأسمالى . ذلك لأن الرأسمالية التى ظهرت بوصفها قوة قاهرة دافعة على التغيير قد بدأت فى افتقاد هذه الخاصية . فالبرجوازية التى وصلت إلى أوضاع الزعامة وتقلدت مقاليد القوة فى المجتمع (بوصفها وسيلة للتحول الثورى فى المجتمع التقليدى) تتحول الآن لتصبح طبقة محافظة ، على الرغم من أنها كانت تسعى يوماً — بحكم دوافعها الخاصة — إلى « تصدير » ثورة التحديث إلى الدول المتخلفة . ولقد أوضح ماركس وإنجلز أنه خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالى ، يصبح المجتمع أكثر تقدماً وتحديثاً ، فى الوقت الذى يشهد فيه صراعاً طبقياً متزايداً حاداً بين البرجوازية والبروليتاريا . فوسائل الإنتاج تزداد تركزاً ، والعمليات الإنتاجية تزداد تعاونية « وإنتاجية » فى طابعها ، كما تزداد آلية وميكنة . وفى نفس الوقت فإن نظام الإنتاج الرأسمالى يميل إلى العالمية . مما يسهم فى اختفاء الفروق والاختلافات القومية بين الشعوب . وهذا يرجع — بطبيعة الحال — إلى تطور البرجوازية ، وحرية التجارة ، واتساع السوق العالمية . بيد أن المجتمع الدولى الذى ينمو خلال الحقبة الأخيرة من المرحلة البرجوازية يحمل طابعاً استقطابياً يتمثل فى الصراع

الطبقى بين الجماهير الغفيرة من البروليتاريا المأجورة والأقلية الصغيرة الرأسمالية التى تمكنت من البقاء فى ظل الصراع الدامى .

وتتضمن معالجة ماركس لمرحلة المجتمع الاشتراكى أو الشيوعى إشارات عديدة لعملية التحديث ؛ ذلك لأن الماركسية — فى جوهرها — نظرية فى عملية النمو التاريخى للجنس البشرى والتحقيق الذاتى النهائى الذى يتحقق فى مجتمع ما بعد التاريخ الذى يمثل فى نظر ماركس الاشتراكية أو الشيوعية . ولقد ميز ماركس بين مرحلتين أساسيتين يمر بهما المجتمع الشيوعى العالمى ؛ ذلك المجتمع الذى سينشأ بعد الثورة البروليتارية[٢٥] .

أما المرحلة الأولى (التى أطلق عليها ماركس الشيوعية الأولية) فتمثل نظام الثورة البروليتارية ذاته ؛ أى النظام الذى يخضع فيه المجتمع لديكتاتورية العمال عشية قلب نظام الحكم البرجوازى والسيطرة على وسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية تمارسها الطبقة العاملة . وفى ظل هذه الظروف فإن الرأسمالية المتمثلة فى استغلال العمل المأجور من أجل تراكم رأس المال ستختفى ليحل محلها نظام يقوم على الإنتاج من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية . ونظراً للمشكلات الفنية التى يخلقها التحول الاشتراكى ووجود رواسب أو بقايا من العادات والاتجاهات التى تعبر عن النظام الرأسمالى ، فإنه يصبح من الضرورى — فى هذه المرحلة — حصر الناس طبقاً لكمية العمل الذى يؤدونه . وفى المرحلة العليا من المجتمع الشيوعى فإن القوى الإنتاجية التى ظهرت بفضل النظام الرأسمالى والتى تحررت بفضل ثورة البروليتاريا هى التى ستتكفل بإنتاج السلع الكافية للتوزيع ، بحيث يتم هذا التوزيع طبقاً للحاجات . ومن ثم نجد الأفراد الذين حققوا إنسانيتهم تحقيقاً كاملا يسعون إلى أداء أشكال عديدة من النشاط الإنتاجى . غير أنهم فى آدائهم لهذه النشاطات لا يخضعون لضغط الضرورة كما كان الحال فى الماضى . بل يؤدونها بوصفها وسيلة للتعبير الذاتى التلقائى . ولقد عبر ماركس عن ذلك بطريقة رومانسية فى مؤلفه « الأيدولوجية الألمانية » حيث يقول : « . . . عندما يبدأ تقسيم العمل ، فإن كل

---

(٢٥) See Karl Marx; *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy* (ed.) by T.B. Bottomore and Maximilien Rubel; Penguin Books; 1971; pp. 249 ff.

شخص يضطر إلى العمل فى مجال معين من مجالات النشاط الإنسانى ، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتخلص أو يهرب منه . فهو قد يكون قناصًا ، أو صياداً للسمك ، أو راعيًا للماشية ، أو ناقداً ، وعليه أن يظل هكذا إذا لم يكن يريد أن يفقد مصدر عيشه . أما فى المجتمع الشيوعى — حيث لا نجد فرداً يختص بمجال معين من مجالات النشاط الإنسانى بل يعمل كل فرد فى المجال الذى يرغب العمل فيه ، وحيث يخضع الإنتاج لتنظيم المجتمع ككل — فإن الفرد يستطيع أن يقوم اليوم بعمل شيء معين وغداً بشيء آخر ، أى أن يمارس القنص فى الصباح ، وصيد الأسماك فى الظهيرة ، ورعى الماشية فى المساء ، والنقد بعد تناوله عشائه ؛ دون أن يكون قناصًا ، أو صياداً للسمك ، أو راعيًا للماشية أو ناقداً »[٢٦] .

والحقيقة التى ينبغى أن نؤكدها هنا هى أن ماركس لا ينظر إلى الاشتراكية أو الشيوعية فى ضوء النمو الاقتصادى كما يذهب البعض[٢٧] . ذلك أن ماركس برغم تمييزه بين المرحلتين الدنيا والعليا من المجتمع الشيوعى ، وبرغم ربطه المرحلة الأخيرة — فقط — بالوفرة الاقتصادية ، إلا أن الانتقال من المرحلة الدنيا إلى المرحلة

---

(٢٦) Marx, K; *The German Ideology*, London, 1965.

وإن كان ماركس قد عبر عن ذلك بطريقة أكثر واقعية فى الجزء الأول من مؤلفه رأس المال حيث يقول : « لا بد للعامل الحديث ذو الأفق المحدود — الذى يمثل مجرد أداة لتنفيذ وظيفة اجتماعية — أن يختفى ليحل محله فرد متطور نام إلى أقصى حد ، يستطيع أن يؤدى وظائف اجتماعية مختلفة ببدائل عديدة . ومن الخطوات التلقائية التى اتخذت بالفعل والتى ستؤثر — بالتالى — على هذه الثورة ، إنشاء المدارس الفنية والزراعية وكذلك المهنية . وفى هذه المدارس يتلقى أبناء الطبقة العاملة دروساً فى التكنولوجيا ومواجهة المعدات الفنية المختلفة . . . وليس هناك من شك فى أنه حالما تحصل الطبقة العاملة على القوة . . . فإن التعليم الفنى — سواء النظرى أو التطبيقى — سيأخذ مكانه الصحيح فى مدارس الطبقة العاملة » . انظر مناقشة ضافية لهذا الموضوع فى : بت ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ؛ دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٢ ، الفصل السابع ، ص ص ١٥١-١٧٥ .

(٢٧) وهذا ماذهب إليه والت روستو Rostdw كما سنوضح فى موضع لاحق . فلقد ذهب روستو إلى أن المراحل التى حددها لتطور المجتمعات هى : المجتمع التقليدى ، والتهيؤ للانطلاق ، والانطلاق ، والاتجاه نحو النضج ، والاستهلاك الوفير : وأن المراحل التى حددها ماركس (الإقطاع ، والرأسمالية البرجوازية ، والاشتراكية والشيوعية) تكاد تتطابق مع مراحله انظر :

Rostow, W : *Stages of Economic Growth : A Non-Communist Manifesto*; Cambridge Univ. Press, 1960; p. 145.

العليا لا يعنى — عنده — اتساعاً فى نطاق التصنيع أو حدوث عمليات تنموية اقتصادية بعيدة المدى ؛ ذلك أن عمال الدول المتقدمة الصناعية هم الذين سيقودون الثورة ، ومن ثم فإن البروليتاريا سترث — بالضرورة — عالم غنى يتسم بالوفرة الاقتصادية . ولا تقتصر المهمة الاقتصادية لثورة البروليتاريا على تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع ، بل إنها — كما يذهب ماركس — ستحرر البروليتاريا من القيود التى فرضها عليها الاقتصاد الرأسمالى ، ولا بد وأن ينقضى بعض الوقت — بعد الاستيلاء على وسائل الإنتاج — حتى تتمكن فيه الثورة البروليتارية من تنظيم الإنتاج والإدارة والتوزيع على أسس جديدة ؛ وإنه استناداً إلى هذه الفكرة ، فإن ماركس وإنجلز قد اعتبرا المرحلة الدنيا من الشيوعية بمثابة فترة انتقالية لا تتعدى الشهور أو السنين . ولا تصل بأى حال من الأحوال — كما يذهب البعض — إلى العقود .

وفضلا عما سبق يؤكد ماركس وإنجلز القوى الخلاقة التى تنطوى عليها الطبيعة الإنسانية . وهنا نجد تأثرهما بهيجل وفيورباخ أوضح ما يكون . ولقد أكد ماركس فى غير موضع أن الإنسان « كائن منتج حر ، وأنه حيوان واع ، تلقائى ، لديه قدرات فطرية على الإبداع الفنى حتى خلال إنتاجه أو نشاطه المادى ، كما أن لديه القدرة على الاستمتاع الجمالى بالعالم الزاخر بالأشياء » . لقد ظل الإنسان — كما يقول ماركس — عبر تاريخه كائناً غير مكتمل الإنسانية ، مغترباً ، منشغلا فقط بالحصول على مصدر عيشه . وحالما تتغير العلاقات الاجتماعية التى جعلته أسيراً لها ، فلابد وأن يطرأ تغير جذرىّ على ذاته وإنسانيته بسبب تأكيد ميوله الإنسانية . ويستطيع الإنسان — حينئذ — أن يقيم حياة إنتاجية إنسانية ، حياة لا تعنى فقط أن يكون منتجاً حراً ، بل منتجاً مشتركاً مع آخرين . وهكذا يبدو واضحاً أن الشيوعية عند ماركس لا تعنى « المرحلة القصوى من الوفرة والرخاء » ، على الرغم من أنه تصور توافر سلع تشبع « الحاجات المعقولة » . والواقع أن تعريف الشيوعية فى ضوء « الاستهلاك الجماهيرى الوفير » لا بد وأن يلقى من ماركس نفس الاحتقار والازدراء الذى أبداه لفلسفة بنتام النفعية ولكل أعمال الفلاسفة الذين صوروا الإنسان على أنه كائن يسعى إلى الحصول على اللذة .

وعند هذا الحد تنتهى عملية التحديث فى الفكر الماركسى الكلاسيكى ؛ خاصة

عندما نصل إلى مرحلة الثورة البروليتارية العالمية . إذ أن هذه الثورة — عند ماركس وإنجلز — تمثل خطاً فاصلا عظيماً بين العمليات التاريخية السابقة للنمو الإنسانى ، والمجتمع التاريخى المقبل الذى سيتجاوز — بالتأكيد — عملية التحديث . فالتصنيع ، والتحضر ، والتكنولوجيا ، وقهر الطبيعة ؛ وانهيار المجتمع التقليدى فى الدول المتخلفة ، ثم طبع هذا المجتمع بطابع عالمى ؛ كل هذه الأمور هى من مهام الحقبة البرجوازية . ومن ذلك يتضح بجلاء أن الثورة البرجوازية التى تؤدى إلى تنمية المجتمع الرأسمالى هى بمثابة إعداد للمجتمع الشيوعى المقبل . ومهمة الثورة الشيوعية — فى رأى ماركس — ليس تحديث المجتمع إلى مدى أبعد ، بل طبعه بطابع إنسانى إلى أبعد حد ، ثم تكامل الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة ، حتى يصبح فى نهاية الأمر سيد الظروف المحيطة به .

هذا وقد ظلت نظرية ماركس فى المجتمع البرجوازى طوال الثمانين عاماً الماضية موضوعاً لنقد لا يعرف هوادة من ناحية ، ولدفاع عنيد من ناحية أخرى[٢٨] . فلقد اعتبر ماركس أن الدول الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للمجتمعات الأقل تقدماً صورة المستقبل . ولقد ذكر ماركس فى مقدمة « رأس المال » أن « البلد الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدماً »[٢٩] . وإذا ما رجعنا إلى المائة سنة الماضية لوجدنا أن ما قاله ماركس بالنسبة للبلاد الأقل تقدماً لم ينطبق فعلا إلا على عدد قليل منها ، وهى البلاد التى فلتت من الخضوع لسيطرة البلاد الأكثر تقدماً . ومن المحقق أن مثل هذا التحديد ينطبق الآن على عدد قليل من البلدان وهى معظم بلدان غرب أوربا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندة ؛ بينما نجد بقية أجزاء العالم الرأسمالى لا تزال تعيش حياة التخلف والبؤس ؛ بل إن الطريق الوحيد أمامها للقضاء على هذا التخلف هو الخروج مباشرة من أسر النظام الرأسمالى وفضلا عن ذلك لوحظ أن اتجاهات التنمية أو النمو الاقتصادى والاجتماعى فى دول كإنجلترا وفرنسا وألمانيا لا تسير فى نفس الخط الذى تنبأ به ماركس فى كتاباته .

---

(٢٨) للتعرف على صورة عامة لهذه الانتقادات انظر : ت . ب بوتومور ؛ الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ الفصل الثانى ، صص ٧٠–٩٩ .

(٢٩) Baran; P. and Sweezy, P., *Monopoly Capital*; Pelican Books; 1966; p. 25.

فالأزمات الاقتصادية الناتجة عن زيادة الإنتاج لا تتجه من السيئ إلى الأسوأ ، كما أن تنبؤه بالأزمة العالمية لم يتحقق . كذلك أوضحت تجارب كثير من المجتمعات البرجوازية أنها — خلال مراحل تطورها ونموها — لا تتخذ طابعاً استقطابياً بين قلة صغيرة رأسمالية ثرية من ناحية ، وجماهير غفيرة تمثل بروليتاريا بائسة من ناحية أخرى ؛ بل على العكس من ذلك فإن الثروة تميل إلى اتخاذ طابع أكثر انتشاراً متيحة بذلك ظهور جماعات اقتصادية — اجتماعية وسيطة تزداد سيطرة على العمل الصناعي ، وتميل إلى تحقيق مزيد من النجاح فى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمل . وتحاول المجتمعات الرأسمالية المعاصرة تبنى ميكانزمات إصلاحية من خلال حركة نقابات العمال والمنظمات السياسية كالديمقراطية البرلمانية ، مقللة بذلك من فرصة ظهور استقطاب طبقي (٣٠) .

غير أن أهم ما يعنينا هنا هو تقييم وجهة نظر ماركس فى مشكلة التنمية أو التحديث ؛ ذلك لأن وجهات نظره المتعلقة بانهيار الرأسمالية قد حظيت باهتمام كبير من جانب العلماء الاجتماعيين . ومن الإسهامات الجادة التى قدمها ماركس فى هذا المجال فهمه للتنمية (أو التحديث) على أنها عملية ثورية ؛ أى أنها تتضمن تحولات شاملة فى البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية . كذلك كان ماركس واعياً كل الوعى بأن التحول إلى التحديث (أو العصرية) — شأنه شأن أى تغير شامل فى نمط الحياة الإنسانية — يتضمن عادة صراعاً حاداً بين القوى الاجتماعية التى يكون التغير لصالحها وتلك التى يكون هذا التغير ضد صالحها ، وأخيراً نجد ماركس يعد صاحب نظرية فى التحديث

---

(٣٠) لمزيد من التفصيل انظر : ت. ب بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص ٨٢ وما بعدها ، ويضيف بوتومور أن البعض قد اعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية والصراعات الطبقية فى تفسير التغيرات التاريخية الأساسية فى المجتمع البشرى ، وأنه بذلك قد قلل من أهمية العلاقات التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية ، وأن ذلك قد أدى به إلى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم عبر التاريخ البشرى ، كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القوى فى الأمم الأوربية الذى كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها . فى سنة ١٩١٤ أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوربية تقريباً — وكثير منها ذو عقيدة ماركسية — على تأييد الحرب التى شنتها حكوماتها .

تؤكد دور **العوامل الاقتصادية والتكنولوجية** . وهنا تبدو أحد ميزات الحتمية الاقتصادية كوسيلة للتغير برغم الهجوم الذى شن عليها .

وبرغم ذلك كله، فلقد فشلت معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية فى توضيح إمكانية **تنوع وتباين** عملية التحديث ذاتها . فهناك أنماط متنوعة من التحديث ، وأن النظرية الصادقة يجب أن تعكس هذه الحقيقة بوضوح ؛ بعبارة أخرى يجب أن تستند نظرية التنمية إلى أساس **مقارن**[٣١] . وهذا ما نفتقده فى معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية ؛ ذلك أن تصور ماركس « **الواحدى الخط** » للعمليات التاريخية ، فضلا عن تسليمه بأن ثمة بناءً اجتماعيًا – اقتصاديًا يلائم كل حقبة مقبلة ، قد أديا به إلى فهم عملية التحديث فى ضوء عملية **البرجزة** bourgeoisification . ولقد استعان ماركس ببريطانيا كمثال نموذجى ، معلنًا أن إنجلترا تمثل « الحالة الكلاسيكية » للتنمية الرأسمالية الحديثة ، آخذاً فى اعتباره النقد الذى يمكن أن يوجه إليه ، وهو أن هذه « الحالة الكلاسيكية » قد لا تنطبق على ألمانيا وقتئذ . ويبدو إخفاق ماركس فى تصوره هذا : إذا ما علمنا أن المجتمع الأوربى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد شهد تنوعًا وتباينًا ملحوظين فيما يتعلق بأنماط التصنيع ومصادره . ذلك أن كل الأقطار الأوربية لم تخبر التصنيع المفاجئ السريع الذى أدى إلى حدوث تركز فى الصناعات الثقيلة . ويكفينا أن نستشهد فى ذلك بالدانمرك التى ظلت لفترة طويلة بلداً زراعيًا فى المحل الأول[٣٢] . كما أن عملية النمو الرأسمالى لم تحدث خارج نطاق أوربا بنفس التلقائية وعدم وجود توجيه منظم على نحو ما هو واضح فى تصوير ماركس للمجتمع الإنجليزى خلال القرن التاسع عشر . فنى بعض البلدان كان التوجيه المنظم يتم عن طريق البنوك المستثمرة ، وفى بلدان أخرى – كما هو الحال فى روسيا خلال القرن التاسع عشر – كان يتم هذا التوجيه بواسطة سلطة الدولة المركزية .

---

(٣١) والجدير بالذكر أن إنجلز قد علق فى أحد حواشى « المنشور الشيوعى » على أفكاره هو وماركس فى التحديث ، ذاهباً إلى أنهما قد استعانا بإنجلترا كنموذج للتنمية الاقتصادية البرجوازية ، وفرنسا كنموذج للتنمية السياسية الحديثة . وهذا يعكس – بطبيعة الحال – وعيهما الضمنى بأهمية المقارنة .

(٣٢) R. Tucker; *The Marxian Revolutionary Idea*; Unwin Univ. Books; 1970;

ومع ذلك فبالإمكان الرد على الانتقادات التي توجه إلى ماركس بأن التصنيع لا يعدو أن يكون أحد العناصر العديدة لعملية التحديث ، وأن الاختلاف أو التباين فى نطاق أو نمط التصنيع — على نحو ما أشرنا قبل قليل — ليس إلا أمراً عارضًا يدخل فى نطاق عملية اجتماعية أشمل تمثل التحول نحو التحديث ، وأيًّا كانت الفروق النوعية فى نمط التنمية الرأسمالية ، فإن الحقيقة تظل قائمة وهى أن مجتمعًا برجوازيًّا حديثًا قد ظهر بالفعل . وعند هذا الحد يمكننا أن نلمس جوانب قوة فى تحليل ماركس خاصة فى معرض تناوله لأوربا الغربية[٣٣] . غير أن التطور التاريخى للمجتمع الدولى الحديث يمثل أعظم تفنيد لمحاولة تعميم ماركس التجربة الأوربية والأمريكية الشمالية على المجتمعات غير الغربية . لقد بالغ ماركس فى قدرة الرأسمالية — بوصفها أسلوبًا للتنمية — على معاونة الدول المتخلفة التى تقع خارج نطاق الأطلنطى على تجاوز تخلفها . كما أنه بالغ فى تقدير الدور التاريخى للبرجوازية ، التى لم تتحول فى أغلب المجتمعات غير الغربية إلى قوة فعالة تسهم فى إحداث تغييرات شاملة على نحو ما حدث فى أوربا الغربية . ومن ثم يمكن القول إن التنمية فى كثير من بلدان العالم لم تتم بفضل عملية « البرجزة » ، بل إن هناك قوى اجتماعية — غير البرجوازية — هى التى قادت التنمية فى بلدان عديدة من العالم ، وأن السياسات الثورية قد لعبت دوراً حاسمًا فى تنمية وتطوير مجتمعات عديدة .

٢ — ماكس فيبر :

يوصف ماكس فيبر بأنه ماركس « البرجوازى »[٣٤] . ومرد ذلك إلى أن فيبر

---

(٣٣) وإن كان ذلك لا يعفيه من الانتقاد الذى يوجه إليه عادة وهو استغراقه الشديد فى معالجة أوربا ، وانصرافه — النسبى — عن معالجة العالم غير الأوربى .

(٣٤) انظر الدراسة البالغة القيمة المتضمنة فى مؤلف زايتلين : « الأيديولوجية وتطور النظرية السوسيولوجية » حيث يوضح كيف أن الفكر الاجتماعى اللاحق على ماركس — بما فى ذلك فيبر — يعد حواراً مع شبح ماركس :

Zeitlin, I; *Ideology and the Development of Sociological Theory*; Prentice-Hall, Inc; 1968; pp. 111-159.

وحول هذا الموضوع أيضاً انظر مقدمتنا لترجمة كتاب ت. ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، المرجع السالف الذكر ص ص ٥ — ٣٠ .

قد اهتم بمعالجة نفس الظاهرة التى اهتم ماركس بمعالجتها وهى نشأة النظام الرأسمالى الغربى بوصفه أسلوبًا للتنمية ، فضلا عن أن الاتجاه الذى تبناه الرجلان كان اتجاهًا تاريخيًا — بنائيًا . غير أنه يظل صحيحًا — مع ذلك — أنهما قد انطلقا من وجهتى نظر متعارضتين فى تفسير نشأة هذا النظام . ولقد كان فيبر معنيًا بدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد . بعبارة أخرى دراسة العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية ، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادى من ناحية أخرى ؛ بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعى والاقتصادى للعالم الغربى الحديث(٣٥) . والواقع أن فيبر لم يكن يهتم فقط بإثبات وجود علاقة بين الدين والاقتصاد ، ولكنه كان يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الظاهرتين .

ولقد أوضح فيبر أن هناك تأثيراً متبادلا بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ويترتب على ذلك أن أى تفسير يتحيز لإحداها ، إنما هو تفسير خاطئ من أساسه . واستناداً إلى هذا الفهم تصبح نظرية التفسير المادى للتاريخ خاطئة ، كما أن النظرية العكسية خاطئة هى الأخرى ، وهى النظرية التى تفسر الظواهر الاقتصادية بوصفها مجرد وظيفة للعوامل الدينية . فبينهما — إذن — اعتماد وتأثير متبادل ، وكل منهما يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى . والملاحظ أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية ، بل اكتفى بدراسة « الأخلاقيات الاقتصادية » للدين . وهو لا يقصد « بالأخلاقيات الاقتصادية » للدين ، تلك المبادئ الغائية التى يتضمنها ، والتى تتطلبها « الصورة العملية للسلوك » ، بل يقصد « الأخلاقيات الاقتصادية » لستة ديانات عالمية هى : الكونفوشية ، والهندوكية ، والبوذية ، واليهودية ، والمسيحية ، والإسلام ؛ ثم درس طبيعة « الأخلاقيات الاقتصادية » فى كل منها ، وآثارها على التنظيم الاقتصادى والحياة الاجتماعية للشعوب التى تنتمى إلى هذه الديانات .

غير أن أهم ما يعنينا هنا — ونحن بصدد تناول نشأة النظام الرأسمالى الغربى — هو تحليل فيبر للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة . وهنا نجد فيبر يقرر منذ البداية أنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يطلق عليه « بالاقتصاد الرأسمالى»

---

(٣٥) Weber; M; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism; *op. cit.*

فى الماضى فى كثير من المجتمعات غير الأوربية ، إلا أن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة . ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد ، والذى تم إدارته وفقاً للمبادئ العلمية ، والثروات ، والإنتاج من أجل السوق ، والإنتاج للجماهير ومن خلال الجماهير ، والإنتاج من أجل المال ، والحماس المتزايد ، والروح المعنوية العالية ، والكفاءة فى العمل ، تلك التى تتطلب تفرغاً كاملا لفرد يزاول مهنته أو عمله . وهذا التفرغ يجعل من العمل المهنى هدفاً ومطلباً رئيسياً فى حياة الفرد . وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها : العمل الشاق ، والاقتصاد فى الإنفاق ، وضبط النفس ، وتجميع رؤوس الأموال ، والإبداع (الابتكار) والترشيد . تلك هى الخصائص « النموذجية » للرأسمالية الغربية الحديثة ، وهى بذلك تختلف عن أشكال الرأسمالية الأخرى التى ظهرت فى مجتمعات غير غربية خلال مراحل تاريخية سابقة[٣٦] . وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة ، وسلوك معين ، وظروف اجتماعية معينة . ذلك لأن التنظيم الرأسمالى – كما يقول فيبر – لا يتحقق فى مجتمع يتسم أفراده بالكسل ، ويتمسكون بمعتقدات خرافية ، ويتميزون بعدم الكفاءة .

ولقد حاول فيبر بعد ذلك تفسير التحولات التى طرأت على الخصائص السلوكية أو السيكولوجية لشعوب الدول الرأسمالية الغربية ، فذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية (وأخلاقياتها الاقتصادية) . فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية . لقد وجدت « الأخلاق الاقتصادية » فى نطاق الديانة البروتستانتية قبل أن تظهر الرأسمالية الحديثة . وإذاً فروح الرأسمالية ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها . ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم مارتن لوثر Luther وكالفن Calvin . فروح البروتستانتية – كما تبدو فى أخلاقياتها العملية فى الحياة اليومية – تطابق فى الواقع روح الرأسمالية الحديثة ، ذلك أن العقيدة البروتستانتية تهتم اهتماماً كبيراً بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وهى تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة ،

---

(٣٦) *Ibid*; pp. 47-78.

كما أنها تقدس العمل ، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس . والعقيدة البروتستانتية — فوق ذلك كله — تعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطاً ذكياً . وكل هذه الدلائل — فيما يرى فيبر — تؤكد نظرته التى مؤداها ؛ أن روح الرأسمالية هى بالضبط روح البروتستانتية .

هذا وقد سعى فيبر إلى تأييد النتائج التى توصل إليها من خلال تحاليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية ، حيث نجده يستهل مؤلفه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» بتسجيل حقيقة إحصائية هى أن أغلب كبار رجال الأعمال والعمال المهرة وأصحاب المهن الفنية والتجارية الهامة فى أوربا هم عادة من البروتستانت ، وأن هذه الحقيقة صادقة تاريخياً . فلو تتبعنا هذه العلاقة فى الماضى أمكننا التوصل إلى نتيجة هامة هى أن عدداً ملحوظاً من المناطق التى شهدت نمواً رأسمالياً مبكراً فى بداية القرن السادس عشر كانت مناطق تسودها البروتستانتية [٣٧] كذلك أوضح فيبر أنه منذ عصر الإصلاح كانت الدول الرائدة اقتصادياً هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا ؛ بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبياً ؛ وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ فى المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا منها فى المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت فى الشمال . ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول كانت تدعيماً وتثبيتاً لأشكال النشاط التى تعتبر ضرورية لإقامة وإدارة المشروعات الرأسمالية [٣٨] .

وهكذا يبدو واضحاً أن الموضوع الرئيسى الذى استأثر باهتمام فيبر هو مشكلة نشأة الرأسمالية . فالبحث فى هذه المشكلة — طبقاً لفيبر — ينبغى ألا ينصرف إلى دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كما يذهب إلى ذلك ماركس ؛ ولكنه يجب أن يتجه إلى دراسة الاتجاهات السيكولوجية التى تكونت منها عقلية النظام الإقطاعى الاقتصادى . فيبر — إذاً — يؤكد وجود تغير فى العقلية قبل ظهور

---

(٣٧) انظر المرجع السابق ، وانظر أيضاً مؤلف لانتونى جيد نجز :

Giddings, A; *Capitalism and Modern Social Theory*; *an Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber*; Cambridge Univ. Press; 1971; esp. 119-169.

(٣٨) Sorokin; P., *Contemporary Socioogical Theories*; Harper and Bros, New York, 1928, pp. 475 ff.

الأساوب الرأسمالى فى الإنتاج ، وهو تغير ينحصر فى إحلال السعى الحر من أجل الربح النقدى ، والمشروع ، والتوفير ، والعمل الشاق المنظم ، محل القيم الإقطاعية التقليدية للحياة فى الريف ، والتنظيم القائم على وجود طوائف تضم أصحاب الحرف فى المدن فلكل عصر تاريخى « روحه » الخاصة به ، والتى تنحصر فى مجموعة من الاتجاهات السيكولوجية التى تضفى على كل عصر طابعه الخاص . ومن هنا فمفتاح فهم التطور الاقتصادى عند فيبر ليس أساوب الإنتاج ، ولكنه — كما يقول أوسكار لانج — « الاتجاهات السيكولوجية التى تشكل روح عصر تاريخى »[٣٩] .

هذا وقد تعرضت وجهات نظر فيبر هذه لانتقادات عديدة ، بل وما تزال حتى الآن موضعاً لجدل لا ينتهى . فهناك دلائل تشير إلى أن الكونفوشية — مثلا — لا تختلف كثيراً عن كل من المسيحية واليهودية . إذ الملاحظ أن الكونفوشية تدعو إلى النزعة « العملية » فى الحياة ، كما أن تعاليم كونفوشيوس تتضمن نظرية منظمة عقلية فى تنشئة الفرد . وبالإمكان الاستعانة باليابان كنموذج يدحض وجهة نظر فيبر . فعلى الرغم من أن الديانة السائدة فى اليابان ليست هى الديانة المسيحية أو اليهودية ، وعلى الرغم من أن اليابان لم تشهد منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر تغيراً ملحوظاً فى معتقداتها الدينية ، على الرغم من ذلك كله استطاع هذا البلد أن يحرز تقدماً هائلا فيما يتعلق بالنظرة العقلية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، كما استطاع أن يحرز تقدماً رأسمالياً هائلا[٤٠] .

ومن الانتقادات الأخرى التى تعرضت لها وجهة نظر فيبر أن الرأسمالية بأشكالها (النقدية ، والعقارية ، والتجارية) قد نشأت قبل ظهور البروتستانتية فى القرن الخامس عشر . وكانت مدن إيطاليا وجمهورياتها ممثلة لهذه الصور المبكرة للرأسمالية الصناعية فى القرن التاسع عشر ، بل كانت أكثر ازدهاراً فى الجنوب على سواحل البحر الأبيض منها فى الشمال باستثناء هولندا وإنجلترا . وكانت الحركة التجارية أساساً فى الجنوب بعد عصر الاستكشافات الجغرافية والاستعمار

---

(٣٩) أوسكار لانج : الاقتصاد السياسى ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٩٠ .

(٤٠) Sorokin, P., op. cit; pp. 695 — 696.

الهولندى والأسبانى والبرتغالى قبل نشأة البروتستانتية . وفضلا عن ذلك نجد الأسس النظرية التى تستند إليها العقائد البروتستانتية تختلف اختلافاً شديداً . لذلك فمن الصعب إرجاع ظاهرة اقتصادية مثل الرأسمالية أو التنظيم العقلى للعمل الحر إلى عقائد مختلفة من حيث الجوهر . ومثل هذا التعدد فى العقائد البروتستانتية يشير إلى أن النشاط الاقتصادى الواحد له أسس أخرى غير العقيدة . بل إن ظهور البروتستانتية ذاتها كان بمثابة رد فعل للمسيحية التى ظهرت قبلها بخمسة عشر قرناً والتى عرفت فيما بعد بالكاثوليكية ، وكلاهما لا يؤثران كثيراً فى الحياة الاقتصادية لسبب بسيط هو أن الحياة الاقتصادية تخضع لظروف أخرى وأوضاع معينة . ومن ثم يمكن القول أن البروتستانتية قد نشأت — فى الأصل — لكسر الزيف الدينى وإثبات حرية الإيمان ورفض لكل سلطة تتوسط الإنسان والله . هى إذاً دعوة إلى التحرر الدينى والاجتماعى ورفض الاستغلال والسيطرة ، أكثر منها دعوة إلى سيطرة جديدة باسم رأس المال والنشاط الحر للأفراد [٤١] . يضاف إلى ذلك كله أن هناك فى عالمنا المعاصر دولا اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً دون أن تتبنى نزعة دينية معينة . وهنا يبدو لنا واضحاً كيف أن تأكيد فيبر لدور الدين قد جعله يغفل عوامل عديدة مثل الاستعمار والإمبريالية والتجارة ، ونشأة المدن الساحلية ، والثورة التكنولوجية ، وتلك أمور يجب وضعها فى الاعتبار إذا ما أردنا إقامة تفسير شامل لظهور الرأسمالية بوصفها نمط التنمية فى المجتمع الغربى .

والملاحظ أن عدداً كبيراً من علماء الاجتماع الغربيين المعنيين بدراسة التنمية يميلون إلى تبنى وجهات نظر فيبر كأساس لنقد وتفنيد وجهات نظر كارل ماركس . غير أنى أعتقد أن مثل هذه المحاولة تميل إلى تجاهل بعض وجوه الشبه بين هذين المفكرين ، وهى وجوه شبه جديرة بالاعتبار إذا ما أردنا تقييم وجهات نظرهما تقييماً شاملا . ولو حاولنا إعادة النظر فيما قدمه ماكس فيبر وكارل ماركس حول روح

---

(٤١) انظر الدكتور حسن حنفى ، الدين والرأسمالية ، حوار مع ماكس فيبر ، الكاتب ، العدد ١٠٥ ، ديسمبر ١٩٦٩ .

الرأسمالية ، لاحظنا على الفور وجوه شبه أوضح من أن نسهب فى تفصيلها . فلقد لخص فيبر فى مؤلفه السالف الذكر هذه الروح على النحو التالى : « تسيطر على الإنسان نزعة جمع المال والاقتناء بوصفهما هدفين أساسيين للحياة . فالإنجاز الاقتصادى لم يعد بالنسبة للإنسان مجرد وسيلة لإشباع حاجاته المادية . . . ولقد كانت هذه الفكرة بمثابة المبدأ الأساسى الموجه للرأسمالية »(٤٢) . ولو حاولنا قراءة الكتابات الأولى لماركس وعلى الأخص « المخطوطات الفلسفية » أو « الأيديولوجية الألمانية » أو حتى « رأس المال » . لاحظنا أن الثقافة الرأسمالية فى هذه الكتابات تشبه تلك التى عرض لها فيبر . فنمو الرأسمالية أدى إلى انهيار فى الارتباطات والعلاقات التقليدية وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى . غير أن ماركس — مع ذلك — قد أكد الجوانب القهرية للرأسمالية ؛ ذلك لأن الناس فى ظل المجتمع الرأسمالى يخضعون لاستعباد السوق . أما فيبر فقد ذهب إلى أن العمل الشاق المنظم والدافع الدائم لتحقيق الثروة المادية كانا من نتاج الالتزام أو الارتباط بقيم معينة .

وفضلا عن ذلك فلقد كان الرجلان بالغى الحساسية للدور الأيديولوجى الذى تلعبه ثقافة المجتمع الرأسمالى . فإذا كان ماركس قد اعتقد أن الأيديولوجية السائدة فى المجتمع هى أيديولوجية الطبقة الحاكمة ، فلا بد وأن يترتب على ذلك أن ثقافة المجتمع الرأسمالى لا بد وأن تمثل تبريراً لوجود الرأسمالية ذاتها . غير أن فيبر — مع ذلك — قد أبدى فى مؤلفه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » اهتماماً أقل بالدور الأيديولوجى للثقافة إذا ما قورن بالاهتمام الذى أبداه لهذا الدور فى كتاباته اللاحقة فى علم الاجتماع الدينى (٤٣) .

بيد أن وجوه الشبه بين العالمين تقف عند هذا الحد ؛ ذلك لأن فيبر لم يكن على استعداد لقبول وجهة نظر ماركس القائلة بأن الثقافة الرأسمالية كانت نتاجاً للنمط الرأسمالى من الإنتاج ؛ ذاهباً إلى أن وجهة نظر ماركس تعبر عن علاقة ذات اتجاه واحد ، وأنها لذلك علاقة مسرفة فى تبسيطها للأشياء . لذلك نجده (أى

---

(٤٢) Weber, M; The Protestant Ethic .... *opq. cit.*

(٤٣) *Ibid*; pp. 176, 177.

فيبر) يذهب إلى أن روح الرأسمالية كانت تمثل النتيجة غير المقصودة « للأخلاق الرشيدة التى دعت إليها النزعة البروتستانتية القائمة على الزهد » .

هذا وقد قوبل مؤلف فيبر « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » بحفاوة تفوق الوصف بوصفه تفنيداً وضحداً للفكر الماركسى ؛ مما دفع بعض الدارسين إلى رفض نظرية ماركس فى تفسير التاريخ . غير أنى أعتقد أن هؤلاء الدارسين لم يسيئوا فقط فهم آراء ماركس ، بل أساءوا أيضًا — وبدرجة أكبر — فهم آراء فيبر ؛ وتلك نقطة سنزيدها تفصيلا عند تناولنا للاتجاهات الحديثة المختلفة فى دراسة التنمية . لقد تجاهل هؤلاء الدارسون الاعتبارات العديدة والتحذيرات المختلفة التى تضمنتها كتابات فيبر . والواقع أن هذا المفكر لم يؤكد فى أى موضع من كتاباته أن الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تنمو وتتطور دون وجود مسبق للبروتستانتية القائمة على الزهد ؛ كما أنه لم يذهب إطلاقًا إلى أن البروتستانتية القائمة على الزهد كانت أهم العوامل التى أدت إلى نشأة الرأسمالية . وفى ذلك يقول فيبر : « . . . ليس فى نيتنا التسليم بقضية ساذجة كقضية روح الرأسمالية . . . أو أن نقول إن الرأسمالية قد ظهرت فقط نتيجة الآثار التى أحدثها الإصلاح الدينى ، أو حتى القول بأن الرأسمالية كنظام اقتصادى تعد من خلق الإصلاح »[٤٤] . بل إن فيبر قد ذهب إلى أبعد من ذلك حين أوضح أن تطور الترشيد الاقتصادى قد واجه « مقاومة داخلية حادة » ، حينما وجدت « معوقات روحية »[٤٥] وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أنه على أية محاولة تسعى إلى تفسير « الترشيد المميز للحضارة الغربية » أن تقر — وبوضوح — الأهمية الأساسية للعامل الاقتصادى[٤٦] . بل إن فيبر قد اختتم مؤلفه بملاحظة مؤداها « أنه لا يرغب فى استبدال التفسير السببى المادى الواحدى بتفسير سببى روحى للثقافة والتاريخ » . ولقد قصدت بهذه الاقتباسات توضيح حقيقة أساسية فى مناقشتنا اللاحقة وهى ؛ أن عدداً من الدارسين الاجتماعيين الغربيين قد أساءوا فهم بعض أفكاره ، وأنهم قد تخلوا عن الجوانب الإيجابية فى

---

(٤٤) *Ibid*; p. 90.

(٤٥) *Ibid*; pp. 26-77.

(٤٦) *Ibid*; p. 26.

فكره والمتمثلة فى الفهم البنائى – **التاريخى الشامل**[٤٧] . وأعتقد أن أحداً لا ينكر أن دراسات فيبر فى الدين – والتى يصعب مقارنتها بأية دراسات أخرى – قد أسهمت إسهاماً كبيراً فى فهم المعتقدات الدينية وفى إبراز الفروق الطبقية المختلفة فيما يتعلق بهذه المعتقدات .

(٤٧) انظر أيضاً :

Bendix, R; *Max Weber : An Intellectual Portrait*, New York, 1967.

ثانياً : الاتجاهات الحديثة فى دراسة التنمية والتخلف

١ – اتجاه النماذج أو المؤشرات :

هو أكثر الاتجاهات النظرية شيوعاً فى دراسة الدول النامية [٤٨] . ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين : الأول : كمى . والثانى : كيفى . وتتمثل الإجراءات المنهجية التى يتبعها هذا الاتجاه فيما يلى : (ا) تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو « نماذج مثالية » . (ب) تحديد ما يعد أو يعتقد بأنه الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية (أو التغير الاجتماعى – الاقتصادى) المراد إحداثها أو التى تحدث بالفعل . (حـ) صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم . ولقد لخص كيندلبيرجر Kindleberger الإجراءات التى يتبعها هذا الاتجاه بقوله : « يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم ، بحيث تتبقى لنا السمات التى هى بحاجة إلى تنمية والتى من أجلها يجب أن تخطط المشروعات » [٤٩] .

والنظرة العابرة للشكل الكمى من هذا الاتجاه تشير إلى أنه يميل – بصفة عامة – إلى اختزال تنمية الدول النامية والتعبير عنها فى صورة **مؤشرات كمية** ذات أنواع مختلفة .

أما المؤشرات المستخدمة فهى عديدة ومتنوعة منها متوسط الدخل الفردى ،

---

(٤٨) من أبرز ممثلى هذا الاتجاه سيمور ليبست Lipset وهوسيلتز Hoselitz وجالتونج Galtung وبارسونز Parsons ، وماريون ليفى Levy . انظر على سبيل المثال : S.M. Lipset, *Political Man*, 1960. Chap. 2 (Economic Deveopment & Democracy), B.F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth*, 1960; I. Galtung, "Rank and Social Integration : A Multidimensional Approach", *Sociological Theories in Progrss*. Vol. I. New York, 1966.

M. Levy, *Modernization and the Structure of Societies*. 2 Vol . Princeton1966.

(٤٩) انظر : اندروفرانك ؛ علم اجتماع التنمية ؛ ترجمة الدكتور السيد محمد الحسينى ؛ فى ميادين علم الاجتماع ؛ د . محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥٣ .

ونسبة السكان الذين يعملون فى الزراعة ، ودرجة التعليم (أى النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم على ست سنوات والذين يعرفون القراءة والكتابة) ، والنسبة المئوية للسكان الحضريين (أى عدد سكان المدن التى يزيد حجمها — عادة — على ٢٠,٠٠٠ نسمة) ، وعدد الأطباء والمستشفيات (لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان) ومعدل أو نسبة توزيع الصحف وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص . . . إلخ .

والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى الاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية لكى يبرهنوا — أساساً — على صحة مفاهيم معينة مشتقة من واقع البلدان الغربية . فلقد حاول سيمورليبست Lipset — مثلا — ربط مفهوم « التنمية السياسية » (أى الديموقراطية الغربية) بالدرجة العالية على المؤشرات التالية : **الثروة** (كما تقاس بمتوسط الدخل الفردى) ، **والتصنيع والتحضر** (كما يعبر عنهما بنسبة السكان الذين يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة) ، وأخيراً التعليم[٥٠] . وهناك مجال كبير للشك فى صدق هذه المؤشرات الحسابية . من ذلك مثلا أن[٥١] :

هونج كونج لديها معدل تحضر أعلى من المملكة المتحدة .

شيلى لديها معدل تحضر أعلى من اليابان .

كوبا وسوريا لديها معدل تحضر أعلى من الاتحاد السوفييتى .

الأرجنتين لديها معدل تحضر أعلى من ألمانيا الغربية .

الفيليبين لديها نسبة تعليم أعلى من المملكة المتحدة .

الكويت لديها متوسط دخل فردى أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية .

أورجواى لديها عدد أطباء بالنسبة لكل ألف من السكان أكبر من السويد .

---

(٥٠) Lipset; *op. cit.*

(٥١) B. Russett, H.R. Alker; Jr. K.W. Deutsh & H.D. Lasswell, *World Handbook of Political and Social Indicators.* New Haven. 1964.

وهكذا يبدو واضحاً أن ما يسعى هؤلاء العلماء إلى التوصل إليه هو متوسطات حسابية لا اجتماعية . وأعتقد أن هذا الخلط هو الذى أدى بهم إلى تطبيق مفاهيم « كمعدل التحضر العالى »[٥٢] ، « والانحرافات المرضية »[٥٣] على الدول المتخلفة ، لأن بعض هذه الدول قد بدت لا تتفق مع المعايير والمتوسطات الحسابية التى توصلوا إليها لتحديد المراحل المختلفة التى مرت بها المجتمعات الأوربية المتقدمة ؛ فضلا عن أنهم يعتقدون أن الخصائص الكمية الأمبيريقية تكاد تمثل أو تعبر عن الواقع الاجتماعى فى كليته وشموله . ومن هنا يمكننا أن نذهب إلى أن المعنى أو الدلالة التى تشير إليها إسهامات هؤلاء العلماء محدودة للغاية ، فضلا عن أنها تستند — بشكل ضمنى أو صريح — إلى افتراضات تطورية فى طابعها . وعلى ذلك فإن هذا الاتجاه لا يستطيع — بحكم القيود المفروضة عليه — أن يزودنا بفهم عميق للميكانزمات الواقعية (أو المحركة) للتغير ، لسبب بسيط هو أن أصحابه غالباً ما يجردون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخى — البنائى للدول النامية . ولست أنكر — بطبيعة الحال — إمكانية الإفادة القصوى من البيانات الإحصائية . إنها مطلب ضرورى فى دراسة الواقع الاجتماعى على أن تكون مستندة إلى إطار نظرى وفهم تاريخى مقارن .

فمتوسط الدخل الفردى — مثلا — لا يستطيع وحده أن يعكس لنا مستوى الاستهلاك أو التفاوت فيه ، وارتفاع الدخل القومى لا يعنى — بالضرورة — مستوى معيشى مرتفع للغالبية العظمى من السكان ؛ لأننا لن نتمكن حينئذ من التعرف على توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية . ولعل ذلك هو مادفع بعض الدارسين إلى

---

(٥٢) انظر على سبيل المثال :

K. Davis & H.H. Golden, "Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas"; in *Econ. Dev. and Cultural Change*. Vol. III, No. 1. 1954; pp. 6-24.

(٥٣) انظر على سبيل المثال :

G. Balandier, "Socio-Cultural Unbalance and Modernization in the Underdeveloped Countries" in S.N. Eisenstadt (ed.) *Readings in Social Evolution and Development*, Pergamon Press, 1970, pp. 361-378.

اقتراح مجموعة مؤشرات مثل متوسط الدخل الفردى وعدد العاملين فى النشاطات المختلفة ، والبناء الاقتصادى للمناطق المختلفة بما فى ذلك المواد الأولية . . . إلخ كذلك نجد البعض يقترح مجموعة من المؤشرات قد تعكس مستوى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج معًا . ففيما يتعلق بالقوى الإنتاجية يستخدم مؤشرى الإنتاج والاستهلاك، على أن يتم الربط بين تحليل المؤشرات الإحصائية وتحليل الموارد(٥٤) . وبالإضافة إلى ذلك نجد أوسكار لانج يحدد خصائص الاقتصاد المتخلف على أنه « اقتصاد لايكفى مجموع رؤوس الأموال المتوفرة فيه لاستخدام كل اليد العاملة المتوفرة على أساس أساليب الإنتاج الحديثة ، ولاستثمار الثروات الطبيعية » .

ومن الواضح أن هذا التعرف—برغم أهميته— يغفل الإشارة إلى المظهر الاجتماعى أو السوسيولوجى لظاهرة التخلف(٥٥) ؛ كما أنه يتجاهل حقيقة أساسية هى ؛ أنه ليس ثمة بلداً — وإن كان غنيًا — يستثمر — بالفعل — جمع الثروات الطبيعية المتوفرة لديه ، وإلا اعتبرنا دولة ككندا دولة متخلفة .

على أننى أعتقد أن جانبًا كبيراً من الخلط فى هذا المجال ينشأ حين يحاول الدارس تعريف التخلف على أنه ظاهرة تعكس واقعًا متجانساً فى كل البلاد المتخلفة . إن التعريفات التى قدمها أصحاب اتجاه المؤشرات الإحصائية ، إنما هى تعريفات تستند إلى معايير إحصائية ،ولكنها ليست معايير نظرية بأى حال من الأحوال . كذلك فإن الخلط يحدث حينما يتم تأكيد جانب أو مظهر معين من مظاهر التخلف دون مظاهر أخرى . ولهذا فإننى أذهب إلى ضرورة الاستعانة بالمؤشرات (كمية أو كيفية) على أن يتم ربطها بالسياق التاريخى والبنائى للدول المتخلفة ؛ واقترح فى هذا المجال عدداً من المؤشرات مثل : ضعف التصنيع ،

---

(٥٤) م . فالكووسكى ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١ ، ص ص ٢٠ — ٢١ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٢٢ — ٢٥ . على أن يلاحظ أن القضية التى يؤكدها لانج هى أنه يستحيل على البلاد المتخلفة أن تسلك الطريق الرأسمالى التقليدى فى التنمية الاقتصادية . وتلك قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحليل الأسباب المختلفة للتخلف بما فيها الأسباب الاجتماعية .

التفاوت الطبقى ، التبعية الاقتصادية ، تضخم قطاع الخدمات ، عدم استغلال (أو تبدير) الموارد ، ضعف الولاء السياسى ، انخفاض مستوى الإنتاجية ، البناء الاقتصادى التقليدى ، النمو السكانى الذى يفوق الموارد المتاحة ، انخفاض متوسط الدخل الفردى ، سيطرة الازدواجية (أى وجود نمطين من الاقتصاد أو الثقافة) أحدهما حديث ، والآخر تقليدى . . . إلخ . ولا تستطيع هذه المؤشرات أن تكتسب معانيها ودلالاتها الحقيقية دون ربطها بالحركة التاريخية التى أسهمت فى ظهورها على نحو ما تبدو عليه .

وحينما يتخذ اتجاه النماذج أو المؤشرات شكلا كيفياً ، فإنه يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية [٥٦] . ومن ثم تصبح التنمية (أو التحديث) مجرد عملية اكتساب (أو فقدان) خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص « التنمية » أو « التخلف » . وهناك إسهامات سوسيولوجية عديدة تعبر عن هذا الشكل الكيفى لتحليل التنمية [٥٧] ، ولكننا سنكتفى هنا بالإشارة إلى ما قدمه بيرت هوسيلتز Hoselitz فى هذا المجال . فلقد ذهب هوسيلتز إلى أن هناك ثلاث متغيرات نمط (من

---

(٥٦) هنا نجد انطلاقاً من مفهوم النموذج المثالى عند فيبر . وقد يكون من المفيد هنا أن نوضح معنى هذا المفهوم ، لأن توضيح هذا المعنى مرتبط أوثق الارتباط بطبيعة المناقشات والجدل الذى أثير حول هذا النموذج . فالنموذج المثالى – كما يقول فيبر – هو بناء أو تشييد عقلى يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر يمكن ملاحظتها فى الواقع . هو إذاً يعبر عن « مفردات ملموسة يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساساً تنهض عليه المقارنة » . وبهذا المعنى فإن النموذج لا يمثل مفهوماً عاماً أو مجرداً ، ولكنه يصف « أسلوباً نموذجيا معياريا يفترض أهدافاً معينة وطرائق للاتجاه المعيارى » . ويوصف النموذج الذى يتشكل على هذا النحو بأنه « مثالى » ، لأنه لا يتحقق كفكرة . ويذهب فيبر إلى أن النموذج المثالى هو وسيلة من خلالها نستطيع فهم العالم الواقعى ، بل إنه يستمد أهميته من هذه الوظيفة ، إذ « لا ضرورة له إذا كان العالم يعرض نفسه أمامنا بطريقة تمكننا من الوصول إلى التعميمات بسهولة » ؛ بل إن فيبر يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول : « إن النموذج – بما يتضمنه من مفاهيم محددة – يمثل أداة تحليلية تمكننا من السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية . انظر :

Weber, M., Theory of Social and Economic Organisation, *op. cit.*

وانظر مناقشة مفصلة لهذا الموضوع فى : السيد الحسينى ومحمد على محمد ؛ ماكس فيبر ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو ١٩٦٧ ص ١٠٥–١٣٤ .

(٥٧) من أبرز الذين قدموا إسهامات فى هذا المجال نيل سميلسر Smelser وولبرت مور Moore وبارسونز Parsons .

الخمس متغيرات نمط التى حددها بارسونز) يمكن أن تنطوى على أهمية بالغة فى دراسة التخلف والتنمية[٥٨] . فالمجتمعات المتقدمة — طبقاً لهوسيلتز — تشهد متغيرات

---

(٥٨) قصد بارسونز بمتغيرات النمط أن تكون بديلا عن النموذج المثالى عند فيبر . وهو لذلك يقدم خمسة أزواج من البدائل يعتبرها شاملة على أساس مستوى معين من التعميم هى :

(١) العمومية Universalism فى مقابل الخصوصية particularism

ويشير المتغير الأول إلى مستويات القيمة التى على درجة كبيرة من العمومية ، بينما يشير الثانى إلى المستويات التى لها دلالة لفاعل معين فى علاقات معينة مع أشخاص معينين .

(٢) الأداء (الإنجاز) achievement فى مقابل النوعية (العزو) ascription

فإما أن يكون التأكيد على تحقيق أهداف معينة (الأداء) ، أو على خصائص الشخص الآخر ، أى على الحقيقة التى مؤداها أنه كذا وكذا ، كأن يكون أب الفاعل طبيباً مثلا .

(٣) التخصيص specificity فى مقابل الانتشار difuseness

فالمصلحة يمكن أن تعرف على وجه التخصيص حيث لا يكون هناك ثمة إلزام أبعد من تلك الحدود المرسومة أو تعرف بشكل عام بحيث تتجاوز الالتزامات حدود التعريف الظاهر الذى يفترض وجوده .

(٤) المصلحة الجمعية collectivity oriented فى مقابل المصلحة الذاتية self oriented

فقد تعتبر المعايير الاجتماعية أنه يتحتم على الفاعل العمل من أجل مصالح الجماعة ، وقد تعتبر من الشرعى أن يسعى الفاعل وراء مصالحه الخاصة .

(٥) الحياد الوجدانى neutral affectivity فى مقابل الوجدانية affectivity

فالنمط يعتبر محايداً وجدانيا إذا كان يفرض النظام ويتطلب التخلى من أجل مصالح الآخرين ، بينما يعتبر وجدانياً إذا كان يتيح الإشباع المباشر لحاجة الفاعل .

انظر مناقشة مستفيضة لمتغيرات النمط عند بارسونز فى نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، المرجع السابق ، صص ٣٦٩–٣٧٤ .

ونستطيع أن نوضح متغيرات النمط هذه بالاستشهاد بمثال نفرق فيه بين خصائص الأفراد فى المجتمع الصناعى الحديث (Gesellschaft) والمجتمع التقليدى (Gemeinshcaft) . أفراد المجتمع الأول : (محايدون وجدانيا أكثر منهم وجدانيين) ؛ وهم «موجهون نحو مصالحهم الخاصة أكثر مما هم موجهين نحو المصلحة الجمعية » (يهتمون بأنفسهم أكثر مما يهتمون برفاهية المجتمع) ، وهم « عموميون أكثر منهم خصوصيين» (يرتبطون بالآخرين بالنظر إلى أدوارهم الاجتماعية أكثر مما يرتبطون بهم فى ضوء خصائصهم المميزة (صديقى القديم ، زوجتى .. إلخ) وهم « موجهون نحو الأداء أكثر مما هم موجهين نحو النوعية » (الإنجاز أكثر من الأصل الأسرى أو الانتماء الطبقى) ، وهم ذوو «أدوار متخصصة أكثر مما هم ذوو أدوار منتشرة» (العلاقة تتضمن مدى ضيقاً من النشاط أكثر مما تتضمن مدى واسعاً (علاقة البائع بالزبون فى مقابل علاقة الزوج بالزوجة) : انظر

Parsons, T., The *Social System*, Glencoe, 1951, pp. 58-67 and passim.

وعلى الرغم من أن متغيرات النمط يمكن أن تنطبق على العلاقات الشخصية ، إلا أنها يمكن أن تنطبق على جوهر النظام الرأسمالى وهو السوق . فالعلاقات الاجتماعية فى النظام الرأسمالى تتميز بأنها حديثة أكثر منها

العمومية universalism ، والتوجيه نحو الأداء (الإنجاز) -achievement orientation ، وتخصيص الدور role-specificity ؛ بينما تشهد المجتمعات المتخلفة (أو النامية) المتغيرات المقابلة وهى : الخصوصية Particularism والعزو (النسبة) acscription ، وتشتت الدور diff-eolunsseesr . وإذاً فالتنمية — عند هوسيلتز — تتمثل فى اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة (أو النامية) لمتغيرات النمط السائدة فى الدول المتقدمة والتخلى عن متغيرات النمط الشائعة فيها ، وأن هذه العملية هى — على وجه التحديد — نقطة البداية فى إحداث تنمية[٥٩] . ومن الواضح أن هوسيلتز يمثل امتداداً للتقليد السوسيولوجى الذى يميل إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائيات تعكس ازدواجية التقليد — التحديث .

والواقع أن نظرية هوسيلتز تعانى من جوانب قصور واضحة . ويبدو ذلك واضحاً — بصفة خاصة — فى تحديدها للعناصر المعبرة عن الدول المتقدمة والمتخلفة (النامية) على السواء . فالعمومية — كما أشارت دراسات عديدة — ليست سائدة تماماً فى الدول المتقدمة . ويصدق ذلك على اليابان وفرنسا وأوربا بوجه عام . ففى اليابان — مثلا — نجد النظام الاقتصادى يستند — إلى حد كبير — إلى أفكار الولاء الشخصى والمكانة الاجتماعية التى تتحدد — أساساً — فى ضوء التنظيمات السياسية

=تقليدية. وقد نكون أكثر دقة إذا ما استعنا بمتغيرات النمط . فالعلاقة بين المشترين والبائعين هى علاقة حيادية وجدانيا ، والطرفان يهتمان ببعضهما فقط فى ضوء أدوارهما كبائعين ومشترين (عموميين أكثر منهم خصوصيين) . ولما كانت العلاقة تتضمن مدى محدداً من النشاط ، فإنها تصبح — حينئذ — علاقة تخصيصية أكثر منها تشتتية . وإذا كانت السلعة التى تباع فى السوق هى العمل ، فإن المشترى لن يكون مهتماً بمن هو العامل ، بل إنه سيكون مهتماً — بدلا من ذلك — بالإنجازات والقدرات التى لدى العامل . بعبارة أخرى سيكون مهتماً بالإنجاز أكثر من اهتمامه بالنوعية . أما فى المجتمعات البدائية فإن ميكانزم السوق يتخذ طابعاً قرويا أو ريفيا ، وأن إنتاج السلع وتوزيعها يحدثان بطريقة تتسق مع الأشكال التقليدية للعلاقات الاجتماعية .

(٥٩) هذا وقد عرض هوسيلتز تحليله لمتغيرات النمط (مطبقاً إياه على الدول النامية) فى مقالين شهيرين . انظر :

Bert F. Hoselitz, "Social Structure and Economic Growth", in Bert Hoselitz; (ed.) *Sociological Aspects of Economic Growth*, Free Press, Glencoe, Ill. : Ch. 2; and Bert F. Hoselitz, Social Stra'ification and Economic Development", *International Social Science Journal*, Vol. 16, No. 2 (1964).

التقليدية (٦٠) . كما أن وصف المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات . المتقدمة بخاصة (العمومية) لا يعدو أن يكون محاولة لتغطية المصالح السائدة في هذه المجتمعات (٦١). وفضلا عن ذلك أوضحت بحوث عديدة أن الخصوصية تسود بالفعل في كل من طبقتي الصفوة العليا والدنيا في هذه الدول . كذلك فإن وصف هوسيلتز المجتمعات النامية بخاصية الخصوصية فيه قدر كبير من التعسف ؛ ذلك أن هذه المجتمعات تعرف قدراً من العمومية لا يمكن تغافله (٦٢) . ويكفينا القول أن المجتمعات التقليدية تتميز هي الأخرى بخاصية العمومية (وعلى الأخص المجتمعات المسيحية ، والكونفوشية ، والإسلامية) . والمشكلة الأساسية المتعلقة بمفاهيم كالعمومية والخصوصية – شأنها شأن متغيرات النمط الأخرى – تتمثل في أن الإطار المرجعي الذي تشير إليه قد تم اختياره بطريقة تعسفية . فما يعد عمومية في سياق معين ، قد يعد خصوصية في سياق آخر ؛ بحيث يمكن القول أنه على الرغم من أن مجتمعًا معينًا قد يتميز في داخله بالعمومية (أي في مجال العلاقات بين مواطنيه) ، إلا أنه لايتميز بهذه العمومية إذا ما نظرنا إلى الإنسان في كليته وشموله كإطار مرجعي . وإذا ما استعنا بهذا المحك فإننا لن نجد على الإطلاق مجتمعًا يتصف بالعمومية ؛ بل إننا نذهب إلى أن سلوك المجتمعات المتقدمة – ماضيها وحاضرها – لم يكن إلا سلوكًا يتصف بالخصوصية .

ويمكننا بعد ذلك توجيه انتقادات مماثلة لما ذهب إليه هوسيلتز من أن المجتمعات المتقدمة تتصف بخاصية الأداء (الإنجاز) ، بينما تتصف المجتمعات النامية بخاصية العزو (النسبة) . ففي الولايات المتحدة – مثلا – نجد أن المكافأة على القيام بالوظيفة تتوقف – إلى حد كبير – على الأداء ، على حين يتوقف الالتحاق بالوظائف على الطبقة التي ينتمي إليها الشخص . كذلك أشار هارنجتون Harrington إلى أن خاصية العزو تسود لدى جماهير الفقراء في الولايات المتحدة ، وأن المجتمع

---

(٦٠) J. Abegglen, *The gopanese Factory*. Glencoe : The Free Press, 1958

(٦١) فرانك ؛ المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

(٦٢) أشار فرانك إلى بعض الأمثلة التي توضح شيوع خاصية العمومية في الدول النامية . من ذلك مثلا أن الجريدة الرسمية في المكسيك تخصص عدداً من الأعمدة تتناول الولايات المتحدة أكثر مما تخصصه جريدة « النيويورك تايمز» لمعالجة أخبار العالم الخارجي ؛ وأن الدول النامية تشهد إضرابات عامة تكشف عن وعي عام ، كما أنها لا تخلو من قادة وطنيين يسعون إلى تحقيق المصلحة العامة . وهي بعد ذلك كله تؤيد وتساند الحركات المناهضة للاستعمار والإمبريالية . المرجع السابق ، ص ص ٣٥٧ – ٣٥٨ .

الأمريكي – ككل – يتجه إلى إحلال خاصية الإنجاز بخاصية العزو . وفى اليابان نجد أن المكافأة التى يحصل عليها شاغل الوظيفة تستند فى معظم الأحيان إلى خاصية العزو : أى أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض العوامل مثل العمر والارتباطات الأسرية [٦٣] . . . إلخ . ومن ناحية أخرى نجد أن الواقع الذى يعيشه كثير من الدول النامية يمثل تفنيداً لوجهة نظر هوسيلتز . إذ أن من الصعب القول بأن القيادات السياسية والوطنية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تستند جميعها – فى زعاماتها – إلى معايير العزو . كذلك فإن هناك شواهد واقعية كثيرة تؤكد أن الذين يشغلون الأوضاع الاقتصادية والسياسية القيادية فى دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قد حصلوا مؤخراً على أوضاعهم بفضل جهودهم الشخصية ، وأن نجاحهم فى الحصول عليها كان نتيجة لاستنادهم إلى معايير الأداء التى تزيد فى دقتها ووضوحها عن تلك السائدة فى الدول المتقدمة فى أوربا وأمريكا الشمالية . كذلك يمكن القول أن بعض الدول النامية – وعلى الأخص تلك التى تستند إلى نظام اقتصادى احتكارى – تشهد معايير محددة للأداء . فالنجاح الذى يحققه رجال الأعمال يتوقف غالباً على قدراتهم الشخصية فى الدخول فى مقاصات ومناقصات ومساومات ناجحة ؛ وأن التفاوت فى الدخول الناجم عن ذلك لا يزيد – بأى حال من الأحوال – عن قرينه فى الدول المتقدمة القائمة على نظام اقتصادى احتكارى [٦٤] . ومن ذلك يبدو واضحاً أن ثنائية « الأداء – العزو » لا تنطوى على أهمية كبيرة بالنسبة للتحليل السوسيولوجى ، مما يجعلنا نشك فى كفاءتها [٦٥] .

ويذهب البعض إلى أن انتشار « **الفساد** » فى الدول النامية هو دليل واضح على أن هذه الدول تتصف بخاصية العزو . ومن الطبيعى أن وجهة النظر هذه تتجاهل دراسة « الفساد » فى فترات زمنية مختلفة وفى مجتمعات متباينة [٦٦] . ذلك لأن الفساد – شأنه شأن الجريمة – يتوقف – إلى حد ما – على البيئة القانونية فى

---

(٦٣) المرجع السابق ، اقتباسات من مواضع متفرقة ، ص ٣٥٦ .

(٦٤) المرجع السابق ، اقتباسات من مواضع متفرقة ، ص‌ص ٣٥٧–٣٥٩ .

(٦٥) S.M. Lipset (eds.) *Social Structure and Mobility in Economic Development*, Routledge & Kegan Paul. 1964.

(٦٦) J.S. Scott, "The Analysis of Corruption in Developing Nations", Comp. Studies in *Society* & *History*, Vol. II, No. 3, June 1969

مجتمع معين خلال فترة زمنية . أن ما يبدو لنا هامًّا فى هذا المجال ليس هو البرهنة على انتشار خاصية العزو فى الدول النامية ، بل دراسة **السياق الاجتماعى** « للفساد » (كأن ندرس — مثلا — طبيعة السيطرة الجديدة التى حققتها هذه الدول على توزيع الوظائف والامتيازات ، وخصائص المرشحين السياسيين ، والأمية بين الفلاحين ، وعلاقة الدول بالمصالح الأجنبية ، وطابع البناء المهنى ، حيث يوجد عدد كبير من طالبى الوظائف الأكفاء ، لا يستطيع البناء المهنى استيعابهم جميعًا) .

وأخيراً يمكننا انتقاد ما ذهب إليه هوسيلتز من أن تخصيص الدور يسود المجتمعات المتقدمة ، وأن تشتت الدور يسود المجتمعات المتخلفة (أو النامية) . فالأدوار العليا فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية تتشابك فيما بينها تشابكًا معقداً ، بحيث ترتبط الأدوار العليا (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) ارتباطًا وثيقًا[٦٧] . وقد يكون هوسيلتز صادقًا — إلى حدما — فى وصفه للأدوار فى الدول النامية بعدم التخصيص . فذوو الدخول الضئيلة فى هذه الدول — سواء كانوا يعملون فى قطاع الزراعة أو الصناعة أو التجارة — يقومون — بالفعل — بممارسة مهن أخرى حتى يستطيعوا مواجهة أعباء الحياة . كما أن الأدوار الاجتماعية التى يؤديها أفراد الطبقة العليا فى الدول النامية لا تقل انتشاراً وبعداً عن التخصيص . غير أن الأمر يقتضى — مع ذلك — توضيح نقطة هامة هى ؛ أن الوظائف الوسيطة

---

(٦٧) وتجد هذه النقطة تأييداً فى تحليلات لينين التى ضمنها مؤلفه « الدولة والثورة » ، حيث أوضح العلاقة الوثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية . انظر : لينين ، الدولة والثورة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، الفصلين الأول والثانى ، وانظر أيضاً :

C. Wright Mills; *The Power Elite*, New York, Oxford University Press, 1959.

ومن ناحية أخرى نجد فرانك يكشف بوضوح عن أن الوضع المهنى لعلم الاجتماع فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية أبعد ما يكون عن تخصيص الدور . فلقد نجح كل من روزفيلت وكيندى فى استقطاب وتجنيد العلماء الاجتماعيين الأمريكيين لخدمة أهداف معينة . فايوجين ستالى Staley نال بمؤلفه «مستقبل الدول النامية» شهرة عالمية دفعت الحكومة إلى الاستعانة به فى التخطيط لشن حرب لا هوادة فيها على خمسة عشر مليوناً فيتناميا . أما والت روستو Rostow — صاحب النظرية الشهيرة فى « مراحل النمو الاقتصادى » — فقد كتب مؤلفه بتكليف من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية خلال فترة حكم كيندى وبإشراف من نائبه جونسون . ويبدو تشتت الدور هنا واضحاً إذا ماعلمنا أن هؤلاء الأساتذة الذين لعبوا دوراً هاماً فى توجيه السياسة الأمريكية قد انتقلوا بعد ذلك إلى الجامعات التى كانوا يعملون بها لكى يؤكدوا لطلابهم أن نظرياتهم فى التنمية الاقتصادية هى نظريات إنسانية فى طابعها . انظر فرانك ؛ المرجع السابق ، ص ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

فى الدول النامية تتصف بطابع تخصيصى محدد . ويشغل هذه الوظائف — عادة — أفراد الطبقة الوسطى المؤلفة من ضباط الجيش وموظفى الحكومة ، وصغار المديرين وغيرهم .

وفضلا عما سبق نجد تحليل هوسيلتز يعانى من افتقاد النظرة **الكلية — التاريخية الشاملة** . فهو يختزل عملية التنمية إلى مجرد اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة . وهو — حينئذ — يخلع على الأدوار الاجتماعية نفس الوزن أو الأهمية بالنسبة لكل من التنمية والتخلف ، مع أن النظرة المدققة تكشف على الفور عن الأهمية النسبية التى تحتلها الأدوار الاجتماعية التى تقع فى كل من قمة وقاع نسقى التدرج الاقتصادى والسياسى . كذلك فإن معالجة هوسيلتز لعناصر التخلف كانت معالجة جزئية إلى حد كبير ؛ ذلك لأنه وصف الدول النامية بالتخلف دون أن يحاول التعرف على الظروف التاريخية — البنائية التى أسهمت فى حدوث تخلف هذه الدول . لقد ربط هوسيلتز التخلف بوجود الأسرة الممتدة والقبيلة البدائية والمجتمع « الشعبى » والقطاع التقليدى من المجتمع المزدوج الخليط من عناصر تقليدية وعناصر حديثة ؛ ولم يحاول ربط هذه الخصائص بالتقدم ؛ كما لم يحاول ربطها بالتنظيم الاجتماعى السائد فى العالم ككل . وهنا تبدو وجاهة ما ذهب إليه فرانك من أن « النسق الاجتماعى الذى يلعب فى الوقت الحاضر الدور الأساسى فى إحداث التخلف ليس هو الأسرة أو القبيلة أو المجتمع المحلى ، وليس هو دولة أو دولا متخلفة ، وإنما هو شىء أكبر من ذلك بكثير »[٦٨] . يضاف إلى ذلك أن هوسيلتز قد حاول بتحليله السوسيولوجى هذا تدعيم الاتجاه الذى عبر عنه بارسونز (أبو الوظيفية فى علم الاجتماع الأمريكى) ، وهو الاتجاه الذى يحاول إظهار جوانب الاتساق والتكامل فى المجتمع وإخفاء جوانب الاستغلال والسيطرة فيه[٦٩] . بل إنه — كما ذهب أحد البنائيين الحقيقيين — قد تخلى عن أسس علم الاجتماع الكلاسيكى لكى يتجه بعلم الاجتماع الحديث إلى أبعد مما

---

(٦٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

(٦٩) Talcott Parsons, "Social Classes and Class Conflict in the Light of Recent Sociological Theory", in *Essays in in Sociological Theory* (Rev. ed., Glencoe : The Free Press 1954), p. 324.

لا يستطيع تحقيقه . إن « النظرية السوسيولوجية الحديثة» (بتعبير بارسونز) بما تستند إليه من نزعة بنائية لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من تفسير الأجزاء أو العلاقات المتساندة بينها . وبعبارة أخرى فهى لا تستطيع تحليل أو تفسير علة وجود البناء الاجتماعى ككل . ويترتب على ذلك أن الإسهامات التى قدمها ممثلو هذه « النظرية الحديثة » فى فهم التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى لا تستطيع أن توضح لنا **النشأة التاريخية والتحولات المعاصرة والاتجاهات المقبلة التى** يمكن أن يتخذها النسق الاجتماعى القائم .

هذا وقد حاول هوسيلتز البرهنة على أن تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن أن يتم بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى . غير أن البعض قد أوضح أن ما يذهب إليه هوسيلتز لا يستطيع أن يسهم فى تنمية الدول المتخلفة بقدر ما يسهم فى زيادة وتدعيم تخلفها . ولقد أوضح فرانك أن الطبقة الوسطى تمثل على الدوام السند الشعبى الأساسى للديكتاتوريات السياسية الرجعية ، أنه حينما يزداد نصيب دخل الطبقة الوسطى من الدخل القومى ، فإن ذلك يكون على حساب الجماهير العريضة والفقراء بصفة خاصة . ففى أمريكا اللاتينية — مثلا — نجد أن هاتين الخاصيتين (أى كبر حجم الطبقة الوسطى وارتفاع معدل الحراك الاجتماعى) متوافرتان بشكل واضح فى شيلى والأرجنتين ، ومع ذلك فإن هاتين الدولتين لا تمثلان أعلى دول أمريكان اللاتينية فى مجال التقدم الاقتصادى[٧٠] . وباختصار فإن نظرية هوسيلتز لم تضع فى اعتبارها **الأوضاع الخارجية** المحيطة بالمجتمعات المتخلفة وعلاقاتها **التاريخية** بالدول المتقدمة . ونحن لا نقصد بهذه الانتقادات عدم الاستعانة بالنماذج المثالية فى دراسة واقع الدول النامية ، ولكن يجب ألا يعوقنا ذلك عن فهم التخلف والتنمية ، حتى لا تصبح الاستعانة بالنماذج المثالية غاية فى حد ذاتها .

ولقدقدمنيل سميلسر Smelser محاولة مماثلة لدراسة المجتمعات الناميةفى تحولها[٧١]

---

(٧٠) فرانك ، المرجع السابق ، ص ، ٣٦٦–٣٦٧ .

(٧١) N.J. Smelser, "Toward a Theory of Modernization", inA & E. Etzioni (eds.) *Social Change*, N.Y. 1964. Also his article "Mechanisms of Change and adjustment to Change", in B.F. Hostelitz & W.F. Moore (eds.) *Industrialization and Society*. UNESCO Paris, 1966.

حيث ذهب إلى أن العمليات « التنموية » تتمثل أساساً فى **التباين البنائى والتكامل** . وهنا نجد تأثره بكل من سبنسر ودوركايم أوضح ما يكون . والتحديث (أو التنمية) — عند سميلسر — يتضمن تحولا فى بعض متغيرات الحياة مثل **التكنولوجيا** (أى أن تصبح أكثر تعقيداً) ، **والسكان** (مزيد من التحول إلى المدن) ، **والزراعة** (مزيد من الإنتاج التجارى) ، **والأسرة** (مزيد من النووية) **والدين** (مزيد من العلمانية) . . . وهكذا . أما عملية التباين فتحدث — كما يقول سميلسر — تفككاً (كما يتبدى فى الأنومى والصراع) ، وبالتالى فإنها بحاجة إلى وجود عملية تكامل (سواء على المستوى المعيارى أو مستوى النظم) .

وعلى الرغم من أن نظرية سميلسر هذه تمثل تلخيصاً جيداً للتناقض بين « التقليد » و « التحديث » ، إلا أنها تمثل **نظرية عامة جداً** ، بحيث لا تستطيع أن تعيننا على فهم الدول النامية ؛ فضلا عن أنها نظرية محدودة النطاق ، لأنها لا توضح لنا الآثار والنتائج المترتبة على « وجود بناء ما قبل الصناعة » جنباً إلى جنب « البناء الصناعى الحديث » . هى إذاً نظرية غير تاريخية abistorical فى التغير ، ومن ثم فإن إمكانية تطبيقها محدودة إلى حد بعيد ؛ إذ أنها لا تساعدنا على إجراء تحليل سببى للتغيرات الاقتصادية .

٢ — الاتجاه التطورى المحدث :

ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة لإحياء النظرية التطورية الكلاسيكية[٧٢] والإفادة منها فى دراسة الدول النامية . وعلى الرغم من أن النظريات التطورية الحديثة[٧٣] تميل إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية مرغوب فيها (على نحو ما هو سائد فى النظريات الكلاسيكية) ، إلا أنها (أى النظريات

(٧٢) يمكن التعرف على معالم النظرية التطورية الكلاسيكية بالرجوع إلى نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، المرجع السابق ؛ حيث يمكن الاطلاع على آراء سبنسر ، والداروينيين الاجتماعيين (أمثال باجوت ، وجمبلوفتش ، وراتسنهوفر ، وسمول ، وسمنر ، واورد ، وجدنجز) ، كما يمكن الاطلاع على الاتجاهات التطورية الفرعية التى تعكسها أعمال لوريا (التطورية الاقتصادية) ، وفيبلن (التطورية التكنولوجية) ، وكوست (التطورية الديموجرافية) ، وكيد (التطورية الدينية) .

(٧٣) يمثل هذه النظريات بارسونز Parsons وبيلاه Bellah ، وإيزنشتات Eisenstadt ووالت روستو Rostow ، وبولانى Polanyi :

التطورية الحديثة) تحاول تقديم ضمان للاستقرار فى مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدى إلى تفكك وصراعات مختلفة . وفضلا عن ذلك تحاول النظريات التطورية الحديثة توسيع نطاق اهتماماتها لتشمل التاريخ الإنسانى بأكمله. ونظراً لكثرة تنوع هذه النظريات ، فإننى سأحاول الاكتفاء بعرض نقدى لنظريتى تالكوت بارسونز ووالت روستو .

ذهب بارسونز[٧٤] إلى أن العملية التطورية هى — فى حقيقتها — **زيادة (أو تدعيم)** القدرة التكيفية للمجتمع ، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافى أو من خلالها . أما المكونات الأساسية للتطور فهى — فى نظر بارسونز — عمليات **التباين والتكامل والتعميم** (فى داخل نطاق النسق القيمى). ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة :

المرحلة الأولى : (وهى البدائية) وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين . والمجتمع البدائى — عند بارسونز — يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دوراً بالغ الأهمية . ويأتى بعد ذلك النموذج **المتقدم** من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التى تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعى وتنظيماً سياسياً يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبياً .

أما **المرحلة التطورية الثانية** (وهى الوسيطة) فتضم أيضاً نمطين فرعيين من المجتمعات . (ا) المجتمعات **القديمة** rachaic التى تتميز بوجود « تعليم حرفى » (أى تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية فى المجتمع .

(ب) النموذج **المتقدم** من المجتمعات القديمة ، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ، بحيث يكسب المجتمع ما أطلق عليه بيلاه Bellah بالدين التاريخى كما هو الحال فى الصين والهند والإمبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية[٧٥]

---

(٧٤) T. Parsons; *Societies, Evolutionary* & *Comparative Perspective*; Prentice-Hall. 1960.
See also his article", Evolutionary Universals in Society", *America Society*", *American Sociological Review.* 29 (June 1964).

(٧٥) R.N. Bellah, ,,Religious Evolution", in *American Sociological Review,* Vol. 29, 1964.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة (أى المتقدمـــة) فتشير إلى المجتمعات الصناعـــية الحديثة .

ويستطرد بارسونز ذاهبًا إلى أن المحكات التى تفصل بين هذه المراحل الثلاثة الأساسية تتمثل فى « التطورات الحاسمة التى تطرأ على عناصر النسق القيمى » (٧٦) . فالتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية (أى من المرحلة « **البدائية** » إلى المرحلة « **الوسيطة** » يتطلب تطوراً فى اللغة (أى اللغة المكتوبة) . وهذا التطور — طبقًا لبارسونز — يزيد ويعمق الفروق والاختلافات بين الأنساق **الاجتماعية والثقافية** ؛ بحيث يمنح الأخيرة نطاقًا أوسع واستقلالا أكبر . أما التحول من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة (أى من المرحلة « **الوسيطة** » إلى المرحلة « **المتقدمة** ») فإنه يتوقف على التطور الذى يطرأ على النسق أو النظام **القانونى** . فالنظام القانونى يجب أن يكون على درجة عالية من العمومية والتنظيم بحيث يستند استناداً كليًّا إلى أسس عامة . هو إذاً يجب أن يتضمن ما أطلق عليه ماكس فيبر **بالرشد الرسمى** .

وهكذا نلحظ أن بارسونز — شأنه شأن أسلافه التطوريين — قد اهتم بحصر مراحل تطورية معينة تمر بها المجتمعات . « فالعمومية التطورية » evolutionary universal — عنده — تحل محل التنوع أو التباين فى البناء الوراثى . وتبدو هذه النزعة أوضح ما تكون فى تعريفه « للعمومية التطورية » بأنها « ذلك المركب من البناءات والعمليات الذى يزيد من القدرة التكيفية للمجتمع » . والواقع أن الإسهام الذى قدمته النظرية التطورية البارسونية فى فهم الدول النامية يعد إسهامًا ضئيلا للغاية إن لم يكن عديم الفائدة ؛ على الرغم من المحاولات التى بذلها بعض تلاميذه (٧٧) خلال السنوات الأخيرة لتدعيم نظريته البالغة التجريد بأساليب إحصائية مختلفة . وفضلا عن ذلك نجد أن موقع الدول النامية فى داخل الإطار التصورى الذى قدمه بارسونز يتصف بالميوعة والغموض . فبغض النظر عن « العموميات

---

(٧٦) T. Parsons; Societies, *op. cit.*

(٧٧) Ruck & Jacabson, ,.Social Evolution & Structural Functional Analysis : An Empirical Test''. *American Sociological Review*, Vol. 22, No. 2

التطورية » المجتمعية الأربعة الأساسية (وهى **الاتصال ، والقرابة ، والدين ، والتكنولوجيا**) نجد أن بارسونز قد وزع « العموميات » الست الأخرى بين المرحلتين **الوسطى والمتقدمة** . والمرحلة الأخيرة تتطلب — كما يذهب بارسونز — العموميات التطورية الأربعة التالية : **التنظيمات البيروقراطية ، ومركب النقود والسوق ، والمعايير العامة** ، وأخيراً **التنظيمات السياسية الديموقراطية** . ولا شك أن الدول النامية تعرف بدرجات متفاوتة — هذه العموميات . والواقع أننا لو أمعنا النظر فى المفاهيم الذى قدمها بارسونز وغيره من التطوريين استطعنا القول بأن هذه المفاهيم قد استحدثت من أجل تقديم وصف غامض لمراحل تطورية تحكمية قد تم تحديدها تحديداً تعسفياً . هم إذاً — كما يقول جيرتز Geertz لا يقدمون لنا أكثر من شيء واحد هو : « أن ما حدث كان يجب أن يحدث »[٧٨] .

أما والت روستو Rostow فقد قدم نظرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها **بالشمول والواقعية والوضوح**[٧٩] . وتمثل هذه النظرية — كما يقول روستو — بديلا عن نظرية ماركس فى تطور المجتمعات والتى أشرنا إليها فى موضع سابق . ولقد ذهب روستو إلى أن المجتمعات تمر — أو يجب أن تمر — بمراحل خمس أساسية : المرحلة الأولى (وهى تمثل المجتمع **التقليدى**) وفيها يقوم الإنتاج على أساس العلوم والفنون التى كانت شائعة قبل عصر نيوتن ؛ ذلك لأن نيوتن فصل بين عالمين : أحدهما يقوم على المصادفات ، والآخر يقوم على الضبط والتحكم . ويتسم هذا المجتمع التقليدى بانخفاض متوسط الدخل الفردى ، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا ، وغلبة الطابع الزراعى المرتبط بالنظام الإقطاعى ، وانتشار التقاليد الجامدة كالقدرية التى تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعى . ويمثل المجتمع التقليدى كل العالم الذى سبق نيوتن مثل الأسر التى توالت عرش الصين ، وحضارات الشرق الأوسط ، والعصور الوسطى فى أوربا ، كما يمثل مجتمعات

---

(٧٨) C. Geertz, *Cslam Observed*. New Haven, Yale university Press, 1966, p. 59.

(٧٩) W.W. Rostow; *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge Univ. Press, 1960.

جاءت بعد نيوتن وظلت غير قادرة على السيطرة على البيئة .

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة التهيؤ للانطلاق ، وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزاً حالته التقليدية . ولا بد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة فى المجتمع حتى يكون معداً للانطلاق ؛ وأن هذه الظروف قد توافرت فى أوربا الغربية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وأن إنجلترا كانت أسبق دول أوربا فى ولوج مرحلة التهيؤ للانطلاق بسبب مزاياها الجغرافية ومواردها الطبيعية واستقرارها الاجتماعى . ويذهب روستو إلى أن المجتمع فى هذه المرحلة يشهد عدة أمور منها انتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة فى المجتمع ، وظهور مجموعة من الأفراد يتصفون بروح الإقدام ويعملون على تعبئة المدخرات وإقامة المشروعات . وما تلبث أن تظهر البنوك والمؤسسات ويزداد الاستثمار ، ثم يتسع نطاق حجم التجارة الخارجية والداخلية ، وتظهر مشروعات صناعية فى أماكن متفرقة ، غير أن هذا النشاط يتم بمعدل بطىء بسبب سيطرة أساليب الإنتاج التقليدية وانتشار القيم والنظم المعوقة . أما الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق فتتمثل فى حدوث تغيير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب ، وتحول رءوس الأموال إلى الاستثمارات فى النشاطات الاقتصادية ذات الطابع العام ، ونمو معايير لتقييم الأفراد طبقاً لأعمالهم وإنجازاتهم لا انتماءاتهم وطبقاتهم . كذلك يحدث تحول فيما يتعلق بالنظرة إلى العالم ، بحيث يصبح العالم — فى نظر أفراد المجتمع — خاضعاً لقوانين يجب اكتشافها . ويتحتم فى هذه المرحلة أيضاً أن تحدث زيادة سريعة فى مجال الإنتاج الزراعى والصناعات الاستخراجية ، وأن تظهر طبقة واعية أو قيادة جديدة تؤمن بالتجديد .

بذلك يكون المجتمع مهيئاً لولوج مرحلة الانطلاق ؛ وهى الفترة التى يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التى تقف فى طريق النمو المضطرد ، بحيث تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادى — والتى نجحت فى أداء مهامها فى مرحلة التهيؤ — فى الانتشار فى المجتمع . وتحدث عملية البدء فى الانطلاق بحدوث دافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر فى البناء الاقتصادى والاجتماعى

والسياسى والثقافى القائم ، كما حدث فى ألمانيا سنة ١٨٤٨ ، وكما حدث فى الهند بعد الاستقلال ، وكما حدث فى اليابان بعد ظهور القوانين الإصلاحية سنة ١٨٦٧ ، وكما حدث فى الصين بعد الثورة . وفضلا عن ذلك يذهب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت هى العامل الحاسم فى انطلاق إنجلترا وأمريكا وكندا ، وخلال هذه الفترة يزداد معدل الاستثمار ومعدل الادخار من حوالى ٥٪ من الدخل القومى إلى ١٠٪ ، كما يتم التوسع فى صناعات جديدة ، وتطرأ زيادة ملحوظة فى نسبة العاملين فى النشاطات الصناعية ، وتنتشر المراكز الحضرية ، ويتقدم الفن الإنتاجى . . . إلخ . وخلال عشرين عاماً من مرحلة الانطلاق تكون – كما يذهب روستو – البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد استقرت .

وما إن يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق حتى يلج مرحلة جديدة هى مرحلة الاتجاه نحو النضج . ويعرف روستو هذه المرحلة « بأنها تلك التى يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التى دفعته إلى الانطلاق » ، بحيث يستطيع أن ينتج أى شىء يرغب فيه . ويذهب روستو بعد ذلك إلى أن المجتمع يصل عادة إلى مرتبة النضج بعد مضى ستين عاماً على بدء مرحلة الانطلاق . وتتميز هذه المرحلة بعدد من المعالم ؛ ففيها يحدث نمو تتخلله بعض العقبات ، وتنتشر طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ، ويبدأ المجتمع فى توجيه نسبة من دخله القومى تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ إلى الاستثمار ، ويتمكن الاقتصاد القومى من تثبيت أقدامه فى المجال الدولى ، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعى ، وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية . فنسبة العاملين فى الزراعة تنخفض إلى ٢٠٪ (حيث كانت ٧٥٪ قبل الانطلاق و ٤٠٪ عند مقاربة الانطلاق) ، وتنتقل القيادة من أيدى الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى أيدى المديرين الأكفاء ، وتتغير أفكار الأفراد وتطلعاتهم ونظرتهم إلى الأمور .

وتعد المراحل الأربع السابقة تمهيداً لمرحلة خامسة هى مرحلة الاستهلاك

الوفير . وفى هذه المرحلة تنتقل القيادة إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات ، والثلاجات . والغسالات الكهربائية ، وأجهزة الراديو والتليفزيون . . . إلخ . ولقد شهدت المجتمعات التى وصلت هذه المرحلة أمرين : الأول ارتفاع متوسط الدخل الفردى ؛ وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية زيادة هائلة . كذلك نجد فى هذه المجتمعات اهتماماً كبيراً بتوفير اعتمادات طائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعى . ويذهب روستو إلى أن الولايات المتحدة قد دخلت هذه المرحلة فى الثلاثينيات ، وأوربا الغربية فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين . أما الاتحاد السوفييتى فهو مهيأ الآن لولوجها . و هذه المرحلة تحدث أمور ثلاثة هامة :

الأول : اتساع القوة الخارجية للدولة وتخصيص اعتمادات عسكرية هائلة .

الثانى : تحقيق أهداف إنسانية بفرض ضرائب تصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات .

الثالث : التوسع فى مستويات الاستهلاك .

ومما سبق يبدو واضحاً أن روستو قد ربط التنمية الاقتصادية بعدد من الأمور منها ؛ ظهور البنوك والمؤسسات التى تتولى تعبئة رءوس الأموال وتوظيفها ، وزيادة الاستثمارات ، واللامركزية الصناعية ، ثم ظهور فئة من الناس تتصف بروح الإقدام والتجديد فى المجالات المختلفة ، وانتشار التعليم فى المجتمع ، وحدوث تغيرات مختلفة فى قواعد السلوك والاتجاهات ، وانتشار الحركات والتيارات والدوافع السياسية . ولقد حاول روستو بذلك أن يبرهن على حقيقة أساسية هى : أن نظريته تشابه نظرية ماركس ، ولكنها أكثر واقعية وشمولا . ويبدو ذلك واضحاً تماماً فى كل صفحات مؤلفه الشهير . فهو يحاول تدعيم فكرة أساسية هى أنه قد نظر — شأنه شأن ماركس — إلى تطور المجتمعات فى جملتها من وجهة النظر الاقتصادية ، وأنه قد سلم أيضاً بأن التغير الاقتصادى يحدث آثاراً اجتماعية وسياسية وثقافية ، وأنه قد أقر بوجود مصالح متعارضة تتبناها الفئات والطبقات المختلفة . غير أن النظرة المدققة توحى على الفور بأن رستو لم يكن

يقصد فقط تقديم نظرية بديلة ، بل إنه كان يسعى إلى تشويهها وتفنيدها . فالمجتمع المتقدم (أو الصناعى) – عنده – ليس بالضرورة رأسماليًّا أو اشتراكيًّا ، لأن التناقضات الطبقية السابقة قد فقدت بالتدريج أهميتها ، وأن الدولة هى التى تلعب الدور الحاسم فى التنمية بما لديها من إمكانيات فنية وبشرية ، بل إن روستو قد ذهب إلى حد القول بأن « الصراع الطبقى لم يعد هو القوة المحركة للتاريخ الإنسانى [٨٠] ». وليس أدل على التضليل الأيديولوجى الكامن فى نظرية روستو من قوله : « لعل أهم ما يشغلنا بالنسبة للدول المتخلفة هو أن نقوى وندعم فيها تلك القوى التى لديها قدرة فائقة على الإبقاء على حد أدنى من الوحدة والتكامل خلال فترات الأزمات الناشئة عن التحولات التى تمر بها هذه الدول . . . إن ما نسعى إليه هو تقديم إسهام لهذه الدول يضمن لها الحفاظ على حد أدنى من الثبات خلال تعرضها لعمليات ثورية حتمية [٨١] » .

ومن الواضح أن روستو يؤمن بأن النمو الاقتصادى يتخذ نمطًا واحداً ، وأن مستقبل الدول النامية – استناداً إلى ذلك – سيماثل الدول المتقدمة الآن [٨٢] . ويفترض روستو أيضاً أن الدول المتقدمة كانت متخلفة يومًا ، وأنها قد حققت تقدمها إما من خلال البناء الذاتى ، أو من خلال الانتشار والتأثير . وتنطوى وجهة النظر هذه على تضليل واضح ، إذ أن من الخطأ النظر إلى المجتمعات المتقدمة المعاصرة على أنها كانت متخلفة يومًا ما ، طالما أن مفهومى « التنمية » و « التخلف » لم يستخدما إلا بعد حدوث الثورة الصناعية .

---

(٨٠) ج . أوسيبوف : قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ترجمة الدكتور سمير أحمد والدكتور فرج أحمد فرج ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٦ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ١٦٢ . وفى هذا المعنى أيضاً نجد باولز (الذى كان سفيراً للولايات المتحدة فى الهند) يقول : « إن هناك الآن تغييرات كبيرة ومدمرة تجرى الآن فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية » ؛ س . شاردين ، من الثورة الوطنية إلى الثورة الاجتماعية ، دراسات اشتراكية ، يونيو ، ١٩٧٢ ، ص ٥٠ .

(٨٢) وهنا نجد أن وجهة نظر روستو تشبه – إلى حد كبير – وجهة نظر ماركس . فلقد ذهب الأخير كما أشرنا فى موضع سابق – إلى أن الدول التى حققت أعلى درجات التصنيع تمثل بالنسبة للدول الأقل تصنيعاً صورة المستقبل .

وأخطر ما تعانى منه نظرية روستو هو تجاهلها وفهمها الخاطىء لتاريخ كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء. فالدول المتخلفة لها تاريخ لا يقل فى عراقته وقدمه عن تاريخ الدول المتقدمة ، كما أن الدول المتخلفة لا تعيش الآن الحياة التى كانت تحياها من قرون مضت (٨٣). والواقع أن المجتمعات المتقدمة لم تكتسب البناء المعبر عن التقدم من فراغ تاريخى ، ذلك أن تقدمها هو أحد خصائص **التاريخ العالمى** ، ولو عدنا إلى التاريخ لاحظنا أن أوربا خلال نموها الاقتصادى وسيطرتها السياسية منذ القرن الخامس عشر قد احتوت ما يطلق عليه الآن بالعالم الثالث لتشكل تياراً عالمياً واحداً ، مما أدى — فى وقت واحد — إلى الإسراع بتقدم الدول المتقدمة وتخلف الدول المتخلفة . إن العلاقة التاريخية بين البلدان المتقدمة الحديثة والبلدان المتخلفة علاقة بالغة الأهمية . ومثل هذه العلاقة هى التى أحدثت التغيرات الأساسية التى طرأت على البناء الاجتماعى للبلدان النامية . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن المرحلة الأولى من مراحل روستو (أى المجتمع التقليدى) ليس لها وجود حقيقى طالما أن كل المجتمعات القائمة الآن قد خضعت — خلال تاريخها — لمؤثرات خارجية . والمؤكد أن الدول المتقدمة الاستعمارية قد حطمت كلية نسيج العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة فى الدول المتخلفة ، وذلك خلال فترات الاستعمار ، ومن ثم فرضت على الأخيرة نظماً اجتماعية وسياسية اقتصادية تخدم فى نهاية الأمر أهداف الاستعمار وتحول دون إحداث التنمية

وإذا كانت المرحلة الأولى لا تكاد تنطبق على مجتمع من المجتمعات ، فإن المرحلة الثانية (التهيؤ للانطلاق) — كما يقول فرانك بحق — أبعد ما تكون على الوجود . فالمؤثرات الخارجية التى خضعت لها الدول النامية — خلال علاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة — لم تؤد إلى تقدمها ، كيف إذاً نستطيع تفسير الحقيقة التى مؤداها ؛ أن دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد ظلت — وما تزال — متخلفة على الرغم من أن معظمها قد خضع للحكم والتأثير الغربى لقرون عديدة . وهذا ينطبق على وجه الخصوص على المجتمعات التى يطلق عليها « التابيولارازا » Tabula rasa (أى

---

(٨٣) انظر فرانك ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

المجتمعات التى لم يكن سكانها مبعثرين مشتتين قبل أن تندمج فى إطار الحكم الأوربى مثل البرازيل ، وأرجواى والأرجنتين . . . إلخ) . وإذاً فالمؤثرات التى خضعت لها هذه المجتمعات لم تكن سوى ضغوط كبلتها وعاقتها دون تحقيق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ؛ بل إنها لم تتح لمجتمع واحد من هذه المجتمعات ولوج مرحلة الانطلاق التى ذهب إليها روستو .

والملاحظ أن روستو قد ألقى عبء التنمية على كاهل المرحلة الثالثة (الانطلاق) ففى هذه المرحلة — كما يقول روستو وكما أشرت فى موضع سابق — توظف الاستثمارات المختلفة ؛ وتبدأ الدولة بالفعل فى اتخاذ طريق التنمية الاقتصادية . ومن ذلك يبدو واضحاً أن روستو قد جعل من هذه المرحلة مرحلة فاصلة . ففيها تبدأ عناصر التخلف فى الاختفاء لتظهر عناصر جديدة تماماً تدعم النمو الاقتصادى. وهنا نجد روستو — مرة أخرى — يغفل تاريخ الدول النامية وخصائصها البنائية . فالتغيرات التى طرأت على منظمات واستثمارات هذه الدول (وهى تغيرات تشير إلى وضع الانطلاق) لم تؤثر بالفعل على بناءاتها . وتعد الأرجنتين (التى اعتاد روستو الاستشهاد بها) مثالا واضحاً على ذلك . فلم تتمكن هذه الدولة من اجتياز مرحلة الانطلاق ، بل إن التاريخ المعاصر للدول النامية يوضح بجلاء أنه ليس ثمة واحدة منها استطاعت أن تحرز تقدماً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً باستعانتها بمراحل النمو الاقتصادى التى صاغها روستو[٨٤] . وفضلا عما سبق فلقد جاءت نظرية روستو بعيدة كل البعد عن أى فهم دينامى . فعلى الرغم من أنه قد حدد مراحل التنمية تحديداً واضحاً ، إلا أنه لم يذكر شيئاً عن كيفية الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى . وكنتيجة لذلك نجد نظرية روستو — شأنها شأن أغلب نظريات المراحل التاريخية — تبدو وكأنها مقارنة بين جوامد لا حياة فيها .

٣ — الاتجاه الانتشارى :

القضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الاتجاه هى أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة فى الدول المتقدمة إلى

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

الدول النامية . وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية . كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية ، ثم تنتشر بعد ذلك فى عواصمها الإقليمية إلى أن تسود فى النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول [٨٥] والجديد الذى يميز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم . كذلك ظهرت أفكار وتصورات مختلفة تؤكد أهمية هذه العلاقات . من ذلك مثلا ما يذهب إليه البعض من أن التأثير الذى تمارسه الدول الغربية على المجتمعات غير الغربية سوف يؤدى بالأخيرة إلى أن تصبح – بشكل أو بآخر – مماثلة للأولى . ولا يستند ذلك فقط إلى مجرد الافتراض بأن الدول النامية – أو بعضاً منها – قد تتجه إلى النموذج الغربى من التنمية ، بل يستند أيضًا إلى القول بأن الدول النامية لا يمكن إلا أن تحتذى نموذج المجتمع الغربى . العلاقة إذاً سببية وذات اتجاه واحد .

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى بعض أفكار وتصورات ماركس . فعلى الرغم من أن كتاباته عن المجتمعات غير الغربية ضئيلة ومتناثرة وأبعد عن أن تتخذ إطاراً نظريًّا متماسكًا ، إلا أنه قد ذهبت – كما سبق أن أشرنا – إلى أن التوسع الذى تحققه الرأسمالية الأوربية فى مختلف أنحاء العالم ، وما تخلقه من نظام اقتصادى عالمى واحد ، سوف يحول البلدان المتخلفة إلى بلدان أوربية الطابع [٨٦] . غير أن ماركس – برغم ذلك – قد نظر إلى أوربا فى سياق دولى ، كما تصور إمكانية الهزات الاجتماعية والسياسية فى البلدان غير الأوربية كرد فعل للتأثير الأوربى ؛ ذلك التأثير الذى قد يؤدى إلى حدوث ثورات فى هذه البلدان [٨٧] .

والملاحظ أن الاتجاه الانتشارى فى صورته غير الماركسية لا يميل إلى تأكيد أو

---

(٨٥) المرجع السابق ، ص ٣٧٣ .

(٨٦) See Marx, K; and Engels, F; On Colonialism; *op. cit.*

(٨٧) ولقد أقر ماركس فى بعض كتاباته أن إمكانية حدوث هذه الهزات التاريخية فى البلدان التاريخية (كروسيا مثلا) قد يحول دون مرور هذه المجتمعات بالمراحل التاريخية التى حددها ، خاصة إذا ما وجدت هذه البلدان سنداً قوياً من جانب البروليتاريا الثورية فى البلدان الصناعية المتقدمة .

إبراز الجوانب الاستعمارية للتوسع الرأسمالى الأوربى . ولكنه يميل - بدلا من ذلك - إلى تأكيد تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التى تنتقل إلى الدول النامية من خلال هيئات ووسائل ومنظمات مختلفة (مثل وسائل الاتصال الجماهيرى ، والتعليم ، والسياحة . . . إلخ) . والمنطق الكامن وراء هذه القضية يتمثل فى قبول الفكرة الزائفة القائلة بأن المجتمعات النامية سوف تمر بنفس العمليات التى مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة . وفضلا عن ذلك يذهب بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى [٨٨] إلى أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تشكل نسقًا اجتماعيًا معينًا . وبالتالى فإن نقل التكنولوجيا والصناعة إلى الدول النامية سوف يؤدى إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعى لهذه المجتمعات بحيث تشبه فى نهاية الأمر النموذج الغربى من المجتمعات . غير أننا لا نجد سوى شواهد ضئيلة تدعم قضية وجود « منطق صناعى عالمى » . ففى اليابان نجد ثمة اتصالا ملحوظًا يربط ثقافتها المعاصرة بثقافتها التاريخية [٨٩] ، وأن إدخال المصانع - فى بعض الأحيان - فى المناطق الريفية لا يبدو أنه يحدث تغييرات ملحوظة فى البناء الاجتماعى الذى ظل محافظًا على كيانه لزمن طويل [٩٠] . إن الظروف التى تعيشها الدول النامية الآن تختلف عن تلك الظروف التى مرت بها المجتمعات الصناعية الغربية خلال القرن التاسع عشر . فبينما كان التصنيع فى الغرب مصاحبًا لعملية التحضر ، نجد التحضر فى الدول النامية يحدث بمعدل سريع دون أن يحدث تصنيع مقابل . ولقد أسهمت هذه العملية - ولا شك - فى تشكيل بعض جوانب البناء الاجتماعى للدول النامية [٩١] .

ويميل بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى إبراز « المعوقات » التى تضعف

---

(٨٨) See C. Kerr, J.T. Dunlop, F.H. Harbison, C.A. Myers, *Industrialism & Industrial Man*. Heinemann, 1960. Also B. Malino wski, *The Dynamics of Culture Change*, New Haven; Yale Univ. Press, 1961.

(٨٩) Abegglen, The Japanese Factory, *op. cit.*

(٩٠) M. Nash; *Primitive & Peasant Economic Systems*, California; Chandler Publishing Company, 1966.

(٩١) انظر على سبيل المثال : جيرالد بريز ؛ مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد محمود الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٢ : وانظر أيضاً : Geertz, *Urbanization in Developing Countries*. Prentice - Hall, 1966.

من قدرة الدول النامية على « تمثل » التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب وغالبًا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيًّا أو ثقافيًّا (أى أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعى — السياسى للمجتمع أو بقيمه السائدة) . وإذاً فالفائدة الحقيقية الآ ينطوى عليها هذا الاتجاه هو أنه يسهم فى الإسراع بعملية التنمية ؛ لأن التنمية — طبقًا لهذا الاتجاه — تتمثل أساسًا فى نقل رءوس الأموال والتكنولوجيا ، والقيم ، والنظم من دول العالم الغربى إلى دول العالم الثالث ، وأنه إذا ما أرادت الدول الأخيرة أن تحقق تنميتها « فما عليها إلا أن تخلق صوراً آسيوية أو أفريقية أو أمريكا لاتينية من الحضارة الغربية »[٩٢] .

والواقع أن عملية الانتشار ' مجالات التقاليد والقيم والاختراعات من مجتمع لآخر عملية قديمة قدم التاريخ الإنسانى ذاته . والمحقق أن كثيراً من القيم التى يطلق عليها الآن القيم «الغربية» (اليهودية — المسيحية) قد نشأت فى ظل أوضاع اجتماعية — ثقافية وأيكولوجية مختلفة . ومع ذلك فإن الانتشار — بمعناه الحديث خلال القرن العشرين — يمثل ظاهرة فريدة فى نطاقها وطابعها . فنطاق الانتشار أصبح عالميًّا (مثال ذلك المدرسة ، والراديو ، والتليفزيون ، والسيارات إلخ) . أما طابعه فقد أصبح — فى أغلب جوانبه — طابعًا ثوريًّا . فإدخال التعليم العلمانى — مثلا — فى الدول النامية يعنى أن هذا التعليم قد أصبح المحدد الأساسى للحراك الاجتماعى ؛ نظراً للحاجة الماسة إلى المديرين والبير وقراطيين والكتبة . . . إلخ الذين يتعين عليهم أن يواجهوا المتطلبات الإدارية المختلفة . وهذا يعنى — فى نفس الوقت — أن طابع وبناء «الطبقة الوسطى» فى كثير من الدول غير الغربية يختلف — من وجوه عديدة عن طابع وبناء « الطبقة الوسطى » فى الدول الغربية .

وأعتقد أن أخطر جوانب القصور فى النظريات التى تذهب إلى أن الانتشار (من الغرب) يحدث التنمية (فى الدول غير الغربية) يكمن فى تصورها (أى النظريات) لعملية الانتشار ذاتها . فالانتشار — طبقًا لهذه النظريات — يبدو كأنه عملية اقتصادية — سياسية حيادية . ذلك أن الانتشار يعنى هنا سيطرة واستغلال الدول المرسلة (المتقدمة) للدول المستقبلة (المتخلفة) . وتميل هذه النظريات أيضًا

(٩٢) I.R. Sinai, *The Challenge of Modernization*, Chatto & Windus. 1964. p. 215.

إلى حجب الدلالات السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية (٩٣) ؛ والتهوين من شأن عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؛ وإغفال طبيعة البناء الاجتماعى الذى فرضه الاستعمار على الدول المتخلفة . وفضلا عن ذلك كله فهناك مجال كبير للشك فى قيمة رءوس الأموال المتجهة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة (٩٤) .فلقد أوضح جاليه Jalée أن « رءوس الأموال الإمبريالية الخاصة

---

(٩٣) فى سنة ١٩٤٨ حدد الرئيس الأمريكى ترومان هدف المساعدات الأمريكية على النحو التالى : «مساعدة الأمم الحرة ، وذلك بخلق شروط اقتصادية ، يمكن للمؤسسات الحرة –بفضلها– أن تستمر وتزدهر ، ومعاضدة تلك الأمم فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان» . واستناداً إلى ذلك بدأت الولايات المتحدة فى مساعدة أوربا الغربية التى كانت مهددة بتحولات اشتراكية ،حيث تلقت دول أوربا الغربية خلال الفترة فيما بين ١٩٤٨ و١٩٥٢ الجانب الأكبر من الاعتمادات المخصصة للمساعدات الخارجية (٢٤ مليار دولار من ٣٤ مليار دولار) . ولم يدرك الأمريكيون – وقتئذ – ضرورة القيام بعمل مماثل بالنسبة لدول العالم الثالث . فلم تتلق أفريقيا إلا ٠٦, مليار دولار ، وأمريكا اللاتينية ٠,٨٦ مليار دولار . أما البلدان التى كانت تراها أمريكا مهددة من قبل الاشتراكية – والتى كانت متحالفة معها عسكريا – فكانت هى التى حازت على الجانب الأكبر من المساعدات. فالهند – التى اختارت لنفسها طريق الحياد – لم تتلق سوى ٠,٢٩ مليار دولار ، فى مقابل ٢,٢ مليار دولار لليابان ، و ٧, مليار دولار لكوريا الجنوبية و ٢٥, مليار دولار لفورموزا . لمزيد من التفاصيل ؛ انظر البرتينى التخلف والتنمية فى العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

ومن الأمور التى ينبغى الإشارة إليها هنا أيضاً أن الإمبريالية تميل إلى استغلال القروض والإعانات التى تقدمها للدول المتخلفة من أجل فرض شروطها الخاصة . وفى بعض الأحيان نجد الإمبريالية توقع عقوبات على الدول النامية التى لا تسير فى فلكها كما حدث بالنسبة لسيلان وأندونسيا ومصر ابتداء من سنة ١٩٦٣ . ولا تخفى الإمبريالية أهدافها السياسية . فلوبكه – الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية – يحدد أهداف المساعدات الاقتصادية للدول النامية بأنها « تسعى إلى وضع الأسس الضرورية من أجل إقامة طبقة وسطى عريضة فى الدول النامية » . أما دين راسك – وزير الخارجية الأمريكية السابق – فيقول : « ينبغى علينا أن نحاول أن نفعل هذا دون أن نفرض شروطاً من شأنها أن تذل أو تهين الآخرين أو تقيد حريتهم . ولكننا نعتقد أنه ينبغى أن تكون مساعداتنا الاقتصادية للدول المتخلفة ذات فعالية . ونحن نعتقد أنه ينبغى أن تقدم لنا هذه الدول شيئاً ما لندعمه » مقتبس من ؛ جوكوف ؛ العالم الثالث ؛ قضايا وآفاق ؛ المرجع السابق ص ٩٨ .

(٩٤) وفى ذلك يقول فرانك : « فطبقا للتقديرات المتحفظة التى تجريها وزارة التجارة الأمريكية ؛ فإنه خلال الفترة فيما بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٦٥ بلغت قيمة إجمالى رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المتجه من الولايات المتحدة إلى العالم بأسره حوالى ٢٣,٩ بليون دولار ؛ بينما بلغ صافى رؤوس الأموال المتجهة من العالم إلى الولايات المتحدة ١٣,١ بليون دولار خلال نفس الفترة . والملاحظ أن ١٤,٩ بليون دولار من إجمالى رؤوس الأموال المتدفقة من الولايات المتحدة قد توجهت إلى أوربا وكندا ، بينما تدفق من أوربا وكندا إلى الولايات المتحدة ما قيمته ١١,٤ بليون =

قد أصبحت الآن تتجه إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة أكثر من اتجاهها إلى بلدان العالم الثالث . . . كذلك فإن القطاعات التى تظهر فيها المبادرات الخاصة يتم اختيارها وفقاً لما يمكن أن تدره من إيراد مباشر ، وقلما تكون أساسية عندما لا يأتى نموها بأى ضرر يمس التقدم الاقتصادى للدول النامية . . . والمصانع التى تقام على هذا النحو تشكل جزراً متقدمة وسط محيط متخلف»(٩٥) . ويرتبط ذلك فى حقيقة الأمر بالتقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الإمبريالى ؛ وهو تقسيم يقوم على تخصيص الدول المتخلفة لتصدير المنتجات الغذائية والمواد الأولية للبترول إلى الدول المسيطرة ، وتخصيص الدول المتقدمة لتصنيع هذه المنتجات مما يتيح لها مضاعفة ثرواتها(٩٦) ، وتلك نقطة سنعود إلى توضيحها فى موضع لاحق .

وفضلا عما سبق فإن كتابات ممثلى الاتجاه الانتشارى تميل إلى التقليل من القيمة الفعلية لرءوس الأموال المتجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . هى أولا تقلل من القيمة الفعلية لرءوس الأموال المتجهة من الدول الأولى إلى الدول الثانية بهدف الاستثمار ، وهى ثانياً تتجاهل الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الجانب الأكبر من رءوس الأموال التى تمتلكها الدول المتقدمة داخل أراضى الدول النامية لم ترسل من الأولى إلى الثانية . كذلك فإن البيانات الإحصائية التى يستعين بها أصحاب الاتجاه الانتشارى لا تبرز حقيقة هامة هى ؛ أن مساهمة الدول النامية فى التجارة الدولية تكاد تكون مساهمة ضئيلة ، بل وآخذة فى الانخفاض التدريجى ، وأن التجارة الدولية قد فرضت على الدول النامية قيوداً عديدة ، مما أدى إلى رفع قيمة التكاليف الإنتاجية بحيث أصبحت تفوق قيمة استثماراتها الخاصة وما

= دولار ؛ أى أن صافى ما تدفق من الولايات المتحدة لا يزيد عن ٣,٥ بليون دولار . أما إذا تناولنا العلاقة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم (وأغلبها بالطبع دول فقيرة متخلفة) فإننا سنجد وضعاً معكوسا تماماً . فرءوس الأموال المتجهة إلى هذه الدول لا تزيد عن ٩ بليون دولار ؛ بينما تصل الاستثمارات المتجهة منها إلى ٢٥,٦ بليون دولار . ومعنى ذلك أن صافى رءوس الأموال المتجهة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية يصل منها ١٦,٦ بليون دولار » فرانك ؛ المرجع السابق ؛ مقتبس من صفحتى ٢٧٤و ٢٧٥ .

(٩٥) بيير جاليه ؛ العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى ترجمة ذوقان قرقوط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ ، ص ١٣١ .

(٩٦) جاليه ، المرجع السابق .

تحصل عليه من الدول المتقدمة من ديون وتسهيلات مالية[٩٧] . وبالإضافة إلى ذلك فهناك شواهد متزايدة الآن على أن استثمارات الدول المتقدمة فى القطاعات الإنتاجية الأساسية فى الدول النامية (كإنتاج السكر والمعادن والبترول . . . إلخ) لم تؤد بالفعل إلى إحداث تقدم اقتصادى فى الدول الأخيرة ، بل خلقت مشكلات عديدة حالت دون تحقيق هذا التقدم . كذلك أشار بعض كتاب دول العالم الثالث المعنيين بالتنمية الاقتصادية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تؤدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة للاقتصاد الوطنى . فهى تؤثر على ميزان المدفوعات ، وتضعف التكامل الاقتصادى ، وتؤثر على المشروعات الصناعية القومية ، وتؤدى إلى استنزاف الاقتصاد القومى ، وتدعم الاقتصاد الأجنبى وتضعف الاقتصاد الوطنى ، وتؤثر تأثيراً بالغاً على الحياة الاجتماعية والسياسية ، وتعمل على تحالف القلة الحاكمة مع القوى الاحتكارية العالمية ، وتسهم فى تحقيق السيطرة على القطاعات الاقتصادية التى تحقق أرباحاً عالية ، وتؤدى إلى عدم تكامل الاقتصاد الوطنى ، لأن رأس المال الأجنبى لا يستجيب — بطبيعته — لمتطلبات التخطيط[٩٨] .

وهكذا يبدو واضحاً أن « المساعدات » الخارجية لا تتخذ فقط معنى اقتصادياً خالصاً . فهى تتضمن دلالات سياسية بالغة الأهمية ، طالما أنها تكسب الدول المتلقية دور الخاضع فى السياسة الخارجية . وإحدى النتائج الهامة المترتبة على ذلك أن تظل المجتمعات التى حققت استقلالها مؤخراً خاضعة على الدوام لنظام سياسى اقتصادى يقوم على ضرب من « الاستعمار الداخلى »[٩٩] . « فالمساعدة تعنى أو تتضمن أن الذى يتلقاها هو بحاجة إليها ؛ أى أنه فقير . ولا يمكن أن يفهم الفقر فهماً سوسيولوجياً حقيقياً فى ضوء مجرد انخفاض الدخل أو الحرمان ، بل فى ضوء الاستجابة الاجتماعية لانخفاض الدخل[١٠٠] . وإذا ما تناولنا ظاهرة ضآلة الدخل

(٩٧) فرانك ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ ، وانظر أيضاً بيير جاليه ، نهب العالم الثالث رجمة المقدم الهيثم الأيوبى وذوقان قرقوط ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

(٩٨) See : Teresa Hayter : *Aid as Imperialism*; Penguin Books Ltd., Harmondsworth, 1972 .

(٩٩) G.C. Pablo, „Internal Colonialism and National Devclopment", in *Stud in Comp. Inter. Development.* 1, 4 (1965), pp. 27-3.

(١٠٠) L.A. Coser; „The Sociology of Poverty", *Social Problems,* Vol.Æ13, No. 2, 1965.

والحرمان تناولا تاريخياً ، لاحظنا أنهما كانتا من الظواهر التى ميزت غالبية الجنس البشرى فى أغلب مراحل تاريخه . غير أن الحرمان — فى حد ذاته — لم يكن مصحوباً — على الدوام — بالصورة السيئة ، لأنه لم يكن يتضمن — بالضرورة — رفض الأوضاع القائمة . وإذاً فالتفاوت بين الأمم يعد حقيقة أساسية من حقائق المجتمع البشرى . غير أن التمييز بين الأمم « الفقيرة » (أو البروليتارية كما يصفها البعض) والأمم « الغنية » يعد خاصية من خصائص النظام الدولى المعاصر .

والملاحظ أن القيم التى يوصى أصحاب الاتجاه الانتشارى الدول المتخلفة بتبنيها هى قيم المجتمع الرأسمالى (أى الحرية الاقتصادية ، والنظام السياسى « الديموقراطى ») . بعبارة أخرى فإن أصحاب هذا الاتجاه يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبنى الليبرالية بأشكالها المختلفة . فعلى المستوى الاقتصادى يطالبون بضرورة تشجيع المنظمين والتجار الذين يستطيعون — جنباً إلى جنب الدولة — إنجاز المهام الاقتصادية الأساسية . ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على المستوى السياسى . أما على المستوى الاجتماعى فإنهم يطالبون — كما سبق أن أشرنا — بتوسيع نطاق الطبقة الوسطى وإتاحة مزيد من الفرص لتحقيق حراك اجتماعى . وفضلا عما تنطوى عليه وجهة النظر هذه من تزييف، فإنها تتجاهل حقيقة أساسية هى ؛ أنه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت فى تطوير وتنمية المجتمعات الأوربية، فإن ذلك لا يعنى أن نفس النموذج يمكن تكراره أو اتباعه فى حالة الدول المتخلفة الآن .

هذا وقد خضعت فكرة استيراد الدول النامية لتكنولوجيا الدول المتقدمة لانتقادات مريرة من بعض الدارسين(١٠١) . فالملاحظ أن الدول الأولى (النامية) لا تحصل من الدول الأخيرة (المتقدمة) إلا على نمط أو مستوى معين من التكنولوجيا ؛ ذلك لأن التكنولوجيا المتقدمة هى دائماً من نصيب الدول المتقدمة(١٠٢) . والواقع أن مشكلة

---

(١٠١) انظر فرانك ، المرجع السابق ، ص ص ٣٧٨ — ٣٨٠ .

(١٠٢) وهنا نجد أصحاب الاتجاه الانتشارى الذين يؤكدون فكرة نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة إلى الدول النامية يذهبون إلى أن الدول الأخيرة لا تحصل على التكنولوجيا الضرورية لتقدمها الاقتصادى ، وأنها (أى الدول النامية) لا تزال ترفض التكنولوجيا لأسباب ثقافية وأخرى اقتصادية مصدرها العمالة الزائدة .

التكنولوجيا وانتقالها إلى الدول النامية مرتبطة بالنظام الاقتصادى الاحتكارى الذى تمثله القوى الدولية الكبرى ، وأن هذا النظام يمتد ليشمل المستويين القومى والمحلى . ومن الناحية التاريخية ؛ لوحظ أن الدول الرأسمالية الاستعمارية — خلال مراحل تطورها — قد نقلت شكلا معينًا من التكنولوجيا إلى عواصم المستعمرات يتلاءم مع أهداف الدول الاستعمارية . كذلك فإن العالم المعاصر يشهد هوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة ذاتها فثمة هوة تكنولوجية بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، وأن الأخيرة تحاول جاهدة سد هذه الهوة ؛ فكيف يمكن للدول النامية سد هذه الهوة وهى خاضعة تمامًا لنظام احتكارى عالمى قاس .

ولا شك أن معالجات أصحاب الاتجاه الانتشارى لقضية تنمية الدول المتخلفة تنطوى على تضليل بالغ . إذ أنهم يغفلون تاريخ الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء . فالمؤكد أن الاستعمار قد لعب دوراً خطيراً فى كبح نشاط المنظمين الوطنيين . وكان للترشيد المتزايد فى الغرب تأثير كبير على التجار الغربيين . ففى إنجلترا — مثلا — انقرضت الصناعات الحرفية ليحل محلها النظام الإنتاجى المستند إلى المصنع . والواقع أن هذه العملية التطورية لم تحدث فى العالم المتخلف ، حيث أحدث الاستعمار أضراراً بالغة لأولئك الذين يعتمدون فى عيشهم على إنتاج وتوزيع الصناعات الحرفية المحلية . ولم تكن مسألة تحطيم نشاط المنظمين الوطنيين مقصورة فقط على إنتاج السلع الحرفية ؛ فلقد واجه المنظمون الوطنيون منافسة بالغة القسوة من جانب المستعمرين فيما يتعلق بالصناعات الأساسية [١٠٣] . وفضلا عن ذلك نجد العلماء الاجتماعيين الغربيين يتجاهلون الحقيقة التاريخية التى مؤداها ؛ أن الاستعمار قد حطم الجذور الطبيعية التى

---

(١٠٣) وهذا ينطبق بصفة خاصة على أفريقيا . فغالباً ما كان يطرد السكان الوطنيون من الأراضى أو المناطق التى تنطوى على قيمة تجارية عالية . فإذا ما استطاع أحد السكان الوطنين أن يحصل أو يدير أراضى معينة برغم وجود المستعمر الأوربى ، فإنه كان يظل لفترة طويلة يطالب معاونة الحكومة ومساندتها له ؛ إذا ما قورن بالرجل الأبيض الذى يريد فلاحة هذه الأرض أو إقامة مشروعات عليها . ومن السخرية أن الهنود والصنيين والعرب الذين كانوا يعدون متخلفين فى بلادهم ؛ كانوا يمنحون — غالباً — امتيازات يحرم منها السكان الأصليون . والطريف أنهم قد أثبتوا مهارة فائقة فى التوسط بين السكان الوطنيين والغربيين .

كان من الممكن أن تسهم فى انتعاش الصناعة[١٠٤]. ولعل أوضح مثال على ذلك مقارنة التصنيع الناجح الذى حققته اليابان والتخلف الذى عاشته الصين قبل ثورتها. فالماركسيون يميلون إلى التهوين من شأن الاختلافات الهامة فى ثقافة وبناء هاتين الدولتين ، بينما نجد العلماء الغربيين يتجنبون مناقشة تأثير الاستعمار فى هذا المجال. ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى معالجة ماريون ليفى (Levy) «للعوامل المتناقضة فى تحديث كل من الصين واليابان» ، حيث نجده يؤكد أن المصادر الداخلية للتغير فى كلتا الدولتين كانتا مختلفتين، بينما كانت المصادر الخارجية للتغير متماثلة[١٠٥]. والواقع أن تحليل ليفى قد خلا من أية إشارة للتدخل الغربى فى الصين. فلقد كان بالنسبة له عاملا تافهًا لا يستحق حتى إشارة قصيرة.

ومع ذلك نجد دفاعًا عن الاستعمار الغربى للدول المتخلفة. فلقد ذهب هارى رودين Rudin إلى أن أوربا قد واجهت خلال القرن التاسع عشر قضايا هامة كان حلها متوافراً خارج أوربا ذاتها ، أى بعيداً عن حدودها[١٠٦]. كذلك يذهب المدافعون عن الاستعمار إلى القول بأن الاستعمار قد أحدث تطورات إيجابية فى الدول المتخلفة ؛ ذلك لأن الحكم الغربى قد اهتم بإقامة الطارق ومد خطوط السكك الحديدية وبناء المرافق ، وحفر المناجم ، وتجميل المدن ، وإشراك السكان الوطنيين فى إدارة المرافق المختلفة . . . إلخ. على أن هذا القول ينطوى على تحيز أيديولوجى واضح ؛ ذلك أنه يؤكد حقيقة أن تخلف البلاد المتخلفة لا يعود إلى عوامل ذاتية ، بقدر ما يعود إلى تفاوت التطور التاريخى ؛ الذى يتمثل فى تبنى بعض دول أوربا الغربية

---

(١٠٤) ولقد صاحب ذلك أيضاً مشاعر الاحتقار والازدراء التى كان يكنها المستعمرون نحو الثقافات الوطنية . فلقد نظروا (أى المستعمرون) إلى حضارات الشرق المتنوعة التى كانت متقدمة يوماً ما نظرة كلها استهانة واستخفاف ؛ حتى إن أحد الاستعماريين (ماكولى) قد عبر عن ذلك بقوله : « إن رفاً واحداً من مكتبة أوربية جيدة يعادل كل التراث الوطنى للهند والجزيرة العربية » ولقد سعى الرجل الأبيض إلى بث الإحساس بالنقص والضآلة لدى السكان الوطنيين ؛ مما حطم روح المبادأة والثقة بالنفس . انظر فى هذا الصدد كتابات فرانتز فانون التى سنشير إليها فيما بعد ، وانظر :

Worsley, P; The Third World; *op. cit*; Ch. I.

(١٠٥) Marion J. Levy, „Contrasting Factors in the Modernization of China and Japan", *Economic Development and Cultural Change*, 11, October, 1963, p. 163.

(١٠٦) H. Rudin, *The History of European Relations with Africa*; Chicago, 1955, p. 22.

الطريق الرأسمالى قبل الكثير من الدول المتخلفة ، وأن الاستعمار كان هو العامل الحاسم الذى عاق الدول المتخلفة عن اتخاذ تطورها التاريخى الذى كان يجب عليها أن تتخذه[١٠٧] .

كذلك نجد بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى يعتقدون أن القيم « التقليدية » السائدة فى دول العالم الثالث تمثل مصدراً « للفساد » . وهم — حينئذ — يستخدمون مصطلح « الفساد » للإشارة إلى مجرد تطبيق القيم والسلوك التقليديين فى مواقف وأوضاع غير ملائمة ، ويستشهدون على ذلك بسيادة المصلحة الذاتية والحكم على الأشخاص طبقاً لنوعيتهم وصلاتهم الشخصية[١٠٨] . غير أننا نجد التحليلات التى يقدمها هؤلاء العلماء تخلو من أية إشارة للدور الذى لعبه الحكم الاستعمارى فى تشجيع « الفساد » فى حكومات الدول النامية . ولقد أوضح هنتر Hunter التأثير الضار الذى أحدثه الاستعمار بإدخال القانون الغربى فى جنوب شرق آسيا . فلقد أدى ذلك إلى « حدوث فوضى هائلة فى الحياة التقليدية ، بدت أوضح ما تكون فى تحطيم نظم المجتمع التقليدى ، والقضاء على روح « الإخلاص » المرتبطة بهذه النظم ، ونمو كل من الجريمة والفساد ، وظهور الرشوة ، وإفساد القضاة ، وخلق طبقة سيئة

(١٠٧) وقد يكون من المفيد أن نستشهد بقول جون ستراتشى Strachey صاحب المؤلف الشهير « نهاية الإمبراطورية » يقول ستراتشى فى معرض دفاعه عن استيلاء بريطانيا على أفريقيا الجنوبية وعلى مصر : « كانت مصر — كما شاهدها كرومر فى سنة ١٨٨٣ — من أكثر البلدان تخلفاً وتأخراً . عندما غادرها فى سنة ١٨٠٧ فإنها لم تكن قد أصبحت ذات قدرة على الدفع فحسب ، ولم تكن قد استطاعت أن تسدد ديونها فحسب ، بل كانت أيضاً قد سلكت طريق التطور العصرى على الأقل » انظر حود كوف ، العالم الثالث قضايا وآفاق المرجع السابق ص ٨٣ .

(١٠٨) ويذهب البعض إلى أن الأفراد العاديين — فى المواقف الاجتماعية التقليدية — غالباً ما يعاملون فى ضوء خصائصهم الشخصية أو فى ضوء كونهم أصدقاء (وهم بذلك يستندون إلى العزو والخصوصية إذا ما استخدمنا مفاهيم بارسونز) أكثر مما يعاملون طبقاً للموقف الموضوعى (أى طبقاً لمعايير عامة بتعبير بارسونز أيضاً) . ويذهب هؤلاء العلماء أيضاً إلى أن الموظفين من السكان الأصليين — على النقيض من الموظفين البيض التابعين للحكم الأوربى — غالباً ما يضعون مصالحهم الشخصية فى مقدمة أهداف التنظيم (أى أنهم يكونون موجهين توجيهاً ذاتيا أكثر منه جماعيا) ، وأن الترقية والمكافآت داخل التنظيمات البيروقراطية تستند إلى معايير العزو والخصوصية أكثر مما تستند إلى معايير الإنجاز والعمومية . وفى مجال الدفاع عن السكان الأصليين يقال عادة إن على عالم الاجتماع أن يكون متعاطفاً مع الموظفين المدنيين الوطنيين ؛ فالمرتبات الضئيلة التى يحصلون عليها تشجع على ظهور الفساد .

أو فاسدة من الحامين الوطنيين ، مما حرم بقية قطاعات المجتمع من كفاءة هؤلاء الحامين وإسهامهم بما يفيد المجتمع [١٠٩] . والمؤكد أن القرى الاستعمارية الغربية قد حكمت الدول المتخلفة حكماً غير مباشر مستعينة فى ذلك بالبناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كان قائماً وقتئذ [١١٠] . ولقد لعبت هذه القرى الاستعمارية الدور الأكبر فى ظهور وتدعيم الطبقة الحاكمة الوطنية الجديدة ثم إفسادها بعد ذلك حتى ترتبط مصالحها ارتباطاً عضوياً بمصالح القرى الاستعمارية [١١١] .

يضاف إلى ما سبق أن معالجات أصحاب الاتجاه الانتشارى لقيم ونظم دول العالم الثالث تنطوى على نزعة محافظة أوضح من أن أسهب فى توضيحها هنا . فنى معالجة سيمور مارتن ليبست Lipset للقيم ودو ها فى التنمية [١١٢] ، نجده يقدم مناقشة

---

(١٠٩) Hunter, G; *South - East Asia : Race, Culture and Nation* (New York, 1966), p. 67.

(١١٠) بل لقد وصل الأمر إلى حد تكوين قيادات وطنية موالية للغربيين . ولقد وجدت القوى الاستعمارية نفسها مضطرة إلى اللجوء إليهم حتى تستطيع مواجهة الأعباء الإدارية . كذلك عمدت هذه القوى إلى توزيع السلطات على عدد كبير نسبياً من القادة المحليين ؛ وبذلك ضمنت استخدام قادة محليين بدلا من الموظفين الغربيين الذين كانوا يكلفون حكوماتهم نفقات باهظة . وفضلا عن ذلك فلقد كان الحكم غير المباشر فوائد أخرى . فقد ضمن للقوى الاستعمارية قدراً كبيراً من الشرعية أتاح لها اتباع سياسة التفرقة والتنابذ بين السكان الوطنيين ، بحيث تظل هذه القوى بمنأى عن الصراعات والمعارك المختلفة التى كانت تنشب بين هؤلاء السكان . وبذلك يصبح الحكم المحلى أسطورة تبنتها القوى الغربية لكى تحكم سيطرتها على الدول المتخلفة المستعمرة . انظر : Worsley, P. The Third World; *op. cit.* Ch.

(١١١) يمكننا أن نجد مناقشة ممتازة للأشكال المختلفة من الحكم غير المباشر فى دول جنوب شرق آسيا وآثار هذا الحكم على هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال فى :

Malcolm Caldwell, Problems of Socialism in South East Asia", in Ralph Miliband and John Saville (eds.) *The Socialist Registrer*, 1966, New York, 1966. pp. 281-304.

وانظر أيضاً مناقشة بارنجتون مور Moore لتأثير الحكم البريطانى فى الهند حيث يقدم تحليلا مستفيضاً لتأثير الحكم البريطانى على الملكية الزراعية :

Barrington Moore, Jr; : *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston, 1966, pp. 341-70).

كذلك نستطيع أن نجد مناقشة رائعة لطبيعة البرجوازية فى أفريقيا فيما بعد الا ستقلا ل فى :

Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York, 1966, pp. 119-158 and passim.

(١١٢) Seymour Martin Lipset; ,,Values, Education and Entrepreneurialship", in :Seymour Martin Lipset, and Aldo Adari(eds.) *Elites in Latin America* (New York, 1967) pp. 3-60.

ممتازة لوجهة نظر ماكس فيبر ، ثم يلخص نتائج دراسات عديدة أجريت عن القيم ودورها فى التنمية بهدف تحليل العوامل البنائية التى أدت إلى ظهور واستمرار قيم « الخصوصية » و « العزو » فى أمريكا اللاتينية . ولقد ذهب ليبست إلى أن الاحتكار أو الازدراء التقليدى للعمل اليدوى أو الإنتاجى قد أتى من إسبانيا والبرتغال ، وأنه قد تدعم بفضل طبقة كبار ملاك الأرض فى أمريكا اللاتينية ، ذلك أن النظام التعليمى الخاص بهذه الطبقة لا يزال – كما يقول ليبست – يعكس قيم هذه الطبقة ، لأن هدفها هو تنمية العقل لا تنمية المهارات العملية . ومع ذلك فلقد أشار ليبست إلى أن ثمة فروقًا أو اختلافات إقليمية فيما يتعلق بالقيم . فكما أن القيم فى جنوب الولايات المتحدة قد عاقت التنمية ، فإنها قد أدت إلى نفس النتيجة فى المناطق الشمالية من البرازيل ، وهى مناطق زراعية أساسًا . أما الجنوب – الذى يعد أكثر تقدمًا – فإن لديه نسقًا قيميًّا يستند إلى « العمومية » و « الإنجاز » ، وهو فى ذلك يشبه شمال الولايات المتحدة . ولقد كان ليبست على صواب حينما توصل إلى النتيجة التالية : « من الواضح أن أسرع الوسائل لإحداث تغييرات أساسية فى القيم يتمثل فى الثورات الاجتماعية التى تزيل الطبقات السائدة التى تسعى إلى تحقيق أرضاعها وقيمها التقليدية »[113] . غير أن هذه العبارة قد تاهت وسط مقاله الطويل . فقضية الثورة لم تثر فى أى موضع آخر من مقاله ؛ كما أنه قد عاق أهمية كبيرة على الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم الجامعى فى تدعيم خاصية الإنجاز فى بلدان أمريكا اللاتينية ، وهو دور لا يستطيع أن يسهم فى إحداث النتائج الراديكالية التى ظنها ليبست .

وما يقال عن مقال ليبست يقال أيضًا عن دراسات عديدة فى هذا المجال[114] .

(١١٣) *Ibid.*, p. 38.

(١١٤) أكتفى هنا بالإشارة إلى دراسة شهيرة أجراها إدوارد بانفيلد Banfield ونشرها فى مؤلفه «الأساس الأخلاقى للمجتمع المتخلف» The Moral Basis of a Backward Society, N.Y., 1958. وفى هذه الدراسة يعالج بانفيلد مشكلة تكاد تكون شائعة فى أغلب المجتمعات الريفيـــة والتى صاغها على النحو التالى : على الرغم من وجود فائض فى قوة العمل ، إلا أن الشك المتبادل والعداوة قد يجعلان من الجهود التعاونية الأساسية أمراً مستحيلا . غير أن معالجة بانفيلد تتصف بالمراوغة والتحاشى اللذين اتصفت بهما دراسة ليبست . ولقد أجرى بانفيلد دراسته على مدينة صغيرة بجنوب إيطاليا (مونتيجرانو Montegrano) ، وعقد فى مؤلفه مناقشة مستفيضة للبناء الأسرى ، والعلاقات الاجتماعية والظروف الاقتصادية لمدينة مونتيجرانو . ثم قدم فرضاً بسيطاً مؤداه : أن مواطنى مونتيجرانو يحصلون من المواد الخام على أقصى فائدة ، وأنهم لا يحصلون إلا على مزايا ضئيلة قصيرة المدى من الأسرة النووية ؛ =

فلقد أدى فقدان المنظور التاريخى الحقيقى إلى ظهور خلط بين النظم التقليدية والنظم الاستعمارية ، وبين البناء الطبقى التقليدى والبناء الطبقى الاستعمارى . ويمكننا القول — بصفة عامة وبقدر كبير من الإنصاف — أن المحاولات التى تمت فى دول العالم الثالث للتغلب على معوقات التنمية الاقتصادية (وهى المعوقات التى تعد نتاجاً للاستعمار) قد اختلطت مع محاولات التغلب على معوقات التنمية التى كانت سائدة فى بلدان العالم الثالث فيما قبل الاستعمار والتى لها أصل محلى تقليدى . ولعل مفهوم المجتمع (الاقتصاد) المزدوج يعد واحداً من المفاهيم التى اكتنفها غموض وخلط شديدين مما يبرر معالجته هنا بشىء من التفصيل.

يستند مفهوم المجتمع (الاقتصاد) المزدوج إلى حقيقة أساسية هى : أن المجتمع الواحد يخضع لسيطرة نمطين متباينين أشد التباين من الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وعادة ما يتصف النمط الأول بتركز رءوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وارتفاع معدل الإنتاجية ، بينما يتصف النمط الثانى بغلبة الطابع «التقليدى» عليه ، لأنه يقوم — أساساً — على النشاط الزراعى والصناعات الصغيرة الحرفية [١١٥] . وعادة ما ينظر أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى هذين النمطين من التنظيم (الاجتماعى والاقتصادى) على أنهما مستقلين عن بعضهما البعض — كذلك فإنهم يذهبون إلى أن التنمية تحدث حينما يبدأ النمط الاجتماعى الاقتصادى المتقدم فى التغلغل والنفاذ فى النمط الاجتماعى

= وأنهم يفترضون أن الآخرين يفعلون ذلك. ثم ذهب إلى أن هذه الفروض يستطيع أن يمكننا من التنبؤ بالسلوك الذى يمكن أن يسلكه أفراد هذه المدينة . والملاحظ أن بانفيلد قد مال فى بعض مواضع مؤلفه إلى تبنى «التحليل الماركسى» ، ولكنه مايلبث أن يذهب إلى عدم ملاءمة هذا التحليل . وإذا كان بانفيلد قد طبق تحليله « الماركسى » على المجتمع الإيطالى ككل (الذى تعد مونتيجرانو جزءاً منه) فإنه قد توصل — استنادا إلى ذلك — إلى نتائج تختلف عن تلك التى توصل إليها من دراسته لمونتيجرانو . فعلى الرغم من أن سكان مونتيجرانو فقراء ، إلا أن كثيراً منهم كانوا يعملون لدى النبلاء الذين يعيشون فى روما عيشة رغد ورخاء . وبذلك يبدو واضحاً كيف أن بانفيلد قد مال إلى تحييد الموقف الاقتصادى وإخفاء الطابع الاستغلالى . انظر : Banfield; *op. cit*; pp. 83, 140, 141, 142-145.

(١١٥) M. Nash, ,,South-East Asian Society; Dual or Multiple'', *gournal of Asian Studies*, Vol. 23, No. 3, p. 418.

ومع ذلك نجد تمييزاً واضحاً فى الكتابات المعنية بهذا الموضوع بين الثنائية فى المجال الاجتماعى ، والثنائية فى المجال الاقتصادى . انظر أيضاً :

Bocke, J.H.; *Economics & Economic Policy of Dual Societies*. Institute of Pacific Relations, N.Y. 1953.

الاقتصادى التقليدى ، الذى يميل – بطبيعة الحال – إلى الانهيار والاختفاء تدريجياً وهم يعتقدون بعد ذلك أن القيم الحديثة ستحل محل القيم التقليدية التى ظلت معوقاً للتنمية. غير أن وجهات نظرهم هذه تنطوى على تضليل بين . فما يطلق عليه بالاقتصاد (أو المجتمع) التقليدى هو نتيجة التغلغل الرأسمالى فى الدول المختلفة فى مراحل تاريخية سابقة . وفضلا عن ذلك فإن نمطى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ليسا منعزلين عن بعضهما البعض ، فثمة علاقة تكافلية بينهما . كذلك فإن الدراسة الجادة للتاريخ الاستعمارى كفيلة بتنفيذ وجهة النظر التفاؤلية القائلة بأن الصلة بين هذين النمطين من التنظيم الاجتماعى والاقتصادى تؤدى إلى تنمية اقتصادية . ومع أن الازدواجية – فى ذاتها – تمثل مرحلة من مراحل تاريخ تفاعل المجتمع الغربى الاستعمارى مع الدول النامية ، إلا أن أصحاب الاتجاه الانتشارى لا يقرون الفائدة التى ينطوى عليها مفعول المجتمع (الاقتصادى) المزدوج فى دراسة مرحلة **ما بعد الاستعمار** . وهم فى ذلك يذهبون إلى أن انتهاء الاستعمار قد خلف وراءه مجتمعاً « **متعدداً** Multiple » ، وهو مجتمع يتسم بوجود صفوة وطنية « تتحكم فى الموارد القومية وتخلع عليها فكرة الأمة ، وتحافظ على علاقات هذه الأمة بالأمم الأخرى ، وأنها على صلة بالتطورات العالمية فى المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية ... أما القطاعات الأخرى من المجتمع المتعدد ، فتنتظم من أجل تحقيق أهداف إقليمية ومحلية . فهى إذاً لا تتحكم فى القوتين السياسية والاقتصادية على مستوى قومى . وتوجد الثقافات الجمعية plural فى قلب المجتمع « المتعدد » ؛ ذلك أن الاختلاف ليس فقط متعلقاً بالجوانب السياسية والاقتصادية والأيديولوجية لقطاعات المجتمع ، بل يمتد ليشمل الثقافة أيضاً »[(١١٦)] .

وهناك وجوه شبه عديدة بين المفهوم السابق عن المجتمع « المتعدد » ومفهوم فيرنفال Furnivall وسميث Smith عن المجتمع **الجمعى** . فالمفهوم الأخير يشير إلى « المجتمعات التى تشهد تنوعاً رسمياً فى النسق الأساسى للنظم المحورية » . وتشمل هذه النظم القرابة والتعليم والدين والملكية والاقتصاد . ولا يوجد فى مثل هذا النوع من المجتمعات متصل مكانة أو اتفاق حول القيم والمصالح المشتركة ، كما أن هناك

(١١٦) Nash; *op. cit*; p. 420.

سمة أو خاصية تميز هذه المجتمعات هى وجود صفوة ثقافية تسيطر عليها[١١٧] . والمحقق أن المجتمعات « الازدواجية » — شأنها شأن المجتمعات « الجمعية » — قد ظهرت إلى حيز الوجود نتيجة للقهر الغربى والهجرات المختلفة . وفى هذا المجال يمكننا أن نشير إلى تحليل نيوفينهيجزى V. Nicuwenhuijze لمفهوم المجتمع « الجمعى » الذى صكه سميث . فلقد وصف نيوفينهيجزى مجتمعات الشرق الأوسط بأنها مجتمعات مركبة ؛ أى أنها مجتمعات يمكن أن تتحول لتصبح جمعية ، وأنها بفضل هذه الخاصية يمكن أن تصبح أكثر تكاملا بفضل الاتساق بين المكونات المختلفة (كالقبيلة والقرية والمدينة) التى تلتقى عند بؤرة ثقافية معينة[١١٨] .

والملاحظ أن أصحاب الاتجاه الانتشارى يميلون إلى إغفال التأثيرات الاستعمارية التاريخية المختلفة على الدول المتخلفة والدور الذى لعبته هذه التأثيرات فى خلق وإيجاد « الازدواجية » بأبعادها المتنوعة . فلقد ذهبت الدراسات الانتشارية إلى أن الدول النامية قد طورت قطاعاً حضرياً يتصف بتنظيم اقتصادى — اجتماعى يختلف عن ذلك الذى يسود بقية قطاعات هذه الدول (والمتمثلة فى المناطق الريفية) . ثم تذهب هذه الدراسات بعد ذلك إلى ضرورة تكامل القطاع الريفى مع النظام الاقتصادى (السياسى) . غير أن هذه الدراسات تفتقد النظرة البنائية الشاملة للقطاعين . فمن الصعب أن نقيم تصوراً ملائماً عن الفلاحين دون الإشارة إلى علاقاتهم بالمراكز الحضرية ، تلك المراكز التى تعيش على الفائض الاقتصادى الذى تحققه المناطق الريفية ؛ وبدون تحليل العلاقات الإدارية والسياسية بين القرية والمدينة . والحقيقة الهامة فى هذا المجال هى أن كل قطاعات الدول النامية قد خضعت لمؤثرات وتحولات مارسها الاستعمار ، كما خضعت لتغيرات داخلية بعد حصولها على الاستقلال مثل سن قوانين للإصلاح الزراعى ، وبناء جيوش وطنية ، وإدخال نظم الإدارة المحلية ، وتطوير أساليب الاتصال . ومن الحقائق المرتبطة بهذه الحقيقة أن الزراعة فى الدول النامية — بوصفها دعامة الاقتصاد القومى — قد بدأت تفقد بعض أهميتها التاريخية نظراً

---

(١١٧) M.G. Smith, *The Plural Society in the British West Indies*. Univ. of Calif. Press, 1965.

(١١٨) Van Nieuwenhuijze, *Social Stratification and the Middle East*, Leiden, Brill, 1965, p. 9.

لتقدم التصنيع ، والمساعدات الخارجية ، واستغلال الشركات الأجنبية للمواد الخام (كالبترول) ، واستمرار الهجرة من المناطق الريفية المتخلفة إلى المدن المزدحمة . وإذاً فبغض النظر عن مسألة التكامل الاقتصادى للفلاحين ، وتغلغل علاقات السوق فى المناطق الريفية ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل التكامل السياسى للفلاحين والأساليب المتخلفة التى تم بها هذا التكامل فى دول مختلفة كالاتحاد السوفييتى والصين وكوبا ومصر . . . إلخ . وفوق ذلك فإنى أعتقد أن دراسة الفروق بين الريف والمدينة فى الدول النامية يجب أن تتم فى ضوء مفاهيم التدرج الاجتماعى (مثل أساليب الحياة ، والطبقة ، والقوة) لا فى ضوء أية نظرية تتناول الازدواجية .

وتوضح الدراسة المتعمقة للاقتصاد « التقليدى » مدى اتساع هذا المفهوم وتنوعه بتنوع الواقع . ففى أمريكا الجنوبية نجد أن أشد المناطق تخلفاً هى التى سيطر (وما يزال) عليها الإقطاع ؛ ذلك أن النظام الزراعى فى أمريكا اللاتينية (أو المزارع hacienda) قد تضمن بعضاً من خصائص نظام المزارع الإقطاعية . « فالعمال الكادحون » Poens كانوا مرتبطين بالأرض شأنهم فى ذلك شأن الأقنان . كما أن مالك الأرض — كما يقول لويس فيتال Vitale — كان له كل صلاحيات التحكم السياسى والعسكرى والقضائى . بيد أن ذلك كان يمثل مشروعات تجارية ، كما أن هذه المزارع الإقطاعية لم تكن مستندة إلى اقتصاد عائلى . ولقد كان ذلك ملائماً لغزو اقتصاد السوق بلدان أمريكا اللاتينية ، ثم تحطيم حضارتها القديمة ، وصناعاتها الحرفية ، وزراعاتها [١١٩] . وبالمثل فإن الدراسة المتأنية قد أوضحت أن النزعة التقليدية فى المناطق الهندية المتخلفة فى أمريكا اللاتينية لم تكن هى العائق الذى حال دون التنمية ، بل إن العائق الحقيقى هو نظام السوق ذاته الذى فرض على هذه المناطق فرضاً . وفى ذلك يقول إيرك وولف Wolf : « كان من مصلحة مشترى منتجات الفلاحين أن يظلوا فى حالة تخلف دائم . ذلك أن إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجى للفلاحين قد يستوعب رءوس الأموال والقروض التى يمكن إنفاقها — بشكل أفضل — فى توسيع نطاق السوق عن طريق شراء وسائل النقل وتشغيل

---

(١١٩) I. Vitale, „Latin America : Feudal or Capitalists" in James Petras and Maurice Zeitlin (eds.) *Latin America : Reform or Revolution* ? N.Y.; 1968, pp. 32-43.

الوسطاء . . . إلخ . وفضلا عن ذلك فإن ترك الجهاز الإنتاجى كما هو دون تغيير يمكن المشترى من الحد من مخاطرة ربط رأسماله بوسائل إنتاج الفلاحين . ومن شأن هذا الموقف أن يتيح للمستثمر فرصة كبيرة لتوظيف رأسماله ، وأن يجبر الفلاح على الإنتاج الزراعى بأساليب تكنولوجية تقليدية »[١٢٠] .

ومن شأن هذه الأساليب تدعيم الاقتصاد « التقليدى » والحيلولة دون تحديثه . ويبدو أن هذه الخاصية تكاد تميز العالم المتخلف بأسره ؛ ذلك أن الحفاظ على الطابع التقليدى للاقتصاد كان من مصلحة أطراف عديدة من بينها القوى الاستعمارية الخارجية والقوى الإقطاعية الوطنية الداخلية . ولقد تم ذلك بفضل استخدام ميكانزمات متنوعة من بينها نقل السكان الوطنيين من الأراضى الزراعية الخصبة ، واستصدار التشريعات المنظمة للعمل من جانب واحد ، وفرض مختلف أشكال الضرائب . . إلخ وبرغم ما يقال من أن وجود اقتصاد متقدم جنبًا إلى جنب اقتصاد متخلف قد يسهم فى تنمية الأخير ، إلى أن هناك شواهد متنوعة تكشف بجلاء عن أن الفصل بين هذين الشكلين من الاقتصاد إنما هو فصل تعسفى . فلقد أوضح جلكمان Gluckman فى دراسة أجراها على بعض مجتمعات وسط أفريقيا الخاضعة للحكم البريطانى « أن السكان الوطنيين (ذوى الأصول الريفية الذين يعيشون فى مناطق حضرية) الذين يحتفظون بروابطهم القبلية يعودون إلى قراهم حينما يتقدم بهم العمر، أو يحل بهم مرض ، أو يتعرضون للبطالة ؛ بل إنهم — خلال إقامتهم الحضرية — قد يعودون إلى قراهم من أجل الحصول على مزيد من الطعام حتى يتمكنوا من مواجهة أعباء الحياة فى المدينة »[١٢١] .

(١٢٠) Eric Wolf, ,,Types of Latin American Peasantry", *American Anthropologist,* LVII, 3, June, 1955, p. 464.

(١٢١) Gluckman, M; ,,Tribalism in Modern British Central Africa"; J. Wallerstein (ed.), *Social Change : The Colonial Situation,* N.Y., 1966, pp. 251-264.

وإن كنا نجد جون كينكل Kunkel يذهب إلى عكس ذلك . فالقرى البعيدة عن المراكز الحضرية غالباً ما تكون على درجة أعلى من الاعتماد الاقتصادى على نظام السوق (الاقتصاد المتقدم) . فى هذه القرى نجد أن «بيع العمل» يمثل ضرورة اقتصادية بالنسبة للفلاح الذى يسعى إلى إيجاد عمل . كذلك نجد كينكل يميل إلى قبول فكرة الاقتصاد المزدوج ، ذاهبا إلى أن التنمية تحدث بتغلغل الاقتصاد المتقدم فى الاقتصاد البدائى أو التقليدى . غير أن كينكل — للأسف — قد فشل فى الربط بين نظريته وملاحظاته الأمبيريقية. انظر: John H. Kunkel, ,,Economic Autonomy and Social Change in Mexican Village", in *Economic Development and Cultural Change,* X, 1, 51-63.

هذا وقد تعرض تطبيق فكرة « الازدواجية » على الدول النامية لهجوم عنيف من بعض الدارسين(١٢٢) . فالازدواجية التى يستند إليها علماء الاتجاه الانتشارى تناقض تماماً كلا من الواقع التاريخى والمعاصر للدول النامية. ذلك لأن البناء الاجتماعى للدول النامية قد تشكل منذ اللحظة التى تكاملت فيها هذه الدول مع النظام العالمى القائم على الاحتكار. كذلك فإن هؤلاء العلماء قد انتهكوا المعايير والمبادئ التى تستند إليها كل من النزعتين البنائية والتاريخية ؛ ذلك أنهم قد فشلوا فى اتباع المبادئ التى تقوم عليها فكرة « الازدواجية » ، حينما أقروا بوضوح وجود إطارين نظريين عامين يستطيعان تفسير «كل» اجتماعى واحد . كما فشلوا فى اتباع مبادئ النزعة البنائية لأنهم عند تحليلهم للبناء الاجتماعى للدول النامية قد قصروا اهتمامهم على الأجزاء المكونة لهذا البناء مبتعدين بذلك عن أية نظرية شاملة له. كذلك فإن أصحاب الاتجاه الانتشارى لا يستطيعون — بحكم قصور اتجاههم — أن يقدموا سياسات فعالة تتناول مشكلات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى . فالاحتكاك والانتشار اللذان سادا لقرون عديدة مضت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الآن لم يؤديا إلى إحداث تنمية اقتصادية فى الدول الأخيرة . كذلك فإن أى انتشار من عواصم الدول المتخلفة إلى أقاليمها المختلفة لم يؤد إلى تنمية الأخيرة . وإذاً فالانتشار لا يؤدى إلى تغير فى البناء الاجتماعى بقدر ما تؤدى التحولات التى تطرأ على البناء الاجتماعى ذاته إلى إحداث انتشار فعال ؛ أى أنه يتعين تغيير البناء الاجتماعى للدول المتخلفة ، إذا ما أريد تحقيق التنمية ، وإذا ما أريد للانتشار الإسهام بنصيب فى التنمية .

وأعتقد أن الفهم الحقيقى لمشكلات الدول النامية يجب أن يتم فى ضوء تحليل التفاعل التاريخى والمعاصر بينها وبين الدول المتقدمة. ولا شك أن أصحاب الاتجاه الانتشارى كانوا على صواب حينما لفتوا الأنظار إلى هذه الحقيقة . غير أن القيمة النظرية والتطبيقية لهذا الاتجاه محدودة للغاية ؛ إذ أنه يميل إلى تصوير عملية التنمية على أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب (أو الفرنجة) westernization ، وتلك

---

(١٢٢) فرانك ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥ — ٣٨٨ .

وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد ، لأنها إما تنظر إلى المجتمع المستقبل على أنه يمثل بناء إيجابياً يخضع لتشكيل المجتمع الغربى ليتخذ صورته ، أو أن المجتمع غير الغربى ينطوى على « معوقات » مختلفة يجب مواجهتها والتغلب عليها قبل أن تحدث عملية التنمية أو التحديث . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يسلمون – بداءة – بأن ثمة « معوقات معينة تحول دون تحقيق التنمية » ، وتلك قضية يجب أن تخضع – بدورها للتحقيق الأمبيريقى . فلقد أشار هيرشمان [١٢٣] Hirschman – بحق – إلى أنه ليس من اليسير تحديد عدد معين من معوقات التنمية تتصف بالصدق والثبات ، كما أنه ليس من اليسير تصنيف هذه المعوقات فى شكل تدرجى يحدد أهميتها ومكانتها ؛ ذلك أن هناك معوقات « مزعومة » للتنمية ، ولكنها ليست معوقات بالفعل ، أى أنها تعد خصائص بناء اجتماعى متقدم . ويستشهد هيرشمان بمثال الأسرة « الممتدة » أو المشتركة . فلم يعد من الواضح أن هذا النمط من الأسرة يعوق التنمية الاقتصادية فإذا كان هذا النمط من الأسرة يعوق الحوافز الفردية ، إلا أن هذه الأسرة تلعب دوراً فى إثارة الفرد نحو بذل جهد أكبر بفضل الالتزام بالمشاركة مع الآخرين . ومثل هذا البناء الأسرى يسمح أيضاً للأفراد بتوجيه أو تخصيص مواردهم لا فقط من أجل الاستهلاك ، بل أيضاً – وبنفس المقدار – من أجل الاستثمار [١٢٤] . يضاف إلى ما سبق أن بعض العناصر التى يظن أنها ضرورية قد تكون غير ضرورية . فاللاشخصية impersonalisation – مثلا – لا تبدو ضرورية أو هامة جداً فى إنجاز المهام الاقتصادية الصناعية فى اليابان .

ومما سبق يبدو واضحاً كيف أن ثنائية التقليد – التحديث [١٢٥] لا تتمتع بصدق

---

(١٢٣) A.O. Hirschman, „Obstacles to Development : A Classification and quasi vanishing act", *Economic Development and Culture Change*, 13, IV, 1965

(١٢٤) *Ibid*; p. 360.

(١٢٥) فلقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن المصانع الهندية – على سبيل المثال – قد تمكنت فى يسر من الحصول على قوة العمل اللازمة ، وأنه ما إن تم الحصول على قوة العمل هذه ، حتى حققت قدراً عالياً من الاستقرار . انظر :

A.S. Feldman, N.E. Moore (eds.) *Labour Commitment & Social Change in Developing Areas*,

غير أننا يجب أن ننظر إلى الموقف لا فى ضوء سياق المجتمع التقليدى الذى يتصف بعدم توافر التصنيع ، بل فى ضوء حقيقة أن المجتمع الهندى يمثل مجتمع ما بعد الاستعمار ، وأنه يحاول تحقيق التحديث والتصنيع فى ظل سوق عالمية .

الإنطولوجى فى العالم المعاصر . فالملاحظ أن مفهوم تقليدى – كما سأوضح فى موضع لاحق – لا ينطبق على أغلب الصفوات فى الدول النامية . ولعل المعنى الشرعى الوحيد الذى يمكن أن يستخدم به مفهوم « تقليدى » هو ذلك المعنى الذى يستخدم فى حالة عدم وجود الصناعة . غير أن ذلك يختلف عن القول بأن الدول النامية إستاتيكية ، ومرتبطة بالعرف ، وأسيرة الماضى المقدس ، أو أنساق معتقدات قديمة . إن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً معاصراً يمكن أن نصفه بالتقليدية ؛ ذلك أن مثل هذا النمط من المجتمعات ينتمى إلى مرحلة ما قبل الصناعة ، أو ما قبل الاستعمار ، أو ما قبل الرأسمالية . إن التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية قد أصبحت عالمية فى نطاقها ، أى أن ثمة تغيراً قد طرأ على السياق الكلى أو الشامل الذى توجد فيه المجتمعات . إن مفهوم « التقليدية » مفهوم ينطوى على تنوع ، وتعدد ، ودينامية ، وهو يمثل خاصية للثقافات والبناءات الاجتماعية التى تعبر عن فترة ما قبل الصناعة والاستعمار . والملاحظ أن الذين يذهبون إلى قضية عدم الملاءمة بين الأشكال التقليدية من الحياة والأشكال الصناعية أو الحديثة إنما يميلون إلى تجاهل حقيقة أساسية هى ؛ أن كل المجتمعات القائمة قد خضعت لتغيرات أو تحولات عديدة . ومن ناحية أخرى فإن العلماء الذين يؤمنون بضرورة « التحول الشامل » الذى تصاحبه تنمية اقتصادية ، إنما يقعون فى خطأ الحتمية التاريخية ، وأنهم يكشفون بذلك عن عدم تقديرهم للسياق التاريخى للتغير البنائى والثقافى ، والإمكانيات المتزايدة المتاحة للإنسان من أجل توجيه التغير وتوجيه ذاته .

٤ – الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى :

يعنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى فى ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد . والقضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الاتجاه هى ؛ أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هى الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية[١٢٦] . وهكذا نجد ما كليلاند Mc Clelland يعلن بوضوح « أن القيم

(١٢٦) D. McClelland, *The Achieving Society*, 1962; and E.F. Hagen, *On the Theory of Social Change*. 1962.

والدوافع أو القوى السيكولوجية — بعامة — هى التى تحدد تماماً معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ؛ ثم يعلن فى موضع آخر أن « الأفكار هى التى تلعب الدور الهام فى تشكيل التاريخ ، وأن الجوانب المادية لم — ولن — تلعب مثل هذا الدور »[١٢٧] . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيداً واضحاً الدور الذى تلعبه القيم فى مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ، وهم فى ذلك ينطلقون من مؤلف ماكس فيبر Weber « الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية »[١٢٨] ، كما يجدون سنداً قوياً فى كتاب جوزيف شومبيتر Schumpeter بعنوان « نظرية التنمية الاقتصادية »[١٢٩] .

ولقد عرف ماكليلاند الحاجة إلى الإنجاز (أو كما تختصر ب (Nach) بأنها « الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية[١٣٠] » . فالأمم التى لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز (كما يكشف عن ذلك الأدب الشعبى وكتب الأطفال . . . إلخ) تتطور وتنمو بشكل أسرع . والنتيجة التى يمكن استخلاصها من ذلك هى أن رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز (Nach) مطلب أساسى لتحقيق التنمية . غير أن ماكليلاند قد أوضح بعد ذلك أن الحاجة إلى الإنجاز ليست كافية بذاتها ، وأن العامل الأساسى الآخر المحدد للتنمية هو « الاهتمام بشئون الآخرين » . والاستراتيجية التى يقترحها ماكليلاند لإحداث التنمية هى حشد مصادر الإنجاز العالى السائدة فى المجتمعات المتقدمة (كالولايات المتحدة) لكى تعمل هذه المصادر جنباً إلى جنب المصادر « النادرة » للحاجة إلى الإنجاز السائدة فى الدول المتخلفة . ومن ذلك يبدو واضحاً أن ماكليلاند قد وصف سكان الدول المتخلفة « بالكسل » كما أنه قد تجاهل علاقات القوة (التاريخية والمعاصرة) بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . كذلك يذهب ماكليلاند إلى أنه حالما تبدأ التنمية ، يتكون لدى الناس حاجة متزايدة إلى الإنجاز . « فالذين

---

(١٢٧) Mc Clelland; *Passim.*

(١٢٨) M. Weber; The Protestant Ethic.. *op. cit.*

(١٢٩) J.A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, Harvard University Press).,

(١٣٠) McClelland, ,,The Impulse to Modernization'', in M. Weiner (ed·) *Modernization*, Basic Books, N.Y., 1960.

لديهم دافع قوى للإنجاز ، لا بد وأن يحققوا إنجازاً فى المواقف التى تكون فيها مخاطر الفشل معقولة ، وهى مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد والمهارة »[١٣١] . ولقد افترض ماكليلاند أيضاً وجود علاقة موجبة بين البروتستانتية والحاجة إلى الإنجاز ، وأن قيم الاعتماد على الذات — التى هى من أبرز خصائص البروتستانتية — تؤدى إلى تدريب مستقل يقوم به الآباء بالنسبة للأبناء . وهذا يزيد — بالتالى — من الحاجة إلى الإنجاز لدى الأطفال مما يؤدى بعد ذلك إلى حدوث تنمية اقتصادية .

أما هيجن[١٣٢] Hagen فقد ذهب إلى أن الشخصية النمطية التى توجد فى المجتمعات التقليدية هى شخصية « غير خلاقة » ، « وتسلطية » ، وأنها تتصف بهاتين الخاصيتين بسبب وجود خصائص المجتمع « التقليدى » . الذى تسيطر عليه التقاليد والبناء الاجتماعى المستند إلى المكانات المكتسبة) . ولقد رفض هيجن النظريات الاقتصادية التى تتناول التخلف فى ضوء درجة الاحتكاك بالغرب (اليابان فى مقابل الهند) ، بل إنه رفض أيضاً فكرة محاكاة الدول النامية للأساليب التكنولوجية السائدة فى الدول المتقدمة . ولقد رفض هيجن ذلك كله لكى يذهب بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هى : أن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل فى خلق الإبداع ونشره ، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفنى اليدوى ، بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن « التجديد » أو « الاستحداث » innovation فى مجال تكنولوجيا الإنتاج[١٣٣] . ويتفق هيجن مع ماكليلاند فى نقطة أساسية هى : أن المستوى العالى من الإبداع والخلق هو الشرط الأساسى لإحداث التنمية الاقتصادية ، ذلك أن الشخصية « الإبداعية » تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الإنجاز ، والقوة ، والاستقلال ، والنظام ، والانتظام .

---

(١٣١) D.McClelland, "The Achievement Motive in Economic Growth" in Bert Hoselitz and W. Moore (eds.) *Industrialization and Society* (The Hague, 1963), pp. 74-96.

(١٣٢) E. Hagen, *op. cit.*

(١٣٣) *Ibid.*

والملاحظ أن ماكليلاند وهيجن قد اهتما بدراسة مشكلة سوسيولوجية معقدة هى التجديد فى المجتمع ، وهى مشكلة طالما لفتت أنظار علماء الاجتماع الكلاسيكيين وبعض من علماء الاجتماع المحدثين . ويمكننا أن نحدد ثلاث فئات من المجددين حظت باهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع هم **المنظمون** entrepreneurs ، **والمحدثون** modernizers ، **والمبتكرون** inventors (فى مجالات العلم والتكنولوجيا والفن) . ولقد درس ماكليلاند وهيجن فئة المنظمين ، وذهبا إلى أن المنظم يمثل نموذجاً معيناً من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الإنجاز والإحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع ؛ ثم ذهبا بعد ذلك إلى أن مصدر الحاجة العالية إلى الإنجاز يكمن فى الجماعات النشطة فى المجتمع (مثل البروتستانت ، واليهود ، والجماعات الدينية الأخرى) خاصة فيما يتعلق برفضها للقيم التقليدية السائدة فى المجتمع ولجوئها إلى التجديد[١٣٤] : ذلك لأن هذه الجماعات تؤمن بأنها تمتلك مفتاح خلاصها وخلاص الجنس البشرى بأسره . وهكذا يبدو واضحاً أن ماكليلاند قد فسر عملية التجديد (فى المجالات الاقتصادية بخاصة) فى ضوء ظهور توجيهات دينية معينة (أو ربما ميتافيزيقية) ، بينما نجد هيجن يفسر هذه العملية فى ضوء التغيرات التى تطرأ على البناء الأسرى . فالدول المتخلفة تظل متخلفة — كما يقول هيجن — لأن لديها بناء أسريا « محافظا » و « متسلطا » ، وأنها — بذلك — تؤدى إلى ظهور نموذج أو نمط من الشخصية غير خلاق يتصف بالامتثال .

وليس من الصعب علينا أن نكتشف تأثير ماكس فيبر وشومبيتر على نظريتى ماكليلاند وهيجن . فلقد ذهب شومبيتر إلى أن التنمية الاقتصادية تستند إلى دعامتين أساسيتين هما : المنظم ، والاختراعات والتجديدات التى يقوم بها هذا المنظم : أى أن المنظم يلعب الدور الأساسى فى عملية التنمية الاقتصادية . وفى ذلك يقول شومبيتر : « إن المنظم هو العمود الفقرى فى عملية التنمية الاقتصادية : إنه المجدد المبتكر الذى يعمل على حشد عوامل الإنتاج فى وحدة متكاملة تحقق للمشروع

---

(١٣٤) McClelland; *op. cit.*

أفضل نجاح ممكن »[١٣٥] . وليس من المحتم– طبقاً لشومبيتر– أن يجمع المنظم بين وظيفته التنظيمية وبين امتلاكه للمشروع . فقد يكون المنظم مجرد شخص له دراية علمية وإدارية فنية ، مجدداً مبتكراً دون أن يمتلك هو نفسه المشروع . والملاحظ أن شومبيتر لم يؤكد فقط قيام المنظم بوظيفة إدارية داخل المشروع ، بل إنه يعتقد أن المثل الأعلى للمنظم هو ألا يقوم أصلا بهذه الوظيفة إلا فى أضيق الحدود : وبذلك تكاد تصبح وظيفة المنظم مقصورة على التجديد . ويحاول شومبيتر وصف شخصية المنظم وصفاً سيكولوجياً خالصاً . . فما يدفع المنظم إلى التجديد والابتكار ليس مجرد الحصول على الأرباح ، بل دوافع سيكولوجية كامنة فى شخصيته تمارس قهراً عليه باستمرار إلى العمل والجد والتجديد . وفى ذلك يقول شومبيتر : « يعيش المنظم تحت وطأة حلم يلح عليه ويدفعه إلى تكوين مملكته الخاصة . . . إن لديه الرغبة الكامنة فى الانتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم جميعاً . . . إنه لا يكافح فقط من أجل اقتطاف ثمار النجاح ، بل يكافح من أجل النجاح فى ذاته »[١٣٦] . وباختصار فإن شومبيتر قد اعتقد أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تكمن فى العمل الخلاق الذى يقوم به المنظم ؛ ذلك لأنه (أى شومبيتر) ، قد فرق بين الرأسمالى والمنظم . فالأخير شخص متمركز حول ذاته ، ولا يعتمد كثيراً على التقليد ، ولا يسعى إلى الحصول على اللذة ، فضلا عن أنه يسعى باستمرار إلى إثبات تفوقه على الآخرين ، وهو بعد ذلك كله يستمتع بعملية الخلق ذاتها .

هذا وقد خضعت وجهة نظر شومبيتر المتعلقة بالدور الذى يلعبه المنظم فى التنمية الاقتصادية لانتقادات عديدة . فلقد ذهب فيرتادو[١٣٧] Furtado إلى أن وجهة نظر شومبيتر تنطوى على تعميمات زائفة ، ذلك أن شومبيتر قد اعتبر المنظم ظاهرة عامة شائعة فى كل البناءات الاجتماعية سواء كانت قبلية أو رأسمالية أو اشتراكية . كذلك فإن شومبيتر قد نظر إلى المنظم بوصفه شخصاً منعزلا عن وسطه الاجتماعى وعن الحياة الاجتماعية . وفضلا عن ذلك نستطيع أن نجد وجه شبه واضح بين آراء

---

(١٣٥) Schumpeter; *op. cit.*

(١٣٦) *Ibid*; Ch. II.

(١٣٧) C. Furtado, *Development and Underdevelopment*, Univ. of Calif. Press, 1967.

شومبيتر هنا وآراء ماكس فيبر حول الابتكار والتجديد . فلقد رفض الأخير أن تكون نزعة اللذة دافعاً للأعمال التى يقوم بها المنظم ، ذلك أن المبتكر « الكالفنى » عنده هو « شخص مدفوع بفكرة الواجب فى داخل نطاق مهنته »(١٣٨) . ومع ذلك فيجب أن ننظر إلى المنظم عند ڤيبر على أنه نمط فرعى من أنماط القائد الملهم(١٣٩) . أما الآثار التى يحدثها القائد الملهم عند ڤيبر – شأنها شأن الآثار التى يحدثها المنظم عند شومبيتر – فهى آثار ثورية بالضرورة ، لأنها تعنى ظهور أنماط جديدة من التوجيهات . ومع ذلك كله فهناك فروق هامة بين مفهوم ڤيبر عن القائد الملهم ومفهومه عن المنظم . فڤيبر لم يوضح تماماً ما إذا كان المفهوم يتضمن خصائص سيكولوجية معينة ، ولكن من الواضح تماماً أن المطلب الحاسم « للإلهام » يكمن فى أنساق الاعتقاد التى لدى الفاعلين أو تصوراتهم للموقف بصفة عامة . وإذاً فالقائد الملهم هو مبتكر ، وأنه فى هذا المجال يشبه المنظم . بيد أن المنظم – على العكس من القائد الملهم – فإن عليه أن يواجه عالم الحياة اليومية . وأعتقد أن مفهوم « الإلهام » يعد مفهوماً بالغ القيمة فى تفسير التجديدات والاستحداثات السياسية التى طرأت على الدول المتخلفة ، خاصة فى ظروف ما بعد الاستعمار والحركات الاستقلالية المختلفة . كما أن هذا المفهوم قد استخدم لتفسير « التكامل السياسى » فى الدول المتخلفة . ومع ذلك نجد البعض يذهب إلى أن القادة الملهمين (أمثال غاندى) قد يمثلون قوة محافظة فى النظام الاجتماعى – الاقتصادى .

ولقد أكد شومبيتر فى غير موضع أن ظهور النظام الرأسمالى قد أسهم فى نمو الروح الفردية الرشيدة وظهور العقلية التنظيمية . فالنظام الرأسمالى الذى قضى على النظم الإقطاعية قد خلق – بدوره – الوسط أو المجال الاجتماعى الذى ينشط بداخله طبقة من الناس استطاعوا بمرور الزمن أن يحققوا نجاحاً فى المجال الاقتصادى ، ومن ثم ارتبط نجاحهم هذا بنجاح المشروع الرأسمالى(١٤٠) . أما نجاح المنظم – فى رأى شومبيتر – فيعتمد على عاملين :

---

(١٣٨) M. Weber; The Protestant Ethic.., *op. cit*; p. 182.

(١٣٩) E.A. Calrlin, "Schumpeter's Constructed Type — The Entrepreneur". *Kyklos*, Vol. 9, 1956.

(١٤٠) J. Schumpeter; *Capitalism, Socialism and Democracy*, Unwin University Books, 1970, p. 124.

الأول : هو المعرفة والفن التكنولوجى اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة وبمزج العوامل الإنتاجية الموجودة بشكل مختلف يؤدى إلى أفضل النتائج :

أما العامل **الثانى** : فهو توافر رأس المال[١٤١] . وبرغم كل ما يقال عن شومبيتر فى هذا المجال . فإن الحقيقة التى لا مرية فيها هى ، أنه (أى شومبيتر) قد اعتبر الرأسمالية البيئة المادية الثقافية التى تحدد إمكانيات التجديد والابتكار وبالتالى التنمية الاقتصادية . فهى (أى الرأسمالية خالية من العقبات التى تحول دون زيادة حجم الناتج القومى . ومع ذلك نجد شومبيتر فى مواضع أخرى يذهب إلى أن الأسس الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية قد بدأت فى التداعى . ويستند فى ذلك إلى ثلاث حقائق أساسية هى : اضمحلال مهمة المنظمين فى التنظيم الرأسمالى الحديث ، وانهيار البناء التنظيمى للمؤسسات داخل التنظيم الرأسمالى ، وأخيراً تداعى الفئة السياسية التى تحمى النظام الرأسمالى واضمحلال نفوذها السياسى والاجتماعى . ويعتقد شومبيتر أن الطبقات المثقفة من الشعب هى التى تبدأ بمعاداة الرأسمالية معاداة سافرة ، لأنها تمارس حقها التقليدى وهو حرية النقد ، وأن هذه الطبقات تزداد اتساعاً ، وتجد لها صدى قوياً لدى الطبقة العاملة ، مما يؤدى إلى تهديد النظام الرأسمالى بأسره ، واحتمال ظهور حركات اشتراكية .

وليس من العسير بعد ذلك علينا التوصل إلى التأثيرات المختلفة التى أحدثها كارل ماركس على شومبيتر . فلقد ذهب هيجنز Higgins إلى أن شومبيتر يعد — بحق — « ماركس الثقافة » . فكلاهما يعتقد بأن التاريخ سلسلة متصلة الحلقات من المقدمات والنتائج التى تتقدم عبر الزمن ، وأن ظروف العالم ومشاكله فى وقت معين ما هى إلا نتيجة للعمليات الإنتاجية القائمة والتى تؤكد الوضع الاقتصادى والسياسى لجماهير الشعوب. والملاحظ أن شومبيتر لم يستطع فى مواضع كثيرة من كتاباته إخفاء إعجابه الشديد بنظرية ماركس . فهو يصفها بأنها « نظرية رائعة قلما يجود الزمان بمثلها » . غير أن شومبيتر يفترق بعد ذلك عن ماركس عندما تصل تحليلاتهما إلى أبعد من ذلك ، ذلك أن شومبيتر قد آمن بكفاءة النظام الرأسمالى وقدرته على الاستمرار إذا ما استطاع صيانة مقوماته ، بينما نجد ماركس

---

(١٤١) J. Schumpeter; The Theory of Economic Development, *op. cit*; pp. 80/ff.

يذهب إلى أن هذا النظام يحمل فى داخله بذور فنائه .

ولعل أخطر ما تعانى منه كتابات ماكليلاند وهيجن وشومبيتر افتقاد البعد التاريخى لظاهرة التجديد وتفسيرها فى ضوء مفاهيم سيكولوجية خالصة [١٤٢] . وفى ذلك يقول ماكليلاند : « من الطبيعى ونحن نعيش فى قرن تسوده الحتمية الاقتصادية — سواء فى الفكر الشيوعى أو الغربى — أن نجد البعض يحاول رفض هذه الحتمية بتقديم شواهد تؤكد فكرة التنمية السيكولوجية كعامل أولى لإحداث تغييرات اقتصادية » [١٤٣] . ويدلل ماكليلاند على ما يذهب إليه بقوله : « إن القضية العامة التى ينهض عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية والتغير الثقافى هى أن المجتمع الذى يشهد درجة عالية من الإنجاز يؤدى إلى ظهور طبقة نشطة من المنظمين تسهم — بدورها — فى الإسراع بالتنمية الاقتصادية . والدرجة العالية من الإنجاز تؤدى بالناس إلى القيام بسلوك يحقق لهذه المشروعات أقصى نجاح ممكن . وإذا ما تأملنا تاريخ المجتمعات الإنسانية ، لاحظنا أن مجرى هذا التاريخ كان يتحول باستمرار حينما يشتد دافع الإنجاز ويلقى قبولا وتأييداً اجتماعيين » [١٤٤] . والواقع أن ماكليلاند لم يحاول تفسير الأصول التاريخية الدافعية للإنجاز ، مكتفياً بأن التنمية — فيما تبدو — تنبع تلقائياً عن التغير السيكولوجى .

ولعل أفضل وصف لوجهتى نظر ماكليلاند وهيجن أنهما بمثابة تشويه لآراء ماكس فيبر . ذلك أن فيبر كان واعياً — كما أشرنا من قبل — بأهمية العوامل

---

(١٤٢) أوضح روديس Rhobes أن عدم وضع نتائج الدراسات فى سياقها التاريخى الصحيح قد يؤدى إلى نتائج بالغة التضليل . فعلى سبيل المثال قد يستنتج شخصاً من خلال تحليل مقارن لممارسات تربية الأطفال فى جنوب الولايات المتحدة وشمالها أن ممارسات تربية الأطفال فى الجنوب لا تؤدى إلى ظهور أفراد لديهم حاجة عالية إلى الإنجاز . وبالمثل قد يؤدى تحليل مماثل للقيم فى هاتين المنطقتين إلى استنتاج مؤداه ؛ أن العمل الشاق يمثل قيمة أقل فى الجنوب . إن ذلك لا يعدو أن يكون خطوة قصيرة فى عملية الربط من أجل التوصل إلى السببية أو العلية . وأغلب الظن أن معظم هذه الاستنتاجات تستند إلى دوافع أيديولوجية . أما التبرير الذى يقدم — فى أغلب الأحوال — فهو أن العلماء الاجتماعيين يدركون بالفعل الأخطار الكامنة فى التوصل إلى علاقات سببية من خلال عملية الاستنتاج هذه . انظر :

R.I. Rhodes; The "Disguised Conservatism.." *op. cit.*, p. 392.

(١٤٣) D. McClelland; "The Achievement Motive.." *op. cit.*, p. 74.

(١٤٤) *Ibid*; p. 77.

الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة). لقد تخلى ماكليلاند وهيجن عن البعدين التاريخي والبنائي ووصل بهم الأمر إلى طبع مفاهيم وآراء ڤيبر بطابع «فرويدى». ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى الإسهام الذى قدمه جون كينكل Kunkel الذى ذهب إلى أن «البناء الاجتماعى المعاصر – على عكس البناء الاجتماعى الذى شهدته مجتمعات موغلة فى القدم – لم يعد هو القوة الأساسية المحددة للقيم والشخصية . . . وأن بإمكان المجتمعات الحديثة أن توفر المتطلبات السلوكية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية إذا ما أحدثت تعديلات على البناء الاجتماعى أو بعض عناصر منه . . . وليس هناك – فى الواقع – مجال للتشاؤم حول قدرة المجتمعات المتخلفة على تحقيق نجاح فى برامج التصنيع خلال فترة قصيرة من الزمن ، ذلك لأن التقديرات المتشائمة المتعلقة بالفترة الزمنية التى تحتاجها هذه المجتمعات لخلق ظروف سيكولوجية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية ، إنما هى تقديرات تستند إلى تصور خاطئ عن الإنسان ، فضلا عن أنها تتجاهل المبادئ التى أرساها علم النفس التجريبى»[١٤٥].

ويبدو قصور الاتجاه السيكولوجى فى فهم التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى أوضح ما يكون فى تفسيره لدور المنظمين . كيف يمكن تفسير ظهور التخلف فى دول العالم الثالث منذ أن ارتبطت بالحكم الاستعمارى ؟ وماذا حدث للمنظمين والتجار الوطنيين – الذين كانوا يؤدون دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية – بعد خضوع بلدانهم للاستعمار ؟ ولماذا لم يتبنوا القيم والأساليب الغربية نتيجة لاحتكاكهم بالغرب ؟ الواقع أن الدور الذى لعبه الاستعمار فى إضعاف نشاط المنظمين الوطنيين لم يلق حتى الآن المعالجة التى يستحقها . ومن ذلك يتضح كيف أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى إغفال تاريخ الدول النامية ، مكتفين بتناول مشكلات محدودة النطاق مثل مصادر «المقاومة» التى تبديها الجماعات التقليدية عند تقبل التجديدات ، ووجود المجتمع فى حالة وسيطة بين التقليد والتحديث . . إلخ .

---

(١٤٥) J. Kunkel, "Values and Behavior in Economic Development", in *Economic Development and Culture Change*, Vol. 13. No. 3, 1965.

ولقد حاول هوسيلتز [١٤٦] — متأثراً بشومبيتر — إقامة تفرقة بين الرأسمالى (الذى يسهم برأس المال والمصادر غير البشرية للمشروع)، والمدير (الذى يشرف على عملية التنسيق بين النشاطات الإنتاجية)، والمنظم. ولقد حدد هوسيلتز صفات المنظم على النحو التالى :

(ا) الدافع القوى لتحقيق الربح .

(ب) القدرة الإدارية .

(حـ) القدرة على قيادة الناس وإدخال استحداثات وتجديدات . وهنا نجد هوسيلتز — شأنه شأن العلماء السابقين — يعرف المنظم بأنه نمط معين من الشخصية لديها قدرات ذات طابع خاص . ولقد دفعت محاولة هوسيلتز هذه بعض الدارسين إلى تعريف « الإنسان الحديث » فى ضوء سمات معينة واتجاهات وقدرات تتصف بطابع العموم . فعلى سبيل المثال نجد اليكس إنكيليس [١٤٧] Inkeles يقدم تسع خصائص يعتقد أنها تميز الإنسان الحديث ، وأن على الدول التى تريد التحديث والتنمية أن تكتسب هذه الخصائص . ومن بين هذه الخصائص الاستعداد للخبرات الجديدة وتقبل التجديدات والتغير ، والعقل المفتوح « الليبرالى » والتوجه الديموقراطى ، والمحافظة على الوقت والمواعيد ، والتوجه نحو التخطيط والالتزام ، والاعتقاد فى التقدم ، وفى قابلية العالم للحساب والإيمان بالعلم والتكنولوجيا . . . إلخ .

أما دانييل ليرنر Lerner فقد تناول تنمية الدول المتخلفة فى ضوء اكتساب خصائص سلوكية وسيكولوجية معينة . والمتغيرات الأساسية للتنمية (أو التحديث الذى كان يستخدمه ليرنر كمرادف لمفهوم اكتساب خصائص الغرب أو الفرنجة westernization) هى : **التحضر ، والتعليم ، والمشاركة فى وسائل الاتصال ، والمشاركة السياسية** . ولقد ذهب ليرنر إلى أن المجتمع « الحديث » هو المجتمع الذى يحقق درجة عالية على سلم هذه الخصائص . أما المجتمع التقليدى فهو ذلك الذى

---

(١٤٦) B.F., Hoselitz, ,,Entrepreneurship and Economic Growth . *American Journal of Economic Studeis*, Vol. 12, Vol. 1, 1952-1953.

(١٤٧) A. Inkeles, ,,The Modernization of Man , in M. Weiner (ed.), *op. cit*

لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم . غير أن ليرنر قد حدد بعد ذلك خاصية هامة تميز المجتمع الحديث هى « الحساسية الدينامية » أو التعاطف مع الآخرين empathy . ويذهب ليرنر إلى أن اكتساب المجتمع التقليدى لهذه الخاصية يعينه على تحقيق التنمية . ولقد طبق ليرنر مفاهيمه وتصوراته فى دراسة أمبيريقية أجراها على مجتمعات « انتقالية » فى الشرق الأوسط ، حيث حدد نمطين جديدين من الأفراد : الأول يضم **الحديثين** modernes (وهم المتعلمون والمشاركون بفعالية فى وسائل الاتصال ، والذين لديهم آراء متنوعة ، وسكان الحضر) ، والثانى يضم **الانتقاليين** (وهم الأميون الذين لديهم بعض أو كل خصائص الحديثين) . ويميز ليرنر بعد ذلك بين الحديثين والانتقاليين من ناحية ، **والتقليديين** من ناحية أخرى . فالأخيرون ليس لديهم القدرة على التعاطف مع الآخرين . والواقع أن نظرية ليرنر تعانى من غموض سيكولوجى ، فضلا عن النقائص والثغرات التى يعانى منها اتجاه النموذج المثالى وهى افتقادها للمنظور التاريخى والثقافى ، والاعتماد على افتراضات تطورية . وأوضح مثال على ذلك ما ذهب إليه ليرنر من ضرورة إيجاد حكومات ديموقراطية على النمط الغربى كمطلب ضرورى من متطلبات التنمية فى الدول النامية .

وترتبط نظرية ليرنر — من بعض الوجوه — بنظرية « الهامشية الاجتماعية » . فطبقاً للنظرية الأخيرة نجد أن **المجدد** هو — بالضرورة — شخص منحرف ؛ طالما أن سلوكه التجديدى أو الابتكارى يتعارض — بشكل أو بآخر — مع النظام الاجتماعى الاقتصادى القائم . واستناداً إلى ذلك يمكن وصف المنظمين بالهامشية ؛ ذلك لأنهم — بحكم هامشيتهم ووضعهم الغامض داخل البناء الثقافى والعنصرى والدينى والاجتماعى — يكونون فى موقف يمكنهم من التكيف مع الظروف المتغيرة ، ويعينهم على التوصل إلى تجديدات أصيلة (١٤٨) . وتنطوى نظرية « الهامشية الاجتماعية » على عناصر إيجابية ، ذلك لأنها قد نظرت إلى التجديد — بما فى ذلك نشاط المنظمين — على أنه أحد خصائص البناء الاجتماعى ، وليس مجرد سمة سيكولوجية تميز شخصية معينة على نحو ما ذهب هيجن وماكليلاند وشومبيتر . وفضلا عن ذلك

(١٤٨) B.F Hoselitz : Socological Aspects ... op. cit.

فالنظرية تزخر بشواهد أمبيريقية تكاد تتصف بالصدق العام . من ذلك — مثلا — أن الجماعات الهامشية المختلفة قد أسهمت — وما تزال — بتجديدات عديدة (كالمرابين فى أوربا خلال العصور الوسطى ، والجماعات العنصرية والدينية فى الدول المتخلفة المختلفة . . . إلخ . يضاف إلى ما سبق أن هذه النظرية تستطيع أن تفسر لنا أموراً لم تستطع نظرية ماكس فيبر تفسيرها فى يسر . مثال ذلك النشاط الاقتصادى الذى تبديه بعض الجماعات التى تنتمى إلى مجتمعات متخلفة حينما تكون خارج نطاق هذه المجتمعات كما هو الحال بالنسبة للهنود فى شرق أفريقيا ، واللبنانيين والسوريين فى غرب أفريقيا . . . إلخ .

غير أن الاعتماد على نظرية « الهامشية الاجتماعية » يجب ألا يتعدى هذه الحدود . إذ أن هذه النظرية لا تستطيع تفسير سبب إفراز الجماعات الهامشية للمجددين والمنظمين ؛ لذلك فإن ما يبدو هاماً فى هذا المجال هو **التحولات الاجتماعية** وليس حقيقة « الهامشية » ذاتها . ولقد أوضح جيرتز Geertz [١٤٩] فى دراسة شهيرة له على إحدى المدن الأندونيسية أن الجماعات الإسلامية الإصلاحية (التى تنتمى عادة إلى الطبقة التقليدية التى تشتغل بالتجارة) كانت هى الجماعات الرائدة التى قادت حركة التغيير الاقتصادى والاجتماعى ؛ حيث تحركت هذه الجماعات من مكانتها الدنيا المنخفضة حتى أصبحت جزءاً من الطبقة الوسطى العريضة . ولقد أكد جيرتز فى دراسته الدور الذى تلعبه شبكة العلاقات الاجتماعية الواسعة النطاق (أى العلاقات التى تمتد إلى خارج نطاق القرية) . وفضلا عن ذلك فلقد سجل جيرتز وجود إحساس تبشيرى لدى الجماعات المجددة يماثل ذلك الإحساس الذى أشار إليه ماكس فيبر . وأخيراً ذهب جيرتز إلى أن المشكلات الأساسية للجماعات المجددة فى الدول المتخلفة إنما هى مشكلات تنظيمية وليست فنية ، وعدم وجود علاقات ناجحة بين الأساليب التقليدية (المتمثلة فى مهارات السوق القديمة) والأسس الحديثة (الترشيد الاقتصادى) .

وبإمكاننا أن نجد تأييداً قوياً لتأثير التحولات الاجتماعية على الجماعات

---

(١٤٩) C. Geertz; *Peddlers and Princes*, 1963.

المجددة فيما قدمه جيرشنكرون Gerschenkron [١٥٠] . فلقد رفض النظريات التى تذهب إلى ضرورة حدوث تغير فى قيم المجتمع كشرط ضرورى لظهور المنظمين كما أوضح أن التاريخ الأوربى قد شهد حالات عديدة كانت تتم فيها نشاطات المنظمين فى مواجهة النسق القيمى السائد . ولقد استشهد جيرشنكرون بروسيا فى أواخر القرن التاسع عشر حين كان نشاط المنظمين يجد معارضة من جانب المثقفين والنبلاء والفلاحين . غير أن جيرشنكرون قد عد التنمية الصناعية التى شهدتها روسيا خلال ثمانيات وتسعينات القرن التاسع عشر تنمية ناجحة . أما تفسير ذلك فيكمن فى وجود مجريات بديلة للعمل . فلقد تمت مواجهة العجز فى عدد المنظمين بزيادة حجم المشروعات واستيراد منظمين من الخارج ، كما أمكن التغلب على الآراء المناهضة لنشاط المنظمين بالحماية التى حصلت عليها المشروعات من جانب الدولة [١٥١] . والملاحظ أن جيرشنكرون قد عد الجماعة التى تولت زيادة المشروعات الاقتصادية التجارية (خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى روسيا) جماعة هامشية (أو منحرفة) فقط فيما يتعلق بنشاطها ؛ ذلك لأن قيم هذه الجماعة لم تكن مختلفة عن القيم السائدة فى المجتمع ؛ وأنه حتى فى حالة حدوث صراع ، فإنه لم يكن بين نسقين قيميين ، بل بين نسق معيارى مقبول ونشاطات كانت غير متطابقة مع هذا النسق . ومن ذلك يبدو واضحاً أن جيرشنكرون قد قصد تفنيد فكرتين أساسيتين :

الأولى : أن المنظمين يمثلون العامل الأساسى فى التنمية الاقتصادية .

والثانية : أن المنظمين يشكلون جماعة هامشية (منحرفة) فقط فيما يتعلق بتوجيهاتها القيمية ؛ ذلك لأن المنظمين يظهرون إلى حيز الوجود كاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وأن هذه التغيرات يجب أن تكون موضع دراسة جادة .

---

(١٥٠) A. Gerschenkron, "Social Attidues, Entreprene urship and Economic Development", *Explorationin Ertrepreneurship History,* 1953.

(١٥١) أكد باران Baran وآخرون الدور الأساسى الذى لعبته الدول فى الإسراع بتنمية الرأسمالية الصناعية فى اليابان . انظر :

P.A. Baran; *The Political Economy of Growth,* Monthly Review Press, 1957.

إن التجديد هو أحد خصائص البناء الاجتماعى الذى لا يكف لحظة واحدة عن الحركة . وإذا ما سلمنا بهذه الحقيقة وجدنا أن من الضرورى – بل من المحتم – دراسة المجددين (وعلى الأخص المنظمين) فى إطار **سياق اجتماعى تاريخى شامل** ، لا بوصفهم يعكسون – فقط – نمطاً معيناً من الشخصية ، ذلك لأن نشاطات المنظمين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالملامح العامة للحياة الاجتماعية فى المجتمع . ولقد قدم بارث Barth محاولة إيجابية فى هذا المجال فرق فيها بين **المنظمين وغير المنظمين** . فالأولون موجهون دائماً نحو تحقيق الحد الأقصى من نمط واحد من القيم (أى الربح) ، وأنهم يميلون إلى التجريبية والواقعية والدخول فى مقاصات ومساومات ، وأن لديهم استعداداً أكبر لتحمل المخاطر . وتتضمن محاولة بارث أيضاً عناصر أخرى منها : النشاط niche [١٥٢] الذى يقوم به المنظمون ، ومصادر قوتهم (مجموع رأس المال والمهارات والارتباطات الاجتماعية كالقرابة) ، والقيود المفروضة عليهم ، والتكاليف الاجتماعية التى يتعين عليهم أن يواجهونها عند تنفيذ مشروعاتهم . واستناداً إلى ذلك يذهب بارث إلى أن نشاط المنظمين يتمثل فى اكتشاف قنوات جديدة يصبون فيها نشاطاتهم واستثماراتهم ، وهى العملية التى أطلق عليها بارث « عملية التحويل » . وقد تتخذ عملية التحويل شكلا قانونياً أو غير قانونى (أى فساد) . وتكمن أهمية النموذج الذى قدمه بارث فى قدرته على تفسير العلاقة بين الجماعات « الهامشية » والنشاط التجديدى . كذلك يستطيع هذا النموذج أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب حدوث « الفساد » بشكل منتظم فى كثير من الدول النامية ، وأسباب نشأة الجماعة (العنصرية ، والدينية ، واللغوية) . وأخيراً فالنموذج يستطيع تفسير حدوث التباعد بين الجماعات التى تمتلك مصادر مختلفة من القوة (السياسية والاقتصادية) .

وتدفعنا الاعتبارات السابقة إلى إعادة النظر فى مفهوم فيبر عن الأخلاق البروتستانتية ففيبر – كما أشرنا فى موضع سابق – لم يكن معنياً بمذهب دينى معين (الكالفنية) فى حد ذاتها ، بل كان مهتماً بنمط معين من التوجيهات القيمية المرتبطة بالسلوك الاقتصادى . ومن ثم يمكننا اعتبار أنساق معتقدات معينة (مثل

---

(١٥٢) F. Barth; *The Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway*, 1963.

الشيوعية أو الاشتراكية أو الشعبية أو القومية) عناصر في أي نموذج تحليلي يتناول المنظمين ، طالما أنها لا تعوق الفاعل عن تبني توجيه قيمي ذات اتجاه واحد نحو تحقيق أقصى درجات المنفعة . فضلا عن أن من الصعب تحديد توجيهات دينية أو ميتافيزيقية معينة بالنسبة للنشاط الاقتصادي . ويبدو ذلك واضحًا — بصفة خاصة إذا ما تمت دراسة هذه التوجيهات في عزلة عن بقية العلاقات الاجتماعية . ونستطيع أن نجد تأييداً لهذه القضية فيما ذهب إليه سنجر Singer — في معرض إشارته لمدى كفاءة وجهة نظر ڤيبر في الأخلاق البروتستانتية في فهم النشاط الاقتصادي في الهند — من أن هناك ضربًا من الريف إذا ما افترضنا أن الاعتقاد « في الكارما » Karma [١٥٣] يخلق ظروف الإنسان ، بينما هي (أي الكارما) تفسر فقط هذه الظروف وتبررها ؛ ذلك أن رجوع الإنسان إلى فكرة أو قانون « الكارما » لا يعينه على تحديد ما يستطيع (أو ما لا يستطيع) أن يفعله [١٥٤] . كذلك نجد سنجر يحذر — بشدة — من استخدام نظرية ڤيبر كوسيلة لتشخيص العوامل البنائية والأيديولوجية التي تعوق (أو تعجل) عملية التنمية الاقتصادية ؛ ثم يذهب إلى أبعد وأخطر من ذلك حين يوضح أن نظام الطائفة ليس — بالضرورة — عائقًا يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأن الذين يصرون على ضرورة إلغاء نظام الطائفة كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية ، إنما يعبرون عن التزام أيديولوجي بالمساواة الاجتماعية أكثر مما يعبرون عن التزام بالصدق الأمبيريقي [١٥٥] .

ولست أشك في أن التفسير الملتزمت لوجهة نظر ڤيبر وتطبيقها على الدول النامية يمكن أن يسهم في تحقيق فهم أشمل وأعمق لمشكلات هذه الدول ، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا القضية الأساسية التي تنهض عليها وجهة نظر ڤيبر وهي ظهور الرأسمالية الصناعية في الغرب . إن المشكلة الحقيقية التي تواجهنا الآن ليست هي عدم وجود مجتمعات صناعية رأسمالية في معظم أجزاء العالم غير الغربي ، بل هي عدم وجود تنمية اقتصادية في أغلب أنحاء العالم المعاصر وعلى أية نظرية متكاملة تحاول

---

(١٥٣) «الكارما» معتقد هندي يقوم على فكرة بسيطة هي أن الهندوس يولدون في طائفة فرعية معينة لأنهم يستحقون أن يولدوا فيها .

(١٥٤) *Ibid*; p. 500.

(١٥٥) *Ibid*.

التصدى لهذه المشكلة أن تأخذ فى اعتبارها حقيقة بالغة الأهمية هى ؛ أن التخلف يوجد جنباً إلى جنب (أو ما بعد التقدم كما يذهب البعض) فى إطار موقف واحد . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن دول العالم الثالث الآن لديها إمكانيات فنية ونظامية هائلة يمكن استغلالها . إن هذه الدول ليست بحاجة إلى تكرار نفس الأخطاء التى وقعت فيها الدول الصناعية المتقدمة . كذلك فإن موقف دول العالم الثالث الآن يختلف عن موقف الدول الغربية قبل تصنيعها بسبب البناءات المختلفة ، والمعانى العديدة التى خلقتها وكونتها الدول الأولى كالتعليم الرسمى ، ووسائل الاتصال والجيوش الوطنية ، والمساواة . . . إلخ .

ويميل الاتجاه السيكولوجى فى دراسة التنمية إلى تجاهل تنوع ومرونة الثقافات التاريخية . ومصدر هذا التجاهل كامن فى الافتراضات المختلفة التى تتناول ثنائية « التقليد — التحديث » ، وتشبيه الدول المتخلفة المعاصرة بالمجتمعات « التقليدية » . وربما أمكن تفسير ذلك فى ضوء الغموض الذى يكتنف مفهوم « تقليدى » . ذلك المفهوم الذى طوره ماكس ڤيبر . فلقد استخدم ڤيبر مفهوم « تقليدى » ليشير إلى الفعل الذى يكون — غالباً — رد فعل آلى لمثير اعتيادى[١٥٦] . ثم استخدم هذا المفهوم بعد ذلك بوصفه أساساً للشرعية (أى الاعتقاد فى شرعية ما يوجد دائماً) [١٥٧] والملاحظ أن المعنى **الأول** يشير إلى نمط من **الفعل** وليس إلى نمط من **المجتمع** . أما المعنى **الثانى** فيشير إلى **الأساس** الذى يستند إليه نمط معين من السلطة ليس له أهمية معاصرة . واستناداً إلى ذلك يمكننا القول إنه ليس ثمة مجتمعاً معاصراً يزعم أو يتبنى الشرعية المستندة إلى النظام التقليدى . ولقد أشار هوسيلتز إلى أن الفعل « التقليدى » يعد تأكيداً مقصوداً وإرادياً لقدسية تقليد تاريخى[١٥٨] . ومن الطبيعى أن ذلك يعد جزءاً من أيديولوجية تحاول منح وجود النظام (أو انهياره) طابعاً شرعياً . والواقع أن المعانى السابقة لمفهوم « تقليدى » لا تبرر انطباق هذا المفهوم على كل مجالات الحياة الاجتماعية ، كما أنها (أى المعانى) ليست ذات

(١٥٦) M. Weber; The Theory of Social.., *op. cit*; p. 116.

(١٥٧) *Ibid*; p. 130.

(١٥٨) B. Hoselitz, "Main Concepts in the Analysis of the Social Implications of Technological Change", in B. Hoselitz & W. Moore, (eds.) *Industrialization and Society.* UNESCO, 1963.

أهمية كبيرة حينما تطبق على الدول المتخلفة المعاصرة ، طالما أن هذه الدول تتبنى أيديولوجيات وتتبع سياسات تستند – بكل أو بآخر – إلى التغيير والتنمية . إن من الصعب القول – كما أشرنا فى مواضع متفرقة سابقة – بأن هناك مجتمعاً معاصراً يمكن أن يوصف بالتقليدية ، على الرغم من أن المصطلح قد يستخدم للإشارة إلى خصائص بعض المجتمعات(١٥٩) . كذلك فإن من الصعب أن نسلم بوجهة النظر القائلة بأن « التقليدية » ترتبط بالامتثال ، والتكامل ، والاستمرار ، واللاتغير ، ذلك لأن هناك مصادر مختلفة للتباين داخل الثقافات التقليدية ، وأن هذه المصادر تعمل على إحداث تغير دائم متصل(١٦٠) .

ويقودنا ذلك إلى تأكيد فكرة السياق الدولى الذى تعيش فى ظله الدول النامية الآن ؛ وهو سياق يقوم على وجود أمم متنافسة تتفاوت فيما بينها تفاوتاً هائلا فيما يتعلق بدرجات وإمكانيات التنمية . وفى ضوء هذا السياق يمكننا أن نتناول المحدثين بوصفهم فئة من المجددين . ولقد عرف دور Dore المحدث (الذى يمثل المثقف والإدارى ، وضابط الجيش) بأنه « ذلك الشخص الذى يسعى إلى تحويل مجتمعه أو قطاعات منه عن طريق محاكاة نماذج مشتقة من دولة أو دول أخرى »(١٦١) . فالمحدث – إذاً – هو نتاج للمجتمع الدولى ، أى أنه ظاهرة صاحبت تقسيم العالم المعاصر إلى عالمين : أحدهما متقدم ، والآخر متخلف . غير أن اهتمامنا هنا يتعلق أساساً بالوضع القلق الذى يستشعره المحدث الذى غالباً ما يكون مثقفاً أو سياسياً . فعلى المحدث أن يتكيف أولا مع ثلاث حقائق هى :

(أ) تاريخ مجتمعه .
(ب) أن مجتمعه هو – بشكل أو بآخر – مجتمع متخلف .
(حـ) وجود الغرب أو العالم المتقدم إن شئنا الدقة .

---

(١٥٩) وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من العلماء يميلون إلى استخدام مفاهيم ومصطلحات عديدة كمرادف لمفهوم « التقليدية » . من هذا مثلا اعتيادى habitual ، وعرفى customary ، ومرتبط بالعرف custom-bound ، وما قبل الصناعى pre-industrial ، والنظام المقدس sacred order . . إلخ .

(١٦٠) J.R. Gusfield, "Tradition and Modernity : Misplaced Polarities in the Study of Social Change", *Amer. Jour. of Sociology*. Vol. 72, 1966-7.

(١٦١) R.P. Dore, „The Moderniser as a Special Case : Japanese Factory Legislation, 1882-1911". *Comparative Study in Society & History*, Vol. 11, No. 1, Oct. 1969, p. 433.

فقيما يتعلق بالحقيقة **الأولى** نجد بعض مثقفى الدول النامية يطالبون بإعادة بناء « العصر الذهبى » الذى شهدته مجتمعاتهم، وتمجيد التقاليد الموروثة ، ثم طبع الثقافة المحلية بطابع مثالى . وغالباً ما تتم معالجة هذه الأمور فى إطار أيديولوجيات معينة مثل القومية والاشتراكية ، كما يظهر إحساس بضرورة طبع هذه الأيديولوجيات بطابع شرعى عن طريق إثبات وجودها فى هذه المجتمعات خلال فترات سابقة كما هو الحال فى دعوة غاندى إلى عصر « الراما راج » Rama Raj . كذلك نجد البعض يؤكد أهمية البساطة التى كانت تنطوى عليها ثقافاتهم التاريخية كما هو الحال فى دعوة أتباع كمال أتاتورك فى تركيا بضرورة تبنى عناصر ثقافية تاريخية كالشجاعة والتسامح والواقعية .

أما فيما يتعلق بالحقيقة الثانية (أى حقيقة المجتمع المتخلف) . فإننا نجد مثقفى ومحدثى الدول النامية يثيرون مشكلات عديدة ومتنوعة منها : ماذا يمكن استعارته من الغرب ؟ وما هى العناصر الثقافية والمادية التاريخية التى يجب التسليم بها فى الوقت الراهن ؟ وما هى العناصر التى يمكن تغييرها داخل البناء الاجتماعى المعاصر أو الثقافة المعاصرة[١٦٢] ؟ وتختلف معالجة مثقفى الدول النامية لهذه الحقيقة ، ولكنها — مع ذلك — تظل معالجة نابعة — كما يقول بيرجر Berger ولكمان Luckman — من كون المثقفين فئة تستشعر « الهامشية » . فقد ينسحب المثقف من الموقف كلية ويلجأ إلى عالم خاص به يمارس فيه نشاطه الفكرى أو الفنى ، أو يرتبط بجماعة « ثورية » أو حزب من المثقفين ، أو قد يتوجه مباشرة إلى الجماهير على نحو ما فعل ماوتسى تونج .

وفيما يتعلق بالحقيقة الثالثة (أى حقيقة وجود الغرب أو العالم المتقدم) نجد المثقفين أو المحدثين يتخذون مواقف متباينة . فقد يرفض بعضهم الثقافة الغربية رفضاً مطلقاً وقد يميل البعض إلى انتقاء بعض عناصر الثقافة الغربية مثل التكنولوجيا والعلم ثم تأكيد بعض القيم الثقافية المعبرة عن مجتمعاتهم. وقد يلجأ بعض ثالث إلى البحث عن صيغة جديدة بحيث يتم طبع العناصر « المستوردة » بطابع « محلى »[١٦٣] .

(١٦٢) M. Matossian "Ideologies of Delayed Industrialisation", *Economic Development and Culture Change*, Vol. 6, April, 1958.

(١٦٣) T. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa*, London, 1956.

إن عملية الربط بين الدور التاريخى الذى لعبه (وما يزال) مثقفو الدول النامية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) التى مرت بها هذه الدول مسألة بالغة الأهمية إذا ما أردنا فهماً حقيقياً للموقف برمته . ولسوء الحظ فإننا نلحظ فصلا واضحاً بين هذين الجانبين فى كثير من كتابات علماء الاجتماع الغربيين . ولا يمكن تفسير هذا الفصل إلا فى ضوء حقيقة أساسية هى عدم رغبة هؤلاء العلماء فى الاعتراف بالجذور الاستعمارية لظاهرة التخلف . ففى مقال شهير لإدوارد شيلز Shils بعنوان « الصفوات المحدثة »[١٦٤] نجده يستبعد فى تحليله لهذه الصفوات بعض الاعتبارات الهامة مثل مدى الاستقلال القومى ، والبناء الطبقى للأمة المتخلفة ، وإمكانيات الديموقراطية ، واحتمالات الثورة ، وكان من الممكن أن يحقق فهماً أفضل لدور وطبيعة هذه الصفوات لو اهتم بإبراز هذه الاعتبارات وتأثيراتها المختلفة . ولا شك أن تحليل شيلز قد أدى به فى نهاية الأمر إلى عزل السياسة عن البناءين الاقتصادى والطبقى اللذان يحددان — إلى حد كبير — طبيعة السياسة فى المجتمع . وفى مقال شهير آخر لشيلز بعنوان « دور المثقفين فى عملية التنمية السياسية فى الدول النامية »[١٦٥] نجده يقدم صورة عامة للمثقف . فهو — كما يقول شيلز — « الشخص الذى له علاقة وثيقة بالثقافة الحديثة ، والذى لديه التزاماً معيناً بقضية التحديث » . والملاحظ أن شيلز قد عرف المثقف على هذا النحو لكى يفسر من خلاله الاتجاه الفكرى المعارض للصفوة الوطنية الحاكمة . غير أنه (أى شيلز) لم يوضح لنا طبيعة هذه المعارضة وأهدافها . وفضلا عن ذلك نجده يعالج المثقفين كما لو أنهم فئة منعزلة عن المجتمع التقليدى ، ثم يناقش الآثار السيكولوجية والثقافية الناجمة عن هذه العزلة . ولا يقتصر الأمر على ذلك فمن الصعب علينا أن نتعرف — من خلال معالجة شيلز — على طبيعة المثقفين أنفسهم هل هم مجرد صفوة نزيهة ترغب فى التضحية بوضعها الاقتصادى المتميز من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ؟ هل هدفهم الأساسى مجرد استبدال حكم الصفوة

---

(١٦٤) E. Shils; "Modernizing elites"; in J.L. Finkle and R.W.Gable; (eds.) *Political Development and Social Change* (New York, 1966; pp. 458-478).

(١٦٥) E. Shils; "The Intellectuals in the Political Development of the New States", in J.F. Finkle and R.W. Gable (eds.) *ibid*; pp. 338-365.

الوطنية الحاكمة بحكمهم ، هل يشكل المثقفون طبقة اجتماعية ، بمعنى أن لديهم علاقة مشتركة بوسائل الإنتاج ، أم أنهم يشكلون فئة اجتماعية مغلقة لديها توحد مشترك ؟ هل يمكن وصفهم بأنهم يشكلون جماعة ذات مصلحة مشتركة تسعى إلى تحقيق التنمية دون أن يؤثر ذلك على أوضاعها الخاصة ؟ إلى أى حد يعد المثقفون جماعة مستقلة ليست لها ارتباطات معينة بالمصالح الخاصة القائمة ؟ ويكاد يخلو مقال شيلز من إجابة مرضية على هذه التساؤلات الحاسمة . وهذا يعود — كما أشرت قبل قليل — إلى رغبة شيلز — شأنه شأن عدد كبير من العلماء الاجتماعيين الغربيين — فى العزوف عن مناقشة النظم والبناء الطبقى المميزان للدول المتخلفة التى ظلت خاضعة لحكم استعمارى طويل .

٥ — اتجاه المكانة الدولية :

هناك قضية أساسية متضمنة فى كثير من الكتابات المتعلقة بالدول المتخلفة مؤداها أن هناك ضرباً من النظام أو البناء الدولى فى ضوئه يمكن أن تتدرج دول العالم وفقاً لمحكات معينة والمحقق أن الدراسات التى تتناول طبيعة هذا البناء الدولى متعددة تعدد الدراسات التى تتناول المجتمع ذاته. وسنحاول فيما يلى أن نتناول بإيجاز أبرز المعالجات التى تناولت هذه القضية .

ذهب بارسونز[١٦٦] Parsons إلى أن الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التى تميز المجتمع الدولى المعاصر ، وأن هذا الاستقطاب — يعد فى حد ذاته — خير شاهد على وجود مجتمع دولى . أما الاستقطاب فيحدث بين ما يطلق عليه « بالعالم الحر » و « الكتلة الشيوعية » . ويقول بارسونز إن الصراع الأيديولوجى يفترض وجود إطار مرجعى مشترك فى ضوئه تتخذ الاختلافات الأيديولوجية معنى ودلالة . ومن ثم يمكن تصور العلاقات المعاصرة بين المجتمعات القومية على أنها نظام ذو حزبين فى طور التكوين يصاحبه أمم « غير منحازة » أو « حيادية » تصرت لأى الجانبين . والواقع أن بعض عناصر الموقف الاجتماعى الدولى لا تؤيد ما يذهب إليه بارسونز . فعلى سبيل المثال كيف نضع الصين فى داخل هذا الإطار . وأخيراً نجد بارسونز يميل إلى

(١٦٦) T. Parsons; ,,Polarization of the World and International Order"; in Finkle, and Gable; *ibid.*

النظر إلى المجتمع الدولى فى ضوء مظاهره « السياسية المعيارية » ، وعلى الأخص تلك التى تدعم عملية التكامل .

ولقد قدم لاجوس Lagos [١٦٧] إطاراً تصورياً يقوم على فكرة أساسية هى ؛ أن المجتمعات القومية تشكل نسقاً اجتماعياً دولياً ؛ وإن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعاً مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها فى ضوء المركز الاقتصادى ، والقوة ، والهيبة . ويذهب لاجوس إلى أن التفاوت ظاهرة لا تنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية ، بل تنطبق أيضاً على الأمم . فالمركز الاقتصادى للأمة يتحدد فى ضوء درجة تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى كما يقاس فى ضوء مراحل والت روستو ؛ أى المجموع الكلى للدخل القومى (GNP) ومستوى معيشة الأفراد . أما القوة فتقاس فى ضوء التقدم التكنولوجى والقدرة على المشاركة فى « السباق التكنولوجى » فى المجال العسكرى . وأخيراً نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى . ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادى وقوتها ومكانتها . ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانباً ملحوظاً من اهتمامه ، حيث أوضح أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة ؛

الأول : هو انخفاض مكانة الدولة (أو ما أطلق عليه atimia) .

والثانى : هو التخلف . ويتخذ انخفاض مكانة الدولة شكلان : فقد يكون انخفاضا جزئياً أو كلياً . أما مؤشر الانخفاض الجزئى فى المكانة فهو عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية (مثال ذلك بريطانيا وفرنسا) ، بينما يتمثل الانخفاض الكلى فى المكانة فى فقدان « التنمية الاجتماعية » كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة .

أما هورفيتز Horowitz [١٦٨] فيميز فى داخل المجتمع الإنسانى بين عوالم ثلاثة هى : العالم الأمريكى — الأوربى ، والعالم الشيوعى ، والعالم المتخلف أو العالم الثالث

---

(١٦٧) J. Galtung, „Rank and Social Integration : A Multi-dimensional Approach" in J. Berger, M. Zelditch Jr; & B. Anderson (eds.) *Sociological Theories in Progress*, Vol. I, New York, 1966.

(١٦٨) I.R. Horowitz, *Three Worlds of Development*, Ox. Univ. Press, 1966.

وتشبه وجهة نظر هورفيتز هذه وجهة نظر بارسونز التى أشرنا إليها قبل قليل، وإن كان الأخير قد مال إلى تصور دول « العالم الثالث » بوصفها وحدات صغيرة مستقلة بذاتها وتشكل عالماً مقفلا. والملاحظ أن هورفيتز قد نظر إلى دول العالم الثالث على أنها وحدة محدودة ذات ملامح وخصائص محددة ؛ « فهى ليست أمريكية ، وهى حققت استقلالها مؤخراً ، ثم هى تسعى بعد ذلك إلى تحقيق التصنيع »[١٦٩]. وفضلا عن ذلك فهى تمثل جماعات محددة تحديداً ذاتياً ، وواعية بذاتها بوصفها دولا تشكل أمماً[١٧٠]. كذلك فإن دول العالم الثالث تميل إلى النظر إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى على أنها نماذج عامة يمكن احتذاؤها[١٧١]. ومن ذلك يبدو واضحاً أن المحاولات السابقة تسعى — بشكل أو بآخر — إلى تأكيد جوانب معينة للتدريج السياسى لدول العالم. غير أن هذه المحاولات تغفل بطبيعة الحال البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم ؛ فضلا عن أن من الصعب تمييز دول العالم الثالث فى ضوء إيديولوجياتها السياسية ؛ ذلك لأن مفاهيم « كالحياد الإيجابى » لم تعد تتمتع بصدق أمبيريقى واضح. وقد يظل « الحياد » مصدراً لإلهام بعض زعماء دول العالم الثالث، بيد أن هذه الدول تعيش الآن فى ظل ظروف وأوضاع تحددها قوى خارجية. ومن الصعب أيضاً أن نوافق هورفيتز فيما ذهب إليه من أن العالم المتخلف أو الثالث يتصف أساساً بالتجانس ؛ ذلك أن مفهوم العالم الثالث — كما يقول نيتل وروبرتسن — ليس مفهوماً ساكناً[١٧٢]. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تعريف الدول المتخلفة فى ضوء خبراتها المشتركة (كالظروف الاستعمارية مثلا) ، وفى ضوء علاقة هذه الدول بالدول المتقدمة ، وفى ضوء الطبيعة النوعية للمشكلات والأعراض التى تخلقها هذه الدول المتقدمة. وتبقى بعد ذلك ملامح أو سمات معينة (ذات أهمية متفاوتة) تميز مجتمعات معينة دون أخرى كالموارد الطبيعية ، والسكان ، واللغة ، والبناء السياسى والإيديولوجى والاقتصادى ... إلخ.

---

(١٦٩) ibid.

(١٧٠) *Ibid*; p. 117.

(١٧١) P. Worsley; The Third World; *op. cit*; pp. 284-286.

(١٧٢) J.P. Nettle & R. Robertson, *International Systems and the Modernisation of Societies*. Faber & Faber, London, 1968.

وهناك محاولات عديدة تميل إلى النظر إلى الأمم أو الدول على أنها « فاعلين » فالفرد والمجتمع — مثلا — قد يوصفا بالشيوعية ، أو الاشتراكية ، أو الرأسمالية ، أو الديمقراطية ، أو التسلطية ، أو التسامحية ، أو الكبر ، أو الصغر ، أو القوة ، أو الضعف ، أو الثراء ، أو الفقر . . . إلخ .

وهنا تصبح الدولة أو الأمة بمثابة فاعل على مستوى دولي أو عالمي . وتنعكس هذه الحقيقة بوضوح فى تعريف بيندكس Bendix للتحديث ؛ فهو يقول : « التحديث يمثل التقدم الاقتصادى والسياسى لنمط رائد من المجتمعات (الأوربية) وإن ذلك قد أدى إلى حدوث تغيرات لاحقة مرت بها مجتمعات تابعة (غير الأوربية)[١٧٣] وهكذا نلحظ أن بيندكس قد قسم دول العالم إلى دول « متقدمة » (أو مرجعية) ، ودول « متخلفة » (أو تابعة) ، وإن الدول الأولى تمثل محور اهتمام الدول الثانية . ولقد أدت هذه الفكرة إلى ظهور مفاهيم عديدة تعبر عن الهوة بين هذين النوعين من الدول مثل « التمسك ب » و « سد الفجوة » ، و « المعوقات » .

ومن المحاولات النظرية الهامة التى تناولت المجتمع الدولى تلك التى قدمها كل من نيتل وروبرتسون[١٧٤] Nettle & Robertson . فلقد صاغا نموذجاً أطلقا عليه نموذج الإجماع . وباستعانتهما بالمفاهيم القانونية (وكذلك بنظرية بارسونز) نجدهما يذهبان إلى أن على المجتمعات المتخلفة (أو المنتفعة beneficiaries على حد تعبيرهما) أن « ترث » مجتمعاتها من الدول المتقدمة (أو الخيرة benefactors كما أطلقا عليها) . ومن شأن موقف « التوريث » هذا أن يخلق علاقة جماعية مرجعية متميزة بين هذين النوعين من المجتمعات . ومن ثم يفرض هذا الموقف على الدول المتخلفة (المنتفعة) أن تتخذ دوراً معيناً إزاء الدول المتقدمة (الخيرة) ، وإن سارك الدول الأول (المتخلفة) يجب أن يتم طبقاً للصورة الذاتية المتضمنة فى الدور الذى تلعبه الدول الثانية (المتقدمة) . ومن ثم تصبح الدول المتقدمة بمثابة الجماعة المرجعية المعيارية . أما رد الفعل الذى يصدر عن الدول المتخلفة فيتمثل إما فى قبول معايير الدول المتقدمة أو بالتملص أو التخلص منها . ولقد عرف نيتل وروبرتسون

---

(١٧٣) R. Bendix, ,,Tradition and Modernity reconsidered'', *op. cit.*, pp. 292-346.

(١٧٤) Nettle & Robertson; *op. cit.* pp. 56-57.

الحديث بأنه « العملية التى بمقتضاها تسعى الصفوات القومية — بنجاح — نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم ، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التى تحتل مكانة مرموقة » . والهدف الكامن وراء هذه المساواة ليس هدفاً ثابتاً ، بل هو هدف متحرك على الدوام ، وإن قبوله يتوقف على قيم النظام الدولى ومتطلباته من ناحية ، وعلى قيم وقدرات الأمة الساعية إلى تحقيق المساواة مع الدول الأكثر تقدماً من ناحية أخرى . أما حسم هذه العملية — بأكملها — فيعتمد على الصفوات القومية[١٧٥] . وقد عرف نيتل وروبرتسون التنمية بأنها « قدرة المجتمع على الاستجابة — بإيجابية — للتغيرات فى مجال بيئته المادية والاجتماعية — الثقافية »[١٧٦] . ومن ذلك يبدو واضحاً إلى أى مدى يختلف مفهوم التنمية عن التحديث عند نيتل وروبرتسون ؛ بل إنهما قد فرقا بين هذين المفهومين من ناحية ، ومفهوم التصنيع من ناحية أخرى . فلقد ضيق نيتل وروبرتسن من نطاق المفهوم الأخير ليشير فقط « إلى مجرد العملية » التى تتضمن تحولا من النشاط الزراعى أو المنزلى إلى إنتاج المصنع ، وذلك على نطاق واسع » . ولسنا هنا بحاجة إلى الإفاضة فى توضيح ما ينطوى عليه تصور نيتل وروبرتسن من طابع تطورى تحدده القيود والعقبات التى أشرنا إليها فى مواضع سابقة متفرقة . ويذهب نيتل وروبرتسن بعد ذلك إلى أن الظروف الموضوعية الدنيا التى يجب أن تتوافر قبل أن تبدأ عملية التحديث تتمثل فى انفتاح سياسى نحو المجتمعات الأخرى ، ودرجة عالية من التعبئة الاجتماعية وأخيراً اهتمام الصفوات السياسية بالطبيعة الخاصة لمجتمعاتها .

ومع ما يتصف به نموذج نيتل وروبرتسن من حبكة ودقة ، إلا أنه لا يذكر لنا الكثير عن الدول المتخلفة ، بل إنه لا يعدو أن يكون مجرد تأكيد لجوانب معينة من نظرية الدور حينما تطبق على المجتمع الدولى داخل إطار الاتجاه الوظيفى البارسونى . فالنموذج يعادل أولا مفهوم النظام الدولى بمفهوم المجتمع ، ثم يعادل بعد ذلك مفهوم المجتمع بمفهوم الفاعل . والبحث عن المكانة (لا القوة) يمثل العنصر الأساسى فى هذا النموذج . وهذا هو السبب الذى من أجله وجدنا أصحاب هذا

(١٧٥) *Ibid*; p. 57.

(١٧٦) K.W. Deutsh, „Social Mobilization and Political Development", *Amer. Pol. Sci. Rev.* Sep. 1961.

الاتجاه يميلون إلى اختزال التحديث إلى مجرد عملية البحث عن مكانة فى النظام الاجتماعى الدولى ، وبالتالى إحداث تغييرات معينة كالتوسع فى التعليم العلمانى ، وإدخال أساليب اتصال جديدة ، والتصنيع وغير ذلك مما يمكن أن يطلق عليه رموز المكانة .

وفضلا عما سبق يمكن وصف نظرية نيتل وروبرتسون بأنها تأكيد لقضية التبرجز emboureoisement على نطاق دولى أو عالمى ؛ أى أنها تقوم على تشبيه سلوك الدول المتخلفة بسلوك الطبقة العاملة فى المجتمع الصناعى الرأسمالى التى تسعى إلى اكتساب رموز المكانة المميزة للطبقة البرجوازية . كذلك يمكن القول إن مفاهيم « كالمنتفع » و « الخير » و « موقف التوزيث » إما أنها مفاهيم تتصف بالسخافة أو أنها نتاج لسطحية مفرطة . ولنا أن نتوقع بعد ذلك خلو نظرية نيتل وروبرتسون من مفاهيم مثل دول متخلفة ، ودول مستعمرة ، ودول ما بعد الاستعمار ، والظروف الاستعمارية . . . إلخ . على أننى أعتقد أن أخطر الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى هذه النظرية هو مبالغتها فيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوات السياسية والفكرية ، ونظرتها إلى هذه الصفوات على أنها تشكل جماعة متماسكة محددة ذات إيديولوجيات وتصورات واضحة . وكنتيجة لذلك نجد أن العلاقة بين هذه الصفوات والجماهير لا تحتل مكانًا محدداً فى هذه النظرية . لقد تجاهلت النظرية حقيقة أساسية هى ؛ أن المجتمعات تتخذ طابعاً تدرجيًّا بطرق مختلفة ، وأن الصراع يمثل خاصية طبيعية أو عادية فى هذه المواقف . كذلك فإن النظرية تخلو من الإشارة إلى الصراع سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ؛ وهذا يعود — بطبيعة الحال — إلى تأكيدها أن التدرج يتم أساساً فى ضوء المكانة (أى الصور الذاتية فى علاقتها بصورة الآخر عن الذات) . وهكذا يبدو واضحاً أن التدرج على المستوى الدولى قد اختزل إلى مجرد محاولات واستراتيجيات تحاول الأمم تبنيها لكى تحقق أو تغير أو ترفض صورتها الانعكاسية عن ذاتها . وبذلك نجد أن الاختيارات الأربعة التى تركت للدول المتخلفة هى : أن تمتثل ، وأن تتكيف ، وأن تنحرف ، أو أن تتخذ طابعاً خاصًّا مميزاً[١٧٧] .

---

(١٧٧) Bendix, *op. cit.* pp. 308.

ولست أنكر — بطبيعة الحال — مطلب الحصول على الصور القومية المختلفة داخل النظام العالمى ، ولكنى أذهب إلى أن هذه الصور ذات نطاق واسع ، وأنها تخضع دائماً للتغير . لذلك يتعين على علم اجتماع التنمية أن يعنى لا فقط بدراسة أسباب انتشار ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة (كالتعليم ، والصناعة وتحرير المرأة . . . إلخ) . بل يتعين عليه أيضاً — وبنفس الدرجة — أن يهتم بدراسة نتائج انتشار هذه الظواهر فى الدول النامية . إن الأخذ بالتصنيع — مثلا — لا يعنى بالضرورة الأخذ بأمور أو جوانب أخرى قد تبدو أنها تتسق مع التصنيع فى المجتمعات المتقدمة . ولست أعتقد أن أمة نامية على استعداد لاستيراد التكنولوجيا الأمريكية ، وتكون مستعدة — فى نفس الوقت — لقبول العنف الظاهر فى المجتمع الأمريكى وقسوة الحياة فيه .

ومما سبق يتضح لنا كيف أن نظرية نيتل وروبرتسون قد خلت من تحليل لعلاقات القوة (التاريخية والمعاصرة) بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ؛ ذلك لأن اعتمادها على نظرية الدور ومفاهيم بارسونز فى تفسير الأحداث والظواهر التى تتم داخل المجتمع ، وتلك التى تتم بين المجتمعات قد أدى بهما إلى تبسيط مبالغ فيه للعمليات البنائية المختلفة والصور المتنوعة على المستويات الدولية ، والقومية والمحلية ، كما أن النموذج — بحكم ضيق نطاقه — لا يسمح بعملية الربط بين هذه الصور من ناحية «والإيديولوجيات المختلفة المتباينة التى يشهدها عالمنا المعاصر [١٧٨] .

٦ — الاتجاه الماركسى الجديد :

أوضحت فى مواضع متفرقة سابقة ، أنه على الرغم أن من كتابات كارل ماركس عن الثقافات غير الغربية (أو ما يعرف الآن بدول العالم الثالث) قليلة ومتناثرة وأبعد

---

(١٧٨) ويكفى للإشارة إلى تعقد نظرية نيتل وروبرتسون أن نعقد مقابلة بين « الصور » التى لدى صينى ملتزم بماوتسى تونج عن المجتمع الأمريكى (وعن مجتمعه الصينى أيضاً) « بالصور » التى لدى أحد أعضاء الحركة الأمريكية الفاشية عن مجتمعه الأمريكى (وعن الصين الشيوعية) ، ثم نقارن بعد ذلك هذين النوعين من « الصور » ، بالصور المتضمنة فى كتابات ليبست Lipset ، وس . رايت ميلز Mills ، واليدرج كليفير Cleaver ، وماوتسى تونج ، وماركيوز Marcuse . . إلخ عن المجتمع الأمريكى المعاصر (وعن المجتمعات « الشيوعية ») .

عن أن تشكل إطاراً فكرياً متماسكاً ، إلا أن بالإمكان القول بأن ماركس قد قدم إسهاماً كلاسيكياً هاماً فى فهم تنمية المستعمرات . ومع أن ماركس قد تبنى — وعلى الأخص فى تصنيفه الثنائى التطورى للمجتمعات— منظوراً عالمياً — تاريخياً ، إلا أنه قد مال — شأنه شأن أغلب معاصريه من العلماء الاجتماعيين — إلى النظر إلى المجتمعات على أنها تمثل بناءات مستقلة بذاتها ، كل منها يتطور فى ضوء قواه الداخلية المعينة . وبذلك نجد التغير — عند ماركس — يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية ، وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى . ومن ثم فإن الطبقات (وعلى الأخص البروليتاريا) هى التى تمثل وسيلة التنمية أو التطور الاجتماعى — الاقتصادى . ولنا أن نتوقع تغلغل التخلف (طبقاً لتفسير الماركسى) فى كل من قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، ونمط الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية والوعى الاجتماعى ، والتكوين الاجتماعى ، وأن التخلف يبدو واضحاً نتيجة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر . فتخلف قوى الإنتاج يؤدى إلى تخلف علاقات الإنتاج ، تلك التى تحد — بدورها — من التطور الممكن لقوى الإنتاج. ومن ثم تظهر علاقات اجتماعية ووعى اجتماعى متخلفين . وهكذا يصبح التخلف نتيجة لسيادة نمط إنتاج متخلف ينتج عنه تكوين اجتماعى متخلف . ومن ذلك يبدو واضحاً أن التصور الماركسى للتخلف يتصف بالشمول ؛ فهو يشمل نمط الإنتاج بما يتضمنه من قوى إنتاج متخلفة وعلاقات إنتاج متخلفة ، كما يشمل التكوين الاجتماعى بما يتضمنه من علاقات اجتماعية متخلفة ووعى اجتماعى متخلف . وعلى هذا فإن ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين أساسيين تقوم بينهما علاقة ديالكتيكية هما العنصر المادى أو الاقتصادى والعنصر الاجتماعى (١٧٩) .

ولقد حاول الماركسيون المحدثون تطوير آراء ماركس بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التى شهدها القرن العشرون ، وبما يتفق مع متطلبات دراسة الواقع الذى تعيشه الآن دول العالم الثالث (١٨٠) . وهناك سؤالان أساسيان يشغلان اهتمامات أغلب الماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التنمية :

---

(١٧٩) دكتور عطية مهدى سليمان ، «التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف» ، الجزء الأول ، مذكرة داخلية رقم ٢٩٧ ، فبراير ١٩٧٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

(١٨٠) وهذا يوضح لنا التعارض الصريح بين اتجاه المكانة الدولية والاتجاه الماركسى الجديد =

الأول : ما هو دور العالم الثالث ؟ .

والثانى : ما هى طبيعة التخلف وأسبابه ؟ ونقطة الانطلاق الأساسية فى دراسات الماركسيين المحدثين هى ضرورة الدراسة فى ضوء إطار نظرى عالمى ، وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولى متحد موضوعياً وذى طابع جماعى. والواقع أن النظرية الماركسية قد ظلت — على الدوام — عالمية فى طابعها ، ولكن فقط إلى المدى الذى تتصور فيه الطبقة العاملة الصناعية هى الطبقة الأساسية التى يؤدى تحريرها إلى تحرير الإنسان بوصفه نوعاً . ومع ذلك نجد عدداً من الماركسيين يذهبون إلى أن الطبقة العاملة فى المجتمعات الغربية الصناعية لم تعد طبقة خاضعة أو مُستغَلة داخل النظام الرأسمالى لأنها تحصل على كثير من المزايا التى تحققها الإمبريالية، وأن هذه الطبقة قد تم «إفسادها» عن طريق طبع الصراع الطبقى بطابع « نظامى » ، و «تكاملها» (أى الطبقة العاملة) مع النظام الرأسمالى من خلال نقابات عمال تتصف أساساً بطابع « بيروقراطى » . كذلك يذهب الماركسيون المحدثون إلى أن « التناقض الأساسى » القائم اليوم هو ذلك الذى ينشأ بين الإمبريالية من ناحية وشعوب العالم الثالث من ناحية أخرى [١٨١] .

يضاف إلى ذلك تلك المحاولات الحديثة التى ظهرت فى عدد من دول أوربا الشرقية لتفسير ظاهرة التخلف . وتسعى هذه المحاولات — بطرقها الخاصة — إلى تطوير الإطار النظرى الماركسى الكلاسيكى بما يتلاءم مع الأوضاع العالمية الجديدة . والملاحظ أن هذه المحاولات تنطلق — هى الأخرى — من كتابات ماركس عن دور المستعمرات فى نمو الرأسمالية ، وكتابات روزا لوكسمبورج ، وهيلفودنج وآخرين عن

= فالاتجاه الأول — كما سبق أن أشرنا — يفترض — صراحة أو ضمنا — أن الدول المتخلفة «أو دول العالم الثالث » قد « تكاملت » أو « أدمجت » فى النظام الدولى ككل ؛ أى أن هذا الاتجاه ينكر إمكانية التحولات الثورية فى هذه المجتمعات أو المجتمع الدولى ككل . أما الاتجاه الماركسى الجديد فيرفض هذه القضية رفضاً قاطعاً .

(١٨١) ومن أشهر الماركسيين المحدثين الذين يعبرون عن وجهات النظر هذه ايرنست مانديل Mandel ، وبول باران Baran ، وبيير جاليه Jalée ، وهيربرت ماركيوز Marcuse ولين بياو Lin Piao ، وفرانتز فانون Fanon ، وفالكوسكى Valkowski ، واندرفرانك Frank وآخرين .

الإمبريالية والتناقضات القائمة بين البلاد المستعمرة والمستعمرات ، وكذلك طبيعة القوى التي تناهض الإمبريالية وحركات التحرر الوطني ، ومشكلة تراكم رأس المال ، ودور السوق الوطنية والعالمية الرأسمالية . . . إلخ .

وفي كثير من كتابات العلماء الاجتماعيين في أوربا الشرقية نلاحظ تأكيداً لحقيقة أساسية هي ؛ ضرورة التخلي عن فكرة الطريق التقليدي للتنمية (الذي يتصوره روستو على سبيل المثال) ، والبحث عن سبل جديدة تتيح للبلاد المتخلفة تجاوز تخلفها [١٨٢] .

وتكاد تمثل قضية الإمبريالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الأساسي للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التخلف . ولقد ظهرت الإمبريالية بعد انحسار الطراز التقليدي من الاستعمار [١٨٣] ؛ لذلك فإن الإمبريالية (الاستعمار الجديد) تعد ظاهرة أساسية من ظواهر القرن العشرين . ومع أن الجانب الاقتصادي للإمبريالية يعد جانباً أساسياً ومحورياً ، إلا أن لها جوانب سياسية وإيديولوجية وثقافية لا تقل عن الجانب الاقتصادي أهمية وخطورة [١٨٤] . وتمارس الإمبريالية دورها في العالم الثالث من خلال الميادين الرئيسية التالية : السياسي ، والإيديولوجي ، والعسكري ، والاقتصادي

---

(١٨٢) انظر على سبيل المثال م . فالكوسكي ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ ، المقدمة .

(١٨٣) في سنة ١٩١٩ كان عدد سكان المستعمرات وشبه المستعمرات ومناطق النفوذ يبلغ ١٢٠٠ مليون نسمة . ويشكل هذا الرقم نسبة ٧٠ ٪ من سكان العالم البالغ عددهم ١٨٠٠ مليون نسمة آنذاك . ثم تلاشى هذا الحكم المباشر في معظم أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الفترة التي سبقت عام ١٩٦٦ . ولم يبق تحت نير الاستعمار الأوربي والأمريكي سوى ٣٠ مليون نسمة . انظر جاك وودس ، الاستعمار الجديد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، نقله إلى العربية الدكتور كمال غالي ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧١ ، ص ٢٧ .

(١٨٤) وهذا ما عبر عنه كثير من زعماء دول العالم الثالث . فالمؤتمر الثالث لشعوب أفريقيا المنعقد في القاهرة (مارس ١٩٦١) تبنى قراراً خاصا بالاستعمار الجديد ، في محاولة لتحديد الأخطار الجديدة المحدقة بالدول المستقلة حديثاً في أفريقيا ، إلى جانب قرار آخر يتعلق بتصفية بقايا الإمبريالية . وفي قرارات هذا المؤتمر نجد تأكيداً واضحاً على أشكال الاستعمار الجديد وأساليبه وخصائصه الشاملة . فالاستعمار الجديد يشكل امتداداً طبيعيا للاستعمار التقليدي ، بالرغم من الاعتراف الشكلي بالاستقلال السياسي لدول العالم الثالث . . ولقد أوضح نكروما أن أساليب الاستعمار الجديد ماكرة ومتنوعة ، =

ولقد أوضح جاك وودس سياسات التفرقة التي تمارسها الإمبريالية فى الدول المتخلفة ، وسعيها إلى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقوى الغربية ، والتأثير الأيديولوجى على مثقفى الدول المتخلفة ، وتغلغل المؤسسات الثقافية الغربية فى هذه الدول ، وتدعيم القوى الرجعية التى تحول دون التنمية ، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيرى ؛ فضلا عن إقامة قواعد وتحالفات عسكرية . كذلك أشار وودس إلى السيطرة الاقتصادية للقوى الإمبريالية على دول العالم الثالث ؛ ذلك أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقات الاقتصادية التى كانت — وما تزال — قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة ؛ وتشجيع هذه الدول على اتباع الطريق الرأسمالى فى التنمية ؛ والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول. ومن شأن ذلك أن يجعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية ، وأن تظل بعد ذلك سوقًا للبضائع الغربية الصناعية . كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية فى الدول المتخلفة تكون موجهة أساسًا نحو هدف محدد هو ؛ الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية ، وعدم إدخال صناعات جديدة يمكن أن تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية [١٨٥] . كذلك فإن القروض الأجنبية التى تقدم إلى الدول المتخلفة غالباً ما تخدم أهدافاً سياسية خالصة كما سبق أن أوضحنا . فهى تخصص لمجالات غير إنتاجية (كالطرق والموانى والمطارات والمستشفيات . . . إلخ) .

كما أنها (أى القروض) ذات فوائد عالية بالإضافة إلى الشروط القاسية

= وأن الاستعماريين الجدد يعملون لا فى الحقل الاقتصادى فقط ، بل أيضاً فى المجالات السياسية والدينية والإيديولوجية والحضارية . وإلى هذه الحقائق انتهى أيضاً المؤتمر الأول لتضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الذى عقد فى هافانا فى سنة ١٩٦٦ . ويكفى أن نورد النص التالى من قرارات هذا المؤتمر ليوضح لنا طبيعة الإمبريالية : « تحاول الإمبريالية — من أجل ضمان سيطرتها — تحطيم القومية والحضارة الروحية لكل بلد ، وتشكيل جهاز للسيطرة يضم قوات مسلحة محلية موالية لسياستها ، فضلا عن إقامة القواعد العسكرية ، وخلق أدوات للقمع ، وتوقيع معاهدات عسكرية سرية ، وتشكيل تحالفات إقليمية وعالمية معادية للسلام . إنها تشجع وتنفذ الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لضمان استمرار الحكومات الموالية ، — وتلجأ — فى الوقت ذاته — إلى خلق صيغ اقتصادية خادعة مثل « التحالف من أجل التقدم » ، و « الطعام من أجل السلام » . . . إلخ . هذا النص مقتبس من المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١٨٥) وهذا ينعكس بوضوح فى طابع الاستثمارات الأجنبية فى الدول المتخلفة . فهى تنصب على الصناعات الاستخراجية والبترول والنحاس والحديد الخام والكوبالت والمطاط والأورانيوم . . إلخ .

المرتبطة بها . وفضلا عن ذلك نجد تفاوتاً شاسعاً بين أسعار صادرات الدول المتخلفة من المواد الأولية ووارداتها من السلع المصنعة من الدول المتقدمة . ولا يقتصر « الاستعمار الجديد » على مسألة العلاقات بين سلطات إمبريالية ودول متخلفة معينة ، بل تنشأ — فى أغلب الأحيان — أشكال من الاستغلال لمناطق بأسرها كما هو الحال بالنسبة لسياسة « التحالف من أجل التقدم » التى تتبناها الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ، والعلاقات القائمة بين « السوق الأوربية المشتركة » والدول الإفريقية المرتبطة بها[١٨٦] .

كذلك حاول إيزيكياس بابايوانو[١٨٧] تفنيد وجهة النظر القائلة بأن الإمبريالية قد غيرت ملامحها الأساسية ، وأنه لم يعد من الصواب القول بأن ثمة استغلالا إمبرياليًّا لشعوب العالم الثالث ؛ ذلك لأن الاستثمارات الرأسمالية فى دول العالم الثالث لا تعدو أن تكون عاملا يسهم فى تنميتها . ومن ثم يمكن القول إن الدول المتخلفة هى التى تستغل الدول الرأسمالية الغربية بما تقدمه الأخيرة للأولى من مساعدات اقتصادية وتسهيلات ائتمانية وقروض . . . إلخ .

ولقد أوضح بابايوانو — مستعيناً بشواهد إحصائية متنوعة — كيف أن ثلثى الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة تتم فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، بينما يتم الثلث المتبقى فى المناطق النامية من العالم . وهناك — بطبيعة الحال — أسباب عديدة لذلك من أهمها ؛ الثورة العلمية والتكنولوجية التى سمحت بتحقيق أرباح كبيرة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، والمجالات المقيدة — إلى حد ما — للاستثمار الرأسمالى فى البلاد النامية نتيجة لنمو حركة التحرر الوطنى التى تهدد الممتلكات التابعة للاحتكارات الأجنبية بالمصادرة . غير أن بابايوانو قد أشار فى موضع آخر إلى أن انخفاض رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد النامية لا يعنى تقلص التأثيرات والضغوط المختلفة التى تمارسها الدول الرأسمالية الغربية على البلاد النامية .

---

(١٨٦) انظر مناقشة ضافية لهذه القضايا فى المرجع السابق ، ص ٧٨-١٣٣ .

(١٨٧) إيزيكياس بابايوانو ؛ الاستعمار الجديد والبلاد النامية ، دراسات اشتراكية ، مارس ١٩٧٢ ، ص ١٣ — ٢٣ .

ولقد أوضح تيودسيو فاريلا[١٨٨] الأساليب العديدة والمتنوعة التى تستخدمها الإمبريالية فى تثبيت تخلف دول أمريكا اللاتينية . فبينما ارتفعت نسبة « المعونة » الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى دول أمريكا اللاتينية خلال فترة الستينيات ، زادت الديون الخارجية لهذه الدول زيادة فادحة (٢,٩ مليار دولار فى سنة ١٩٤٥ ، و ٦,٦ مليار دولار فى سنة ١٩٦٠ ، و ١٦,٧ مليار دولار فى سنة ١٩٦٨) ؛ وأن ذلك قد أدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية . من ذلك مثلا تخفيض قيمة عملات هذه الدول ، وارتفاع رسوم الخدمات البلدية ، وزيادة الأعباء الضريبية ، وتجميد الأجور ، والتجارة غير المتكافئة ، وتقطيع أوصال التعاون مع البلاد الاشتراكية . . . إلخ .

كذلك أوضح فاريلا أن ما تريده الاحتكارات الأمريكية ليس — بطبيعة الحال — نقل مزايا الثورة العلمية والتكنولوجية إلى دول أمريكا اللاتينية ، بل السيطرة على الأسواق القومية والقضاء على المنافسين المحليين والأجانب . وفضلا عن ذلك نجد الإمبريالية الأمريكية تستعين بأساليب عديدة منها إقامة الشركات المختلطة حتى تتمكن — فى نهاية الأمر — من كسب تأييد البرجوازية الوطنية ، وتوسيع الأساس الاجتماعى لرأس المال الأمريكى فى القارة ، وإخفاء استغلالها للجماهير . وتكون النتيجة الحتمية لذلك كله الحيلولة دون التطور الاجتماعى — الاقتصادى المستقل للدول النامية ، والحد من دورها فى التجارة العالمية ، والابقاء عليها فى داخل حدود التقسيم الرأسمالى للعمل ، وإعاقة اتجاهها نحو النظام الاشتراكى .

وتعبر الشواهد السابقة عن اتجاه نظرى[١٨٩] يميل إلى ربط ظاهرة التخلف بطبيعة النظام الإمبريالى وتقسيم العمل الدولى . ذلك أن تقسيم العمل الدولى الذى نتج عن تطور النظام الرأسمالى ودخوله فى مرحلة النظام الإمبريالى الاحتكارى ، كان تعبيراً عن التناقضات الداخلية فى النظام الرأسمالى نفسه . فمن المعروف أن النظام الرأسمالى قد بدأ

---

(١٨٨) تيودسيو فاريلا ؛ الإمبريالية تواصل نهب أمريكا اللاتينية ، دراسات اشتراكية ، أبريل ، ١٩٧٢ ، ص ١٣—٢٣ .

(١٨٩) انظر د. عطية مهدى سليمان ، التنمية الاقتصادية ، ومشاكل التخلف ، المرجع السابق .

فى التطور فى دول غرب أوربا (وعلى الأخص فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا) . وكان من نتائج هذا النظام – والذى يعد مرحلة أعلى من النظام الإقطاعى – هو إدخال نظام اجتماعى – سياسى أكثر تقدماً من الأنظمة السابقة ، وكذلك إدخال نظام وأسلوب إنتاج أكثر تقدماً، واتباع وسائل إنتاج حديثة تقوم على الاختراعات والاكتشافات العلمية مما أدى إلى تطور قوى الإنتاج بصفة عامة . إلا أن هذه الجوانب الإيجابية ما لبثت أن تحولت إلى عناصر سلبية متمثلة فى النهب والاستعمار والاحتلال لكثير من المجتمعات الأخرى . ولقد بدت ظاهرة تقسيم العمل الدولى الاحتكارى واضحة حينما اختصت الدول المتخلفة بتصدير المواد الخام والمواد الغذائية إلى البلاد المتقدمة المستعمرة ، وحينما تحولت إلى أسواق رائجة لسلع هذه البلاد ، وحينما أصبحت أيضاً مجالا للاستثمارات التى يقوم بها الرأسماليون الغربيون فى الدول المتخلفة .

أما إيرنست مانديل Mandel (١٩٠) فقد حاول دراسة مشكلة تخلف دول العالم الثالث من منظور عالمى . فى معرض تناوله للرأسمالية الأمريكية أوضح أنها لم تواجه العقبات الإقطاعية وشبه الإقطاعية، وأنها قد استخدمت التكنولوجيا على نطاق واسع بسبب نقص اليد العاملة وإمكانيات الاستثمار الهائلة ، وأنها بذلك قد عوضت الهوة التى كانت تفصل بينها وبين بريطانيا . كذلك أوضح مانديل أن الحربين العالميتين قد عاونتا الولايات المتحدة بشكل غير مباشر ؛ ذلك أن منافسيها الأساسيين قد أضعفوا بعضهم البعض (بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا) بسبب الحروب التى نشبت بينهم . غير أن الولايات المتحدة قد شهدت – مع ذلك – أحداثاً عديدة كان لها أكبر الأثر فى إضعاف مكانتها وسيطرتها . من ذلك – مثلا – القوة السياسية والاقتصادية التى حققها الاتحاد السوفييتى ، وتأثير هذه القوة على دول العالم الثالث ؛ ثم ظهور حركات تحريرية فى هذه الدول تطالب بزوال الإمبريالية . ويذهب مانديل إلى أن الثورة الكوبية تمثل منعطفاً جديداً فى السياسية الدولية؛ فلقد برهنت هذه الثورة على قدرة شعوب الدول النامية على بناء اقتصاد اشتراكى يسعى إلى التحرر من سوق الرأسمالية العالمية . ولعل ذلك هو ما يفسر سعى الإمبريالية

(١٩٠) E. Mandel, „The law of Uneven Development", *New Left Review*, Vol. 59, an, 1970.

الأمريكية إلى القضاء على كل ثورة يكمن فيها خطر الاشتراكية إما بالتحريض على الانقلابات العسكرية (البرازيل ، الأرجنتين ، إندونيسيا ، غانا . . . إلخ). وإما بالتدخل عسكرياً (فيتنام ، سان دومينج . . . إلخ) .

وفضلا عن ذلك أوضح مانديل سعى الولايات المتحدة (منذ القرار الذى اتخذته فى عام ١٩٤٧) إلى تدعيم منافسيها الأوربيين واليابانيين خشية تعرضهم لحركات اشتراكية قوية[١٩١] .

والملاحظ أن مانديل لا يعتقد بضرورة زوال الإمبريالية أولا عن كل (أو معظم) المجتمعات المتخلفة قبل أن تصبح الثورة الاشتراكية ممكنة فى الغرب . واستناداً إلى ذلك يذهب مانديل إلى تأكيد ارتباط الثورة ضد الاستعمار فى دول العالم الثالث والثورة من أجل الاشتراكية فى الدول الغربية الرأسمالية . ولقد صاغ مانديل قانونه الشهير المسمى « قانون التنمية اللامتساوية » لكى يفسر بواسطته نشوب الثورات « الاشتراكية » الناجحة فى الدول المتخلفة ، ولكى يتنبأ أيضاً من خلاله بأن « المعركة الفاصلة من أجل خلق عالم دولى اشتراكى هى معركة يمكن أن يحارب فيها العمال الألمان ، والإنجليز واليابانيين ، والفرنسيين ، والإيطاليين والأمريكيين »[١٩٢] .

ويعد بول باران[١٩٣] Baran من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين تناولوا طبيعة التخلف وأسبابه . فلقد ذهب إلى أن الطبقات الحاكمة فى الغرب لديها مصالح خاصة فى استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى البلاد النامية. أما الأسباب التى يقدمها باران لتدعيم وجهة نظره فأغلبها أسباب اقتصادية خالصة[١٩٤] . فالبلاد النامية تزود البلاد الصناعية بالمواد الخام الهامة

---

(١٩١) *Ibid.*

(١٩٢) *Ibid.*

(١٩٣) Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth*, New York, Monthy Review Press 1957.

(١٩٤) وهذا لا يعنى – بطبيعة الحال – أن تحليل باران لظاهرة التخلف تحليل اقتصادى خالص. فالأبعاد السياسية والثقافية والتاريخية والاجتماعية واضحة لديه كل الوضوح . فلقد فند باران أسطورة « الطابع القوى» فى البلاد المتخلفة ، تلك الأسطورة التى يروج لها الغربيون . من ذلك مثلا أن جون فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكية السابق) قد أشار مرة إلى أنه «إذا كان الشيوعيون فى الصين قد لاقوا بعض النجاح –

كما تزود شركاتها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار . وكنتيجة لذلك نجد الدول الرأسمالية الغربية تعارض تصنيع الدول النامية . ولكى تضمن الدول المتقدمة استمرار تخلف الدول المتخلفة ، فإنها تضطر إلى تبنى استراتيجيات عديدة ومتنوعة — فعلى المستوى الإيديولوجى مثلا نجد الدول الرأسمالية الغربية « تصدر » إلى الدول المتخلفة « نظريات » أو مقولات فكرية توحى لها بها بضرورة بطء عملية التنمية واتخاذها طابعاً تدريجياً . ولقد رفض باران النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ويستند باران فى ذلك إلى سببين : **الأول** أن الزيادة الضئيلة فى الدخل القومى سرعان ما تختفى بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان . والثانى تبديد الذين يشغلون أوضاع القوة فى الدول النامية للمصادر المختلفة ، واستئثارهم بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية . وفضلا عما سبق يذهب باران إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد تتبنى استراتيجية أخرى لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة تقوم على تأييد ودعم « الجماعات المحافظة أو الرجعية » فى الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية (١٩٥) وهكذا نجد باران يؤكد — شأنه شأن أغلب الماركسيين المحدثين — الآثار السلبية التى أحدثها التغلغل

= فى استثارة الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، وهو ما يعد خطوة إلى الأمام فى النضال من أجل التنمية الاقتصادية» ، إلا أنه (أى دالاس) قد تنبأ بعدم قدرة الصين على مواصلة هذا النضال بسبب ما أطلق عليه «بالطابع القومى» الصينى ؛ الذى يستند إلى الدين والمعتقدات الروحية والروابط الجماعية وعدم الإحساس بالفردية Baran; *op. cit*; passim

(١٩٥) وهنا نجد باران يكشف عن التزييف الإيديولوجى الذى تمارسه القوى الإمبريالية ، والذى يبدو أوضح ما يكون فى محاولتها إقناع البرجوازيات الوطنية بتبنى مفاهيم الديمقراطية الغربية كوسيلة للتنمية . ويستشهد فى ذلك بقول إنجلز من أن «الرجعية كلها وبجميع أنواعها ستتجمع حول شعار الديمقراطية الخالصة». كذلك أوضح باران أن هذه السياسة الإمبريالية تكاد تمارس فيما يسمى « بالعالم الحر » بما فى ذلك إسبانيا ، والبرتغال ، واليونان ، وتركيا ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية ، وتايلاند ، وباكستان ، والديكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية . . إلخ . وفى هذه البلدان تتلقى العناصر الرجعية سنداً وعوناً من جانب الإمبريالية . فهى لا تحصل فقط على المعونات من أجل مواصلة نشاطاتها السياسية ، بل تحصل أيضاً على مساعدات عسكرية مباشرة تعينها على الانتصار فى صراعها مع شعوبها التى تزداد سخطاً. والنتيجة التى لا مفر منها هى أن التبديد الجسيم لموارد الدول المتخلفة على المؤسسات العسكرية الضخمة لا يمليه — عادة — وجود خطر خارجى Baran; *op. cit.*

الرأسمالى الغربى فى المجتمعات الأخرى (باستثناء أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندة) فهم يؤكدون ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعى التقليدى ، والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية ، وخلق طبقة عاملة قوية ، وتطوير العلاقات القانونية ، وعلاقات الملكية الضرورية لظهور سوق اقتصادى ، وتحسين المواصلات (السكك الحديدية ، والموانى ، والطرق . . . إلخ) . حتى يمكن إحكام الضبط ونقل الفائض الاقتصادى . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإقامة اقتصاد اشتراكى مخطط ؛ فهو القادر على تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى فى البلاد المتخلفة . ويذهب باران إلى أن المهمة التى تواجه ثورة اشتراكية فى دولة متخلفة مهمة معقدة إلى أبعد حد ؛ لأنها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوى الإنتاجية ، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اقتصادى — اجتماعى اشتراكى جديد تماماً [١٩٦] .

وتعد اليابان مثالا يمكن الاستشهاد به على القضايا السابقة . ففى اليابان لم يكن التحول إلى الرأسمالية الصناعية ممكناً دون حدوث ثورة « الميجى » [١٩٧] Meiji التى خلقت دولة رأسمالية حديثة . فبعد حدوث هذه الثورة بدأت رءوس الأموال تتراكم بسرعة مذهلة فى أيدى تجار الحضر والريف . ولا شك أن ضغط العلاقات الرأسمالية السريعة التطور على حواجز النظام الإقطاعى كان هو القوة الأساسية التى

---

(١٩٦) وهنا يبرز باران خطورة تعبئة الفائض الاقتصادى الاحتمالى فى مرحلة إعادة البناء الاقتصادى القديم وتنظيم الجديد . فعلى هذا الفائض أن يحول إلى إنتاج الحاجات الجماهيرية .

(١٩٧) « ميجى تينو » (١٨٦٧—١٩١٢) هو الاسم الذى اتخذه الإمبراطور « موتسوهيتو » حينما اعتلى العرش فى سنة ١٨٦٧ بعد وفاة والده . وكانت اليابان وقتئذ فى حالة غليان إثر التنازلات التى قدمها « الشوجون » (وهو الشخصية الفعلية التى كانت تحكم البلاد فى الوقت الذى كان فيه الإمبراطور يحكم حكماً اسميا) السابق «أيوموتشى» للأجانب فى عام ١٨٥٤ مثل فتح بعض الموانى للتجارة الأجنبية . وقد حدث فى أول حكمه (١٨٦٨) الانقلاب الذى أطاح « بالشوجونية » كنظام للحكم وأعاد للإمبراطور سلطانه بعد حرب أهلية قصيرة ، وذلك بالاعتماد على تأييد أغلبية « الدايميو » (اسم يطلق على كبار أشراف اليابان) ، ثم توجيه ضربة قوية إلى الأقسام المحافظة منهم . وكان هذا الانتصار عاملا حاسماً فى تقويض دعائم الإقطاع ، فأممت الأراضى التى كان يملكها كبار الأشراف ، وبدأت اليابان تدخل عصراً جديداً ، وسارت بخطى حثيثة نحو التصنيع واقتباس الحضارة الغربية .

أدت إلى إعادة السلطة «للميجى» بعد الإطاحة بأسرة«الطوكيوجاوا» Tokugwa [١٩٨]
والمؤكد أن ثورة الميجى قد نجحت فى خلق الإطار السياسى والاقتصادى الذى لا غنى عنه للتطور الرأسمالى. ولما كانت الزراعة هى النشاط الاقتصادى السائد وقتئذ (إذ كان يعمل بها فيما بين ٧٠٪ و ٧٥٪ من عدد السكان)، فإن الحكومة قد لجأت إلى الفلاحين لكى تحصل على رأس المال الضرورى لتحقيق التصنيع السريع؛ أى أنها لم تواجه مشكلة التصنيع بالقروض الخارجية، بل بالتحول إلى المجتمع اليابانى ذاته. وبذلك بدأت اليابان فى المزاوجة بين العلاقات الإقطاعية فى الزراعة والدولة المركزية القوية التى يسيطر عليها رأس المال والتى تعمل بكل الوسائل المتاحة على نمو المشروعات الصناعية الرأسمالية. لذلك يمكن القول إن القرية اليابانية كانت هى المصدر الأساسى «للتراكم الأولى»، لرأس المال، وأنها كانت تمثل — بالفعل — مستعمرة داخلية. ولقد دعمت الحكومة اليابانية هذا الموقف بفرض سياسة اقتصادية قاسية تهدف إلى تحقيق الفائض الاقتصادى الإجمالى إلى الحد الأقصى من خلال الاستقطاعات المباشرة التى لا رحمة فيها من الفلاحين، والحد من ارتفاع أجور العمال الزراعيين.

غير أن البرجوازية التجارية اليابانية قد ظلت خلال الفترة الأخيرة من حكم «طوكيوجاوا» واسترداد «الميجى» للسلطة متمسكة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية، حتى بدأت الدولة تلعب دوراً بارزاً فى الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية الحقيقية. ولقد بدت البرجوازية اليابانية — وقتئذ — وكأنها كيان عضوى فى الدولة الحديثة تحت زعامة «الميجى»، وبدأت الاستثمارات الهائلة توظف فى مد الخطوط الحديدية وبناء السفن وتطوير نظام المواصلات وإنتاج الآلات... إلخ.

وهكذا يبدو واضحاً كيف أن الحكومة اليابانية قد لعبت دور «المعجل» فى

(١٩٨) «الطوكيوجاوا» أسرة يابانية توارثت منصب «الشوجونية» وقبضت على مقاليد الحكم فى اليابان (١٦٠٣–١٨٦٧). وكانت تملك طبقاً للنظام الإقطاعى المركزى ربع أراضى اليابان، كما كانت تشرف بعين يقظة على سائر الأشراف الإقطاعيين (الدايميو) الذين كانوا يحكمون إقطاعيات منفصلة، تقوض حكمها بسبب عوامل مختلفة من الضغط الداخلى والخارجى. وبسقوطها استعاد إمبراطور اليابان (ميجى تينو) سلطاته.

عملية التنمية الرأسمالية الصناعية ، وكيف أن عملية التنمية الرأسمالية هذه قد خلت من دور « المنظم » الذى شهدته المجتمعات الغربية ؛ بحيث يمكن القول إن الحكومة اليابانية كانت تلعب هذا الدور ، وأنها قد سعت — بكل ما لديها من أساليب — لجذب رءوس الأموال الخاصة لاستثمارها فى مشروعات إنتاجية .

وبرغم كثرة الكتابات التى تناولت التنمية الرأسمالية الصناعية فى اليابان ، إلا أننا لا نجد تفسيرات كثيرة مقنعة تفسر لنا سبب اتخاذ اليابان — دون غيرها من الدول المتخلفة — لهذا النمط من التنمية ؛ أو تكشف لنا عن المسار التاريخى الذى أدى باليابان إلى حدوث ثورة برجوازية . وأحد التفسيرات التى تبدو مقنعة لنا هو ذلك الذى قدمه باران . فاليابان هى الدولة الوحيدة (من بين الدول المتخلفة) التى فلتت من الخضوع للاستعمار ، والتى أتيحت لها فرصة التطور القومى المستقل ؛ وإن ذلك قد حدث بسبب فقر الشعب اليابانى وندرة الموارد الطبيعية فى بلاده . إذ لم يكن لدى اليابان الشيء الكثير الذى يمكن أن تقدمه للصناعات الأجنبية أو كمستودع للمواد الأولية للصناعة الغربية . فذهب أمريكا اللاتينية ، ونباتات وحيوانات ومعادن إفريقيا والثروات الأسطورية فى الهند ، وأسواق الصين الشاسعة كانت أهم بكثير من اليابان. فبريطانيا — مثلا — كان لديها ما يكفيها من المشاغل فى أوربا والشرق الأدنى والهند والصين دون أن تتورط فى حملة عسكرية من أجل غزو اليابان . غير أن باران قد أبرز عاملا حاسما عاون اليابان على تحقيق تنميتها الرأسمالية ؛ وهو أن اليابان قد أحرزت التنمية أثناء المنافسة الحادة بين القوى الإمبريالية ووصول الولايات المتحدة إلى وضع السيطرة[١٩٩] . ومن الحقائق المرتبطة بذلك أيضاً أن اليابان أكثر تقبلا واستيعاباً للعلم والتكنولوجيا الغربيين ، ذلك لأن عدم خضوع اليابان للاستعمار قد جنبها

(١٩٩) ومع ذلك يؤكد باران أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة هى التى أخذت على عاتقها عامل التدخل الأولى فى اليابان والتى فرضت عليها توقيع أول معاهدة غير متكافئة ، فإنه لا المستوى الذى وصل إليه تطور الرأسمالية الأمريكية ولا الوضع الدولى للولايات المتحدة كان يسمح لها حتى ذلك الوقت بأن تحاول إقامة سيطرة منفردة على اليابان . إن القرب من الصين أعطى اليابان أهمية استراتيجية استثنائية . فالدول التى أرغمت اليابان على توقيع معاهدات غير متكافئة كانت ترقب بعضها البعض فى حسد خشية أن تحصل دولة منها على نفوذ سائد داخل اليابان ، فضلا عن تحويلها إلى مستعمرة لها ، وبالتالى إلى رأس جسر يحقق لها مزيداً من التقدم داخل الصين . Baran; *op. cit.*

مشاعر الكراهية ضد الأجانب ، وهى المشاعر التى حالت دون انتشار العلوم الغربية بصورة ملحوظة فى الدول الآسيوية الأخرى. وإذن فالمدنية الغربية لم تصل إلى اليابان على أسنة الحراب ، كما أن العلم والتكنولوجيا الغربيين لم يرتبطا فى اليابان ارتباطاً مباشراً بالنهب والحرق والتدمير والقتل كما حدث ذلك فى الهند والصين وغيرها من الدول المتخلفة . وبالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن القول إن إدراك اليابان للخطر المتمثل فى القوى الغربية (العسكرية والسياسية) كان بمثابة مثير أو دافع دائم لهذا النمط الخاص من التنمية الذى أحرزته اليابان(٢٠٠) .

ولقد قدم أندرفرانك(٢٠١) Frank تحليلا نظرياً منظماً رائعاً لظاهرة تخلف الدول المتخلفة . والقضية الأساسية التى يذهب إليها فرانك بسيطة وواضحة كل الوضوح وهى : أن التخلف المعاصر – فى جانب كبير منه – يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة . وبعبارة أخرى فإن فرانك يعتبر التخلف نتاجاً للتنمية . وفى معرض تحليله لهذه القضية نجد فرانك يطور نموذجاً أو إطاراً تصورياً يستوعب الإنسانية فى شبكة محددة من العلاقات . فتوسع النظام الرأسمالى أدى به إلى التوغل والنفاذ فى الدول المتخلفة ، وأدى بذلك إلى تخلفها . ويستنتج فرانك من ذلك سيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى الدولة المتخلفة الواحدة أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة .

كذلك نجد فرانك يذهب – مستعيناً بشواهد حصل عليها من دراساته لعدد من أقطار أمريكا اللاتينية – إلى أن بناء العواصم – التوابع metropolis-satellite قد تمثل فى وجود ظواهر عديدة . فالمدينة فى الدول المتخلفة نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية لكى تكون أداة للسيطرة والاستغلال . كما أن علاقة العواصم بالتوابع تتمثل فى امتصاص الأولى لرءوس الأموال أو الفائض الاقتصادى وتحويله إلى

---

(٢٠٠) وقد ظهر هذا الخطر فى أواخر أيام « طوكيوجاوا » كخطر عسكرى بالغ ، وواجهه تبعاً لذلك الحكام الإقطاعيون . فقد بذلوا جهوداً كبيرة لإقامة صناعات استراتيجية مثل صناعة الحديد والأسلحة وبناء السفن . غير أن هذه المناطق الصناعية قد ظلت كأجسام غريبة لايعتد بها فى اقتصاد يمر بمرحلة ما قبل الرأسمالية والتصنيع . Baran; *op. cit.*

(٢٠١) انظر فرانك ، ميادين علم الاجتماع ، المرجع السابق ، وانظر أيضاً :

A.G. Frank, „The Development of Underdevelopment", *Monthly Review*, S p. 1966.

العواصم العالمية ؛ تلك العواصم التى تعد عواصم البلاد المتخلفة بالنسبة لها توابع . ويذهب فرانك أيضاً إلى أن تنمية منطقة أو مدينة معينة لا يؤدى إلى تنمية المناطق أو المدن الأخرى ، ولكنه يحول الأخيرة إلى « توابع مستعمرة داخلياً » ، مما يزيدها تخلفاً . وإذن فطبقاً لهذا النموذج فإن أفقر فلاح فى أبعد قرية من قرى البلاد المتخلفة يرتبط — فى ظل علاقات توسعية رئاسية — بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة . ولقد صاغ فرانك بعد ذلك عدداً من الفروض جديرة بالاعتبار بغض النظر عن صدقها العام . من ذلك مثلا أن تنمية الدول المتخلفة محدودة بمكانتها بوصفها توابع satellite status ، وأن التوابع يمكن أن تحقق أقصى درجات نموها الاقتصادى (وفقاً للنموذج الرأسمالى) إذا ما ضعفت روابطها بالعواصم ، أو إذا كانت فى حالة عزلة جغرافية ، وأن أكثر الدول المتخلفة تخلفاً الآن كانت هى تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً فى الماضى بالعواصم الاستعمارية مثل جزر الهند الغربية وشمال البرازيل وبوليفيا .

ومن الواضح أن كثيراً مما ذهب إليه فرانك ينطوى على قيمة بالغة . فهو — شأنه شأن باران — يضع التخلف فى إطار عملية تاريخية عالمية ؛ ذلك أن نشأة التخلف الاقتصادى مرتبطة بالقوى التاريخية ؛ أى استخدام القوتين السياسية والاقتصادية . غير أن تحليل فرانك يواجه بعض القيود المفروضة عليه . فهو يستبعد من نموذجه جزءاً هاماً من المجتمع الدولى هو الدول الشيوعية . كما أنه من الصعب التسليم بأن نشوب ثورة « اشتراكية » فى دولة متخلفة يؤدى بالضرورة إلى تنمية اقتصادية ؛ ذلك لأن التغير الجذرى فى نظام التوزيع فى البلاد المتخلفة لا يؤدى بطريقة آلية إلى زيادة الإنتاجية ، لأن ذلك يتطلب — بطبيعة الحال — وجود أنماط من الالتزامات والترشيد على نحو ما هو موجود فى المصنع الحديث . كذلك نجد من الضرورى التفرقة بين الصور المختلفة لاعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة . فهناك — على سبيل المثال — فروق هامة بين دولة كالمغرب تعتمد اعتماداً أساسياً على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، ودولة اشتراكية ككوبا تعتمد على الحماية والمساعدة السوفييتية . ومع ذلك تظل الحقيقة باقية وهى ، أن كلتا الدولتين تعتمدان وتخضعان للدول الصناعية المتقدمة . والملاحظ أيضاً أن فرانك لم يطبق نموذجه

على دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى . فلقد تمكنت الأخيرة من تحقيق تصنيع سريع دون أن يؤثر ذلك على التصنيع الذى حدث فى أوربا الشرقية وعلى مكانتها بوصفها توابع [٢٠٢] . كذلك يمكن أن نثير تساؤلا حول تلك العلاقة السببية الواحدية بين الرأسمالية والإمبريالية بوصفها سبباً للتخلف فى جزء معين من العالم وسبباً للتقدم فى الجزء الآخر منه . فإذا كانت الرأسمالية قد مثلت أسلوب التنمية الاقتصادية فى أوربا الغربية ، فإنه يتعين علينا بعد ذلك أن نفسر (وهذا ما حاول ماركس وفيبر أن يفعلاه كما أوضحنا من قبل) لماذا لم تظهر الرأسمالية خارج نطاق أوربا الغربية .

كذلك قدم شارل بيتلهايم [٢٠٣] Bettlheim وجهة نظر ماركسية محدثة فى مشكلة التخلف تنطوى على جانب كبير من الأهمية . فهو يبدأ بتبديد الغموض والخلط فى مفهوم الدول المتخلفة ، ويفند وجهة النظر الذاهبة إلى أن الدول المتخلفة هى دول تعانى من مجرد « التأخر » عن الدول المتقدمة . ذلك لأن وجهة النظر هذه تميل إلى التسليم بأن لكل بلد مكانة متقدمة أو متخلفة فى سلم التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، ثم الاستشهاد بشواهد إحصائية تشير إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة . وهكذا نجد تجاهلا ملحوظا للتفسير التاريخى لظاهرة التخلف ، وإغفالا صريحاً لعلاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف الدول . وهناك قدراً ملحوظ من التشابه بين وجهة نظر بيتلهايم ووجهة نظر فرانك فى تفسير التخلف وتحديد أبعاده . فالدول التى أصبحت صناعية لم تكن دولا تابعة اقتصادياً ، ولم يكن فى اقتصادياتها قطاعات متضخمة مرتبطة أوثق الارتباط ببعض الأسواق الأجنبية ، كما أنها لم تشهد رءوس أموال أجنبية مستغلة . ولم تكن تلك الاقتصاديات لتنمو أو تركد وفقاً لتقلبات السوق الدولية لمادة أولية أو منتج زراعى أولى ، ولم يكن عليها أيضا أن تتحمل عبء التزامات مالية باهظة إزاء الخارج (فوائد وأرباح وعائدات تدفع للرأسماليين الأجانب) ، ولم يكن على صناعاتها الوليدة أن تواجه منافسة صناعات أجنبية قوية ومستقرة منذ فترة طويلة . وإذاً فالدول الصناعية المتقدمة

---

(٢٠٢) Frank; *op. cit.*

(٢٠٣) شارل بيتلهايم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، ص ٣٧–٦٤ . كذلك نجد بيتلهايم يميل إلى تفصيل مفاهيم وتعبيرات أخرى غير البلاد المتخلفة مثل « البلاد المستغلة أو التابعة ، أو ذات الاقتصاد المشوه » .

وإن كانت – آنذاك – قليلة التصنيع ، إلا أن اقتصادياتها لم تكن مشوهة أو مختلة التوازن ، بل كانت متكاملة ومركزة حول ذاتها . والواقع أن البلاد المسماة بالمتخلفة قد تطورت فى الوقت نفسه الذى تطورت فيه البلاد المتقدمة ، ولكن تطورها لم يكن فى نفس الاتجاه ولا بنفس الطريقة ؛ وهنا يكمن ما يرمى مفهوم التخلف لطمسه .

وعند ما حاول بيتلهايم تفسير ظاهرة تخلف دول العالم الثالث أشار إلى ثلاثة عوامل (أو أسباب) أساسية . أما العامل **الأول** فهو **التبعية** . وتظهر التبعية على مستويين : **سياسى** ، **واقتصادى** . فعلى المستوى السياسى نجد الدول الرأسمالية تمارس تأثيرات قوية على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسى موال لها ، تماماً كما تفعل الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية . فهى تعمل دائماً على إحداث عدم استقرار سياسى وتدعيم النظم الديكتاتورية الموالية . وعلى المستوى الاقتصادى نجد صوراً عديدة للتبعية كالتبعية التجارية (أى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد ، وهى صادرات تتكون كذلك من عدد محدود من المنتجات تصدر غالباً فى شكل مواد أولية أو شبه أولية) ، والتبعية المالية (المتمثلة فى سيطرة رءوس الأموال الإمبريالية على الدول المتخلفة . . . إلخ) .

أما العامل **الثانى** للتخلف فهو **الاستغلال** . فإذا كانت التبعية تؤدى إلى تأكيد سيطرة جانب معين وخضوع الجانب الآخر ، فإن الاستغلال يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكارى الإمبريالى . ويتخذ الاستغلال أيضاً – شأنه شأن التبعية – صوراً عديدة كالاستغلال المالى والاستغلال التجارى . أما العامل الثالث للتخلف فهو **التجميد** ، أى أن يظل النمو الاقتصادى للدول المتخلفة فى حالة تكبيل دائم . ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية (كالاقتطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة ، والجهد المنظم الذى يبذله رأس المال الكبير الأجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الإنتاجية فى البلاد المتخلفة . . . إلخ) ، وعوامل داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية[٢٠٤]) .

---

(٢٠٤) وهنا نجد بيتلهايم يحدد عدداً من هذه العوامل . فالعامل الاقتصادى يتمثل فى ضعف تراكم رأس المال الذى يعود بدوره إلى الاقتطاعات الخارجية ، ثم سوء استخدام رأس المال المتاح . أما العامل =

ويحاول بيتلهايم بعد ذلك توضيح الشروط اللازمة لتنمية الدول المتخلفة ، فيذهب إلى أن أول وأهم هذه الشروط تحقيق الاستقلال السياسى ، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتى تقبل التعاون معها . والشرط الثانى هو تحقيق الاستقلال الاقتصادى بنزع ملكية رأس المال الأجنبى وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة للقوى الاحتكارية .

أما الشرط الثالث والأخير فهو التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار . ويتحقق ذلك بنجاح الثورات الوطنية الديمقراطية . فبدون تلك الثورات لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية[٢٠٥] . ولقد اهتم بيتلهايم اهتماماً ملحوظاً بتحديد أهداف النضال ضد التخلف ؛ فذهب إلى أن هناك أهدافاً نهائية ، وأخرى وسيطة . أما الأهداف النهائية فتتمثل فى التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعاً ، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن ، وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته . وهذا لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم ، والقضاء النهائى على الأمراض المتوطنة . أما الأهداف الوسيطة فتتمثل فى الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل بشكل يجعل من الممكن لكل فرد أن يقدم فى وقت عمل معقول أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات صناعية أو زراعية وهو يستخدم وسائل الإنتاج البدائية التى لا يتاح غيرها لمعظم العاملين فى البلاد المتخلفة[٢٠٦]

= الاجتماعى فيتمثل فى الحفاظ على الدور الهام الذى تلعبه الطبقات والجماعات التى تميز الاقتصاد السابق الرأسمالية ؛ ذلك لأن هذه الطبقات لا تميل إلى التجديد فى مجال التكنولوجيا ولا تجرى استثمارات منتجة . يضاف إلى ذلك العلاقة العضوية بين هذه الطبقات من ناحية والإمبريالية من ناحية أخرى . أما العامل الحضارى فيتمثل فى الروح الروتينية ، واحترام الأوضاع التقليدية ، وازدراء العمل اليدوى ، وعدم الثقة بالمستقبل ، وضعف الشعور بالمسئولية . . إلخ . المرجع السابق ، ص ٤١ وما بعدها .

(٢٠٥) المرجع السابق ، اقتباسات من مواضع متفرقة .

(٢٠٦) المرجع السابق ، ص ٥٦–٥٧ وانظر أيضاً الصفحات التالية .

ولقد حاول جاليه Jalée[٢٠٧] إعادة النظر فى بعض المفاهيم الماركسية الكلاسيكية بهدف ملاءمة هذه المفاهيم مع الواقع الدولى الحديث . من ذلك مثلا أن مفهوماً كمفهوم الإمبريالية الذى استخدمه لينين منذ حوالى نصف قرن من الزمان لوصف وتحليل جوانب من الحياة الاقتصادية والسياسية للعالم فى الفترة فيما بين سنتى ١٩١٠ و ١٩٢٠ ، مثل هذا المفهوم لم يعد الآن صالحاً لمعالجة السياق الدولى المعاصر . فمن المعروف أن لينين قد أكد حقيقة تصدير رءوس الأموال — فى المرحلة الإمبريالية — للدول المتخلفة ؛ وأن هذه الدول تضمن لرءوس الأموال الأجنبية أرباحاً باهظة ، وأجوراً منخفضة ، وأثمان أرض زهيدة ، ومواد أولية رخيصة ؛ وأن تصدير رءوس الأموال إلى الدول المتخلفة ينجم عن حالة « النضوج المفرط » للرأسمالية فى بعض البلاد . ويذهب لينين إلى أن هناك عنصرين هامين يدفعان فائض رءوس الأموال المتراكمة فى البلاد المتقدمة إلى الاتجاه نحو بلاد ما وراء البحار وهما : السباق نحو السيطرة الرأسمالية للاحتكارات ، وجاذبية نسبة الربح الأكبر فى استثمار المستعمرات[٢٠٨]

غير أن جاليه قد أوضح — مستعيناً بشواهد إحصائية اقتصادية متنوعة — أن هناك ميلا إلى التناقص أو الجمود فى استثمارات رءوس الأموال الخاصة الإمبريالية فى دول العالم الثالث ؛ فى وقت تزداد فيه حركة رءوس الأموال الخاصة داخل البلاد الإمبريالية ذاتها ؛ الأمر الذى يتعارض مع توقعات لينين . ويحاول جاليه تفسير هذا الموقف الجديد . فإقامة المشروعات الرأسمالية الآن فى دول العالم الثالث لا تحقق دائماً أرباحاً تفـــوق تلك التى تحققها مشروعات مشـــابهة تقـــام فى بلد صناعى متقدم . فالأجور المنخفضة والأرض الرخيصة . . . إلخ . لم تعد وحدها فى هذا العصر كافية لنجاح المشروع نظراً لتقدم التكنولوجيا وحاجتها إلى أيدى عاملة ماهرة . الأمر الذى جعل الإنتاج فى الدول المتقدمة يخطو خطوات واسعة إلى الأمام . كما أن حركات التحرر الوطنى ، وتصفية الاستعمار السياسى ، ثم عدم استقرار معظم حكومات الدول المستقلة حديثاً ، قد أدت جميعها إلى إحداث

---

(٢٠٧) P. Jalée, *The Pillage of the Third World*, Monthly Review Press, 1968.

(٢٠٨) لمزيد من التفصيل انظر :

V.I. Lenin; *Imperialism*; *The Highest Stage of Capitalism*; Foreign Languages Press, Peking, 1970.

ما أطلق عليه الرأسماليون الغربيون « بحالة انعدام الثقة » . وهذا يفسر لنا أيضاً لماذا تتجه الاستثمارات الرأسمالية فى دول العالم الثالث نحو البترول والمواد الأولية ، ولماذا تحجم عن الاتجاه إلى الصناعات التحويلية ، إلا عند ما تكون مضطرة للمحافظة على أسواقها أو الاستيلاء على أسواق جديدة . كذلك لاحظ جاليه أن الإمبريالية تهتم الآن بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث ، أكثر من اهتمامها بتوظيف رءوس الأموال فى هذه الدول . وهذا أمر يختلف عما ذهب إليه لينين ؛ ذلك لأن الإمبريالية — برغم عدم استغنائها عن عدد كبير من المواد الأولية الأساسية الموجودة فى العالم الثالث — قد أصبحت تعتبر أن استخراج هذه المواد الأولية عن طريق مؤسسات إمبريالية بحتة لا يختلف — فى نهاية الأمر — عن استخراجها بواسطة مؤسسات وطنية تابعة للبلاد المنتجة . كذلك نجد جاليه يحاول إعادة النظر فيما ذهب إليه لينين من ضرورة « إنهاء تقسيم العالم من قبل الدول الرأسمالية الكبيرة إلى مناطق نفوذ » ؛ ذلك لأن هذا التقسيم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقسيم العالم من قبل « الاتحادات الدولية الرأسمالية الاحتكارية » . والواقع أن أوضاع العالم المعاصر تكاد تتنافى مع ما ذهب إليه لينين . فإذا كان الاستعمار التقليدى قد تلاشى أو كاد ، إلا أن الإمبريالية قد ظهرت إلى حيز الوجود بأساليب مختلفة تضمن لها — فى نهاية الأمر — تحقيق السيطرة والاستغلال . وكان عليها أن تفعل ذلك بحكم ضرورات الموقف الدولى التى أهمها اتساع نطاق الاشتراكية فى العالم ، وظهور حركات التحرر الوطنى ، فضلا عن التناقض الكامن فى الرأسمالية ذاتها ؛ وهو التناقض فى تطور وتركيز القوى الإنتاجية من ناحية والعلاقات الرأسمالية من جهة أخرى .

وفى دراسة لاحقة[٢٠٩] أوضح جاليه كيف أن العالم الثالث — بمقارنته بالعالمين الرأسمالى والاشتراكى — يتصف بالركود والنكوص . غير أن جاليه قد أوضح حقيقة هامة هى أن تخلف العالم الثالث ليس — بوجه عام — نتاجاً مباشراً للاستعمار أو الإمبريالية ؛ ذلك لأن التخلف سابق على وجودهما ، بل هو الذى أتاح الفتوحات العسكرية وألوان الخضوع . ولكن ما لا يمكن إنكاره أن بقاء الدول المتخلفة على

---

(٢٠٩) جاليه ، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى ، المرجع السابق ، انظر على وجه الخصوص الفصل السابع .

حالها هو من فعل التقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الإمبريالى . كذلك أوضح جاليه أن تصفية الاستعمار السياسى لم تؤد إلى اختفاء عملية نهب الدول المتخلفة ، ولم تسهم فى تدعيم الاستقرار السياسى فى هذه الدول . ومن هنا يظهر الطابع السياسى للمعونات التى تقدمها الدول المتقدمة الرأسمالية إلى الدول المتخلفة . فهذه المعونات لا تمثل تعويضاً أو إصلاحاً جزئياً بقدر ما تبدو مكملة لعملية النهب ؛ فضلا عن أنها — كما أوضحنا فى مواضع سابقة — تحافظ على استمرار بقاء قادة البلدان التى تتلقى المعونة ، وتثبيت أركان التبعية الاقتصادية والسياسية . وإذن فالإمبريالية لا تساعد دول العالم الثالث بقدر ما تحصل الأولى على مساعدات فعلية من الثانية . ومن هنا تبدو قيمة عبارة شىء جيفارا الشهيرة : « يجب أن ندخل فى اعتبارنا أن الإمبريالية هى — فى نهاية الأمر — نظام عالمى أعلى مرحلة من الرأسمالية ، وأنه يجب أن نقاتلها فى مواجهة عالمية كبرى . ويجب أن يكون الهدف الاستراتيجى من هذا الكفاح هو تحطيم الإمبريالية »(٢١٠) .

أما فرانتز فانون Fanon فلقد حاول — بدوره — تطوير بعض القضايا الماركسية الكلاسيكية وزاوجتها ببعض القضايا الوجودية . فى مؤلفه الشهير «معذبو الأرض» (٢١١) نجده يذهب إلى أن **العنف** هو السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار . فالعالم الاستعمارى **الذى قام على العنف لا يمكن الخلاص** منه إلا بالعنف . والجماهير المستعبدة تشعر بهذه الحتمية شعوراً قوياً ، ولكن شعورها هذا لا يتحول مباشرة إلى كفاح مسلح . والسبب الرئيسى فى ذلك هو أن الأحزاب السياسية البرجوازية تستبعد فكرة العنف بل تخشاها . هى إذن عنيفة فى أقوالها معتدلة فى مواقفها . وإذن فهذه الأحزاب لا تدعو إلى العنف لأنها لا تهدف إلى قلب الأوضاع التى أنشأها رأساً على عقب ، ولا تطمح فى أكثر من استلام مقاليد الحكم من يد المستعمر . وبذلك تصبح الأحزاب البرجوازية وسيطاً بين الشعب والمستعمر ، تعرض على الطرفين المصالحة وتنصحهما

---

(٢١٠) المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٢١١) Frantz Fanon; *The Wretched of the Earth*; Penguin Books 1970.

هذا وقد نقل الكتاب إلى العربية . انظر فرانتز فانون ؛ معذبو الأرض ، ترجمة الدكتور سامى الدروبى والدكتور جمال الأتاسى ، بيروت ، ١٩٧٢ . وللتعرف على التأثيرات الوجودية على فانون يمكن قراءة مقدمة الكتاب لجان بول سارتر .

باللاعنف . ففى مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى تضطر البرجوازية إلى التحالف مع الاستعمار بحيث تصبح مهمتها الحيلولة دون استمرار الكفاح إلى آخر مداه ، وبذلك تضمن تحقيق تسوية تحقق مصالح فريقين أحدهما الاستعمار ، والثانى هو البرجوازية الوطنية . ومن الطبيعى أن تتم هذه التسوية على حساب السيادة الوطنية والاستقلال الحقيقى . أما الدور الذى تلعبه البرجوازية بعد الاستقلال فيختلف عن دورها قبل تحقيقه . فالبرجوازية التى تتسلم مقاليد السلطة فى نهاية الفترة الاستعمارية هى عادة برجوازية متخلفة . فهى تحاول أن تلعب نفس الدور الذى لعبته البرجوازية الغربية ، ولكنها لا تملك المقومات الضرورية لأداء هذا الدور . لذلك فإنها تضطر — خلال فترة الاستقلال — إلى طلب الحماية من الدول الاستعمارية والارتباط بها . وإذن فالبرجوازية فى الدول المتخلفة — وذلك على النقيض من برجوازية الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة — لا تتجه عادة نحو الإنتاج والابتكار والبناء والعمل . هى إذن تفتقد روح « المنظمين الغربيين » الذين اتصفوا بروح التجديد والاستحداث ، وتقصر مهامها على أعمال وسيطة طفيلية . ويحاول فانون توضيح هذه القضية ، فيذهب إلى أن البرجوازية الوطنية (فى الدول المتخلفة) عاجزة عن النهوض بالدور التاريخى الذى قامت به البرجوازية الأوربية . فإذا كانت الأخيرة قد اتصفت بالنشاط والزيادة والابتكار ، فإن الأولى قد دلفت إلى الشيخوخة قبل أن تمر بفترة مراهقة جريئة مبدعة .

كذلك أوضح فانون أنه إذا كانت البرجوازية الوطنية فى أوربا هى التى حققت الوحدات القومية فيها ، فإن البرجوازية الوطنية فى الدول المتخلفة لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة ، ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح فى خدمة بناء مجتمع جديد . بل إن فانون قد أكد بجلاء أن البرجوازية الوطنية فى البلاد الإفريقية التى استقلت حديثاً قد أيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية ، وفتتت الوحدة القومية من أجل الحفاظ على مصالحها . ويستنتج فانون من ذلك حقيقة أساسية هى أن « الوحدة الإفريقية لا يمكن أن تتحقق إلا باندفاع الشعوب ، أى برغم أنف البرجوازية ومصالحها » . وإذن فعلى الدول المتخلفة أن تثب فوق المرحلة البرجوازية ، وأن تكون هذه الوثبة متجهة — بالتأكيد — نحو الاشتراكية .

ولعل أفضل ما تختتم به معالجتنا لوجهة نظر فانون فى التخاف عباراته الشهيرة التالية : « نحن [شعوب العالم الثالث] بحاجة إلى مثال ، إلى قدوة ، ولكن كثيراً منا يفتنه النموذج الأوربى أكثر من أى نموذج آخر . ولقد رأينا كيف أن هذه المحاكاة ستقودنا حقاً إلى الإخفاق . يجب ألا تغرينا بعد الآن (ولا أن تفقدنا توازننا) الإنجازات الأوربية . . . إننى حين أبحث عن الإنسان فى العالم الأوربى ، لا أرى إلا سلسلة من الإنكارات للإنسان ، إلا مواكب من جرائم قتل الإنسان . . . فلنقرر ألا نحاكى أوربا ، ولنوجه عضلاتنا وعقولنا فى اتجاه جديد . فلنحاول أن نخلق الإنسان الكلى الذى عجزت أوربا عن تحقيق الانتصار له . . . منذ قرنين من الزمان قررت مستعمرة أوربية [الولايات المتحدة] اللحاق بأوربا . وكانت نتيجة ذلك ظهور كائن عجيب مشوه برزت فيه بوضوح نقائص أوربا وأمراضها ولا إنسانيتها . . . ونحن نشهد اليوم تجمد الدم فى شرايين أوربا . فلنهرب أيها الإخوة من هذه الحركة الساكنة التى استحال فيها الديالكتيك شيئاً فشيئاً إلى منطق توازن ، ولنطرح مشكلة الإنسان من جديد . . . إن العالم الثالث يقف الآن أمام أوربا كتلة عظيمة تريد حل المشكلات التى لم تستطع أوربا أن تأتى لها بحلول ... إن على العالم الثالث أن يستأنف تاريخاً للإنسان يحسب حساب النظرات التى جاءت بها أوربا وكانت فى بعض الأحيان رائعة ، ولكنه يحسب أيضاً حساب الجرائم التى قامت بها أوربا فى الوقت ذاته . . . علينا أيها الإخوة ألا ندفع جزية لأوربا بخلق دول ونظم ومجتمعات تستوحى أوربا . . . إن الإنسانية تنتظر منها شيئاً آخر غير هذا التقليد « الكاريكاتورى » . . . إذا أردنا للإنسانية أن تتقدم درجة . . . فلعلينا أن نبتكر ، أن نكتشف . . . فمن أجل أوربا ، ومن أجل أنفسنا ومن أجل الإنسانية ، علينا أن نلبس جلداً جديداً ، أن نتوصل إلى فكر جديد ، أن نحاول بناء إنسان جديد »[٢١٢] .

---

(٢١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢١-٢٢٤ اقتباسات من مواضع متفرقة .

ثالثاً : خاتمة

حاولت الاتجاهات النظرية السابقة فهم ظاهرة تخلف الدول النامية . والملاحظ أن كلا من هذه الاتجاهات قد انطلق من تصور محدد لهذه الظاهرة . فاتجاه النموذج أو المؤشرات سعى إلى تحديد عناصر كل من التخلف والتقدم ، وحصر عملية التنمية فى اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة فى الدول المتقدمة . أما الاتجاه التطورى المحدث فقد حاول تحديد المراحل المختلفة للتنمية التى يمكن أن تمر بها الدول النامية ، وهى مراحل تمت صياغتها فى ضوء مراحل النمو الاقتصادى التى مرت بها الدول المتقدمة . وبذلك تصبح عملية تنمية الدول النامية متوقفة على قدرة هذه الدول على اتخاذ الطريق الذى سلكته من قبل الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة . ثم نجد بعد ذلك الاتجاه الانتشارى يحاول تحديد العناصر المادية والثقافية التى يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنمية الأخيرة ؛ وهو اتجاه يقوم — شأنه شأن الاتجاه التطورى المحدث — على فكرة أساسية هى أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل المستقبل أو الصورة التى يجب أن تحتذى . أما الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى فيحاول دراسة العمليات السيكولوجية التى يمكن بواسطتها أن تتمثل شعوب الدول النامية الخصائص السيكولوجية المعبرة عن تقدم الدول المتقدمة . ثم نجد بعد ذلك اتجاه المكانة الدولية يحاول دراسة ظاهرة تخلف الدول النامية فى ضوء فكرة النظام أو البناء الدولى مؤكداً على ضروب التكامل والاتساق فى هذا البناء وضرورة سعى الدول النامية لاكتساب رموز المكانة الضرورية التى تقربها من مكانة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة . وأخيراً نجد الاتجاه الماركسى الجديد يحاول تناول الظاهرة من منظور مختلف تماماً . فهو يتناول دول العالم الثالث فى ضوء النظام الدولى الشامل مدعماً ذلك بتحليل تاريخى بنائى شامل للعلاقات المعقدة (التاريخية والمعاصرة) بين الغرب ودول العالم الثالث ، تلك العلاقات التى أسهمت — إلى حد كبير — فى تشكيل النظام الدولى المعاصر الذى يقوم على وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف .

والملاحظ أن الاتجاهات الخمس الأول تتصف بسيطرة نزعة تطورية محافظة إلى حد بعيد ، وهى نزعة تمثل امتداداً لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكى الغربى الذى تناول ظاهرة التحديث والتقليد فى ضوء شعار الموضوعية والحياد والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية . ولقد أوضح جونار ميردال Myrdal التحيز الكامن فى هذه النزعة بقوله : « إن المصدر الأساسى للتحيز الكامن فى البحوث الاقتصادية التى تتناول الدول الفقيرة يتمثل فى . . . السعى نحو معالجة مشكلاتها الداخلية من وجهة نظر المصالح السياسية والعسكرية الغربية التى تحول بين هذه الدول الفقيرة وإقامة صداقات مع دول المعسكر الاشتراكى . . . وغالباً ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع الاعتذارى عن تخلف هذه الدول ، فى الوقت الذى تعنى فيه بالحبكة المنهجية »[٢١٣] . ومع ما تتصف به تعليقات ميردال من صراحة ، إلا أنها رقيقة للغاية . فكثير من الدراسات التى يجريها العلماء الغربيون فى الدول النامية تكون موجهة لخدمة أهداف سياسية لا صلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وإمكانية التنمية ؛ بل إن كثيراً من هذه الدراسات قد أجرى لكى يكون بمثابة سند للنشاطات الرجعية فى هذه الدول[٢١٤] . وبأيدينا مؤلف حديث[٢١٥] . يتناول بالمقارنة النظم السياسية فى الدول النامية . وبرغم الثناء الذى ناله هذا المؤلف ، إلا أننا لا نجد فيه أية إشارة للاستعمار ، بل إن موضوعى الطبقة والثورة لم يحظيا سوى بإشارة عابرة متحيزة واحدة[٢١٦] .

---

(٢١٣) G. Myrdal, *An American Dilemma: The Negro Problem and Modern Democracy,* New York, 1944; p. 1039.

(٢١٤) وواقع الأمر أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين المعنيين بالدول النامية لا يجرون دراساتهم بهدف اكتشاف حقائق جديدة بطريقة موضوعية ، ولكنهم يقومون — عادة — بخدمة مؤسسات خاصة أو عامة تعنى بالحصول على نتائج معينة من طبيعة خاصة . وغالباً ما نجد هؤلاء العلماء يتجنبون الهجوم على حكومات الدول النامية المعنية بدراساتهم ، بل إنهم قد يسعون إلى تبرير السياسات الرجعية لهذه الحكومات .

(٢١٥) G. Almond and B. Powell, Jr; *Comparative Politics : Adevelopmental Approach* (Bos on, 1966).

(٢١٦) ولقد أوضح بارنجتون مور Moor — بحق أن مفهوم الطبقة قد ظل مجرداً من الواقع التاريخى ، مما أدى إلى استبعاد أية إشارة للكفاح السياسى ، والقهر التاريخى انظر :

Barrington Moore Jr; ,,Strategy in Social Science'', in *Political Power and Social Theory* (New York, 1962) p. 125.

ولا شك أن فهم ظاهرة التخلف لا يزال بحاجة إلى نوع من الدراسات جديد ؛ ذلك أن كثيراً من الكتابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعنية بهذه الظاهرة تنطوى على تحيز واضح وانتهازية سافرة . فهى تبدو فى ظاهرها واقعية ومنطقية ، ولكنها تتضمن — فى داخلها — زيفاً وبعداً عن التقدير السليم للأمور . وليس من الصعب علينا أن ندرك أن التصورات والأيديولوجيات والنظريات المختلفة تتأثر بالمصالح الخاصة المسيطرة فى المجتمع ، وأنها تميل — بالتالى — إلى الابتعاد عن الحقيقة لكى تواكب هذه المصالح . تلك حقيقة يجب التسليم بها دون الرجوع إلى التاريخ . لقد سادت خلال الحقبة الاستعمارية وحتى الحرب العالمية الثانية تفسيرات بدت شعبية وموضوعية فى طابعها تحاول تفسير فقر « الدول المتخلفة » ، ثم ظهرت بعد ذلك تفسيرات لاحقة تحاول إعفاء القوى المستعمرة والدول الغنية من مسئوليتها الأخلاقية والسياسية عن انتشار الفقر فى الدول المتخلفة[٢١٧] . وتعد التفسيرات الأخيرة — فى جانب كبير منها — امتداداً لجهود الأنثربولوجيين الذين اهتموا — خلال فترات الاستعمار — بالتعرف على حياة شعوب البلاد المتخلفة وظروف بقائها ولقد كان هؤلاء الأنثربولوجيون معنيون — بصفة أساسية — بدراسة الجوانب أو المظاهر الاستاتيكية فى هذه البلاد ؛ أى أنهم كانوا يدرسون أى ضرب من ضروب التغير بوصفه « اضطراباً » أو تهديداً للعلاقات الاجتماعية القائمة

(٢١٧) See : G. Myrdal; *The Challenge of World Poverty*: A *World Anti-Poverty Programme* in *Outline*, Penguin Books; Harmondsworth, 1971; *Objectivity in Social Sciences* (N.Y.: Pantheon Books, 1969.

ونلاحظ هنا أن ميردال يحاول تفنيد كل وجهات النظر الساعية إلى تفسير التخلف فى ضوء الظروف الخاصة بالدول النامية . من ذلك مثلا أن شعوب البلاد المتخلفة جامدة فى استجاباتها ، وأنها لا تشبه الشعوب الأوربية فى قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة . بعبارة أخرى أن شعوب البلاد المتخلفة لا تستجيب — بطريقة إيجابية — لفرص الارتفاع بمستوى دخولها ، والنهوض بمستوى المعيشة بوجه عام ، وأن ذلك يعكس ميلا شديداً لدى هذه الشعوب لتقبل الأمر الواقع المتمثل فى الضعف الاقتصادى والرغبة فى الاكتفاء الذاتى والقنوع بما هو متاح . ثم نجد ميردال بعد ذلك يحاول تفنيد وجهة النظر التى تحاول تفسير التخلف فقط فى ضوء بناء العلاقات الاجتماعية السائدة فى الدول النامية ، ذلك البناء الذى يجد سنداً قويا من جانب التعاليم الدينية المختلفة . والهدف من ذلك — بالطبع — هو ربط هذه التعاليم بالبناء الاجتماعى دون محاولة الكشف عن أساليب تغييره بما يتفق ومتطلبات التنمية . وبنفس الكيفية يفند ميردال وجهة النظر الجغرافية فى التنمية والتخلف ؛ ذاهباً إلى أنها تمثل جزءاً من نظرية « الدونية العنصرية » .

وعلى الرغم من سعيهم منح التنظيم الاجتماعى القائم فى هذه الدول المتخلفة معنى وهدفاً معيناً ، إلا أن الطابع الاستاتيكى الذى تميزت به دراساتهم قد منح الاستعمار سنداً قوياً على نحو ما أشرنا قبل قليل .

وبرغم الدراسات التقدمية العديدة التى ظهرت فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الأمر لا يزال بحاجة إلى فهم جديد لمشكلات البلاد النامية[٢١٨] وأعتقد أن الخطوة الأولى فى هذا السبيل هى نقد الدراسات الغربية نقداً شاملا ، وتوضيح الأهداف والمبررات الأيديولوجية الكامنة وراءها . ولقد أوضحت فى غير موضع كيف أن كثيراً من هذه الدراسات قد استند إلى فروض غير صادقة ، وكيف أن عملية التجريد لم تكن تتم فى سياقها وموضعها الصحيح ، وكيف أسئ فهم النتائج وتفسيرها ، وكيف ساد فهم خاطئ للمشكلات[٢١٩] والمؤكد أن النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية تستطيع أن تؤدى بنا إلى استنتاجات صادقة إذا ما طبقناها على العالم الغربى ، ولكنها لن تقودنا إلى استنتاجات صادقة إذا ما طبقناها — كما هى — على الدول النامية ، ذلك أن الاتجاهات والنظم السائدة فى الدول الأخيرة تتخذ طابعاً معيناً يصعب

---

(٢١٨) ويرتبط ذلك — بطبيعة الحال — بالتطورات التى طرأت على العلوم الاجتماعية ، والتى تعد — بدورها انعكاسا لاعتبارات سياسية عامة ؛ كما يرتبط ذلك بتصفية الاستعمار ورغبة الدول المتخلفة فى تحقيق التنمية (وهى رغبة توجد أساسا لدى صفوتها المثقفة) .

(٢١٩) ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما ذهب إليه هيرسكوفيتز Herskovits . فى معرض مناقشته للتقاليد الوطنية فى أفريقيا نجده يعالجها كما لو أنها تقاليد واحدة ، متجاهلا عناصر هامة يمكن أن تفرق بينها ؛ هذا بالإضافة إلى عدم دراية كافية بالشواهد والوقائع . فليس صحيحاً على العموم أن التقاليد الوطنية خالية تماماً من المفهوم الحديث عن الوقت . فالشخص السودانى (الذى استشهد به هيرسكوفيتز كمثال على عدم المواظبة والمحافظة على المواعيد) يحافظ على وقته ومواعيده فى نواح عديدة . فهو مواظب عندما يتناول فطوره بعد صيامه أحد أيام شهر رمضان ، وهو مواظب أيضاً عندما يؤدى شعائر الصلاة ؛ أى أنه ليس مجرداً تماماً من معنى المواظبة . ومن الصعب أن نفهم سلوك هذا الشخص السودانى بعيداً عن دينه الإسلامى (وهذا ما أغفله هيرسكوفيتز) . فالإسلام دين يقدر الوقت ، ويشجع على الالتزام به بل إن هناك شواهد عديدة تشير إلى أنه منذ أزمان سحيقة والناس فى مختلف أنحاء العالم يقدرون قياس الوقت والمواظبة . انظر :

M.J. Herskovits „Economic Change and Cultural Dynamics", in R. Braibanti and J.J. Spengler (eds.) *Tradition, Values and Socio-Economic Development*, Durham, N.C., Duke University Press. 1961.

معه إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية وسياسية من النوع السائد فى الدول الغربية . لذلك يتعين إعادة صياغة كثير من المفاهيم والنظريات الغربية على نحو يلائم واقع الدول النامية .

وفى ضوء انتقاداتنا السابقة يمكننا القول ، إن دراسة الدول النامية تتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات الغربية التى لم تعد تستطيع الصمود أمام واقع هذه الدول . ومن الضرورى أن تستند هذه النظرية إلى فهم عميق للعناصر البنائية للتنمية ، أى فهم عميق لوجود عالم متقدم جنباً إلى جنب عالم متخلف . كذلك يجب أن تستند هذه النظرية إلى فهم حقيقى لتاريخ كل من الدول النامية والدول المتقدمة . فالتخلف ليس هو الحالة الأصيلة للدول الأولى ، وإنما مفروض عليها بفعل قوى تاريخية معينة وهذا يجعلنا نذهب بعد ذلك — متفقين مع فرانك — على ضرورة تبنى كل العناصر الثورية التى تستطيع أن تدفع تنمية دول العالم الثالث خطوات إلى الأمام .

ولو أردنا قدراً من التخصيص قلنا إن ظاهرة تخلف دول العالم الثالث تعود إلى نوعين من العوامل (أو الأسباب) ، لا يزالان بحاجة إلى فهم عميق . العامل الأول خارجى مرتبط بالنظام العالمى الإمبريالى الذى يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مضاعفة احتكاراتها عن طريق استغلال الدول النامية والإبقاء على أوضاعها الراهنة ، أى أن تظل مورداً أساسيًّا للمواد الخام والمواد الغذائية ، وأن تظل السوق الرئيسية لما تجب الدول الرأسمالية ، وأن تظل أخيراً موطناً أساسيًّا لاستثمار رءوس الأموال الأجنبية . أما العامل الثانى فهو داخلى ومرتبط بطبيعة دول العالم الثالث وبناءاتها واستراتيجياتها ، أى مرتبط بقدراتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وإلغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الأجنبى ، وإجراء تغييرات اجتماعية حقيقية تلائم مقتضيات التنمية الاقتصادية[٢٢٠] وفضلا عن ذلك فإن فهم التخلف (أو التنمية) مرتبط بعدد من الظروف (أو الشروط)

---

(٢٢٠) انظر : دكتور عطية مهدى سليمان ؛ التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف ؛ الجزء الثانى ، استراتيجية التنمية ؛ مذكرة داخلية رقم (٢٩٧) ؛ معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مارس ١٩٧٣ .

التنظمية والبشرية . وهنا يبدو لنا الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه الكادر السياسى فى تحديد أهداف وأولويات النضال ضد التخلف ، وتلك حقيقة أيديولوجية خالصة ، ذلك أن النضال ضد التخلف مرتبط بتفانى الكادر السياسى فى خدمة المصلحة القومية . وقد تفسر لنا هذه الحقيقة الركود الاقتصادى الذى تعانى منه كثير من الدول المتخلفة الغنية بالموارد الطبيعية . ولا يستطيع هذا الكادر السياسى أن يؤدى مهامه بنجاح دون مشاركة جماهيرية حقيقية ، على أن يتم الارتفاع بمستوى وعى الجماهير إلى أقصى حد ممكن . وباختصار فإن فهم تخلف الدول المتخلفة ووسائل تنميتها يتطلب فهماً عميقاً لكل من العوامل الخارجية والداخلية التى أسهمت فى تدعيم هذا التخلف[٢٢١] .

وإذن فعلى علم اجتماع التنمية أن ينطلق من قضية أساسية هى أن التخلف يمثل نتاجاً لعمليات عالمية — تاريخية مستمرة . ونستطيع من داخل إطار هذا الفهم أن نشرع فى تحليل وتوضيح الجوانب الأساسية للظواهر أو العناصر المحددة للتخلف والتى تسعى إلى استمراره . وأعتقد أن النزعة البنائية التى تبناها فرانك (والتى أشرنا إليها فى مواضع عديدة سابقة) تتطلب النزعة الفينومينولوجية التخصيصية التى تبناها فرانتز فانون . ذلك أن العالم الاجتماعى ليس مؤلفاً فقط من بناءات وقوى اقتصادية وسياسية ، ولكنه يتضمن أيضا أفراداً عليهم أن يواجهوا مشكلات العيش المشترك . بعبارة أخرى يجب ربط التحليل البنائى بإطار تأخذ المعانى مكانها فيه . ولا يمكن أن يتم ذلك دون تأكيد الطابع الشمولى للإنسانية ، فى نفس الوقت الذى نؤكد فيه الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعى أو الظاهرة التى نتناولها بالدراسة . ونستطيع الاستشهاد على ذلك بما فعله فانون . فعند مناقشته للاستعمار ، نجده لا يتناوله فقط بوصفه حقيقة بنائية ، بل يتناول أيضاً الحقيقة الفينومينولوجية التى تتبدى بوضوح فى قوله : «إن الرجل الأبيض هو الذى خلق الرجل الأسود ؛ بيد أن الأخير هو الذى خلق زنجيته»[٢٢٢] . وعند تحليل

---

(٢٢١) انظر شارل بيتلهايم ؛ التخطيط والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٦١-٦٤ .

(٢٢٢) F. Fanon; *Studies in a Dying Colonialism*, N.Y. 1965.

هذا وقد نقل هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان أكاديمى . انظر فرانتز فانون، سوسيولوجية ثورة، ترجمة ذوقان قرقوط ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ .

فانون لنتائج الحرب على المرأة الجزائرية ، نجده يوضح كيف أن معنى الحجاب قد تحول من مضمونه التقليدى إلى أداة أو رمز لمقاومة الاستعمار الفرنسى [٢٢٣] . كذلك يوضح لنا فانون كيف أن الثورة الجزائرية قد أحدثت تغييرات عميقة على بناء الأسرة الجزائرية المتماسكة ، وكيف أن مجرى حوادث الثورة قد خلق — بعد ذلك — من الأجزاء المتفرقة مجتمعاً جزائرياً جديداً ، وكيف أن ذلك فرض على الجزائرى التوافق مع قيم دائمة التغير .

والمؤكد أن فانون قد استطاع ببراعة — وكما أشرنا من قبل — تجنب الاستخدام الدوجماطيقى لمقولات التفكير التى لم تعد تلائم الواقع الدولى المعاصر . فلقد ذهب — معارضاً الماركسية المتزمتة — إلى أن سكان الأحياء الحضرية المتخلفة فى الدول النامية يشكلون قوة ثورية محتملة . ولقد أمل فانون أن يتمكن العمال الصناعيون الغربيون من التضامن مع جماهير العالم الثالث . وبرغم ما ينطوى عليه تحليل فانون من قوة وبعد نظر ، إلا أن كثيراً من تعميماته تكاد تنطبق على مجتمعات بعينها دون أخرى ؛ أى أنها تنطبق على المجتمعات التى تشهد استعماراً استيطانياً أكثر مما تنطبق على المجتمعات التى تخضع لاستعمار حديث . ويوجد هذا الميل إلى التعميم لدى بعض الكتاب الماركسيين المحدثين المعنيين بدول العالم الثالث . فعلى سبيل المثال نجد لين بياو Lin Piao يذهب إلى أنه « لما كانت الثورة فى الصين قد بدأت فى المناطق الريفية وانتصرت — فى النهاية — فى المدن ؛ فإن مجرى « الثورة العالمية » يجب أن يتخذ طريقاً مماثلا بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تلك الشعوب التى تشكل المناطق الريفية من العالم . أما المدن فى هذه الحالة فتمثل دول أمريكا الشمالية وأوربا » [٢٢٤] .

---

(٢٢٣) ولقد أوضح فانون كيف أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد توصلت إلى نظرية سياسية تقوم على الأفكار التالية : «إذا أردنا تقويض دعائم المجتمع الجزائرى ، فعلينا أولا وقبل كل شىء اكتساب النساء ، ويجب علينا البحث عنهن خلف الحجاب ، وفى المنازل حيث يخفين الرجل » . Ibib

(٢٢٤) S. Schram, *Mao Tse-Tung*; Pelican, 1966.

وإن كان هناك بعض الكتاب يذهبون إلى ضرورة تبنى نماذج تقوم على السياسات المتخصصة والخبرات المعينة التى مرت بها دول معينة . فعلى سبيل المثال نجد ريجيس دوبراى Debray يذهب إلى أن التغير الثورى يتولد من خلال حرب العصابات التى تتولى طبع الجماهير المتحركة بطابع سياسى ممهدة بذلك الطريق لعمل نهائى يتمثل فى دراما ثورية . انظر .

R. Debray; *Revolution in the Revolution*, Monthly Review, Vol. 1967.

وعلى علم اجتماع التنمية أخيراً أن يطور إطاراً عاماً يضم فى داخله أنماطاً محددة من الظواهر مثل الوسائل الممكنة المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ، وتصنيف أنساق المعتقدات المختلفة . . . إلخ) . ويجب أن يظل هذا الإطار مفتوحاً لسبب بسيط هو ، أنه ليس ثمة مجتمع معاصر مقفلا أو مستقلا بذاته . وعلى هذا الإطار أن يكون متسقاً مع إدراكنا بأن الإنسان قد أصبح يميل إلى امتلاك المعرفة الضرورية والمهارات التكنولوجية التى تضمن له بناء مجتمع إنسانى رشيد ؛ مجتمع متحرر من الحاجة والاستغلال والاغتراب .

الفصل الثانى

العالم الثالث : تنمية أم تبعية ؟

دكتور

السيد محمد الحسينى

تمثل فترة الستينيات علامة تاريخية هامة بالنسبة لدول العالم الثالث . ففيها ظهرت آلاف الكتب والمقالات والدراسات التى تحاول تشخيص مشكلات هذه الدول وتحديد معالم الطريق الذى يمكن أن تسلكه لكى تحقق تقدمها وتلحق بدول العالمين الأول والثانى[1] . وفى هذه الفترة أيضاً ظهر اهتمام قوى على مستوى دولى يسعى إلى معاونة دول العالم الثالث على مواجهة تخلفها الذى استمر لقرون عديدة ، والقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون انطلاقها نحو التنمية الشاملة . وكان من دلائل هذا الاهتمام أن أطلقت الأمم المتحدة على فترة الستينات « حقبة التنمية » ، ثم ما لبثت أن جعلت من فترة السبعينات « حقبة » أخرى للتنمية .

وعلى الرغم من أن كثيراً من دول العالم الثالث قد تعرض خلال العقدين الأخيرين لانقلابات سياسية متعاقبة ، وصراعات فكرية أيديولوجية عديدة ، فضلاً عن ضغوط دولية قاسية ، على الرغم من ذلك فإننا نلحظ — فى نفس الوقت — تفاؤلا فيما يتعلق بإمكانية مواجهة مشكلة التخلف . وفى مقابل هذا التفاؤل نجد اتجاهات نقدية عديدة (سواء فى العالم الغربى أو العالم الثالث) تحاول النظر إلى مشكلة التخلف

---

(١) يضيق النطاق المحدود لهذا المقال عن الاستشهاد بأهم الأعمال التى تناولت خصائص العالم الثالث ومشكلاته . ويكفى أن نشير هنا إلى أن الاهتمام بالعالم الثالث لم يكن مقصوراً على العلماء الاجتماعيين الذين ينتمون إلى العالمين الأول والثانى ، ولكنه يمتد ليشمل علماء العالم الثالث أنفسهم . ويستطيع القارئ أن يتعرف على ذلك إذا ما رجع إلى القائمة البليوجرافية التى أعدها كاتب هذه السطور . انظر السيد الحسينى وآخرون ؛ دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ (القائمة البيليوجرافية).

من منظور أكثر شمولا ، مؤكدة الجوانب التاريخية والعالمية لهذه المشكلة .

وإذا كان الفكر الاجتماعى هو — بشكل أو بآخر — استجابة طبيعية للواقع المعاش ، فإن النظريات والدراسات التى تناولت العالم الثالث خلال العقدين الماضيين ليست استثناءات من ذلك . وبرغم أهمية هذه القضية وضرورة دراستها دراسة متعمقة متأنية ، إلا أننى أعتقد أن النقطة التى تفرض نفسها علينا فرضاً هى مدى إسهام هذه النظريات والدراسات فى فهم مشكلات العالم الثالث ، واقتراح الحلول والبرامج الضرورية لمواجهة هذه المشكلات . وعلى ذلك فإن محاولتى فى هذا المقال استكمال وتوضيح وتأكيد لقضايا أثرتها فى موضع آخر[٢] .

(١)

ويحار المرء إذا ما حاول تصنيف نظريات التنمية . ومصدر هذه الحيرة أن هذه النظريات تنطلق من قضايا متباينة إن لم تكن متعارضة ؛ فضلا عن أن العقدين الأخيرين قد شهدا تقدماً ملحوظاً فى مجال العلوم الاجتماعية على نحو لا يمكننا — فى يسر — وضع خطوط محددة تفصل بين الاتجاهات الفكرية المختلفة[٣] . ومع ذلك فإن هذه المشكلة ليست هى أصعب المشكلات التى نواجهها فى علم اجتماع التنمية فهى تهون وتهبط إلى مستوى أدنى إذا ما كنا مزودين برؤية واضحة ؛ رؤية تمكننا من الحكم على مدى ما أسهمت به فعلا نظريات التنمية فى مواجهة مشكلات العالم الثالث. وعلى ذلك فإننا لا نستطيع أن نفعل بعض القضايا الهامة . من ذلك — مثلا — طبيعة وفعالية القوى التى تفيد من مشروعات التنمية ، والتغيرات المختلفة التى يمكن أن تطرأ على هذه القوى ، والمصادر الاقتصادية

(٢) السيد الحسينى ؛ «علم الاجتماع والتنمية ، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع الغربى فى فهم مشكلات الدول النامية» المرجع السابق ، ص ص ١٣—١٣٨ .

(٣) ومن الجدير بالذكر أن العلماء الاجتماعيين فى الدول النامية قد اهتموا خلال الستينيات بدراسة وتحديد معوقات التنمية والوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية . ولسنا بحاجة إلى إعادة تأكيد ما أكده فرانك من أن أغلب محاولات هؤلاء العلماء كانت تستند إلى قضايا غير واضحة ، بل وفى بعض الأحيان قضايا لاشعورية . انظر .

Frank, A.G, *Latin America Underdevelopment, or Revolution*, Monthly Review Press, 1969.

القومية التي يمكن أن تنهض عليها هذه المشروعات ، والقوى العالمية (الاقتصادية والسياسية) التي تخضع لها الدولة النامية . . . إلخ .

إن هذه التساؤلات وأشباهها هي بمثابة موجهات عامة تفيدنا في فهم نظريات التنمية سواء من حيث أساسها الفكري ، أو معالجتها للواقع ، أو رؤيتها للمستقبل .

وطالما أن هدفنا هو التعرف على مدى كفاءة أو ملاءمة نظريات التنمية في فهم مشكلات العالم الثالث ، فإن ذلك يفرض علينا تجاوز بعض المشكلات النظرية والمنهجية الدقيقة . ومثل هذا التجاوز مطلب ضروري للوصول إلى الافتراضات العامة أو الأفكار الأساسية الموجهة التي تنهض عليها هذه النظريات . ومن الطبيعي أن محاولة من هذا النوع سوف تتعرض حتماً لانتقادات عديدة ، لكننا — مع ذلك — نعتبرها محاولة شرعية طالما أننا نناقش مبادئ إبستومولوجية أساسية كامنة وراء مواقف معينة ، مواقف تختلف باختلاف الزوايا التي ننظر إليها من خلالها .

ونستطيع أن نحدد أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند إليها أغلب نظريات تنمية العالم الثالث . **الأول** : أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح ، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة . وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين . فهي عند البعض دول « حديثة » ، وعند بعض آخر دول « صناعية » ، وعند بعض ثالث دول تشكل مجتمعات « جماهيرية » . . . وهكذا . أما الفرض الثاني فهو أن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة ، حالما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية . وهنا تطفو على السطح مفاهيم ومصطلحات عديدة مثل « المجتمعات التقليدية » ، و « الأنساق الإقطاعية » . أما المعاني التي تشير إليها هذه المصطلحات فتختلف من نظرية إلى نظرية أخرى . الفرض الثالث أن هناك عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها[٤] . ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على

(٤) ومع ذلك يلاحظ أن أغلب نظريات التنمية قد مالت إلى تأكيد عملية واحدة أو عمليتين – على الأكثر – من هذه العمليات . لمزيد من التوضيح انظر السيد الحسيني ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق . وانظر أيضاً ترجمتنا لمقال أندر فرانك : « علم اجتماع التنمية » في محمد الجوهري وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، من ص ٣٥١–٤٠١ .

تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية . أما الفرض الرابع والأخير فهو ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة (داخل المجتمع) من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الإيديولوجي الذى يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق « بمهام » أو واجبات التنمية .

ويتعين علينا بعد ذلك أن ننقد هذه الافتراضات لنتعرف على مدى صدقها وتعبيرها عن الواقع ، ومن ثم قدرتها على حل مشكلات العالم الثالث . وأول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن مفهوم « المجتمع المتقدم » كما تستخدمه هذه الافتراضات هو مفهوم صورى Formal غير تاريخى historical ؛ بعبارة أبسط فإن مفهوم « المجتمع المتقدم » هنا يبدو وكأنه تجريد إيديولوجى . أما نماذج « المجتمع المتقدم » — كما تبدو فى هذه الافتراضات — فهى الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوربا الغربية ، واليابان ، والاتحاد السوفيتى . وعادة ما تذهب هذه الافتراضات إلى أن الدول المتخلفة تستطيع أن تكرر نفس الخبرة التاريخية التى مرت بها الدول المتقدمة[٥] . وفضلا عن ذلك ساد اعتقاد مؤداه ، أن بالإمكان اختزال أو تحويل عملية التنمية إلى نموذج صورى يمكن أن يخضع محتواه للتنوعات التاريخية المختلفة . فعلى سبيل المثال نجد بعض العلماء يذهبون إلى أن التنمية تفترض وجود أداة أو وسيلة أساسية لإحداث التغير الاجتماعى كالمنظم بالنسبة للدول الرأسمالية ، والدولة بالنسبة للدول الاشتراكية[٦] . وينظر هؤلاء العلماء إلى الاختلافات بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى على أنها متغيرات يمكن أن تؤدى نفس الوظيفة برغم ما تتخذه من أشكال وصور مختلفة . إن الافتراضات التى يستند إليها هؤلاء العلماء تفتقر الى الصدق العلمى بسبب بسيط هو أنها تفتقد البعد التاريخى وتميل الى تجهيل الواقع ؛ ذلك أن الزمان التاريخى لا يتخذ دائماً خطاً

---

(٥) وإن كنا — مع ذلك — نلحظ وعيا متزايداً فى الدول المتخلفة بالصعوبات الكامنة فى تكرار الخبرة التاريخية للدول المتقدمة . وكمثال على هذه الافتراضات التطورية يمكن الرجوع إلى :

Rostow, W.W, *The Stages of Economic Growth : A Non-Communist Manifesto*, Cambridge Univ. Press, 1960, Brenner, Y.S., *Theories of Economic Development and Growth*, London, 1966.

(٦) See for example Schumpeter, J. *The Theory of Economic Development*, London, 1934, also A. Gerschenkron, *Continuity in History & other Essays*, 1968.

واحداً . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هي ، أن مجتمعات المستقبل لن تتمكن من تحقيق مراحل سبق أن حققتها مجتمعات أخرى خلال فترات زمنية مختلفة . إن كل المجتمعات (سواء أكانت متقدمة أو متخلفة) تتجه نحو المستقبل وتبغى تحقيق أشكال اجتماعية اقتصادية سياسية جديدة . ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن الدول المتخلفة لا تستطيع أن تخبر (حتى ولو أرادت) الظروف التى عاشتها من قبل الدول المتقدمة وأهمها بطبيعة الحال تكوين رءوس الأموال الضخمة عن طريق التجارة الخارجية[٧] ، والتحاق جماهير الفقراء بالعمل الصناعى ، وتحقيق تقدم تكنولوجى مستمر . وإذا كان هذا هو حال نموذج المجتمع الرأسمالى بالنسبة للدول المتخلفة ، فإن حال نموذج المجتمع الاشتراكى بالنسبة لهذه الدول ليس أفضل بكثير . فتاريخ المجتمعات الاشتراكية المتقدمة هو — إلى حد كبير — تاريخ الاشتراكية فى «مجتمع واحد» (الاتحاد السوفييتى) ، أو إن شئنا الدقة تاريخ الاشتراكية فى «كتلة واحدة» . ولسنا بحاجة إلى تأكيد الحقيقة المعروفة جيداً وهى أن تاريخ «المجتمعات الاشتراكية» يستند إلى ما يمكن أن يطلق عليه «التراكم الاشتراكى الأولى» الذى تم على حساب نمط الزراعة التى كان يمارسها الفلاحون ، والذى بواسطته أمكن إنجاز الصناعة الثقيلة . كل ذلك فى ظل «الستار الحديدى» الذى كان يعنى — أولا وقبل كل شىء — عدم الاعتماد على التجارة الخارجية . ومن ذلك يبدو واضحاً كيف أن النموذجين المعبرين عن التقدم (الرأسمالى والاشتراكى) قد ظهرا وتطورا نتيجة خبرات تاريخية مختلفة ، وكيف أن النموذج الاشتراكى (وهو اللاحق) لم يكن تكراراً للنموذج الرأسمالى (وهو السابق) .

(٢)

وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصوراتها عن تقدم الدول المتخلفة ، فإنها تنطوى — فى نفس الوقت — على خلط واضح فيما يتعلق بفهمها لمعوقات التنمية بوجه عام . لقد سلمت هذه النظريات — على نحو

(٧) قد نستثنى من ذلك الدول المتخلفة التى تنتج البترول وتحقق فائضاً اقتصادياً لصالحها . ومع ذلك فإن ارتباطها بالنظام العالمى وخضوعها لنظام تقسيم العمل الدولى يفرض عليها دور التابع .

ما أشرت قبل قليل — بأن تحقيق تقدم الدول المتخلفة يتطلب مواجهة العناصر التقليدية التي تعوق التغير الاجتماعي (والثقافي أيضاً)، ثم زرع وتدعيم كل ما من شأنه المعاونة على الانطلاق والاندفاع نحو التقدم(٨). ومن الواضح أن هذه النظريات تؤكد فكرة أولية هي : أن البناء الاجتماعي — الاقتصادي — السياسي الذي تشكل في الدول المتخلفة خلال الفترة الاستعمارية يشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون تنمية هذه الدول . بيد أن التسليم المطلق بهذه الفكرة وحدها قد لا يعيننا على فهم ديناميات وميكانزمات التنمية في دول العالم الثالث . فإذا كان البناء التقليدي الذي خلفه الاستعمار في هذه الدول سبباً من أسباب تخلفها وعاملا من عوامل بطء اندفاعها نحو التقدم ، فإننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن عملية التنمية كما تتم في دول العالم الثالث منذ عقد عقدين أو أكثر من الزمان قد تكون في حد ذاتها أيضاً سبباً من أسباب عدم التقدم ؛ بعبارة أخرى يجب ألا تشغلنا الاعتبارات التاريخية — برغم أهميتها القصوى البالغة — عن فهم ما يحدث بالفعل وتقييم سياسات التنمية الراهنة على نحو ما تبدو عليه في دول العالم الثالث .

وتشير النظرة المتأنية لمفهوم « معوقات التنمية » إلى أنه يميل إلى اختزال الواقع الاقتصادي — الاجتماعي — السياسي — الثقافي (التاريخي والمعاصر) ، ثم تحويله إلى علاقات مجردة صورية بين مرحلتين أساسيتين (التقليد — التحديث ، والإقطاع — الرأسمالية)(٩) . وبدلا من أن نختزل ونجمد الواقع إلى هاتين المرحلتين القطبيتين ، فإن علينا أن نتجه مباشرة وصراحة إلى العلاقات الواقعية السائدة في الدول المتخلفة ، أو الدول التابعة إن شئنا مزيداً من دقة التعبير . إننا لا نستطيع أن نتصور التنمية

---

(٨) Gusfield, J.R., "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change", *A.G.S*, Vol. 72, 1966-67. A.O. Hirschman," Obstacles to Development: A Classification and a quasi-vanishing act", *E D C* n, 13. iv, 1963, P. Hauser, "Cultural and Personal Obstacles to Economic Development in Less-developed Areas", *Human Organization* vol. 18, 1959.

(٩) وإن كنا — مع ذلك نجد محاولات عديدة تحاول مواجهة وجوه النقص الكامنة في هذه الثنائيات . من ذلك — مثلا — مفهوم المجتمع الجمعي عند فيرنفال Furnivall وسميث Smith ومفهوم المجتمع المركب عند نيوفينهيجزى Nieuwenhuijze انظر على سبيل المثال :

M.G. Smith; *The Plural Society in the British West Indies, Univ. of Calif.* Press, 1965, also Van Nieuwenhuijze, *Social Stratification and the Middle East*, Leiden, Brill, 1965.

كما لو أنها انتقالا أو تحولا من وضع لا نعرف عنه الكثير إلى وضع لن يتحقق له وجود فى المستقبل . ومن هنا تبدو أهمية دراسة قوانين التنمية فى دول العالم الثالث حتى نتعرف على مدى صدق هذه القوانين وقدرتها على التعبير عن واقع هذه الدول . حينئذ سوف يصبح بالإمكان المقابلة بين هذه القوانين وتلك التى تحكم التنمية فى الدول المتقدمة أو المسيطرة إن أردنا مرة أخرى مزيداً من دقة التعبير .

وتحاول نظريات التنمية بعد ذلك البرهنة على صحة القضية الذاهبة إلى أن الاستغلال الأمثل للموارد هو أحد الأسس التى تنهض عليها عملية التنمية فى دول العالم الثالث . وواقع الأمر أننا لا نستطيع – ببساطة – أن نقبل هذه القضية كما تصاغ على هذا النحو ، إذ أن الاستغلال الأمثل للموارد يتوقف على تصورات وإجراءات معينة تتبعها المجتمعات على اختلاف نماذجها وأشكالها (حديثة أو صناعية أو جماهيرية . . . إلخ) . وعلى ذلك يصبح من الضرورى – إن لم يكن من المحتم – أن نفهم فكرة الاستغلال الأمثل أو الرشيد للموارد فى إطار مواقف تاريخية معينة . إن الترشيد لا يكتسب معناه إلا عن طريق الناس ، والناس – بدورهم – يعيشون فترة زمنية معينة ويتفاعلون فيما بينهم على نحو معين [١٠] . بعبارة

---

(١٠) وواقع الأمر أن هناك شكوكا عديدة حول مدى صدق مفهوم الترشيد (بمعناه الغربى) وقدرته على وصف سلوك الأفراد فى الدول النامية . فمفهوم الترشيد يستخدم عادة وفى ذهن الدارس مجموعة من القيم ، المسيطرة عليه ، وهذه القيم عادة ما تعبر عن الصورة النمطية للإنسان الغربى الحديث . وعلى ذلك نجد بعض الدارسين يصفون شعوب الدول النامية بالافتقار إلى الرشد والمعقولية ، وضعف الدافعية ، وعدم القدرة على تأجيل الإشباعات ، وسيطرة النزعة التشاؤمية على التفكير وعلى الأخص فيما يتعلق بالفرص المتاحة . غير أن هناك دراسات حديثة عديدة أوضحت كيف أن الفرد فى الدولة النامية لا يفتقد الرشد ، كما أن الفرد فى الدولة المتقدمة لا يتصف – بالضرورة – بالرشد فالسلوك الاقتصادى للإنسان الغربى يتأثر بعوامل عديدة منها القيم والأهداف الاجتماعية والأذواق . انظر :

Edwards, W", Theory of Decision Making" in Edwards, W, and Tversley (eds.) *Decision Making*, Penguin Books, 1967.

بل ولقد أوضحت دراسات حديثة أخرى كيف أن الفلاحين فى الدول النامية (وهم أبرز الفئات أو القطاعات تعبيراً عن التقليد و بعداً عن الترشيد) يتصرفون بطريقة رشيدة تماماً . وأنهم فى ذلك يماثلون المنتجين الزراعيين الغربيين . انظر :

Johnson, G.L. (ed), *Study of Managerial Processes of Midwestern Farmers*, Iowa State , Univesity Press, 1961.

ويترتب على ذلك إعادة النظر فى كفاءة مفهوم الترشيد (بمعناه الغربى) وقدرته على فهم التنوعات التى يعبر عنها الواقع الاجتماعى . فليس هناك « إنساناً اقتصادياً » خالصا كما يتصور علماء الاقتصاد . ويكفى أن نشير =

أخرى فإن مدى رشد أى إجراء سياسى أو اقتصادى إنما يستند إلى طبيعة فهمنا للنسق الاجتماعى الذى يتم فيه هذا الإجراء . ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة . فى الدول الرأسمالية المتقدمة يعد الإنفاق على الصناعات العسكرية عملا رشيداً ، بينما لا يعد كذلك فى الدول الاشتراكية المتقدمة . وفى الاتحاد السوفييتى نجد أن استغلال الموارد الأساسية فى إقامة صناعة ثقيلة يعد رشيداً ، بينما لم يكن يعد ذلك كذلك فى الدول الاشتراكية الأوربية الأخرى خلال فترة حكم ستالين .

ومثل هذا عن فكرة التخطيط يقال . فثمة اتجاه فكرى يميل إلى اعتبار التخطيط خاصية تميز المجتمع الحديث سواء أكان اشتراكياً أو رأسمالياً . غير أن هذا الاتجاه الفكرى لا يفلت — بدوره — من النقد . فالتخطيط الاشتراكى يحاول دائماً أن يخضع السوق والمنافسة لمراقبة سياسية يمارسها المجتمع . أما التخطيط فى المجتمع الرأسمالى (أو البرمجة إن شئنا الدقة) فإنه يسعى إلى توجيه السوق والمنافسة بحيث تخدمان فى نهاية الأمر نظم المجتمع الرأسمالى ومؤسساته . ولا نستطيع هنا أن نعتبر التدخل الإنسانى فى كلا هذين النوعين من التخطيط يتم بطريقة متماثلة ولأهداف واحدة ، إذ أن التسليم بتشابه التدخل الإنسانى فى هذين الشكلين من التخطيط من شأنه إخفاء العلاقات الحقيقية السائدة بين شعوب كل من المجتمعين ، ومن شأنه أيضاً عقد مماثلات سطحية لا تثرى فهمنا للتنمية بقدر ما تبعدنا عن فهم كل ما هو خفى وكامن . من هنا يبدو لنا بوضوح المخاطر الكامنة أو المتمثلة فى تقنين نظرية التنمية وتطبيقاتها ، تقنين من شأنه إغفال التنوعات التاريخية والثقافية .

واستناداً إلى ما سبق فإننى أميل إلى رفض أية إيديولوجية عامة عالمية للتنمية . إن الإيديولوجيات المختلفة تعبر عن مصالح اجتماعية مختلفة ؛ بعبارة أخرى تخدم طبقات اجتماعية متفاوتة . والواقع أن العالم المعاصر لا يشهد

= فى هذا المجال إلى ماتوصل إليه فريدمان Friedman وسافيج Savage من أن الأفراد يقامرون كثيراً خلال حياتهم ويحرصون فى نفس الوقت على شراء سندات التأمين .

(١١) أوضح باران Baran وسويزى Sweezy كيف أن حاجة الرأسمالية الأمريكية إلى الاحتكار قد دفعتها دفعاً لتدعيم الصناعة العسكرية . انظر :

Baran, P, Sweezy, P., *Monopoly Capital*, Monthly Review Press, Penguin Books, 1962

تنمية واحدة ، ولكنه يشهد ضروباً من التنمية متباينة إن لم تكن متعارضة ؛ متعارضة ليس فقط فيما يتعلق بتصوراتها للتقدم ، بل أيضًا فيما يتعلق بتحقيق هذا التقدم . ومهمة العلوم الاجتماعية فى هذا المجال هى تحديد مداخل التنمية ووسائلها، ثم دراسة مدى كفاءة هذه المداخل والوسائل . ومثل هذه الدراسة يجب أن تتم فى ضوء تحليل المصالح العالمية للطبقات الاجتماعية . ولسوف نرتكب خطأ جسيما إذا ما رفضنا — تحت ستار الموضوعية — تحليل المصالح المتعارضة ؛ ذلك لأن هذه المصالح تمثل المحددات الأساسية للعمليات الاجتماعية . إن الوصف الإمبيريقى للوقائع السطحية من شأنه إخفاء الجوانب المختلفة للواقع ؛ ومثل هذا الوصف لا يكتسب أية معنى أو دلالة إلا إذا ارتبط بتحليل نظرى للمجتمع ككل .

وإذن فعلى نظرية التنمية أن تحلل عملية التنمية فى تجلياتها وتجسداتها التاريخية المختلفة . وحينما يتم إجراء هذا التحليل ، فإن بالإمكان التوصل إلى قوانين عامة للتنمية تعبر عن المجتمع الذى نريد دراسته . غير أن هذا التحليل لا يكتسب دلالاته الحقيقة إلا إذا أخذ فى اعتباره التناقصات الداخلية لعملية التنمية ، مبتعداً بذلك عن أية محاولة صورية من شأنها اختزال عملية التنمية وتحويلها إلى مجرد انتقال من مرحلة لمرحلة أخرى . ومن هنا نجد أن المهمة الأساسية لنظرية التنمية تتمثل فى اكتشاف كيف يتمكن المجتمع ككل — من خلال تناقضاته — أن يصل إلى أشكال تنظيمية أعلى وأرقى . ولا شك أن هذا المخطط النقدى (النظرى والمنهجى) يستطيع أن يعين العلماء الاجتماعيين على فهم مشكلات التنمية التى شهدها العالم الثالث خلال العقدين الماضيين .

(٣)

ولعل أخطر ما تعانى منه أغلب الكتابات الاجتماعية التى تتناول تنمية دول العالم الثالث اهتمامها الشديد بالتفاصيل السطحية المعاصرة وابتعادها الواضح عن الفهم التاريخى لظروف هذه الدول ، ثم وقوعها فى إغراءات وشراك نظرية الحيلولة دون فهم مشكلة التخلف فهما حقيقيًا . فالتخلف — كما تذهب هذه الكتابات — هو نتاج لاستمرار بقاء الأشكال الإقطاعية (الاقتصادية والاجتماعية) جنباً إلى

جنب الأشكال الحديثة [١٢] . فخلال القرن التاسع عشر كانت التنمية فى دول العالم الثالث « ذات اتجاه خارجى » ، أى أنها كانت مستندة إلى تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات المصنعة . ثم تذهب هذه الكتابات إلى أن استمرار بقاء الاقتصاد الزراعى الإقطاعى قد أدى إلى ظهور حالة من عدم التوازن الاقتصادى فضلا عن انخفاض مستويات الصحة وسوء التغذية . ومن الواضح أن هذه الحالة — فى جانب كبير منها — انعكاس لعدم العدالة فى توزيع الدخول . غير أن التنمية « ذات الاتجاه الخارجى » قد أسهمت — فى نفس الوقت — فى تدعيم التخلف الصناعى والتكنولوجى والاجتماعى بوجه عام ، وهو موقف ناجم — إلى حد كبير — عن انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأولية ، وهو الانخفاض الذى أعقب نهاية الحرب الكورية . وما إن انخفضت هذه الأسعار العالمية للمنتجات الأولية حتى مالت أسعار السلع المصنعة إلى الارتفاع ، مما خلق ظروفاً غير مواتية تماماً بالنسبة لتجارة الدول المتخلفة .

وتذهب هذه الكتابات بعد ذلك إلى أن الحل الوحيد الممكن لتجاوز تخلف دول العالم الثالث هو التصنيع وتبنى سياسة تنموية « ذات اتجاه داخلى » . ولقد بدأ التصنيع بالفعل فى عدد من هذه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، واستمر طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكان الدافع الرئيسى وراء هذا التصنيع هو إنتاج السلع الصناعية المستوردة إنتاجاً محلياً [١٣] . على أن تشجيع عملية تصنيع المنتجات الأجنبية أدت ببعض الدول النامية إلى التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة التى عادة ما تريدها الدولة . ولقد ذهبت هذه الكتابات إلى أن ظهور الصناعات الثقيلة — بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن تؤديه رءوس الأموال الأجنبية — قد يساعد فى نهاية الأمر على ظهور صناعة وطنية ؛ صناعة تخدم السوق المحلية التى تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم . ومن الطبيعى أن تبرز هذه الكتابات بعد ذلك الآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية الإيجابية المترتبة على هذه السياسة

(١٢) Myint, H, *The Economics of the Developing Countries*, Hutchinson, London, 1964.

(١٣) وإن كان ذلك لا ينفى ظهور بعض الصناعات الوطنية نتيجة إلحاح حاجات قومية خالصة. انظر على سبيل المثال :

Mountjoy, *Industrialization and Underdeveloped* Countries, Hutchinson, London, 1963.

الصناعية ، وإن كانت — فى نفس الوقت — لا تغفل الإشارة إلى ضروب التفكك الاجتماعى الناجمة عن هذه السياسة وضرورة مواجهتها بشتى الوسائل الممكنة[١٤] .

واضح مما سبق كيف أن الكتابات التقليدية قد روجت لفكرة أساسية مؤداها ؛ أن التحول من التنمية « المتجهة إلى الخارج » إلى التنمية « المتجهة إلى الداخل » سوف ينقذ — بالتأكيد — الدول المتخلفة من التبعية للدول المتقدمة ، وعلى الأخص فى مجال التجارة الخارجية . وهذا يعنى — ضمناً — أن مراكز صنع القرار سوف تتحول من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول المتخلفة) ، وأن موقفاً شأنه هكذا سوف يضع أقدار ومصائر الدول المتخلفة فى أيدى زعمائها . وتفترض هذه الكتابات بعد ذلك أن التصنيع من شأنه إضعاف موقف الطبقة الاجتماعية الاستغلالية التقليدية (كبار ملاك الأرض ، وملاك المناجم ، وكبار التجار والمصدرين . . . إلخ) ، وإتاحة مزيد من الفرص لمشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا فى عمليات صنع القرار . بعبارة أبسط تدعيم الديموقراطية[١٥] .

وتسلم هذه الكتابات بعد ذلك بأن « التحول نحو الداخل » يؤدى إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات . وهناك عوامل مساعدة فى هذا المجال منها ضعف موقف الطبقة الاجتماعية الاستغلالية ، ثم تدعيم مكانة الطبقة الوسطى ، وظهور جهاز حكومى مستقل (ليبرالى الطابع) يحافظ على مبادرة القطاع الخاص برغم تدخله فى تنظيم الاقتصاد على مستوى قومى . وباختصار فإن مسئولية التنمية تميل شيئاً فشيئاً إلى الاتجاه نحو الدولة . وأخيراً تؤكد هذه الكتابات أن سياسة التصنيع والتحول نحو الداخل سوف ترفع من مستوى الوعى القومى . الطبيعى أن يساعد ذلك على مواجهة التخلف فى كافة المجالات : العلمى ، والتكنولوجى ، والثقافى ، وفى نهاية الأمر سوف يختفى « الاغتراب الثقافى » الذى عاشته دول العالم الثالث لفترة طويلة ، أى أن هذه الدول سوف تكف — بفضل سياساتها القومية المستقلة — عن محاكاة الدول المتقدمة ، وسوف تمتلك ثقافة متميزة عن ثقافة الدول المتقدمة[١٦] . وعلى ذلك

(١٤) See for example, Hoselitz, B, Moore, W, *Industrialzation and Society,* (ebds.), Mouton, Paris, 1963

(١٥) Johnson, J "Political Change in Latin America : The Political Role of the latin American Middle Sectors", *The Annals of the American Academy of Political and Social Saience,* vol. 334, March, 1961.

(١٦) Kerr, C, at al, *Industrialism and Industrial Man* : Heinemann, 1966.

يصبح هذا الوعى – فى نظر هذه الكتابات – نقطة انطلاق لصياغة إيديولوجية للتنمية تستند إلى توحيد المصالح الوطنية فى إطار هدف عام هام مشترك هو إقامة مجتمع وطنى مستقل [١٧] .

ولو حاولنا اختبار مدى صدق الأفكار السابقة على دول العالم الثالث فستكون النتيجة الواضحة أمامنا هى أن « نظرية التنمية » قد أسرفت فى تفاؤلها ، وبالغت فى مدى التقدم الذى حققته هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية . ومن شأن هذا الموقف أن يضع « نظرية التنمية » ذاتها فى موقف متأزم مصدره عدم قدرتها على فهم ما جرى (وما يجرى) فى دول العالمين المتخلف والمتقدم على السواء . لذلك نجد من الضرورى هنا أن نتناول بشىء من التفصيل مدى كفاءة الأفكار التى تضمنتها الكتابات الاجتماعية المعنية بدول العالم الثالث وقدرتها على توجيه مسار التنمية فى هذه الدول ، مستشهدين فى ذلك بأمثلة واقعية حية .

ولنبدأ أولا بالفكرة البسيطة التى تذهب إلى أن التحول من التنمية « المتجهة إلى الخارج » إلى التنمية « المتجهة إلى الداخل » يساعد على تحقيق مزيد من الاستقلال فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، كما يعين على تحويل مراكز صنع القرار من الدول الاستعمارية المتقدمة إلى الدول المستعمرة المتخلفة . من الواضح أن التطورات التى شهدها العالم المعاصر وعلى الأخص فيما بعد الحرب العالمية الثانية تشير إلى أن هذه الفكرة البسيطة لا يمكن قبولها ببساطة ، وأنا أعتقد بكثير مما تبدو عليه . فلم يحدث أن أدى تصنيع المنتجات الأجنبية إلى مزيد من الاستقلال الاقتصادى وانخفاض

---

(١٧) ومع ذلك فيجب أن نعلم أن هناك اختلافات داخلية فى الكتابات السابقة ، على الرغم من وجود حدود عامة مشتركة أوضحناها فى المتن . فالكتابات ذات الاتجاه اليمينى (إن صحت هذه التسمية وهى تسمية نسبية على كل حال) تميل إلى عدم تأكيد الجوانب الاستعمارية للموقف ، كما أنها تفضل عدم إحداث تغييرات بنائية أساسية . لذلك نجدها تفضل الإشارة إلى قضايا أخرى كترشيد السلوك ، والتحدث الاقتصادى ، والتطور التكنولوجى ، والدور الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية . . . إلخ . أما الكتابات ذات الاتجاه اليسارى أو الراديكالى (وهذه تسمية نسبية أيضاً) فتميل إلى تأكيد الطابع الاستعمارى للاقتصاد ، والحاجة إلى إحداث تغييرات بنائية مع تحديد الدور الذى يمكن أن يلعبه رأس المال الأجنبى . ويمكننا أن نجد عينة ممثلة لهذه الكتابات على اختلاف اتجاهاتها فى :

Finkle, , Gable, R, (eds.), *Political Deve lopment and Social Change*, Wiley, N.Y., 1968. Mel r, G. (ed.) *Leading Issues in Development Economics*, Oxford University Press, 1964.

نسبة الصادرات ؛ بل إن ما حدث بالفعل هو أن تصنيع المنتجات الأجنبية وانخفاض قيمة العملات المحلية قد أديا إلى مزيد من التبعية والخضوع فى سوق التجارة العالمية[١٨] . وتؤكد البيانات الإحصائية التاريخية المتعلقة بأمريكا اللاتينية أنه خلال الفترة الاستعمارية التى كانت تقوم على التصدير (أى فترة « التنمية المتجهة إلى الخارج ») كانت السلع المستوردة ذات طابع كمالى ولا تخدم سوى استهلاك الطبقات الحاكمة ، وبالتالى كان تأثيرها على الاقتصاد ثانوى إلى حد بعيد . أما خلال فترة الاستقلال التى تستند إلى تصنيع المنتجات الأجنبية (أى فترة التنمية » المتجهة إلى الداخل ») ، فإن العملات الأجنبية تستخدم لشراء مستلزمات الصناعات الوطنية ، وهى الصناعات الأولية التى تعتمد على تصنيع المنتجات الخام أو الأولية . وبسبب ندرة العملات الأجنبية وتزايد صعوبة الحصول عليها فى المستقبل ، [فإن كثيراً من دول أمريكا اللاتينية قد تعرضت بالفعل لمواقف حرجة قاسية[١٩] . ولعل الدلالة الحقيقية لهذه المواقف

---

(١٨) ونستطيع أن نستشهد على ذلك بحالة المكسيك . فلقد أوضح جاليه Jalée كيف أن الإنتاج فى هذا البلد قد ازداد بمعدل سنوى ٢,٢ ٪ فى الفترة فيما بين سنتى ١٩٥٨، ١٩٦٥ . غير أن الاقتصاد المكسيكى ظل – مع ذلك – خاضعاً لازدواجية واسعة النطاق ، حيث نجد ٥٥٪ من السكان يعملون فى قطاع الزراعة . وعلى الرغم من ازدياد معدل الإنتاج خلال هذه الفترة ، إلا أن نسبة الديون الخارجية قد ازدادت بسبب ارتفاع نسب الفوائد ، واستمرار ارتفاع نسب الصادرات ، فى الوقت الذى زادت فيه معدلات الاستهلاك نتيجة لميل السلطات إلى خلق مجتمع استهلاكى انظر :

Jalée, P; *The Third World in Work Econmay*, Monthly Review Press, 1969, esp. ch. vil, See also Hayter, T; *Aid as Imperialism*, Penguin Book Ltd, Harmondsworth, 1972.

وعلى مستوى القارة ككل يقدم فرانك Frank بيانات إحصائية أكثر شمولا . فلقد هبط معدل النمو السنوى للدخل القومى بالنسبة للفرد الواحد منذ نهاية الحرب وفى كل خمس سنوات من ٤,٨ ٪ فى الأعوام من ١٩٤٥–١٩٤٩ إلى ١,٩ ٪ فى الأعوام من ١٩٥٠ – ١٩٥٥ ، وهبط إلى ١,٤٪ من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٠ ، وإلى ١,٢ ؛ من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ . كما أن معدل نمو الإنتاج القومى الإجمالى قد هبط من ٥,١ ٪ فى الخمسينات إلى ٤,٦ ٪ فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ . (البيانات مأخوذة من دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) . انظر فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، ترجمة الهيثم الأيوبى ، وأكرم ديرى ، دار العوده ، بيروت ١٩٧٣ . ص ١١٧ .

(١٩) وهذا يكاد ينطبق تماماً على مصر وكثير من دول آسيا وأفريقيا وعلى الأخص تلك التى نهجت سياسات تصنيعية واسعة النطاق نسبيا .

هى أن الاستقلال الاقتصادى الذى بدأ واضحاً بالنسبة للدول النامية يحمل فى طياته (إن لم يكن هو كذلك) تبعية اقتصادية إلى حد بعيد ، تبعية للقوى التى تتحكم فى السوق العالمية وأساليب الإنتاج المتطورة . أما القرارات المتعلقة بتحديد السلع الضرورية التى يجب استيرادها (كبعض المواد الكيمائية ، والآلات الدقيقة) . . . إلخ . فترتبط ارتباطاً وثيقاً بميزان المدفوعات الذى يتأثر — هو الآخر — تأثراً شديداً بانخفاض أسعار المنتجات الأولية وارتفاع أسعار السلع المصنعة .

وواقع الأمر أن « التنمية المتجهة إلى الداخل » لم تؤد إلى تحول مراكز صنع القرار من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على نحو ما تصورت أغلب الكتابات التى تناولت تنمية العالم الثالث ، فهنا شواهد وبيانات عديدة توضح كيف أن برامج التصنيع التى نفذتها الدول النامية خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلى مزيد من تحكم رءوس الأموال الأجنبية فى الصناعات الوطنية[٢٠] . وهذا فى حد ذاته يعنى أن التدعيم الخارجى لقطاع الصناعة قد حطم — تدريجياً — إمكانيات التنمية الوطنية المستقلة . وعلى الرغم من أن التنمية الصناعية الوطنية فى عدد من الدول النامية قد أدت إلى ظهور قوى اجتماعية هامة (تجار ومنظمين . . . . . . إلخ) ، إلا أن هذه القوى عالمية أكثر منها وطنية . ولو أضفنا إلى ذلك الأساليب التى تمارسها الاحتكارات العالمية عن طريق الشركات الضخمة الكبرى (سواء تعلق ذلك برءوس الأموال أو التكنولوجيا أو الأساليب الإدارية) ، استطعنا أن ندرك إلى أى مدى خضعت برامج التصنيع فى الدول النامية لضغوط قاسية من جانب الدول المتقدمة[٢١] . ومع أن بعض الدول النامية لا تزال تقاوم باستماتة هذه الضغوط ، إلا أن النتيجة النهائية ستتحدد من خلال السيطرة المتزايدة للقوى

---

(٢٠) Furtado, C; *Development and Underdevelopment, A Structural Liew of the Problems of Developed and Underdeveloped Countries*, University of California Press, 1967, p.p. 127 ff.

Frank, A.G.; ,,Aid or Exploitation", in Frank, A. (ed.) *Latin America : Underdevelopment or Revolution*, Monthly Review Press, 1969, pp. 149-161.

(٢١) للحصول على بيانات كمية وفيرة انظر :

"Sweezy, P, Monopoly Capital Corporations," Monthly Review, November, 1971. PP. 1-33.

Magdoff, H. ,,U.S. Foreign Policy and Underdevelopment,', *Monthly Review* Pres March, 1972, pp. 1-9. The Editors, ,,The End of U.S. Hegemony", *Monthly Review*, October, 1971, pp. 1-16.

الاحتكارية العالمية ، والضعف المتزايد الذى يتعرض له اقتصاد الدول النامية .

وإذا كانت الكتابات السابقة قد اهتمت بتأكيد ضعف نفوذ القوى التقليدية المسيطرة (فى مجالات الزراعة والتجارة والصناعة) ، إلا أن هذا الضعف لم يكن مصحوبًا بقوة موازية (سياسية واقتصادية واجتماعية) للغالبية العظمى من الفلاحين وفقراء المدينة . وتفسير هذا الموقف كامن فى طبيعة الظروف (الخارجية والداخلية) التى تعرضت لها الدول النامية خلال السنوات الأخيرة . فلو تأملنا أوضاع الدول النامية التى تبنت برامج تصنيع واسعة النطاق نسبيًا ، لاحظنا أن هذه البرامج كانت موجهة أساسًا لإشباع احتياجات الصفوات المختلفة وعمال المصانع ، بحيث لم تفد منها الطبقات الحضرية الوسطى والفلاحين الإفادة المتوقعة . وفضلا عن ذلك فلقد كانت المنتجات الأولية التى قامت عليها الصناعات تصدر إلى الخارج من أجل الحصول على عملات صعبة ما يلبث أن يتحكم فيها قطاع التصدير . يضاف إلى ذلك أن الفائض الاقتصادى الذى يتحقق من قطاع الصناعة كان من نصيب البنوك التى كانت تمنحه فوائد عالية . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن قطاع الزراعة كان هو الخاسر دائمًا نتيجة سياسات التصنيع التى انتهجتها الدول النامية خلال العقود القليلة الماضية . وعلى الرغم من أن برامج التصنيع هذه قد خلقت قطاعًا لا يستهان به من العمال الصناعيين فى الدول النامية . إلا أن مشاركتهم السياسية كانت محدودة للغاية ، ذلك لأن هذه المشاركة (حتى ولو تمت) كانت تتم فى ضوء صورة مشوهة « للديموقراطية الغربية » . وربما كانت النتيجة الأساسية لتضخم القطاع الصناعى الحضرى (وعلى الأخص فى دول أمريكا اللاتينية) مالاحظناه خلال السنوات الأخيرة من ظهور انقلابات عسكرية عديدة .

واستنادًا إلى ما سبق يصعب القول بأن الدول النامية تتجه بالفعل نحو خلق « مجتمعات استهلاكية جماهيرية »[٢٢] . حقًا لقد نمت المراكز الحضرية فى هذه الدول نموًا ملحوظًا ؛ نموًا يفوق نمو المناطق الريفية ؛ وارتبط ذلك بارتفاع نسبى فى مستويات الاستهلاك لدى القطاعات الحضرية . لكن يجب ألا ننسى أن هذه

---

(٢٢) Rostow. W.W, The Stages of Economic Growth, *op. cit.*

المراكز الحضرية تزخر « بمدن الصفيح » و « أحياء واضعى اليد » التى تعكس جميعها ظروفاً فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة القسوة[٢٣]. وإذا كانت « أحياء واضعى اليد » تعبر لنا عن « الهامشية الحضرية » (إن كان لنا أن نستخدم تعبير روبرت بارك) ، فإن ضخامة عدد سكان هذه الأحياء لهو أفضل دليل على سيطرة « الهامشية الاجتماعية » . وإذا كان بعض الدارسين يميلون إلى تفسير ضخامة عدد سكان هذه الأحياء فى ضوء ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين فى الدول النامية ، إلا أن هذه الحقيقة الإحصائية يجب ألا تحجب عنا الحقيقة البنائية الهامة وهى ؛ أن المناطق الريفية الفقيرة فى الدول النامية تدفع سكانها دفعاً نحو سراب المراكز الحضرية[٢٤]. ولعل أفضل دليل على صدق هذه النقطة أن العمل الصناعى — فى معظم الدول النامية وكما تشير إلى ذلك البيانات الإحصائية — لا يستطيع استيعاب سوى أعداد محدودة جداً من المهاجرين الريفيين[٢٥]. وتفسير هذا الموقف كامن فى أسلوب التنمية الذى يعتمد اعتماداً أساسياً على رءوس الأموال الاحتكارية وما يرتبط بذلك من إحكار للتكنولوجيا المتقدمة[٢٦]. ويجب ألا يفهم من ذلك أننى أتخذ موقفاً معارضاً من التقدم التكنولوجى فى حد ذاته ، ولكنى أتخذ موقفاً مضاداً من التكنولوجيا الاحتكارية التى لا تتمكن من امتصاص الأعداد الغفيرة من المهاجرين الريفيين إلى المراكز الحضرية . ولعل الأهمية التى احتلها مفهوم الهامشية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) تنبع من هذه الحقيقة ؛ حقيقة إخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين فى الالتحاق بأعمال صناعية ثم لجوئهم إلى أعمال حرفية متواضعة .

---

(٢٣) نستطيع أن نجد معالجة قيمة مستفيضة لهذه النقطة فى :

Frank, A.G. ,,Urban Poverty in Latin America'', *Studies in Comparative International Development*, vol. 11, No. 5, 1966.

(٢٤) انظر على سبيل المثال جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى الدول النامية ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الثالث .

(٢٥) Sutcliffe, R; *Industry and Underdevelopment*, Addison-Wesley, London, 1971.

وفى هذا المؤلف نجد بيانات إحصائية وفيرة عن الجوانب الاقتصادية والسكانية للتصنيع فى الدول النامية ، كما نجد قائمة ببليوجرافية شاملة تعكس طبيعة الاهتمام بمشكلات التصنيع فى هذه الدول .

(٢٦) السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

وفى ضوء هذه الانتقاءات يبدو واضحاً كيف أن « النظريات » التقليدية التى تناولت تنمية دول العالم الثالث لا تنهض على دعائم نظرية وإمبيريقية وتطبيقية فعالة مما يضعها فى مأزق حرج إن لم تكن أزمة حادة . فمفهوما التنمية والتخلف — بالمعنى الذى استخدمته هذه النظريات التقليدية — لا يتمتعان بقوة تفسيرية معبرة ، طالما أنهما لا يشيران بدقة إلى لب المشكلة التى تعانى منها الدول النامية وهى التبعية . لذلك يبدو لى أن مفهوم التبعية يستطيع أن يفسر لنا سبب تبنى دول العالم الثالث أسلوباً فى التنمية يختلف عن ذلك الذى اتبعته الدول المتقدمة المعاصرة . إن العلاقات الدولية التى تحكم التنمية هى علاقات تبعية فى المحل الأول . وإذا ما تم تحليل هذه العلاقات تحليلا دقيقاً ، فستبدو أمامنا على الفور حقيقة أساسية هى ؛ أن التنمية التى تتم فى دول العالم الثالث الآن هى تنمية تابعة محكومة بنظام دولى احتكارى بالغ التعقيد . ومع ذلك فلا تزال هذه الحقيقة بحاجة إلى مزيد من التفصيل والتحديد .

(٤)

لعل أول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن مفهوم التبعية قد ظهر من خلال الجدل الحاد الذى دار بين العلماء الاجتماعيين حول مفهومى التخلف والتنمية . ومنذ البداية تقرر أن مفهوم التبعية وإن كان يمكننا من تجاوز الأخطاء التى وقع فيها بعض العلماء الاجتماعيين ، إلا أنه — مع ذلك — بحاجة إلى مزيد من التوضيح ، على الرغم من المحاولات الأكاديمية الحديثة التى بذلت من أجل تحديد عناصره وأبعاده الأساسية(٢٧) والملاحظ أن جانباً كبيراً من الانتقادات التى وجهت لمفهوم التبعية قد انصبت على الجوانب المنهجية ؛ لذلك نجد من الضرورى هنا الاهتمام بتحليل هذا المفهوم تحليلا نظرياً ومنهجياً فى آن واحد ؛ فذلك يمكننا من تحقيق فهم أفضل للمشكلة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (التاريخية المعاصرة) .

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال : Szentes T; *Interpretations of Economic Underevelopment: A Critical Study*, Cnetre for Afro-Asian Rescarch of the Hungarian Academy of Sciences, Budapest,1968,Rhodcs, R,(ed.) *Imperialism and Underdevelopment;* Monthly Review Press, 1920, Horowitz, *Imperism and Revolution*, Penguin, 1971.

إن الحقيقة التي ينبغي تأكيدها هنا هي : أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثير من دارسي العالم الثالث ، ولكنها أيضاً نتيجة عامل داخلي بعبارة أخرى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية التي تلعب دوراً لا يمكن إغفاله أو تجاهله . وإذا كان النظام الدولي قد لعب (ولايزال) دوراً في تحديد طابع وأسلوب التنمية في دول العالم الثالث ، فإن هذه الدول قد لعبت أيضاً (ولا تزال) دوراً في تشكيل هذا النظام الدولي .

إن إغفال هـذه الحقيقة البنائية يعني تجاهلا للطابع الديالكتيكي الـذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) التي ربطت الدول المتقدمة بالدول المتخلفة ، كما أنه يعني تجميداً للواقع التاريخي وتحويله إلى مجرد صيغ صماء لا حياة فيها . إن التخلف (أو التبعية إن شئنا الدقة) هو نتاج لقوى تاريخية عالمية بقدر ما هو نتاج لقوى تاريخية محلية [٢٨] .

تلك حقيقة مالت التحليلات الماركسية الكلاسيكية إلى استبعادها أو على الأقل عدم إبراز أهميتها [٢٩] .

والواقع أن تحليل تأثير التبعية على البناء الداخلي للدول المتخلفة يعيننا على فهم التنمية كظاهرة تاريخية عالمية ؛ أي بوصفها إنتاج لتشكل واتساع وتدعيم النظام الرأسمالي ذاته . غير أن ذلك يتطلب منا أن نربط (في إطار تاريخي واحد) بين التوسع الرأسمالي للدول المتقدمة ونتائج هذا التوسع على الدول المتخلفة . ومع

---

(٢٨) اقترب جاليه من هذه النقطة حين قال : «لا شك أن تخلف العالم الثالث ليس–بوجه عام على الأقل – بدعة الاستعمار ولا الإمبريالية ، فلقد كان سابقا على وجودهما ، بل هو الذي أتاح الفتوحات الاستعمارية وألوان الخضوع . ولكن مالا يمكن إنكاره أن بقاء أمم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في حالة التبعية هو من فعل التقسيم الدولي للعمل المتسم بالطابع الإمبريالي ، الذي يفرض على هذه الأمم دور المورد للمنتجات الغذائية الرئيسية والمواد الأولية والبترول إلى الدول المسيطرة ، في حين تدخر هذه الدول لنفسها التصنيع الذي يضاعف الثروات . انظر :

Jalée, The Third World in World Economy, *op. cit*, ch. V.

(٢٩) كمثال على ذلك انظر :

Magdoff, H; *The Age of Imperialism*, Monthly Review Press, 1969.

ذلك فيجب ألا يؤدى بنا ذلك إلى تبسيط مبالغ فيه ، أى أن نهتم فقط بآثار التنمية الرأسمالية دون أن نهتم بتحليل العناصر التى أدت الى ظهور هذه الآثار . إن الربط بين التوسع الرأسمالى وظهور التخلف ربطا ديالكتيكيا هو خطوة نظرية هامة تمكننا من فهم الطابع الخاص للتنمية التى أحرزتها الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالى تعيننا على تفسير الطابع الخاص للتخلف الذى عاشته الدول المتخلفة . وإذا كانت) دراسة التنمية الرأسمالية هى التى أدت إلى ظهور نظرية فى الاستعمار (أو الإمبريالية) فإن دراسة التنمية فى الدول المتخلفة يجب أن تحفزنا إلى إقامة نظرية فى التبعية . وتقودنا هذه النقطة الى طرح ما تعانى منه « نظرية » الإمبريالية من قصور وضيق . فمن المعروف أن الفكر الاجتماعى قد شهد محاولات نظرية عديدة حاولت فهم ظاهرة الإمبريالية ابتداء من لينين [٣٠] وبوخارين [٣١] Bukharin وروزا لوكسمبورج [٣٢] Luxemburg (وهم يعكسون الفكر الماركسى) حتى هوبسون [٣٣] Hobson وشومبيتر Schumpeter [٣٤] وستراتشى [٣٥] Strachey (وهم يعبرون عن الفكر الليبرالى بدرجات متفاوتة) .

على أن التحليل المتعمق لهذه المحاولات النظرية العديدة يكشف لنا على الفور عن أن أيًّا منها لايستطيع — بذاته — أن يفسر الواقع التاريخى الدينامى للدول المتخلفة وعلى الأخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة . وهنا نجد مفهوم التبعية يفرض نفسه كأداة تحليلية هامة . غير أن الاستعانة به تتطلب — بادئ ذى بدء — إقامة تصورات معينة دقيقة عن التبعية وميكانزماتها وقدرتها على تفادى جوانب القصور الكامنة فى التحليلات التى اعتمدت على مفهوم الإمبريالية . وقد تكون

---

(٣٠) Lenin, V.I, *Imperialism. The Highest Stage of Capitalism*, Moscow, 1970.

(٣١) Bucharin, N; *World Economy and Imperialism*, H, Fertig, N.Y. 1966.

(٣٢) Luxemburg, R; *The Accumulation of Captial*, Monthly Review Press.

(٣٣) Hobson, J.A. *Imperialism*, Univ. of Michigan Press, 1965.
ويلاحظ أنه على الرغم من أن تحليل هوبسون ليس ماركسيا ، إلا أنه درس الإمبريالية من وجهة نظر الدول التابعة أو المتخلفة .

(٣٤) Schumpter, *Imperialism and Social Classes*. Augustus Kelley, N.Y, 1951.

(٣٥) Strachey, J, *The End of Empire*, Gollancz, 1959.

وجهة نظر لينين فى الإمبريالية مثالا نستطيع من خلاله توضيح القضية التى نذهب إليها هنا . فلقد توقع لينين أن الإمبريالية سوف تتخذ طابعاً طفيلياً وبالتالى سوف تحدث ركوداً أوكساداً اقتصادياً فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، وأن رءوس الأموال التى تستثمرها القوى الإمبريالية فى الدول المتخلفة سوف تدفع بالنمو الاقتصادى فى هذه الدول خطوات إلى الأمام[٣٦] . ومن الواضح أن وجهة نظر لينين هذه تنطوى على غير قليل من الخلط والغموض .. فإذا كانت استنتاجاته المستندة إلى ملاحظاته للظروف التى كانت سائدة فى زمانه صادقة ، فإن المطلب الحاسم التى يفرض نفسه علينا هنا هو تفسير عدم انطباق هذه الاستنتاجات على الظروف المعاصرة .

ولعل أحد عناصر هذا التفسير أن لينين لم يهتم كثيراً بآثار انتقال رءوس الأموال الاستعمارية على اقتصاد الدول المتخلفة ذاتها . ولوكان لينين قد أولى ذلك اهتمامه لاستطاع أن يوضح لنا كيفية تحالف القوى الاستعمارية الاحتكارية مع القوى الرجعية فى الدول المتخلفة من أجل تدعيم وتثبيت ظروف التخلف والتبعية وعلى ذلك فإن الاستثمارات الاستعمارية الاحتكارية فى الدول المتخلفة لا تمثل حقيقة اقتصادية خالصة . ولكنها تمثل أيضاً حقيقة سياسية — اجتماعية — ثقافية . حقيقة يعكسها مفهوم التبعية بأوسع معانيه الممكنة[٣٧] .

ولقد قصدت بهذا المثال البرهنة على أننا بحاجة ماسة إلى اتجاه أكثر شمولا واتساعاً لفهم تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — نبذ وشجب النظرة الواحدية الاتجاه التى تفسر التبعية فى ضوء سلوك القوى الاستعمارية وحدها . إن فهم السيطرة التى حققتها الدول المتقدمة لا يتحقق على أفضل نحو ممكن إلا إذا فهمنا التبعية التى عاشت فى ظلها الدول المتخلفة ، تلك

---

(٣٦) وهذا ماعبر عنه لينين بقوله : «إن انتقال رءوس الأموال سوف يساعد — وبطريقة هائلة — على النمو الرأسمالى فى الدول التى تتلقاها » انظر : Lenin, *op. cit.*

(٣٧) ولا شك أن هذه الحقيقة قد نالت قدراً كبيراً من اهتمام الماركسيين الجدد . فلقد اهتموا بمعالجة بعض جوانب القصور فى الفكر الماركسى الكلاسيكى وملاءمته مع الواقع الدولى المعاصر . ومن أشهر هؤلاء الماركسيين بول باران Baran وسويزى Sweezy وشارل بيتلهيم Bettleheim وماندیل Mandel

التبعية التى يجب أن ندرسها فى ضوء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (التاريخية والمعاصرة) التى يتألف منها النظام العالمى . ومن هنا يتضح لنا كيف أن الاستعانة بمفهوم التبعية تمكننا من تجاوز النظرة التاريخية الأولية التى تشير إلى أن التخلف قد نجم عن موقف عالمى شامل ، وأن هذا الموقف يمكن تفسيره فى ضوء التوسع الذى حققته الرأسمالية . غير أن ذلك يفرض علينا أيضاً تساؤلا أساسيًّا هو : إذا كانت هذه النظرة التاريخية الأولية (وهى نظرة يؤكدها مفهوم التبعية بطبيعة الحال) صحيحة فإلى أى مدى يمكن أن نطلق على الدول التى عاشت ظروف التبعية (وارتبطت بالتوسع الرأسمالى) دولا رأسمالية فعلا ؟ .

هنا نجد دراسات أندر فرانك Frank [٣٨] تحتل أهمية خاصة ووضعاً متميزاً وتتلخص وجهة نظر فرانك فيما يلى : أن دول أمريكا اللاتينية قد خضعت لاستعمار أوربى ارتبط بتوسع رأسمالى تجارى . وما لبث اقتصاد هذه الدول أن ارتبط ارتباطاً عضويًّا تابعًا بالاقتصاد العالمى . ولقد كانت كل دول أمريكا اللاتينية — خلال الفترة الاستعمارية — تتنج من أجل التصدير للدول الاستعمارية . وهذا يعنى أنها كانت تمارس إنتاجًا تجاريًّا ، مما يعنى أيضاً أن اقتصادها لم يكن من النوع **الإقطاعى** ، ولكنه كان ذو طابع **رأسمالى**[٣٩] . واستناداً إلى ذلك يذهب فرانك إلى أن أكثر دول اللاتينية تخلفاً كانت هى تلك التى شهدت نشاطًا ملحوظًا فى مجال تصدير المنتجات الأولية ، وبالتالى هى التى انتعشت فيها التجارة . وهنا نجد فرانك — مرة أخرى — يؤكد وجهة نظره التى مؤداها ، أن من العبث ربط **التخلف بالإقطاع** ، ذلك أن النظام الرأسمالى قد ظهر ككوكب مركزى ضخم يستغل نسقًا مؤلفًا من توابع ، تلك التوابع التى تستغل — هى الأخرى — نسقًا مؤلفًا من توابع أدنى . . .

---

(٣٨) See : Frank, A.G; Capitalism and underdevelopment in Latin America, *op. cit*; Latin America : Underdevelopment or Revolution, *op. cit*; Furtado; Underdevelopment and Development, *op. cit.*

(٣٩) والواقع أن لويس فيتال Vitale كان قد سبق فرانك فى توضيح هذه النقطة : انظر : مقاله الرائع :

L. Vitale, „Latin America : Feudal or Capitalists", in J. Petras and Mourice Zeitlin (eds.) Latin America : Reform or Revolution ? N.Y., 1968, pp. 32-43.

وهكذا . وعلى ذلك يصبح من الواضح أنه فى داخل الدول المتخلفة ذاتها هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلى (كالمدينة والقرية مثلا) ويرتبط — فى الوقت ذاته — بالنسق المعبر عن الاستغلال الخارجى (أو العالمى) .

وإذا كانت وجهة نظر فرانك تبدو صحيحة ومنطقية فى ظاهرها ، إلا أنها تستند إلى قضايا يتعين فحصها بدقة قبل أن نسلم بها . فإذا كان صحيحاً أن دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الاستعمارية كانت دولا رأسمالية (كما يقول فرانك) ، إلا أنها لم تستطع خلق سوق داخلية ، ذلك لأن اقتصادها كان موجهاً أساساً لخدمة أهداف التصدير للدول الاستعمارية . وفى مقابل ذلك كانت دول أمريكا اللاتينية تستورد السلع المصنعة ولم تظهر سوى محاولات ضعيفة للتصنيع ما لبث الاستعمار أن أجهضها وأجهز عليها . وكنتيجة لذلك خضعت دول أمريكا اللاتينية لاقتصاد استعمارى موجه للخارج مبتعدة بذلك عن نمط الاقتصاد الرأسمالى الصناعى الذى ظهر فى دول أوربا الغربية خلال الفترة الاستعمارية . ولقد أدى هذا الموقف إلى ظهور اقتصادى طبيعى قائم على الاستهلاك الذاتى ، بحيث لم يسمح بظهور علاقات إنتاجية **رأسمالية** بقدر ما دعم العلاقات الإنتاجية **الإقطاعية** . كيف إذن نصف هذه العلاقات الإنتاجية ؟ هل تعبر عن نمط خاص من النظام الرأسمالى ؟ هل تمثل شكلا مختلفاً تماماً من الإنتاج ؟ هى تشكل تحولا نحو الرأسمالية كما حدث ذلك فى أوربا خلال اتجاهها نحو التصنيع التجارى ؟ .

يبدو لنا أن التساؤل الأخير هو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التبعية . ففى إنجلترا — على سبيل المثال — أدت الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر إلى خلق ظروف ملائمة تماماً لاتساع نطاق نمط الإنتاج الرأسمالى ؛ ذلك لأن فترة الصناعة التجارية كانت قد مهدت الطريق لظهور تفرقة بين ملكية وسائل الإنتاج من ناحية وقوة العمل من ناحية أخرى . ولقد خلقت هذه الفترة أيضاً ظروفاً ملائمة تماماً لتراكم رءوس الأموال ؛ عاون على ذلك احتكار التجارة الخارجية ، ومرونة النشاطات النقدية ، وتحطيم الاقتصاد الزراعى التقليدى . وبالإضافة إلى ذلك فاقد تطور تقسيم العمل بشكل كبير فى القطاعات الصناعية التى تتعامل مباشرة مع

الأسواق الخارجية والداخلية ، تلك الأسواق التى كانت تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم[٤٠] .

ومن الطبيعى أن تختلف الظروف التى مرت بها الدول المتخلفة عن تلك التى مرت بها الدول المتقدمة . فالدول الأولى (أى المتخلفة) كانت تمثـــل المنتج الرئيسى للمواد الخام التى تحتاج إليها الدول الأخيرة (أى المتقدمة) . وفضلا عن ذلك فلقد كانت الدول المتخلفة تشكل سوقاً هائلة ضخمة لمنتجات الدول المتقدمة . ومن شأن هـــذا الموقف أن يفرض تبعيـــة مطلقة . من جانب الـــدول الأولى وسيطرة كاملة من جانب الدول الأخيرة . ولا يمكن تفسير ذلك فقط ضوء استنزاف الدول المتقدمة للفائض الاقتصادى الذى تحققه الدول المتخلفة على نحو ما يذهب فرانك ، بل يجب تفسيره أيضاً فى ضوء بناء الدول المتخلفة ذاتها[٤١] . فالثورات المضادة للاستعمار التى شهدتها الدول المتخلفة لم

---

(٤٠) Baran, P, *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, N.Y, 1962, also, Barrington-Moore Jr; *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, 1967, esp. ch. 1.

والتعرف على الآثار الاجتماعية السياسية للثورة الصناعية على المجتمعات الأوربية بعامة انظر :

Nisbet, R, *The Sociological Tradition*, Basic Books, 1968, Chap.)

(٤١) حاول سمير أمين تطوير وجهة نظر فرانك فى مؤلف حديث له ، حيث ذهب إلى أن نموذج النمو فى الدول المتخلفة (التوابع) يختلف عنه فى الدول الرأسمالية المتقدمة (العواصم) . فنمو العواصم نمو ذاتى يستهدف خدمتها أساساً ، كما أنها (أى العواصم) تمتد لتسيطر على التوابع حتى تضمن الإسراع بنموها هى : وينتهى أمين إلى نتيجة أساسية هى أن مصير البشرية لن يتغير إلا بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية التى تأخذ بها دوله المتخلفة ، تلك النماذج التى تعكس – بشكل أو بآخر – سيطرة العواصم على التوابع . عندئذ لن يتحرر العالم الثالث وحده ، بل ستكون تلك نهاية الرأسمالية والبداية الجديدة لحضارة جديدة . انظر :

Amin, S, *L'Accumu* Lation a L'échelle Mondiale, IFAN, Dakar, Paris, 1970, also K.A, Criffin, Underdevelopment in Spanish America, Allen & Unwin, London, 1970.

والملاحظ أن محاولة أمين قد تركزت على التفرقة بين أسلوب التنمية الاقتصادية (كما تتبدى فى تراكم رءوس الأموال فى الدول المتقدمة (العواصم) والدول المتخلفة (التوابع) . وهو فى ذلك يقول : « إذا استخلصنا هذه التفرقة ، استطعنا أن نرسم الإطار النظرى العام لمحاولتنا التى تسعى إلى إعادة النظر فى المشكلات المتعلقة بالبناء الاجتماعى المحلى والعالمى ، سواء كانت مشكلات اجتماعية أو فكرية أو سياسية أو اقتصادية . غير أن النظرة المتعمقة فى محاولة أمين تكشف لنا عن أنه وإن كان قد أكد علاقة التبعية بين العواصم والتوابع إلا أنه أغفل التناقضات العدائية بينها ، وتلك نقطة أوضحها فرانك بجلاء . انظر :

Amin, *op. cit*, Frank, A.G, Capitalism and Underdevelo ment, *op. cit*.

تتمكن من تغيير موقف التبعية للدول المتقدمة لأسباب عديدة يضيق النطاق عن الإفاضة فيها هنا . ومن ذلك يبدو واضحاً كيف أن التخلف قد نجم عن علاقات قوة ديالكتيكية ربطت الدول الرأسمالية المتقدمة بالدول الإقطاعية المتخلفة . وإذن فالتخلف لا يمكن فهمه من وجهة نظر العواصم وحدها (كما يذهب فرانك) بل يجب فهمه أيضاً — وبنفس المقدار — من وجهة نظر التوابع . وبهذا الفهم الديالكتيكى نستطيع أن نفهم ظاهرة التبعية فهماً أعمق وأشمل .

(٥)

وتظل أهمية مفهوم التبعية — كأداة تحليلية — محدودة للغاية ما لم نحدد المعنى الخاص الذى يشير إليه . ونستطيع القول — بداءة — إن مفهوم التبعية يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يترافق نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة (أو مجموعة دول) أخرى . وبهذا المعنى فإن علاقة الاستقلال الاقتصادى بين دولتين أو أكثر (أو بين هاتين الدولتين ونظام التجارة الدولية) قد تتحول إلى علاقة تبعية اقتصادية إذا ما استطاعت بعض الدول أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى / حينئذ لا تستطيع الدول الأخيرة أن تحقق نمواً ملحوظاً ، وذلك لأن نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول الأولى ؛ أى أن النمو الذى قد يتحقق فى الدول التابعة يكون من ذلك النوع الذى يخدم أهداف الدول المسيطرة . والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن موقف التبعية يؤدى بالدول المتخلفة إلى الخضوع لاستغلال واستنزاف . وتمارس الدول المتقدمة سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتجارة ورأس المال وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعى . غير أن طابع هذه السيطرة يختلف من فترة زمنية لأخرى . ومن ذلك يتضح كيف أن التبعية مرتبطة أساساً بتقسيم العمل الدولى ؛ ذلك التقسيم الذى يمكن دولا معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية ، فى الوقت الذى يكبل ويقيد حركة دول أخرى ، مما يعنى عجزها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية . وهكذا نجد التقدم الاقتصادى الذى تحققه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد طابع وحجم التقدم الاقتصادى الذى يمكن أن تحققه الدول المتخلفة (التابعة) .

ومما سبق يبدو واضحاً كيف أن مفهوم تقسيم العمل الدولى يحتل أهمية خاصة فى تفسير تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول المتقدمة[٤٢] . فمنذ عصر الكشوف الجغرافية والاستعمار الاستيطانى مالت الدول المستعمرة (بكسر الميم) إلى التخصص فى تصنيع المنتجات الأولية التى كانت تنتجها الدول المستعمرة (بفتح الميم) . ومعنى ذلك أن ظاهرة تقسيم العمل الدولى كانت نتاجاً للتطور الرأسمالى ؛ ذلك التطور الذى فرض على دول العالم تفاوتاً اجتماعياً — اقتصادياً شديداً . ولقد ظهر هذا التفاوت كتعبير عن أهم خصائص تراكم رءوس الأموال فى الدول الرأسمالية وهى ؛ أن النمو الاقتصادى يعتمد على استغلال القلة القليلة للكثرة الكثيرة ؛ وعلى تركز ملكية الموارد التى تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية . غير أن تفسير التبعية يجب ألا يكون مقصوراً على العوامل الخارجية (العالمية) وحدها ، بل يجب أيضا تفسيرها فى ضوء العوامل الداخلية (القومية) . هنا يتعين التعرف على طبيعة البناء الطبقى فى دول العالم الثالث حتى نقف على مدى تركز رءوس الأموال ، ومدى السيطرة التى يمارسها السوق العالمى ، وأخيراً التعرف على القوى الاجتماعية التى يمكن أن تتحمل أعباء التنمية . إن الاحتكار العالمى وحده لا يستطيع أن يفسر لنا تبعية دول العالم الثالث ؛ ذلك أن هذا الاحتكار لا يكتسب معانيه الحقيقية إلا إذا تعرفنا على آثاره على هذه الدول ثم ردود أفعالها إزائه[٤٣] . كذلك فإننا لا نستطيع أن نتجاهل

---

(٤٢) يستطيع القارئ أن يتعرف بالتفصيل على وجهات نظرنا فى هذه النقطة إذا مارجع إلى مقالنا عن «علم الاجتماع والتنمية» المرجع السابق ، ص‌ص١١١ وما بعدها . ومع ذلك فيتعين علينا أن نسجل هنا وجهة نظر ميردال Myrdal فى هذا الموضوع لما لها من دلالة خاصة . يذهب ميردال إلى أن الظروف التى تعيشها الآن الدول المتخلفة ترتبط ارتباطاً كبيراً بنمو تقسيم العمل الدولى وبناء العلاقات الدولية وتطور الاستعمار بوجه عام . وعندما حلل ميردال العلاقات المتبادلة بين الدول المتقدمة والمتخلفة أوضح أن هناك علاقات تبادل غير متوازية تميل دائماً إلى أن تكون فى صالح الدول الأولى ؛ مما يعنى انخفاض وتدهور مستمر فى معدلات التبادل التجارى بالنسبة للدول الثانية . ومع أن ميردال قد اقترب كثيرا من وضع مشكلة التخلف فى إطارها الصحيح ، إلا أن نظريته ليست نظرية متكاملة . ويكفى لتوضيح ذلك أن نشير إلى أنه لم يوضح طبيعة الاستعمار العالمى وارتباطه بتطور النظام الرأسمالى . انظر :

Myrdal, G, *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Methuen, London, 1965.

(٤٣) أوضح ماجدوف Magdoff بعض هذه الدلالات من ذلك مثلا أن النزوع إلى السيطرة جزء لايتجزأ من سمات عالم الأعمال . ذلك أن أحد مقتضيات ضمان السيطرة فى عالم من الخصوم الأقوياء هو تأكيد السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المادة الخام . كذلك أوضح ماجدوف أن الاستثمارات =

التأثير الذى أحدثته ثورة الاتصال على النظام الدولى : فلقد خلقت هذه الثورة عالما جديداً أشبه بوحدة واحدة . ولعل أحد خصائص هذا العالم تلك الإمكانيات المتفاوتة التى تمتلكها الدول ، وذلك الصراع الحاد من أجل الحصول على مزيد من القوة والسيطرة والنفوذ . وأظن أننا لا نبالغ كثيراً لو قلنا ، إن الانتصار الذى يمكن أن تحققه أية دولة من دول العالم يمكن أن يقاس بقدرتها الاحتكارية ؛ أى بما تمتلكه من قدرة على الاندفاع بذاتها ثم السيطرة على الإمكانيات المتاحة خارجها .

وإذا كانت الدول المتقدمة قد شكلت مراكز كبرى لجذب رءوس الأموال وتقدم الإنتاج الصناعى ، فإن الدول المتخلفة مثلت مراكز كبرى لطرد رؤوس الأموال وتخلف الإنتاج الصناعى . يؤكد ذلك تاريخ عواصم الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء ابتداء من روما واشبونة ومدريد وأمستردام وباريس ولندن حتى سنتياجو وريو دى جانيرو ودلهى والقاهرة وأكرا . لقد كان على عواصم العالم المتقدم أن تنتشر — وبقوة — فى قارات العالم المتخلف لكى تضم إليها هذه القارات ضمناً ، وتخضعها لمسيرة تاريخية تلائم مصالحها تماماً . وإذا كان للدول المتخلفة أن تخلق اقتصاداً مستقلا قوياً فعليها أولا أن تتخلص من موقف التبعية ، وأن تتغلب على كل الظروف التى جعلت منها ذيلا ضعيفاً فى النظام الدولى .

وإذا كانت التبعية تمثل موقفاً مشروطاً لدولة معينة على نحو ما أشرت قبل قليل ، فإن التبعية هى التى تحدد بعد ذلك حدود التنمية وأشكالها فى الدولة التابعة . غير أننا ندرك — مع ذلك — أن هذا الوصف ليس كاملا لسببين :

الأول : أن المواقف الواقعية للتنمية تنشأ عن خصائص معينة متضمنة فى الموقف المشروط نفسه ، تلك الخصائص التى ما تلبث أن تعيد تحديد وتعيين الموقف المشروط .

أما السبب الثانى : فهو أن موقف التبعية قد يكون عرضة للتغير بتغير بناء الدولة

=الخارجية هى أسلوب فعال لتنمية الأسواق الخارجية والمحافظة عليها ، وأن هذه الاستثمارات تمارس تأثيرات سياسية فعالة على الدولة التى تتلقاها . انظر :

Magdoff, H. *The Age of Imperialism*, Monthly Review Press, N.Y. 1970.

المتخلفة أو المتقدمة . ومع ذلك ففي كل الأحوال يتعين عدم عزل هذا التغير عن علاقة التبعية ، بل يجب أن يكون بمثابة موجه يوجهنا نحو فهم أفضل لظاهرة التبعية ذاتها (٤٤) .

وعلى ذلك يصبح من الضرورى معالجة مفهوم التبعية فى ضوء المصالح المعقدة السائدة فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء . إن السيطرة الخارجية — فى حد ذاتها — مفهوم لا قيمة له ما لم تربطه بالديناميات الداخلية ؛ أى أن مفهوم السيطرة قد يكون أداة تحليلية مفيدة إذا ما تعرفنا على القوى الداخلية التى تدعم السيطرة الخارجية وتفيد منها . وإذا ما تحقق ذلك فسيكون من العبث التسليم ببعض الأفكار الشائعة كتلك التى تذهب إلى أن الصفوات فى المجتمعات المتخلفة تعيش فى حالة اغتراب لأنها تنظر إلى مجتمعاتها من منظور الدول المتقدمة . إن الفهم الحقيقى لمشكلات العالم الثالث يتطلب الربط بين المصالح المحلية والمصالح الأجنبية ، كما أنه يتطلب توضيح الطابع الخاص للطبقات الحاكمة فى الدول التابعة ، تلك الطبقات التى تسيطر (فى الداخل) وتخضع (للخارج) فى آن واحد . ولو تمكنا من فهم ذلك فسيكون من اليسير علينا نبذ مفهوم غير دقيق كالاغتراب . لقد ظهر هذا المفهوم فى إطار محاولة للتوفيق بين العناصر العالمية والعناصر القومية التى تشكل موقف التبعية . وهكذا نستطيع الوصول إلى تصور نظرى يرتبط مباشرة بالمشكلات العملية الواقعية للتنمية ، ويعبر عن الحياة السياسية — الاجتماعية — الاقتصادية — الثقافية اليومية لشعوب العالم الثالث .

---

(٤٤) ومع ذلك فبالإمكان عزل ظاهرة التغير عن علاقة التبعية وخاصة عند دراسة الاستقلال الاقتصادى لبعض الدول الاشتراكية فى العالم الثالث مثل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا ، وذلك على الرغم من المشكلات التى لا تزال هذه الدول تواجهها بسبب ظروفها التاريخية . ومع ذلك فيجب أن نفرق — مثلا — بين دولة كالصين ذات اقتصاد قومى متكامل ودولة أخرى ككوبا تعتمد اعتمادا أساسيا على تصدير السكر . كذلك يلاحظ أن الدول الاشتراكية لا تستند فى تدعيم قوتها على التوسع فى مجال الاستهلاك على خلاف الدول الرأسمالية التى تعتبر الإنتاج قيمة فى حد ذاته . ولهذا السبب فإن الدول الاشتراكية قد تخضع بسهولة أكبر للضغوط الخارجية . ولعل هذا هو سر الاستقلال السياسى الذى تتمتع به دول تابعة اقتصاديا فى مجال التجارة الخارجية ككوبا مثلا . ويتعين علينا أن نشير أخيرا إلى ضرورة دراسة مشكلات دول أوروبا الشرقية فى ضوء ظروفها الخاصة ؛ أعنى فى ضوء ارتفاع معدلات نموها الاقتصادى ، وارتباطها بالاتحاد السوفييتى فضلا عن الخبرة الستالينية التى عاشتها .

(٦)

وتفرض علينا المناقشات النظرية السابقة لمفهوم التبعية إعادة النظر فى التطورات الشائعة المتعلقة بدور المساعدات الاقتصادية الخارجية فى تقدم دول العالم الثالث[٤٥]. إذ يذهب البعض إلى أن هذه المساعدات تصدر عن مشاعر إنسانية خيرة نبيلة تحملها الدول المتقدمة إزاء الدول المتخلفة . وعلى الرغم من أننى قد أوضحت فى موضع آخر زيف هذه التصورات[٤٦]، إلا أن الأمر يتطلب نظرة فاحصة متأنية نتمكن من خلالها إبراز ما هو كامن ومستتر . إن المساعدات الاقتصادية الخارجية التى تتلقاها الدول المتخلفة من الدول المتقدمة لا تمثل حركة ذات اتجاه واحد بقدر ما تمثل ضرباً من التبادل الاجتماعى . فالدول المتقدمة قد تقدم مساعدات (رءوس أموال ، تكنولوجيا ، خبراء . . . إلخ) للدول المتخلفة ، ولكنها (أى المتقدمة) تحصل بعد ذلك على مقابل أعظم هو أن تظل (أى المتخلفة) فى حالة تبعية دائمة . واضح إذن أن المشاعر الإنسانية النبيلة تخفى وراءها إدارة السيطرة والتحكم[٤٧] . وإذا كانت الدول المتقدمة تقدم مساعدات اقتصادية للدول المتخلفة ، فإن الأولى تحصل — بعد ذلك — من الثانية على مكاسب سياسية من أنواع مختلفة .

---

(٤٥) سواء أكانت صادرة عن الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية . ومن الكتابات التى تعبر عن هذه التصورات :

J. Whyte, *Pledged To Development*, O D I, 1967 esp. pp. 180-186,

A. Krassowski, *The Aid Relationship*, O D I, 1968, R.F. Mikesell,

Public International Lending for-Development. Random House N.Y., 1966.

والملاحظ أن هذه الكتابات حول قضية أساسية هى أن المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة تساعدها - بالفعل - على تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية ، وأن ارتفاع هذه المعدلات (فى الدول المتخلفة) سوف يكون مفيداً - فى المدى البعيد - للدول المتقدمة. وهذا هو السبب الذى من أجله يجب أن تدعم الدول المتقدمة مساعداتها للدول المتخلفة .

(٤٦) انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٧١ — ٧٢ .

(٤٧) أظن أن القارئ لا يجد صعوبة فى تحليل مضامين الوثائق الدولية المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة . وعادة ما تتضمن هذه الوثائق عبارات مثل «العرفان بالجميل» ، «رفاهية الشعبين» ، «الإحساس بالالتزام» . . . . . . إلخ .

وأيًّا كانت الأهداف النبيلة التي تتبناها الدول المتقدمة؟ ، فإننا لا نستطيع تصور المساعدات الاقتصادية على أنها عملية حيادية ، إنها عملية سياسية — اجتماعية ثقافية أيضاً. والملاحظ أن جانباً من المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة قد بدأ يتخذ شكل المنح[٤٨] . أما في حالة القروض ، فغالباً ما تكون نسبة الفوائد منخفضة وأقل من المعاملات المالية في الظروف الطبيعية . غير أن هذه القروض واجبة السداد بعد ذلك ، ومن ثم فهي أقرب إلى التسليف منها إلى الإحسان. ولقد أصبحت أغلب الدول المتخلفة الآن تعاني من عبء هذه القروض وفوائدها التي تتراكم عاماً بعد عام ، إلى الحد الذي جعل بعض هذه الدول تخصص ما يعادل ١٠٪ من صادراتها لتسديد ديونها[٤٩] .

ولنا أن نتوقع بعد ذلك أن تمارس الدول المانحة تأثيرات وضغوط سياسية واقتصادية على الدولة المتلقية . من ذلك — مثلا — أن تفرض الأولى على الثانية ضرورة إنفاق جزء من القروض في أراضيها هي ، وأن تشترط الحصول على أنواع معينة من الصادرات . وتشير التقديرات المختلفة إلى أن حوالي ٦٠٪ من المساعدات الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة مشروطة بمثل هذه القيود ، وأن حوالي نصف المساعدات الاقتصادية — كما تعبر عنها الإحصاءات الرسمية — تمثل استثمارات خاصة[٥٠] .

ومثل هذا عن القروض يقال . فالدول المقرضة تمارس على الدول المقترضة تأثيرات وضغوط مباشرة وغير مباشرة حتى تطمئن على استخدام القروض في الأغراض والمشروعات التي تلائم مصالحها[٥١] . وأحد الأساليب التي تتبع في هذا المجال أن تطلب الدول المقرضة من الدول المقترضة ضرورة إجراء دراسات وا ية للتأكد من توظيف القروض في مكانها الصحيح . وواقع الأمر أن إجراء هذه الدراسات

---

(٤٨) H. Magdoff; The Age of Imperialism, *op. cit.*

فحتى نهاية سنة ١٩٧٠ كانت المنح تقدر بحوالي ٦٠٪ من المساعدات الخارجية ، بينما كانت تقدر القروض بحوالي ٤٠٪ .

(٤٩) Hayter, T; *Aid as Imperialism*, Pelican, 1972. pp. 87. ff.

Magdoff, H, *op. cit.*

(٥٠) Horowitz, D, "The Alliance for Progress", *The Socialist Register*, 1964.

(٥١)

(التى تأخذ عادة شكل المسوح) يتم بهدف التعرف على مدى أهمية وحيوية مشروعات معينة بالذات لا بغرض إلقاء نظرة عامة على مدى استغلال القروض فى التنمية الزراعية مثلا . وعادة ما تكون هذه الدراسات والمسوح دقيقة وتفصيلية إلى حد بعيد ، خاصة إذا ما كانت متعلقة بمشروع كبير كبناء خزان مائى ضخم أو برنامج شامل كتنظيم الأسرة . وخلال عملية المفاوضات بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة من أجل الحصول على قرض ، قد تطلب الأولى من الثانية مصارحتها بظروفها وأسرارها على نحو يتنافى مع الإحساس بالاستقلال . وقد يتخذ ذلك شكل زيارات عديدة يقوم بها خبراء الدول المتقدمة للدول المتخلفة بقصد التعرف على الظروف الواقعية ، ثم يصلون بعد ذلك إلى رفض القرض الذى تحتاج إليه الدولة المتخلفة إلا إذا تغيرت بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مما يعنى مرة أخرى تأثيراً شاملا من خلال عملية اقتصادية قد تبدو محدودة النطاق .

وتستطيع الدولة المقرضة » (أو المانحة) أن تمارس بعد ذلك تأثيرات وضغوط عديدة على الدولة المقترضة (أو المتلقية) . فالقروض عادة ما تستخدم كبداية لحركة تستهدف تحريك البناء الاقتصادى ودفعه إلى الأمام . وعادة ما تستخدم القروض فى إطار مفهوم « الخطة القومية »[٥٢] . غير أن علاقة الدولة المقرضة بالمقترضة لا تتوقف على مجرد نقل رءوس الأموال ، ولكنها تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى ليس آخرها التكنولوجيا التى تخضع على الدوام لتغييرات عديدة .

---

(٥٢) هنا تبدو الخطة القومية فى الدول النامية (وفى إطار سياسة الاقتراض) أشبه بمجموعة من المشروعات التصورية المنفصلة . ومع ذلك فمن المهم أن نسجل هنا اختلاف معانى مفهوم الخطة . فهو يشير إلى مدى واسع جداً من مجرد تحديد الحكومة القطاعات التى ترغب فى تخصيص استثمارات لها وتشجيع أنواع معينة من الاستثمارات حتى تحديد الأهداف بدقة وتبنى سياسة مركزية صارمة بهدف مراقبة أو متابعة كل فرع من فروع الصناعة أو وحدة من وحدات الإنتاج . ولقد كانت هذه الخطة الأخيرة هى المتبعة فى الاتحاد السوفييتى خلال فترة حكم ستالين . ولم يحدث أن تبنت دول أوربا الشرقية هذه الخطة السوفييتية ، ذلك لأن تحولها إلى الشيوعية كان لاحقا على ستالين ، فضلا عن وعى هذه الدول بالمشكلات التى خلفتها البيروقراطية الروسية فى مجال الإنتاج الاقتصادى . وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفسر لماذا تخلت كوبا عن تبنيها للأساليب التشيكوسلوفاكية فى المجال الاقتصادى . انظر لمزيد من التفصيل :

Worsley, P; "Problems of the Have-Not World", in M. Cunliffe (ed.), *The Times History of Our Times*. Weidenfeld & Nicolson, 1971, pp. 43-61.

وربما كانت المساعدات العسكرية مثالا واضحًا على ذلك. فمن المعروف أن مجال الأسلحة الحربية يفتقد إلى مواصفات عالمية واحدة، مما يعنى تبعية وارتباطًا عضويًا من أجل الحصول على قطع الغيار اللازمة والمعدات الأكثر تقدمًا، يؤكد ذلك ما حدث لبعض الدول النامية حينما تعرضت علاقاتها مع بعض الدول المتقدمة — لسبب أو لآخر — لتوترات أو ضغوط معينة[٥٣].

ولا تخلو إشاراتنا هنا للمساعدات العسكرية من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى. فالمساعدات العسكرية — وهى تشكل جانبًا كبيراً من مساعدات الدول المتقدمة للدولة المتخلفة — لا تسهم مباشرة فى زيادة الإنتاج أو رفع معدلات الاستهلاك. وعلى الرغم من أن البيانات الدولية تميل إلى استبعاد الأرقام الخاصة بالمساعدات العسكرية، إلا أن بالإمكان تفسير ذلك فى ضوء الديناميات الكامنة وراء هذه المساعدات. ذلك أن ما يطلق عليه بالبرامج أو المشروعات الإنسانية (كتلك المتعلقة بالصحة أو الإنتاج الزراعى . . . إلخ) قد تكون جزءا من استراتيجية عامة تهدف إلى تحويل النامية إلى حليف للدولة المتقدمة؛ مما يعنى أيضا التأثير على البناء الداخلى للدولة المتخلفة بما يتلاءم مع التزامات الحليف. إن النظرة العابرة لبناء المجتمع الدولى المعاصر تكشف على الفور عن الارتباط المباشر بين نوعية وكثافة المساعدات الخارجية (بمختلف أنواعها) التى تحصل عليها الدول المتخلفة وطبيعة بناء القوة فى هذا المجتمع. كذلك تشير النظرة الخاطفة إلى أن تدفق المساعدات الخارجية على الدول المتخلفة المتلقية يقل — بصفة عامة — كلما عجزت الدول المتقدمة المانحة عن تغيير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فى الدول الأولى بما يتفق ورغبات الدول الثانية. وفى خضم هذه اللعبة نجد بعض الدول المتخلفة تحصل على عملات صعبة فى مقابل أن تمنح تأييدها لمواقف سياسية معينة. وهكذا نجد أنفسنا فى موقف تشترى فيه المواقف السياسية وتنتفى فيه كل علامات الاستقلال الوطنى[٥٤].

---

(٥٣) وتعد كوبا مثالا واضحاً على ذلك. فقبل ثورتها كانت تعتمد اعتماداً كليا على المعونات والمساعدات الأمريكية.

(٥٤) وكدليل واضح وقاطع على ذلك نجد المساعدات الغربية تتجه دائماً إلى أكثر دول العالم الثالث «ديموقراطية». فهى تتدفق إلى كوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام الجنوبية (فى آسيا)، وإلى البرازيل=

ولا نستطيع أن نتوقع من برامج المساعدات هذه أن تحد من التفاوت الاجتماعى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فالشواهد الإحصائية الدولية تشير الى أن الهوة بين هذه الدول فى تزايد مستمر[٥٥] . ولقد دفع ذلك بعض المفكرين والدارسين إلى طرح قضية الثورة فى دول العالم الثالث ، وظهرت فى هذا المجال تنبؤات وتوقعات عديدة يضيق النطاق عن الإفاضة فيها هنا . غير أن الظروف التى مرت بها هذه الدول لا تنهض دليلا على صدق هذه التنبؤات والتوقعات[٥٦] . فى أفريقيا جنوب الصحراء ظهرت، أنظمة عسكرية عديدة حلت محل النظم المستندة إلى الحزب الواحد . وعلى الرغم من الصعوبات التى واجهتها حركة عدم الانحياز ، وعلى الرغم أيضاً من فشل « حقبة التنمية » التى تبنتها الأمم المتحدة ، على الرغم من ذلك كله فإن الدلائل تشير إلى الضعف العام فى الاتجاهات الثورية لدى الدول النامية . ولعل أوضح دليل على ذلك ما حدث فى أندونسيا بعد انقلاب عام ١٩٦٥ .

وتميل دول العالم الثالث إلى استخدام مفهوم « الثورة » بمعانى متنوعة تشير إلى أوضاع مختلفة . غير أن الملاحظ — باستثناءات ضئيلة — أن مفهوم « الثورة »

= والأرجنتين (فى أمريكا اللاتينية) . ويلاحظ أن هاتين الدولتين قد شهدتا انقلاباً عسكريا حل محل نظم برلمانية راسخة نسبيا . وفى أوربا تتدفق المساعدات الاقتصادية على اليونان وأسبانيا . ومن الغريب (أو الطريف أيضاً) أن نجد الصين الشعبية تمنح تأييدها للنظم العسكرية « الإقطاعية » فى بوروندى وباكستان .

(٥٥) للحصول على بيانات كمية حديثة تعبر عن ذلك انظر مقالنا عن « علم الاجتماع والتنمية » المرجع السابق ، ص ١٨-١٩ .

(٥٦) من ذلك - مثلا - الانقلابات العسكرية الرجعية العديدة التى تعرضت لها دول العالم الثالث . فعلى سبيل المثال لوحظ أنه فى الفترة المنحصرة فيما بين أكتوبر ١٩٦٥ ويوليو ١٩٦٦ شهدت هذه الدول عشرة انقلابات تتابعت بعد ذلك بمعدل انقلابين أو ثلاثة فى العام منها انقلابات غانا وسيلان وأندونسيا . ويفسر سامى منصور هذا الموقف فى ضوء سلبية الجماهير وعدم أدائها لدورها خلال العمل الحكومى . فدول العالم الثالث وهى تجرى وراء مظاهر التقدم يبهرها البناء الآلى ونسيت تكريس جهد أكبر للبناء البشرى حتى أنه أصبحت هناك على السطح مقومات البناء الآلى بدون جماهير يمكن أن تحميه وتطوره . ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من هذه الدول تبنى مناهج الفكر الاشتراكى دون تحديد دقيق لحدوده ، مما جعل الباب مفتوحاً لدخول وتغلغل العناصر المضادة للثورة وتحول مكاسب العمل اليومى إلى رصيد متراكم على ما كان عليها من أرصدة . انظر سامى منصور ، انتكاسة الثورة فى العالم الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ص ٨٤-٨٦ .

مرتبط بتحقيق أهداف قومية خالصة . وعلى الرغم من أن حركات الاستقلال فى بعض هذه الدول النامية (أمثال الجزائر وأنجولا وموزمبيق) قد استخدمت مفهوم « الثورة » استخداماً خاصاً ، إلا أن معنى هذا المفهوم قد يتغير بعض الشيء حينما تمتلك هذه الحركات مقاليد الحكم (٥٧) . وفضلا عن ذلك نجد بعض الدارسين يجدون حلا لمشكلة تبعية دول العالم الثالث فيما أطلقوا عليه « النموذج الثورى » فى التنمية (٥٨) . ويستمد هذا النموذج قوته من مجموعة العناصر العديدة المتداخلة التى يتضمنها والتى يحتل كل منها — فى حد ذاته — أهمية خاصة منفصلة . ولو نظرنا إلى هذا « النموذج الثورى » فى جملته ، وجدناه يتضمن خريطة فكرية للعالم ، خريطة تفسير كيف يسير العالم وتوضح مكوناته الأساسية . وإذن فهذه الخريطة توضح لشعوب العالم الثالث أنهم ضحايا الإمبريالية . كذلك فإن هذا النموذج الثورى يضع إنسان العالم الثالث فى إطار عالمى ، أى أنه يحدد له هويته ومن ثم يميز له أولئك الذين يماثلونه وأولئك الذين يختلفون عنه . وهنا نجد هذا الإنسان منتمياً لطبقة . وفضلا عن ذلك فإن النموذج يساعد إنسان العالم الثالث على التعرف على ماهيته لا فقط فى ضوء المفاهيم البنائية ، بل أيضاً فى ضوء المفاهيم الأخلاقية أى أنه يعينه على فهم أنه مستغل وهامشى . ويضاف إلى ذلك كله حقيقة هامة هى أن هذا النموذج يضع أهدافاً محددة للمجتمع المراد إقامته ، وبرنامجاً واضحاً ينير الطريق أمام العمل السياسى — الاجتماعى — الاقتصادى .

(٧)

وقد تكون معالجتنا لقضية المساعدات الخارجية أكثر شمولا وتحديداً إذا ما تناولنا هنا الدور الذى لعبته (أو ما يمكن أن تلعبه) الهيئات الدولية فى هذا المجال . خاصة وإن مناقشاتنا السابقة كانت مقصورة على دور المساعدات الصادرة

(٥٧) يستثنى ويرسلى Worsley فيتنام من ذلك . فهو يبرهن على أن حركة الاستقلال فى هذا البلد الزراعى الضئيل قد ظلت حريصة على معنى مفهوم « الثورة » انظر :

Worsley,P, "Problems...." *op.cit*, p. 46.

(٥٨) Frank, A.G, "The ÆDevelopment of Underdevelopment",*Monthly Review*, Vol. 18, (4) Sep. 1966.

عن الدول المتقدمة للدول المتخلفة . إن من الأمور التى يسهل ملاحظتها أن الدور الذى تلعبه الهيئات الدولية فى السياسات الاقتصادية للدول النامية ليس دوراً حيادياً على الإطلاق ، كما أنه ليس دوراً محدوداً أو مقصوراً على مجرد الاستشارة أو التوصل إلى الحلول المثلى ، ذلك أن الهيئات الدولية تميل على الدوام إلى تدعيم السياسات التى تتبناها حكومات الدول النامية الساعية إلى الحصول على المساعدة الدولية . فإذا كانت حكومية دولة نامية معينة تتبنى سياسة معينة ، فإن الاحتمال الأكبر هو أن تعاونها الهيئات الدولية فى تدعيم هذه السياسة وإنجاحها . وإذا لم يتم التطابق بين سياستى الدول النامية والهيئات الدولية ، فإن الأمر ينتهى — عادة — بمفاوضات تؤدى إلى بعض التنازلات من جانب الأولى ، على أن تظل الخطوط العريضة لسياستها قائمة . ومن الطبيعى أن يختلف هذا الموقف من دولة نامية لأخرى طبقاً لمدى وضوح سياستها الاقتصادية وعلاقتها بالهيئات الدولية (٥٩) .

وعادة ما يبدو دور الهيئات الدولية فى الدول النامية وكأنه مقصور على اعتبارات فنية خالصة لا علاقة لها بالمسائل الإيديولوجية . ولعل ذلك هو ما يبرر تركيز الهيئات الدولية على الشئون المالية . غير أن هذا التركيز لا يعنى فقط تجاهلا لمشكلات أخرى ، ولكنه يتعارض باستمرار مع حل هذه المشكلات . فليس هناك فى دول العالم الثالث مشكلة فنية خالصة . ويكفى لتوضيح ذلك أن نشير إلى أن سياسات الهيئات الدولية تستند إلى فهم عميق للظروف الخاصة لكل دولة من دول العالم الثالث ، مما يعنى أنها تنطلق من تصورات وافتراضات قبلية واضحة كل الوضوح . ولو تأملنا تقارير الهيئات الدولية ، لاحظنا أنها تخلو من أية مناقشات جادة لآثار الإجراءات المختلفة التى تتبعها الدول النامية فى مختلف

---

(٥٩) ولقد أوضح هيرشمان Hirschman هذه الحقيقة حينما ضرب مثالا واقعيا . وفى ذلك يقول : «إن التعهد الذى تلتزم به الدول النامية نحو الهيئات الدولية يتخذ النمط التالى : أن ترفع هذه الدول معدلات الاستثمار وتقلل معدلات الاستهلاك ، وأن تزيد من مشاركة القطاع الخاص ، وتقلل من مشاركة القطاع العام فى الصناعة ، وأن تقلل من قيمة عملتها ، ومن ثم تغير من بناء الأسعار داخل الدولة . . . إلخ » انظر :
Hirschman, A.O, Bird, M : *Foreign Aid : A Critique and a Proposal*; *Essays in International Finance*, 1968.

مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاحتمالات البديلة التى يمكن أن تتبعها[٦٠] ومن هنا يبدو لنا بوضوح كيف أن شعار « الموضوعية » الذى يتبناه البنك الدولى إنما هو شعار خاص يخفى وراءه ذاتية مستترة .

وتشير النظرة الفاحصة لسياسات الهيئات الدولية فى الدول النامية إلى أنها تتبنى أفكاراً اقتصادية ليبرالية ، وأنها تتمسك وتصر دائماً على المبادئ الدولية التى حددها الغرب فى هذا المجال . بعبارة أخرى فإن سياسات هذه الهيئات تستند إلى قبول مطلق لمنطق العلاقات الرأسمالية سواء على المستوى العالمى أو القومى . وآية ذلك أن الهيئات الدولية لا تستطيع أن تقبل أية تغييرات فى الدول النامية من شأنها تهديد نظام التجارة الدولية ، أو الحد من الاستثمارات الخاصة الأجنبية ، أو التأخير فى سداد الديون وفوائدها . وفضلا عن ذلك نجد الهيئات الدولية تميل إلى تشجيع المشروعات الحرة والاعتماد على ميكانزم السوق ، واحترام الملكية الخاصة (سواء أكانت محلية أو أجنبية) . وعادة ما تقر الهيئات الدولية بعض التغيرات الطفيفة التى قد تطرأ على الدول النامية ، ولكن المطلب الرئيسى الذى يتعين تحقيقه على الدوام هو الاستقرار . ولنا أن نتوقع بعد ذلك تعاون الهيئات الدولية مع أية حكومة تحقق لها مطلب الاستقرار ابتداء من الحكومات اليمينية الرجعية والديكتاتوريات العسكرية وإذن فالهيئات الدولية تبدو وكأنها تساعد الدولة النامية على أداء وظائفها فى هدوء وتوازن وسلام . وطالما أن ذلك يمثل هدفاً (مباشراً أو غير مباشر) فإن النتيجة المترتبة على ذلك هى أن الأحكام التى تصدرها الهيئات الدولية ليست متحررة من القيمة ، كما أنها بعيدة تماماً عن الحياة[٦١] .

---

(٦٠) Mason, E, *Foreign Aid and Foreign Policy*, N.Y, 1964.

وفضلا عن ذلك هناك شعار مألوف لدى الهيئات الدولية هو أن النهوض بالسياسات الاقتصادية « الناجحة » يتطلب إقامة حوار بين حكومات الدول النامية والهيئات الدولية التى تقدم المساعدات . وأحد وسائل تحقيق ذلك أن تشارك هذه الهيئات فى رسم سياسات الدول النامية ، بشرط ألا تكون قراراتها (أى الهيئات) ملزمة . غير أن النظرة المتأنية لبرامج المساعدات الدولية تشير إلى أن « الاشتراط » يمثل أحد جوانب السياسة التى تتبعها الهيئات الدولية إزاء الدول النامية . ويكاد ينطبق ذلك تماماً على البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى .

انظر : Whyte, J, Pledged to Development, *op. cit.*

(٦١) ولعل هذه الحقيقة – فى حد ذاتها – تفسر لنا سبب إصرار الهيئات الدولية على أن مساعداتها للدول النامية ذات طابع فنى ، وأن ذلك يمكنها (أى الهيئات) من أن تتخذ قرارات موضوعية بعيدة عن أية =

وفضلا عن مشكلة « الموضوعية » ، فإن هناك قضايا أخرى يتعين إثارتها . وإحدى هذه القضايا تتعلق بمدى كفاءة التحليلات الاقتصادية التى تجريها الهيئات الدولية بقصد فهم مشكلات التنمية فى دول العالم الثالث [٧٢] . فمثل هذه التحليلات لا تخلو من مغالطات ولا تعدم التناقضات حتى ولو نظرنا إليها فى ضوء القضايا الأساسية التى تنطلق منها . فى بعض الأحيان تكون التحليلات الاقتصادية التى يجريها علماء الهيئات الدولية عن الدول النامية أقل دقة وحبكة وموضوعية من تلك التى يجريها علماء هذه الدول بهدف فهم مشكلات مجتمعاتهم . وهنا نجد علماء الهيئات الدولية يقدمون تبريرات تستند إلى الحقيقة التى مؤداها ، أنهم يطمحون إلى تحقيق أهداف عامة ، أكثر مما يطمعون فى التأثير على سياسات حكومات الدول النامية . ومن شأن هذا الموقف أن يميع ويبدد أى إسهام حقيقى فى فهم **التخلف** ؛ بعبارة أخرى يصعب القول بأن إخفاق علماء الهيئات الدولية فى « واجباتهم نحو دول العالم الثالث راجع إلى قلة خبراتهم ومناهجهم ، أم أنه راجع إلى قصور كامن فى هذه الهيئات ذاتها وعدم قدرتها على فهم المشكلات النوعية التى تعانى منها الدول المتخلفة .

= اعتبارات إيديولوجية . ومثل هذه القرارات – من وجهة نظر الهيئات الدولية – تعنى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول النامية . وهكذا نجد هذه الهيئات تمارس وظائفها فى الدول النامية تحت شعارات مثل «الواقعية الاقتصادية» و «التقدم العالمى». وواقع الأمر أن تحليل مضمون هذه الشعارات أمر هام فى فهم علاقة الهيئات الدولية بالدول النامية ، تلك العلاقة التى هى أعمق بكثير مما تبدو عليه فى ظاهرها . ولقد جاء فى أحد التقارير التى أعدها أحد الاقتصاديين البرازيليين والتى نشرت فيما بعد ضمن مطبوعات البنك الدولى : «إن أشد ما استرعى انتباهى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد أنشأ لتحقيق أغراض معينة وأهداف محددة ، بحيث بات واضحاً أنهما سوف يتخذان قرارات اقتصادية مستندة إلى تحليل اقتصادى موضوعى . ولقد كان واضحاً منذ بداية نشأة هاتين المنظمتين (وكما تنص على ذلك مواثيقهما) أنهما لا يتخذان طابعاً سياسيا ، فمهمتهما ذات طابع فنى منذ اللحظة الأولى مقتبس من حاشية رقم (١٠) فى :

Hayter, T, Aid as Imperialism, *op. cit*, P. 19.

(٦٢) ولقد توصلت المناقشات الحادة التى أثارت مثل هذا النوع من القضايا إلى ضرورة إلغاء المساعدات المشروطة التى تتلقاها الدول النامية ، كما انتهت إلى ضرورة الفصل بين تبادل الآراء حول أنسب السياسات الاقتصادية وعملية المساعدة ذاتها . انظر على سبيل المثال :

Hirschman, A.O; (ed.) *Latin American Issues, Essays and Comments*, The Twentieth Century Fund, N.Y, 1961.

ولعل القضية الحاسمة التى يمكن أن تثار بعد ذلك تتعلق بمدى ملاءمة النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالفعل فى الدول النامية وقدرتها على تحقيق نهوض حقيقى يتصل بجماهير فقرائها ؛ خاصة وأن بعض هذه النظم تميل إلى الاعتماد القوى على المشروعات الخاصة وما يترتب على ذلك من تفاوت اجتماعى شاسع . وواقع الأمر أن سياسة الهيئات الدولية إزاء الدول النامية تفترض أن تحقيق مثل هذا النهوض أمر ثانوى إذا ما قورن باعتبارات أخرى ، وأن الولايات المتحدة (التى تمثل أعظم سند لهذه الهيئات) تحرص أشد الحرص على استمرار الأوضاع الراهنة لأطول فترة ممكنة (٦٣) . وأيا كان الأمر فإن الشىء الواضح هنا هو أن الهيئات الدولية تنهج سياسة من شأنها أن تتعارض مع النهوض بالغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث . وكثيراً ما ترفع هذا الهيئات شعار الرغبة فى تحقيق « الاستقرار » فى الدول النامية وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى. غير أن هناك تقارير عديدة تشير إلى أن برامج « الاستقرار » هذه لم تحقق أهدافها حتى فى ضوء المعايير التى تبنتها الهيئات الدولية . فالأسعار فى ارتفاع منقطع النظير ، والقطاع الخاص لا يستجيب على النحو المتوقع . ومعدلات الإنتاج ترتفع ببطء ما تلبث أن تلتهمه معدلات زيادة السكان العالمية (٦٤) . وكنتيجة لذلك نجد بعض الهيئات الدولية تطالب بضرورة إجراء تعديلات على سياساتها ، على أن يصاحب ذلك مزيد من الصبر من جانب الدول النامية . وهكذا نجد الهيئات الدولية تحاول تبنى سياسة محددة تسلم بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادى هو شرط أولى وضرورى لأحداث النمو الاقتصادى ، وأن ذلك يجب أن يرتبط — فى بعض الأحيان — بإعادة توزيع الدخول ، وزيادة الإنفاق الاجتماعى ، والنهوض بالطبقة الوسطى بوجه عام .

---

(٦٣) Alavi, H;Khustro, A, "Pakistan: The Burden of U.S. Aid," in Rhodes, R, (ed.) *Imperialism and Revolution*; Monthly Review Press, 1970, pp. 62-78.

(٦٤) تمثل أندونيسيا مثالا واقعيا على ذلك . ونستطيع أن نجد تطبيقا واقعيا لهذه الأفكار فى مقال قصير جداً انظر :

Schmitt, H, Foreign Capital and Social Conflict in Indonesia, 1950-1958; *Economic Development and Culture Change*, Vol. 10, No. 3, Aprill, 1962.

على أن النجاح الذى حققته الهيئات الدولية فى مجال الاستقرار الاقتصادى للدول النامية كان محدوداً للغاية . فالاتجاه العام — باستثناءات ضئيلة — يشير إلى أن هذا الاستقرار قد أدى إلى انخفاض ، معدلات النمو الاقتصادى ، وهبوط متوسط الدخل الفردى بوجه عام . وإذا كان هناك الآن اتجاهاً نامياً يذهب إلى أن برامج الاستقرار الاقتصادى يجب ألا تؤدى إلى ركود اقتصادى ، إلا أن الهيئات الدولية لاتزال تصر على أن تحقيق هذا الاستقرار يجب أن يتم بطريقة تدريجية . إن زيادة المساعدات الخارجية قد تعنى — نظرياً — رفع معدلات الاستثمار والنمو . غير أن ما يحدث — واقعياً — أن اهتمام الهيئات الدولية ينصب على تحقيق الاستقرار أكثر مما ينحصر فى رفع معدلات النمو . ولعل ذلك هو السبب الذى من أجله تسعى الهيئات الدولية إلى تشجيع الدول النامية على زيادة دخولها القومية ؛ ففى ذلك تدعيم لموقفها الاقتصادى ، مما يعنى القدرة على تسديد الديون[٦٥] وفوائدها . وفضلا عما سبق لوحظ أن برامج الهيئات الدولية فى الدول النامية لم تسهم إسهاماً كبيراً فى رفع مستويات المعيشة ، وزيادة العمالة فى المناطق الريفية ، ومواجهة الاكتظاظ السكانى فى الأحياء المتخلفة ؛ ذلك أن اهتمام هذه الهيئات لا ينصب أساساً على المجالات الاجتماعية بقدرما ينصب على المجالات الاقتصادية بمعناها الضيق[٦٦] . وحتى إذا اهتمت هذه الهيئات ببعض المجالات الاجتماعية ، فغالباً ما يتركز فى المناطق الحضرية حيث يلعب القطاع الخاص الدور الأكبر . ومن الطبيعى أن يؤدى التركيز على المجالات الاقتصادية إلى إغفال المجالات الاجتماعية ؛ إذ أن الاستثمار فى الأخيرة يبدو وكأنه « غير إنتاجى » .

وعلى الرغم من أن المشكلة الزراعية فى الدول النامية قد حظيت بقدر ملحوظ

---

(٦٥) ومن بين الأساليب التى تتبع فى هذا المجال تشجيع الدول النامية على تنويع صادراتها ، ودعم الإنتاج الزراعى ، ثم تأييد الاستثمارات الخاصة .

(٦٦) Krassowski, A. The Aid Relationship, *op. cit.*

ومن بين المجالات الاجتماعية نجد الخدمات الاجتماعية ، والإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والأجور ، والإصلاح الزراعى . ومع ذلك يلاحظ خلال الفترة الأخيرة أن منشورات الأمم المتحدة قد أولت قدراً من الاهتمام للتعليم والزراعة . ومع ذلك فلقد اتخذ هذا الاهتمام (فى مجال الزراعة) مجرد زيادة عرض السلع الغذائية .

من الاهتمام من جانب الهيئات الدولية خلال السنوات الأخيرة[٦٧] ، إلا أننا نجد ضرورة هنا لتسجيل عدد من الملاحظات . فمن الأمور المألوفة مناقشة المشكلة الزراعية بعيداً عن مشكلة النهوض بالمناطق الريفية بوجه عام . وعلى ذلك فإن مدى تأييد الهيئات الدولية لمشروع كالإصلاح الزراعى — مثلا — يتوقف على مدى ما سيسهم به فى الإنتاج الزراعى بعامة وفى الميزانية العامة بخاصة . وهناك اعتقاد سائد لدى الهيئات الدولية مؤداه ، أن الإصلاح الزراعى يمارس — فى المدى القصير — تأثيراً سلبيًّا على الإنتاج الزراعى . لذلك لا نجد فى تقارير هذه الهيئات ما يشير إلى أن الإصلاح الزراعى يمثل خطوة أساسية فى طريق التنمية البعيدة المدى . وتفسير ذلك ممكن إذا ما علمنا أن الهيئات الدولية تهتم عادة بالاستقرار القصير المدى . ويكاد يكون اهتمام الهيئات الدولية بالمشكلة الزراعية مقصور على إزالة القيود التى تحكم ضبط الأسعار ، وتنويع المحاصيل الزراعية . ويتسق ذلك — بطبيعة الحال — مع تشجيع هذه الهيئات للمشروعات الزراعية الضخمة التى تحقق فائضاً اقتصاديًّا . ومن هنا نلحظ أن الفائدة التى يحققها صغار الفلاحين من مساعدات الهيئات الدولية محدودة للغاية .

والواقع أن كثيراً مما قيل عن الزراعة فى الدول النامية يمكن أن يقال أيضًا عن الصناعة . فبرامج الهيئات الدولية التى سعت إلى تحقيق استقرار اقتصادى فى هذه الدول حبذت تخفيض العمالة سواء فى القطاع الخاص أو العام . ففى القطاع الخاص اضطرت بعض المصانع إلى الاستغناء عن نسبة من العمال الصناعيين ، فضلا عن عدم تشجيع إقامة صناعات جديدة . وفى القطاع العام مارست الهيئات الدولية على حكومات الدول النامية ضغوطاً عديدة من أجل تخفيض العمالة دون أن تقدم عمالة بديلة . ولسنا بحاجة إلى تأكيد ما تعانى منه الدول النامية من مشكلات فى هذا المجال : معدلات البطالة تزداد يومًا بعد يوم ، ومعدلات زيادة السكان تنمو نمو الصقاعة ، ومعدلات الهجرة الريفية الحضرية تسجل ارتفاعًا مستمرًّا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الآثار التى أحدثتها الآلية والميكنة ، والزيادة الساحقة فى أعداد

---

(٦٧) See for instance, Griffin, K; *Underdevelopment in Spanish America*, Allen & Unwin, 1969.

الفلاحين المعدمين (٦٨) . ومما يزيد الأمر خطورة أن التقارير الجادة الحديثة تميل إلى تأكيد استمرار وتعاظم هذه الآثار السلبية . فنسبة العاملين فى الصناعة فى كثير من الدول النامية لا تزال محدودة للغاية ، بل إنها تتناقص لو أخذنا فى اعتبارنا الزيادة الكلية فى عدد السكان . ومن هنا تبدو لنا مشكلة البطالة كمشكلة ملحة ضاغطة لا تستطيع برامج الهيئات الدولية أن تواجهها ، لأنها (أى الهيئات) - كما أشرت فى غير موضع - تسعى إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادى ، وبالتالى تثبيت الأوضاع الراهنة .

(٨)

وتقودنا الاعتبارات السابقة إلى تقييم السياسات البديلة التى انتهجتها الدول النامية فى مواجهة مشكلة التبعية . وهنا نجد أنفسنا فى مواجهة احتمالين : الأول هو **الإصلاح** والثانى هو **الثورة** . والاحتمال الأول هو الأكثر شيوعاً فى مختلف أنحاء العالم الثالث ، بينما الثانى يمثل حالات تكاد تكون شبه استثنائية . ومن الواضح أن الإصلاح يعنى - من حيث المبدأ - عدم المساس بالأوضاع القائمة إلا فى حدود بعض التعديلات الطفيفة . ويتخذ الإصلاح صوراً عديدة منها على سبيل المثال النمو الاقتصادى المصحوب بالتضخم ، وإجراء تعديلات ثانوية على توزيع الدخول . ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة بعض المعايير الاقتصادية الإصلاحية . من ذلك - مثلا - دفع النمو الاقتصادى ، وإعادة توزيع الدخول ، والحد من التضخم . بيد أن هذه المعايير الاقتصادية لا تضمن - بذاتها - تحقيق التنمية بقدر ما تمثل شرطاً لها (٦٩)

---

(٦٨) See Griffin, K,B; Enos, J.L; *Planning Development*, Addison-Wesley, 1970, pp. 141-153.

حيث نجد بيانات إحصائية وفيرة تتناول نسب العاملين فى الصناعة فى عدد من الدول النامية كما نجد تحليلا مقارنا لمشكلات الكفاية الإنتاجية .

(٦٩) Streeten, P., "Economic Strategies", in Seers, D, and Joy, L; (eds.), *Development in a Divided World*, Penguin Books, 1971, pp. 141 ff; also see Myrdal, G, *The Challerge of World Poverty : A World Anti-Poverty Programme in Outline*, Penguin, 1970, esp. Part. I.

وليس أدل على ذلك من تجاهل هذه المعايير لفكرة إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء ؛ إذ أن هذه الحقيقة وحدها كفيلة بتغيير نظام الطلب . إن الخطأ الذى تنطوى عليه المعايير الاقتصادية الخالصة لا يقل فداحة عن خطأ الاعتقاد بأن المشكلة الأساسية فى الدول النامية تتمثل فى اختلال ميزان المدفوعات بسبب المشكلات التى واجهتها هذه الدول فى تسويق منتجاتها الأولية خلال فترة الخمسينات ؛ ومن ثم نجد محاولات عديدة لإقناع هذه الدول تبنى التصنيع ، لأنها تستطيع بذلك أن تحدث تغيراً أساسياً فى سياساتها التجارجية .

وبالإضافة إلى ذلك نلحظ لدى علماء وخبراء الهيئات الدولية ميلا للاستعانة بنظريات التنمية الغربية فى فهم مشكلات الدول النامية، وتجاهل الشكوك والانتقادات التى تعرضت لها هذه النظريات خلال السنوات العشر الأخير (٧٠) . وكنتيجة لذلك نجد هؤلاء العلماء والخبراء يطبقون صورة كلاسيكية ميكانيكية للنظريات الاقتصادية الغربية؛ صورة لم تعد تنطبق حتى على بعض الدول الغربية (٧١) . لقد أغفل هؤلاء العلماء والخبراء الخصائص الأساسية التى تميز واقع الدول النامية : من ذلك — مثلا — تركز النمو فى مناطق صغيرة قليلة ، وعدم عدالة توزيع الدخول ، وارتفاع معدلات البطالة ، وصعوبة إحداث تغييرات أساسية فى مجال الزراعة حينما يسيطر اقتصاد الإعاشة سيطرة أساسية ، وارتفاع معدل زيادة السكان ، واعتماد الاقتصاد على قطاع التصدير . يضاف إلى ذلك كله عدم تجانس الوحدات المكونة للدولة النامية على نحو يسمح بحل مشكلاتها بطريقة مستقلة ، ومواجهة الضغوط الخارجية . وعلى الرغم من أن بعض تقارير ودراسات الهيئات الدولية قد أولت بعض الاهتمام بمشكلات نوعية فى دول العالم الثالث (مثل مواجهة زيادة السكان ، وزيادة السكان ، والنهوض بالمجتمع الريفى ، والقضاء على الأحياء المتخلفة فى المدن ، والحد من ارتفاع معدلات

---

(٧٠) انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق، وانظر أندر فرانك ، علم اجتماع التنمية ، المرجع السابق ، وانظر محاولة أخرى بالعربية فى : فوزى منصور ، محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ١٩٧٤ .

(٧١) كما هو الحال بالنسبة لوسائل تحقيق التوازن الاقتصادى من خلال إجراء التعديلات على مستوى الطلب .

البطالة وإعادة توزيع الدخول ، على الرغم من ذلك فإننا نجدها تفترض — صراحة أو ضمناً — أن باستطاعة الدول المتخلفة أن تكرر التجربة التى خاضتها الدول المتقدمة[٧٢]. وهكذا نجد نظريات التنمية الغربية بعيدة كل البعد عن قلب مشكلات العالم الثالث التى أهمها الجوع والمرض والفقر .

ويزداد هذا الموقف وضوحاً إذا ما تناولنا السياسات الإصلاحية التى تبنتها حكومات الدول النامية لمواجهة مشكلة التبعية[٧٣] . فنى دول أمريكا اللاتينية (ذات التقاليد البرلمانية) احتلت قضية التنمية أهمية خاصة وظهرت محاولات عديدة لمعالجتها . وآية ذلك تلك الجهود البطولية التى بذلت فى البرلمانات من أجل إقرار بعض السياسات الإصلاحية . غير أن هذه السياسات كانت قطاعية وجزئية إلى حد بعيد ولم تكن موجهة لإحداث تغييرات بنائية عميقة بسبب سيطرة الإقطاعيين والرأسماليين على البرلمانات[٧٤] . ويكنى أن نشير فى هذا المجال إلى أن إسهام هذه السياسات الإصلاحية بالنسبة للفلاحين المعدمين والحضريين الفقراء كان محدوداً للغاية ، بينما نجد هذا الإسهام كبيراً بالنسبة للطبقتين الوسطى والعليا . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن التغييرات الطفيفة التى طرأت على نمط توزيع الدخول لم تكن تخدم سوى فئات اجتماعية معينة . وهكذا نجد مشروعات التنمية تتخذ طابعاً معيناً قد نرمز إليه برموز عديدة . من ذلك — مثلا — بناء المدارس الخاصة فى الأحياء السكنية

---

(٧٢) ولقد بدأ ذلك بوضوح فى مؤتمر التنمية الاقتصادية الذى عقد فى مانشستر فى سنة ١٩٦٤ . وفى مقال لكارماك Kamar k يقول : « أعتقد أنه ليس هناك معيار أو طريق واحد للتنمية . إن على كل دولة أن تسلك طريقها الخاص بها ... وعلينا ألا نقع فى الخطأ التقليدى وهو أن نستعين بنموذج تنمية لدول متقدمة ثم نطبقه على دولة متخلفة ؛ ذلك لأن ظروف الأخيرة تختلف اختلافاً بيناً عن ظروف الأولى » هذا النص مقتبس من :

Seers, D; The Limitations, of The Special Case", Lauchlin Currie, (ed) *Accelerating Development, The Necessity and The Means*, Mc Graw-Hill, 1966.

(٧٣) وهنا نذكر — على سبيل المثال — حكومات شيلى وكولومبيا و بيرو خلال النصف الأول من العقد السادس من هذا القرن .

(٧٤) والواقع أن أية سياسة إصلاحية نالت موافقة فى برلمانات دول أمريكا اللاتينية لم تكن لها أن تظهر إلا بعد معارك ضارية تستمر لسنوات عديدة .

الحضرية الراقية . وإنشاء مزيد من الجامعات لتخريج أعداد متزايدة من الجامعيين ، وإقامة صناعات تنتج سلعاً كمالية ، وإقامة عمارات سكنية راقية تخدم قطاعات معينة من السكان . ومن الطبيعى ألا تغير مثل هذه المشروعات من البناء الاقتصادى — الاجتماعى — السياسى فى هذه المجتمعات ، طالما أنها لا تعبر عن قطاعاتها السكانية العريضة . ويكفى أن نشير هنا إلى مصير المشروعات الحيوية التى تبنتها هذه السياسات الإصلاحية كالحد من ارتفاع معدلات زيادة السكان ، والإصلاح الزراعى. فالأول تم بطريقة تدريجية بيروقراطية بطيئة بحيث بات من الصعب تلمس نتائجه ، والثانى واجه معارضة من الإقطاعيين والرجعيين بدعوى أنه — بإسناده إلى الملكية الزراعية الصغيرة — يؤدى إلى هبوط معدلات الإنتاج الزراعى[٧٥] .

وواقع الأمر أن موقف حكومات الدول النامية من سياساتها الإصلاحية ينطوى على ضرب من الازدواجية . فهى تدرك جيداً المخاطر الناجمة عن عدم تحسين أحوال الفقراء وما يؤدى إليه ذلك من ضغوط شعبية ، ولكنها — فى نفس الوقت — تشارك القوى الأجنبية رغبتها فى استمرار الأوضاع القائمة . كذلك نجد هذه الحكومات تعى جيداً — لاعتبارات وطنية — مدى سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد القومى ، وعدم قدرتها (أى الحكومات) على المناورة ، فضلا عن الخسارة الاقتصادية الناجمة عن موقف التبعية ؛ لكنها — مع ذلك — تدرك الأخطار الناجمة عن قطع أو انهيار العلاقات مع القوى الأجنبية . وفى ضوء هذه الازدواجية نستطيع أن نفسر حرص الدول النامية على تسديد ديونها للقوى الأجنبية وعدم الإقدام على تأميم مشروعاتها . إن ذلك لا يمثل فقط خوفاً من ردع هذه القوى الأجنبية[٧٦] ، ولكنه يمثل أيضاً حرصاً على عدم إحداث تغييرات داخلية من شأنها المساس بأوضاع الصفوة القائمة . وهكذا نجد — مرة أخرى — توازياً بين مصالح القوى الأجنبية ومصالح الصفوات القومية .

---

(٧٥) Joy, L; "Strategy for Agricultural Development", in Seers, D, and Joy, L; Development in a Divided World, *op. cit.* pp. 174-202.

(٧٦) Braun, O., "Trade and Investment", in Seers, D, and Joy, L; *op.cit.*

ولست بحاجة بعد ذلك كله إلى الإفاضة فى توضيح شروط التجارة العالمية القاسية التى تحيط بدول العالم الثالث . فأغلب منتجات هذه الدول أولية . كما أن أسعارها تخضع — إلى حد كبير — للسياسات التى تنتجها دول أخرى ، أعنى المتقدمة . وغالباً ما تخضع هذه الأسعار لتقلبات شديدة ، أو إن شئنا الدقة لانخفاض تدريجى دائم[٦٦] . وأحد أسباب ذلك أن مستقبل الاستهلاك العالمى لهذه المنتجات الأولية محدود ، وأن كمية هذه المنتجات فى الأسواق العالمية لا تخضع لتنسيق بين الدول المنتجة لها[٦٨] . ولعل ذلك هو ما يبرر الدعاوى العديدة التى ظهرت مؤخراً والتى أبرزها أن نبذل الدول النامية جهوداً أكبر من أجل تنويع منتجاتها الأولية . غير أن تنفيذ ذلك لا يستطيع أن يؤدى نتائجه فى المدى القصير ، فضلا عن أن دونه حدود جغرافية وأيكولوجية وبشرية . واسوف يكون من العبث أن تحاول دولة نامية أن تنتج سلعاً معينة (بهدف التنوع) تنتجها دول أخرى وتجد صعوبة فى تسويقها[٧٩] .

ومما سبق يبدو كيف أن تحقيق النمو الاقتصادى والتغير الثقافى أمر صعب الحدوث فى دول العالم الثالث ما لم تحدث تغيرات بنائية حقيقية (عالمية ومحلية) ؛ وكيف أن التحولات العالمية ليست بمعزل عن التحولات القومية . إن القوى الاحتكارية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطية ساعية إلى تدعيم نفسها وإضعاف الدول المتخلفة . ولا يمكن للاحتكار أن يؤدى إلا إلى نتيجة واحدة هى : التبعية. وإذا كان العقد الماضى قد شهد جهوداً إصلاحيه عديدة تهدف إلى مواجهة التبعية

---

(٧٧) ربما كان البترول أحد المنتجات الأولية التى تشكل استثناء من ذلك. ومع ذلك فإن الموقف الذى اتخذته الدول العربية المنتجة للبترول بعد حرب الشرق الأوسط الأخيرة (أكتوبر ١٩٧٣) يمثل استجابة جماعية ، لأحداث سياسية قومية ، أكثر منه انتفاضة على الطابع الاحتكارى الذى يتسم به النظام التجارى العالمى .

(٧٨) Little, I;Scott, Scitowsky, T, *Industry and Trade in Some Developing Countries*, OECD, 1970.

(٧٩) يستطيع القارئ أن يحصل على صورة اقتصادية — جغرافية لمنتجات دول العالم الثالث إذا ما رجع إلى الملحق الوارد فى كتاب بيير جاليه . انظر

Jalée, P, The Third World in World Economy, *op. cit.* esp. Appendix.

(وما تتخذه من مظاهر) ، إلا أن النظرة العابرة تشير إلى أن التبعية فى ازدياد دائم والاستقلال فى انهيار متصل . ولعل ذلك هو ما دفع بعض دول العالم الثالث إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسرار التبعية والخضوع والتخلف . لكن هذه الحقيقة تحتاج — هى الأخرى — إلى مزيد من التحليل والتأمل .

(٩)

والمنطق الذى تستند إليه فكرة الثورة هنا يتمثل فى الحقيقة الذاهبة إلى أن السياسات الإصلاحية التى اتبعتها حكومات الدول النامية قد استنفذت أهدافها دون تحقيق تنمية حقيقية ، وأن الدور الذى لعبته (ولا تزال) الهيئات الدولية فى تنمية هذه الدول محدود لاعتبارات عديدة أشرت إليها قبل قليل . ومع أن هناك وجوه شبه عديدة بين التجارب الثورية التى مرت بها دول العالم الثالث ، إلا أن هناك اختلافات بينها يصعب إغفالها ، مما يجعل من عملية صياغة تعميمات وأحكام عامة مخاطرة سابقة لأوانها . لذلك نكتفى هنا — ولأغراض التحليل والاستشهاد — بتناول الثورة الكوبية كمثال يوضح لنا كيفية مواجهتها لمشكلة التبعية[٨٠] .

لقد أنجزت كوبا الكثير بفضل ثورتها وخلال فترة زمنية قصيرة برغم الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبرغم اعتماد الاقتصاد الكوبى على الولايات المتحدة خلال فترة ما قبل الثورة . والملاحظ أن الإحصاءات المنشورة تعكس لنا نجاحًا باهرًا أنجزته الثورة الكوبية وعلى الأخص فيما يتعلق بمعدلات إنتاج السلع المادية . ذلك أن معدلات الإنتاج قد ازدادت بالنسبة لسلع معينة بينما انخفضت بالنسبة لسلع أخرى . وفضلا عن ذلك تميل البيانات الدولية إلى إبراز المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التى تلقتها كوبا من الاتحاد السوفييتى ودول أوربا الشرقية ؛ مما عوضها عن الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة فيما قبل

---

(٨٠) وبالإضافة إلى الثورة الكوبية هناك ثورات عديدة نشبت فى العالم الثالث كتلك التى حدثت فى الصين وبوليفيا والمكسيك . غير أن الثورتين الأخيرتين (بوليفيا والمكسيك) قد تعرضتا لإجهاض خارجى . فالثورة البوليفية تعرضت لضغوط قاسية من جانب الولايات المتحدة ، وهذا ينطبق — وإن كان بشكل مختلف — على الثورة المكسيكية . فبعد أن حققت هذه الثورة قدراً من التقدم فى مجالات اجتماعية عديدة مالبث التباين الطبقى أن ازداد حدة واتسع نطاق الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية الخاصة .

الثورة . وتشير الإحصاءات المنشورة إلى أن كوبا تستثمر الآن ما يزيد عن ٣٠٪ من مجموع دخلها القومى فى مشروعات إنتاجية ، وأن هناك جهوداً جبارة تبذل من أجل رفع معدلات التصدير إلى الخارج والحد من معدلات الاستيراد . والثورة الكوبية بهذا المعنى تسعى إلى النهوض بموارد الدولة وتوجيه عمل الشعب بما يحقق تنمية شاملة حقيقية له[٨١] .

ومن الصعب تقييم النتائج التى حققتها الثورة الكوبية فى ضوء معايير ونظريات التنمية الاقتصادية الغربية . غير أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى بعض الملامح الأساسية . فمن الحقائق الإحصائية المقررة أن الثورة الكوبية قد تمكنت من القضاء على البطالة التى كان يصل معدلها (فيما قبل الثورة) إلى ٥٠٪ فى قطاع الزراعة[٨٢] ، واستطاعت أن تخلق عدالة فى توزيع الدخول وما يرتبط بذلك من وضع حد أدنى للأجور ، كما تمكنت من تخفيض معدلات الأمية وإتاحة الفرصة أمام أبناء الجماهير للالتحاق بالمدارس . وفضلا عن ذلك استطاعت الثورة الكوبية القضاء على كثير من الأمراض المتوطنة ونشر الخدمات الصحية والتعليمية فى المناطق الريفية البعيدة المنعزلة ، كما تمكنت من إدخال أساليب تكنولوجية جديدة فى الزراعة[٨٣] . ولا شك أن الإنجازات التى حققتها الثورة الكوبية فى مجال العمالة تعد علامة بارزة فى تاريخها ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا الجهود التى بذلتها دول نامية أخرى للقضاء على البطالة . ولقد ارتبط بذلك جهود مضنية من أجل النهوض بمختلف الأقاليم الكوبية حيث نالت المناطق الريفية نصيبها الضرورى من الاهتمام فى الوقت الذى حظيت فى المناطق الحضرية برعاية ملحوظة . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك الاستثمارات الاجتماعية الهائلة فى ميادين الصحة والتعليم والإسكان . ولقد كانت هذه الاستثمارات الاجتماعية موازية تماماً للاستثمارات

(٨١) See Dudley Seers, (ed.), *Cuba, The Economic and Social Revolution*, The University of North Carolina Press, 1964.

(٨٢) باستثناء الشهور الثلاث التى كان يتم فيها حصاد قصب السكر .

(٨٣) لمزيد من التفصيل انظر : رينه دومون ، الاشتراكية والتنمية ، التجربة الكوبية ، ترجمة نزيه الحكيم ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

الإنتاجية وعلى الأخص فى مجال الزراعة[٨٤] .

وعلى الرغم من أن البيانات الدولية تميل إلى إظهار ارتفاع معدلات الإنتاج فى كوبا ، إلا أن هذا الارتفاع لا يمثل وحده الهدف الأساسى للسياسة الكوبية . ذلك أن هذه البيانات تفترض عادة أن الهدف الأساسى « للتنمية » هو زيادة الإنتاج . ومن شأن ذلك تجاهل طبيعة المنتجات وبناء المجتمع بوجه عام ؛ فضلا عن معالجة القضايا الاقتصادية بمعزل عن مشكلات المجتمع الأخرى . إن أعظم الإنجازات التى حققتها الثورة الكوبية يبدو — فى اعتقادى — متمثلا فى الجانب الاجتماعى : مزيد من المساواة وتكافؤ الفرص ، وتحطيم للعلاقات الرئاسية المكبلة ، ومشاركة واسعة النطاق من جانب الجماهير العريضة ، ووعى متزايد بالقضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[٨٥] . وقد تبدو هذه الإنجازات متعارضة فى بعض الأحيان مع تحقيق معدلات إنتاج عالية ؛ لكن الإنجاز الإنسانى يصعب تحديده وحصره . وهنا تبدو لنا وجاهة عبارة جيفارا الشهيرة : « ليس المهم حجم قطعة اللحم التى نتناولها ، أو عدد مرات ترددنا على المصايف خلال عطلاتنا ، أو نوعية السلع الثمينة المستوردة التى نستطيع اقتناءها . إن الشيء المهم هو إحساسنا بالإشباع الذاتى المتزايد ، بثرواتنا الداخلية ومسئولياتنا المتزايدة »[٨٦] .

---

(٨٤) ويكفى أن نقارن فى هذا المجال بين معدلات نمو الدخل القومى فى كوبا وجيرانها من دول أمريكا اللاتينية انظر :

Guevara, C,Man and Socialism in Cuba", in Gerassi, J, *The Speeches and Writings of Ernesto* che Guevara, Weidenfeld and Nicolson, 1968.

(٨٥) ولا يعنى ذلك أن كوبا لم تواجه مشكلات وعقبات حاسمة. يكفى أن نشير فى هذا المجال إلى الحصار الأمريكى وإلى الصعوبات الناجمة عن تأميم المصالح الأجنبية . يضاف إلى ذلك المشكلات الداخلية التى واجهتها فى مجالات التكنولوجيا والتصنيع الريفى والتعاونيات وتصفية الإقطاعيات الزراعية وما يرتبط بذلك كله من بيروقراطية ومركزية . وعلى المستوى الأيديولوجى أدى الجمود الفكرى إلى مشكلات عامة انعكست على بناء المجتمع الكوبى ذاته . انظر لمزيد من التفصيل :

Huberman, L; Sweezy, P; *Cuba, Anatomy of a Revolution*, 1968.

(٨٦) Guevara, G, "Man and Socialism in Cuba", *op. cit*, p. 398.

(١٠)

ولعل أفضل الدروس المستفادة من التجربة الكوبية أن انقطاع المساعدات الاقتصادية لم يهدد كثيراً إمكانيات التحول الثورى ، وإن كان ذلك لم يمنع ظهور مشكلات نوعية عديدة . فعلى الرغم من انخفاض معدلات استيراد السلع الكمالية ، إلا أن الأمر كان يتطلب استيراد قطع الغيار والمعدات والمواد الخام اللازمة للصناعات القائمة . ولا شك أن موقف التجربة الكوبية فى هذا المجال أفضل بكثير من موقف جيرانها من دول أمريكا اللاتينية ، تلك الدول التى تتورط فى علاقات تبعية تزداد يوماً بعد يوم[٨٧] . ومن هنا يمكن القول إن قطع المساعدات عن كوبا كان بمثابة استجابة إمبريالية ممكنة إزاء تجربة ثورية . ومع ذلك فإن التجارب التى مرت بها الدول النامية خلال العقدين الأخيرين تفرض علينا مناقشة الإصلاحات التى يمكن إدخالها على المساعدات الخارجية ؛ ذلك لأن إمكانيات التحول الثورى فى هذه الدول لا تزال محدودة للغاية ، كما أن الحالات الدالة على إمكانيات الاعتماد الذاتى لا تزال قليلة جداً . لذلك فإننا نجد من الشرعى هنا مناقشة بعض القضايا التى أثيرت مؤخراً والتى تناولت دور المساعدات الخارجية فى تقدم الدول النامية .

فلقد ذهب بعض الدارسين إلى ضرورة تغيير السياسة التى تتبعها الدول المتقدمة والهيئات الدولية إزاء الدول المتخلفة ؛ ذلك أن المساعدات الدولية يجب أن تزداد بالنسبة للدول الأشد تخلفاً ، كما أن دور الهيئات الدولية يجب أن يكون مقصوراً على اختيار المشروعات التى تقيمها . بعبارة أخرى قد تدخل الهيئات الدولية فى حوار مع الدول النامية حول سياساتها ، ولكن يجب عليها (أى الهيئات) ألا تربط المساعدات المادية بسياسة معينة يتعين على الدول النامية أن تتبناها . ومن هنا يرى هؤلاء الدارسون ضرورة

---

(٨٧) للوقوف على أمثلة حية على ما نقول يستطيع القارئ أن يرجع إلى :

Magdoff, H, The Age of Imperialism, *op. cit*; esp. chap. 5, Hordwitz, D, "The Alliance for Progress", *The Socialist Register*, N.Y, Monthly Review Press, 1964, Arrighi, G;" International Corporations, Labor Aristocracies, and Economic Development in Tropical Africa", in Rhodes, R; *Imperialism and Underdevelopment*, N.Y, Monthly Review Pross, 1970. pp. 220-268, Schmitt, H, Foreign Capital and Social Conflict in Indonesia, 1950-1958, *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 10 no. 3, April, 1962.

توزيع المساعدات الدولية بطريقة آلية وطبقاً لصيغة محددة تستند — أساساً — إلى عدد سكان الدولة النامية ؛ ثم يذهبون إلى أن هذه الافتراضات وإن بدت خيالية أو غير واقعية ، إلا أنها قد تبدو قابلة للتطبيق إذا ما تم الالتزام بصيغة محددة مقننة للمساعدات الخارجية تتولاها هيئة دولية محايدة قدر الإمكان[٨٨] .

وقد يسهم هذا الحياد فى الحد من تدخل الدول المتقدمة فى التأثير على سياسات الهيئات الدولية وفرض شروط معينة على المعونات التى تحصل عليها الدول النامية من هذه الهيئات .

وواقع الأمر أن ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون ينطوى على تبسط مبالغ فيه وتفاؤل لا ينهض على أساس صلب . فالشواهد المستقاة من الواقع الدولى المعاصر تشير بجلاء إلى أن إمكانية تغيير الهيئات الدولية لسياساتها الراهنة إزاء دول العالم الثالث لا تزال محدودة للغاية ، كما أن فرض إقامة منظمات دولية جديدة تخدم أهدافاً أكثر حيادية لا تزال بعيدة المنال[٨٩] . وفضلا عن ذلك فإن فكرة توزيع موارد الهيئات الدولية على الدول النامية طبقاً لصيغة محددة تنطوى على عناصر طوبائية لا يمكن إغفالها . فإذا كانت الدول المتقدمة لا تبذل محاولات مباشرة للتأثير على سياسات الدول المتخلفة ، إلا أن الأولى تجبر الأخيرة على إساءة استغلال المساعدات التى تحصل عليها . ولقد أوضحت تجارب التنمية فى كثير من الدول المتخلفة أن الإشراف الخارجى على استثمار المساعدات الأجنبية (حتى ولو كان هذا الإشراف من جانب هيئات دولية ذات سمعة سياسية وفنية مرموقة) ، كان مرتبطاً بأقصى درجات التبديد والتبذير ، وأن المشروعات التى أقيمت بالفعل قد أدت إلى

---

(٨٨) ومن الأمور التى شجعت هؤلاء الدارسين على الدفاع عن هذه الأفكار ما فعله صندوق النقد الدولى حينما تبنى — فى بعض المواقف — صيغا محددة للمساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها الدول النامية ، استنادا إلى القضية الذاهبة إلى أن الدول النامية تستطيع تحمل مسئولية استثمار هذه المساعدات داخل حدودها . وعلى ذلك نجد الصندوق يحدد حصصا معينة لكل دولة نامية . ولقد ذهب هؤلاء الدارسون إلى أن بإمكان الهيئات الدولية المختلفة أن تنهج نهج الصندوق الدولى . انظر لمزيد من التفصيل :

Hirschman, Foreign Aid-A Critique and a Proposal, *op. cit.*

(٨٩) ولا أكاد أستثنى من ذلك الهيئات الدولية الإقليمية التى تقيمها بعض الدول النامية بهدف المساعدات المتبادلة ؛ فهى لا تفلت من الخضوع للقوى الاحتكارية الكبرى .

نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية ، فضلا عن أن الإشراف الخارجى فيما يتعلق باختيار المشروعات قد أدى إلى تشويه الأولويات ، مما يعنى مزيداً من التضليل والغموض . وفوق كل ذلك فإن فكرة التوزيع الآلى لموارد الهيئات الدولية على الدول النامية تبدو غير عملية . فإذا كان باستطاعة دولة نامية معينة الحصول على موارد مالية من هيئة دولية ، فإن من الصعب إقناع هذه الدولة باستغلال هذه الموارد على نحو معين[٩٠] .

ويحاول بعض الدارسين مواجهة الانتقادات السابقة فيطالبون الهيئات الدولية بإجراء « حوار » مع الدول النامية حول « أنسب » وسائل استغلال المساعدات الاقتصاد التى تحصل عليها[٩١] . وهذا يعنى ــ كما يذهب هؤلاء الدارسون ــ أن على الهيئات الدولية أن تسهم بنصيب فى القرارات المتعلقة بالتنمية والتخطيط فى الدول النامية . وأن تقوم بتقييم البرامج والمشروعات المختلفة تقييما « موضوعياً » . ويجب أن يتم ذلك دون أن تمارس الهيئات الدولية على الدول النامية ضغوطاً من شأنها التأثير على سياساتها . ومن الواضح أن هذا الموقف يفترض وجود قدر من مجاملة الهيئات الدولية للدول النامية التى ترحب بتوجيهاتها . وواقع الأمر أن ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون يبتعد كثيراً عن الواقع ويغلف العلاقات الدولية الفعلية بطابع مثالى ؛ ذلك أن العلاقات التى تربط الهيئات الدولية بالدول النامية هى فى حقيقة الأمر علاقات قوة تخضع دائماً للمساومة والتفاوض ؛ بعبارة أخرى علاقات مشروطة يمتلك فيها أحد الطرفين (الهيئات الدولية) عناصر قوة تفوق تلك التى يمتلكها الطرف الآخر (الدول النامية) إن تاريخ الهيئات الدولية يوضح بجلاء أنه ما من واحدة منها دعمت دولة نامية إلا إذا كان هذا التدعيم متفقاً تماماً مع مصالح الهيئة الدولية .

---

(٩٠) وقد يثير بعض الدارسين فكرة بسيطة مؤداها ؛ أن توزيع موارد الهيئات الدولية يجب ألا يتم فى ضوء صيغة محددة أو مقننة ، بل يجب أن يتم فى ضوء تحديد أنسب المشروعات وأكثرها ملاءمة . ولقد لقيت هذه الفكرة رواجاً شديداً سواء من جانب حكومات الدول النامية أو الهيئات الدولية (كالبنك الدولى). غير أن هذه الفكرة تبدو هى الأخرى بعيدة عن الواقعية ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا السياسات العامة للدول النامية . فعلى سبيل المثال كيف يمكن القول إن بناء مستشفى فى تركيا أو مدرسة فى غانا مسألة ضرورية إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا العوامل السياسية الأساسية ؟

(٩١) White, J, Pledged to Development. *op. cit*, and Krassowski, A. The Aid Relationship. *op. cit*.

وإذن فهناك حاجة ماسة لإحداث تغييرات أساسية فى اتجاهات الدول المتقدمة والهيئات الدولية إزاء الدول النامية . فالمساعدات التى تحصل عليها الدول النامية يجب أن تخصص لخدمة أهداف تقدمية حقيقية ؛ بعبارة أخرى يتعين استثمارها فيما يفيد صغار الفلاحين المعدمين والحضريين الفقراء . وعلى ذلك يصبح من الضرورى أن تتبنى الدول المتقدمة والهيئات الدولية نظرة جديدة نحو استثماراتها فى دول العالم الثالث . إن التقدم الذى حققه العالم المتقدم لا ينفصل عن التخلف الذى يعيشه العالم المتخلف . ولسوف نرتكب خطأً فادحاً لو سلمنا بوجهة النظرة التقليدية الذاهبة إلى أن مصالح الدول المتقدمة والدول المتخلفة متطابقة ؛ إنها متعارضة إلى حد بعيد[٩٢] .

ومن التسليم بإمكانية إحداث تغييرات فعالة فى سياسة المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة والهيئات الدولية للدول النامية ، إلا أن هناك حدوداً معينة يصعب تجاوزها . فبغض النظر عن فلسفة الحكومات والهيئات التى تقدم هذه المساعدات ، فإن هناك خطراً يتمثل فى استغلال هذه المساعدات لخدمة مصالحها السياسية والتجارية ، طالما أنها تمتلك حرية التصرف أو التأثير عليها . وفضلا عن ذلك نستطيع أن نثير تساؤلات عديدة تتعلق بنوعية الخبراء الذين يمثلون الهيئات الدولية . فمن الصعب القول بأنهم يمثلون المصالح الحقيقية للدول النامية ، بل إن من الصعب القول بأن الهيئات التى ينتمون إليها تعبر بالفعل عن حاجات هذه الدول . كيف يتم اختيار هؤلاء الخبراء ؟ وما هى ميولهم واتجاهاتهم الفكرية ؟ كيف يفهمون الظروف والتقاليد المتباينة فى دول العالم الثالث المختلفة ؟ وإلى أى مدى يأخذونها فى اعتبارهم ؟ ما هى معايير « الأداء الناجح » فى نظرهم ؟ وهل يطبقون هذه المعايير على كل دول العالم الثالث ؟ كيف يمكن تفادى الأحكام الذاتية التى قد تصار

---

(٩٢) ولنا أن نتوقع تعقد هذا الموقف بالنسبة للدول الاشتراكية النامية . فإذا كان لهذه الدول أن تحصل على مساعدات خارجية ؛ فإن ذلك لا يتطلب فقط الموافقة على سياساتها العامة ؛ بل يتطلب أيضا إيجاد دوافع قد تتعدى المجال الاقتصادى . ومن بين هذه الدوافع تحقيق" الاستقرار " و ''التوازن'' حتى يمكن تشجيع الدول المتقدمة على استثمار رؤوس أموالها فى الدول النامية . انظر على سبيل المثال :
O, Coner, J, "The Meaning of Economic Imperialism". in Rhodes, R, Imperialism and Underdevelopment, *op. cit.*, pp. 101-150.

عنهم ؟ وكيف يقارنون أحكامهم بأحكام الآخرين ؟ ولعل أحد الأخطاء الشائعة التى اعتاد خبراء الهيئات الدولية الوقوع فيها ميلهم إلى تعميم المشكلات والحلول على كل دول العالم الثالث دون مراعاة ظروفها النوعية . وما لم تظهر معايير موضوعية تستند إليها الدول المتقدمة والهيئات الدولية فى مساعداتها للدول النامية ، فستظل هذه المساعدات خاضعة لتفضيلات سياسية ومصالح خاصة . إن على دول العالم الثالث أن تكافح باستماتة من أجل الحصول على مساعدات خارجية غير مشروطة ، وإلا انتفى أى معنى حقيقى يمكن أن تنطوى عليه هذه المساعدات .

* * *

الباب الثانى

البناء الطبقى فى البلاد النامية

الفصل الثالث : الإطار النظرى والمفاهيم الأساسية .

الفصل الرابع : الملامح العامة للبناء الطبقى فى البلاد النامية .

الفصل الخامس: موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية .

الفصل السادس: البناء الطبقى فى المجتمع المصرى .

كلمة تمهيدية :

تحاول هذه الدراسة أن تقدم صورة متكاملة بقدر الإمكان للمعالم الأساسية للبناء الطبقى فى البلاد النامية . وهى تحرص منذ البداية على ألا تستغرق نفسها فى التفاصيل وفى استعراض الجزئيات ، فتفلت منها الأساسيات والقضايا العامة ، ويضيع منها الخط الأساسى المرشد . ومن أجل هذا اختص أول فصول هذا الباب باستعراض الإطار النظرى وتوضيح المفاهيم الأساسية ، حتى لا تسقط المعالجة ضحية التفاصيل والإحصائيات والأرقام المشتتة . وقد أبرزنا فى ثنايا الدراسة بما فيه الكفاية أهمية وضوح الأساس الأيديولوجى فى دراسة الطبقات ، والوزن الخطير الذى يلعبه هذا الالتزام الأيديولوجى فى توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال رؤيته . وستقودنا هذه النقطة بالضرورة إلى محاولة وزن القيمة الحقيقية للإسهام الذى قدمته النظريات الماركسية فى دراسة الطبقات ، ونسبتها إلى ما تلاها من نظريات أو محاولات نظرية . بعد ذلك نحاول — فى الفصل الأول أيضاً — أن نتفق على تحديد واضح لأهم المفاهيم والمصطلحات الأساسية فى ضوء المعيار الأساسى الذى رأينا الالتزام به فى دراسة هذا الموضوع السوسيولوجى الهام . فنتكلم عن تعريف الطبقة الاجتماعية ، ونناقش مصطلح التدرج الاجتماعى ، وكذلك الطبقات الرئيسية والفرعية ، والشرائح الاجتماعية . ونختتم هذا القسم بالجانب السلبى من تعريفاتنا حيث نؤكد على رفض التعريفات والمفاهيم والتفسيرات التى تبدو لنا فاسدة من الناحية العلمية .

أما الفصل الثانى فينتقل من هذا الإطار النظرى العام إلى بؤرة الاهتمام الخاص لهذا الكتاب وهى البلاد النامية ، فيبرز بصورة محددة خصوصية البناء الطبقى والعلاقات الطبقية فى مجتمعات البلاد النامية وذلك من خلال استعراض مفصل للملامح العامة للبناء الطبقى فى البلاد النامية .

وقد حاولنا أن نخلص تلك الملامح من الطابع الانطباعى أو التأملى ، وندعمها — كلما كان ذلك ممكناً — بالأرقام ودراسة نماذج واقعية من مجتمعات البلاد النامية التى تبدو فيها السمة المقصودة بصورة جلية . والنتيجة التى نخرج بها من هذه الدراسة ، والتى أوضحتها جميع الدراسات الحديثة للبناء الطبقى فى البلاد النامية

– على اختلاف منطلقاتها – إن هذا البناء يتميز بطابع أساسى فريد هو تعدد أنماط النشاط الاقتصادى وتعدد أنساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقى .

وإذا كان الفصلان الأول والثانى قد كرسا للقضايا العامة ، فإن الفصل الثالث من هذا الباب – وهو يمثل بؤرة هذه الدراسة وعمودها الفقرى – يقدم إسهاماً جديداً فى دراسة « موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » . فالتنمية مطلب مطروح فى البلاد النامية ورسالة تفرض نفسها وتجد كذلك من يدافع عنها ويتبناها ويدعو إليها : فما هو بالتحديد موقف الطبقات والجماعات المختلفة من هذه القضية المصيرية ؟. وقد بينت فى موضوع لاحق أن تحديدنا للجماعات الطبقية والاجتماعية إنما هو تحديد إجرائى بحت لأن أياً من الدارسين الذين تصدوا لهذا الموضوع حتى الآن لم يستطع بعد أن يقدم تصنيفاً شاملا للجماعات الطبقية فى البلاد النامية . ومن البديهى أن مهمة تحديد تلك الجماعات وتصنيفها ليس بالمهمة التى يتوقع من هذه الدراسة أن تنجزها . فذلك أمر يجب أن تسبقه دراسات مونوجرافية عديدة عن مختلف الجماعات الطبقية فى مختلف أنماط البلاد النامية . ومع ذلك فالدراسة الحالية تدخلنا إلى صميم المشكلات الجوهرية المتعلقة بالموضوع ، وتفتح أمامنا آفاقاً رحبة فى النظر إلى العلاقة بين البناء الطبقى والجهود الرامية إلى التنمية . وبهذا يمكن أن ندعى أن دراستنا هذه تندرج بحق تحت علم اجتماع التنمية .

أما الفصل الرابع فهو فى الحقيقة « ثمرة » هذه الدراسة . والهدف البعيد من وراء كل ذلك التأصيل والتحليق ، فيختص بتحديد الخطوط العريضة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى . فتحدد المعيار الذى سيستخدم فى تصنيف الطبقات فى مصر ، وتقدم تخطيطاً عاماً للطبقات الموجودة فى كل من الريف والحضر المصرى وتناقش دراستنا فى الختام بعض التحديات الأساسية التى تواجه بحثاً كهذا : محاولة إلقاء الضوء على بعض المشكلات التى نعتقد أنها يجب أن تستوقف الباحث المصرى فى هذا الموضوع الشائك الهام فى الوقت نفسه . وقد أولينا اهتماماً خاصاً لموضوع الدراسة الميدانية اللازمة لتأصيل أى دراسة يراد لها أن تكون صادقة إمبيريقياً .

ولا شك فى أن القارئ يقدر مدى العناء الذى بذل فى سبيل إخراج هذه الدراسة ،

فقد فرضت على دراسة هذا الموضوع — أو الكتابة فيه — فى لغتنا العربية محاذير كثيرة ، وكبلته قيود قوية . فإذا الحصيلة المتاحة للدارس فيه لا تشبع ، خاصة عندما يسعى الدارس إلى استلهام واقع بلاده أو العالم العربى ليقدم للقارئ بعض الشواهد والنماذج . وأثمن ثروة بالعربية فى هذا الموضوع مترجمة عن لغات أجنبية ، أحدها وهو مؤلف جماعى لعدد من الكتاب السوفييت (التركيب الطبقى للبلدان النامية — دمشق ، ١٩٧٢) مترجم عن الروسية ، وثانيهما « دراسات فى الطبقات الاجتماعية » لجورج جورفيتش مترجم عن الفرنسية ، وثالثها « الطبقات فى المجتمع الحديث » لبوتومور (الصادر فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر) مترجم عن الإنجليزية . وفيما عدا هذا فالتراث السوسيولوجى فى موضوع الطبقات الاجتماعية مكون أساساً من دراسات محدودة نشرت فى صورة مقالات ، ويجد القارئ إشارات لمعظمها فى الحواشى أو فى ختام الباب . وقد عملت على سد هذه الثغرة الكبيرة بالدراسات الأجنبية — باللغات المختلفة — مستفيداً أكبر الفائدة بالمؤلف الضخم للعالم السويسرى الألمانى الأستاذ ريشارد بيرندت .

ومع ذلك فقد جاءت هذه الدراسة متفردة عن كل تلك الدراسات السابقة فى كثير من الجوانب فالكتابات السوفييتية — على عالميتها — لا تقدم وجهة نظر « الجانب الآخر » بالقدر الذى يشفى حاجة الباحث ، ودراسة جورفيتش ذات طابع نظرى جاف (كسائر مؤلفات جورفيتش) وحصيلتها من الشواهد العملية والنماذج الميدانية تكاد تكون صفراً . أما دراسة بوتومور — وهى أمتعها جميعاً وأقربها إلى نفس الباحث : فتركز على المجتمعات الصناعية الحديثة ، بنموذجيها الأساسيين : الرأسمالى والاشتراكى (أو ما يسميه بوتومور المجتمعات ذات الطراز السوفييتى) .

فدراستنا يمكن أن تعد مكملة لها ومتعاونة معها فى صورة البناء الطبقى فى المجتمع الحديث .

ولا شك أن تقدم الدراسات العربية ودراسات أبناء البلاد النامية حول هذا الموضوع الحيوى سوف تفتح الطريق أمام الباحث وزملائه من المشتغلين بدراسة الطبقات لتأصيل أحكامهم وترسيخها وتأكيدها أو تعديلها بما تسفر عنه نتائج هذه الدراسات التى نأمل لها أن تنمو وتزدهر .

الفصل الثالث

الإطار النظرى والمفاهيم الأساسية

دكتور محمد الجوهرى

مقدمة :

لعلنا لسنا فى حاجة إلى أن نؤكد — ونحن فى مطلع عرضنا لوضعية البناء الطبقى فى البلاد النامية — أن دراسة الطبقات تمثل مطلباً نظرياً وآخر عملياً تطبيقياً فى الوقت نفسه . فالطبقات جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة . إذ ترتبط الطبقات بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء السياسى ، والتخطيط الاقتصادى ، والتنظيم البيروقراطى ، والنظام التربوى . . . إلخ [١] . ولا شك أن تحليل البناء الطبقى للمجتمع كفيل بإلقاء الضوء على مختلف مكونات هذا المجتمع فى جوانبه المختلفة ، فهو عملية تشريح هامة لجسد كل مجتمع .

وقد أوضح بوتومور [٢] العلاقة بين البناء الطبقى والتربية . وانتهى من استعراض النظام التربوى فى الهند إلى أن النظام التربوى قد عمل على إبقاء الهوة — بل وتعميقها — بين الطبقات العليا والسواد الأعظم من السكان ، وتضخيم هذا الفصل بتحويله إلى فاصل فى اللغة وفى الثقافة العامة بين الفريقين [٣] .

---

(١) وقد أشار السيد يس إلى أنه « بينما تمثل الفئات أو الطبقات داخل تدرج معين فئات وصفية ، ستاتيكية ؛ فإن الطبقات الاجتماعية على ضوء المفهوم الذى نتبناه هى فئات تحليلية . وعلى ذلك يمكن القول أنها جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة . ودراسة الطبقات الاجتماعية بالتالى تؤدى إلى معرفة الديناميات الاجتماعية وكيف تعمل ، وهى تسمح بالانتقال من الوصف إلى التفسير فى دراسة المجتمعات » انظر : السيد يس : « مشكلة التدرج الاجتماعى فى علم الاجتماع المعاصر » . مقال غير منشور على الآلة الناسخة . القاهرة ١٩٧٢ . ص ٢١ .

(٢) بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الناشر دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ ، الفصل الخامس عشر ، التربية ، ص ص ٣٧٩ — ٣٩٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .

ويوسع بوتومور من نطاق هذا التعميم فيقرر أن هذه الفروق ـ الطبقية ـ الموجودة في النظام التربوي في الهند قائمة في كثير من المجتمعات .، ففي كل مجتمع نظام للتدرج الاجتماعي ، وهناك بالتالي تباين مناظر لهذا التدرج داخل النظام التربوي نفسه . . . بل إن هذا هو الوضع الذي نجده في بعض المجتمعات البدائية . إلخ »[٤] .

وعلاوة على دراسة العلاقة بين النظام الطبقي والنظام التربوي استعرض بوتومور ـ في نفس المرجع ـ العلاقة بينه وبين النظام القانوني ، مؤكداً على نفس الاتجاه العام الذي نحاول إلقاء الضوء عليه هنا[٥] .

هذا عن الضرورة النظرية لدراسة الطبقات في المجتمع المعاصر . ولكن ما من شك في أن دراسة هذا الموضوع تمثل أهمية تطبيقية حيوية ، خاصة بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، التي ما زالت تخوض معركة التنمية ، وتحتاج إلى توجيه استثماراتها ـ المحدودة بالضرورة ـ لخدمة أكبر قطاع من الشعب . فلاشك أن استئثار طبقة معينة أو فئة طبقية بمقاليد السيطرة وتربعها على رأس بناء القوة يمكن أن يؤدي إلى تعرض استثمارات التنمية لخدمة القطاع الذي تمثله تلك « الصفوة » الحاكمة وهو ما يؤثر بالقطع تأثيراً سلبياً على مصالح الطبقات والفئات الأخرى ، خاصة تلك التي لا صوت لها داخل المحافل الحكومية المسئولة ، ولا بد لها أن تصل إلى التأثير على واضعي السياسة في المجتمع . لذلك نؤكد أن دراسة الطبقات دراسة لازمة لكل تخطيط وسابقة على أي خطة ورشد لكل سياسة[٦] .

وقد أشار « كلير » في كتابه « نظام الوسط في البلاد النامية » بوضوح إلى تأثير البناء الطبقي للبلاد النامية في عملية التنمية ، وفي أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويحلل كلير بناء الفئة المسيطرة ـ المكونة من شرائح ثلاث أساسية متحالفة مع بعضها ـ فيقول : « يجب

---

(٤) المرجع السابق ، صفحتي ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، وبعد ذلك يستعرض بوتومور هذه الفروق بالتفصيل في المجتمعات الغربية المعاصرة ، ص ٣٨٤ ومابعدها .

(٥) انظر بوتومور ، المرجع السابق ، الفصل الرابع عشر ، القانون ، ص ص ٣٦٢ – ٣٧٨ ، خاصة صفحة ٣٧٢ .

(٦) انظر محمد الجوهري « منهج في دراسة بناء المجتمع المصري » مقال بمجلة الكاتب ، عدد أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٥٣ .

علينا أن نشير هنا إلى أن غالبية الدول النامية حصلت على استقلالها السياسي بدون نضال مسلح حقيقي تشارك فيه الجماهير العريضة . ونتج عن هذا تكوين اجتماعي طبقي متميز للحكومات التي قامت في هذه الدول . فأخذت السلطة صفوة قليلة مكونة من المثقفين (الموجودين في هذه البلاد والذين يختلف حجمهم باختلاف درجة تطور هذا البلاد أو ذاك) أو بالإضافة إلى مجموعة من موظفي الجهاز الإداري الاستعماري والبيروقراطي ، ومجموعة من العسكريين . وتحالف هذه القوى الثلاث بالاعتماد على طبقة البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف »[٧] .

وعن البورجوازية الصغيرة في المدن والريف يلاحظ كلير أنها تمثل — كما أشرنا — أهم القواعد الاجتماعية للفئة الحاكمة وقد حدث من الناحية الاقتصادية أن تهيأت لهم الظروف المناسبة للمحافظة على وضعهم حتى وإن لم يحققوا تجديد الإنتاج المستقل باستمرار في إطار التشكيلات الاقتصادية الموجودة[٨] .

أما عن الوضع الاجتماعي للفئة الحاكمة فيتميز — في رأي كلير — « بأنه لا يقتصر على تحكمها في رأس مال القطاع العام فحسب ، بل يمتد إلى جميع رءوس الأموال المتجمعة في القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعلينا أن نأخذ في اعتبارنا أن جزءاً كبيراً من الإمكانيات تستغله الفئة الحاكمة لصالحها في الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا في المبالغ الضخمة المرصودة في الميزانية العامة للدول لتطوير المجالات غير الإنتاجية والرغبة في الاحتفاظ الإداري الضخم للحكومة والجيش »[٩] .

ولعل هذه الإشارات العاجلة أن تلقي الضوء بما فيه الكفاية على أهمية التشريح الطبقي للمجتمع في جوانبه العملية التطبيقية وفي زيادة قدرتنا على توجيه التنمية لصالح جماهير الشعب العريضة ، وتصحيح مسار هذه العملية إذا أثبتت الدراسة — ذات المنظور الطبقي — فساد هذا المسار أو انحرافه .

---

(٧) انظر : جمال مجدي حسنين ، عرض كتاب « نظام الوسط في البلاد النامية » تأليف كلير ، مقال غير منشور على الآلة الناسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، صفحتي ٤ ، ٥ .

(٨) المرجع السابق ص ٦ .

(٩) جمال مجدي حسنين ، المرجع السابق ، صفحتي ٦ ، ٧ .

أولا — مشكلة التدرج الاجتماعى :

تجمع الكتابات السوسيولوجية المعاصرة على أن انقسام المجتمع إلى طبقات ليس هو الشكل الوحيد من أشكال عدم المساواة الاجتماعية . فقد سبقت هذا التقسيم الطبقى — وعاصرته — أشكال متباينة للتدرج الاجتماعى . وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى بوجه عام بأنها : الطائفة (أو الطبقة المغلقة) والطبقة الإقطاعية ، والطبقة الاجتماعية ، وجماعة المكانة . وقد تناول بوتومور الملامح العامة لهذه الأشكال المختلفة فى ثنايا حديثه عن التدرج الاجتماعى فى كتابه « تمهيد فى علم الاجتماع » . ولكن ليس معنى الا تفاق على تحديد هذه الأشكال الأساسية ، أن العلماء الاجتماعيين قد استطاعوا بنفس الشكل حسم كل المسائل المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الإقطاعية وسمات كل منهما . وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر . وقد بين بوتومور هذه النقطة بوضوح فى صدر الكتاب الذى أفرده للكلام عن « الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الحديث »[١٠] .

ولكن برغم تباين الآراء واختلاف وجهات النظر حول تلك المسائل فهناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعى التى لا خلاف عليها بين الدارسين .

ويرجع الفضل إلى بوتومور فى إلقاء الضوء على هذه السمات ، التى يمكن أن نوجزها فيما يلى :

١ — الملاحظ أن « نسق المراتب لا يمثل جزءاً من نظام طبيعى للأشياء لا يتغير وإنما هو نتاج بشرى ، يخضع للتغيرات التاريخية »[١١] . معنى هذا أن الفروق الطبيعية أو البيولوجية — من ناحية — والفروق فى المراتب الاجتماعية — من ناحية أخرى

(١٠) انظر بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الكتاب السابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٧١ .

تنتميان إلى نوعين مختلفين من الظواهر . وقد أجمع على هذا التمييز كافة الدارسين الذين تصدوا لموضوع عدم المساواة الاجتماعية ، ابتداء من جان جاك روسو حتى الدارسين المحدثين للتدرج الاجتماعى .

وقد تصدى بوتومور لتفنيد وجهة النظر التى تدعى أن نظام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل فى الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبى بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق فى المكانة المعترف بهما اجتماعياً . ورغم كثرة ترديد هذا الزعم ، وخاصة فى نظريات الصفوة عند باريتو Pareto وموسكا Mosca وغيرهما ، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أنها لا تستند إلى وقائع تؤيدها تأييداً مقنعاً ولا تثبت أمام التفنيد[١٢] .

٢ ـ كذلك يجمع دارسو التدرج الاجتماعى بوجه عام على أن الطبقات الاجتماعية ـ على خلاف الطوائف أو الطبقات الإقطاعية ـ جماعات أكثر تميزاً بالطابع الاقتصادى . فهى لا تقوم ، ولا تتدعم بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة ، وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لا تضفى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق[١٣] .

---

(١٢) من هذا الزعم بوجود ارتباط بين التباين فى الدخول وتفاوت القدرات الجسمانية والبيولوجية وقد أكد بوتومور أن عديداً من البحوث قد أثبتت أن عدم المساواة فى الدخول يرجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة عن طريق الميراث ، ولا يرجع أساساً إلى الفروق فى الدخل المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية . وهو ما يدعيه دالتون فى دراسته عن «تفاوت الدخول فى المجتمعات الحديثة » :

(H. Dalton, Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies, 1920).

كما تؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمى والمهنى – والكلام لبوتومور أيضاً – عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة الطبيعية وتدرج الوضع الاجتماعى إذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية مثلا لا تقابل دائماً بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة . كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لايقابل دائماً بالعكس ، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة . ولذلك يخلص بوتومور إلى أنه « قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، إلى حد كبير ، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعى معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة » . بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص ص ٧٣–٧٤ .

(١٣) انظر ، بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

ولذلك يتردد دائماً أن عضوية الطبقات الاجتماعية أقل ثباتاً فى العادة من عضوية الطبقات الإقطاعية أو الطوائف . أو بمعنى آخر إن الحراك الاجتماعى يتم فى ظل الطبقات الاجتماعية بشكل أيسر نسبياً وعلى نطاق أوسع ، مما كان الحال عليه فى الماضى . فالفرد قد يولد فى طبقة معينة ، ثم يرتقى – بفضل ماحصله من تعليم أو ثروة أو غير ذلك – إلى طبقة أعلى ، على حين يظل مثل هذا الحدث مستحيلا أو نادراً بالنسبة لأشكال التدرج الاجتماعى الأخرى .

وبرغم اتفاق معظم الدارسين – على اختلاف التزاماتهم الأيديولوجية – على حقيقة الأساس الاقتصادى للطبقات ، إلا أن تفسير نوعية ومدى هذه العلاقة بين البناء الطبقى والأساس الاقتصادى قد اتخذ اتجاهات شتى ، كانت كلها تتراوح بين التأييد والمعارضة من النظرية الماركسية فى دراسة الطبقات .

ومن هنا يصبح من اللازم أن نؤكد مع القارئ على أهمية الالتزام الأيديولوجى لدى دارسى الطبقات فى المجتمع الحديث كشرط لوضوح الرؤية أمامه ، وضمان لتحقيق إنجاز له قيمته فى هذا الميدان .

لقد أثبتت أحدث المناقشات فى حقل علم الاجتماع المعاصر أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة فى دراسة المجتمع . وإن كان هذا الموقف العام يبدو غامضاً أو مشكوكاً فيه لقلة من المتخصصين فى علم الاجتماع ، فإن هذا الغموض وهذا التشكك لن يلبث أن يزول إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية بمفهومها العلمى ثمرة من ثمرات الفكر الماركسى ، وقد كانت تلك الفكرة الماركسية باعثاً لظهور نظريات ومحاولات أخرى مقابلة على الجانب الآخر ، أعنى البورجوازى من العالم . ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الأيديولوجيين منطلقاً لها . لذلك نلخص الموقف فى كلمة واحدة قائلين : إن كلام الباحث عن الطبقات الاجتماعية

التزام صريح منه بموقف أيديولوجى سواء وعى ذلك أو لم يع ، وسواء رضى ذلك أم أبى .

على أن هذا الالتزام الأيديولوجى لا يظهر فقط فى دراسات الطبقات الاجتماعية ، وإنما يرتبط كذلك وبنفس القدر بدراسة الحراك الاجتماعى Sociel Mobilitg . فمعظم دراسات الحراك الاجتماعى فى العالم الغربى تحاول أن تثبت كيف أن المجتمع الرأسمالى يتيح الفرص أمام جميع أبنائه على قدم المساواة للترقى فى السلم الاجتماعى . كما ينطوى كلامهم الكثير عن الحراك الاجتماعى وعن سعة انتشاره وتعدد مظاهره على الرغبة فى إثبات أن ظاهرة الحراك قد حلت محل فكرة الصراع الطبقى . وكلا الهدفين يود أن يميع قضية انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واضحة ، تسود بينها علاقة استغلال بسبب تضارب المصالح ، وأن هذا الاستغلال يؤدى حتما إلى الصراع الذى ينتهى بتغير شكل البناء الطبقى .

ولا يعنى هذا الكلام أن الحراك الاجتماعى شىء لا وجود له بل هو على العكس — وكما أثبتت كثير من الدراسات — ظاهرة معروفة فى جميع المجتمعات الإنسانية. ولكن الخلاف بين الموقفين على مدى هذا الحراك وعلى فاعليته ودوره الحقيقى فى تغيير البناء الطبقى لمجتمع معين سلميًا دون صراع . فالرأى عندنا أن دراسات علم الاجتماع البورجوازى تحاول تزييف الصورة عن طريق المبالغة فى تقدير مدى هذا الحراك ودوره .

وسنعود إلى هذه النقطة بشىء من التفصيل فيما بعد .

* * *

ولعل أوضح دليل على خطورة الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات وأصالته أن بوتومور عندما أراد أن يستعرض الآراء المتباينة حول طبيعة الطبقة الاجتماعية قد فعل ذلك من خلال مناقشة تفسير كارل ماركس . ذلك لأن الآراء المخالفة للنظرة الماركسية أو حتى المناقضة لها ليست فى الواقع سوى رد فعل للماركسية ومحاولة للرد عليها بشكل أو بآخر .

فماركس يؤكد بقوة على الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يؤكد على فكرة

الصراع بينها الناشيء عن تضارب مصالحها . وقد انتبه بوتومور إلى أن « الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية » . وهو ما يؤكد بوضوح ما نقصده من أن النظرة الماركسية للطبقات تمثل أساس كل دراسة علمية لهذا الموضوع .

ثانياً – الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات :

يمكن القول بأن ماركس لم يضع كتاباً مستقلا ، ولم يكتب فصلا خاصًّا عن تعريف الطبقة الاجتماعية ، وتحديد الطبقات ، وتشخيص ملامحها ، ورسم حركتها فى الماضى أوالحاضر . ومع ذلك فلا خلاف على أن كل ما كتبه ماركس يتصل على نحو أو آخر بموضوع الطبقات الاجتماعية ، ويساهم بشكل فعال وحاسم فى فهم الحركة الطبقية فى أغلب المجتمعات التى تناولها ماركس بالدراسة .وقد أشار هو نفسه إلى تلك الحقيقة عندما كتب فى إحدى خطاباته القديمة يقول :

« . . . الواقع أنه ليس لى أى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع الحديث، ولا وجود الصراع بينها . فقبلى بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخى لهذا الصراع بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات اقتصادياً »(١٤) . واستطرد ماركس شارحاً إسهامه الخاص فى دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الإنتاج . وأن صراع الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدى إلى انتصـــار الطبقة العاملة وسيكون إيذاناً بمجتمع اشتراكى لا طبقى .

ومن هذا يتضح جوهر الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات وهو بيان الصلة الوثيقة بين البناء الطبقى ونظام الإنتاج السائد فى المجتمع ، وكذلك بيان طبيعة العلاقة الصراعية بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة ، واستمرار هذا الصراع بشكل جدلى ينتهى إلى مجتمع لا طبقى . ويقول ماركس فى مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد

---

(١٤) من خطاب له إلى « فيدماير » J. Weydemeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ منقول عن بوتومور ، الطبقات ، ص ٧٧ .

السياسى » : « يدخل الناس فى الإنتاج الاجتماعى الذى يصنعه الناس فى علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لإرادتهم الخاصة . وتقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم . ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادى للمجتمع . وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية ، والذى تقابله أشكال محددة من الوعى الاجتماعى . فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية والسياسية ، والروحية »[١٥] .

وقد سلفت الإشارة إلى أن أهم ما قيل وكتب عن الطبقات فى المجتمعات الحديثة كان ينحصر إما فى تأييد الفكر الماركسى الذى حددنا ملامحه الرئيسية فيما سبق ، أو فى الهجوم العنيف عليه ، ومحاولة هدمه من الأساس . ويمكن أن نلخص الانتقادات الأساسية التى وجهت إلى نظرية ماركس فى الطبقات فى النقاط التالية[١٦] :

١ — عاب البعض على ماركس محاولته تفسير التطور الاجتماعى من خلال الصراع الطبقى فقط . ويقال فى هذا الصدد إن ماركس قد أهمل — نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات — علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية ، خاصة تلك العلاقات التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية . وقد جعله ذلك يهون من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى . كما جعله لا ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوربية التى كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها .

ويرتبط بهذه النقطة الهامة الملاحظة التى أبداها جورج جورفيتش حول إخفاق الكتابات الماركسية (خاصة تلك التى جاءت بعد ماركس) فى التمييز بوضوح بين

---

(١٥) عن مقدمة كتابه « إسهام فى نقد الاقتصاد السياسى » الصادر عام ١٨٥٩ :

Contribution to the Critique of Political-Economy

نقلا عن المرجع السابق ص ص ٧٧–٧٨ .

(١٦) سوف أقتصر فيما يلى على عرض الخطوط الأساسية لهذه الانتقادات بشكل موجز سريع ، ويمكن للقارئ أن يطالع مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند بوتومور ، الطبقات ، مرجع سابق ، ص ٨٢ وما بعدها .

الحتمية الخاصة لطبقة معينة ، والحتمية العامة (أو الكلية) لتطور المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره بطبقاته المختلفة .

« فقد أوضح ماركس بصورة تدعو إلى الإعجاب أن للطبقات الاجتماعية حتمية اجتماعية خاصة بها . فالبورجوازية ، والبروليتاريا ، والبورجوازية الصغيرة ، والمشرفون التكنوبيروقراطيون ، بل والبورجوازية المالية والتجارية والصناعية ، كل هؤلاء يظهرون حتميتهم الخاصة ، ويتحركون فى نطاقهم الزمنى ، ويشكلون من أنفسهم إطاراً يصلح مرجعاً لأعمالهم الثقافية الخاصة ، من معرفة وقانون وأخلاق وفن ولغة وتربية ، وكذا لأيديولوجيتهم الخاصة التى تبرر وجودهم . هذه الحتمية يمكن أن تقع فى نزاع ، ليس فقط مع الحتمية الاجتماعية لدى . الطبقات الأخرى ، وإنما أيضاً مع حتمية الأبنية التى تدخل الطبقات فى تركيبها ، وذلك قبل أن تصل هذه الطبقات إلى السلطة ، أو بعد أن تنتزع منها السلطة . وقد بالغ لينين وروزا لوكسمبورج واوكاتش فى الحديث عن هذه الحتمية الاجتماعية الجزئية للطبقات الاجتماعية ، وخاصة فيما يتعلق بحتمية طبقة البروليتاريا . وأوضح لينين بجلاء الحتمية النوعية لدى الطبقات الريفية ، وكذا لدى الطبقة التكنوبيروقراطية »[١٧] .

ومع ذلك فقد كان حرياً بالماركسية أن تصف المنازعات والثغرات المحتملة بين حتمية المجتمع الكلى وبين الحتمية الجزئية للطبقات . فأحياناً تتغلب هذه الأخيرة على الحتمية الكلية ، ثم تصير المبدأ المفسر لها . وعلى العكس من ذلك تخضع حتمية الطبقات الجزئية أحياناً للحتمية الكلية ، أو تجعلها تحيد جزئياً فقط عن اتجاهها . غير أن الماركسية فضلت توحيد هاتين الحتميتين (الجزئية والكلية) بإيجاز فى حتمية واحدة ، ومن ثم هدمت النتائج المترتبة على اكتشاف من أهم اكتشافاتها ، وفضلا عن ذلك لم تكف الماركسية الحقة عن الدعوة إلى بذل الجهد والإرادة والعمل ، وبالإجمال إلى حرية الإنسان الفردية والجماعية فى مسيرة المجتمع[١٨] .

---

(١٧) انظر جورج جورفتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا ، مراجعة د. عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١٠٥ .

(١٨) انظر المرجع السابق ص ١٠٦ .

٢ ــ النقطة الثانية فى هذا النقد هى أنه على الرغم من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر العلاقات الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة ــ ولا هى استخدمت بنفس النجاح ــ فى تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعى الأخرى .

وقد حاول بوتومور أن يدافع عن الموقف الماركسى فى هذه القضية ، وانتهى من عرض دفاعه إلى النتيجة الهامة التالية : « فالنقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق فى اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول . فقد صاغ فروضاً جديدة ومثيرة ، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذى بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأعنى نمو الرأسمالية الحديثة . أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين ، الذين أمسكوا ــ إلى حد كبير ــ عن اختبار مدين فائدة النظرية ونواحي القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى [١٩] » .

٣ ــ أما النقطة الثالثة فى هذا النقد فتتصل بتصور ماركس لنمو الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، وما ستئول إليه العلاقة بين الطبقتين البروليتارية والبورجوازية على وجه الخصوص . فقد تنبأ بنمو الطبقة البروليتارية عدداً بنمو الطبقة البروليتارية عدداً وازدياد أحوالها سوءاً على ما كانت فيه من سوء على أيامه ، فى الوقت الذى ستتركز فيه البورجوازية عدداً وثروة . وأنه من شأن كل تلك التطورات أن تعمق الهوة وتزيد التناقض بينهما حدة ، إلى أن تطيح البروليتاريا ــ الطبقة الأكثر عدداً والأسوأ حالاً ــ بالطبقة البورجوازية . وقد اهتمت كثير من التحليلات السوسيولوجية الحديثة برصد التغيرات التى طرأت على البناء الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، والتأكيد بالذات على كل تلك الأعراض التى تخالف تنبؤت ماركس ، وتسير بالأمور فى غير الطريق الذى قدر لها أن تسير فيه . فيقال ، لا إن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع . ويقال كذلك إن توزيع الدخل القومى قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة ، مما يؤدى إلى تدعيم هذه الاتجاهات المعادية للأهداف الثورية وتوليدها .

---

(١٩) انظر بوتومور ، الطبقات . . مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٤ — هناك نقطة أساسية أخرى فى النقد الذى يوجه إلى ماركس ، وهى تتعلق بتصوره عن مستقبل « الطبقة الوسطى » فى المجتمع الرأسمالى الحديث . فقد تنبأ هو بزوالها — تمهيداً لزيادة حدة الاستقطاب الطبقى بين القطبين المتصارعين . ويوضح هذا كلماته فى البيان الشيوعى : « إن الذى يميز عصرنا الحاضر — عصر البورجوازية — هو أنه جعل التنافر الطبقى أكثر بساطة : فإن المجتمع ككل آخذ فى الانقسام أكثر فأكثر ، إلى معسكرين كبيرين متعارضين ، إلى طبقتين كبيرتين ، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » .

ولا يتسع المقام لحصر كل وجهات النظر المناوئة للنظرية الماركسية فى الطبقات ، فهى عديدة متنوعة ، وأغلبها ليس جديراً بالوقوف طويلا أمامه . ويعد أقواها جميعاً وأخطرها وزناً تحليل ماكس فيبر للتدرج الطبقى ، وجماعات المكانة . . . إلخ . وهو يعد البديل الذى حاول علم الاجتماع البورجوازى أن يقدمه ليحل محل التحليل الماركسى . وقد حاول رالف دارندورف فيما بعد أن يطور بعض النقاط المحددة فى تحليل ڤيبر ، وعلى رأسها العلاقة بين التدرج الطبقى وتوزيع القوة السياسية فى المجتمع المعاصر . وقد قدم دارندرف مناقشة مستفيضة لهذه القضية فى كتابه : « الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى[٢٠] » .

٥ — ولم تخل طوابير النقاد المتصدين للتحليل الماركسى من بعض الأصوات القادمة من المعسكر الاشتراكى ، والتى يقدمها أصحابها على أنها مبنية على خبراتهم الاجتماعية والسياسية المعاشة فى البلاد ذات الطراز السوفييتى . وفى هذا الصدد يورد بوتومور فى كتابه فقرات من كلام عالم الاجتماع البولندى الراحل « ستانيسلاف أوسوفسكى » التى يمكن أن تعد نموذجاً لهذا النوع من النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذى كان شائعاً فى القرن التاسع عشر — سواء الليبرالى أو الماركسى — جانباً كبيراً من صلاحيته فى العالم الحديث . فى المواقف التى تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعى إلى حد يقل أو يزيد لتحكم السلطات السياسية ، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد Ward

(٢٠) Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society, Stanford, Cal., 1959.

أو ڤيبلين Veblen ، أو ڤيبر . أى بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعاً لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو ــ كما يقول البعض الآخر ــ تبعاً لعلاقاتها بالسوق . ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية التى تتكون تلقائياً . ففى المواقف التى تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقى فى المجتمع ، وحيث تصبح الامتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما فى ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومى ، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية . وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية تحت تدرج من ذلك النوع المعروف فى التسلسل الهرمى البيروقراطى . . . عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذى كان معروفاً فى القرن التاسع عشر نوعاً من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعى »[٢١] .

ولقد كان بوتومور واضحاً فى تقييمه الذى أنهى به مناقشة الآراء الماركسية وضد الماركسية فى طبيعة الطبقات الاجتماعية ، حيث يقول : « على أن الانتقادات التى وجهت إلى النظرية الماركسية ، والآراء البديلة التى عرضت ، والتى تعتمد أساساً على تمييز ماكس ڤيبر Max Weber بين التدرج الطبقى والتدرج على أساس الهيبة ؛ لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة لتستطيع أن تحل محل نظرية ماركس . وإنما هى تقدم لنا حصراً ــ يتفاوت فى درجة منهجيته ــ للمشكلات البارزة مثل : طبيعة التدرج الاجتماعى فى المجتمعات السوفيتيية (يقصد ذات الطراز السوفيتى) ، وما طرأ على التدرج الاجتماعى من تعديلات فى المجتمعات الرأسمالية ، والأهمية النسبية لكل من الملكية الخاصة ، والانتخاب التعليمى ، والتباين المهنى ، والقوة السياسية فى خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ، ومدى الحراك وعدم المساواة فى توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج[٢٢] » .

على أن اتفاقنا على هذه النقطة الأساسية يدعونا إلى وقفة مع بوتومور فيما يتعلق

---

(٢١) tanislaf Ossowski, Class Structure in the Social. Consciousness, p. 184.

(٢٢) بوتومور ، المرجع السابق ، صفحتى ٩٨-٩٩ .

بتأكيده على وجود تقسيمات طبقية راجعة إلى عوامل غير اقتصادية . فيقرر بوتومور فى مقدمته أن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن يعتبر مطابقاً لعدم المساواة البشرية بوجه عام . « ذلك أن هناك أشكالا أخرى من عدم المساواة ، وأنواعاً أخرى من الامتيازات والسيطرة ، علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية . فيمكن أن توجد فى بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو لغوية ، أو دينية بين أبناء المجتمع .. . إلخ » .

ونحن نرى أن هذه الفروق إذا أدت إلى تقسيمات طبقية فليس ذلك إنكاراً لمبدأ تحدد الطبقات فى ضوء نظام علاقات الإنتاج (كما سنحدد تفصيلا فيما بعد) . ذلك أن هذه الفروق نفسها راجعة فى تحليلها النهائى إلى ظروف اقتصادية وإلى صراع الطبقات والفئات المختلفة إلى الاستئثار لنفسها بامتيازات اقتصادية معينة .

وقد ناقشنا هذه النقطة تفصيلا فيما يتعلق بالتفسير الاجتماعى للفروق العنصرية ، وأوضحنا أن طائفة غير قليلة من المفكرين ترجع فكرة التفرقة العنصرية إلى عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس واستقرارها أو اغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى . فالذى يحدث عادة أن الجنس الذى يتولى الحكم فيها ويفرض سلطانه على سكانها الأصليين يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضارى ويحرم منها الأقوام المغلوبة على أمرها بكافة القيود التى يغلها بها . ومن ثم تتحسن وتتقدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعنصر القاهر فى الوقت الذى يتردى فيه السكان الأصليون فى الحضيض . والكلام الذى يقال عن تفسير الفروق العنصرية يمكن أن يقال عن تفسير الفروق الدينية أو اللغوية أو غيرها[٢٣] .

ثالثاً — المفاهيم الأساسية :

بعد الاتفاق على هذه المقدمات الأساسية التى لا بد منها قبل الدخول فى تقديم الإطار النظرى المقترح ، ننتقل إلى تحديد المفاهيم الأساسية فى دراسة هذا الموضوع ، وذلك على النحو التالى :

---

(٢٣) قدمنا مناقشة مفصلة لمشكلة الأقليات العنصرية واللغوية والدينية وغيرها فى مقال سابق انظر : محمد الجوهرى « علم الاجتماع ومشكلة الأقليات » مقال بمجلة الفكر المعاصر ، عدد خاص عن التمييز العنصرى ، أبريل ١٩٧١ ، ص ٢٣ — ٢٨ .

١ – الطبقة الاجتماعية :

الطبقة هى جماعة من الناس تمثل أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى لمجتمع طبقى . ويرجع الفضل إلى الماركسية اللينينية فى وضع نظرية علمية عن الطبقات والصراع الطبقى . وتمثل هذه النظرية إحدى الدعائم الأساسية لصرح النظرية الماركسية. ويعرف لينين الطبقة قائلا : « الطبقات عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد تتميز عن بعضها تبعًا لموقعها فى أحد أنساق الإنتاج الاجتماعى التاريخية ، وتبعًا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج (وهى علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها فى قوانين محددة واضحة) ، وتبعًا لدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل وبالتالى تبعًا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا . فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى تبعًا لتباين موقع كل منها فى نسق الاقتصاد القائم فى المجتمع [٢٤] » .

ولذلك يجب عند تحديد ملامح أى طبقة من الطبقات أخذ كل تلك السمات فى الاعتبار فى ترابطها معًا وفى تبعية بعضها لبعض . وإن كان من أهم تلك المحكات جميعًا : موقعها من وسائل الإنتاج الهامة ، أى ما تملكه من وسائل الإنتاج هذه : فالوضع الاقتصادى لأى طبقة من الطبقات يرجع فى المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة فى المجتمع . وهذا الوضع الاقتصادى هو الذى يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية .

هذا وقد استطاع بعض المؤرخين وعلماء الاقتصاد البورجوازيين السابقين على ماركس إدراك وجود الطبقات ووجود الصراع الطبقى . ولكنهم لم يقدموا مع ذلك أى تفسير علمى لطبيعة الطبقة ، ولا لكيفية تكوين الطبقات تاريخيًا فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى وأشكال الإنتاج المختلفة ، ولا لمستقبل تلك الطبقات . وقد كان توضيح تلك الأمور جميعًا من أعظم الإنجازات العلمية التى قدمها كارل ماركس وقد لخصه فى الكلمات القليلة التالية :

---

(٢٤) لينين ، الأعمال الكاملة ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٩ ، صفحة ٤١٠ .

« إن الجديد الذي أتيت به هو أني أثبت :

١ — إن وجود الطبقات يرتبط بمراحل معينة من مراحل التطور التاريخي للإنتاج .

٢ — إن الصراع الطبقي سوف يؤدي حتما إلى قيام ديكتاتورية البروليتاريا .

٣ — وإن هذه الديكتاتورية نفسها لن تكون سوى مرحلة انتقال تمهد للقضاء على جميع الطبقات وخلق مجتمع لا طبقي »(٢٥) .

معنى هذا إذن أن الطبقات والصراع قد قامت في ظل ظروف تاريخية معينة . وأنه كانت هناك — بالتالي — بعض مراحل التاريخ الإنساني التي لم يعرف المجتمع فيها طبقات . فأولى التكوينات الاجتماعية — أو المجتمع البدائي الأول — كان مجتمعاً لا طبقياً ، حيث قام هذا المجتمع على أساس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج ، واشتراك كافة أبناء المجتمع في أداء الأعمال المطلوبة على قدم المساواة . ثم تطورت القوى الإنتاجية للمجتمع ، ومن خلال ذلك استطاعت القوة العاملة البشرية أن تنتج أكثر مما تحتاج إليه لتقيم أودها وتشبع الحد الأدنى لوجودها الإنساني . ومن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الإنتاج هذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وظهر معها استغلال الإنسان للإنسان . لذلك يمثل تملك وسائل الإنتاج ، وما يتبعه من استغلال يمثل الأساس الموضوعي لقيام الطبقات ، والصراع الطبقي . لذلك نقول إن انقسام المجتمع إلى مستغلين ومستغلين (بفتح الغين الأخيرة) ، إلى طبقات مسيطرة اقتصادياً وسياسياً وأخرى مقهورة اقتصادياً وسياسياً أمر مرتبط بتوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة . وهي ظروف مرتبطة بدورها بميدان الإنتاج الذي يمثل أهم مجالات النشاط في أي مجتمع إنساني .

٢ — الطبقات والتدرج الاجتماعي :

ولقد تأيدت النظرية الماركسية اللينينية في الطبقات في الماضي والحاضر مراراً من واقع التطورات التي طرأت على البلاد الرأسمالية . والدليل على ذلك الصراعات الطبقية الكبرى التي شهدتها بعض البلاد الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ،

---

(٢٥) ماركس ، إنجلز ، المختارات ، الطبعة الألمانية المجلد ٢٩ ، صفحة ٥٠٨ .

وإيطاليا ، وألمانيا الغربية . وتلك الشواهد نفسها هى التى تدحض النظريات والبرامج العديدة التى قدمها المفكرون البورجوازيون والاشتراكيون اليمينيون . فيزعم البعض على سبيل المثال أن الطبقات والصراع الطبقى لا وجود له إلا فى مرحلة ما قبل الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى . ومن شأن تطور الرأسمالية وازدهارها أن يؤدى إلى تضييق الشقة بين الطبقات . ويرسم هؤلاء المفكرون خططاً للبناء الطبقى لتلك المجتمعات يضم شرائح عديدة ويشير إلى حراك متعدد ومتنوع مما سنشير إلى طرف منه فيما بعد. ويزعم مفكرون أيديولوجيون آخرون أن هناك طبقات فعلا ، ولكن الأساس الذى تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الإنتاج وإنما نصيب كل طبقة من السلطة السياسية فى المجتمع .

وقد كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع أكثر سذاجة من هذا إذ حاولوا استبدال مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى مصطنعة كالتدرج الاجتماعى وما إلى ذلك . وحاولوا أن يحلوا مشكلة الصراع الطبقى بفكرة الحراك الاجتماعى / وقد ناقش س . ى . پوپوف S.I.PoPoV فكرة الحراك الاجتماعى الرائجة فى علم الاجتماع البورجوازى بصورة ساخرة إذ يقول إن نظرية الحراك الاجتماعى معدة لكى توحى للساخطين ، الموجودين فى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعى ، بفكرة إمكانية الصعود إلى الدرجات الأعلى والنفاذ إلى الطبقات الأعلى . ويستطرد قائلا: « ويؤكد علماء الاجتماع البورجوازيون — زاعمين — أن المجتمع « الغربى » مجتمع « مفتوح » يتصف بالحراك الاجتماعى الرأسى (إلى أعلى) . ويقولون أيضاً بوجود وتوفر « الإمكانيات المتساوية للجميع » و « الفرص الطبقية المتكافئة » . ونتيجة لذلك ، هناك فرصة حقيقية أمام كل عامل فى تنظيف الأحذية لكى يصبح مليونيراً »[٢٦] .

وقد صور پوبوف فكرة الاجتماع البورجوازى عن الحراك الاجتماعى وقنواته ووسائله تصويراً طريفاً يقول فيه : « يحاول السوسيولوجيون البورجوازيون أن يعطوا أسساً

---

(٢٦) انظر ، س. ى. بوبوف ، نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، تقديم دكتور طيب تيزينى . منشور فى « سلسلة الأفكار » عن دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٣ ، ص ١١٣ وما بعدها ، خاصة ص ١٢٠ .

-بدية » لمثل هذه الأساطير الدعائية . فقد ظهر أنه يوجد « مصاعد » Ascenseurs اجتماعية ، يمكن بواسطتها الصعود إلى الطوابق العليا من البناء الطبقى . ويقولون بوجود ستة مصاعد من هذا النوع وهى :

١ — **الاقتصاد** : فكل واحد كما يزعمون ، يمكنه أن يصبح مليونيراً أو « ملياريديرا » (صاحب آلاف الملايين) .

٢ — **السياسة** : إذ يستطيع كل فرد أن يترقى فى المناصب السياسية ؛

٣ — **الجيش** : وهنا يوردون المثل القديم كل جندى يحمل فى حقيبته عصا المارشالية .

٤ — **الكنيسة** : وفى هذا المجال أيضاً توجد فرص للوصول إلى المقامات الكنسية العليا .

٥ — **العلم** : وهذا مضمار أصعب وأقل شرفاً ، ولكن يمكن بواسطته الوصول إلى الصفوف الأولى .

٦ — **الزواج** : وهذا أسهل مجال للصعود ، بسرعة كبيرة ونجاح ، إلى قمة الهرم الاجتماعى .

« وهكذا فالمجتمع البورجوازى يشبه منزلا مجهزاً بمصاعد ، يتجول ساكنوه على هذه المصاعد ويستعملونها — غالبًا — فى اتجاه واحد : من الأسفل إلى الأعلى . ويورد علماء الاجتماع البورجوازيون تشبيهًا آخر . فالمجتمع يشبه سيارة النقل العام : لا توجد فيها أماكن مخصصة لأحد بعينه بشكل دائم . أما الطبقات والمراتب الاجتماعية فهى كالمقاعد فى السيارة يجلس عليها كثير من الركاب بالتناوب ؛ وكل هذا — حسب ادعائهم — يؤدى إلى إضعاف ، بل إزالة الصدامات الطبقية فى المجتمع من خلال الحراك الاجتماعى الواسع النطاق »[٢٧] .

ولكننا يجب ألا نتصور أن بوبوف — ومن نحا نحوه من علماء الاجتماع الماركسى — ينكرون وجود الحراك الاجتماعى فى المجتمع البورجوازى كلية . بل إنه يدفع من يدعى

---

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٢٠ — ١٢١ مع تصرف بسيط فى ترجمة بعض الألفاظ والمصطلحات لتناسب الإجماع الذى جرى عليه الاجتماعيون العرب فى كتاباتهم .

ذلك بالخطأ ومجانبة الصواب ، ويعترف بالطبع بإمكانية الحراك إلى الطبقات الأعلى . غير أن هذه الإمكانية — فى الحقيقة — ذات طابع تجريدى — صورى وليس حقيقى . وتفسير ذلك فى رأيه : أن الأفراد الذين « يشقون طريقهم فى الحياة هم قلائل فى الواقع . إذ أن مركزية رأس المال وتجميعه تؤدى إلى تقليل عدد الأقوياء فى عالم « القمة » الاحتكارية . وتفلس الطبقتان البورجوازيتان — البورجوازية الوسطى والبرجوازية الصغيرة — وتنضمان إلى صفوف الطبقة العاملة . كما تنمو « طبقات وسطى جديدة » ، وينمو سلك الفنيين والعلماء العاملين فى قطاع الخدمات ، بينما يقل عدد المزارعين . وباختصار تحدث التغييرات فى البناء الطبقى للمجتمع الرأسمالى باستمرار . غير أن هذه التغييرات ليست هى نفسها الحراك الذى يتحدث عنه علماء الاجتماع البورجوازيون »[٢٨] .

وهناك الكثيرون من علماء الاجتماع الغربى الذين لم يعودوا يستطيعون تجاهل مفهوم الطبقة الاجتماعية والاسترشاد به فى دراسة البناء الاجتماعى للمجتمعات المعاصرة. ولا يقبلون المبالغات الرائجة عن مدى اتساع نطاق الحراك الاجتماعى فى المجتمع البرجوازى . وهكذا لم يعد هناك من علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات الاجتماعية أو وجود الصراع بينها .

وتلخص كلمات چورچ جورفتش الموقف الراهن لعلم الاجتماع من هذه المشكلة على النحو التالى :

كان إبراز ماركس والماركسية لمشكلة الطبقات الاجتماعية قد مهد له سان سيمون وأتباعه ، وبرودون تمهيداً قوياً . وصدرت فى هذا الموضوع مؤلفات ضخمة ، ماركسية وغير ماركسية . واشتغل بهذه المسألة الكثيرون من رجال الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ذوى النزعات المختلفة. وقليل جداً من المؤلفين هم الذين أنكروا وجود الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المعاصر أو وجود الصراع بين هذه الطبقات. ثم إن مثل هذا الموقف من جهتهم يصعب جداً التمسك به فى الوقت الحاضر ما دامت الحقيقة ظاهرة للعيان[٢٩] .

---

(٢٨) انظر المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢٩) جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا . القاهرة . الهيئة العامة الكتاب ١٩٧٢ . ص ٦ .

والملاحظ أن كل الانتقادات وكل الهجوم الذى وجهه الأيديولوجيون البورجوازيون يركز على أهم عامل فى قيام وتطور وانحدار الطبقات ، ألا وهو ماكيته وسائل الإنتاج . والهدف من ذلك واضح بطبيعة الحال كل الوضوح ، وهو إعاقة الوعى بتلك الظروف والملابسات الهامة للبناء الطبقى فى أى مجتمع .

٣ — مفهوم التدرج الاجتماعى البورجوازى وقضية الوعى الطبقى :

وقد كان العالم الألمانى تيودور جايجر Theodor Geiger أكثر تفوقاً على لويد وارنر L. warner فى محاولة طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهه . فاستبدله — مثل لويد وارنر— بمفهوم التدرج الاجتماعى الذى يقسم المجتمع إلى شرائح اجتماعية وليس إلى طبقات . واستبدل مفهوم الأيديولوجية والوعى الطبقى بمفهوم « العقلية » Mentality . وأوضح فى الخطوة التالية على ذلك أن الشرائح الاجتماعية قابلة للدراسة الإحصائية على خلاف الطبقات . ولنا أن نتساءل مع جورفتش عن إمكانية وجود ارتباط بين مثل هذه التقديرات الإحصائية وانعكاسها فى صورة « عقلية » شريحة معينة ؟ ويمضى جايجر فى كتابه « المجتمع القائم على الطبقات فى مراحل الامتزاج » (الصادر عام ١٩٤٩) إلى أبعد من هذا الحد . فهو يرى أنه للوصول إلى مفهوم موضوعى حقيقى للطبقة الاجتماعية لا يجوز اعتبار شىء خلاف السن والجنس والحرفة والثروة والمسكن والتربية . وبهذه الطريقة ننتهى إلى مفهوم اجتماعى إحصائى للطبقة أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل حتى الجزئية [٣٠] .

أما تعريف جايجر للوعى الطبقى ، أو « العقلية » كما يسميه فهو تعريف ذاتى نراه زائفاً كل الزيف ولا ينهض على أى أساس موضوعى . فهذا الوعى هو وعى كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعى الخاص . وقد كتب جايجر فى هذا يقول « نقصد بالطبقة فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعى ببعض المعايير الخارجية المشتركة . ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الفئات بأحوالهم ومظهرهم وطرائق سلوكهم » .

بعد هذا يمكن أن نتوقع بسهولة النتيجة التى يخلص إليها جايجر وهى أن نظرية الطبقات أصبحت متقاربة بعضها من بعض ، ومتعاونة بعد أن تحولت إلى فئات

(٣٠) جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٩ .

اجتماعية أو شرائح طبقية . فجايجر يحاول فى الواقع أن يقدم بديلا نظريًّا للموقف الماركسى ، ولكنه يتصف بالذاتية والقصور الواضحين .

وترتيبًا على ذلك لا يسعنا إلا أن ترفض فى خطة كهذه جميع محاولات التصنيف التى تحاول تقسيم الناس إلى فئات (من واقع الإحصائيات أساسًا ودون القيام بأى تحليل اجتماعى ودراسة ميدانية . واستقصاءات تاريخية) . فهذه الفئات يمكن أن تكون خمس فئات أو ثلاثين أو خمسين فئة . ويمكن أن تعتمد على معيارين أو ثلاثة معايير (بل وثلاثين معياراً !) ؟

فهذه المحاولات هى الأخرى جهود تبذل لتقديم هزيل للنظرية الماركسية فى الطبقات والصراع الطبقى .

٤ — الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية :

إلا أننا نجد أن كثيرين من الكتاب ، ومنهم للأسف نفر غير قليل من رجال الاجتماع ، قد تأثروا فى كتاباتهم عن الطبقات بالصورة العامية Vulgar للماركسية فتصوروا أن الماركسية لا تعرف سوى تقسيم المجتمع إلى طبقتين متصارعتين ، بل ذهب بعضهم إلى أن الماركسية لا تعرف سوى طبقتى البورجوازية والبروليتاريا . ولذلك نود أن نؤكد هنا أن الفهم الماركسى للبناء الطبقى لمجتمع من المجتمعات لا يتجاهل وجود طبقات فرعية إلى جانب الطبقات الرئيسية . وهذه الطبقات تتفاوت حجمًا وعدداً ويتباين دورها تبعًا لمرحلة التطور الاجتماعى التى يمر بها المجتمع . والدور الذى يلعبه الوعى الطبقى للطبقات القائمة فعلا وغير ذلك من العوامل العديدة المتنوعة .

هناك إذن طبقات رئيسية وطبقات فرعية . ونجد أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيًّا هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع . فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد . وفى المجتمع الإقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (الأقنان) . وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (أو البورجوازية) والبروليتاريا .

أما الطبقات الفرعية فتقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة إنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها وشخصياتها فى المستقبل .

ومن الممكن أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية وقد أوضحت دراسات ماركس التاريخية من قبل أن البورجوازية نفسها تنقسم إلى عدة طبقات أو « طبقات فرعية » أو « أقسام » :

« بورجوازية صناعية ، ومالية ، وتجارية ، وهى تقابل الأنواع الثلاثة لرأس المال التى ورد وصف النزاع القائم بينها فى الجزء الثالث من كتاب رأس المال . ويتدعم هذا الموقف بظهور جماعة خاصة من المديرين الإداريين الأجراء ، وهم الأعضاء التنفيذيون للسلطة الآمرة التى يتمتع بها أصحاب العمل فى المصنع »[٣١] .

٥ ــ الشرائح الاجتماعية :

ويوجد فى كل مجتمع علاوة على الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية شرائح أو فئات اجتماعية . (انظر مادة شريحة اجتماعية ، فى قاموس علم الاجتماع الماركسى) . وهذه الشرائح أو الفئات عبارة عن جماعات من الناس تتميز عن الطبقات من حيث لا تجمعها علاقة موحدة بوسائل الإنتاج وأن أفرادها ينتمون إلى طبقات مختلفة . ونظراً لتردد مفهوم الشريحة الاجتماعية Social Stratum فى علم الاجتماع البورجوازى ، وخشية الظن بأن علم الاجتماع الماركسى يشارك علم الاجتماع البورجوازى هذا المفهوم رأينا أن نتناوله فيما يلى بشىء من التحديد .

تمثل الشرائح الاجتماعية أحد جوانب التباين البنائى لمجتمع من المجتمعات . ويستخدم مفهوم الشريحة فى علم الاجتماع البورجوازى للدلالة على كل شكل ممكن من أشكال التقسيم الاجتماعى . فيشير مصطلح « شريحة اجتماعية » إلى جماعات من الناس يتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل ، أو المستوى

---

(٣١) جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

التعليمى ، أو الديانة أو مكانها فى سلم الهيبة الاجتماعية داخل المجتمع .

ومن أشهر التقسيمات إلى شرائح فى علم الاجتماع البورجوازى ذلك النموذج السداسى المأخوذ من علم الاجتماع الأمريكى ، الذى يقسم المجتمع إلى الطبقات الست الآتية :

١ — الطبقة العليا الكبيرة .

٢ — الطبقة العليا الدنيا .

٣ — الطبقة الوسطى الكبيرة .

٤ — الطبقة الوسطى الدنيا .

٥ — الطبقة الدنيا الكبيرة .

٦ — الطبقة الدنيا الدنيا .

والمحك الأساسى فى هذا التقسيم هو الهيبة المهنية لكل فئة من تلك الفئات .

والملاحظ على هذا التقسيم وأمثاله أنه يقف عند الأعراض الاجتماعية الظاهرية وعند الانطباع الذاتى عن التكوين والدور الطبقى . ثم هو يفتقر إلى كل أساس سوسيولوجى ، ولا يخدم سوى أغراض أيديولوجية معينة محددة ومعروفة ، ألا وهو طمس فكرة الصراع الطبقى .

أما فى علم الاجتماع الماركسى اللينينى فيستخدم مصطلح شريحة اجتماعية للدلالة على بعض المجموعات المكونة للبناء الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات ، ولكن تكوينها الطبقى ليس واحداً أو متجانساً . ولذلك يميز علم الاجتماع الماركسى اللينينى بين الشرائح التالية :

أولاً : الشرائح السكانية . وهى تلك القطاعات السكانية التى تتميز ببعض العناصر الديموجرافية المشتركة (من هذا مثلا : الشباب ، النساء . . . إلخ) .

ثانياً : الشرائح الاقتصادية والاجتماعية ، وهى تلك الجماعات التى تتميز بالاضطلاع بوظيفة مشتركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى (كشريحة المثقفين ، والموظفين وما إلى ذلك) .

فالشرائح بهذا المفهوم عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلا ، ولكن حجمها يتجاوز حدود تلك الطبقة . ومن الممكن أن ينتمى أبناء شريحة معينة إلى طبقات مختلفة ، أى أن علاقتهم بوسائل الإنتاج ليست واحدة . وهذه الشرائح لا تلعب دوراً مستقلا فى الصراع الطبقى الدائر فى المجتمع . ولا تكون لها أية فعالية إلا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الموجودة فى المجتمع .

وسوف يحدث فى خلال عملية الثورة العلمية التكنولوجية وانتشار ونمو العلاقات الاشتراكية أن تطرأ تغيراته على البناء الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى ، فسوف تتقارب الشرائح المختلفة الموجودة داخل الطبقات . ومع القضاء على الفروق بين الشرائح المختلفة سيحدث مزيد من التقارب . بين المصالح المتباينة .

وسنشير فيما يلى بكلمة سريعة إلى شريحة المثقفين ، وسوف يرد الكلام فى مكان آخر من هذه الدراسة عن شريحة الموظفين باعتبارها تحدياً يواجه دارسى البناء الطبقى للمجتمع المصرى .

شريحة المثقفين :

لعل المثقفين يمثلون أهم شريحة اجتماعية فى النظام الرأسمالى وفى المجتمع الاشتراكى على السواء . فتكوينهم الاجتماعى ليس متجانساً فى أى من تلك النظم الاجتماعية . فنجد فى المجتمع الرأسمالى أن بعض قطاعات المثقفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، أو حتى إلى الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) . أما الغالبية العظمى من المثقفين فتنتمى من الناحية الاجتماعية إلى طبقة البروليتاريا بالفعل . ويرجع الاستقلال النسبى للطبقة المثقفة إلى محدودية انتشار الثقافة نفسها و إلى غير ذلك من العوامل الخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية والتاريخية .

ويمثل المثقفون جماعة اجتماعية خاصة فى المجتمع الذى قطع شوطاً بعيداً على طريق الاشتراكية . وينتمى أبناؤها — من الناحية الطبقية — إلى الطبقة العاملة . أو إلى الفلاحين التعاونيين أو إلى غيرهما من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية .

٦ — استخلاصات ومواقف أساسية :

إذا اتفقنا على جميع تلك المفاهيم الأساسية وأردنا تحديد إطارنا النظرى تحديداً

أكثر دقة وأشد وضوحاً فلابد لنا من أن نؤكد بالإشارة إلى بعض التعريفات السابقة أو العناصر التى يجب أن نحذر من الوقوع فيها عند الاشتغال بالموضوع . ونوجز هذه المواقف الأساسية فى ثلاث نقاط على النحو التالى :

(ا) رفض المعايير الذاتية :

أو ما يترتب على تعريفنا السابق رفض تعريفات الطبقة (أو فئات التدرج الاجتماعى) التى تتخذ المعايير الذاتية أساساً لتحديد تلك الطبقات ، وهو اتجاه شائع علم الاجتماع الأمريكى بتياره البورجوازى الرئيسى (ومع اعترافنا بمحاولات اليسار الجديد التقليل من خطأ هذا الموقف) فأبرز النقاط التى تؤكدها تعريفاتنا الالتزام بأسس ومعايير موضوعية واضحة فى تحديد الطبقات الرئيسية كانت أم فرعية .

(ب) رفض التفسير الوظيفى :

ثم إن القول بوجود مراتب داخل السلم الاجتماعى (طبقات أو شرائح أو غير ذلك) لا تعنى إطلاقاً أن هذه الاختلافات مقبولة ومعترف بها من المجتمع . ولعل النظرة الوظيفية هى أبرز الاتجاهات التى تحاول تبرير الوضع القائم للتدرج الاجتماعى . وقد عبر كنجزلى دافيز ومور عن عناصر هذه النظرية بشكل موجز وواضح على النحو التالى :

« انطلاقاً من القضية التى تذهب إلى استحالة وجود مجتمع لا طبقى أو غير متدرج ، سنحاول تقديم تفسير وظيفى للضرورة العامة التى يفرضها التدرج فى أى نسق اجتماعى. . . أما الضرورة الوظيفية التى تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل . . . المطلب الذى يواجه أى مجتمع يحاول تحديد وضع الأفراد داخل البناء الاجتماعى . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراء لاشعورياً من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية الهامة أشخاص على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل » .

وقد أشار بوتومور Bottomore فى تعليقه على هذا الاتجاه فى تفسير التدرج الاجتماعى إلى أنه يذهب إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن التسليم تماماً بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقاً محدداً من المراتب والمكافآت المحددة . ويزعم أيضاً أن المجتمع يستطيع أن يحدد بدقة طبيعة « الأوضاع الاجتماعية الهامة » « والأشخاص الأكفاء» ، وأن هذين الطرفين مستقلان تماماً — فى كل المجتمعات — عن « جماعات المصالح » . وفضلا عن ذلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت فى ضوء تدرج الأفراد وترتيبهم ترتيباً طبقياً . ومعنى ذلك أن هذه النظرية لا تستطيع تفسير وجود الجماعات الاجتماعية المحددة تحديداً واضحاً . وما يقال عن هذه الجماعات يقال أيضاً عن جماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، والطبقات . وبالإضافة إلى ذلك كله لم تضع النظرية فى اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعى والتغييرات المختلفة التى تطرأ على هذه الأشكال ، وأخيراً تجاهلت النظرية تماماً دور القوة فى إقامة وتدعيم أنساق التدرج ، مما كان سبباً فى إغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعى والصراع السياسى .

ويستطرد بوتومور فى تعليقه الممتاز على النظرية الوظيفية فى تفسير التدرج الاجتماعى قائلا : وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر ، فإن النظرية الوظيفية قد عكست — بنفس الدرجة من الوضوح — الموقف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة بها ؛ فى الوقت الذى يسود فيه تدرج اجتماعى يتخذ شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، تلك الجماعات التى ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية تؤكد على عنصر الصراع بين الجماعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للتدرج الاجتماعى القائمة على جدارة الفرد ومكافآته . وتشبه النظرية الأخيرة فى كثير من عناصرها نظرية دوركايم فى تقسيم العمل ، وخاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات التى أشار إليها

دوركايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل[٣٢] .

(حـ) رفض المهنة كمعيار أساسى للتصنيف الطبقى :

لا يمكن فى مجتمع اليوم اعتبار المهنة معياراً لتصنيف الطبقات .

وقد وجهت إلى ذلك الاتجاه انتقادات عديدة من وجهات نظر مختلفة ، نوجز فيما يلى بعضاً من انتقادات جورفتش لها :

١ — إن تقسيم العمل الاجتماعى . وخاصة التقسيم إلى مهن ، ليس هو السبب فى تكدس الثروات ، وإنما هو الأثر المترتب عليها . ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية التى تدفع إلى اختيار المهنة . وليس العكس هو الصحيح .

٢ — إن الاستعداد المهنى ليس وراثيًا ، طالما أنه لا يرتبط بالثروة ولا بوسائل الإنتاج .

٣ — يتناول بعض أصحاب هذا الاتجاه المهن أحيانًا بمعناها الضيق ، أى باعتبارها جماعة حقيقية ملموسة . وأحيانًا بمعنى شديد الاتساع باعتبارها فئة مهنية . وبهذه الكيفية وحدها يستطيع أن ينتقل من المهنة إلى الطبقة . ولكن أمثال هؤلاء الدارسين (والإشارة هنا بالذات إلى العالم الألمانى شموللر Schmoller) يجدون أنفسهم أمام العناصر شديدة التنافر . فهذه على سبيل المثال مجموعة أو فئة من الأشخاص «لا مهنة لهم» ولنقل إنهم «العاطلون» أو «المتكاسلون» الذين ذكرهم سان سيمون Saint-Simon . قد يكونون من المتشردين أو أصحاب الإيراد الذين لا يعملون . أو المتقاعدين ، أو أصحاب الملايين ، أو ملاك الأراضى . فهل حقًا يشكل هؤلاء معًا طبقة اجتماعية واحدة ؟ إذا قبلنا مثل هذه الفكرة ، كان من اللازم بالمثل تكوين طبقة خاصة بالمهن الحرة ، تقسم المعامين والمدرسين والقضاة والأطباء والمحامين دون مراعاة لمركزهم الفعلى .

---

(٣٢) انظر بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ٢٩٥ — ٣٠١ ، خاصة ص ٣٠٠ .

٤ — يقول البعض فى الرد على هذا الاتجاه إنه ليس هناك ثمة تدرج فى ضرورة وأهمية المهن المختلفة . لأن كل المهن ضرورية وعلى قدم المساواة ، بغض النظر عما تدره من ربح وعن المكانة التى تشغلها فى المجتمع . وهذا التدرج لا يصدر إذن عن المهن نفسها ، وإنما هو أثر لانتمائها إلى طبقات مختلفة . أى مجموعات مرتبة فى تنظيم متدرج[٣٣] .

(٣٣) انظر : جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

الفصل الرابع

الملامح العامة للبناء الطبقى فى البلاد النامية

دكتور محمد الجوهرى

أولاً – غلبة الطابع الزراعى على سكان البلاد النامية :

الحقيقة الواضحة لنا جميعاً أن الطابع العام للبلاد النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هو غلبة الطابع الزراعى على سكان تلك البلاد ، سواء بالنظر إلى نسبة العاملين فى القطاع الزراعى إلى مجموع القـوة العاملة ، أو بالنظر إلى الإسهام الذى يقدمه القطاع الزراعى فى الإنتاج القومى لتلك البلاد . وعلينا أن نردف تلك الملاحظة العامة بملاحظة مكملة لها هى أن السمة العامة لذلك القطاع الزراعى المشار إليه هى التخلف والبدائية ، وضعف المستوى التكنولوجى للعمليات الزراعية ، واعتمادها على الجهد العضلى للإنسان . وتحمل هذه الحقائق الأساسية دلالات عميقة بالنسبة للبناء الطبقى لتلك البلاد ، فهى تعنى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعى ، وفيه تكون مهمة تحديد عناصر البناء الطبقى أشد صعوبة وأكثر تعقيداً منها فى البيئة الحضرية . وقد تتضح هذه النقطة بشكل أجلى عندما نتطرق إلى الكلام عن البناء الطبقى فى الريف المصرى .

كما تعنى هذه الحقيقة كذلك انخفاض مستويات الحياة إلى درجات تفوق التصور ، بما يصحب ذلك – إزاء التضخم السكانى الهائل – من تفتيت للملكية الزراعية ، وظهور البطالة المقنعة ونمو أعداد عمال التراحيل (أو العمال الموسميين) . فنى ظل تلك الظروف تتحول ملكية الأسرة (ذات العشرة أفراد) لنصف فدان مثلا إلى ظاهرة واسعة الانتشار ، ولا يمكن فى هذه الحالة أن نصنف صاحب تلك القطعة الصغيرة من الأرض تحت بند الملاك الزراعيين ، وإن كان كذلك بالاسم فقط . وسنحاول أن ندلل على تلك الصورة العامة ، ونزيد جوانبها وضوحاً من خلال عرض الحقائق التالية :

من المعروف أن نسبة العاملين فى الزراعة فى البلاد الأوربية منخفضة جداً بالنظر إلى مجموع السكان العاملين . فهى لا تزيد فى أى بلد غربى (باستثناء إسبانيا والبرتغال) عن ٢٦٪ من مجموع العاملين ، وهى فى الولايات المتحدة ٧٪ وفى كندا ١١٪ . أما فى بلدان آسيا و إفريقيا فتستأثر الزراعة بأكثر من ثلثى القوة العاملة .

وتوضح أرقام الجدول التالى رقم (١) أن الزراعة فى بلاد آسيا وإفريقيا تستوعب من ٥٠ – ٨٠٪ من مجموع السكان العاملين ، فى حين أن نسبة عمال الصناعة لا تزيد عن ١٠٪ فى معظم هذه البلاد . أما فى بلاد أفريقيا الاستوائية فإن نسبة العاملين فى الصناعة ضئيلة للغاية [١] .

الجدول رقم (١)

التركيب القطاعى للعاملين من السكان فى عدد من البلاد الآسيوية والإفريقية

	مجموع العاملين	الزراعة	الصناعة والبناء	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات	بقية القطاعات
آسيا :							
الهند (١٩٦١)							
بالألوف	١٨٩٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٢١٥٠٠	٨٠٠٠	٣٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٠٠٠
٪	١٠٠	٧٣	١١	٤	٢	٩	١
إندونيسيا (١٩٦١)							
بالألوف	٣٤٥٧٨	٢٣٥١٦	٢٥٢٦	٢١٩٤	٦٩١	٣٠٩٥	٢٥٠٥
٪	١٠٠	٦٨	٨	٦	٢	٩	٧

(١) هذه البيانات مأخوذة عن الكتاب السنوى لإحصاءات العمل الذى تصدره منظمة العمل الدولية فى جنيف Year book of Labour Statics, 1965, Geneve, 1966 وهى منقولة عن المصدر التالى : التركيب الطبقى للبلدان النامية ، تأليف عدد من العلماء السوفييت ، وترجمة داود حيدو ومصطفى الدباس ، منشورات وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ص ١١ – ١٢ .

تابع — جدول رقم (١)

التركيب القطاعى للعاملين من السكان فى عدد من البلاد

الآسيوية والإفريقية

	مجموع العاملين	الزراعة	الصناعة والبناء	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات	بقية القطاعات
الملايو							
(١٩٥٧)							
بالألوف	٢١٦٥	١٢٤٥	٢٧٣	١٩٥	٧٥	٣٢٠	٥١٧
٪	١٠٠	٥٧	١٣	٩	٣	١٥	٣
الباكستان							
(١٩٦١)							
بالألوف	٣٠٢٠٦	٢٢٦٤٤	٢٨٢٤	١٤٧٤	٥٢٤	٢٤٨٨	٢٥٢
٪	١٠٠	٧٥	٩	٥	٢	٨	١
سوريـا							
(١٩٦٤)							
بالألوف	١٢٦٥	٦٣٦	٢٣٦	١٣٨	٤٣	١٩٢	١٩
٪	١٠٠	٥٠	١٩	١١	٣	١٥	١٢
تايلاند							
(١٩٦٠)							
بالألوف	١٣٨٣٧	١١٣٣٤	٥٦٩	٧٨٠	١٦٦	٦٧٢	٣١٧
٪	١٠٠	٨٢	٤	٦	١	٥	٢
سيلان							
(١٩٥٣)							
بالألوف	٢٩٩٣	١٥٨٤	٣٧٩	٢٤٦	١٠٤	٤٨٢	١٩٨
٪	١٠٠	٥٣	١٣	٨	٣	١٦	٧
شمال* إفريقيا الجزائر*							
(١٩٥٤)							
بالألوف	٣١٥٧	٢٥٩٢	١٥٦	١٠٠	٣٢	٧٠	٢٠٥
٪	١٠٠	٨٢	٥	٣	١	٢	٧

* باستثناء السكان الأوربيين .

تابع — جدول رقم (١)
التركيب القطاعى للعاملين من السكان فى عدد من البلاد الآسيوية والإفريقية

	مجموع العاملين	الزراعة	الصناعة والبناء	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات	بقية القطاعات
المغرب (١٩٦٠) بالألوف	٣٢٥٤	١٨٣٤	٣٦٢	٢٣٩	٨٠	٣٣٠	٤٠٩
٪	١٠٠	٥٦	١١	٧	٣	١٠	١٣
تونس (١٩٥٦) بالألوف	١٣٢٨	٩٠٥	١٢٤	٦٣	٢٦	٨٨	١٢٢
٪	١٠٠	٦٨	٩	٥	٢	٧	٩
جمهورية مصر العربية (١٩٦٠) بالألوف	٧٧٦٩	٤٤٠٣	٨٨١	٦٣٠	٢٥٦	١٣٨٤	٢١٤
٪	١٠٠	٥٧	١١	٨	٣	١٨	٣
إفريقيا الاستوائية							
غانـا (١٩٦٠) بالألوف	٢٧٢٥	١٥٧٩	٣٧٣	٣٧٢	٦٨	١٦٩	١٦٤
٪	١٠٠	٥٨	١٤	١٤	٢	٦	٦
الكونغو كينشاسا (١٩٥٥) بالألوف	٦٣١٠	٥٤٥٠	٤٣٠	٨٣	١٠٢	١٩٦	٤٨
٪	١٠٠	٨٦	٧	١	٢	٣	١
ساحل العاج (١٩٦٣) بالألوف	١٨٥٠	١٦٠٠	٣٥	١٢٥	٤٢	٤٨	—
٪	١٠٠	٨٦	٢	٧	٢	٣	—

ولا شك أن الوضع فى أمريكا اللاتينية يختلف على وجه العموم عن الوضع السائد فى بلاد إفريقيا وآسيا ، فكثير من بلاد تلك القارة قد أحرزت جانباً ليس ضئيلا من التقدم الصناعى ، ووصلت تبعاً لذلك إلى مستويات اقتصادية للمعيشة تفوق بكثير غالبية البلاد الآسيوية والإفريقية . لذلك نجد هناك ارتفاع نسبة العاملين فى الصناعة ، وبالتالى انخفاض مقابل فى نسبة العاملين فى القطاع الزراعى . ومع ذلك فالصورة العامة هى أن حوالى نصف القوى العاملة فى أمريكا اللاتينية يشتغلون الزراعة ، فى حين أن نسبة العاملين فى الصناعة لا تزيد عن ٢٠٪ — وهناك بالطبع فروق كبيرة فى توزيع العاملين بين بلد وآخر . « فنسبة العاملين فى الزراعة تتراوح بين ١٩٪ فى الأرجنتين و ٦٧٪ فى هندوراس وتتجاوز هذه النسبة ٥٠٪ فى غالبية البلدان ومن ضمنها المكسيك والبرازيل وفى الأرجنتين وشيلى يعمل ٣٣٪ من الشغيلة فى الصناعة والبناء ، وفى المكسيك وفنزويلا لا يزيدون عن ٢٠ ٪. وفى بلدان أخرى مثل باناما وهندوراس فبحدود ١٠٪ فقط »[٢] .

ورغم هذه الفروق بين البلاد النامية فى نسبة الاشتغال بالزراعة ، فإن الطابع الغالب على تلك البلاد جميعاً هو ارتفاع نسبة سكان الريف بالنظر إلى مجموع سكان كل بلد على حدة . وهذه سمة بارزة وعامة ومنتشرة تميز تلك البلاد عن البلاد الرأسمالية التى قطعت شوطاً بعيداً على طريق التقدم . ويقدم لنا مؤلفو كتاب « التركيب الطبقى فى البلدان النامية » تحليلا لهذه الظاهرة الواضحة ، يقولون فيه :

« إن أسباب احتلال الزراعة لهذا المركز الكبير فى توزيع العاملين من السكان فى البلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية ، تكمن بالدرجة الأولى طبعاً فى التخلف الاقتصادى لهذه البلدان وفى المستوى المنخفض لإنتاجية العمل فيها . ولكن الأسباب لا تقتصر على هذين العاملين . فالفيض النسبى لسكان الريف الذى نجده بهذا القدر أو ذاك فى كل هذه البلدان تقريباً ، يؤثر بدوره على هذا التوزيع . فحتى لو أخذنا بعين الاعتبار المستوى المدنى للتجهيز التكنيكي للزراعة وما تستوعبه

---

(٢) نقلا عن المصدر السابق الإشارة إليه ، ص ١٢ ، والبيانات الإحصائية مأخوذة عن الكتاب السنوى لإحصاءات العمل ، ١٩٦٦ ، ص ص ٥٦ — ٧٣ .

من كميات هائلة من قوة العمل ، يبقى فى معظم البلدان النامية «فيض» كبير جداً فى اليد العاملة يمكن نقله إلى فروع أخرى دون إلحاق أى ضرر بالإنتاج الزراعى . إن الفيض النسبى لسكان الريف ضخم جداً فى آسيا بصورة خاصة ، فهو يشمل عشرات الملايين من الناس فى الهند و ١٠ — ١٥ مليوناً فى إندونيسيا . وفى بعض البلدان تصل نسبة «الفائضين» إلى ٣٠٪ وحتى ٥٠٪ من مجموع السكان العاملين فى الزراعة . ولئن كان هذا الفيض أصغر حجماً فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنه هنا أيضاً هام وخطير [٣] » .

والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هى تخلف القطاع الزراعى الذى أصبح ينوء بالوفاء باحتياجات هذا الحشد الضخم من السكان ، وكذلك تفتت الملكيات الزراعية بشكل صارخ (يصل إلى كسر القيراط ، والقيراط $\frac{١}{٢٤}$ من الفدان كما نعلم) . وانتشار أنماط من التشغيل الوهمى ، أو ما نسميه تجاوزاً «البطالة المقنعة» .

حقيقة إن اتجاه هذه النسب آخذ فى التغير ؛ أعنى نسبة السكان الريفيين إلى مجموع السكان ؛ ولكن حتى هنا أيضاً مع بعض الملاحظات التى يجب أن نضعها نصب أعيننا لشدة أهميتها . فالاتجاه السائد فى جميع بلاد العالم — على اختلاف مستوياتها وأنماط اقتصادها — هو انخفاض نسبة سكان الريف لصالح ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان . فمنذ عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٥٠ تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون على حساب الزراعة فى العالم (عدا الاتحاد السوفيتى والصين) من ٥٨٪ إلى ٥٢٪ وقد ظهر هذا التراجع فى كل مكان فى العالم ؛ ولو بدرجات متفاوتة ولكن الشىء اللافت للنظر أن انخفاض نسبة الريفيين فى البلاد الرأسمالية المتطورة كان مصحوباً بانخفاض عددهم المطلق . فى حين أن عدد الريفيين المطلق فى البلاد المتخلفة قد ازداد برغم انخفاض نسبتهم . — فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انخفض عدد السكان الريفيين بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٥٠ حوالى ١٣ مليون إنسان ، فى حين ازداد عددهم ٥٠ مليوناً تقريباً فى أمريكا الوسطى والجنوبية وفى آسيا وإفريقيا . وبعد عام ١٩٥٠ برزت هذه الفروق بشكل أقوى . ففى بداية الستينات تراجعت نسبة العاملين فى الزراعة سواء فى البلدان المتطورة

(٣) المرجع السابق ، ص‌ص ١٥–١٦ .

أم فى معظم البلدان المتخلفة بشكل واضح عن مستوى عام ١٩٥٠ . أما عددهم المطلق فقد انخفض خلال هــذه الفترة بسبب نمو إنتاجية العمل فى بلدان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) بمقدار ٣ ملايين إنسان أو ما يعادل ٢٥٪ وفى معظم دول أوربا الغربية تقلصت قوة العمل فى الزراعة بنسبة ٢٥ – ٣٠٪ بل حتى بنسبة ٤٠٪ فى بعض الدول . وبالمقابل فقد ازداد عدد العاملين فى زراعة البلدان النامية خلال السنوات العشر المعنية بضع عشرات الملايين من البشر . ففى الهند – مثلا – حيث يوجد فيض سكانى زراعى كبير ، ازداد عدد العاملين فى الزراعة ٥٠٪ تقريباً خلال ١٠ سنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٦١ [٤] .

وبرغم ذلك نستطيع أن نلحظ زيادة فى نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية من النشاط الاقتصادى فى بعض البلاد النامية ، وخاصة تلك البلاد التى يكون الفائض السكانى الزراعى فيها أقل نسبياً . هنا تظهر بشكل أوضح اتجاهات تزايد السكان العاملين فى القطاعات غير الزراعية . وهذا هو الوضع الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى بعض بلاد آسيا . وفى مصر ، وفى بعض بلاد أمريكا اللاتينية حيث ازداد عدد العاملين فى القطاع الصناعى بالذات . ويوضح الجدولان التاليان رقم (٢) ورقم (٣) هذه الصورة .

---

(٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٩ .

الجدول رقم (٢)

توزيع السكان العاملين فى أمريكا اللاتينية على الفروع الاقتصادية (بالنسب المئوية)[٥]

	١٩٤٥	١٩٦٠	توزيع الزيادة	نسبة الزيادة المئوية
السكان العاملون	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
فى الزراعة	٥٦	٤٧	٢٧	١,٣
خارج الزراعة	٤٤	٥٣	٧٣	٣,٩
منهم :				
فى الصناعة والبناء	١٨	٢١	٢٦	
فى النقل والمواصلات	٤	٥	٩	
فى التجارة والمالية	٨	٩	١٣	
فى قطاع الخدمات	١٤	١٨	٢٢	

ثانياً — معدلات نمو العاملين فى الصناعة :

ويتضح من هذا الجدول تناقص نسبة المشتغلين فى الزراعة خلال السنوات الخمسة عشرة التى تلت الحرب ، فى حين تزايدت نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية بحيث أصبحت تتجاوز نصف مجموع السكان العاملين . أما نسبة العاملين فى الصناعة وحدها فقد زادت على الخمس. والذى يلفت الانتباه بشكل خاص فى هذه الفترة هو توزيع الزيادة التى طرأت على اليد العاملة على فروع النشاط الاقتصادى المختلفة فقد ذهب ثلاثة أرباعها تقريباً (٧٣٪) إلى الفروع غير الزراعية (أكثر من ٢٥٪ إلى الصناعة والبناء وحدهما) . ولم تجتذب الزراعة أكثر من ٢٧٪ أى بمقدار ما استوعبت الصناعة تقريباً وأكثر قليلا مما استوعبه قطاع الخدمات (٢٢٪) . وكان متوسط النمو السنوى لعمال الزراعة أقل ثلاث مرات من الفروع الأخرى .

---

(٥) الجدول مأخوذ عن المرجع السابق ص ٢٢ ، وهو منقول عن المصدر التالى :
The Economic Development of Latin America in Past War Period, p. 30.

لقد زاد العدد المطلق للمشتغلين فى الزراعة من ٢٦ مليونًا إلى ٣٢ مليونًا (بنسبة الربع) بينما زاد عدد المشتغلين فى القطاعات غير الزراعية من ٢١ مليوناً إلى ٣٦ مليونًا (بنسبة ٧٠٪)[٦] .

أما الجدول التالى (رقم ٣) فيوضح أن عدد المشتغلين فى الصناعة فى البلاد المتخلفة اقتصاديًا قد زاد فى سنوات الحرب والسنوات التى تلتها ، بمعدلات تفوق معدلات نمو عدد العمال الصناعيين فى البلاد الرأسمالية المتطورة .

جدول (رقم ٣)[٧]

تطور عدد المشتغلين فى الصناعة (١٩٥٨ = ١٠٠)

	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٦٤	نمو عدد المشتغلين ٪ ١٩٣٨ – ١٩٥٢	نمو عدد المشتغلين ٪ ١٩٤٨ – ١٩٦٤
البلدان الرأسمالية المتطورة	٦٩	٨٤	١١١	٦١	٣٢
البلدان الأقل تطوراً	٥٠	٧١	١٢٣*	١٣٢	٧٣
منها					
أمريكا اللاتينية	٥٢	٨٢	١٠٧**	١٠٦	٣٠
جنوب وجنوب شرق آسيا (باستثناء اليابان)	٥٠	٧٠	١٣١	١٤٠	٨٧

* هذا الرقم خاص بعام ١٩٦٣ .

** هذا الرقم خاص بعام ١٩٦١ .

وإن كان مؤلفو كتاب « التركيب الطبقى فى البلدان النامية » يلاحظون انخفاض معدلات المشتغلين الجدد فى القطاع الصناعى فى البلاد النامية خلال الستينات ، بحيث

(٦) التركيب الطبقى فى البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٧) عن المرجع السابق ، ص ٢٤ منقولا عن المصدر التالى :
Statistical Yearbook 1965, New York, 1966.

تقلصت المسافة بين معدلات نمو التشغيل في صناعة هذه البلدان وبين مثيلتها في الرأسمالية المتطورة . ولقد كان التباطؤ ظاهراً بشكل محسوس في صناعة بلدان أمريكا اللاتينية ، . حتى إن عدد المشتغلين في صناعة بعض هذه البلدان (كالأرجنتين وشيلي) قد انخفض خلال السنوات الخمس الأخيرة . وهناك عدم استقرار في مستويات التشغيل في عدد من البلدان الإفريقية ، وفي بعض منها (كينيا وزامبيا ومالاوى) تراجع في السنوات القليلة الماضية عدد المشتغلين في القطاعات غير الزراعية بشكل عام ، وفي الصناعة بشكل خاص [٨] .

ثالثاً – سيطرة الإنتاج الصغير :

إلى جانب هذا القطاع الزراعي الضخم ، وهذا النمو السريع – على أي حال – في معدلات المشتغلين بالصناعة . ، فإن لدى الغالبية العظمى من البلاد النامية قطاعاً ضخماً من العاملين في الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية . وإن كنا نعرف بالطبع أن النمو السريع في الصناعات الكبيرة يؤدي آلياً إلى تدمير قطاع الصناعات الصغـيرة والحرف وإفقاره وإغلاق السوق في وجهه . ولن تستطيع أي تدابير حكومية أو إجراءات اقتصادية من جانب حكومات تلك البلاد أن توقف هذا الدمار الذي يلحق ، وسوف يلحق حتماً ، بهذا القطاع الضخم .

ومع ذلك ما زال الإنتاج الصغير يلعب حتى الآن دوراً كبيراً في اقتصاد البلاد النامية ، وسوف يستمر في ذلك زمناً طويلاً في المستقبل . فهو يلبي حاجة السكان لعدد كبير من السلع التي لا تنتجها المصانع الكبيرة أو لا تنتجها بكميات كافية ، كما أنه يؤمن العمل لملايين الناس . والملاحظ أن نمو الصناعات الكبيرة الحديثة واتساع المدن من شأنه أن يؤدي إلى تحطيم الإنتاج اليدوي والحرفي الذي لم يعد بإمكانه أن يشبع احتياجات هذه الأعداد الضخمة المركزة في المدينة باحتياجاتها بالسرعة المطلوبة ، هذا إلى تخلف إمكانياته الاقتصادية عن نقل احتياجاته أو منتجاته عبر مسافات بعيدة .

---

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

ولو نظرنا الآن إلى نسبة ذلك القطاع إلى بقية قطاعات النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية لوجدنا أن الحرفيين وصغار التجار يشكلون الفئة الأكبر عدداً فى مدن البلاد النامية . ففى البلاد الإفريقية يتألف نصف سكان المدن أو أكثر من أصحاب الحرف اليدوية ، وأصحاب الحوانيت الصغار والباعة المتجولين وغيرهم من أصناف صغار التجار . وقد تنخفض هذه النسبة إلى حد ما فى بلاد أمريكا اللاتينية وآسيا الأكثر تطوراً ، ولكنها تبقى كبيرة رغم ذلك . ففى الأرجنتين مثلا تشكل فئة البورجوازية الصغيرة ، التى يغلب عليها الحرفيون وصغار التجار ، ٢٣٪ من سكان المدن . أما فى الهند فيشتغل أكثر من ١٣ مليون نسمة فى القطاع غير المنظم من الصناعة الذى تتكون تسعة أعشاره من ورش يدوية وحرفية . وإذا حسبنا أفراد أسر صغار منتجى السلع فسوف يصل عدد سكان المدن الذين يعيشون من قطاع الإنتاج الحرفى إلى رقم يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون نسمة[٩] .

ويرجع ارتفاع نسبة صغار الحرفيين والتجار فى تركيب سكان مدن البلاد النامية إلى أنه يغلب على اقتصاد هذه البلاد الإنتاج السلعى الصغير والأشكال الدنيا من الإنتاج الرأسمالى مع ما يلازمها من علاقات سوق قديمة . بل إنه حتى فى بلد متطور نسبيًا كالهند يشكل الإنتاج الكبير الحديث حسب البيانات المتوفرة حوالى ٣٠ ــ ٣٥٪ من الاقتصاد القومى . وكان نصيب المؤسسات الحرفية والصناعات اليدوية الصغيرة يمثل حتى وقت قريب زهاء ثلث المنتجات الصناعية فى البلاد .

هذا وتحدد المهن اليدوية والحرف هيكل الفروع الرئيسية للإنتاج الصناعى فى العديد من البلاد الآسيوية والإفريقية . ولا شك أن بقاء واستمرار هذه الأوضاع فى غالبية تلك البلاد إنما هو نتيجة مباشرة لسيطرة المستعمرين الأجانب التى استمرت لأمد طويل فى تلك البلاد .

والملاحظة الهامة فى هذا الصدد أن المستوى الضعيف للتطور الرأسمالى ، وكذلك انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان البلاد النامية يؤثران فى التركيب

---

(٩) انظر المرجع السابق ، ص ٢٣٧ ومابعدها .

الاجتماعى والبناء الطبقى للسكان . وبالذات فى تركيب طبقة البورجوازية الصغيره . فالطبقة البورجوازية الصغيرة بالمعنى الصحيح قليلة نسبيًا بين سكان مدن البلاد النامية « وذلك لأن الحرفيين والتجار فى البلدان الآسيوية والإفريقية وفى بعض البلدان الأمريكية اللاتينية ليسوا فى غالبيتهم أقل الفئات رفاهية فحسب ، بل ولأنهم لا يشكلون فى الحقيقة منتجين مستقلين . ولذلك لا يمكن إدراجهم فى هذه الفئة الاجتماعية . فى هذه البلدان ينتمى الحرفيون وصغار التجار فى الواقع إلى الفئات الفقيرة نصف البروليتارية ، ويشغلون مركزاً وسطًا بين « الطبقة المتوسطة » التى تمر فى طور التبلور من جهة ، والجماهير الأخرى المستغلة (بفتح الغين) من جهة ثانية »[١٠] .

إلا أننا نسجل ظاهرة جديدة فى هذا الإطار الحرفى . إذ أن الصناعات الكبيرة ونمو المدن يخلقان — فى أثناء توسعهما — فروعًا جديدة من الإنتاج الصغير . . . «فيظهر عدد من المؤسسات الصغيرة ترتبط بالمعامل والمصانع الكبيرة وتقوم على خدمتها كما تنشأ كثرة من ورش التصليح والصيانة وغيرها من الخدمات التى يحتاجها سكان المدن . إن جزءاً من المؤسسات الصغيرة هو من حيث الحجم والتكتيك وتنظيم الإنتاج مؤسسات حديثة تمامًا ، بيد أن غالبية المؤسسات بدائية جدًا . وحركة التشغيل فى هذين النوعين من الإنتاج الصغير تجرى بشكل متناقض : فهى تتناقص بصورة عامة فى الفروع القديمة المتخلفة ، وتتزايد فى الفروع الجديدة »[١١] .

رابعاً — الطبيعة الخاصة للنمو الصناعى :

هناك حقيقة أخرى تتصل بنمو وطبيعة العمالة الصناعية فى البلاد النامية خلال العقود التى نعيشها الآن . إذ الملاحظ أن البلاد النامية تبنى صناعاتها الحديثة مستخدمة فى ذلك أحدث مكتسبات التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذى يرتبط بظاهرتين متلازمتين :

الأولى : ارتفاع نفقات التوسع الصناعى فى تلك البلاد ، بسبب تعقد وتقدم التجهيز التكنولوجى اللازم للمصانع الجديدة .

---

(١٠) المرجع السابق ، ص ص ٣٣٨ — ٣٣٩ .

(١١) المرجع السابق ص ٢٦ .

الثانية : قلة عدد العمال اللازمين لتسيير دولاب العمل فى هذه الصناعات الجديدة . فالتقدم التكنولوجى يؤدى إلى انخفاض مستمر فى عدد العمال المطلوبين لإنتاج حجم معين من السلع .

وهكذا كثيراً ما نجد مؤسسة جديدة واحدة تنتج — بعدد قليل نسبيًا من العمال — سلعًا تزيد عما تنتجه كل المؤسسات القديمة مجتمعة ، والتى يعمل فيها عدة أضعاف من العمال . ويتضح الاتجاه العام لهذه الظاهرة التى نتحدث عنها من تخلف نمو مستوى التشغيل عن نمو حجم الإنتاج الصناعى كما تكشف عنه أرقام الجدول التالى (رقم ٤) .

الجدول رقم (٤) [١٢]

تطور الإنتاج والتشغيل (١٩٥٨ = ١٠٠)

	مجموع الصناعة		الصناعات التحويلية			
					ومنها الصناعات التعدينية	
	الإنتاج	التشغيل	الإنتاج	التشغيل	الإنتاج	التشغيل
مجموع البلاد الأقل تطوراً						
١٩٣٨	٣٧	٥٠	٤٠	٤٩	٢٤	٣٨
١٩٤٨	٥١	٧١	٥٤	٧٢	٣٩	٥٥
١٩٦٣	١٤٩	١٢٣	١٤١	١٢٥	١٥٨	١٣٦
أمريكا اللاتينية						
١٩٣٨	٣٤	٥٢	٣٥	٥١	٢٢	٤١
١٩٤٨	٥٧	٨٢	٥٨	٨٣	٤٦	٧٠
١٩٦١	١٢٠	١٠٧	١٢٧	١٠٧	١٥١	١١٠

(١٢) الجدول مأخوذ عن المرجع السابق ، ص ٢٧ نقلا عن المصدر التالى :
Statistical Yearbook, 1965, New York, 1966.

تابع — الجدول رقم (٤)

تطور الإنتاج والتشغيل (١٩٥٨ = ١٠٠)

	مجموع الصناعات		الصناعات التحويلية			
					ومنها الصناعات التعدينية	
	الإنتاج	التشغيل	الإنتاج	التشغيل	الإنتاج	التشغيل
جنوب شرق آسيا						
١٩٣٨	٤٤	٥٢	٤٣	٥١	١٣	٤٥
١٩٤٨	٥٠	٦٩	٤٩	٦٧	٢٨	٦٠
١٩٦٣	١٥٦	١٣١		١٥٦	١٣٢	١٥٢

ويتبين من أرقام الجدول أن الفروق بين معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو التشغيل هي على أشدها فى الفروع الجديدة من الصناعة الثقيلة . فقد ارتفع إنتاج الصناعات التعدينية ، بما فيها صناعة الآلات نحو ٦٫٥ أضعاف . وفى أمريكا اللاتينية ازداد إنتاج هذا الفرع ٧ أضعاف فى حين أن عدد المشتغلين لم يصل إلى ثلاثة أضعافه . أما فى جنوب شرقى آسيا فكانت النسبتان هما على التوالى ٩ و ٣ . مما يوضح بكل جلاء أن التجهيز التكنولوجى الحديث للصناعة يؤثر تأثيراً حاسماً على نمو التشغيل فى القطاع الصناعى .

خامساً — ارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الإنتاجية .

من الملامح الأخرى المميزة لمجتمعات البلاد النامية ذلك التضخم الهائل السريع فى نسب المشتغلين فى القطاعات غير الإنتاجية . فى الغالبية العظمى من تلك البلاد ، وفى مصر بصورة واضحة ، تسجل الإحصائيات نمواً ضخماً فى قطاع الخدمات وأعمال التجارة الوسيطة ، والحرف التافهة . ومن الجدير بالذكر أن هذا النمو ليس وظيفياً من الناحية الاقتصادية ، فهو لا يتناسب مع مستوى التطور الاقتصادى لتلك

البلاد . حتى إننا يمكن أن نعمم القول بأن عدد العاملين فى التجارة والخدمات يفوق إلى حد كبير عددهم فى كل فروع الإنتاج المادى باستثناء الزراعة .

وهناك بعض الظروف المعروفة التى سمحت بهذا النمو غير المتوازن . فقد رفعت أنظمة الحكم الجديدة – التقدمية منها والمحافظة على السواء – رفعت شعار الرفاهية للشعب وخاصة القطاعات التى ظلت لأمد طويل محرومة من خيرات بلادها . ثم إن البرامج الاشتراكية ومشروعات التخطيط فى كثير من تلك البلاد أدت إلى تضخم هائل فى الجهاز الحكومى ، وإلى اندفاع نحو توفير الخدمات الأساسية : الصحية ، والتعليمية ، والنقل والمواصلات العامة ، والأمن . . . إلخ .

ومن المتوقع أن يؤدى ترشيد العمل فى تلك المرافق إلى تخفيض عدد العاملين فيها بسبب الأخذ بالنظم الحديثة ورفع كفاءة التشغيل . ولذلك فلا تفسير لوجود هذا العدد الكبير من الناس فى قطاع الخدمات سوى البطالة المقنعة التى تعانى منها كافة قطاعات النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية . وتبدو هذه الصورة أوضح ما تكون فى قطاع تجاة التجزئة (كأكشاك بيع السجائر ، وبائعى الفاكهة والخضروات الجالسين على الأرصفة ، والباعة الجائلين) ، وفى الخدمات والحرف التافهة (كماسحى الأحذية ، ومنادى السيارات . . . إلخ) وأشارت كثير من الدراسات كذلك إلى كثرة عدد خدم المنازل فى البلاد النامية ، خاصة بين العائلات ذات المستوى الاقتصادى المتوسط . وهذا القطاع بدوره يضم جيشاً من العاملين الذين يجدر تصنيفهم فى عداد العاطلين [١٣] وسوف يظل هذا القطاع فى تضخم مستمر ، طالما أن العمل الزراعى فى الريف عاجز عن استيعاب الزيادة السكانية هناك ، ومن ثم فلا مجال للعيش سوى هجر القرية لقبول أى عمل فى المدينة ، حتى ولو كان على هذا القدر من ضعف الإنتاجية ، بل وعدم الإنتاجية أحياناً .

سادساً – تجاوز أنماط النشاط الاقتصادى المختلفة :

من كل ما سبق يتضح بكل جلاء تعدد أنماط النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية وإذا كنا نتفق على أن الاقتصاد – متمثلا فى نسق علاقات الإنتاج – هو العامل

(١٣) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

الأساسي فى تحديد البناء الاجتماعي لأى مجتمع من المجتمعات ، فلا بد أن يترتب على ذلك أن تعدد أنماط النشاط الاقتصادى وتعدد نظم علاقات الإنتاج سوف يؤدى حتما إلى تنوع البناء الطبقى بشكل خاص متميز . وتختلف الصورة من مجتمع لآخر تبعاً لمدى تنوع وتعقد خريطة علاقات الإنتاج فى ذلك المجتمع .

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للبناء الطبقى فى البلاد النامية . فهذه البلاد — بحكم تعريفها — لم تتجاوز بعد أشكال الإنتاج القديمة، ولم تصل بعد إلى مرحلة النمو الرأسمالى . ولذلك تتنوع مكونات البناء الطبقى فى تلك البلاد تبعاً لتنوع أشكال الإنتاج الموجودة .

وقد حدد فولكوفا A.P. Volkova وبوسبيلوفا N.G. Pocpelva فى كتابهما عن « الهيكل الاجتماعي الاقتصادى للسكان فى البلاد النامية »[١٤] . الهيكل الاجتماعي للبلاد النامية . وأوضحنا أن البناء الطبقى للبلاد النامية يضم بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالى العصرى كالبورجوازية ، والبروليتاريا الصناعية (فى قطاعات الصناعة والتشييد ، والنقل والمواصلات والزراعة) ، والفئات المتوسطة التى ظهرت نتيجة لتطور الرأسمالية وكعامل مساعد على تطورها (وتضم قسما كبيراً من المشتغلين بالإدارة والمثقفين ، والضباط . . . إلخ) .

كما يضم البناء الطبقى للبلاد النامية بعض طبقات وفئات اجتماعية راجعة إلى نظم ما قبل الرأسمالية . ومن هذه طبقة الملاك الإقطاعيين ، والفلاحين المعدمين ، وبعض التكوينات القبلية المنتمية إلى الاقتصاد البدائى .

وعلاوة على هذه الطبقات والفئات الطبقية الواضحة الانتماء تعرف البلاد النامية طبقات وفئات اجتماعية من نتاج مرحلة انتقال النشاط الاقتصادى من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية ويكمن أساس هذه الطبقات فى الإنتاج الصغير والبورجوازى الصغير . فهذه الفئات تتميز — بحكم وضعها — بطابع وسيط[١٥] . وتنتظم البلاد النامية على هيئة متصل

(١٤) انظر عرضاً مفصلا لهذا الكتاب « الهيكل الاجتماعي الاقتصادى للسكان فى البلاد النامية » بقلم الدكتور محمد رضا العدل ، مقال غير منسوخ على الآلة الناسخة .

(١٥) انظر المرجع السابق ، ص ٢ . وقد حلل المؤلف فى عرضه بالتفصيل طبقات البورجوازية الوطنية (بأنواعها : الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، والبيروقراطية) والبروليتاريا ، والفلاحين الفقراء ، والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ص ص ٢-٦ .

Continuum يبدأ من أكثر الدول النامية تخلفاً ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية القديمة ، حتى أكثرها تقدماً ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية الرأسمالية . ومن الطبيعى أن تقع أغلبية البلاد النامية وسط هذا المتصل ، فيقل عدد البلاد كلما اتجهنا إلى أحد القطبين . وهذا أمر منطقى فالبلد الشديد التخلف والواقع على نهاية المتصل من ناحية يكون أقرب إلى البلاد المتخلفة و « البدائية » منه إلى البلاد النامية . ونفس الكلام يصدق بالنسبة للبلاد الشديدة التقدم — نسبياً للبلاد النامية — والواقعة على نهاية المتصل من الناحية الأخرى ؛ تكون أقرب إلى البلاد الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية منها إلى البلاد النامية[١٦] .

ونحن هنا فى مصر ننتمى إلى الفئة الغالبة من تلك البلاد ، فلا نحن بشديدى التخلف ، ولا نحن قطعنا شوطاً على طريق التنمية يؤهلنا للخروج من فئة البلاد النامية .

ولكن الملاحظة الهامة بالنسبة للبناء الطبقى فى تلك الغالبية العظمى من البلاد النامية أنها تتميز بنوع من التوازن القائم بين مختلف أشكال الإنتاج. بحيث لا يمكن أن نحدد أغلبية نظام معين من نظم الإنتاج على بقية النظم فى تلك المجتمعات التى نتحدث عنها .

ويترتب على هذه الملاحظة الهامة نتيجة على نفس القدر من الأهمية . فقد أوضح كلير[١٧] النتيجة التى توصلنا إليها مستقلين فى دراستنا السابقة عن البناء الطبقى مصر[١٨] ، وهى أنه يتعذر بالنسبة لهذه البلاد تحديد طبقات رئيسية وأخرى ثانوية . وهذا كلام منطقى واضح ، فوجود طبقات رئيسية يرتبط بسيطرة نظام معين من نظم

(١٦) قدم ريتشارد بيرندت محاولة لتصنيف البلاد النامية تصنيفاً شاملا متكاملا وفقا لمحكات متنوعة ، انظر :

Richard Behrendt, Soziale Strategie fur Enrlwicklungslànder, Entwurf einer Entwicklungssoziologe, S. Fischer verag, Frankfurt, 1964, pp. 59-63.

(١٧) قدم الدكتور جمال مجدى حسنين عرضاً لكتاب كلير « تحليل التركيب الاقتصادى والاجتماعى لدول العالم الثالث » مقال غير منشور على الآلة الناسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ الكتاب مترجم من البولندية إلى الروسية) .

(١٨) انظر محمد الجوهرى : « منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى » مقال بمجلة الكاتب ، عدد أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٤٩ .

الإنتاج على هيكل البناء الاقتصادى . ولما كانت هذه البلاد لا تعرف سيطرة نظام معين من نظم الإنتاج ، فهى بالتالى لا تعرف طبقات رئيسية .

ويرتب كلير نتيجة هامة على رفض منطق تقسيم مجتمعات البلاد النامية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، وهى أننا سنضطر إزاء هذا إلى محاولة تقييم دور كل طبقة على حدة ، بالتساوى وفى ضوء معطيات الواقع الحى والتجربة التى تعيشها تلك المجتمعات . وبذلك لا يمكننا أن ننقل بشكل آلى أعمى التجربة الطبقية فى بلاد أوربا وأمريكا الشمالية . ويرجع السبب بالطبع إلى تباين النظام الاقتصادى ، ومن ثم تباين البناء الطبقى بين كل من المجموعتين [١٩] .

لذلك لا يمكن لدراسات البناء الطبقى لمجتمعات البلاد النامية أن تفيد كثيراً من قضايا وتصميمات الدراسات الطبقية فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية ، لاختلاف الأرضية العامة ، وبالتالى تباين صورة الهيكل الطبقى . ويصبح دارس الطبقات فى البلاد النامية مطالباً باتخاذ موقف « موضوعى » – مع صعوبة وقع هذه الكلمة على بعض الناس – قبل التصدى لهذا الموضوع . وأقصى ما يمكن أن يتسلح به إطار نظرى واضح ، وهو فى نظرنا يكمن فى الاتفاق على تعريف الطبقة ومحددات الطبقة . أما عدد الطبقات وأنواعها ، وعلاقات البناء الطبقى ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث إلا أن يستقرئه من واقع مجتمعه .

وهناك نتيجة أخرى هامة يرتبها « كلير » على عدم انقسام المجتمعات النامية إلى طبقات رئيسية وفرعية ، وهى « عدم الاقتصار على تقييم الطبقات وإنما تقييم الفئات الأخرى إلى جانبها ، نتيجة لأن هذه الفئات تلعب دوراً جديداً ومخالفاً لدورها الذى لعبته وتلعبه فى ظروف الدول المتقدمة حضارياً والتى سلكت الطريق الكلاسيكى للتطور الاجتماعى » . ويضيف كلير : « إن رفض التقسيم التقليدى للطبقات لا يعنى أن نساوى بين الوزن الاقتصادى والسياسى لهذه الطبقات ، بل يعنى إمكانية كل طبقة أو فئة من هذه الطبقات أو الفئات على قيادة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية مع وجود مركب معين للظروف الملائمة » . ويدلل الباحث على هذا التصور بالثورات

(١٩) انظر جمال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، ص ٥ ومابعدها .

والحركات الوطنية التى قامت فى الجزائر وكوبا وقام بها الفلاحون (حيث ارتبطت مطالب التحرر الوطنى بمطالب الفلاحين فى الأرض) وفى أفغانستان والحبشة ونيبال وقام بها مجموعة من العناصر الإقطاعية التقدمية ، وفى غانا وغينيا ومصر وإندونيسيا وقامت بها فئة غير مرتبطة بطبقة من الطبقات[٢٠].

وهناك ملاحظة جوهرية تدلل على – من طريق آخر – خصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية ، وهى متعلقة بالحراك الاجتماعى فى تلك المجتمعات مداه ، وعوامله ونتائجه . فمن حيث مداه نجده منتشراً بشكل ملحوظ لا يتناسب والتخلف النسبى لمجتمعات واقتصاديات تلك البلاد . وهو فى بعض الأحيان ملفت فى شدة انتشاره . ومن حيث عوامله فهى تختلف اختلافاً جوهرياً عن عوامل الحراك الاجتماعى فى البلاد النامية . فالحراك ليس بالدرجة الأولى تعبيراً عن ترقى الفرد – أو مجموع الأفراد – فى سلم مهنة معينة ، أو فى تدرج طبقى معين . أى أنه – كما لاحظ كلير – ليس مرتبطاً بتغير نظم الإنتاج . وإنما هو نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن دون أن تتغلب إحدى هذه التشكيلات على الأخرى » .

ويؤكد كلير « أن ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى ، ستستمر لمدة طويلة موجودة فى العالم الثالث مبرراً ذلك بازدياد نسبة السكان الذين لا يشغلون وضعاً اقتصادياً محدداً فى المدن نتيجة تزايد فى عدد السكان بمعدلات كبيرة فى الوقت الذى لا تتمكن فيه الصناعة من ابتلاع القوى العاملة المتزايدة ونتيجة لاستخدامها لأساليب تكنيكية متقدمة ، فى الوقت الذى لا تنخفض فيه معدلات الهجرة من الريف مهما تطورت ظروفه الاجتماعية والثقافية . وذلك كله يساعد على انتشار ظاهرة الحراك الاجتماعى »[٢١] .

بعد هذا نلاحظ بوضوح اختلاف نتائج عمليات « الحراك الاجتماعى » الواسعة فى البلاد النامية عنها فى العالم الصناعى المتقدم . فلم يؤد هذا الحراك – ولن يؤد فى الوقت القريب – إلى تذويب الفروق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقى

---

(٢٠) المرجع السابق ، ص ص ٥ – ٦ .
(٢١) المرجع السابق ، ص ص ٦ – ٧ .

إذ سيظل الصراع مؤجلا إلى حين تكون تشكيلات طبقية واضحة مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج ، مع اضطراد التقدم الاقتصادى الصناعى فى تلك البلاد . لذلك نود أن نبرز حقيقة أساسية وهى أن اتساع نطاق الحراك الاجتماعى لا ينبؤنا بالشىء الكثير عن مستقبل العلاقات الطبقية فى تلك المجتمعات . فهذا الحراك نتيجة تجاور أشكال متباينة من علاقات الإنتاج وليس نتيجة اضطراد التقدم فى نظام واحد من نظم هذه العلاقات الإنتاجية .

ولعل مما يؤيد موقفنا العام هذا القائل بخصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية الموقف الذى ينطلق منه بوتومور فى تحليله للطبقات فى المجتمع الحديث . فهو يرى أن « هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعى ؛ أى النموذج الرأسمالى والنموذج السوفييتى . ويبدو ذلك واضحاً فى أبنيتها المهنية وطابع التدرج الاجتماعى بوجه عام » . ملاحظاً مع ذلك أن هناك اختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق بأنظمتهما السياسية ومذاهبهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلا عن الطريقة التى تتشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التى مر بها البناء الاجتماعى لكل منهما .

فالواجب إذن أن نميز فى دراسة البناء الطبقى بين المجتمع الصناعى ، بنوعيه الرأسمالى والاشتراكى . ومجتمع البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث التى ينفرد كل منها — فى داخلها — بنموذج خاص أو وضع معين نتيجة الظروف التاريخية ومراحل التطور التى قطعها اجتماعياً واقتصادياً .

ولا يمكن بالطبع أن تنفصل الدراستان ، لأنهما تستمدان وحدتهما من وحدة موضوعهما ، وهو دراسة الطبقات أو البناء الطبقى . ولكنهما تتباينان من حيث الإطار الذى يدرس فيه هذا البناء . أو خلفيته الاجتماعية الاقتصادية .

الفصل الخامس

موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية

دكتور محمد الجوهرى

تمهيد :

تستهدف هذه الدراسة فى المقام الأول أن نضع أيدينا على مشروع إطار نظرى يمكننا فى ضوئه تصنيف الجماعات الطبقية فى البلاد النامية . ومن البديهى أن مهمة تحديد تلك الجماعات وتصنيفها ليس بالمهمة التى يتوقع من هذه الدراسة أن تنجزها . فذلك أمر يتطلب بالدرجة الأولى دراسات مونوجرافية عن فئات وجماعات طبقية بعينها داخل كل مجتمع معين من مجتمعات البلاد النامية ، الأمر الذى يجب أن تتبعه دراسات أكثر شمولا وأكثر عمومية عن البناء الطبقى فى ذلك المجتمع . . . وهكذا وبهذا الفهم تصبح مثل تلك الدراسة فى تعريفاتها وخطواتها التالية أدخل فى باب علم الاجتماع العام منها فى باب علم اجتماع التنمية ، الذى نحاول فى هذا الكتاب تناول بعض قضاياه والتصدى لعدد من مشكلاته .

أما المبرر المشروع للخوض فى هذا الموضوع فى سياقنا هذا فهو ذو شقين : الشق الأول أن نبين أثر جهود التنمية على تشكيل البناء الطبقى فى المجتمعات النامية على نحو معين ، وحاجته إلى إطار نظرى جديد يأخذ وضعيات عملية التنمية فى اعتباره . وهو ما نعتقد أن الأجزاء السابقة أفلحت فى أن تقيم الدليل عليه . أما الشق الثانى فهو فى محاولة تبين العلاقة الوثيقة بين كل جماعة من تلك الجماعات الطبقية وعملية التنمية ، أو كما أسميناه موقف تلك الجماعات من رياح التنمية التى تهب على مجتمعاتها . فموقف كل جماعة من تلك التيارات يتحدد بطبيعة الحال من خلال وضعها الطبقى والمصالح التى تعتقد أنها تدافع عنها أو تسعى من أجل الحصول عليها .

ولذلك يجب ألا يتوقع القارئ — ونحن لا نزال بعد فى هذه المرحلة الأولية من البحث فى هذا الموضوع الشائك الصعب — أن نقدم عرضاً لردود فعل الجماعات المختلفة مصنفاً تبعاً للفئات الطبقية المختلفة . فتلك الفئات — ببساطة — لم تتحدد بشكل نهائى بعد ، ولذلك قلنا موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية ، وليس الطبقية فقط . فسنعرض للفئات الطبقية العليا ، والوسطى ، وطبقية البروليتاريا بأشكالها وأنواعها المختلفة ، وكذلك لجماعات الشباب والنساء . . . إلخ على نحو ما سنفصل الكلام خلال هذا الفصل .

أولاً — ردود الفعل إزاء المؤثرات الخارجية :

ترتبط الأفكار المتعلقة بالتنمية وتصورات بعض قطاعات المجتمع عن مستقبل جهود التنمية بكثير من المؤثرات الوافدة من الخارج ، بل إن بعض الآمال والمطامح المحلية — النابعة من الواقع الداخلى — تتشكل فى صورة « نماذج » مستوردة ، أو تستوحى مثلا عليا وافدة . ولذلك نجد تلك المؤثرات الخارجية العديدة — والمتناقضة فى بعض الأحيان — تؤثر على أساليب السلوك وعلى بناء المجتمعات التى تهب عليها بشكل واضح . ويمكن أن يأخذ ذلك التأثير الأشكال التالية :

١ — أن يثير لدى الناس أحاسيس الضعة والدونية والعداء إزاء الموقف المتفوق للشعوب الغربية . وليس هذا الإحساس محض خيال وليد أذهان الناس بطبيعة الحال ، ولكنه ينبع فى الغالب من بعض الخبرات الواقعية والتجارب المباشرة مع عينات من أبناء الشعوب الغربية .

٢ — أن يثير لدى أبناء الشعوب النامية أحاسيس الإعجاب بالشعوب الغربية (وقد لا يكون هذا الإعجاب مقترناً دائماً بالإعجاب الأيديولوجى) واستعداد لاستعارة قيمها ، وتقليد أساليب سلوكها ومظاهر الحياة فيها ، وباختصار الاعتراف بتفوقها والرغبة اللحاق بها عن طريق تقليدها .

٣ — وقد يتركز رد الفعل على إضعاف قيم الاستسلام والتواكل المحلية ، والإقبال على تحقيق المبدأ السائد فى الغرب والقائل بضرورة تحقيق الجنة على الأرض ، أو تحقيق سعادة الإنسان فى هذا العالم . واعتبار هذا الهدف رسالة اجتماعية واجبة التحقيق .

٤ — وقد يترتب على تلك المؤثرات الخارجية إضعاف مراكز السلطة والنفوذ التقليدية التى تفقد بالتدريج زهوتها وسطوتها ، كالحكام التقليديين ، ورجال الدين ، والسادة الإقطاعيين ، والأسلاف ، وسلطة الرجال التقليدية المطلقة على النساء ، وسلطة الكبار على الصغار . . . وهكذا . ونكون عندئذ إزاء حالة « فراغ سلطة » — إن جاز هذا التعبير — حيث تنهدم الصروح القديمة ، دون أن يحل محلها البديل الجديد بالسرعة المنشودة .

٥ — ضعف الكيانات والروابط الاجتماعية الأولية التقليدية ، وزيادة الاتجاه نحو الفردية ، ونمو عمليات الحراك بشكل لافت .

٦ — اتساع نطاق المقارنة بين حال جماعة معينة وأنواع ومستويات اجتماعية أخرى مغايرة وبين ظروف الحياة التى تعيشها تلك الجماعة وظروف الجماعات الأخرى — التى تكون أفضل منها وأسعد حظًّا — والجديد هنا أن الجماعة لم نعد ننظر إلى وضعها كقدر مكتوب لا حيلة لها فى تبديله ، وإنما هو مجرد « حالة » تقابلها « حالات » أخرى كثيرة . ومن ثم يمكن أن تتبدل تلك الأحوال وذلك فى ضوء مستوى التوقعات وآفاق الطموح التى تضعها الجماعة نصب أعينها . وقد يترتب على هذه المقارنات العديدة — الواسعة — سخط واع على الموقف الذى يجد الفرد نفسه فيه وتبرم بالوضع الذى يجد ثقافته وجماعته مقيدة إليه . عندئذ تتولد فى نفس كل فرد الحاجة إلى التغيير ، وإلى المستوى الأفضل .

ولا شك أن نوع رد الفعل إزاء قوى الدفع الخارجية يختلف تبعًا لسرعة عملية الاتصال الثقافى ، وشدتها ، ودرجة شمولها ، وخاصة بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

١ — مدى الاطلاع على المستحدثات التكنولوجية والاقتصادية ، ودرجة الأخذ بها .

٢ — مدى التفاعل الإيجابى — الواعى أو التلقائى — بين قوى الدفع الخارجية والأوضاع المحلية التقليدية الراسخة ، وتقييم نتيجة هذا التبنى للأوضاع والسياسات الجديدة بالنسبة لمصالح القطاعات الاجتماعية المختلفة ؛

٣ — درجة انصهار — أو استدماج — الدوافع الخارجية فى الثقافة المحلية .

وإذا حاولنا أن نضع تصنيفاً أولياً شاملا لأنواع ردود الفعل المختلفة الصادرة عن أبناء مجتمع نام ، لبدت أمام ناظرينا الصورة التقريبية التالية :

١ — الموقف السلبي — اللامبالى : حيث تترك القطاعات الاجتماعية المختلفة رياح التغير تهب عليها دون أدنى تأثر ، وهو ما كان يحدث بشكل سائد حتى عام ١٩٤٠ تقريباً ، ولكننا لم نعد نصادف هذا الموقف اليوم إلا نادراً

٢ — الموقف السلبي — الاستغلالى : حيث نجد أن السلطة الأوليجاركية التقليدية تظل على حالها ، تقتصر على تقبل بعض الأساليب الحديثة (وذلك فى قطاعات معينة فقط من الحياة) وبشكل انتقائى بهدف إبعاد جماهير المجتمع عن الآثار الاجتماعية للمستحدثات التكنولوجية والاقتصادية . وهو ما يحدث على سبيل المثال فى أفغانستان ، والحبشة ، وليبريا ، وفى بعض أقاليم نيجريا وغيرها من البلاد الإفريقية ، وفى إيران ، وفى اليمن (قبل عام ١٩٦٢) وفى نيبال حتى حوالى سنة ١٩٦٠ . وإلى حد ما فى جنوب إفريقيا وروديسيا بالنسبة للأغلبية الإفريقية التى تعيش هناك .

٣ — الموقف الإيجابى — الاستغلالى : وفى هذه الحالة تعمل السلطة الجديدة على الاستفادة بالمساعدات العسكرية ، والاقتصادية ، والتعليمية الواردة من الخارج لتدعيم أوضاعها المحلية وترسيخ سيطرتها وسيطرة القطاعات التى ترتبط مصالحها بها سواء فى القطاعات العامة من الاقتصاد أو فى النشاط الاقتصادى الخاص . من هؤلاء مثلا بعض الحكام المستبدين فى أمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، وبعض الحكام الجدد فى بعض الدول الإفريقية . والكثيرين من « أصحاب الأعمال » الجدد فى البلاد النامية . هذا كله فى الوقت الذى لا تستفيد فيه الجماهير العريضة مثقال ذرة من « جهود التنمية » هذه .

٤ — الموقف الإيجابى — التوفيقى : وينطوى هذا الموقف على الجهود الرامية إلى خلق نوع من المواءمة الخلاقة ، والربط بين الأفكار والسلوكيات الخارجية وتلك التقليدية المحلية . وتتم هذه العملية عادة بأساليب ديموقراطية ، وبطريقة لامركزية .

ويجب أن يكون واضحاً كل الوضوح أن هذه المحاولة لوضع تصنيف عام بهذا الشكل الذى عرضناه لا تنطوى على أى ادعاء تطورى ، أى أن ترتيب عرض هذه المواقف لا يعنى أنها تتتابع فى تساسل زمنى محدد — كما نعرف عن الاتجاهات التطورية التقليدية — يتحتم أن تمر به كافة المجتمعات على اختلاف نظمها ومستويات تطورها وتباين تركيبها الاجتماعى . حقيقة أن بعض المجتمعات يمكن أن تمر بكل هذه المواقف — أو بمعظمها — بالترتيب الذى عرضنا له هنا . ولكن هذه ليست هى القاعدة ، حيث نجد فى حالات أخرى قفزة من الموقف الأول إلى الموقف الرابع مباشرة مثلا ، ولا شك أن حدوث ذلك يتوقف على طائفة من العوامل والظروف يمكن أن نذكر منها : شدة الدعوة إلى التنمية ودرجة شمول الجهود الرامية إلى تحقيقها . قدرة البناء الاجتماعى التقليدى على التصدى لرياح التغيير الجديدة . وكذلك درجة تبصر أصحاب السلطة القديمة بمضمون التغييرات الجديدة . وقدرتهم على التنبؤ بحركتها مسبقاً والتصدى لها بذكاء قبل أن تصبح حقيقة واقعة . أو قل « محاصرتها » قبل أن تتسع دائرتها ويستحيل التغلب عليها . وربما كذلك استيعابها وإعادة صياغتها لصالحهم بدلا من أن تتحول إلى تيارات وحركات ثورية كاسحة يتعذر مواجهتها . ولا شك أن بناء القوة فى مجتمعات البلاد النامية ليس هيكلا ثابتاً راسخاً جامداً على حال واحد ، ولكنه يتأثر أشد التأثر بنوع التغير الثقافى ومداه .

وسنحاول أن نلقى مزيداً من الضوء على هذه الأحكام والقضايا العامة . بالتطبيق على موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية المختلفة .

ثانياً — جماعات الصفوة القديمة والجديدة :

المقصود بجماعات الصفوة فى هذا المجال أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية . بمقدار ما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية والجهود الرامية إلى تحقيقها تأثيراً حاسماً من خلال تعويقها . أو تشجيعها . أو توجيهها وجهة معينة . ومن هذا يتضح أننا نستخدم هذا المفهوم دون أن نضمنه حكماً قيميا معيناً على نوعية هؤلاء الناس . أو عن مستواهم الفكرى أو أو خصائصهم الروحية أو الأخلاقية[١] .

---

(١) هناك أربعة اتجاهات أساسية فى دراسة الصفوة : الأول هو الاتجاه التنظيمى الذى يمثله :

ففيما يتعلق برد الفعل الأول لدى أفراد جماعات الصفوة القديمة — أى أصحاب المصلحة والسلطة فى المجتمع التقليدى القديم — أنهم يحاولون فى العادة ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة أن يقصروا تلك التجديدات والمستحدثات على ميدان التكنولوجيا ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادى . ومن الواضح أن أى تجديد وتدعيم لهذه الميادين سوف يعود على أبناء تلك الفئة بدعم مباشر لقبضتها على بقية الفئات الاجتماعية هذا فى نفس الوقت الذى تحرص فيه هذه الفئة على عزل النظام الاجتماعى والثقافة الروحية (اللامادية) عن كل تغييرات . وبالتالى إبقائها على ما هى عليه من جمود . وتنطبق معالم هذه الصورة أصدق انطباق على النماذج التقليدية من المجتمعات الاستاتيكية المعروفة : حيث تعود ثمار النمو الثقافى بصفة عامة على القلة القليلة صاحبة الامتياز والسلطة فى المجتمع [٢] .

وما من شك فى أن هذه المحاولات سوف تنتهى إن عاجلا أو آجلا إلى الفشل المحقق فى ظل الاقتصاد العالمى والسياسة العالمية المتغيرة بأسرع مما تتوقع تلك الجماعات .

=موسكا وتلميذه روبرت ميشيلز Michels ، والثانى هو الاتجاه السيكولوجى وتمثله كتابات باريتو ؛ والثالث هو الاتجاه الاقتصادى ويمثله بيرنهام Burnham . أما الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه الاقتصادى التنظيمى ويمثله س . رايت ميلز . انظر حول هذا الموضوع : بوتومور ، الصفوة والمجتمع دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ . وقد قدم الدكتور الحسينى للكتاب بدراسة خاصة حول الموضوع . انظر المقدمة ص ٧ وما بعدها . وانظر كذلك دراسة وظيفية لفئة الصفوة أفدنا منها فى عرض هذا الموضوع بعنوان « الصفوة الاجتماعية » :

Urs' Jaeggi, Die Gesellschaftliche Elite. Bern-Stuttgart, 1960 (Berner Beitrage Zur Soziologie, Bd. 3).

(٢) من العجيب حقاً أن نجد الصفوة التقليدية هى المستفيدة الأولى فى بعض الأحيان من جهود التحديث وعمليات التنمية ، وخاصة بالنظر إلى المكاسب الاقتصادية التى تحققها من وراء ذلك . والمثال على هذا ما يجرى فى بعض بلاد شرق أفريقيا حيث حصل رؤساء القبائل بعد الاستقلال على تعويضات عالية مقابل التنازل عن حقوقهم الإقطاعية التى كانوا يتمتعون بها فى الماضى فى ظل السيطرة الاستعمارية . وقد كان من نتيجة هذا ظهور فروق حادة وملفتة للنظر فى مستوى الملكية وكمية الدخل فى المناطق الريفية ، وهى ظاهرة بدأت تلك المجتمعات تعرفها لأول مرة فى تاريخها . ولذلك يقال إن الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية قد أحدث هنا آثاراً عكسية فى الميدان الاقتصادى ، لأن هذه الإجراءات دعمت عدم المساواة ؛ وأكدت مبدأ سيطرة القلة على الأكثرية . قارن :

R. Behrendt, Soziale Strategie fur Entwicklun-gslander, op. cit. pp. 212-213.

وهناك بعض الأسباب المحددة التى سوف تقود إلى هذه النتيجة يمكن أن نسجلها فيما يلى :

١ — سوف تؤدى جهود التحديث الاقتصادى هذه إلى تشغيل وإعداد أعداد متزايدة من الأيدى العاملة المحلية سواء من جانب أصحاب المشروعات الأجنبية أو السلطات الاستعمارية . وربما تمتد الاستعانة بتلك الأيدى العاملة الجديدة إلى قطاعات أخرى — كالنقل والمواصلات مثلا — يمكن أن تتعرض كلها لتيارات التغيير وثمرات التحديث .

٢ — تدريب وإعداد كوادر أكاديمية وفنية من المتخصصين من أبناء الوطن ، معظمهم يتلقى تعليمه فى الخارج ويستطيع أن يمثل مصالح بلاده ، وبالتالى مصالح أصحاب السلطان فيها ، أمام المصالح الأجنبية أو السلطة الاستعمارية . وسوف يتيح لهم هذا الوضع إمكانية الوصول — عن طريق آخر — إلى بعض المراكز المؤثرة .

٣ — سوف تتطلب هذه الجهود — الرامية إلى التحديث الاقتصادى فقط — خلق متطلبات الدولة العصرية أو الإدارة الاستعمارية الناجحة : كالجهاز البيروقراطى الحكومى المؤهل ، وجهاز الرعاية الصحية ، والخدمات التعليمية ، وجهاز الشرطة والقوات المسلحة . . . إلخ .

وهكذا سوف يصبح من المحتم كلما أراد المجتمع استبدال الإدارة التقليدية البالية والعاجزة بإدارة عصرية جديدة ، وكلما أرادت الدولة الاضطلاع بوظائف وأعباء جديدة ؛ كلما وجد هذا المجتمع نفسه مضطرًّا إلى الاستعانة بطبقة من المتخصصين وتشجيعهم ماديًّا وأدبيًّا ، بل والعمل على إعدادهم وتأهيلهم إذا لم يكونوا موجودين أصلا . وسيحتم هذا الوضع الجديد إضعاف المبدأ التقليدى الذى يحدد الفرد تبعًا للموقع الاجتماعى الذى نشأ فيه وينتمى إليه بحكم المولد ، أو اللون ، أو الدين . . . إلخ وبذلك يمكن أن تتغلب « المكانة المكتسبة » على « المكانة الموروثة » فى نهاية الأمر ، وكانت البوادر الأولى لهذه العملية قد بدأت على نطاق محدود فى ظل الحكومات الاستعمارية الغربية ، حيث ارتقت بعض فئات — ولكن بشكل فردى — من أبناء المجتمع

الوطنى إلى مواقع متقدمة فى المسئولية الاجتماعية من بين القطاعات التى كانت محرومة أو متخلفة — نسبياً — فى المجتمع . وكان يغذى هذا الاتجاه حاجة الموظفين الاستعماريين الأجانب إلى مترجمين ووسطاء بينهم وبين جماهير الشعب العريضة لتسيير دفة الحكم بشكل فعال (٣) .

ثم أدى اضطراد عمليات التنمية إلى مزيد من تدعيم مبدأ الإنجاز كأساس للحكم على الأفراد وتقييمهم بدلا من مبدأ الانتماء القبلى أو الطائفى ، واختلطت بذلك بعض معالم البناء الطبقى التقليدى ، ومعايير المكانة فى المجتمع القديم ، واتسعت فرص التعليم أمام شرائح عريضة من أبناء الجماعات والفئات الأقل نفوذاً ، وحدثت طفرة فى الحراك الاجتماعى ، وحدثت دورة ودورات للصفوة (على حد تعبير ڤلفريدو باريتو) (٤) .

---

(٣) انظر على سبيل المثال :

B.B. Misra, The Indian Middle Classes, Their Growth in modern Times, London, 1961, pp. 312 ff.

(٤) يلاحظ باريتو أن الطبقة الحاكمة لا تنحصر فقط فى عدد أفرادها — وهذا هو الشيء الهام — بل فى نوعيتهم أيضاً . ويحدث ذلك نتيجة لولوج أسر الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة . والملاحظ أن باريتو يشير مراراً وتكراراً إلى هذه الظاهرة — مستخدماً عبارات متماثلة — المتمثلة فى دورة الأفراد بين المستويين (الصفوة واللاصفوة) . ويقول باريتو فى هذا الصدد : « يفقد المستوى الأعلى فى المجتمع قوة الراسب الثانى . إلى أن يتدعم هذا الراسب مرة أخرى عن طريق صعود المستوى الأدنى من المجتمع إلى مرتبة المستوى الأعلى » . وفى نفس الوقت نجد باريتو يشير إلى نوع آخر من الحركة الاجتماعية ينطوى على أهمية حيوية بالنسبة لتوازن المجتمع ويتمثل فى ظهور صفوات جديدة وما يترتب على ذلك من امتلاك القوة . ومن الواضح أن باريتو هنا يبدو وكأنه يحاول الربط بين هذه الحركة وفشل الدورة . وإن كان ذلك لا يعفيه من أنه قد نظر إلى هذه الحركة بوصفها تمثل جانباً هاما من جوانب دورة الصفوة بوجه عام. فى مؤلفه « الأنظمة الاشتراكية » نجده يقول : « قد يؤدى الهبوط التدريجى للدورة (أى الأفراد) إلى تفشى عناصر الانحلال فى الطبقات الحاكمة ، كما قد يؤدى إلى بروز عناصر التفوق لدى الطبقات الخاضعة وفى مثل هذه الحالة يصبح التوازن الاجتماعى غير مستقر ، بل إن أبسط حركة تكون كفيلة بتحطيمه. وقد تؤدى الهزيمة أو الثورة إلى انقلابات ، معززة بذلك صفوات جديدة ومؤسسة أيضاً نوعاً آخر من التوازن جديد . . . » انظر . بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق . ص ص ٥٣ — ٥٤ ، وكذلك المرجع التالى : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة الدكاترة : محمود عوده ، محمد الجوهرى ، محمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى . دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ص ٢٣٩ — ٢٤٥ .

وهكذا تكونت بالفعل « طبقة وسطى » جديدة لم يكد يكون لها وجود فى الماضى ، وأحياناً لم يكن لها أى وجود من قبل على الإطلاق . ولعلنا نسميها طبقة « صفوة » جديدة ، تقوم كفاءة أعضائها على ذخيرة من العلم الحديث والدراية الواسعة بأساليب الإدارة والحكم العصرى . ومن بين أبرز عناصر تلك الطبقة الجديدة : المدرسون ، والموظفون الإداريون بكافة مستوياتهم وعلى اختلاف تخصصاتهم ، والأطباء ، والمهندسون والزراعيون . وصغار الضباط الذين تلقوا دراسة عسكرية أكاديمية . . . إلخ والجدير بالذكر حول تكوين هذه الفئة الجديدة ، أن الغالبية الغالبة من أفرادها فى معظم البلاد النامية قد تلقت تعليمها فى الخارج ، أو على يد خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن . ويمكن أن نعد أبناء تلك الطبقة الجديدة — على الأقل من الناحية العددية البحتة [٥] — أقوى دعاة التقدم ومجنديه (أو على الأقل مجندى الأخذ ببعض

---

(٥) إذا نظرنا من الناحية العددية البحتة وجدنا أن هذه الصفوة الجديدة (أو التى فى طريقها إلى أن تصبح صفوة ذلك المجتمع) تمثل قوة لا يستهان بها . وقد أورد بيرندت نماذج بعض هذه الأعداء حيث ذكر أنه فى عام ١٩٦٤ كان عدد الطلاب الإيرانيين الذين يدرسون خارج بلادهم حوالى ١٧٥٠٠ طالب منهم حوالى ٦١٠٠ فى ألمانيا الاتحادية وحدها . (وهو ينقل هذه الإحصائية عن جريدة : Neue Zürcker Zeitung العدد رقم ٩٦٥ ، الصادر بتاريخ ٧ مارس ١٩٦٤) . ولا شك أنه ليس من السهل أن نحدد بدقة الدور الحقيقى الذى يمكن أن يضطلع به هؤلاء الشباب فى تنمية بلادهم ، وإن كانت مسألة تأثيرهم — أيا كان اتجاهه وكميته — خارج نطاق أى جدل على ما أعتقد .

وقد قدر أوسكار لويس — أحد الخبراء المتخصصين فى شئون المكسيك أن الطبقة الوسطى الموجودة هناك (والتى ظهرت نتيجة الثورة الاجتماعية التى حدثت أوائل هذا القرن) قد رفعت نسبة التصنيع والتحضر من ٧٫٨ ٪ من إجمالى السكان فى عام ١٨٩٥ إلى حوالى ٢٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ . انظر مقاله :

Oscar Lewis, "Mexico Since Cardenas" in :
Social change in Latin America Today, New-york, 1960, pp. 335-336.

وإن كان أوسكار لويس يوسع نطاق هذه الفئة بعض الشىء على نحو قد لا يقره عليه البعض ، عندما يضم إليها صغار ملاك الأرض ، وملاك أراضى « ejijos » (وهى الأراضى المحيطة بالمدن والمخصصة للرعى أو لتوسع المدن مستقبلا) وهناك علاوة على هذا بعض الدراسات التى أشارت إلى هذه النقطة وتناولتها بشىء من التفصيل : انظر بالنسبة لأمريكا اللاتينية على سبيل المثال :

ohn J. Johnson, "D' Entstehung der Mittelsektoren in Latein-Amerika"
« نشأة الفئات الوسطى فى أمريكا اللاتينية » Soziologie der Ent wicklungs Lander
فصل فى كتاب : pp. 668-674.

وبالنسبة للهند انظر كتاب : "Nisra" الذى سبقت الإشارة إليه من قبل . وبالنسبة لنيجيريا انظر كتاب : Smythe and Smythe. The New Nigerian Elite. Stanford, California, 1960.

عناصره ومقوماته) والمتطلعين إلى التفكير الثقافى والتحديث بصفة عامة .

ومن البديهى أن يجد أبناء — ثم بنات — جماعة الصفوة القديمة طريقهم إلى هذه الطبقة الفكرية الجديدة ، خاصة فى المراحل الأولى من عملية التنمية . فنى كثير من بلاد العالم الثالث تمنح البعثات الدراسية إمكانيات الاحتكاك بالخارج لأبناء الصفوة القديمة فى المقام الأول (باستثناء مصر حيث خضعت عملية الإرسال إلى بعثات منذ بدايتها لنظام صارم يقوم على التفوق الدراسى فى المرحلة الجامعية أو المرحلة السابقة على الدراسة العليا (بصفة عامة) .

إلا أن الحادث فى الغالب — وكما هو متوقع — ألا يتحول هؤلاء الأفراد إلى مدافعين عن قضية التقدم والتنمية الاجتماعية . ذلك أن انتماءهم الأصلى ، ثم مجيئهم من بيئات مستقرة ماديًا ، وكذلك تبعيتهم للسلطة السياسية التقليدية التى لا تسعى إلى تشجيع الجديد ، كل ذلك تقليل من حماسهم للقضايا العامة ، ولا يجعل من علمهم الجديد وسيلة لخدمة المجتمع الكبير . ولذلك تقتصر حياتهم على الاندفاع نحو الاستهلاك بإسراف . الذى تيسره لهم دخولهم العالية من الأراضى الزراعية أو المضاربات وأعمال السمسرة ، أو الاقتصار على المشاركة الروتينية المحافظة فى النشاط السياسى العام (دون برنامج محدد . أو دون مطامح ثورية إن شئنا الدقة) . وقد نجدهم يقتصرون على إدارة المشروعات الصناعية أو التجارية الجديدة . ولو إدارة اسمية (من خلفهم جيش من الخبراء المحليين أو الأجانب)[٦] .

على أننا لا يصح أن نطابق ببساطة بين مفهوم جماعات «الصفوة الجديدة» ومفهوم « الطبقة الوسطى » . فقد عرفت بعض بلاد أمريكا اللاتينية . وبعض

---

(٦) وإن كانت هناك بالطبع بعض الاستثناءات من هذا الوضع العام ، كما حدث فى أندونيسيا على سبيل المثال فى الفترة التى سبقت عمليات الحراك الاجتماعى الواسعة التى أعقبت الاحتلال اليابانى والاستقلال . حيث أدت الأفكار الوافدة من الغرب وكذلك الشعور القومى المتزايد بكثير من أبناء الحكام المحليين التقليديين إلى التنازل عن امتيازاتهم الموروثة ، والاتجاه إلى بعض المهن والوظائف الأكاديمية ، وبالتالى الانتماء انتماء عضوياً إلى طبقة الصفوة الجديدة .

انظر حول هذا الموضوع :

Carl Weiss, Sukarnos Tausend nseln, Hamburg, 1963. p. 120.

(بلد سوكارنو ذات الألف جزيرة) حيث يعرض المؤلف عشرات الشواهد والتحليلات لهذه الظاهرة التى لا تقتصر فى الواقع على أندونيسيا وحدها ، ولكننا يمكن أن نصادفها فى غير واحد من البلاد النامية .

بلاد الشمال الإفريقى . وبعض البلاد الآسيوية منذ وقت طويل شرائح من الطبقة الوسطى ؛ كانت قليلة فى عددها ، ولكنها خطيرة فى وزنها ، هامة فى تأثيرها ، وكانت تلك الطبقات تتكون من بعض المهنيين — ذوى التعليم الأكاديمى — الذين يشتغلون بالمهن الحرة ، وعلى رأسهم المحامين ، والأطباء ، والتجار التقليديين ، ورجال الصناعة ، وبعض أصحاب الأراضى . إلا أنه لم يكن لأبناء تلك الطبقة أى إسهام فى التحديث والتنمية ، ولم يفتحوا باب الانتماء لطبقتهم إلا لأعداد قليلة من أبناء الطبقات الدنيا[٧] . وكانت هذه الطبقة ذات اتجاهات ليبرالية فى الغالب ، ولكنها كانت حتى فى هذه الناحية سطحية فى ليبراليتها ، مقتصرة على ممارسة السياسة الحزبية على مستوى محدود . أما من الناحية الاجتماعية فكانت ذات اتجاهات محافظة صريحة . وفى المناطق التى لم تكن قد ظفرت بعد بالاستقلال الوطنى ، كانت تلك الطبقة بصفة عامة قليلة الحماس للمشاركة فى معارك الاستقلال . ولذلك وقع العبء الأكبر من جهد التعبئة الفكرية والاجتماعية على كاهل بعض الجماعات والأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا . وذلك لأنهم كانوا يقفون خارج سلم تدرج السلطة التقليدى ومن ثم لم تكن لهم مصلحة الحفاظ على البناء الطبقى القديم أو المصالح الطبقية التقليدية[٨] .

ويميل أفراد جماعات الصفوة الجديدة ، طالما أنهم لم يصلوا بعد إلى احتلال مواقع مؤثرة على سلم تدرج السلطة ، يميلون إلى عدم الامتثال لبناء السلطان القائم . بل ويعملون . على العكس . على تعديله وتغييره . وفى بعض الأحيان لا يفكرون فى تحقيق ذلك بالطرق الإصلاحية ، وإنما يتجهون إلى الأساليب الثورية وإلى القوة .

---

(٧) قدم جون جيللين تصويراً ممتازاً لأوضاع وظروف تلك الطبقة فى أمريكا اللاتينية فى كتابه .

John P. Gillin, Social Change in Latin America Today, New York, 1960 pp. 28 ff.

(٨) اشتهرت هذه الفئة من الناس فى البلاد الإفريقية التى كانت تخضع فى الماضى للاستعمار الفرنسى باسم « المتطورين » Evolués . ويقصدون بهم سكان المدن الذين تبنوا إلى حد كبير الثقافة الأوربية وتسلحوا بالتعليم الأوربى الذى أعدهم لممارسة مهنة عصرية ؛ فارتفعوا بذلك عن مستوى جماهير مواطنيهم الذين خرجوا من بين صفوفهم . وقد تناول تلك الفئة بأكبر قدر من التفصيل والدقة العالم الفرنسى جورج بالاندنيه : أنظر :

Georges Balandier, Sociologie des Brazzavilles noires, Paris, 1955, pp. 25 ff.

وكذلك فى فصل كتبه خصيصاً عن هذه الفئة بعنوان : "الملامح المشتركة لفئة المتطورين الإفريقية =

وفى هذه النقطة بالذات نلمس اختلافاً شديداً بين الوضع الراهن لتلك الجماعات والوضع الذى كان سائداً — خاصة فى أمريكا اللاتينية — فى القرن الماضى وفى العقود الأولى من هذا القرن . حيث كانت تحدث ثورات سياسية كثيرة ذات تأثير سطحى دون أن يحدث أى تغيير يذكر فى البناء الاجتماعى والأوضاع الطبقية الحاسمة .

وعند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد فى المصالح وخلاف أيديولوجى بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة . إذ تتحول الصفوة الجديدة إلى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية ، وتنشيط عمليات الحراك الاجتماعى على نطاق واسع والدفاع عن أبناء الطبقات الأدنى فى الظفر بفرص الصعود إلى أعلى والتأكيد على الطابع القومى لعملية التنمية . فهى تختلف فى وظائفها عن جماعات الصفوة التقليدية من حيث إنها تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التى تضطلع بها فى المجتمع ، ومن كونها لا تعتمد كرسالة لها على الحفاظ على البناء الطبقى والنظام الاجتماعى التقليدى ، وإنما بالعكس على التغيير الدائم المنطلق من تصور عام للتطور — ولو بصورة شكلية على الأقل[٩] . فأبناء تلك الجماعات لا يحتكرون مواقع قوة فى بناء السلطة القديم ، ولكنهم قفزوا إلى المواقع التى يحتلونها — فى النظام الجديد — بفضل ما يتمتعون به من مؤهلات وكفاءات فردية ، ولذلك فهم ليسوا

G. Balandier, "Gemeinsame Merkmoele der Afrikanischen Evolués" in : Soziologie der Entwicklungslander, op. cit, pp. 201-210.

(٩) نشرت على سبيل المثال — دراسة وافية عن الأوضاع التى حدثت فى نيجيريا فى السنوات الأخيرة ، والتى تتعلق بالاستعاضة — تدريجياً — عن الوظائف الخطيرة التى كان يضطلع بها الأمراء ورؤساء القبائل فى عهد الاستعمار ببعض المجالس الإقليمية والمحلية التى يجرى انتخابها عن الطريق الديمقراطى .

انظر حول هذا الموضوع : L. Gray Cowan "Social Politics and Democracy in Nigeria" in : Transition is Africa, by G.M. Carter and W.O. Brown (eds.), Boston, 1958, pp. 45 ff.

وقارن كذلك مجموعة من الدراسات التى نشرت بعنوان : «مشكلات الطبقات الوسطى فى البلاد النامية» الصادر فى مدينة كولونيا بألمانيا الاتحادية عام ١٩٦٤ .

Probleme der Mitrelschichten in Entwicklungslandern (Abdandlungen Zur Mitrelstandsforchung, Bd. 12, Koln-Opladen, 1964.

ويضم هذا الكتاب دراسات عن أوضاع الطبقات الوسطى وموقفها من جهود التنمية والتحديث فى كل من تركيا ، وإسبانيا ، وفنزويلا ، وبلاد غرب إفريقيا. أما عن ظروف الطبقة الوسطى فى مصر فانظر الدراسات الواردة فى البيليوجرافية المنشورة فى نهاية هذا الباب .

مكبلين بقيود الماضى إلى حد بعيد وإن كان من التجاوز الادعاء بأنهم قد تحللوا من تلك القيود كلية . أما من الناحية الأيديولوجية فالمهارة والمعرفة — أو الخبرة العصرية هى العامل الحاسم ، تبعاً للشعار الغربى الذى يقول إن « العلم قوة »[١٠] . فهم يعتبرون أن أهم واجبات الدولة وأقدس تلك الواجبات أن تعلم أولئك الذين ليسوا قادرين على تعليم أنفسهم بأنفسهم[١١] .

ويعلق أحد الكتاب المعاصرين على هذا الوضع قائلا :

« وهكذا يتضح أننا نجد أنفسنا بلا شك بصدد نشأة طبقة بورجوازية من نوع جديد . نرى أن الفرصة متاحة أمامها للحصول على الوظائف والثروة ، والامتيازات التى تتيحها عمليات التنمية الجديدة . وهى لم تألف بعد تماماً بعض المفاهيم مثل : الصالح العام ، وخدمة جمهور الشعب ، وإن كانت تميل فى قرارة نفسها إلى رفض بعض السمات والأوضاع الاجتماعية التقليدية الأساسية والتحلل منها ، مثل الارتباط بالعائلة الكبيرة والارتباط بمجتمع القرية ... »[١٢] وتفسير ذلك بطبيعة الحال أن ارتقاء أبناء الصفوة الجديدة لا يتحقق إلا من خلال الانفصال عن البيئة المحلية التى قد تكون ريفية فى الغالب ، والتركز فى المراكز الحضرية فى معاهد التعليم ،

---

(١٠) والمثال الطرازى على هذا الإحساس بالرسالة التى يضطلع بها أبناء تلك الصفوة الجديدة الكلمات التى كان يرددها كوامى نكروما . فقد جاء على لسانه فى الكتاب الذى نشره عن تاريخ حياته بعض الكلمات التى بادر بها الطلاب عند افتتاح الجامعة الوطنية فى غانا (وكان ذلك قبل استقلال غانا) حيث قال لهم إن الإخفاق أو التقصير فى الدراسة يجب أن يعد جريمة . كما قال فى تلك الخطبة : « فكروا وادرسوا بجد ، واعملوا بطاقة لا تعرف الكلل . فنحن فى حاجة إلى المفكرين كما لم تكن فى أى وقت مضى من تاريخنا . فى حاجة إلى مفكرين أصحاب أفكار عظيمة . نحن فى حاجة إلى أناس يشاركوننا الإحساس بحياتنا ، وأناس عمليين ذوى إنجازات هائلة . وإلا فما هى فائدة التعليم الذى ستحصلونه إذا لم يستطع أن يساعد وطنكم فى ساعة الشدة ؟ » .

النص عن ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق مقتبساً عن الطبعة الألمانية لمؤلف نكروما المنشور فى ميونيخ عام ١٩٥٨ ، ص ٩٦ .

(١١) انظر على سبيل المثال ما يقوله B.B. Misra فى هذا الصدد عن الطبقة الوسطى الهندية فى المرجع الذى سلفت الإشارة إليه .

(١٢) انظر أجولات « إفريقيا على الطريق : تحول قارة ومستقبلها » .

L.P. Aujoulat, Afrika Kommt, Werden und Zukunft eines Kontinents, Freiburg München, 1960.

والمراكز الإدارية والوحدات الاقتصادية وغيرها . لذلك يمكن القول إن عقلية تلك الفئة هى فى الحقيقة عقلية ذات طابع حضرى فى الغالب .

ولذلك لا ندهش عندما نجد أبناء جماعات الصفوة الجديدة يستشعرون فى قرارة أنفسهم التفوق على سائر فئات المجتمع ، وهو شعور بالاعتقاد بأنهم أقدر على رؤية مستقبل الجماهير العريضة وتقدير مصالحها من خلال ما حصلوه من تعليم عصرى وما اكتسبوه من خبرة . ولذلك يسعون إلى التحلل من أداء الوظائف الجزئية المحددة التى يؤدونها — فى سلك التدريس أو الإدارة أو غير ذلك — والتى يتقاضون عنها مرتبات منخفضة فى الغالب يسعون إلى هجرها ومحاولة الانقضاض على كراسى السلطة لتسلم زمام الأمور فى الدولة ، سواء عن طريق الإصلاحات أو عن طريق الثورة على بناء القوة القائم فعلا[١٣] .

ويزداد هذا الصراع حدة إذا شارك فيه أفراد الفئة التى تعرف باسم « الانتلجنسيا » أو « المثقفون الثوريون » الذين يرجعون الركود الذى يعانى منه المجتمع ، أو الأخطاء التى تتعرض لها جهود التنمية . إلى التعويق الذى يسببه الحكام الذين يمسكون بزمام الأمور . ويضاف إلى هذا الصراع بعد جديد فى المناطق التى ما زالت تعانى — أو كانت تعانى حتى عهد قريب — من الاستعمار الأجنبى . حيث تصطدم رغبة الصفوة الجديدة فى الحصول على الاستقلال السياسى — الفورى — وتأسيس حكومة وطنية منظمة ومركزية قوية برغبة ومصلحة الصفوة القديمة فى الحفاظ على الظروف التى تؤمن لهم امتيازاتهم التقليدية فى ظل الدولة المستعمرة . خاصة وأن هذا الاستقلال المطلوب سوف يرفع قبضتهم عن المناطق التى كانوا يسيطرون عليها ، أو القبائل ، أو الجماعات الدينية المختلفة[١٤] .

---

(١٣) ونلمس هنا أحد الفروق الحاسمة بين الموقف الراهن الموجود فى أغلب البلاد النامية وبين الثورات العديدة التى شهدتها بعض جماهير أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر وفى النصف الأول من القرن العشرين. حيث جرت تلك الثورات فى إطار بناء السلطة القائم ومن داخل الأوضاع التقليدية السائدة — وفى حدودها — وبذلك لم تؤد إلى حدوث تغيرات بنائية فى نظام التدرج الاجتماعى . وربما كانت الثورة المكسيكية منذ عام ١٩١٠ بمثابة استثناء من هذه القاعدة العامة التى أوضحناها . انظر مزيداً من التفاصيل عند ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(١٤) وتبدو هذه الهوة أوضح ما تكون فى نتيجة «الاستفتاء» الذى أجرته حكومة روديسيا الجنوبية=

ولا شك أن هذا الموقف الصراعى الواضح يؤدى إلى ظهور المزيد من صور القلق والاضطرابات السياسية فى بعض البلاد النامية .

ولعل كل ما قلناه عن التناقض والعلاقة الصراعية بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة يصدق – أو كان يصدق فى الماضى – فى كثير من الحالات على علاقة الصفوة الجديدة بالحكومة الاستعمارية . وفى كلا الحالتين (الصدام مع الصفوة القديمة أو مع حكومة الاستعمار) كان الموقف ينطوى على شىء من الازدواج والتناقض العجيب . فممثلو النظام القائم كانوا مضطرين إلى التسليم بأنهم فى حاجة إلى أعداد متزايدة من الوطنيين المؤهلين تأهيلاً عصرياً (الذين لا يمكن الحصول عليهم جميعاً من بين صفوف جماعات الصفوة القديمة) ، بل وإن عليهم أن يشجعوا عملية تأهيلهم وتعليمهم هذه بقدر الإمكان . ولكن كان عليهم فى نفس الوقت أن يدركوا إدراكاً واضحاً أنهم بزيادة أعداد هؤلاء الشباب إنما يغذون خلايا المعارضة للنظام القائم أو الثورة عليه فى بعض الأحيان . وقد شهدت بعض المستعمرات الإفريقية – فى الماضى القريب – كثيراً من ثورات « التلاميذ » على أساتذتهم الأجانب . ولم تكن تلك الثورات صادرة عن النفوذ من موقف الاستعلاء الذى كان يمارسه الأجانب على الوطنيين فحسب « . وإنما كثمرة مباشرة من ثمرات الفكر الأوربى الذى كانوا يدرسونه . وما من شك فى أن العوامل الحاسمة فى الحث على تلك الثورات والترويج لها فى صفوف أولئك التلاميذ الوطنيين ، أن زملاءهم الذين أكملوا تعليمهم الفنى أو الأكاديمى لم يكونوا يوفقون إلى الحصول على الوظائف التى تتناسب ومؤهلاتهم (سواء على المستوى المهنى الوظيفى ، أو على المستوى الاجتماعى العام) ، ولذلك كانوا يعيشون حالة ثورة دفينة ، أو مشحونين بالرغبة فى الثورة على الأوضاع القائمة ، والانقضاض عليها لتحسينها .

ويذكرنا هذا الوضع إلى حد ما بما كان يحدث فى الهند على أيام الحكم البريطانى فى القرن التاسع عشر . حيث نشأ موقف صراعى بين أبناء « الطبقة الوسطى » الهندية

= فى شهر أكتوبر عام ١٩٦٤ شمل حوالى ٦٠٠ من زعماء القبائل هناك الذين طالبوا فى الاستفتاء بالانفصال عن بريطانيا والحصول على دستور تحكم من خلاله حكومة من البيض ، وعارضوا بذلك أفكار الاستقلال الوطنى والمساواة التى كان يطالب بها الزعماء الإفريقيون الوطنيون من بنى جنسهم .

الجديدة (التى غذى نموها السياسة الاقتصادية الليبرالية التى كان ينتهجها البريطانيون والمستحدثات التكنولوجية التى جلبها الاستعمار) من ناحية ، وبين حرص البريطانيين الشديد من ناحية أخرى على إقصاء الهنود عن شغل المناصب القيادية فى المشروعات المملوكة للأوربيين وفى الإدارات الحكومية [١٥] .

وكان البريطانيون فى مستعمرات غرب إفريقيا يصفون « الوطنيين المتعلمين » بأنهم « لعنة الساحل الغربى » إشارة إلى ما يرتبط بهم من قلاقل وإزعاج للنظم الاستعمارية [١٦] .

ثم حصلت الغالبية العظمى من تلك المستعمرات على الاستقلال الوطنى ، وحدث نتيجة ذلك حراك عنيف إلى أعلى لتلك الفئة من الوطنيين من الوظائف الدنيا أو الوسطى التى كانوا يشغلونها — دون مسئوليات توجيهية أو صلاحيات واسعة — إلى أعلى الوظائف فى الدولة ، بما تنطوى عليه تلك الوظائف من صلاحيات [١٧] . وفى الظروف التى حدث فيها هذا الانتقال تدريجياً ودون عنف — أى فى الغالب تحت إشراف السلطة الاستعمارية التى كانت قائمة — حدث قدر من الامتزاج بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة [١٨] .

والواقع أن هذه النقلة فى مراكز الثقل من الصفوة القديمة إلى الصفوة الجديدة — أو من المكانة الموروثة إلى المكانة المكتسبة — يقابل نقلة أخرى على النطاق الاقتصادى والاجتماعى ، تلعب فيها التكنولوجيا الحديثة الدور الحاسم . وهى النقلة التى حدثت فى الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث انتقل مركز الثقل من الطبقة الأرستقراطية القديمة وكبار رجال الدين إلى طبقة « الانتلجنسيا » (المثقفون الثوريون)

---

(١٥) قدم Misra فى كتابه عن الطبقة الوسطى الهندية ، الذى سبقت الإشارة إليه ، عرضاً سريعاً شاملا لهذه المستحدثات التكنولوجية وأثرها ، وذلك على الصفحات من ٦٩ — ٧٥ . وانظر كذلك نفس المرجع ، ص‌ص ٢١٤—٢١٥ .

(١٦) انظر على سبيل المثال كتاب دافيد كيمبل عن التاريخ السياسى لغانا :

David Kimble, A Political History of Ghana, Oxford, 1963, p. 87.

(١٧) قارن حول هذه النقطة كتاب سميث وسميث Smythe الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ص ٢٣ — ٢٤ . كما يجد القارئ أمثلة طريفة وهامة من أندونسيا فى المرجع التالى :

Selosoemardjan, Social changes in Jogakarta, Ithaka, New York, 1962, pp. 127 ff.

(١٨) قارن دراسة سميث وسميث الذى سبقت الإشارة إليها ، ص‌ص ٨٧—٩١ . حيث وجد أن حوالى ثلث أفراد جماعات الصفوة الذين درسوهم فى نيجيريا كانوا ينتمون إلى عائلات الصفوة «القديمة».

والموظفين البيروقراطيين . أما البلاد النامية فتشهد اليوم هذه النقلة بمعدل أسرع ، بل بشكل يكاد يكون فجائياً أحياناً ، وبأسلوب غير مكتمل النضج ، ربما بسبب النقص الخطير فى الكوادر الوطنية اللازمة لتسيير دولاب الحياة فى الدولة الجديدة الحديثة الاستقلال . وكانت أوربا فى فترة الانتقال المشار إليها تحظى بوجود طبقة من أصحاب الأعمال الذين كانوا عموداً أساسياً من أعمدة التنمية الاقتصادية ، وكانوا يمثلون طبقة وسطى مستقلة اقتصادياً وذات نفوذ سياسى واسع . والمعروف أن البلاد النامية الحديثة الاستقلال تفتقر فى الغالب إلى مثل هذه الكوادر ، وإلى طبقة وسطى بمثل تلك القوة ، وهذه المواصفات . ولهذا يقال — بحق — إن الصفوة الجديدة — على الأقل فى الدول الأفريقية « الجديدة » — ترتبط أوثق الارتباط بالحكم والإدارة العامة والممارسة السياسية اليومية ، ولا تستمد قاعدة نفوذها من الثقل الاقتصادى . وهذه نقطة جديرة بالاعتبار ، لأنها تحمل فى طياتها كثيراً من العواقب التى لا نستطيع أن نقلل من شأنها ، والتى بدت آثارها على الحياة العامة لكثير من تلك البلاد الفتية .

ولعل من أسباب الإخفاق الذى تصاب به السياسة الغربية إزاء البلاد النامية يرجع فى حقيقته إلى التقليل من شأن هذه التغيرات ، وعدم الاستيعاب الكامل لأبعادها وآثارها على بناء السلطة فى تلك البلاد ، خاصة الهزة العنيفة فى مواقع السلطة القديمة وخروجها من أيدى أبناء الصفوة القديمة .

وهناك بعض الآراء التى تقول بوجود ثلاث فئات من جماعات الصفوة يمكن أن نصادفها فى البلاد النامية — على الأقل تلك التى كانت تخضع للحكم الاستعمارى حتى عهد قريب — وتلك الفئات الثلاث هى : الصفوة التقليدية ، والصفوة الغربية أو المتأثرة بالخارج على أى حال ، وأخيراً الصفوة الوطنية الحديثة التكوين . ويزداد الصراع حدة بين الفئة الأخيرة من ناحية والفئتين الأوليين من ناحية أخرى بسبب قدرة الصفوة الوطنية على احتكار السلطة فى الدولة الجديدة متفوقة بذلك على الصفوة القديمة بفضل معرفتها وخبرتها بالأوضاع والظروف الجديدة ، ومتفوقة كذلك على الصفوة الغربية بسبب الانتماء الوطنى .

ولا تجد الصفوة الجديدة أى ضير فى هذا التناقض ، وفى اشتداد حدته ، حتى يتحقق الاستقلال ، الذى يمثل الهدف المشترك لجميع الأطراف . وبعدها يحدث

ما شهدته كثير من البلاد النامية الحديثة الاستقلال ، حيث تنقسم جماعات الصفوة الجديدة على نفسها مكونة عدة معسكرات تلعب الانتماءات القبلية السابقة ، أو الانتماءات الإقليمية ، أو غير ذلك من التعصبات القديمة ، تلعب دوراً كبير الشأن فى تغذيتها وتدعيمها[١٩] .

وقد حفزت هذه النقطة الباحثين إلى إجراء العديد من الدراسات التى تستهدف تحليل جماعات الصفوة فى ضوء انتماءاتهم وأصولهم الاجتماعية . ويحاول بعض الدارسين المتعجلين أن يتوصلوا إلى استنتاجات حول المواقف السياسية المقبلة لجماعات الصفوة أو فهم مواقفهم السياسية الراهنة فى ضوء أصولهم الاجتماعية . ويؤكد مؤلفوا كتاب « التركيب الطبقى للبلدان النامية » أن هذا البلد ليس كافياً وحده لفهم الدوافع والاتجاهات السياسية لجماعات المثقفين فى البلاد النامية على سبيل المثال . فالملاحظ بادئ ذى بدء أن الجزء الأكبر من مثقفى البلاد النامية ينتمون إلى فئات غنية أو على جانب من الثراء على أى حال ، ليس هذا فحسب ، بل إننا نجد أن الوسط الاجتماعى الواحد فى البلد النامى يفرز رجالاً يتبنون الماركسية ويدافعون عنها . كما يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية . وينتهى مؤلفوا الكتاب إلى القول بأنه « تبين التجربة التاريخية أن شبيبة البلدان المستعمرة سابقاً التى حصلت على ثقافة عصرية . وتخلت إلى حد ما عن علاقات النظام الاجتماعى التقليدية ، تتشرب بالأفكار الجديدة وتفتح آفاقاً جديدة وتخضع للمراجعة الانتقادية معتقدات أسلافها ومعاصيها . وهى فى معظم الأحيان لا تميل إلى السير على خطاهم . ولذا فليست هناك ضرورة لأن يعكس المثقفون مصالح الطبقة التى خرجوا منها . وتقدم الحياة أمثلة كثيرة عن أبناء للفئة العليا الإقطاعية — البورجوازية فى البلدان النامية (كما هى الحال فى البلدان المتقدمة) أصبحوا قادة ثوريين للجماهير الشعبية . والمثقفون فى المستعمرات وأنصاف المستعمرات هم بالذات حاملوا أفكار القومية والعداء للإمبريالية ، وهم الذين ينادون الجماهير الشعبية إلى النضال ضد المستعمرين . ومن أوساط المثقفين على الغالب برزت الكوادر النشيطة لجميع الأحزاب السياسية »[٢٠] .

---

(١٩) ناقش ريتشارد بيرندت ، فى المرجع السابق ، هذه النقطة بمزيد من التفصيل ، على صفحة ٢١٨ ومابعدها . كما تضمن عرضه العديد من المراجع والدراسات حول تلك النقطة .

(٢٠) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

ثالثاً — فئة أصحاب الأعمال الجديدة :

لعله من الواجب قبل أن نستعرض موقف هذه الفئة من عملية التنمية أن نقدم لتلك المناقشة بتعريف محدد لمفهوم « أصحاب الأعمال » كما سيستخدم هنا . المقصود بصاحب العمل نمط معين من الإنسان الاقتصادى يضطلع بدور بارز فى إدارة مؤسسة اقتصادية — بغض النظر عما إذا كان مالكاً لرأسمالها أو مجرد مدير يؤدى عمله لقاء مرتب معين . وتقوم وظيفته على استغلال عناصر العملية الإنتاجية بشكل فعال ومبتكر مستخدماً فى ذلك جهده الخاص ، ومكانته ، ورأسماله ، متحملا المسئولية الكاملة عن نجاح هذه التركيبة الجديدة[٢١] . ولا شك أن هذا الطراز من رجال الأعمال لم يبدأ فى الظهور إلا فى المؤسسات التى بدأت تتكون فى أواخر العصور الوسطى ومع مطلع العصر الحديث ، وأوائل عصر النهضة . ثم تحول هذا النمط من رجال الاقتصاد إلى ظاهرة مألوفة منذ بداية الازدهار الاقتصادى الواسع النطاق أواخر القرن الثامن عشر . وقد لعبت هذه الفئة من الاقتصاديين دوراً حاسمًا فى التنمية الاقتصادية للبلاد المتقدمة ، حيث صدرت عنها مبادرات عديدة ، وقدمت أفكاراً مبتكرة للمجتمع بين أساليب الإنتاج الجديدة ونظم الإنتاج الحديثة فى عمليات الإنتاج والتوزيع على السواء . ومن السمات المميزة لأبناء تلك الفئة — كما يتضح من التعريف السابق — استعدادهم للمخاطرة وشغفهم بها ، واستعدادهم لاستثمار أموالهم فى أغراض بعيدة المدى ، وأحيانًا دون انتظار عائد سريع مباشر من وراء تلك الاستثمارات ، وتكريس أنفسهم كلية للعملية الاقتصادية التى يوظفون فيها جهدهم . بحيث يتحقق فى النهاية — ودون مبالغة — نوع من التوحد بينهم وبين المؤسسة التى يقفون على قمتها .

ومن الواضح أن هذا النمط من رجال الأعمال لم يتكون على نطاق واسع فى الغالبية العظمى من البلاد النامية ، التى لم تبدأ انطلاقتها الاقتصادية إلا مؤخراً جداً للأسباب التى نعرفها جميعًا . ولا يتعارض مع هذه الحقيقة وجود نفر من كبار التجار المستعدين

---

(٢١) هذا التعريف مستخلص فى خطوطه العريضة من آراء جوزيف شومبيتر ، ويتفق مع ما عرضه فى كتابه الشهير « نظرية النمو الاقتصادى » . انظر :

Joseph Schumpeter, Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung, München-Leipzig, 2nd ed, 1962.

للمخاطرة أحيانًا ، بصورتهم التي نعرفها منذ أمد بعيد عن بعض الصينيين والعرب ، فذلك الطراز من التجار يمكن أن يكون أكثر قربًا من التجار الذين عرفتهم المدائن التجارية الأوربية في مطالع العصور الحديثة ، والذين كانت سفنهم تقطع بحار العالم انطلاقًا من البحر المتوسط أو وصولا إليه . فكل تلك الجهود من الاستثمار الاقتصادى ليست ذات طابع تجديدى ولا تقود إلى تغييرات حاسمة فى حياة الجماهير وفى البناء الطبقى والأوضاع الاقتصادية التقليدية كما أنها لا تؤدى بطبيعتها إلى حدوث انطلاقة فى ميدان تحسين طرق النقل والمواصلات وأساليب الإنتاج الصناعى ، وبالتالى لا تؤدى بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاج القومى للمجتمع الذى تزدهر فيه . فهى تمارس عملها فى إطار طائفى تقليدى سابق على التكنولوجيا الحديثة وغير مرتبط بها ، ولا يفسح لها مجالا واسعًا فى حساباته للمستقبل .

ولو أنه يجدر بنا — مع ذلك — الإشارة إلى الهند على عهد الاستعمار البريطانى حيث تعد نموذجًا — وإن كان فريداً وعلى نحو متفوق — لظهور طبقة من أصحاب الأعمال الوطنيين فى ظل الاستعمار . وقد كان ظهور تلك الفئة الجديدة ثمرة السياسة الاقتصادية الليبرالية التى كانت تمارسها بريطانيا بعد إلغاء الوضع الاحتكارى الذى كانت تتمتع به شركة الهند الشرقية فى عام ١٨٣٣ . الأمر الذى ترتب عليه حدوث تنشيط — وإن كان محدوداً نسبيًّا — فى كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع الهندى ، الذى بدأ يدخل فى علاقات مفتوحة مع العالم الخارجى ، سواء كمنتجين ، أو تجار ، أو موظفين أو طلاب[٢٢] .

ثم أعقب ذلك فى عصر الإمبريالية أن أتيحت لأصحاب الأعمال فى الدول الغربية فرصة نادرة لتوسيع دائرة استثماراتها فى البلاد النامية . وقد دعم هذا الوضع وسانده بدون شك القوة السياسية والعسكرية للدول الإمبريالية ، كما مهد لها ورعاها المؤسسات الاقتصادية الغربية التى زرعت فى تلك البلاد وأدخلتها فى النسيج الاقتصادى العالمى خلال القرن التاسع عشر . ولعل هذا يفسر لنا رد الفعل العنيف والحاد من جانب الفئات الوطنية ضد تلك المؤسسات الأجنبية بوصفها وسائل لاستغلال الموارد المحلية

(٢٢) قدم Misra وصفاً تفصيليًّا ومفيداً لديناميات هذه العملية فى كتابه الذى سبقت الإشارة إليه ص‌ص ٦٩—٧٥ وكذلك ص ٢١٤ وما بعدها .

وعوامل لكبت نمو الاقتصاد القوى والضغط عليه فى اتجاهات معينة . وإن كان الوطنيون ينظرون — فى نفس الوقت — إلى تلك المؤسسات بوصفها نماذج تحتذى عند تأسيس مشروعات وطنية . ولهذا تسعى كل البلاد النامية اليوم بأقصى طاقتها إلى خلق فئة وطنية جديدة من أصحاب الأعمال ، حتى بما فيها الدول التى تتبنى سياسة اشتراكية على المستوى الرسمى . وبذلك أصبحت طائفة أصحاب الأعمال تمثل خلية من خلايا التنمية الاجتماعية النشيطة فى تلك البلاد . ويمكن أن نحدد فيما يلى العناصر الأساسية التى تتكون منها فئة أصحاب الأعمال فى البلاد النامية :

١ — بعض أبناء أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بقدر أكبر من المرونة والاستعداد للتكيف ، ويملكون كمية كافية من رءوس الأموال . إلا أنه نادراً ما تحول أصحاب رءوس الأموال هؤلاء إلى « رأسماليين » بالمعنى الخاص للكلمة . ومن النماذج التى يمكن أن نسوقها على هذا النوع : تلك الفئة من أصحاب الأعمال الهنود ، زراع البن الأغنياء فى كوستاريكا . وكانت تلك الفئة الأخيرة ونظائرها لا تندرج — بحكم تاريخها — ضمن طبقة الإقطاعيين التقليديين ، وإنما كانوا ذوى اتجاهات تتفق وأبناء « الطبقة الوسطى » (٢٣) .

٢ — بعض أبناء الجماعات والفئات (الهامشية) (البارسيون (٢٤) فى الهند ، وأبناء شرق آسيا والعرب وغيرهم من المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية ، والعرب والهنود فى أفريقيا جنوب الصحراء ، والصينيين فى جنوب شرق آسيا ، والملاويين فى مدغشقر) . فقد كان أبناء تلك الجماعات يمارسون بنشاط بعض الحرف . ولم يتكاملوا إلا بشكل جزئى فقط مع المجتمع الذين يعيشون فى وسطه ، ومن ثم لم تكن تقيدهم أو تكبت حركتهم المعايير والقيم التقليدية السائدة فيه ، وكانوا — من ناحية أخرى وكنتيجة لهذا الوضع — أكثر انفتاحاً على المؤثرات الأجنبية وأكثر استعداداً لإقامة علاقات مع الخارج . إلا أن السلطة الوطنية الجديدة فى البلاد النامية التى حصلت على استقلالها لا تنظر إلى

---

(٢٣) انظر الوصف الذى قدمه تشارلز لوميز لأبناء تلك الفئة فى المصدر التالى :

Charles P. Loomis et al, Turrialba : Social Systems and the Introduction of Change, Glencoe, III, 1953.

(٢٤) البارسيون Parsi هم الزرادشتيون المنحدرون من أصلاب اللاجئين الفرس المقيمين فى بومباى وغيرها من مدن الهند .

أبناء تلك الجماعات كجزء من شعب الوطن . ومن ثم نجدهم معرضين لخطر دائم (وقد حدث مثال صارخ على ذلك ما جرى للصينيين فى إندونيسيا) . وهو ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الفئات سوف تختفى فى المستقبل من على مسرح النشاط الاقتصادى فى البلاد النامية ، أو أنها لن تلعب على الأقل دوراً بارزاً فى توجيه دفة الأمور فى ذلك الميدان .

٣ — بعض المستخدمين المتعلمين والطموحين الذين كانوا يعملون لدى المؤسسات الأجنبية ، ثم استقلوا عنها ، وكونوا لأنفسهم نشاطاً اقتصادياً مستقلا . حيث استطاع بعض العمال الفنيين أو المهندسين أو غيرهم أن يؤسسوا لأنفسهم جراجات أو ورش للصيانة ، أو محطات للبنزين ، أو مؤسسات نقل صغيرة (كانت تبدأ أحياناً بسيارة تاكسى ، أو عربة نصف نقل واحدة) أو متجر أو ورشة للتركيبات الكهربية للتليفزيون أو الراديو . . . إلخ . أما المستخدمون الإداريون فكانوا يفتتحون مكاتب للمحاسبة ، أو المراجعة ، وتقديم استشارات الضرائب وغير ذلك . وهذه جميعاً كما يبدو واضحاً فروع حديثة من النشاط الاقتصادى التى تحتاجها البلاد فى اندفاعاتها الاقتصادية السريعة ، والتى لا تصطدم مع المعايير والنظم التقليدية . ومن ثم تقدم للعاملين فيها أوسع فرص الترقى والازدهار ، خاصة لأولئك الذين يبدأون من « أسفل السلم » .

٤ — بعض أقارب وأصدقاء أصحاب السلطة الجدد وأتباعهم السياسيين ، الذين يستفيدون أعظم الفائدة من علاقاتهم بتلك الفئة .

ومن الواضح أن هذه الفئة الجديدة من أصحاب الأعمال الوطنيين تختلف بصفة عامة عن نظيرتها فى الغرب التى قادت عملية التنمية هناك (خاصة افتقارها إلى عاطفة الحرص الشديد على النجاح فى هذا العالم ، اللهم إلا بالنسبة لبعض الفئات الهامشية التى أشرنا إليها) ، وكذلك افتقارها إلى الاستعداد لتكوين رأس المال المستقل أو الإقدام على المخاطر فى استثمار رءوس الأموال المتجمعة لديها (بحيث إنه يوجد فى تلك البلاد من أصحاب رءوس الأموال أكثر مما يوجد فيها من الرأسماليين بكثير) وكذلك عدم الحرص على تحقيق أرباح شخصية مباشرة وعاجلة فى سبيل توسيع المؤسسة وتدعيمها فى المدى الطويل ، ونظرتهم إلى نجاح المؤسسة كهدف فى ذاته .

ومن ثم أصبح هذا النمط من أصحاب الأعمال أشد اعتماداً على الدعم الحكومى ، وبالتالى أكثر تأثراً بالتكوينات والتيارات السياسية القائمة ، من أجل تمويل المؤسسة وحمايتها من المنافسة الفعالة عن طريق المشاركة الحكومية المباشرة ، وخفض سعر الفائدة على القروض ، والحماية الجمركية ، والتدخل فى السياسة النقدية ، والرقابة على التجارة الخارجية وحركة رءوس الأموال من وإلى الخارج . كما أن الحصول على المساعدة الأجنبية أو الدولية المالية والفنية أصبح يتوقف على درجة اهتمام الحكومة وحرصها على نشاط المؤسسة ، واستعدادها لضمان القروض ، وبذلك لم يصبح رجل الأعمال مجرد دعامة من دعامات التنمية وحسب ، وإنما أصبح كذلك أميناً على أيديولوجية « الاستقلال الاقتصادى الوطنى »[٢٥] .

من كل ما سبق يتضح أن فئة أصحاب الأعمال الوطنية الجديدة فى البلاد النامية لا تنطبق عليها — إلا فى حدود ضيقة — معالم التعريف الغربى الذى قدمناه عن صاحب العمل . فقد لاحظنا أن الغالبية العظمى لهذه الفئة الجديدة لم تحقق نجاحها عن طريق عنصر المبادأة والإقدام على المخاطر ، ومن ثم لم تستوف الشروط الأولية لمواصفات صاحب العمل . ونحن لا نؤكد عبثاً على هذه الحقيقة الهامة ، وإنما لكى ننتقل منها إلى ملاحظة أن ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخول والأرباح العالية لا تؤدى فى العادة إلى تكوين رءوس أموال جديدة ، ومن ثم لا تعود بالخير على التنمية الاقتصادية فى صورتها الرأسمالية ، وبالشكل الذى عرفته أوربا فى عصر الرواد . إذ المشاهد أن الدخول المتحصلة من المشروعات الصناعية إما أن تنفق على استهلاك السلع الكمالية ، أو يستغل الفائض فى شراء العقارات ، أو يحول إلى الخارج . وكلها أمور ذات خطورة شديدة على الاقتصاد الوطنى فى تلك البلاد الجديدة[٢٦] .

وقد كان للارتباط الوثيق — بل والتلازم الشديد أحياناً — بين السياسة والقطاع

---

(٢٥) فنجد فى الهند على سبيل المثال أن أصحاب الأعمال الوطنيين قد اتجهوا — بعد المثقفين — إلى التيار الوطنى ، لأن الحكومة البريطانية المستعمرة قد حرمتهم من إجراءات الحماية ضد المنافسة الأجنبية التى كانت تهدد مؤسساتهم ، انظر ، misra ، المرجع الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ٣٥٧ .

(٢٦) قارن مزيداً من التفاصيل حول هذه النقطة ، عند ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

الاقتصادى الخاص ، أو بين كبار موظفى الحكومة وأصحاب الأعمال آثاراً اجتماعية بعيدة المدى : حيث تستغل الأموال العامة وكذلك الإجراءات الاقتصادية الحكومية فى إثراء فئات معينة من المواطنين الذين يرتبطون بدورهم بالصفوة القديمة أو الصفوة الجديدة تبعاً لموازين القوة فى كل بلد . ونتيجة هذا أن جانباً كبيراً من الصراع الذى يدور من أجل الظفر بالسلطة السياسية والحصول على مراكز النفوذ المؤثرة فى الدولة يصدر فى العادة عن الرغبة فى التحكم فى وسائل الأداء هذه ، أو المشاركة فى جنى ثمارها على الأقل . وتعمل الفئة التى تسيطر على مقاليد الأمور على استغلال مواقعها السياسية فى الانتفاع بالإجراءات الحكومية والاستفادة من سياسات وبرامج التنمية من أجل خلق مشروعات اقتصادية خاصة وتكوين ثروة رأسمالية . ويفضل أو تكون تلك المكاسب على حساب المصالح الاقتصادية المماثلة لأعدائهم السياسيين . وهكذا يتكون نسيج من العلاقات الوثيقة المتشابكة بين السياسة والاقتصاد فى تلك البلاد تكون فى العادة على حساب مصلحة عملية التنمية الوطنية الشاملة فى نهاية الأمر .

على أننا لا ننكر أن هناك بعض الرأسماليين الوطنيين فى بعض البلاد النامية (بمثل زراع البن فى كوستاريكا وكولومبيا ، وبعض زراع الكاكاو فى دول غرب إفريقيا ، وصغار أو متوسطى الصناعيين فى بعض بلاد أمريكا اللاتينية) الذين يديرون مؤسساتهم بعقلية غربية وبنظام اقتصادى رشيد منذ فترة ما قبل الاستقلال الوطنى ، والذين ظلوا محافظين على ابتعادهم عن استغلال وضعهم الاقتصادى بشكل مباشر فى المضاربات السياسية الدائرة بعنف فى بلادهم . وقد تكون هذه الفئة أصلح فئات أصحاب الأعمال فى تلك البلاد — على الإطلاق — لتقبل المستحدثات التكنولوجية والتنظيمية : والإسهام على قدر استطاعتها فى تطوير الاقتصاد القومى ، وإن كان وجه القصور الخطير فى تلك الجهود هو عدم انتظام برامجها ضمن خطة عامة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك يمكن أن تظل حبيسة بعض مجالات الاستثمار المأمونة تاركة غيرها من مجالات الاستثمار التى تحتاج إلى دعم حكومى أو إلى تمويل يفوق طاقاتها المحدودة نسبياً . ولكنها تعمل فى النهاية على تغذية نمو طبقة وسطى قوية فى تلك البلاد ، خاصة حيث لا توجد الثنائية المعروفة : الإقطاعيين المتسلطين والفلاحين المعدمين التابعين .

رابعاً — الطلاب :

أوضحنا من قبل أن الصفوة الجديدة والفئات المتحالفة معها تمثل الخلايا الفعالة فى حركة التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء . وترتبط هذه الفئات بقطاعات أوسع من الشعب تمثل حلقة الاتصال بينها وبين الجماهير العريضة ، وتنظم خطوط الاتصال ، وتساهم فى التبشير برسالة هذه الصفوة الجديدة ، كما أنها تمثل الصف الثانى وراء الصفوة الجديدة التى تمارس بالفعل الجهاد على المسرح الوطنى ويمثل الطلاب ، والعسكريون ، والنقابيون ، (زراعيين أو صناعيين) أبرز ثلاث الفئة الأخيرة التى نتحدث عنها . وسوف نتناول كلا منها بكلمة سريعة .

والمقصود بالطلاب — فى الغالب — أولئك الذين أتيحت لهم فرصة الوصول إلى مرحلة التعليم الجامعى أو المعاهد العليا . ويرفع ذلك القطاع من الشباب — فى مواجهة الجيل القديم — شعار التطوير والتحديث والتقدم[٢٧] . ويعد الطلاب الجامعيون أبرز دعاة تلك الفئة وأكثر فعالية من الناحية السياسية ، خاصة فيما يتعلق بتأكيدهم على كفالة تكافؤ الفرص فى المجتمع الجديد ، بمعنى إتاحة الحراك الاجتماعى إلى أعلى ، وفتح آفاق الوظائف لا على أساس الانتماء التقليدى . وإنما على أساس العلم المتحصل والخبرة العصرية . وبذلك ترتبط فى نفوس أولئك الطلاب الحاجة إلى التنمية عند الفرد بالصعود الاقتصادى والاجتماعى من خلال تحصيل العلم من مؤسساته الرسمية الحديثة ، والألقاب التى تمنحها تلك المعاهد لخريجيها . وبقدر ما تحجم الفئات الحاكمة عن تلبية تلك الحاجة إلى التعليم وإلى الارتقاء الاجتماعى . بقدر ما تجد نفسها هدفاً لحملات عنيفة لا هوادة فيها من جانب الشباب . المرشحين لشغل مواقع الصفوة الجديدة فى المجتمع . وقد تقتصر تلك الحملات على مستوى المعارضة ، بينما حدث فى أكثر من حالة أن تجاوزت هذا المستوى إلى العمل الثورى المنظم ، والأساليب الحادة العنيفة لحمل ممثلى النظام الاجتماعى القائم على الانصياع لرغباتهم .

ولكن الواقع الذى لامراء فيه أن البناء الطبقى القائم لا يستطيع أن يلاحق اتساع

---

(٢٧) يجد القارئ تصويراً قيما لتلك المشكلة عند إدوارد شيلز ، انظر :

Edward Shils, The Intellectual Between Tradition and Modernity; The ndian Situation, The Hague, 1961

الآفاق الفكرية ونمو الطموحات لدى أبناء الجيل الجديد الذين يزدادون عدداً وعدة . يضاف إلى ذلك الهوة الموجودة بين التعليم العالى بمفهومه الغربى ، الذى يهدف إلى إعداد الفرد إعداداً عاميًّا وشاملاً إلى حد ما ، وبين رغبة طلاب المعاهد العليا فى البلاد النامية بتحصيل المعلومات بشكل براجماتى يمكن أن يخدم مباشرة أغراض الانتفاع العملى (٢٨) .

وإن كان يتعارض مع هذه الرغبة تعارضًا صارخاً تفضيل طلاب البلاد النامية الوظائف المكتبية أو الديوانية (التى يعتقد أنها تتطلب مؤهلا جامعيًّا) تفضيلا زائداً على حساب الوظائف اليدوية التى تتطلب خبرة عملية وتحتل مكانًا وسيطًا على سلم السلطة الإدارية . ومن المعروف أن النوع الأخير من الوظائف يمثل ضرورة حيوية لدفع خطط التنمية قدماً وتنفيذ المشروعات الجديدة التى تحتاجها البلاد بشكل ملح . وقد ترتب على هذا الوضع العجيب أن أصبحت بعض البلاد النامية تعانى فائضًا نسبيًّا من أصحاب المؤهلات العليا ، ونقصًا مخلا فى الأفراد الصالحين لشغل الوظائف الوسطى ، ولا شك أن هذا الوضع الشاذ إنما هو ثمرة للوجود الاستعمارى الذى جعل من الوظيفة الحكومية أداة للتسلط وممارسة القهر والتحكم فى مصالح الجماهير : فاكتسبت تلك الوظائف — حتى لو كانت أقل أجراً من الوظائف الوسطى والفنية - مكانة تفوق ما عداها من الوظائف . وقد يؤدى هذا الوضع — ولعله أدى بالفعل فى مجتمعات نامية قليلة حتى الآن — إلى خلق ما أسماه البعض « برولیتاریا أكاديمية » (٢٩) ، حيث تفوق أعداد خريجى الجامعات والمعاهد العليا الاحتياجات الفعلية لتلك المجتمعات وقدرتها على تشغيل تلك الأعداد المتزايدة (٣٠) .

---

(٢٨) هناك عدد من الدراسات المفيدة والهامة حول هذا الموضوع ، يمكن أن نذكر من بينها الكتاب الذى يضم عدداً من الدراسات عن دور الدارس العلمى فى المجتمع . انظر :

Freedom and Responsibility; The Role of the Scholar in Society. A study Group Held in Tunis, 1959.

وبخاصة الدراستين التاليتين :

Ehsan Naraghi, "The Role of the Scholar in Society in Iran", and Guy Capelle, "The university and society in Morocco".

(٢٩) على حد تعبير ريتشارد بيرندت . فى المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٣٠) ومن أمثلة ذلك معدل الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب المقيدين بجامعة المكسيك الأهلية ، =

ومن الواضح أن خريج الجامعة يكتسب مكانة رفيعة وسط شعب أغلبه من الأميين ، بل ومنقطع الصلة بأساليب الحياة العصرية ونظمها المعقدة ومفاهيمها المتشابكة .ونبه جورج بالانديه إلى أن المواطن العادى فى البلاد النامية يميل إلى الربط بين « النظام » أو « السلطة » واستخدام القراءة والكتابة (٣١) .

وإن كنا يجب أن ننتبه إلى بعد آخر يحقق انتشار التعليم العالى فى بعض البلاد النامية خاصة ذات التركيب القبلى المتباين والتى خضعت طويلا للإستعمار الغربى . فى تلك البلاد تمثل معاهد التعليم الرسمى قناة الاتصال الأساسية بين الصفوة المنتمية إلى قبائل أو جماعات سلالية متباينة لا تجمعها لغة واحدة أو ثقافة مشتركة ولا تنظيم اجتماعى واحد . ويتم ذلك بالطبع من خلال اللغة الأوربية — التى تكون عادة لغة المستعمر السابق — واكتساب المعارف والخبرات اللازمة التى تمكنهم من فهم المصالح المشتركة بينهم فى الإطار القومى الواحد . وإدراك الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك المصالح أو الحفاظ عليها إزاء عواطف التناصر القبلى والتصادم الدينى والثقافى والاجتماعى . وهكذا يحمل الشباب المثقف فى إفريقيا على وجه الخصوص لواء الدعوة إلى التكامل الاجتماعى والثقافى فى إطار الدولة القومية الجديدة ، بل والتكامل الإقليمى مع الدول ذات المصالح المشتركة فى الإقليم الواحد (٣٢) .

= الذى وصل إلى حوالى ٤٥٠٠٠ فى عام ١٩٥٨ ، ثم ارتفع فى عام ١٩٦٢ إلى أكثر من ٧١٠٠٠ أى بمقدار ٥٩٪ فى أربعة أعوام فقط. ونعرف جميعاً أن الصورة أشد من ذلك خطورة فى مجتمعنا المصرى حيث تتزايد أعداد الطلاب بصورة تفوق بكثير إمكانيات الجامعات والمعاهد وقدرتها على أداء وظيفتها التعليمية بشكل كفء . ناهيك عما تلقيه زيادة الأعداد على كاهل هيئة التدريس من أعباء تقلل من إمكانياتهم على إجراء البحوث العلمية المبتكرة . وليس هذا فحسب ، بل إن معدلات الزيادة السنوية فى الطلاب الذين يقبلون بالجامعات تفوق معدلات نمو ميزانيات الجامعات ومعدلات النمو فى أعضاء هيئة التدريس ، واحتياجات الدولة ، خاصة فى بعض التخصصات التى يقال إنها كثيرة وأنها تعانى من تضخم هائل فى أعداد الحاصلين على مؤهلات جامعية فيها .

(٣١) انظر مثلا : Georges Balandier, "Social changes and Social-Problems in Negro Africa" in : Africa in the Modern world.

(٣٢) وهكذا نجد أن جامعة «ماكريرى» فى شرق إفريقيا كانت تضم فى عام ١٩٥٤ ، ٤٤٩ طالباً ينتمون إلى حوالى ثمانين قبيلة وشعب منتشر فى المساحة من الحبشة حتى روديسيا الشمالية انظر مقال أوسكار سبلت « الأحداث السياسية فى الواقع الإفريقى المعاصر » فى مجلة « إفريقيا المعاصرة » : =

ولهذا الوضع ثلاث دلالات يجب أن نضعها نصب أعيننا :

أولها : ذلك التأثير غير العادى الذى تمارسه جماهير الطلاب على الحياة العامة ، وهى ظاهرة لم تكن تعرفها الجامعات الأوربية والأمريكية حتى عهد قريب ، وحتى اليوم لا تعرفها بنفس هذا القدر . وثانيها : اهتمام الطلاب اهتماماً فائقاً . وثالثها : الطابع الإصلاحى الاجتماعى الراديكالى لجماهير الطلاب ، الذى يصل فى غير قليل من الحالات إلى حد العنف الثورى .

— وفى الوقت الذى يندر فيه أن نجد اهتماماً حقيقياً من جانب طلاب العلم فى تلك البلاد لاستخدام معلوماتهم فى الحياة اليومية لخدمة المحتاجين والمحرومين من مواطنيهم فى القرى والكفور النائية أو الأحياء المتخلفة فى المدن ، فى الوقت الذى نلمس فيه لديهم ميلا جارفاً إلى تكوين الاتحادات والروابط الطلابية ذات الطابع السياسى ، والتحالف مع نقابات العمال الزراعيين والصناعيين ، ورفع الشعارات التى تنطوى على مطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية ، أو حتى سياسية خالصة . ولذلك كثيراً ما يصطبغ البرنامج الدراسى نفسه بصبغة سياسية ، ويصبح تنظيم المؤسسات الجامعية والبرامج الدراسية نفسها موضوعاً للمجادلات والمعارك السياسية ، كما حدث على سبيل المثال فى أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الأولى . حيث استطاع الطلاب هناك فرض مطلبهم بالمشاركة مشاركة فعالة فى إدارة المعاهد العليا والجامعات [٣٣] .

وقد ظل الطلاب — وما زالوا — يلعبون دوراً هاماً فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وبلاد الشرقين الأوسط والأقصى بتنظيم المظاهرات ، والعمل الفعال ضمن

Oskar Splett "Das politische Geschehen in der Afrikanischen Gegenwart" in : Afrika = Heute, Jahrbuch, 1963, Koln, 1963, p. 18.

كذلك أشار سميث وسميث فى المرجع السابق ، ص ٩٣ إلى التجانس النسبى الموجود بين الصفوة المثقفة ، على خلاف التباين الموجود بين الشعب الواحد على العموم .

(٣٣) يمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من المصادر حول هذه النقطة :

Samuel Guy mman, Latin America, rev. ed, New York, 1942, pp. 350-363. Lwis Alberto Sanchez, "The University in Latin America", in : Américas (washington D.C.), November, 1961-February 1962, and John P. Harrison, ,,Learning and Politics in Latin American universities", in : Proceedings of the Academy of Political Science, Columbia university, XXVII, 4, 1964, pp. 23-24.

حركات المعارضة المنظمة ذات الأهداف القومية والديموقراطية والإصلاحية الاجتماعية ومن هذا على سبيل المثال أنهم استطاعوا فى كوريا الجنوبية عام ١٩٦٠ — بعد مظاهرات واضطرابات دامية — أن يسقطوا حكم الديكتاتور الكورى سنجمان رى Syngman Rhee . وفى شهر يونيو عام ١٩٦٤ تظاهر طلاب كوريا الجنوبية مرة أخرى من أجل الفساد الذى استشرى فى أجهزة الحكومة وفشل السياسة الاقتصادية لحاكم ديكتاتورى آخر . وأجبروا الأخير على إقصاء مئات من الموظفين الحكوميين الفاسدين وعزل كثير من السياسيين البارزين من رجال العهد القائم .

ولا شك أن تلك المظاهرات والحركات وغيرها قد عرضت الطلاب لإجراءات عنيفة من جانب رجال الشرطة وقوات الجيش المسلحة بمعدات أمريكية حديثة ، وكلفتهم أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى الذين سقطوا فى خضم تلك المعارك .

خامساً — المرأة :

يلعب الجيل الجديد من النساء دوراً على جانب من الأهمية فى عملية التعبئة الشاملة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم الثالث ، خاصة حينما حصلن على المساواة مع الرجل ، وتحررن من كثير من القيم والمفاهيم التقليدية التى كانت تفرض القيود على حركتهن فى الماضى . ونجد دائماً أنه حيث تسعى الصفوة الجديدة إلى السيطرة على مقاليد الأمور فى الدول النامية ، فإنها تتجه مستنجدة بالجيل الجديد من النساء لتعزيزها وتأييدها ، خاصة بعد ما تزايد دورهن فى تنفيذ برامج التنمية والمشاركة فى تحمل أعبائها . وهو موقف متعارض بالطبع مع موقف جماعات الصفوة التقليدية من قضية المرأة فى تلك المجتمعات .

ويرجع اتجاه الصفوة الجديدة إلى النساء ومحاولة الاعتماد عليهن فى المعارك السياسية إلى مشروعية ذلك المطلب ومنطقيته فى حد ذاته ، كما يرجع إلى تزايد مشاركة النساء فى الحياة السياسية لتلك المجتمعات . والمعروف أن مشاركة المرأة فى جمهورية شيلى — على سبيل المثال — قد بلغت حداً فائقاً ، حتى إنه ليقال إن أصواتهن هى التى لعبت الدور الحاسم فى ترجيح كفة المرشح لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٥٨ ، لذلك توجه كافة المرشحين للرئاسة فى انتخابات عام ١٩٦٤

إلى النساء . وقد عقدت الأحزاب اليسارية مؤتمراً جماهيرياً خاصاً للنساء فى قلب مدينة سنتياجو حضرته أكثر من مائة ألف سيدة .

وكان الرئيس الراحل كوامى نكروما قد أعلن أن نجاح حركته الاستقلالية تدين بقدر كبير من نجاحها إلى جهود مساعديه من النساء وزميلاته فى الكفاح السياسى . وقد أثبتت النساء منذ حصول غانا على الاستقلال مباشرة كفاءة نادرة فى تنظيم العمل فى وزارة الخارجية الغانية . وكن يعملن كذلك كإخصائيات فى الدعاية والإعلام يجبن القرى والمدن الصغيرة والأماكن النائية فى حملات التوعية السياسية والدعاية لحزب نكروما (٣٤) . ولو أننا يجب أن نشير بهذه المناسبة إلى أن النساء كن يلعبن دوراً هاماً فى النشاط التجارى فى المدن الساحلية فى غرب إفريقيا منذ قبل الاستقلال بزمن بعيد (٣٥) وقد سجل توم مبويا بالنسبة للمرأة فى كينيا أيضاً شهادة فخار بالدور الذى لعبته فى تحقيق الاستقلال الوطنى والتسابق على تقديم التضحيات من أجل صالح الحركة الوطنية (٣٦) .

وهكذا يمكن القول أن المرأة قد لعبت دوراً بارزاً فى حمل مشعل التحديث فى بعض بلاد العالم الثالث ، خاصة فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية على المستوى المحلى المحدود وفى إنجاز الواجبات المحددة . من هذا مثلا : حملات التوعية من أجل الادخار ، ورفع الوعى الغذائى للشعب ، ورعاية الأطفال الرضع ، والتزام الأمهات بقواعد الصحة العامة ، وتحسين مستوى الخدمة فى المدارس ومعاهد التعليم المختلفة ، وانتظام التلاميذ فى حضور الدروس . . . إلخ . وقد يحدث فى غير قليل من الحالات أن ينظمن صفوفهن فى جمعيات أو اتحادات نسائية . كما قد يشتركن فى برامج أو مشروعات مشتركة مع الشباب ، كجماعات الكشافة والمرشدات . أو الوحدات شبه العسكرية فى بعض حركات الاستقلال التى شهدتها بلاد العالم الثالث .

ومن المؤكد أن هذا النشاط النسائى يكتسب بعداً غاية فى الأهمية فى ظل النظم

---

(٣٤) انظر مذكرات كوامى نكروما ، التى سبقت الإشارة إليها ، ص ١١١ .

(٣٥) قارن كذلك مقال فولتات عن « دور المرأة فى الحياة العامة فى الدول الإفريقية الجديدة » :

M. Wohlthat, "Die Rolk der Frau im dffentlichen Leben der neu gegründeten afrikanischen staaten" in : Neues Afrika, VII, 4, 1962, pp. 267 ff.

(٣٦) Tom Mboya, Freedom and After, Boston-Toronto, 1963, pp. 88-89.

الاجتماعية التى كانت تخضع حتى عهد قريب للسلطة الأبوية المطلقة التى تهيمن على الأسرة (على الطراز الصينى التقليدى مثلا) وليس فى الحقيقة دور النساء ، بل وكذلك الشباب أيضًا الذين كان النظام السابق يفرض قيوداً على حركتهم وعلى مبادراتهم داخل نطاق الأسرة أو خارجها . لذلك رحبت المرأة فى ظل تلك النظم بذلك النشاط واعتبرته تحريراً لها ، مهما حمل معه من قيود على حرية المواطن بصفة عامة .

ويتدعم هذا الإحساس بصفة خاصة عندما تتمتع النساء أو الشباب بمعلومات عن أساليب الإنتاج الحديثة التى تعطيهم إحساساً بالتفوق أمام الأجيال القديمة : ولعل هذا يفسر لنا الحماس الشديد للمرأة فى دفاعها عن النظام الجديد ، خاصة فى بلاد العالم الثالث ذات الطراز الاشتراكى المتطرف ، حيث تحظى المرأة بوضع اجتماعى وسياسى ممتاز .

ومن اللافت للنظر أن المرأة قد كسبت أفضل المواقع — بعد الدول الاشتراكية — فى بلاد إفريقيا جنوب الصحراء [٣٧] ، وبعض المجتمعات البولينيزية . وليس السبب فى ذلك مجرد أن المرأة كانت تحتل بالفعل مكانة بارزة فى بعض تلك المجتمعات قبل الاستقلال فى التجارة أو غيرها (بل كانت هناك بعض القبائل التى تتزعمها سيدات) وإنما التفسير الحقيقى لذلك أن المقاومة التقليدية للجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة كانت أقل بكثير منها فى البلاد الآسيوية [٣٨] ، وفى بعض بلاد جنوب أوربا ذات الاتجاهات الكاثوليكية المحافظة .

---

(٣٧) ناقش جورج بالانديه تلك النقطة بالتفصيل ، انظر :

Georges Balandier. Zwielichtiges Afrika, Stuttgart, 1959, pp. 31 ff.

(٣٨) ولو أنه يجب — استثناء من ذلك — الإشارة إلى ملاحظات بعض الباحثين على تقدم وضع المرأة فى سيلان (سير يلانكا) ومساهمتها الإيجابية النشطة فى مشروعات التنمية . وذلك سواء فى المناطق البوذية أو الهندوسية على السواء . وقد كان من أبرز ما لفت نظر تيودور فيلينبرج حول وضع المرأة الشابة فى سيلان الطابع التقدمى الواضح لنشاط الفتاة على المستوى الاجتماعى ، فى الوقت الذى ما زالت علاقتها بالجنس الآخر متحفظة وتقليدية برغم القدر الكبير من الحرية التى يتمتعون بها . ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مجموعة قيمة من الدراسات التى تناولت المشكلات والتغيرات التى طرأت على وضع المرأة فى عدد من البلاد الآسيوية .

انظر : Barbara E. Ward, (ed.) Women in the New Asia, Paris, (UNESCO), 1963.

سادساً — الجيش :

قد يلاحظ البعض على تخصيصنا فقرة مستقلة عن الجيش ، أن الجيش لا يمثل — فى البلاد النامية أو فى غيرها — جماعة اجتماعية متجانسة تستوجب منا أن نعالجه فى هذا السياق . كما أن الجيش لا يشكل بالطبع طبقة فى المجتمع ، فهو يتكون من ممثلين لطبقات معينة . ولكن برغم تسليمنا بعدم التجانس الاجتماعى لجماهير العسكريين مجندين وضباطاً ، إلا أن الجيش — وبالدرجة الأولى الضباط — فى البلدان النامية يتبلور فى معظم الأحيان كقوة اجتماعية متمايزة ، وكتنظيم مستقل خاص لا تتحدد مصالحه دوماً وبشكل مباشر بمصالح الطبقة التى تنتمى إليها غالبية أفراده . وهو كمؤسسة يكون له وزن خاص وتأثير خطير فى المسائل القومية ، وميل إلى تدعيم بعض المواقف الطبقية .

ويصدق هذا برغم ما يمكن أن يقال عن انفصال الجيش عن السياسة ، وابتعاد أبنائه عن الاشتغال بالمسائل العامة . ولعل الحركات الثورية فى كثير من البلاد النامية تدل على مدى انفعال الجيش بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للوطن ككل ، وتحوله إلى طرف فى لعبة السياسة . وأى طرف فى اللعبة السياسية ستكون له مصالح معينة ، وسيحدد موقفه بالطبع من أصحاب المصالح الأخرى اتفاقاً أو اختلافاً .

ويسوق مؤلفوا كتاب « التركيب الطبقى للبلدان النامية » عديداً من الشواهد التى تؤيد هذا الاتجاه . فيشيرون إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالذات ، وكيف أنه لا تكاد توجد حالة واحدة فى بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية « تم فيها برغم إرادة الجيش (إذا كان متحداً) تحقيق أية تغييرات هامة فى طابع سلطة الدولة أو فى الاتجاه السياسى والاجتماعى للبلاد . ولم يحدث أبداً أن استطاعت قوى أخرى عزل الزعامة العسكرية عن السلطة إذا كانت هذه الزعامة تتمتع بالتأييد الكامل من جانب الجيش »[٣٩] . ويشير نفس المؤلفين إلى نفس الظاهرة — ولكن فى اتجاه آخر — حيث استطاع الجيش أن يفرض إرادته على البلاد دون أن تكون هناك رغبة

---

(٣٩) انظر ، التركيب الطبقى للبلدان النامية ، المرجع الذى سبقت الإشارة إليه ، ص ٤٠٦ وما بعدها .

فى إدارة عسكرية ، أو برغم وجود وضع ثورى فى البلاد . كما حدث فى إيران عام ١٩٥٣ عندما تدخل الجيش ضد نظام محمد مصدق الذى كان يتمتع بشعبية واسعة بين مواطنيه .

والحديث عن الجيش فى البلاد النامية كما نجريه هنا ينصب فى المقام الأول على تلك القوات العسكرية الحديثة التكوين ، أى على جيوش الدول الجديدة وتلك التى تخلصت حديثاً من نير الاستعمار . ففى تلك البلاد وأمثالها تكون العلاقة طردية بين حداثة التقاليد العسكرية والاشتغال بالسياسة . أما حيث استقرت التقاليد العسكرية فإن الجيش يتوارى كطرف فى لعبة السياسة . وعلى هذا فإن الملاحظات والنقاط التالية لا تتصل كثيراً بجيوش البلاد المستقرة ذات التقاليد العسكرية القديمة كالهند ومصر وغيرهما . وهو تحفظ لازم لتأسيس المناقشة على أساس سليم .

* * *

هناك ملاحظتان أساسيتان تصدقان على جيوش غالبية الدول النامية :

الحقيقة الأولى : افتقار تلك الجيوش إلى التماسك الداخلى والتقاليد العسكرية .

والحقيقة الثانية : سعى تلك القوات المسلحة إلى أن تلعب دور « الحكم » وربما الفيصل النهائى فى الحياة السياسية للدولة . بحيث تعطى نفسها حق التدخل فى اللحظة الأخيرة « لإعادة الأمور إلى نصابها » ، أو توجيهها الوجهة المنشودة .

وتلعب القوات المسلحة فى الدول الجديدة دوراً بارزاً متميزاً باعتبارها الرمز الواضح للاستقلال القومى الذى حصلت عليه البلاد ، والدرع الواقى لهذا الاستقلال فى المستقبل ، فيضفى عليها هذا الدور مكانة خاصة ، وتقديراً عظيما ، خاصة وأنها تستغل من جانب أصحاب السلطة الجدد لإحكام سيطرتهم على الشعب ، ودعم مفهوم الدولة الوطنية وترسيخه فى ذهن مختلف الفئات الشعبية ، وكذلك الاعتماد عليه فى تصفية أعدائهم السياسيين . ومن أجل هذا تبدأ عملية « تسييس » الجيش على قدم وساق فى كثير من البلاد النامية دون مواربة . ويتم هذا بالطبع لصالح الفئات الحاكمة ، وبالترويج لأيديولوجيتها السياسية (٤٠) .

---

(٤٠) يسوق بيرندت كمثال على هذا حديث الرئيس الغانى السابق كوامى نكروما إلى الطلاب الجدد —

وإلى جانب تلك الظاهرة يمكن أن نلحظ حدوث تحول آخر له دلالته فى بناء القوات المسلحة فى البلاد النامية خلال العقود القليلة الماضية ، وهو تغير له أهميته السوسيولوجية الخاصة . فحتى عقود قليلة مضت ، كانت تلك الجيوش تتميز بانخفاض مستوى التسليح ، وربما كان السبب فى ذلك أن القوات المسلحة لم تكن تستخدم إلا فى الأغراض الداخلية فقط : كمواجهة المعارضة ، أو القضاء على العصابات الإجرامية الخطرة ، أو فى الحروب الأهلية ، ولم تكن جيوش تلك الدول تفكر بالطبع فى حدوث مواجهة بينها وبين جيوش الدول المتقدمة تكنولوجيًّا وعسكريًّا . ولذلك انخفض مستوى تدريب ضباط تلك القوات ، وكذلك مستوى الرتب الأدنى . وكان يتم تجنيد الضباط إما من بين أبناء أصحاب السلطة التقليدية ، أو أبناء الطبقات الدنيا ، أو الأميين أو أنصاف الأميين ، الذين أثبتوا كفايات خاصة خلال الانقلابات العسكرية أو الحروب الأهلية . وهكذا كان الجيش من القنوات القليلة المتاحة فى تلك المجتمعات للحراك الاجتماعى الرأسى . ويضرب البعض المثل بالديكتاتور الكوبى « باتيستا » Batista الذى تحول من صف ضابط صغير فى الجيش إلى رئيس جمهورية كوبا ومليونير ذى ثروة طائلة .

ومع التقدم الهائل فى تكنولوجيا الأسلحة ، وضعف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى ، وارتفاع مكانة البلاد النامية على الساحة الدولية (ربما كذلك من خلال محاولتها التحالف بصيغة جديدة مع أحد المعسكرين) بدت بشكل واضح ضرورة رفع المستوى الثقافى والفنى لضباط الجيش . علاوة على أن إمكانيات تحقيق ذلك أصبحت متاحة أكثر من ذى قبل . ولهذا السبب أرسلت كثير من البلاد النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم فى البلاد الغربية أو الشرقية (حسب مصدر التسليح الذى تعتمد عليه الدولة) كما استقدمت خبراء ومدربين من تلك البلاد لتوصيل العلم الحديث إلى قاعدة أعرض من العسكريين فيها . ولا شك أن ذلك قد وضع أولئك

= بالكلية العسكرية فى غانا أثناء حفل افتتاحه لتلك الكلية ، حيث طالب الطلاب بأن يتمثلوا تماماً شئون الحكومة وسياستها وكذلك أهداف ورسالة حزب الشعب. وعبر فى تلك الكلمة عن سعادته بإنشاء إدارة جديدة للشئون العامة بالقوات المسلحة كى تحيط الضباط والجنود بما يقوم به الحزب والحكومة من أجل غانا ، ومن أجل إفريقيا ، والسياسة العالمية . انظر بيرندت ، المرجع السابق ، حاشية رقم ٤٣ على صفحة ٢٣٢ نقلا عن صحيفة : Ghana Today, VII, 15, 25, Sept., 1963.

العسكريين تحت تأثير مباشر لثقافات ونظم تلك الدول (بما فى ذلك التأثير الأيديولوجى) وترتب على ذلك أن تكوّن فى غضون بضع سنوات طراز جديد من الضباط المؤمنين بقدرة العلم الحديث والتكنولوجيا الجديدة وأساليب التنظيم ورفع الكفاية القتالية للجندى . واعتقدوا أن لديهم الكفاءة لوضع خطط سليمة ، والإشراف على تنفيذها . وما من شك أن ذلك قد ارتبط لديهم بميل واضح إلى النظام المركزى فى الإدارة - وسير الأوامر والتعليمات فى اتجاه واحد غالباً ، من أعلى إلى أسفل فقط .

فإذا ظل العسكرى — الذى انتقل إلى ميدان الإدارة المدنية — مجرد رجل حرفى متخصص ، فلا مناص من أن تتحطم مكانته ويثبت فشله فى مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الطاغية التى تواجهها بلاده . أما إذا كان متميزاً بحس اجتماعى ووعى سياسى ناضج ، فلا شك أنه سوف يلجأ إلى التنظيمات الأخرى فى المجتمع ليستنفرها من أجل أن يتكاتف الجميع لمواجهة تلك المشكلات . وبوسعه أن يلجأ للتنظيمات الطلابية ، والنقابات العمالية والجمعيات الزراعية فيصبح كل أولئك حلفاء له فى المعركة الجديدة التى يخوضها ضد التخلف .

وقد استطاع الجيش أن يضطلع بهذا الدور الطليعى فى قيادة الكفاح الاجتماعى الوطنى ، خاصة عندما اتجه إلى الجماهير وحاول أن يقود هذا الكفاح وسطها وليس من فوقها . ويسوق كثير من المؤلفين تطور الأحداث بعد ثورة ٢٣ يوليو فى مصر كنموذج على هذا[٤١] . حيث تحمل الجيش — معتمداً على جماهير الشعب — مسئولية النهوض بأحوال الطبقات المهضومة والمستغلة ، واتخذ من التنظيم النقابى — ذى الطابع السياسى — حليفاً قوياً له فى تلك الجهود . كذلك شهدت بعض بلاد أمريكا اللاتينية ثورات من نفس النوع ، وإن لم تصل إلى نفس المستوى المشار إليه[٤٢]

كذلك يحرص الزعيم العسكرى الجديد على أن يدعم موقفه داخل المؤسسة العسكرية

---

(٤١) انظر على سبيل المثال ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٤٢) انظر مناقشة مفصلة لتلك التجارب فى الدراسات الهامة التالية :

Edwin Li uwen, "The Military : A Revolutionary Force" in : Annals of the America Academy of Political and Social Science, vol 334, 1961; L-Berger, Military Elite and Social change, Princeton, 1960. Dankwart A Rüstow", The Army and the Founding of the Turkish Repablic" in : World Politices, XI, 4, 1959.

نفسها ، وخاصة بين الرتب الصغيرة والمتوسطة . وهو يعتمد فى ذلك على أن ثورة التسليح والإدارة الحديثة داخل الجيش ترفع مستوى المؤسسة داخل المجتمع ، ثم إن تعيين كبار الضباط فى مواقع المسئولية المدنية داخل الدولة — خاصة فى المؤسسات الاقتصادية — يفتح أمام الحكم مجالا واسعاً للتأثير داخل الجيش . وفرصاً ضخمة لتحقيق المكاسب والحصول على الامتيازات .

وقد حدث فى بعض البلاد التى قامت فيها ثورة قهرت فيها الجيش التقليدى الموجود وحلت بناءه وسرحت كوادره ، كما حدث فى المكسيك فى الماضى ، أو فى بوليفيا ، وكوبا ، وكما حدث فى بعض البلاد الجديدة التى ليست لها تقاليد عسكرية عريقة (كإندونيسيا والجزائر) . حدث فى تلك البلاد أن تكونت فى بعض الأحيان تنظيمات جديدة هى محصلة التحالف بين المنظمات السياسية ، والعسكرية ، وشبه العسكرية ، والنقابية ، والتعاونية . مع ملاحظة أن الضباط يحتلون المواقع الحساسة فى كل تلك التنظيمات كخلايا محركة ، أو كمستشارين فى تنظيمات أخرى .

من هذا يتضح أن الدور الذى يقوم به الجيش متنوع أشد التنوع ، إذ يختلف من مرحلة إلى أخرى ، ومن بيئة اجتماعية لأخرى (خاصة تبعاً لبناء السلطة السابق على تأسيس القوة العسكرية الحديثة) . فلا شك مثلا فى أنه أدى — من الناحية الموضوعية — كما رأينا إلى تدعيم الرابطة القومية العامة فى البلاد الحديثة الاستقلال ، خاصة تلك التى لم تتوفر فيها مقومات الدولة بالمعنى العصرى ، والتى تعانى من التباين العنصرى والدينى والقومى بين سكانها . ففى بعض البلاد النامية كان الجيش يمثل « فى واقع الأمر المؤسسة الوطنية الوحيدة فى مجتمع لا تزال فيه الأمة بالمفهوم المعاصر للكلمة فى مرحلة التكوين ، وحيث يلاحظ ضعف الروبط القومية العامة ، وحيث لا تزل الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعى الناس أكثر مما يحدده شعور الانتماء إلى جماعة واحدة . فمنذ أقدم الأزمنة والدولة تجسد فى نظر الناس جهازاً للإكراه الإدارى أكثر منها تجسيداً للسيادة الوطنية . والناس كانوا يفكرون بمفاهيم القبيلة والعشيرة والقرية والطائفة والفرقة الدينية . وكان الجيش الكيان الذى احتوى كل فئات السكان وخرج بين أبناء مختلف الأقاليم وممثلى الفئات

القبلية والاجتماعية الذين لم يشعروا حتى الآن بتبعيتهم لأمة واحدة . والفلاحون الأميون الذين كان أفقهم محدوداً بإطار عالم قريتهم الصغير . تمكنوا عن طريق الجيش فقط من الاحتكاك بأناس من مناطق وفئات اجتماعية أخرى ، وأخذوا يعدون أنفسهم بصفتهم أعضاء فى أسرة قومية واحدة . فالجيش هو الذى غرس فى نفوسهم وعى الذات وإدراك النفس . لذا فقد أصبح الجيش رمز وحدة الأمة وحامل أفكار السيادة . وهذا ما حوله إلى مؤسسة متميزة فى الدولة . وأضفى عليه طابعاً فريداً وأكسبه الغلبة على جميع التنظيمات الأخرى »(٤٣) .

ومن الأدوار الإيجابية الأخرى التى اضطلع بها الجيش فى البلاد النامية أنه كان — بمعنى ما — همزة الوصل بين المجتمع المتخلف وبين التكنولوجيا الحديثة . فحتى فى المجتمع المتخلف اقتصادياً وثقافياً كان من المحتم أن يتلاءم الجيش ولو إلى حد ما مع المواصفات الحديثة المتعارف عليها ، وأن يكون على معرفة واتصال بأوضاع العلم والتكنيك العسكريين . إن الدولة النامية يمكن أن تتسامح فى قبول تخلف المستوى الثقافى ، أو الخدمات الصحية أو الاجتماعية ، ولكنها تحرص كل الحرص على تدعيم قواتها العسكرية . وتهيئة أحدث الإمكانيات لها . وفى هذا يقول مؤلفو كتاب « التركيب الطبقى للبلدان النامية : « . . . فالجيش مرتبط من حيث طبيعته ذاتها بالعالم الخارجى ، ومهمته أن يقاوم العدو الخارجى ، وألا يكون أضعف منه ، وألا يتخلف عنه من حيث مستوى التأهيل والتسليح . لذلك فإن عنصر التنافس ، عنصر المقارنة مع العالم الخارجى . كان ملازماً للجيش بصورة عضوية . لا بد من إرسال الضباط إلى الخارج للتعلم . أو على الأقل دعوة المستشارين والمدربين من الخارج . ولابد من تعريف الضباط بمنجزات العلم العسكرى العالمى ، وبتنظيمات القوات المسلحة الأجنبية . وهذا يدفع حتما إلى إجراء المقارنات(٤٤) » .

(٤٣) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص‌ص ٤١٢-٤١٣ .

(٤٤) المرجع السابق ، ص‌ص ٤١٣-٤١٤ . وليست هذه النقطة بالأمر الهين ، ذلك أن حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ قد نبهت الضباط المصريين إلى قصور تدريب وتسليح الجيش المصرى ، الذى كان نتيجة مباشرة لتفكك النظام الاجتماعى المصرى وتدهوره كلية فى عصر الملكية . فكان أول دروس تلك الهزيمة العسكرية اتجاه تنظيم الضباط الأحرار إلى ضرورة البحث عن الحل الجذرى لمشكلات الجيش ، وبالتالى مشكلات الدولة ، عن طريق إجراء تغييرات جوهرية فى النظام الاجتماعى المصرى ، تقضى =

وإذا صرفنا النظر عن رسالة التقدم العام هذه ، فإن هناك إنجازات محددة ملموسة وتغييرات أساسية يحدثها الجيش فى جنوده والعاملين فيه . فنى تنظيماته يلمس القروى المجند — لأول مرة فى حياته — أساليب التنظيم العصرى ، وقواعد الانضباط . وبفضله يمكن المساهمة بدور فعال فى محو أمية قطاع المجندين ، الذين يمثلون — فى تعاقبهم وفى ظل نظام التجنيد الإجبارى — قطاعاً لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة . وفيه تفتح الآفاق أمام المجند لتعلم مهنة جديدة تكون فيما بعد تخرجه من الجيش عاملا فى تغيير مسار حياته ، وقفزت به إلى فئة اجتماعية مختلفة ، وهكذا إلى آخر تلك الخدمات المباشرة التى يمكن أن يعود بها الانتماء للجيش على جماهير المجندين فى البلاد النامية .

ولكن دور الجيش فى إضعاف النظام الاجتماعى التقليدى (المتخاف) والتمهيد للتخلص منه يكون أقوى بكثير من دوره فى خلق نظام اجتماعى وسياسى جديد موات للتقدم . بل إننا يمكن أن نجد عكس ذلك أيضاً ، إذ عمل الجيش فى بعض البلاد النامية على تعويق هذا التطور ، وذلك من خلال استنفاده للجانب الأكبر من الميزانية الحكومية ، ومن خلال زيادة الضغط التضخمى على ميزانية الدولة وعملة البلاد ، ومن خلال المبالغة فى المصاريف المظهرية على حساب جمهور الشعب[٤٥] .

= على عناصر الفساد فى الطبقات العليا ، وتسلم مصير الأمة لجماهير الشعب العريضة ، فكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما خلفته من تغييرات .

(٤٥) تضيف بعض الكتابات الرجعية تأثيراً آخر من تأثيرات الجيش على إضعاف حركة المجتمع نحو التقدم وتعويق جهود التنمية ، وهو اعتماد القيادات العسكرية الوطنية على « تهييج » قطاعات عريضة من عمال الصناعة وموظفى الدولة لتدعيم قبضتهم على الدولة والاعتماد عليهم فى مواجهة الطبقة ، المسيطرة القديمة التى انتزعت من أيديها مقاليد الحكم . ويتم هذا « التهييج » فى رأى أولئك الكتاب باستخدام بعض « الشعارات الاشتراكية » و إثارة « الأحقاد الطبقية » فى نفوس تلك الجماهير ورفع مستوى التطلعات لديها ... إلخ . ويضربون المثل على ذلك بما فعله بيرون فى الأرجنتين (فى فترة حكمه الأولى) وما فعله عبد الناصر فى مصر . انظر على سبيل المثال : Robert J. Alexander, The Peron Eva, New York, 1951.

وانظر كذلك شواهد أخرى عند بيرندت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ ومابعدها

والواقع أنه من المغالطة الصارخة أن تضع بيرون وعبد الناصر على مستوى واحد ، إذ كيف نقارن الاشتراكية القومية الفاشية (التى كان يتبعها بيرون) بالاشتراكية العلمية الإنسانية السمحة (التى كان يدعو إليها عبد الناصر) ؟ إنه بالنظر إلى المبادئ التى توجه كل منها إلى الجماهير لا وجه للمقارنة فى رأينا .

وكثيراً ما أبدى الزعماء العسكريون فى بعض البلاد النامية استعدادهم لوضع أنفسهم (وبالطبع القوات التى يتزعمونها) تحت تصرف من يدفع أكثر من الزعماء السياسيين أو أصحاب المصالح الاقتصادية ، للتدخل فى الصراعات السياسية لصالحهم . وكما تدخل الضباط وتدخلت الوحدات العسكرية لتأييد حركات اشتراكية وثورات قومية تقدمية ، تدخلت أيضًا لحماية نظم رجعية محافظة ؛ أو الإطاحة بنظم اشتراكية ووطنية كانت فى الحكم لصالح أجهزة أجنبية استعمارية أو مصالح رجعية محلية . وأعتقد أن قائمة الانقلابات العسكرية التى تندرج تحت هذين النوعين تفوق الحصر ، ويمكن أن تملأ أسماؤها وتواريخها فقط عدة صفحات . ولعل الملاحظة الهامة التى يتعين إبداؤها فى هذا الصدد ، هى أن هذه السلسلة من التجارب المريرة (أو المفيدة أحيانًا) قد تنوعت وتعددت فى بلاد أمريكا اللاتينية أول الأمر ، ثم أخذت تتواتر بعد ذلك بمعدلات سريعة وعلى نطاق واسع فى بلاد آسيا وإفريقيا . هذا بالطبع فى الوقت الذى لم تنقطع فيه من أمريكا اللاتينية . فما زالت أصداء الانقلاب الذى قاده العسكريون فى شيلى ضد حكومة الرئيس الليندى تتردد فى أسماعنا حتى هذه اللحظة .

وبهذا يلعب الجيش دوراً بارزاً فى تحريك الأحداث على مسرح السياسة . ولكنه يلعب فى نفس الوقت دوراً قد يكون معوقاً أشد التعويق لسياسة التنمية فى تلك الدول الجديدة . بل إن هناك بعض البلاد — كالأرجنتين مثلاً — يتحمل الجيش فيها مسئولية كبرى عن التخلف السياسى والتأخر الاقتصادى الفادح الخطر الذى تعانى منه البلاد [٤٦] .

---

(٤٦) وفى هذا يقول إدوين لوين « إنه من بين الست وخمسين ضابطاً محترفاً الذين تولوا رئاسة الجمهورية فى مختلف بلاد أمريكا اللاتينية على مدى الثلاثين عاماً الماضية ، يمكن القول بأن ربع هذا العدد على الأكثر كانوا متحمسين حقيقيين لإجراء تغييرات اجتماعية وعمل إصلاحات أساسية فى البلاد ... والملاحظ بصفة عامة أنه منذ الحرب الكورية ابتعدت جيوش أمريكا اللاتينية ابتعاداً صريحاً وقاطعاً عن أى اتجاه اشتراكى راديكالى ، ولا يوجد على المسرح السياسى فى أمريكا اللاتينية اليوم (تاريخ المقال : ١٩٦١) نظام حكم عسكرى يعمل من أجل التقدم (بصرف النظر عن نظام فيدل كاسترو فى كوبا »

انظر : Edwin Lieuwen, "The Changing Role of the Military in Latin America" in : Journal of Inter-American Studies. Oct, 1961, p. 567.

وقد حدث فى بيرو أن تدخل الجيش أكثر من مرة للإبقاء على حكم الأقلية التقليدية القائمة وترسيخ أقدامها إذا ما أوشكت الزلازل السياسية أن تعصف بها . وفى البرازيل تدخل غالبية القادة العسكريين فى عام ١٩٦٤ لمقاومة الاتجاهات اليسارية التى كانت بوادرها قد بدأت تظهر عند الرئيس « جولار » Goulart .

ولذلك أصبح من أهم المشكلات المطروقة فى كافة البلاد النامية اليوم تقريباً هى كيف يمكن — بسبب الاعتبارات المشار إليها — ترشيد دور القوات المسلحة والحد من تدخلها فى شئون الحكم والسياسة . وكيف يمكن — إذا ما تعذر تحقيق هذا المطالب — استخدامها على نحو أفضل فى تحقيق بعض المهام الإنتاجية المفيدة ، التى تعود على الوطن كله بالخير .

من الممكن أن نحدد فى كلمات سريعة المعالم الأساسية للوضع فى أغلب البلاد النامية فيما يختص بهذه المشكلة : نحن بإزاء نظام اجتماعى تهددته التيارات الحديثة ، وأصبح عديم الفعالية ، وانهارت فيه القيم والضوابط التقليدية . هذا فى الوقت الذى لم تتدعم فيه المبادئ والأسس الديمقراطية لممارسة الحكم ، بسبب ضعف القوى الاجتماعية الجديدة صاحبة المصلحة . عندئذ نجد القطاعات المستفيدة من الوضع القائم (أصحاب السلطة والثروة) يتربعون على القمة و يجمعون ثروات طائلة دون وجه حق من خلال التلاعب فى الأموال العامة ، أو الاعتداء المباشر عليها ، أو استخدام « جهدهم » فى استثمار الأموال فى مشروعات التنمية . فى نفس هذا الوقت ليس أمام الغالبية العظمى من المواطنين أى فرص مماثلة لتجميع مثل هذه الثروة أو تحقيق هذا الدخل دون الدخول فى لعبة السياسة . ذلك أن ضعف البناء الاقتصادى للدولة وقلة الموارد والإمكانيات لا تتيح مثل هذا الكسب عن طريق العمل البناء . من هنا تتشبث تلك الطغمة بكرسى السلطة ، لتحمى نفسها (بالقوة إذا لزم الأمر) من أن يشاركها فى تلك الامتيازات قوى أخرى ، يمكن أن ترقى إلى مواقع السلطة بالطريق الديموقراطى (كالانتخابات العامة مثلا) . ولذلك لا يصبح أمام أولئك « المحرومين » إلا أن يقفزوا إلى المواقع المؤثرة عن طريق القوة .

ويجول كل فريق ببصره باحثاً عن القوة العسكرية كحليف . الأول يريد أن يستعين بها لتأديب « الخارجين على النظام العام » ، والثانى يريد أن يستخدمها فى « محو الفساد » وتسليم مقاليد الحكم للشعب . . . إلخ تلك الشعارات والذرائع التى تتردد عند وقوع أى انقلاب عسكرى فى بلد نام . وهنا ينفتح باب السياسة على مصراعيه أمام القادة العسكريين ، للمشاركة فى الاستمتاع بتلك الامتيازات [٤٧] .

(٤٧) يحكى ليساك Lissak نادرة عجيبة عن تطور أوضاع الحكم العسكرى فى بورما ، تعتبر =

ولما كان استخدام القوة ، أو ربما الاكتفاء بالتلويح باستخدامها ، أمراً لازماً لتوجيه دفة السياسة فى البلاد ، أصبح العسكريون يتمتعون بمكانة فريدة وقدرة هائلة على المساومة . وتزداد تلك القدرة وتتدعم هذه المكانة كلما كان الجيش يحتكر السلاح ، وكلما كان أقوى تسليحاً وتدريباً ، وأحدث تنظيما .

وقد تحقق هذان الشرطان فى كثير من البلاد النامية للأسباب التالية : استطاعت تلك البلاد أن تخضع القبائل وكافة التنظيمات الطائفية أو المستقلة التى كانت تتمتع فى الماضى بنوع من الاستقلال الدفاعى ، تملك السلاح ، وتستخدمه ، وتمارس وظيفة تحقيق العدالة فى مناطقها . . . إلخ . وبذلك أصبح الجيش هو محتكر استخدام قوة السلاح . كذلك يرجع الفضل إلى التقدم التكنولوجى والمساعدات العسكرية التى تتلقاها البلاد النامية من الدول المتقدمة فى أن القوات المسلحة أصبحت قادرة — بسهولة كبيرة نسبيًّا — على قمع أى حركة غير مرغوبة فى مهدها ، وقتل أى اتجاهات ديمقراطية قبل أن تنتشر وتتسع دائرتها . وهذا هو السبب فى السلسلة التى لا تنتهى من الانقلابات العسكرية فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وبعض بلاد الشرق الأوسط ، وبلاد منطقة جنوب شرق آسيا (خاصة بورما ، وتايلاند ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام) .

= بعيدة الدلالة ، برغم غرابتها . ففى أثناء الديكتاتورية العسكرية الأولى تحول الجش إلى « أكبر وأقوى تنظيم تجارى فى الدولة كلها » . واتسعت دائرة عمله لتشمل — من بين ماشملت إدارة البنوك ، ومرافق النقل والمواصلات ، وصناعة البناء ، وإدارة المصايد ، وأكبر المتاجر فى الدولة ، والفنادق ، ومصانع الآلات الصناعية . وبفضل إعفاء الجيش كلية من الضرائب ومن الجمارك ، تحول أيضاً إلى أكبر مستورد فى البلاد ، ونشط على وجه الخصوص فى استيراد السيارات . كما استفاد من القروض الحكومية ، والقيام بأعمال المقاولات لصالح الحكومة . وفى عام ١٩٦٠ انتقلت إدارة الجانب الأكبر من هذا النشاط الاقتصادى إلى مؤسسة حكومية ، ومع ذلك ظل الجيش مشاركاً فى أرباح تلك المؤسسة . قارن :

Mosche Lissak, "Social hange, Mobilization and Exchange of Services between the Military Establishment and the Civil Society : The Burmese Case" in : Economic Development and Cultural change, XIII/1, 1964 pp. 14-15.

وإن كان مما يجانب الصواب فى رأينا موافقته فيما يذهب إليه من أن هذه التطورات تدل على بدء تكون « صفوة عسكرية ذات ميل إلى العمل الإنتاجى وتقترب من فئة أصحاب الأعمال » . ذلك أن الظروف التى مارست فيها هذا العمل لا تجعل أى وجه شبه بينها وبين أصحاب الأعمال ، فالسلطة السياسية تشجعها القوانين المعمول بها فى الدولة (الضرائب ، والجمارك .. إلخ .) لا تنطبق عليها وهكذا . فهى فى رأينا ظاهرة متضخمة من ظواهر الفساد الذى يخلفه اشتغال القوات المسلحة المباشر بالأعمال المدنية دون أن تخضع مع ذلك لقوانين الدولة التى تمارس عملها فيها .

ولكن الظاهرة الخطيرة الجديرة بالتسجيل هى ما نجده على سبيل المثال فى بعض بلاد أمريكا اللاتينية ، من تدهور القوات المسلحة إلى حالة لا تكاد تتميز فيها عن العصابات المسلحة . فلم تعد تصرفاتها تصدر عن اعتبارات أيديولوجية ، ولا تستهدف تحقيق غايات اجتماعية أو قومية ، وإنما مجرد خدمة أغراض ومصالح شخصية ، أو خاصة بطائفة قليلة محدودة . يضاف إلى هذا — وقد برزت المصالح الشخصية والطائفية على السطح — أن تلك القوات المسلحة لم تعد تملك ذلك التماسك الداخلى وتتمتع بوحدة الرأى والعمل . فأدت من خلال انقلاباتها المتلاحقة ، وتمردها وعصيانها الذى لا ينقطع إلى تحطيم نظام الحكم وإقلاق النظام العام بصفة تكاد تكون دائمة ، وهزت صورة الدولة فى أعين المواطنين ، وعصفت بفرص النمو الاقتصادى وإمكانيات إحداث تنمية حقيقية للقطاعات العريضة من السكان . وما قلناه عن بلاد أمريكا اللاتينية نشاهده فى بعض البلاد الإفريقية وفى بعض بلاد جنوب شرق آسيا .

ولا شك أن إمداد القوات البرية والبحرية والجوية بالأسلحة الحديثة المؤثرة والتدريب المتقدم ، يجعل تلك الأسلحة بمثابة ألغام مزروعة فى قلب الوطن ، إزاء الظروف الاجتماعية التى عرضنا لها . ولا تحتاج تلك « الألغام » إلا إلى بعض الخلافات والصراعات السياسية لكى تنفجر . فتدمر بذلك أغلى مكتسبات الوطن ، وأبرز ثمرات الجهود المبذولة من أجل التنمية . ومما يؤسف له أن البلاد النامية كثيراً ما شهدت عمليات تفجير تلك « الألغام » المدمرة .

وهناك ظاهرة أخرى شهدتها بعض البلاد النامية ، حيث عمدت القيادات السياسية — التى وصلت إلى السيطرة على مقاليد الأمور برغم إرادة القوات المسلحة — إلى تكوين قوات « ميلشيا » أو « حرس قومى » أو شىء من هذا القبيل . وهى قوات شبه عسكرية تهدف تلك الحكومات إلى استخدامها كبديل للقوات المسلحة عند الضرورة ، وربما كعنصر مكمل لها ، وأحياناً أخرى لخلق توازن فى القوى العسكرية الفعالة على المسرح السياسى . وقد دلت التجربة أن تلك القوات تميل — كما حدث فى بوليفيا أو فى كوبا على سبيل المثال — إلى اكتساب الطابع العسكرى الاحترافى ، أو تتحول إلى جيش جديد ، مع ملاحظة ما يمكن أن يترتب على هذا الوضع الشاذ من نتائج خطيرة . وقد يحدث أحياناً أخرى ،

كما وقع فى العراق (فى بعض مراحل تاريخه) وفى جمهورية هندوراس عام ١٩٦٣ أن تقوم منافسة حادة بين القوات المسلحة النظامية وفرق المياشيا هذه . فتزداد بذلك احتمالات وإمكانيات القيام بانقلابات عسكرية ومصادمات دامية بين الطوائف والأحزاب المختلفة . وهناك بعض البلاد الأخرى التى كانت فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة ولم يكن بها سوى قوات محلية فحسب (مثل جمهورية الدومينيكان ، وهايتى ، ونيكاراجوا ، وباناما) ، نجد تلك القوات البوليسية تميل إلى اتخاذ الطابع العسكرى بشكل واضح . وفى بعض الدول الحديثة الاستقلال شاركت قوات المياشيا هذه فى حرب الاستقلال ، وتحولت بعد طرد المستعمر إلى جيوش نظامية ، وبدأت تسهم بدور فعال فى الوظائف السياسية والإدارية للدولة الجديدة (كما حدث على سبيل المثال فى أندونيسيا ، والجزائر) .

وفى حالات قليلة — بل نادرة — وبشكل عارض حاولت بعض الحكومات أو بعض القادة العسكريين استخدام بعض وحدات القوات المسلحة فى خدمة بعض عمليات التنمية . ولعل فى ذلك بعض التبرير للإنفاق المرتفع — بل والهائل بالنظر إلى ظروف تلك البلاد — الذى يوجه إلى القوات المسلحة . وبصرف النظر عن استخدام القوات المسلحة للمشاركة فى مواجهة الكوارث القومية . فإن تلك المحاولات التى أشير إليها قد أخفقت فى الغالب . ولعل سبب ذلك يرجع إلى بعض التصورات الأيديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا . ولدى مستويات القيادات الوسطى والصغيرة التى ترى أن الشرف والكرامة العسكرية تتعارض والاشتغال بالأعمال المادية ذات النفع الاجتماعى العام . وفى تلك التصورات كما نرى بقايا التقاليد البدوية . والمشاعر المرتبطة بالفروسية . وصورة العسكرية فى ظل نظم الحكم الملكية المطلقة . ولهذه الأسباب باءت بالفشل جهود قائد الجيش الأرجنتينى — الجنرال أونجانيا Ongania — عندما حاول فى مطلع عام ١٩٦٣ استخدام القوات المسلحة فى شق الطرق ، وبناء الجسور ، ومشروعات التليفون والتلغراف فى المناطق المنعزلة . فقد اتهمه كثير من الضباط بإهانة كرامة الجندى والمثل العليا العسكرية ، بل إن الأمر لم يقتصر على هذا : « حقيقة إن كثيراً من الناس رحبوا ببدء العمل فى تلك المشروعات الحيوية : إلا أنهم شعروا مع ذلك أن القائد الأعلى للجيش أصبح يفتقد إلى

روح قائد التحرير الجنرال «سان مارتين»[٤٨] . هذا مع العلم بأن القوات المسلحة الأرجنتينية لم تقم بخوض حروب منذ أكثر من مائة عام مضت (وحتى فى ذلك التاريخ البعيد طال بها الزمن خمس سنوات كاملة حتى استطاعت أن تنتصر هى والبرازيل وأورجواى على جمهورية باراجواى الصغيرة) . هذا فى الوقت الذى ازدادت فيه حصتها من ميزانية الدولة باضطراد، وتسببت فى العديد من الانقلابات السياسية وتدعيم حكم عدد من الحكام الديكتاتوريين ، كما نشبت العديد من المصادمات الدامية بين مختلف وحداتها وأجنحتها ، وساهمت فى إفقار البلاد اقتصاديًا[٤٩] .

* * *

ما هو المخرج السليم من هذا الموقف الحرج الذى تعانى منه كثير من البلاد النامية ؟ هل يمكن علاج هذه المشكلات المعقدة ببعض الوصفات السهلة ؟ إنه لمن السهل أن يسرح الكاتب بخياله ويستلهم المثل العليا السياسية ويضع قائمة بتلك الوصفات. ولكنه من الصعب، بل والمستحيل أحياناً أن توضع تلك الوصفات العلاجية موضع التنفيذ :

هناك فى البداية بعض الاقتراحات التى «تفضل» بتقديمها بعض كتاب العالم الغربى علاجاً لهذا الموقف ، والتى لا يمكن — نحن أبناء البلاد النامية — أن نقبلها ، ولا نتصور حريصًا على مصالح بلاده يمكن أن يقبل بها . وأنا لن أتعرض بالمناقشة المفصلة لكل هذه الاقتراحات . فهذا يخرج بالدراسة الحالية عن طبيعتها ، ويتطلب خبرة خاصة بالشئون العسكرية . لكنى أكتفى مع ذلك بضرب بعض الأمثلة . يقترح البعض مثلا تخفيض أعداد وتشكيلات القوات المسلحة فى البلاد النامية . وتخفيض مستويات التسليح . وذلك لتقليل درجة تفوقها على منافسيها فى حلبة السياسة ، ومن

---

(٤٨) عن تقرير صحفى نشر فى مجلة Neve Züricher Zeitung, Nr. 1927, p. 2 (5.5. - 1964).

(٤٩) يورد بيرندت بعض الأمثلة التى تستخدم فيها القوات العسكرية أو بعض وحدات منها فى إنجاز المشروعات المدنية. ففى تركيا يكلف طلاب الكليات العسكرية بالعمل مدرسين فى وظائف مدرسين بمدارس القرى كجزء من برامج تدريبهم . وفى جمهورية الدومينيكان استهدفت سلطات الانقلاب الذى جاء إلى السلطة أوائل عام ١٩٦٤ استخدام وحدات القوات المسلحة فى الاشتراك فى شق الطرق وإعادة زراعة الغابات . وفى بيرو وضعت بعض الخطط لإشراك القوات المسلحة فى تحسين ظروف المعيشة فى الأحياء المختلفة فى المدن ، والإسهام فى مشروعات الإسكان فى مناطق الغابات البدائية ، انظر المرجع السابق ، هامش ٥١ ، ص ٢٣٨ وكذلك المراجع الواردة هناك .

ثم تقليل احتمالات قيامها بانقلابات عسكرية فى المستقبل (٥٠). ونحن نعرف كم من دولة نامية تدافع عن قضية عادلة تمس وجودها وكيانها القومى، ولا يمكن أن تنتزع حقها إلا بقوة السلاح. وليست حروبنا مع إسرائيل سوى مثل قريب على ذلك يمكن أن يوضح ما أعنيه دون الاستطراد فى الحديث. ويقترح البعض الآخر وسيلة نفسية تقوم أساساً على خفض المكانة العالية التى تتمتع بها القوات المسلحة فى نظر أبناء البلاد النامية، ومع ما فى هذا الاقتراح من غرابة وكونه غير عملى تماماً، فإننا قدمنا فى أكثر من موضع أن المواطنين – خاصة فى الدول الجديدة – يجدون كرامة القوات المسلحة من كرامة بلادهم، فهى الرمز الحى المتجسد للدولة الجديدة.

ولكن لا أعتقد أننا يمكن أن نختلف على الحل الديموقراطى لهذا الموقف الخطير، الذى يحمل فى طياته آثاراً بعيدة المدى على عمليات التنمية. فلا مناص للدولة النامية من تنمية الممارسة الديموقراطية وتشجيع اللامركزية، وزيادة اختصاصات وحدات الحكم المحلى، وزيادة مشاركة أعداد كبيرة من المواطنين من جميع الطبقات فى المناقشة والرقابة العامة على شئون البلاد. ومن الحلول الجزئية المرتبطة بهذا الخط العام التقليل بشكل حاسم وواضح من الأهمية المطلقة التى تتمتع بها العاصمة فى البلاد النامية، وهى التى تتخذ فى أغلب الأحيان وضع «المدينة الأولى» (٥١). ذلك أنه فى هذه الحالة يصبح تحكم قوات عسكرية محدودة نسبياً فى المراكز الحساسة فى العاصمة كافياً لاستيلاء تلك الوحدات على مقدرات الدولة.

---

(٥٠) انظر المرجع السابق، ص ٢٣٨

(٥١) تعتبر المدينة الأولى The primate City من فئات التصنيف الشائعة للتحضر فى البلاد النامية. وتعتبر المدينة مدينة أولى فى الحالة التى لا يكون فيها فى الدولة سوى مدينة واحدة متفوقة فى حجمها كل التفوق على سائر المراكز الحضرية الأخرى فى تلك الدولة. وتتميز تلك المدن بطبيعة طفيلية تظهر فى أنها تلتهم أموال الاستثمارات فى الدولة، وتمتص القوة العاملة فيها، وتسيطر على النمط الثقافى للدولة، وتؤثر بشكل ضار على نمو المدن الأخرى، كما تتميز بمعدل استهلاك عال بالمقارنة بمعدل الإنتاج الذى تقدمه.

قارن مزيداً من التفاصيل عند: جيرالد بريز، مجتمع المدينة فى البلاد النامية. دراسة علم الاجتماع الحضرى، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٠٥ وما بعدها.

وهناك عدا الحل الديموقراطى – الذى أعتقد ألا خلاف عليه – حل آخر يمكن فيما أعتقد أن يرى فيه العسكريون رأياً آخر ، وقد يكون لهم ما يبرر وجهة نظرهم . وأنا أشير بذلك إلى إمكانيات استخدام وحدات من القوات المسلحة فى خدمة بعض مشروعات التنمية ، خاصة وأننا نعلم أن تلك القوات أصبحت تملك كوادر فنية على مستوى عال من التأهيل : كالأطباء ، والمهندسين ، والحرفيين فى شتى الصناعات . . . إلخ . وقد أشرنا فيما سبق إلى نماذج من بعض تلك المحاولات . وكذلك أشرت إلى الفشل الذى منيت به معظمها . فإذا ثبتت سلامة ذلك الحل ، يمكن مناقشة الجوانب السلبية فى التجارب السابقة التى مر بها ، حتى تكون إمكانيات تطبيقه فى المستقبل مفتوحة بلا مخاطر أو مثالب .

سابعاً – البروليتاريا الحضرية ونقابات عمال الصناعة :

تعتبر النقابات العمالية فى البلاد النامية من عوامل التنمية الفعالة وأدواتها النشيطة لأنها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا نتيجة لعملية التطور الاقتصادى ، ولأن أهميتها تتوقف على المدى الذى حققه التطور فعلا . وهى ثمرة التحول الذى طرأ على ظروف العمل ، وعلى علاقة العامل بصاحب العمل ، والانتقال من مرحلة الثبات والسكون الاقتصادى ، إلى مرحلة التحول الاقتصادى النشط . وقد استطاعت النقابات فى كثير من البلاد النامية أن تخلص جماهير العمال الصناعيين من الارتباط القديم بالإقطاعى ، أو بالطبقة المغلقة بقيودها التقليدية الصارمة . وتضعه فى علاقة تعاقدية مع صاحب العمل الجديد.

وتخضع النقابات – على الأقل فى مراحل تكوينها الأولى – لتوجيه أفراد من جماعات الصفوة الجديدة الذين يحاولون توجيه طاقاتها لخدمة برامجهم السياسية وتدعيم مواقعهم الأيديولوجية . بل إن تنظيم النقابات كان يتم فى بعض الأحيان من جانب بعض القيادات المثقفة ونصف المثقفة – فى ظل الحكم الاستعمارى – كوسيلة لمواجهة هذا الحكم بصورة منظمة وفعالة . ولخلق قاعدة جماهيرية تغذى التنظيم السياسى بالكوادر النشيطة .

والملاحظ أن العمال الصناعيين – شأنهم شأن المثقفين – ظاهرة حضرية ، بل تقتصر فى الغالب على المدن الكبرى دون سواها (هذا إذا صرفنا النظر عن أعداد

العمال الذين يعملون فى مناطق التعدين أو استخراج البترول) . ويتكرن أبناء تلك النقابات من عمال زراعيين فى الأصل ، انفصلوا عن قواعدهم الريفية ، وهجروها إلى المدينة سعياً وراء رزق أفضل ، وأكثر انتظاماً . وقد شجعهم على ذلك النمو الهائل السريع الذى شهدته المراكز الحضرية فى البلاد النامية . وقد خلق هذا وضعاً لا يختلف كثيراً عن الظروف التى عرفتها المدن الصناعية البريطانية فى فجر العصر الرأسمالى (وهى تلك المدن التى أحسن فريدريك إنجلز تصويرها فى عدد من كتاباته) . وإن كانت تختلف عنها فى بعض الملامح . إن التناقض بين الموطن الأصلى وظروف المعيشة الراهنة التى يحيا فيها العمال أكثر حدة فى البلاد النامية ، حيث إنه يشهد اليوم تحسناً طفرياً فى ظروف معيشة ، بالقياس إلى ما كان موجوداً فى الغرب فى فجر الرأسمالية . وهناك سمة فارقة أخرى مؤداها أن التنظيم النقابى فى البلاد النامية بصفة عامة أكثر فاعلية وأخطر وزناً بكثير مما كان عليه التنظيم النقابى الأوربى فى الماضى . ولا شك أن هذا التنظيم المتطور ييسر على فئة المثقفين وأنصاف المثقفين تنمية وتغذية الوعى الطبقى لدى جماهير العمال الصناعيين النقابيين . وفى بعض الأحيان يكون هذا الوعى الطبقى البروليتارى ثمرة مباشرة من ثمرات إضعاف القيم وأساليب السلوك التقليدية المتوارثة أو التخلى عنها كلية (بالنظر إلى مجتمع طبقى مغلق كالهند مثلا) .

ومن البديهى أنه ليس هناك تطابق بين هذه البروليتاريا الحضرية والعمال الصناعيين فى مجتمعات البلاد النامية ، ذلك أن كثيراً من هذه البروليتاريا الجديدة لم توفق بعد فى الحصول على عمل منتظم فى مؤسسة صناعية حديثة . كما أنه ليس صحيحاً أن كافة العمال الصناعيين منظمون فى إطار نقابى . ومع ذلك فالعمال الصناعيون النقابيون يمثلون الخلايا النشطة ، ويدعون لأنفسهم حق تمثيل كافة العمال الصناعيين . والالتزام بالوعى الطبقى لتلك القطاعات الجديدة من الشعب .

وقد وجدت النقابات نفسها فى معظم البلاد النامية — وخاصة الدول الجديدة — فى موقف يختلف تمام الاختلاف عن موقف النقابات فى البلاد الصناعية العريقة . ذلك أن النقابات العمالية فى الدول الجديدة كانت قد رفعت منذ أمد بعيد لواء المعارضة وحملت راية الكفاح من أجل المساواة العنصرية (مع البيض مثلا فى إفريقيا) ، أو من أجل الاستقلال الوطنى ، أو من أجل الهدفين معاً . ولجأت من أجل ذلك إلى

الإضرابات أو المظاهرات وحركات المقاطعة وغير ذلك من الأساليب الثورية العنيفة [٥٢] .

وعلى الرغم من أن النقابات العمالية فى البلاد المستعمرة — خاصة فرنسا وبريطانيا — كانت تمد يد العون لتلك التنظيمات النقابية فى بادئ عهدها وتتعاطف معها وتقدم لها بعض المشورة أو الدعم . على الرغم من ذلك فإنها سرعان ما عملت على أن تتخلص من الارتباط بها وتحررت منفصلة عنها كلية . وكانت النقابات فى كفاحها هذا تنسق جهدها مع القادة الوطنيين ومع أحزابهم السياسية . وإن كانت قد ظلت فى موقع التابع الذى يتلقى التوجيهات ، ولم تنجح هى فى استقطاب التنظيم السياسى فى الغالب [٥٣] .

وهكذا شهدت تلك المجتمعات فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطنى وحدة بين التنظيم النقابى والتنظيمات السياسية . وأمدت تلك التنظيمات النقابية القادة الوطنيين بظهير وقاعدة جماهيرية قوية أضفت عليهم مركزاً سياسياً ممتازاً أمام الحكومة الاستعمارية التى كانوا يحاولوا فرض إرادة الاستقلال عليها .

ومن العوامل الأخرى التى ساهمت فى رفع مكانة العمال الصناعيين أنهم — على خلاف عمال الزراعة « المتخلفين » — يمثلون ميداناً حديثاً من ميادين النشاط الاقتصادى ، الذى يعتبر رمزاً للاستقلال ولقوة الوطن . وقد يفوق الحماس العاطفى للصناعة قيمتها الحقيقية بالنسبة للاقتصاد القومى .

ثم حدث بعد الاستقلال أن تكونت علاقة مزدوجة بين القادة السياسيين الجدد والنقابات العمالية : فأصحاب السلطة يريدون — ولا مناص لهم من ذلك — الاعتماد على الطبقة العمالية المنظمة . ولذلك يسعون إلى توحيد التشكيلات النقابية (فى صورة

---

(٥٢) ومن الأمثلة المفيدة على هذا السيرة الذاتية للمناضل الإفريقى توم مبويا (فى كتابه Jreedom and Alter الذى سبقت الإشارة إليه ، خاصة ص ٢٢ وما بعدها . وقد قفز توم مبويا من ظروف اجتماعية متواضعة أشد التواضع إلى أن أصبح أول عضو زنجى فى مجلس النواب وأول وزير زنجى فى كينيا من خلال عمله فى التنظيمات النقابية . وقد سار باتريس لومومبا على نفس الدرب تقريباً فى الكونغو ، والملاحظ فى الحالتين — ومن المؤكد فى حالات أخرى أيضاً — أن التمييز العنصرى الذى كان يمارسه المستعمر فى ميدان العمل كان من العوامل التى شجعت على التنظيم النقابى للعمال الإفريقيين وغذته بمثل هذه القوة والسرعة ، ودفعته إلى أن يلعب هذا الدور البارز على المسرح السياسى .

(٥٣) قارن على سبيل المثال :

Bruce H. Millen, The Political Role of Labor in Developing Countries, Washington, D.C., 1963.

اتحادات إقليمية أو نوعية أو عامة على مستوى الدولة)، وإكسابها طابعاً سياسياً [٥٤] .

أما من ناحية النقابات فإنها تتوقع الحصول على دعم مباشر وفعال من جانب الحكومة لتحقيق وتلبية احتياجات أعضائها ، وذلك فى صورة اتخاذ إجراءات ضد أصحاب الأعمال ، وخاصة الأجانب منهم ، ورسم سياسة اجتماعية تخدم مصالح الطبقة العاملة وتتبناها ، وإصدار قانون عمل يضمن الامتيازات للعمال . وكذلك نظم للتأمين الاجتماعى على العمال [٥٥] . ومما يدعم مركز النقابات فى هذا الموقف أنهم يكونون — فى الدول الجديدة — أقدم عهداً وأرسخ قدماً من الحكومة الوطنية التى تسلمت زمام الأمور . هذا إلى جانب أن بعض الحكام الوطنيين قد بدأوا هم أنفسهم حياتهم العامة وكفاحهم فى التنظيمات النقابية [٥٦] . ولذلك لا تعمل تلك النقابات على فرض

---

(٥٤) ومن الأمثلة الطريفة على ذلك ماحدث فى جيانا البريطانية ، عندما حاول رئيس الوزراء (اليسارى) دكتور جاجان Jagan فى عام ١٩٦٣ تحويل الاتحاد العام للنقابات ذى الاتجاهات الغربية القومية إلى منظمة نقابية حزبية موحدة ، ولكن دون أن يحالفه النجاح فى ذلك . فقد أعد مشروع قانون بهذا المعنى ، ثم قامت الإضرابات ، وتخللتها صدمات دموية مع الحكومة ، أجبرته فى النهاية على صرف النظر عن هذا المشروع . بل واضطرته كذلك أن يقطع على نفسه عهداً بألا يتخذ فى المستقبل أى خطوات فيما يتعلق بقانون العمل قبل مناقشتها أولا مع ممثلى النقابات المشتغلين سياسياً . والواقع أن النقابات لم تستطع أن تكسب تلك الجولة مع الحكومة وتحافظ على استقلالها إلا أنها اعتمدت على تأييد حاسم من جانب القطاعات الزنجية من العمال . وتتميز تلك الفئة بعدائها الكامن للقطاع السكانى الذى يعتمد على حاجاته والذى يرجع إلى أصول هندية . ويمكن أن نصيغ الموقف بعبارة أخرى فنقول : إن عدم التجانس السلالى للسكان قد عاق عملية التكامل السياسى الاقتصادى فى اتجاه معين .

(٥٥) هناك بعض الدراسات الهامة التى حاولت تصوير هذه العلاقة فى بعض البلاد النامية ، نذكر منها على سبيل المثال :

Berhard Tacke, "Gewerkschaften in Asien" in : Gewerkschaftliche Monatshefte, X 14, 1959; Jmmanuel Geiss, "Gewerkschaftliche Panafrikanismus", in: Atomzeitalter, 1964/3 pp 74-79; derselbe, Die afrikanischen Gewerkschaften, Koln 1964; Werner Plum, Gewerkschaften am Maghreb, Hannouer, 1962; Boris Goldenberg, «Die Gewerkschaften Lateinamerikas" in : Der Ostblock und die Entwicklung-slander, Nr. 14, 1963.

(٥٦) ويصدق هذا على عدد كبير من زعماء الدول الإفريقية الجديدة ، خاصة الذين تولوا مقاليد الأمور بعد الاستقلال مباشرة ، مثل الرئيس سيكوتورى فى غينيا وسيريل أدولا رئيس الكونغو السابق ، وتوم مبويا وزير العدل فى كينيا .

قارن كذلك حول هذا الموضوع :

H.A. Tulatz, "Die afrikanischen Gewerkschaften Zwischen Kolonialismus and Unabhang-igkeit", in : Neues Afrika, III, 1, 1961.

إرادتها وتحقيق أهدافها عن طريق المفاوضات المباشرة مع أصحاب الأعمال، وإنما عن طريق الإجراءات السياسية الاجتماعية أو التدخل السياسى البحت من جانب الدولة فى ميدان قانون العمل والعلاقات العمالية . مع مراعاة أن هذا التدخل يكون موجهاً فى العادة ضد المؤسسات الأجنبية العاملة فى الحقل الاقتصادى .

وهناك ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل حول وضع النقابات فى بعض البلاد النامية . إذ الملاحظ فى بلاد أمريكا اللاتينية أنه بعد استقرار وضع النقابات وتحولها إلى أجهزة هامة من أجهزة الحياة الاقتصادية والسياسية العامة أن بدأت الكنيسة الكاثوليكية تتدخل فى العمل النقابى . وهدفها من ذلك أن تدعم وتساند النقابات « المسيحية » ، وذلك بالطبع من أجل التصدى لاحتمالات « تسلل » التأثير والاتجاهات اليسارية إلى المنظمات النقابية . كما يستهدف هذا التدخل تعديل بعض ملامح صورة قديمة راسخة فى أذهان جماهير العمال ، مؤداها أن الكنيسة كانت تقف دائماً موقف الحليف مع فئات الصفوة القديمة فى المجتمع ، التى طالما عانى العمال من استغلالها وتحكمها . وهدف ثالث من وراء هذا التدخل أنه يتيح للكنيسة أن تقيم — من الباب الخلفى — علاقات واتصالات قوية مع مراكز الحكم الجديدة فى تلك البلاد ، معتمدة على ما تتمتع به من « قاعدة عمالية » تساندها وتدعم مركزها .

وأخيراً فإن هناك سمة مميزة للنقابات فى كثير من البلاد النامية . وهى تقوم على رؤية موضوعية للموقف ، وإن لم تكن موضع ملاحظة فعالة من جانب النقابات أو الدولة . ذلك أن النقابات فى جميع البلاد النامية على السواء يجب أن تضطلع بدور هام هو تنظيم وتربية جماهير العمال الصناعيين الذين وفدوا من العمل الزراعى أو الأعمال الأخرى المتصلة به . وقدموا إلى البيئة الحضرية « المتقدمة » من بيئة ريفية « متخلفة » . لأن من شأن هذا التنظيم وتلك التربية أن تؤدى فى النهاية إلى رفع الكفاية الإنتاجية لأولئك العمال بحسن إعدادهم للعمل الجديد والحياة الجديدة . وهكذا نجد أن أعضاء النقابات العمالية يكونون — كالطلاب — فئة قليلة العدد — نسبياً — تحظى بوضع ممتاز وسط جماهير الشعب التى ما زالت فى الغالب ترزح فى تخلفها . فهى تمارس عملا عصرياً ، ولديها إمكانيات أفضل لكسب القوت اليومى ، ومنفتحة على آفاق أوسع من الحياة ، وفرص الحراك الاجتماعى إلى أعلى مفتوحة أمامها . . . إلخ .

ويلقى هذا الوضع على عاتقها عبئاً خاصاً فى الإسهام فى رسم صورة الحياة فى مجتمعها فى المستقبل .

ومن الواضح أن الوضع — فيما يتعلق بهذه النقطة — كان مختلفاً بالنسبة للنقابات العمالية فى البلاد الصناعية العريقة . فالنقابات لم تكتسب هناك مكانة قوية فى المجتمع إلا فى مرحلة لاحقة ، بعد أن كان النمو الصناعى قد قطع شوطاً بعيداً ، وتحددت معالم البناء الاجتماعى إلى حد بعيد . أما فى البلاد النامية فإن النقابات تكتسب فعالية حتى قبل حصول الدولة على استقلالها الوطنى .

ويمكن أن نختم هذه الفقرة باستعراض سريع لدور النقابات فى التعبئة القومية وفى خلق التكامل الوطنى فى البلاد النامية :

١ — تساهم النقابات فى الوفاء بمتطلبات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، من خلال مساهمتها فى الإنتاج ، ومن خلال خلق طبقة تعيش ظروفاً أفضل بكثير من سائر جماهير المجتمع النامى .

٢ — تدعم النقابات الوعى القومى ، خاصة فيما ينشأ من صراعات مع أصحاب العمل الأجانب ، أو فيما يتعلق بتشجيع الإنتاج المحلى من جانب الحكومة مع تقليل الاعتماد على الخارج . وهو مطلب يكتسب جدية كلما سارت الدولة قدماً على طريق تحقيق الاستقلال القومى الحقيقى .

٣ — تدعم النقابات الحركات الرامية إلى التكامل العنصرى والإقليمى خاصة مع الدول التى تربطها بها وشائج ثقافية أو علاقات جوار . كما نجد فى إفريقيا ، أو فى أمريكا اللاتينية .

وتكشف كل هذه الظروف والملابسات عن الفرق الكبير بين الحركة النقابية فى البلاد الصناعية العريقة ، وتلك الحركة فى البلاد النامية اليوم . ويحتم هذا الفهم علينا أن نكف عن استجلاب الخبرة المستمدة من الحركة النقابية الأوربية ومحاولة تطبيقها على الوضع النقابى فى البلاد النامية . ولا شك أن تجاهل هذه النتيجة سوف يعرض للخطر جهود التعاون الدولى على الصعيد النقابى ، لأنه لا يراعى الظروف المحلية للحركات النقابية [٥٧] .

---

(٥٧) قارن على سبيل المثال :

W. Galenson (ed.), Labor in Dovelopment Economies, Berkeley-los Angeles, 1962.

ومن المفيد أن نلاحظ أن الحركة النقابية قد أصبحت ميدانًا للتنافس بين الكتلتين ، تحاول كل منهما أن تستقطب الزعماء النقابيين والتنظيمات النقابية فى البلاد النامية . فيشجع الغرب — ممثلا فى حكومة الولايات المتحدة ونقابات الولايات المتحدة — انضمام النقابات فى البلاد النامية إلى « الاتحاد الدولى للنقابات الحرة » . بينما تشجع الكتلة الاشتراكية انضمام تلك النقابات إلى منظماتها النقابية الدولية . ومن الواضح أن المساعدة « الفنية » والمالية تلعب دوراً لا بأس به فى حسم تلك المنافسة لصالح أحد الطرفين . ويحاول كل جانب التفوق على الآخر فى تقديم تلك المساعدات ، وإن كانت الولايات المتحدة تلتزم جانب الحذر أكثر ، لأنه ما إن يكتشف وجود علاقة مالية بين زعماء النقابات فى إحدى البلاد النامية والهيئات الأمريكية المسئولة (حتى ولو كانت نقابات) ، حتى يعد ذلك بمثابة ضربة قاضية للتنظيم النقابى فى البلد النامى . وقد ركزت الولايات المتحدة هذا النوع من نشاطها فى بلاد أمريكا اللاتينية ، بالتنسيق مع بعض الأحزاب والجماعات المحلية فيهما ، والتى تكون فى العادة فى وضع أفضل يمكنها من « توصيل » تلك المساعدات الأمريكية .

ثامناً — البروليتاريا الزراعية :

يعتبر سكان الريف أكثر قطاعات السكان فى البلاد النامية تخلفًا وفقراً على الإطلاق . وإذا كان هذا هو الانطباع العام الراسخ فى أذهاننا جميعًا — قبل أى دراسة و بعد كل دراسة — فإن الأرقام يمكن أن تزيد الصورة وضوحًا وتحديداً . وليست المشكلة أن هناك قطاعًا كبيراً من سكان الريف الذين لا يملكون أى أرض على الإطلاق . فهؤلاء مشكلتهم واضحة على الأقل . وهم يعتمدون فى كسب قوتهم على بيع قوة عملهم فى سوق العمل الزراعى ، أو يضطرون إلى الهجرة إلى المدينة ، حيث يمكن أن تصادفهم ظروف أسوأ مما كانوا يعيشون فيها فى القرية . أما القطاع الكبير فهو مكون من صغار الملاك الذين لا يكفى عائد أرضهم للوفاء باحتياجاتهم المعيشية . فيجمعون بين زراعة أرضهم والعمل المأجور لدى الآخرين وهكذا . « وتشير تقديرات العديد من الاقتصاديين الهنود إلى أن القسم الأعظم من الفلاحين يملكون رقعًا من الأرض لا تكفى لممارسة إنتاج « ريعى » . وتعمل غالبية الأسرة الفلاحية فى سيلان (سيريلانكا) فى مزارع تقل مساحة الواحدة منها عن فدان واحد . فى حين أن

الحد الأدنى للأرض اللازمة لإطعام الأسرة الواحدة محدد بأربعة إلى خمسة أفدنة من الأرض المزروعة أرزاً . ويعتقد الكثير من الاقتصاديين السيلانيين أن مالكى المزارع التى تقل مساحة الواحدة منها عن فدان واحد يجب اعتبارهم من الفلاحين المعدمين . وهم يمثلون من حيث أوضاعهم الاقتصادية عمالا زراعيين يملكون حصة من الأرض . والفلاح السيلانى مضطر إلى البقاء فى الريف لأنه لا يتمكن من قوة عمله خارج القطاع الزراعى . فى الفترة الممتدة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٤/١٩٥٥ زاد عدد الفلاحين المالكين ١٩٥٠ ألف رجل ، فى حين تضاءل مجموع الأراضى التى كانوا يملكونها . ومنذ أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٥٠ تمت نسبة الفلاحين الذين يملكون مساحات تقل عن فدان واحد بنسبة الثلث تقريباً[٥٨] » .

ويورد كتاب «التركيب الطبقى للبلدان النامية» جدولا يوضح بالأرقام التركيب الاجتماعى للقرية السيلانية حسب أرقام عام ١٩٥٠/١٩٥١ .

الجدول رقم (٥) [٥٩]

التركيب الاجتماعى للقرية السيلانية حسب أرقام (١٩٥٠/١٩٥١)

مساحات الحيازة الزراعية (بالفدان)	الأسر المشتغلة فى الزراعة٪
المعدمون (الذين لا يملكون أرضاً)	٢٦
أقل من فدان واحد	٢٨
من ١ — ٥ أفدنة	٣٤
أكثر من ٥ أفدنة	١٢
المجموع	١٠٠

وتوضح أرقام هذا الجدول أن ٥٤٪ من الأسر الفلاحية المشتغلة فى الزراعة إما لا تملك أرضًا على الإطلاق ، أو تملك مساحة دون الفدان . ولا يضم الجدول معطيات

(٥٨) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤٧ — ٤٤٨

(٥٩) عن المرجع السابق ، نقلا عن المصدر التالى :

Final Report of the Economic Survey of Rural Ceylon, 1950-1951, Sessional Paper, 1954, p. 30.

عن عدد الفلاحين الذين يملكون من فدان واحد إلى فدانين ونصف . فهؤلاء يمكن اعتبارهم بكل تأكيد من أكثر الفلاحين فقراً . ذلك أنهم مثل المعدمين مضطرون إلى بيع قوة عملهم كى يتمكنوا من إشباع الحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية .

والصورة التى تقدمها الإحصائيات الأندونيسية — مثلا — لا تختلف عن ذلك كثيراً . فى بداية الستينيات كان ٦٠ — ٦٥٪ من الفلاحين الأندونيسيين لا يملكون أرضًا ومعظمهم من العمال الزراعيين أو من المستأجرين بالمشاركة .

وقد بينت الدراسة التى أجرتها وزارة الإعلام الإندونيسية أن الفلاحين المعدمين يشكلون ٩٠٪ من مجموع الفلاحين الملاك فى جزيرة جاوه [٦٠] .

ولا تختلف الأوضاع عن ذلك كثيراً — إن لم تكن أشد سوءاً — فى بلاد آسيوية أخرى مثل بورما والباكستان والملايو . وإذا انتقلنا إلى إفريقيا وجدنا نفس الصورة فى عدد من البلا د الإفريقية . فى عام ١٩٦٠ بلغت مساحة الأراضى الزراعية فى المغرب ٨,٢ ملايين هكتار ، كان توزيع ملكيتها على النحو التالى :

الجدول رقم (٦) [٦١]

توزيع ملكية الأرض الزراعية فى المغرب (عام ١٩٦٠)

بملايين الهكتارات

المستوطنون الأوربيون	٧,—
البورجوازية الريفية	٤,—
كبار الإقطاعيين	٢.—
الفلاحون الأغنياء	١.٣
الفلاحون الصغار والمتوسطون	٣.٥
ملاك آخرون	٣.—

ومن هذا يتضح أن المستوطنين الأوربيين وكبار ملاك الأراضى المحليين الذين

(٦٠) المرجع السابق ص ٤٥٠ ، خاصة الجدول رقم ٢٩ .

(٦١) نقلا عن المرجع السابق حاشية رقم (٥) ص ٤٥٢ ، وكذلك ص ٤٥٣ .

يشكلون ٥٪ فقط من السكان يملكون حوالى ٥٠٪ من الأراضى ، فى حين لا تتعدى ملكية الجمهور العريض من الفلاحين ٣٥٪ .

كذلك الوضع فى أمريكا اللاتينية ، إذ تفيد معطيات عام ١٩٦٠ أن ٦٣٪ من الفلاحين فى بلاد أمريكا اللاتينية لا يملكون أرضًا على الإطلاق .وفى البرازيل تزيد نسبة الفلاحين المعدمين على ٨٠٪ ، وفى بيرو ٩٤٪، وفى شيلى ٧٧٪ وفى أورجواى ٧٢٪ وفى بوليفيا ٨٤٪، وفى نيكاراجوا ٧٧٪ ، وفى كولومبيا ٥٥٪ ، وفى فنزويلا ٤٤٪ (٦٢) .

ليس الفقر والتخلف — مع ذلك — هو السمة الوحيدة المميزة لسكان الريف فى البلاد النامية . وإنما يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع هو أقل قطاعات السكان تعرضًا لعوامل التغيير ، وأبعدها عن التأثر ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإن كان هذا الوضع يصدق فى خطوطه العريضة على كافة المجتمعات على مدى العصور ، إلا أنه يظهر بصورة متضخمة فى مجتمعات البلاد النامية بالذات . ويرجع ذلك إلى ضعف الاتصال بين الريف والمراكز الحضرية وإلى الطبيعة غير المواتية للأراضى الزراعية فى كثير من الأحيان . فليست المناطق الريفية كلها منبسطة يسهل التنقل فيها كما ألفناها فى مصر ، ولكنها تتسم بالوعورة والامتداد المكانى الشاسع فى كثير من البلاد . وهى كلها أمور تقف حجر عثرة فى سبيل مد الاتصالات ومتابعتها مع تلك المناطق ، حتى لو توفر الوعى بذلك من جانب الصفوة الجديدة فى المدينة . يضاف إلى تلك العوامل جميعًا أن تلك المناطق ما زالت تعانى — بشكل حاد أحيانًا — من بقايا النظام الإقطاعى ، حتى ولو كان ذلك النظام قد اختفى من فوق مسرح الحياة هناك بشكل « رسمى» .

ولذلك تبدأ تعبئة جماهير الريف فى وقت متأخر نسبيًا ، وتسير بسرعة أبطأ مما تسير به فى المناطق الحضرية. وليس يخفى أن من العوامل الهامة فى ذلك أن العناصر الأكثر دينامية والأكثر تفتحًا بين سكان الريف تبادر — فى الغالب — إلى هجرة الريف مندفعة نحو المدن سعيًا وراء فرص أفضل فى الحياة . هذا إلى أن المؤثرات

(٦٢) انظر المرجع السابق ، ص ٤٥٣ ، وكذلك المصدر التالى الذى يضم مزيداً من الإحصاءات والتفاصيل : Revista de la Universidad libre, Bagote, No. 15, Mayo-Junio 1963.

والحوافز الواردة من الخارج والمحركة لعمليات التنمية تنصب كلها في العادة على المدن ، وقد يضعف تأثيرها عندما تصل إلى الريف . هذا إذا وصلت على الإطلاق . ليس هذا فحسب ، بل إن جهود التصنيع القليلة التي تبذلها البلاد النامية تتركز بطبيعة الحال في المدن ، لتوفر البناء التحتي اللازم لقيام الصناعة : من توفر الطرق ، والأيدي العاملة المدربة ، والمرافق ، والأسواق الضخمة ، وغير ذلك من مكونات البناء التحتي وهي كلها عوامل تؤدي إلى تضخم المراكز الحضرية وتقدمها على حساب المناطق الريفية كما نعلم .

ثم إن الإصلاحات التي يجري إدخالها على البناء الاقتصادي والاجتماعي في الريف تبدأ دائماً على استحياء ، وفي مرحلة متأخرة من النهضة القومية . وقد يكون من أسباب ذلك وجود نوع من الارتباط الشخصي بين الزعماء السياسيين الجدد وكبار ملاك الأرض . فأي إصلاحات ستكون في العادة على حساب أولئك الملاك ، أو هي ستقلل على أي حال من مصالحهم . أما الإصلاحات التي تتم على أحوال العمال الصناعيين في المدن فيمكن أن تتم على حساب مصالح الرأسماليين ، الذين قد يكونون في العادة أجانب أو فروعاً لمؤسسات اقتصادية أجنبية .

وبالرغم من ذلك فإن عوامل التعبئة من أجل التنمية التي تتمركز في مدن البلاد النامية تنفذ إلى المناطق الريفية ، وتجد لها جمهوراً من الساخطين المحرومين الباحثين عمن يأخذ بأيديهم . ولذلك تتخذ ردود الفعل هناك صورة ثورية في غير قليل من الحالات .

ومن الأبعاد التي تحدد طابع تلك التحركات الثورية بين الفلاحين ذلك التباين الرهيب في توزيع الأرض الذي نجده في أغلب البلاد النامية ، وما يترتب عليه من تفاوت هائل في الدخل وفي السلطة والنفوذ السياسي . هذا مع وجود ذلك الجمود المعروف في وسائل الإنتاج الزراعي ، وتعذر رفع إنتاجية القطاع الزراعي ، بما يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى العاملين فيه دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية تمس توزيع الأرض أو حاصلاتها . يضاف إلى هذا جميعاً قصور الإنتاج الزراعي — خاصة في المواد الغذائية — عن ملاحقة الزيادة السكانية الهائلة التي تعاني منها أغلب البلاد النامية . الأمر الذي يعني تدهور المستوى الاقتصادي الفعلي للفلاح باستمرار وتضاؤل نصيبه من المنتجات الزراعية . كما لا ننسى أن كثيرين من منتجي المواد الغذائية (الفلاحون)

يتحولون إلى مستهلكين لتلك المواد (عمال أو سكان حضريين) فيزيد بذلك الضغط على المواد الغذائية ، وتشهد تلك البلاد من يوم لآخر اختناقات رهيبة فى مختلف أنواع تلك المواد .

والملاحظ أن الوعى الطبقى بدأ ينتشر بين أبناء الريف ، التى أصبحت تعى ذلك التناقض الحاد بين مصالحها ومصالح كبار الملاك والمستغلين (فى صورة مقاولى أنفار أو غيرهم) ، وبينهم وبين القطاع الحضرى فى الدولة من ناحية أخرى ، بسبب استئثار ذلك القطاع بالجانب الأكبر من الاستثمارات المرصودة لعمليات التنمية . ويزيد هذا التناقض حدة وجود تناقض ثقافى أو عنصرى بين جماهير الفلاحين وكبار الملاك . كما كان الوضع فى بعض البلاد الإفريقية التى يملك كبار المستوطنين الأوربيين فيها أجود الأراضى الزراعية ، يستغلونها بأحدث الطرق وعلى نطاق واسع ويسخرون العمال الزراعيين الوطنيين للعمل فيها . والجدير بالذكر أن ذلك « التفوق » العنصرى والثقافى هو الذى كان يبرر فى الماضى احتكار أولئك الفئات للأرض ومن عليها ، ولكنه تحول فى ظل الاستقلال إلى عامل مغذ للوعى الطبقى الجديد بين أبناء الريف .

وهناك سبيلان أساسيان لتطوير القطاع الريفى من السكان : **إما الإصلاح الزراعى ، أو الثورة الزراعية** . أى إما اتباع الأسلوب التدريجى المحافظ الهادئ ، أو اتباع الأسلوب الانفجارى الثورى العنيف .

والملاحظ أن إقبال البلاد النامية على سلوك السبيل الأول أكثر حدوثًا . ذلك أن غالبية كبار الملاك الزراعيين تحبذه . ليس هذا فحسب بل إنها يمكن فى بعض الأحيان أن تتجاوز مجرد التحبيذ ، وتتطوع من جانبها للبدء فيه والمبادرة إليه . فهى تدرك — إذا كانت تتمتع ببصيرة كافية — أن الأحوال التقليدية السائدة لن تستطيع أن تصمد إلى الأبد فى وجه رياح التغيير العاتية . ولذلك فإن لم تتقبل عن طواعية ذلك « الشر الأصغر » ، فإنها ربما تضطر — رغمًا عنها — إلى تقبل « الشر الأكبر » فى المستقبل . فنجدها تقبل على التخلى عن جزء من ثروتها العقارية والتنازل عن جانب من مكانتها الاجتماعية فى سبيل تثبيتها وتدعيمها والإبقاء عليها . إذ ترى أن هذا الأسلوب يمكن أن يكون إسهامًا فى تطوير الاقتصاد القومى ، ويمكن أن يعود على المجتمع كله بالخير ، وبالتالى على ورثتهم فى المستقبل . وذلك من خلال

ازدياد القوة الشرائية ، وحدوث « توازن » فى البناء الطبقى وضمان قدر أكبر من « الاستقرار » السياسى فى الدولة كلها .

وفى هذه الحالة تتم إعادة توزيع الملكية الزراعية وفقاً للمبادئ الاقتصادية الوشيدة ، وأن تكون مصحوبة ببعض الإجراءات والأساليب التى تضمن حسن استخدام المالك الجديد للأرض التى انتقلت إليه (كإمداده بالبذور الجيدة ، والمخصبات الزراعية ، والآلات الزراعية ، وتنظيم عمليات التسويق ... إلخ) .

والحقيقة أنه لا تكاد توجد دولة نامية واحدة استطاعت أن تنتهج هذا الأسلوب بشكل كفء وفعال ودون عثرات خطيرة . هذا من ناحية ، ونجد من ناحية أخرى أنه فى جميع البلاد التى ما زال كبار الملاك فيها يمارسون تأثيراً كبيراً على عملية التشريع وعلى عمل الحكومة والإدارة العامة ، نجدهم يبذلون قصارى جهودهم للحيلولة دون حدوث إصلاح زراعى كفء وفعال ، أو تأخير صدوره إلى أطول مدى ممكن . وهو ما حدث فعلا فى البرازيل ، وشيلى ، وبيرو ، وإكوادور ، وجواتيمالا ، وإيران[٦٣] .

فى مقابل هذا تتعدد الأمثلة والشواهد على إقبال فلاحى البلاد النامية بشكل متزايد على انتهاج السبيل الثانى — الثورى — لتحقيق عدالة التوزع فى الأرض والثروة الزراعية . إذ يعتقد الفلاحون أن ذلك هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يوجه النفوذ المتغلغل لكبار الملاك فى دوائر الحكومة ومؤسسات الدولة وأجهزة التشريع . وهو كذلك السبيل السريع لتحقيق تلك العدالة المنشودة فى حياة هذا الجيل ، ومن نماذج تلك الحركات الثورية ما حدث فى كينيا (قبل الاستقلال) وفى أنجولا ، وفى بعض مناطق كولومبيا ، ومناطق شمال شرقى البرازيل ، وشمال المكسيك ، وفى المناطق الجبلية فى بيرو ، وإكوادور ، وفنزويلا . وكانت أغلب تلك الحركات الثورية ردود فعل على مشكلات زراعية مستفحلة لم تستطع أن تجد طريقها إلى الحل ، برغم تعدد المحاولات السلمية الحادثة[٦٤] .

وكانت الطلقة الأولى فى تلك الحرب بين « الذين يملكون » والذين « لا يملكون » قد أطلقت فى المكسيك فى عام ١٩١٠ قبل الثورة البلشفية بوقت طويل . هذا إذا

(٦٣) انظر مزيداً من التفاصيل عند ريتشارد بيرندت ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤٤ – ٢٤٩ .
(٦٤) انظر المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

أغضينا الطرف عن ثورات الفلاحين الفاشلة العديدة التي سبقت ذلك . ومن أمثلتها « حروب الفلاحين » في أوربا . وفي عام ١٩١٧ — سنة الثورة البلشفية في روسيا — سجل الدستور المكسيكي لأول مرة حق الأجراء والعمال الزراعيين في ملكية الأرض . وما زالت تلك الثورة الفلاحية الناجحة تمثل نموذجاً يحتذى لكثير من جماهير الفلاحين في أمريكا اللاتينية اليوم ، الذين أصبحوا الآن أكثر تسلحاً بالوعي الطبقي . وقد سارت على نهجها بالفعل بعض الثورات الفلاحية التي هبت في بيرو ، وبوليفيا ، وجواتيمالا ، وكوبا . . . إلخ .

أما في آسيا وبعض أجزاء إفريقيا فيبدو أن الحركة الفلاحية هناك تستوحي التجربة السوفييتية بصورتها المطبقة في وسط آسيا ، وكذلك الثورة الزراعية في الصين . وتطرح تلك المجتمعات على نفسها (طالما أنها تستوحي التجربة الاشتراكية في الزراعة) مدى السماح بالملكية الخاصة للأرض وحرية التصرف في المنتجات الزراعية ، كحافز لاغناء عنه لزيادة الإنتاجية ، وتيسير عملية توجيه الاقتصاد القومي .

ويمكن القول بصفة عامة أن تعبئة جماهير الفلاحين — على الأقل في المراحل الأولى للتنمية — تصدر عن نجاح خارج المجتمع ، ولكن بمعنيين مختلفين : المعنى الأول أنها تفد من خارج البلد نفسه من ناحية ، والمعنى الآخر أن الريادة المباشرة لعمليات التنمية الريفية تأتي من المراكز الحضرية ، وليس من صفوف البروليتاريا الزراعية [٦٥] .

---

(٦٥) المعروف بالنسبة للهند أن الحركات الريفية كانت من صنع الطبقة الوسطى الدنيا ، قارن ، Nisra ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ ، وكذلك ظهر المحامي فرانسيسكو جولياو في المناطق الفقيرة شمال شرقي البرازيل — بسكانها الريفيين — البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة — وقام بتأسيس وزعامة اتحاد العمال الزراعيين اليساري المتطرف . وقد أوضحت الدراسات التي أجريت على تنظيم حركات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البروليتاريا الزراعية في البرازيل أن الأفراد الذين قدموا المبادرات الأساسية الهامة في تلك الحركات الثورية لم يأتوا بين صفوف تلك البروليتاريا الزراعية ، وأن هؤلاء الزعماء والمنظمين قد حققوا مكاسبهم بفضل التنازلات التي قدمتها حكومات الولايات والحكومة المركزية هناك ، وذلك من خلال وساطة بعض الزعماء السياسيين ذوي المكانة البارزة . وبهذا يمكن القول بأنه لم يتغير سوى تركيب الطبقة العليا المتحكمة فقط ، أما البناء الأساسي فقد ظل على حاله . قارن حول هذا الموضوع :

Benn Galjart, "Class and Following in Ruxal Brazil" in : America Latina, Rio de Janeiro, VII, 3, 1964, pp. 3-23.

وتحاول كل الحركات الثورية — المنطلقة من المراكز الحضرية أساسًا — أن تجند لها أتباعًا من بين جماهير الفلاحين : كالحركات شبه العسكرية ، والأحزاب اليسارية والمتطرفة ، والحركات الفكرية ذات البرامج الريفية . . . إلخ . وهكذا كانت جماهير الفلاحين بمثابة « أداة » فى يد بعض الحركات التى يمتد تأثيرها ليشمل المستوى القومى كله ، بل حتى تمتد ارتباطاته إلى النطاق الدولى أيضًا .

أما المزارع الضخمة الحديثة التى تمتلكها المؤسسات الأمريكية ، وكذلك تلك التى يملكها المستوطنون البيض فى شرق إفريقيا فتمثل بيئة صالحة لنمو الاتجاهات الثورية وانتشار الأفكار التقدمية . فهناك تتركز أعداد كبيرة من العمال المأجورين الذين انتزعوا من بيئة تقليدية فقيرة ، وزرعوا زرعًا فى بيئة جديدة ذات مناخ عصرى جديد على أولئك العمال تمامًا (٦٦) . وينتمى أولئك العمال إلى قبائل متباينة ، وقد يتكلمون لغات مختلفة ، ويمثلون مصالح متضاربة ، مما يجعل من عملية تنظيمهم فى البيئة الجديدة أمرًا شاقًا . ومن شأن كل هذه الأوضاع أن تيسر تأثير ممثلى الحركات اليسارية المتطرفة عليهم ، ويجعلهم أرضًا صالحة لانتشار تلك الشعارات .

على أنه يصاحب هذا التغلغل « الفكرى » من الحضر إلى الريف ، تيار معاكس ، تتدفق فيه الهجرة من القرية إلى المدينة ، هى ظاهرة « الهروب الريفى » ، أو « الخروج الريفى » . وينخرط فى صفوفها عادة جماعات الشباب الطموح والمتفتح الباحث عن فرص الترقى واكتساب المهارات والخبرات الجديدة التى ليست ميسورة فى بيئتهم الريفية التقليدية . وقد يعود نفر من أولئك المهاجرين إلى قراهم مرة أخرى ، ويكونون جزءاً من صفوة محلية جديدة : تمثل جزءاً عضويًا من جماعات مصالح أوسع نطاقًا أو قادة سياسيين على المستوى القومى العام . أما بقيتهم فإنها تستقر فى المدينة ، ولكنها تظل تمارس مع ذلك تأثيراً تعبويًا على أقاربهم ، وجيرانهم ، وأصدقائهم السابقين الذين ما زالوا يعيشون فى القرية . ذلك أن إحساس المهاجرين بالانتماء إلى بيئتهم

---

(٦٦) وقد نشر ريتشارد بيرندت دراسة عن هذه النوعية من العمال الزراعيين :

R.F. Behrendt, «The Uprooted : A Gueautemala Sketch", in : The New Mexico Quarterly Review, XIX / 1, 1949, pp. 25-31

وقد أعيد نشرها بصورة معدلة فى الكتاب التالى :

Problems in World History, Chicago, 1963, pp. 164-168.

الريفية يظل حيًّا فى نفوسهم ، أو فى نفوس نفر منهم على الأقل .وكلنا نعرف جوموكينياتا قد أصبح الزعيم المطلق لقبيلة الكيكويو . والأب الروحى لحركة ماو ماو الثورية وذلك بعد أن كان قد أمضى سنوات طويلة فى لندن وعاد إلى وطنه كينيا يحمل شهادة الدكتوراه فى الأنثروبولوجيا .

ولا شك أن الثورات الناجحة تؤدى إلى ارتقاء بعض الأفراد ذوى الانتماءات الريفية المباشرة ، وتضعهم فى مراكز المسئولية الكبرى ، حتى ولو لم يمروا بمعاهد تعليمية عالية. وقد وصل لازارو كارديناس — ذى النشأة الريفية — إلى منصب رئيس جمهورية المكسيك فى الفترة من ١٩٣٤ حتى ١٩٤٠ من خلال دفاعه الطويل الذى لم يعرف هوادة عن الإصلاح الزراعى .

وهناك ثمة سبيل آخر — مماثل — للارتباط بين الأهداف والتنظيمات الريفية المحلية من ناحية والمنظمات والعمل السياسى القومى من ناحية أخرى ، وهو أن يرتقى زعماء الجمعيات والاتحادات التعاونية الزراعية إلى الصفوف الأولى فى الأحزاب السياسية خاصة فى البلاد الإفريقية التى تعرف تنظيما متقدمًا للحركة التعاونية الزراعية [٦٧] .

(٦٧) انظر توم مبويا ، المرجع السابق الإشارة إليه ، حيث يناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل .

الفصل السادس

البناء الطبقى فى المجتمع المصرى

دكتور محمد الجوهرى

أولاً — خصوصية الوضع الطبقى المصرى :

ترتيباً على كل ما سبق لا نستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصرى . وحتى لو أخذنا أجزاء من تلك التصنيفات السابقة فلا يمكن التسليم بها كنتائج نهائية ، وإنما يجب أولا التأكد من سلامتها إمبيريقيا . فجميع التصنيفات الغربية — شرقية كانت أو غربية — لا تأخذ فى اعتبارها خصوصيات مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى يجتازها مجتمعنا . وهى غير مستطيعة ذلك لأننا لم نتوصل فى مضمار دراسة الطبقات — ولا فى أى حقل آخر من حقول الدراسة الاجتماعية — إلى تعميمات بمثل هذه الشمول بعد .

لذلك فإن تصنيف البناء الطبقى للمجتمع المصرى يجب أن ينبع من دراسة الواقع المصرى .

على أن هذا الالتزام « الأكاديمى » لا ينفى ولا يستطيع أن يتجاهل طبعاً الالتزام بتوجيه نظرى محدد منذ البداية ، وهو ما نؤكد اليوم على أهميته فى كل دراسة فى علم الاجتماع .

والسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى الذى نحن بصدد دراسته أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الإقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى . هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكى ما زالت — برغم الإنجازات العظيمة التى تحققت — تخطو

خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع .

وقد أوضح الدكتور جمال مجدى حسنين فى دراسة له[1] هذه الحقيقة العامة من خلال استعراض مجالات أو أنماط الإنتاج الرئيسية الموجودة فى المجتمع المصرى المعاصر . وقد حصر تلك المجالات فى خمسة أشكال اقتصادية مختلفة هى :

١ — الإنتاج الرأسمالى ، وهو المجال الذى ظل يلعب الدور الأساسى فى الاقتصاد المصرى حتى صدور القرارات الاشتراكية فى عام ١٩٦١ . ويكفى دليلا على أهميته تلك أنه كان يساهم بحوالى ٨٢٪ من الدخل القومى المصرى « والقاعدة الحقيقية لهذا القطاع توجد أساسًا فى الريف حيث يعيش أكثر من نصف السكان ، وحيث تتحكم فئة ملاك الأراضى الزراعية التى تملك ما بين ٥ إلى ٥٠ فدانًا فى ثلثى مساحة الأراضى الزراعية كلها ، والتى يتمركز فى أيديها ٨٢٪ من الآلات الزراعية التى توفر فى الإنتاج ما يصل قيمته إلى ٥٠٪ أو ٦٠٪ بالنسبة للاستزراع بالوسائل التقليدية . أما الجزء الصناعى والتجارى فإنه يتركز أساسًا فى الصناعات التحويلية ، حيث يصل نصيبه إلى ٤٠٪ من جملة الإنتاج القومى فى هذا القطاع . ويتركز كذلك فى التجارة الداخلية حيث يتحكم فى ٨٦٪ من خدمات هذا القطاع أيضًا »[2] .

٢ — القطاع العام ، وهو القطاع الذى كانت نواته قوانين يوليو الاشتراكية التى صدرت عام ١٩٦١ (والذى يسميه جمال مجدى حسنين قطاع الإنتاج الحكومى) . ويلعب هذا القطاع دوراً رائداً ومسيطراً فى قطاعات الصناعات التعدينية (حيث يسيطر على ٨٨٪ من جملة الإنتاج القومى منها) ، والبنوك والتأمين (حيث يسيطر عليه بنسبة ١٠٠٪) ، وفى النشاط الصناعى . أما بالنسبة للزراعة فلا يتجاوز نصيبه ٢٠٪ من جملة الأراضى الزراعية .

٣ — الإنتاج السلعى الصغير : « ويمثل هذا النمط غالبية الوحدات الإنتاجية سواء فى الريف أو المدن . وينتمى إلى هذه التشكيلة الاقتصادية الجزء الأكبر من

(١) د . جمال مجدى حسنين ، « صورة من المجتمع المصرى المعاصر » . مقال بمجلة الكاتب ، السنة الرابعة عشرة ، مايو ١٩٧٤ ، العدد ١٥٨ ، ص ص ٢٠ — ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١ .

الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة (حوالى ٣ ملايين فلاح). أما فى المدن فإن عدد الحرفيين واليدويين يبلغ أكثر من مليونى حرفى »[٣]. وهناك علاوة على ذلك أعداد كبيرة من العاملين بالنشاط التجارى والخدمات. ولكن الملاحظ أنه برغم تضخم العاملين فى هذا الميدان من ميادين الإنتاج. إلا أنه لا يمثل عنصراً رئيسيًّا فى الدخل القومى فى الزراعة، حيث يسيطر على ثلث الأراضى الزراعية فحسب. أو فى الصناعة حيث يعمل فيه ٢٧٪ فقط من جملة عمال الصناعة.

٤ — الإنتاج الطبيعى: وهو الإنتاج المعتمد على المعتمد على الاستهلاك المباشر للثروات الطبيعية — دون واسطة الصناعة — وهو ذلك المنتشر عن البدو فى الصحراء. وليس له كما هو واضح وزن يذكر فى إجمالى الإنتاج القومى.

٥ — الإنتاج المختلط: وهو ذلك الميدان الذى تشترك فيه الأموال العامة مع رؤوس أموال القطاع الخاص فى بعض المشروعات كالمقاولات، وبعض المشروعات التجارية، وصناعة استخراج البترول، وبعض الصناعات الأخرى.

والنتيجة التى يجب أن نرتبها على تلك الحقيقة العامة أن كل شكل من أشكال الإنتاج السابقة تقابله تشكيلة طبقية خاصة. أو لنقل بكلمات أخرى إن تنوع أنماط الإنتاج يؤدى إلى تنوع الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى. وهى بهذا الشكل تأكيد للملاحظة العامة التى ألمحنا إليها، والتى تضفى على البناء الطبقى للمجتمع المصرى وضعًا خاصًّا.

كذلك تدفعنا تلك الحقيقة العامة إلى أن نفصل معالجتنا للطبقات فى المدينة عن الريف. هذا على الرغم من أن أحدهما لا يتميز بسمة نوعية مميزة من أشكال علاقات الإنتاج الثابتة النمطية. فلا يعرف الريف إقطاعًا، ولا تعرف المدينة رأسمالية. وإنما الأشكال التى نصادفها هنا وهناك عبارة عن أشكال مهجنة لا هى هذا ولا ذاك... بالإضافة إلى أن القرارات الاشتراكية (تأسيس القطاع العام. والتأميمات بأنواعها، والإصلاح الزراعى، وتنظيم قطاع التجارة... إلخ) كانت بمثابة عمليات جراحية فى البناء الطبقى للمجتمع المصرى لم نتبين بعد آثارها على جسم المجتمع بشكل محدد ولم تتصد دراسة علمية رصينة لقياس تلك الآثار. ولعل هذا الوضع الخاص يجعل

---

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

لمعالجة الطبقات فى المجتمع المصرى المعاصر قيمة خاصة وأهمية ماحة سواء على المستوى القومى (حيث لا نعرف نحن أنفسنا سوى القليل فى هذا المضمار) أو على مستوى البحث السوسيولوجى المقارن ، وهو اليوم مطلب بارز من مطالب البحث السوسيولوجى المعاصر .

على أن تأكيدنا على ضرورة مراعاة خصوصية مرحلة التطور الاقتصادى الاجتماعى التى نعيشها لا تنفى أننا نلتزم محدداً أساسيًّا عند تصنيف الطبقات فى المجتمع المصرى ، وهو محدد يتسق مع الإطار النظرى السابق تطويره فى الفصول السابقة من هذه الدراسة . فنحن سنأخذ فى اعتبارنا موقع الجماعات المتشابهة المقارنة من وسائل الإنتاج . فنميز أساسًا بين من يملكون ومن لا يملكون ، واضعين فى اعتبارنا الوظيفة الاجتماعية للملكية . فليست ملكية الأسرة للفدان الواحد أو ما دون ذلك من الأرض بملكية حقيقية وفقًا لهذا المفهوم . ذلك لأنها لا يمكن أن تمثل أساسًا لإعاشة الأسرة المذكورة ، وبالتالى فلا يمكن أن تفيد فى حماية أصحابها من الاستغلال الذى يمكن أن يقع عليها من أصحاب الملكيات الأكبر (٤) .

وهنا نصل إلى مزيد من تحديد دور ملكية وسائل الإنتاج كمعيار للتصنيف الطبقى ، فالواقع أنه يجب الالتفات إلى أثر الملكية — عقاراً كانت أو رأس مال — فى تمكين صاحبها من استغلال من لا يملكون . وكذلك الالتفات إلى تعرض من لا يملكون للوقوع فريسة الاستغلال بسبب افتقارهم إلى الأساس الاقتصادى لوجودهم الاجتماعى .

بعد ذلك سوف نضطر إلى تصنيف هؤلاء وأولئك إلى طبقات (يمكن أن نسميها فرعية ولكننا لن نفعل) حسب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووصفها فى نسق علاقات الإنتاج ، ونصيبها من السلطة . . . إلخ ذلك من الاعتبارات . فنحن إذا اقتصرنا على تصنيف السكان إلى طبقتين فقط فسوف نحصر أنفسنا فى قالب غير مرن ومخالف

---

(٤) استعرض محمود عوده فى «كتابه القرية المصرية» التكوين الاجتماعى للطبقة الدنيا فى الريف المصرى خلال القرن التاسع عشر . وقد ألقى الضوء بالتفصيل على المصادر الثلاثة الرئيسية التى ساهمت فى تشكيل هذه الطبقة ، وهى : تزايد الأعباء الضريبية والتمايز الضريبى ، ثم الديون ، وأخيراً تفتت الحيازات عن طريق الميراث . فقد تكاتفت هذه العوامل فى تشكيل طبقة اجتماعية من الفلاحين المعدمين — أو أشباه المعدمين عند أواخر القرن التاسع عشر (تعلوها شريحة من صغار الملاك) وانتقلت أرض هؤلاء إلى كبار الملاك من أجانب ومصريين . انظر ، دكتور محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ص ١٥٩ — ١٦٩ .

للواقع بسبب ما أشرنا إليه من خصوصية المرحلة التى يجتازها مجتمعنا . ولن نعمد إلى التمييز بين طبقات رئيسية وأخرى فرعية لعدم توفر الشروط الموضوعية التى تبرر ذلك. وإنما سنعتبر كافة الجماعات الاقتصادية (وتصنيفاتها السياسية والثقافية وغيرها) فى الريف والمدن طبقات .

ثانياً – اعتبارات أولية بشأن التقسيم المقترح :

هذه بعض الاعتبارات الأولية التى راعيناها عند رسم الخطوط العامة للتقسيم المقترح للبناء الطبقى فى مصر ، وبدونها سيتعذر فهم بعض جوانب هذا التقسيم ، نوردها فى النقاط التالية :

(ا) إن كل التحديدات التالية سواء بالنسبة للريف أو المدينة لا تمثل رأياً نهائياً ، وإنما هى تخطيط أولى – انطباعى فى أساسه . وهذه حقيقة لم تعترف بها أى من الكتابات السابقة . ولكنه تنظيم علمى للانطباعات بمعناها الواسع ، ففيها ثمرة استقراء البيانات الإحصائية والدراسات السابقة عن البناء الطبقى للمجتمع المصرى ريفه وحضره . واتفاقا على قصور هذا كله على إصدار الحكم النهائى على تحديد فئات البناء الطبقى المصرى فإنها يمكن أن تكون بمثابة فروض للبحث الذى نرجو أن يبدأ العمل فيه قريباً ، والذى ستتكتل له أفضل إمكانيات البحث فى بلادنا .

(ب) إن أى تصنيف للطبقات فى المجتمع المصرى يجب أن يأخذ فى اعتباره الهوة الاقتصادية والاجتماعية (وخاصة الثقافية) التى تفصل بين الريف والمدينة وهى هوة لها آثارها على شكل الطبقات هنا وهناك وعلى سماتها المميزة وعلى فاعلية المحددات التى ستستخدم فى تصنيفها . وإلى أن تضيق تلك الهوة وتختفى فلا مناص من معالجة البناء الطبقى منفصلا فى كل من الريف والمدينة ، وهو أمر نعتقد أن غالبية الدراسات السابقة حول نفس الموضوع قد أخذته فى الاعتبار والتزمت به . إذ الملاحظ من تحليل بعض الدراسات السابقة أن رواسب العلاقات الاقتصادية الإقطاعية ما زالت منتشرة فى الريف* . بينما نجد أن الملكية العامة لأدوات الإنتاج هى

---

* وأهم مظاهر هذه العلاقات وأكثرها دلالة :

١ – استمرار قطاع كبير من مساحة الأرض الزراعية فى أيدى كبار الملاك .» وبسبب ضيق الرقعة =

الشكل السائد فى القطاع الصناعى . الأمر الذى يجعل الطابع الاشتراكى هو الغالب على المدينة * .

(ح) لم نستخدم فى التقسيم التالى المقترح مصطلحى برجوازية وبروليتاريا . وليس عدم استعمالنا لهذين اللفظين صادراً عن تعصب قومى أو شيء من هذا القبيل . وإنما رغبة فى تجنب استخدام مصطلحات ترتبط تاريخياً بفئات ذات مواصفات ومعالم معينة ليست متحققة فى المجتمع المصرى . كما أن معظم الكتاب المصريين المهتمين بالموضوع قد أدركوا ضرورة هذا التحفظ العلمى فاتخذوا موقفاً مشابهاً وشاع فى الآونة الأخيرة الكلام عن « الطبقة الوسطى » و « الطبقة العاملة » .

(د) إننا فى تحديدنا لكل طبقة فى الريف أو المدن قد أطلقنا فى الاسم الموضوع أمامها فى الواقع اسم أبرز فئة تدخل فيها . ولكننا ألحقنا بها كل من فى مستواها أو من فى حكمها ، ولذلك يضيف القارئ عبارة (ومن فى حكمهم) إلى جانب اسم كل طبقة من الطبقات المقترحة .

(هـ) إن تحديد طبقة كبار الملاك الزراعيين بخمسين فداناً لا يعنى أن هذا هو أقصى ثروة يمكن أن تمتلكها أسرة ريفية مصرية . فقانون الإصلاح الزراعى

= الزراعية وفقر الغالبية العظمى من سكان الريف يعجز هؤلاء عن شراء الأرض ، ويجبرون على إيجارها من أصحابها بشروط تعسفية تقارب السخرة » .

٢ — دفع إيجار عينى — جزء من المحصول — وبذلك يستحوذ الملاك على النصيب الأكبر من إنتاج الأرض ويسلب الفلاح جهده . وهو النظام المسمى بالمزارعة أو « النايب » أو « الزراعة بالمشاركة » ، ويطبق على نطاق واسع فى جميع أنحاء الجمهورية .

٣ — نظام العمل فى خدمة أرض كبار الملاك شبيه بالسخرة . فالحد الأدنى للأجور غير مطبق وظروف العمل سيئة للغاية ، وساعات العمل غير محدودة ، والآلات بدائية ، والمرأة العاملة تحاسب بنصف الأجر كالصبية . . . . . إلخ .

٤ — إيقاع الفلاحين فى شبكة من الديون الثقيلة تجعلهم دائماً فى حالة تبعية وتقيدهم بصورة لافكاك لهم من نفوذ كبار الملاك .

انظر مزيداً من التفاصيل عند ميشيل كامل « حول حركة واتجاهات الصراع الطبقى فى الريف » مقال بمجلة الطليعة ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ص ٥٤—٦٥ .

* أشرنا من قبل إلى أن القطاع العام يسيطر على رأس المال المالى (البنوك وشركات التأمين) ، والصناعات الثقيلة والمناجم والمحاجر والنقل البرى والبحرى والتجارة الخارجية ويتحكم فى معظم الصناعات المتوسطة والخفيفة ، وكذلك قطاع تجارة الجملة وقطاع المقاولات .

الأخير يسمح للأسرة الواحدة بتملك مائة فدان ؛ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يمكن أن تجمع نفس هذه الأسرة إلى جانب ملكية المائة فدان ملكية مواش ، وآلات زراعية ، وورش ، ورءوس أموال فى المدينة أو فى الريف ، وغير ذلك من وسائل الاستغلال الرأسمالى . . . وهذه كلها عناصر لا يمكن أن تتكشف إلا من خلال الدراسة الميدانية المقترحة والتى سيرد عنها الكلام فيما بعد[٥] .

(و) إن العبرة الأساسية فى عدد الأفدنة المحدد أمام الطبقات فى الريف لا تنصب على الملكية (بمفهومها القانونى) وإنما على الحيازة (من إيجار أو ملكية أو وضع يد أو غير ذلك) . وهى أمور ندرك تماماً صعوبة تحديدها تحديداً سليما يرتكن إليه من واقع الإحصائيات فقط . والدراسة الميدانية كفيلة بإلقاء الضوء عليه .

ثالثاً — التقسيم المقترح :

(ا) البناء الطبقى فى الريف المصرى :

ويضم الطبقات التالية :

١ — كبار الملاك الزراعيين (ومن فى حكمهم) ، وتضم من يحوزون من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً علاوة على كبار للموظفين .

٢ — متوسطو الملاك الزراعيين ، وتضم من يحوزون من ١٠ إلى ٢٠ فداناً ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم أكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين .

٣ — صغار الملاك الزراعيين ، وتضم أصحاب الحيازات التى تتراوح بين ٥ و١٠ أفدنة ، إلى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) .

---

(٥) أصدرت مجلة الطليعة فى عدد سبتمبر ١٩٦٦ (بمناسبة عيد الفلاح) ملفاً خاصاً يحوى شهادات وتقارير واقعية عن الريف المصرى . وقد تناولت تلك الشهادات الواقعية جانباً من الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، خاصة الطبقية ، فى القرى الخمس التالية : بسنديله (محافظة الدقهلية) ، وبنى هلال (محافظة الشرقية) ، وميت خلف (محافظة المنوفية) ، وإبشنا (محافظة بنى سويف) وكشيش (محافظة المنوفية) . وأهم ما تحويه تلك الشهادات تلك الإشارات الحية إلى صور الاستغلال الطبقى الموجود فى الريف المصرى وهو ما يؤيد دعوتنا إلى تأسيس الدراسة العلمية للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى على الدراسة الميدانية أساساً ، وليس على التحليلات المكتبية المستندة إلى الإحصائيات .

٤ — العمال الزراعيون ومن فى حكمهم ، وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

— صغار الحائزين (١ — ٥ أفدنة) .
— من يحوزون أقل من فدان (أشباه المعدمين) .
— العمال الحكوميون .
— عمال الورش الحرفيون .
— العمال الأجراء .

(ب) البناء الطبقى فى المدينة المصرية :

ويضم الطبقات التالية :

١ — الطبقة الوسطى الكبيرة ، وتضم :

— كبار الملاك العقاريين .
— أصحاب الشركات .
— طبقات المديرين ومن فى حكمهم .

٢ — الطبقة الوسطى ، وتضم :

— أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) .
— متوسطو وكبار الموظفين .

٣ — الطبقة الوسطى الصغيرة ، وتضم :

— أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) .
— صغار ومتوسطو الموظفين .

٤ — الطبقة العاملة وتشمل :

— العمال الصناعيون المهرة .
— عمال الحكومة والقطاع العام .
— العمال الحرفيون .
— الحرف غير الماهرة والباعة الجائلون ومن فى حكمهم .

رابعاً — تحديات أمام دراسة الطبقات الاجتماعية فى مصر :

أكدنا فى أكثر من مكان من هذه الدراسة على خصوصية الوضع الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر ، وهذا الظرف يطرح علينا عدة مشكلات وتحديات نحب أن نلفت نظر الباحثين إليها فيما يلى :

١ — مشكلة الوضع الطبقى للعمال الصناعيين المهرة :

من هذا وضع فئة العمال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقى للمجتمع المصرى المعاصر. فهذه الفئة إن وضعت فى المدينة فى أدنى الهيكل الاجتماعى فلا يعنى ذلك أنها — اقتصادياً واجتماعياً — تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب من وضع فئة صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) . وهى ذات وضع مختلف اختلافاً شديداً عن العمال الزراعيين (بحكم الدخل ، والمشكلات التى تواجه كل فريق منهما ، ودرجة الوعى ، وظروف العمل . . . إلخ) . وهى فى وضع أكثر تميزاً من عمال الحكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق . . . إلخ . (بحكم الدخل ، وسلم الترقى ، وظروف العمل أيضاً وغير ذلك) . فهذه الفئة أو الشريحة الطبقية تكوين فريد فى هذا المجتمع بالقياس إلى بقية عناصره ، وتحتاج إلى دراسة خاصة ، ويمكن أن تضطلع بدور خاص — لم تمارسه إلا نادراً — فى النضال الوطنى والاشتراكى على السواء . ويبقى على وضعها داخل إطارنا العام للبناء الطبقى تحفظات « تستوجب دراسة متأنية فى المستقبل » .

٢ — مشكلة الوضع الطبقى للموظفين :

تجتاز بلادنا — منذ فترة — مرحلة خاصة ، وفريدة تقترب فيها من بعض النواحى من كثير من البلاد النامية وهى البدء بتطوير قطاع الخدمات ، بسبب ما كان يعانيه المجتمع من تخلف ، وبسبب الآمال العريضة التى كانت الطبقات المحرومة تعلقها على الحكم الوطنى (كالتعليم ، والصحة . . . إلخ) .

وأصبح وضع عمال الخدمات وموظفى الدولة يفرض علينا التزام العناية الفائقة عند تصنيفهم داخل الطبقات المختلفة ، لأنهم لا يكونون طبقة مستقلة بالمفهوم الذى

التزمناه فى هذه الدراسة . وهم يتباينون فيما بينهم تبايناً شديداً من حيث الأصول الطبقية . وهم يختلفون فيما بينهم كذلك من حيث السلطة التى يمارسونها بسبب التفاوت فى المستويات (من الوزير ورئيس مجلس الإدارة إلى أصغر موظف فى الدرجة العاشرة) .

لذلك نلاحظ على تصنيفنا أن تسكين هذا القطاع العريض من أبناء المجتمع فى طبقات حسب دخولهم فقط — وهو ما أثير من قبل فى بعض المناقشات العلمية للبناء الطبقى فى مصر — فيه تجاهل لما يمارسونه من سلطة بالفعل ، وما يتمتعون به بالقوة ، وفيه تجاهل لما يربطهم من وعى خاص (ناشئ أساساً عن تشابه مشكلاتهم بسبب اشتغالهم جميعاً لدى صاحب عمل واحد وغير ذلك من العوامل) .

وحتى لو أمكن تصنيفهم حسب دخولهم فى المدينة المصرية ، فالأمر مستحيل كل الاستحالة ومجاف للواقع الذى نعرفه جميعاً فى القرية . فالسلطة التى يتمتعون بها ، والقوة الشرائية الأعلى لدخولهم فى البيئة الريفية ، مع انخفاض الأعباء الحضرية المرتبطة بالمتع الحضرية العديدة التى لا تتوافر أو لم تكن متوفرة حتى عهد قريب فى القرية (كالمواصلات ، ودور اللهو ، والتسلية بأنواعها ، والأدوات المنزلية المرتبطة بالكهرباء . . . إلخ) كل تلك العوامل تعطى للموظف ذى الثلاثين جنيهاً فى الشهر وضعاً فى القرية يفضل وضع زميله فى المدينة .

وهذه كلها أمور يجب أن تكون محل اهتمام الدراسات الميدانية المقترحة .

٣ — الإصلاح الزراعى والمجتمعات الجديدة فى الأراضى المستصلحة :

بذلت بلادنا على مدى العشرين سنة الأخيرة جهوداً لا يستهان بها فى ميدان الإصلاح الزراعى ، سواء من حيث إعادة توزيع الإقطاعيات التى آلت إلى الدولة وفق قوانين الإصلاح الزراعى الثلاثة ، أو استصلاح المزيد من أراضى الصحراء والأراضى البور . ومن المؤكد أن هذه السياسة قد أدت إلى إجراء بعض التعديلات على خريطة علاقات الإنتاج فى القطاع الريفى من المجتمع المصرى . والحاجة ماسة إلى تبين آثار هذه السياسة من خلال دراسة علمية هادئة تتجاوز مستوى الانفعالات والنوايا الطيبة .

كما أن مشكلة البناء الطبقى فى مجتمعات الأراضى المستصلحة لم تحظ بعد بأى

نوع من الاهتمام، ويهمنا هنا أن نلفت النظر بوجه خاص إلى تأثير العلاقات الطبقية القديمة على الظروف الجديدة ، هل استمرت تمارس تأثيرها القديم ، أم تعدلت ، وهل كان التعديل طفيفاً أم جذرياً ؟ إلى آخر ذلك من مشكلات . فهذه المجتمعات الجديدة تمثل تجربة اجتماعية فريدة يحسن أن نفيد منها الإفادة الكاملة على المستوى العلمى . خاصة وأنها لن تتكرر كثيراً إذا أخذنا فى اعتبارنا أن توسعنا فى الصحراء محدود بكميات المياه العذبة اللازم توافرها لزراعة تلك الأراضى .

٤ — الإحصائيات والدراسة الميدانية :

اعتمدت معظم الدراسات التى قدمت محاولات لتحديد التكوينات الطبقية داخل المجتمع المصرى حتى الوقت الحاضر على إحصائيات عن الملكية العقارية ، أو عن الدخول وما إلى ذلك . سواء فى ذلك دراسة جمال مجدى حسنين ، أو دراسة محمود حسين أو محمود عوده[٦] . وقد توهمت تلك الدراسات جميعاً أنها تلتزم بذلك محكات موضوعية فى دراسة البناء الطبقى للمجتمع المصرى (أو لقطاع منه هو الريف عند جمال مجدى حسنين وعند محمود عوده) ، مغفلة ما تنطوى عليه تلك الإحصائيات ، على ما فيها من أخطاء ونقص ، من قصور فى التعبير الكامل عن البناء الطبقى لأى مجتمع . فليست لدينا ، ولا يمكن أن توجد هكذا جاهزة ، إحصائيات تربط بين حجم الملكية العقارية وبين حجم الاستثمارات فى الصناعة أو التجارة . ولا بين الدرجة التى يشغلها الفرد فى السلم الوظيفى (أعنى فى الكادر الحكومى أو فى وظائف القطاع العام) بين الملكيات العقارية والاستثمارات الأخرى . وحتى لو لجأنا إلى بيانات الضرائب بأنواعها فلن تغنينا ، هذا إذا تيسر أصلا تحقيق ذلك عملياً ، فكثير من الإيرادات تتدفق إلى جيوب شرائح عديدة من المواطنين بعيداً عن أعين رجال الضرائب ليس فى مجتمعنا فحسب، ولكن فى كل مجتمع .

لذلك يحتم هذا الوضع على كل من يتصدى لدراسة البناء الطبقى للمجتمع المصرى إجراء عديد من الدراسات المسحية للشكل الواقعى لممارسة الطبقة لقواتها الفعلية على الطبيعة .

---

(٦) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٧٠ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ومحمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تغطى تلك المسوح المجتمع المصرى بأسره ، فهذا هو الآخر اقتراح مستحيل ، فوق أنه غير لازم . ولكن يمكن الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة ، وحيث تختار بعناية بعض نماذج من مجتمعات ريفية وحضرية تجرى عليها تلك المسوح بكل دقة واستفاضة : ليس بالإحصاء والأرقام وحدها ، ولكن من خلال تكامل الأدوات وسبل البحث الكمية والكيفية على السواء . حيث يبنى الدارس أحكامه على أساس الأرقام التى يستخرجها بنفسه من الواقع الحى ، مضافاً إليها معايشته الخاصة لهذا الواقع وتسجيل انطباعاته عن ترابط عوامل القوة — أو الضعف — المختلفة فى الواقع الملموس .

فقد تعطينا الإحصائيات الصماء الخاصة بقرية معينة بيانات مؤداها أن أعلى ملكية — وهو أمر متوقع طبقاً لقوانين تحديد الملكية — لا تزيد عن خمسين فداناً ، وأن عدد من يحوزون هذه الملكية فى القرية لا يزيد عن خمسة عشر شخصاً . بينما هناك عدد أكبر يحوز ملكيات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ فداناً مثلا ، وقطاع عريض تقل حيازاته عن خمسة أفدنة . فإذا ما استندت إلى الإحصاءات وحدها ما خرجت بنفس الانطباع العنيف عن حدة الفروق الطبقية فى مجتمع تلك القرية . وهو الانطباع الذى يمكن أن أخرج به من معايشة الواقع الملموس للحياة فيها . فقد أجد أن هؤلاء الملاك الكبار الخمسة عشر يتركزون جميعاً ، أو أغلبيتهم ، فى عائلة واحدة (كانت إقطاعية بالمعنى « الرسمى » فيما مضى) . ومن ثم فإن الوضع الطبقى لأحد أفراد تلك العائلة الكبيرة لا يتحدد فى الواقع فى ضوء هذا الرقم الأصم ولكنه يتحدد بملكية العائلة كلها ، وتاريخها وبعدد المتعلمين فيها ، وعدد كبار الموظفين فيها . . . وباختصار بما تحوزه من سلطة ، وما يربط بين أفرادها من وعى يحدد فى نفس الوقت موقفها من الجماعات الطبقية الأخرى فى القرية . ولعل المعايشة تكشف لنا بعد ذلك أن العشرين أو الثلاثين شخصاً الذين حددتهم لنا الإحصاءات بأنهم من متوسطى الملاك (من ٢٠ — ٥٠ فداناً مثلا) يمثلون بورجوازية زراعية ذات طابع رأسمالى حديث . فقد تتركز فى أيديها ملكية حيوانات التسمين ، وآلات الطحن ، والورش الكبيرة ، والمعامل الزراعية (كاللبن أو السجاد مثلا) ، علاوة على ما تحوزه من نفوذ سياسى (فى ضوء علاقتها بالتنظيم السياسى القائم ، إذ يمكن أن تكون لها

اليد العليا فيه فى مثل هذه القرية التى قد يكون أبناء العائلة الإقطاعية القديمة معزولين فيها عن ممارسة العمل السياسى) . . . إلخ ذلك من ملابسات .

لذلك نكرر أن إجراء تلك الدراسات المسحية عامل حاسم فى تحديد الشكل الواقعى لممارسة الطبقة لقوتها الفعلية ، فتركز هذه الملكيات فى عائلات معينة ، وتشعبات العائلة فى المدينة وفى مراكز السلطة فى الريف يلقى الضوء الأكبر على قوتها الفعلية ويمنحها وضعاً طبقياً حقيقياً فوق وضعها الذى تحدده الإحصائيات .

ولعله يمكننا أن ندلى فيما يلى ببعض الاقتراحات المحددة حول العينة خاصة ، وبعض الاعتبارات الأولية التى يجب مراعاتها عند اختيار وحدات تلك العينة . وهى جميعها اقتراحات مبدئية تحتمل المناقشة الواسعة مع زملاء من فروع أخرى (كالاقتصاد والتاريخ مثلا) وتتطلب مزيداً من التعديل والإحكام .

ففيما يتعلق بالعينة التى ستختار لتمثل القطاع الريفى لدينا أساس طيب يتمثل فى نتائج بحث تنميط قرى الريف المصرى الذى أجرته وحدة بحوث الريف فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . والمعروف أن هذا البحث كان قد ركز على عدة متغيرات أجرى على أساسها التصنيف يهمنا منها بصفة خاصة متغير ملكية الأرض (طبيعة توزيع الملكية) ونسبة المشتغلين بالزراعة .

ونرى أن يراعى فى اختيار قرى العينة :

— دراسة بعض القرى التى كانت بها إقطاعيات كبيرة فى الماضى : سواء للأسرة المالكة السابقة أو للإقطاعيين أو لشركات الأراضى أو غيرها ؛

— دراسة بعض القرى التى كانت تتميز بتنوع الملكيات ، أى كانت فيها إقطاعيات كبيرة أساساً علاوة على ملكيات عادية كبيرة (أقل من ٥٠ فداناً) ومتوسطة وصغيرة .

— دراسة بعض القرى التى تتميز أساساً بالملكيات الصغيرة ، كتلك التى نجد كثيراً منها فى محافظة المنوفية مثلا .

— مراعاة أن تمثل قرى العينة الوجهين القبلى والبحرى تمثيلا مناسباً .

— ومراعاة الحالات الخاصة بقدر الإمكان ، كتلك القرى المتاخمة للصحراء والواحات ، ومجتمعات الصيد فى شمال الدلتا وغير ذلك .

أما بالنسبة للعينة التى ستختار من القطاع الحضرى : فسوف تغطى وحدات العينة جميع المدن الكبرى بسبب تباين دلالة البناء الطبقى فى كل منها تبعاً لتباين أنشطة السكان الرئيسية والظروف التاريخية وما إلى ذلك من عوامل . وتضم هذه الفئة مدينتى القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة ، وبعض عواصم المحافظات – كما ستضم وحدات هذه العينة بعض نماذج من المدن (عواصم المراكز سابقاً) . ويراعى هنا أيضاً تمثيل جميع الحالات الخاصة : كالمدن التجارية والساحلية ، والصناعية . . . إلخ .

أما عن الجهاز الفنى الذى سيضطلع بعبء الدراسة الميدانية فسوف يضم إلى جانب الباحثين الميدانيين المدربين تدريباً عالياً (خاصة على مناهج الدراسة الأنثروبولوجية) خبراء من ميادين علم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، والتاريخ ، والاقتصاد أساساً .

٥ – خاتمة :

نبهنا مراراً فى هذه الدراسة إلى أن التركيب الطبقى للمجتمع المصرى يحفل بكثير من العناصر الخاصة التى تعطى لأى دراسة لهذا الموضوع أصالة خاصة . ولا شك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا إلى التأنى والتزام الحذر عند استعارة أى مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق على الواقع المصرى .

ولا نعنى بذلك أن التطور الاجتماعى فى بلادنا يسير نهجاً فريداً مختلفاً عن مسيرة التطور فى سائر المجتمعات ، ولكن لأن المرحلة التى يجتازها تطورنا الاجتماعى اليوم خصوصياتها التى لا تجد لها نظيراً متطابقاً كل التطابق فى تاريخ المجتمعات الأخرى . أما الخطوط العامة للتطور فهى متشابهة بحكم ما بين التكوين الإنسانى من تشابه ، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة فى عالم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور . فأرجو ألا تتخذ هذه الدعوة إلى التأنى على أنها مراجعة للأسس العامة التى اهتدينا بها طوال التحليل السابق .

الباب الثالث

الفصل السابع : القيم الثقافية والتنمية .

الفصل الثامن : القرية فى الدول النامية : تحليل نقدى لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى .

الفصل التاسع : مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع .

الفصل السابع

القيم الثقافية والتنمية

دكتور
محمد على محمد

مدخل :

لاجدال فى أن قضية التخلف تمثل الآن محوراً أساسياً لاهتمام المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلى أن التخلف هو أكثر مشاكل عصرنا أهمية وخطورة ، فهناك هوة قائمة بين عالم يتمتع بالقوة والسيطرة والنفوذ ، وعالم آخر يعيش ظروف الفقر والتبعية والحرمان ، أو بعبارة أخرى إن العالم يشهد الآن نموذجين أساسيين للتنظيم الاجتماعى والسياسى أحدهما « حديث » والآخر « تقليدى » أو متخلف . ونستطيع أن نفرق بين هذين النموذجين على أساس دراسة المستويات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والفكرية ، والنفسية السائدة فى كل منهما ، حينئذ سيتضح لنا أن النموذج الأول يضم تلك المجتمعات التى يمكن وصفها بأنها مجتمعات دينامية ، على حين أن الثانى يشمل فئة من المجتمعات تعيش حالة ركود فكرى ، وتسيطر عليها نظم اجتماعية تقليدية . ويجب أن نؤكد هنا أنه إذا كان ثمة اهتمام عالمى ملحوظ بهذه المسألة ، فإنه يتعين أن يواكب ذلك اهتمام محلى بها أيضاً .

ولست فى حاجة — بطبيعة الحال — إلى التدليل على مبلغ أهمية هذا الموضوع وحيويته ، إذ يكفى أن أشير إلى أننا نتناول مسألة تمس وضعنا الحضارى ، وكيفية استناد كياننا إلى مقومات الدولة الحديثة . ولقد برزت هذه المسألة بالذات وبإصرار شديد فى أعقاب هزيمة ٥ يونيو عام ١٩٦٧ التى دفعت المجتمع المصرى برمته إلى ممارسة نوع من النقد الذاتى المرير ، وأخذ كل منا ينقب ويفتش عن الأسباب والنتائج . وأهم ما أسفر عنه هذا البحث تأكيد الحقيقة التى مؤداها : أننا بحاجة

ماسة إلى استكمال أدوات الحياة الحديثة ومقوماتها ، ولا شك أن ذلك يتطلب استقراء تاريخيًّا يمكننا من معرفة أى شوط قطعنا ، « فليس منا من يجهل أن مصر لم تخرج من ظلمات العصور الوسطى التى نشرتها الإمبراطورية العثمانية فى كل ما ملكت من الأمصار ، إلا منذ مائة وسبعين عامًا ، حين دخلت مصر لأول مرة فى علاقات مباشرة مع أوربا ، وهى فترة وجيزة فى تاريخ الشعوب والحضارات ، فأوربا نفسها قد بدأت عصر نهضتها نحو عام ١٥٠٠ ، أى منذ نحو خمسة قرون ، وإذا كانت حضارتها قد تجاوزتنا نضجًا فما ذلك إلا لأنها سبقتنا إلى بناء الدولة الحديثة بنحو خمسمائة عام »[1].

وقد خلصت بحوث علماء الاجتماع إلى أن عبور فجوة التخلف يتوقف على نجاح عملية التحديث ، وهى عملية ذات خصائص مميزة ، وإن كانت تختلف فى أسلوبها باختلاف المجتمعات ، نتيجة تباين العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التى تحدد إلى درجة بعيدة عمليات التغير الاجتماعى . ولا شك أن التحديث فى هذا السياق يختلف عن فكرة التقدم التى سادت خلال القرن التاسع عشر . فالتحديث يشير إلى ظواهر هامة مثل : القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية فى تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعى ، وتطوير أساليب أكثر كفاءة فى مجالات السياسة والضبط الاجتماعى ، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة ، أضف إلى ذلك المظاهر الأخرى التى صاحبت هذه العملية فى المجتمعات الأوربية مثل ذيوع الاتجاه العقلى الجديد الذى تمثله النزعة الإنسانية فى الأدب والفلسفة والدين ، والاعتماد على العلم الحديث القائم على الملاحظة الواقعية والتجريب ، وظهور تكنيك أو أسلوب فنى يرتكز على تطويع النظرية للاستخدامات العملية ، وتدعيم مقومات التنظيم والإدارة الرشيدة .

وهناك دراسات عديدة اهتمت بتحليل ديناميات عملية التحديث . فقد استطاع بلاك C.E Black أن يحدد مراحل لهذه العملية . أما المرحلة الأولى فهى تدور حول التحدى الذى يفرضه التحديث ؛ بمعنى أن المجتمع التقليدى حينما يواجه أفكاراً

(١) انظر دراسة بالغة القيمة للدكتور لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، وبخاصة الجزء الثانى منها عن الفكر السياسى والاجتماعى ، القاهرة ، دار الهلال ، ص ٨ .

ونظماً وخبرات حديثة تظهر بداخله أصوات تطالب بالتجديد والإصلاح ، وهذه هى مرحلة الإيقاظ . على حين أن المرحلة الثانية التى أطلق عليها بلاك تكامل قيادة التحديث تمثل مرحلة الكفاح ، وبخاصة على المستوى السياسى ، إذ تشهد القيادة خلالها انتقالا من التقليدية إلى مرحلة تتطلع فيها إلى التحديث . وهذه هى المرحلة التى شهدتها تركيا بين عامى ١٩٠٨ و ١٩٢٣ حينما قامت حركة تركيا الفتاة بمناهضة السلطان عبد الحميد واستطاع مصطفى كمال أن يزيل الحكم العثمانى تماماً ويعلن قيام الجمهورية ، والمرحلة الثالثة هى التى تتحقق فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفى يعتمد على الزراعة كطريقة فى الحياة ، إلى مجتمع صناعى حضرى (وقد شهدت مصر هذه الفترة بعد انتهاء الحكم الملكى عام ١٩٥٢ ، وبدء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية) . أما المرحلة الرابعة فهى مرحلة متقدمة إلى أبعد حد ، إذ لم تصل إليها إلا أربعة عشر دولة فقط فى هذا القرن وتتمثل هذه المرحلة فى ظهور عملية إعادة تنظيم أساسى للبناء الاجتماعى ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع [٢] .

وطالما أن وجهة النظر التى تتبناها هذه الدراسة تتمثل فى اعتبار مصطلح التنمية مساوياً لعملية التحديث ؛ فإنه من الضرورى أن نلقى مزيداً من الضوء على هذه العملية الأخيرة ، خاصة وأن هناك عدداً من الدارسين يرون أن تحليل مفهوم التحديث وفهم ديناميات هذه العملية يمثل المطلب الأساسى والخطوة الأولى لدراسة الأحداث التى شهدها الشرق الأوسط خلال مرحلة الانتقال الحالية [٣] . غير أن المصطلح لا يزال جديداً ، ولا تزال هناك تساؤلات تتعلق بضرورته ، ودلالته ، وأهميته فى تحليل عمليات التحول والانتقال والتغير التى تشهدها المجتمعات . ونستطيع القول بأن المرادف الذى ذاع وانتشر لمفهوم التحديث فى القرن الماضى هو مصطلح التقدم [٤] ،

---

(٢) See Black, Cyril, E. The Dynamics of Modernization; A Study in Comparative History, N.Y., Harper, 1960.

(٣) راجع ، طارق إسماعيل ، الجوانب السياسية لعملية التحديث فى الشرق الأوسط ، عرض وتحليل د . محمد على محمد ، أوراق مشروع بحث التحديث فى العالم العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة .

(٤) تعرضت فكرة التقدم منذ نهاية القرن التاسع عشر للإهمال أو الازدراء ، ليس فى علم الاجتماع =

الذى يعنى أن الإنسانية تتطور دائماً نحـــو الكمال والإصلاح ، وهو تطور سيطر على الفكر الاجتماعى خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى .
لكن يبدو أن نتائج وآثار الحربين العالميتين فى المجالين الاقتصادى والسياسى على وجه الخصوص عصفت بهذا الاعتقاد ، ودفعت الباحثين إلى ضرورة التخلى عن هذه الفكرة ، واستخدام مصطلح حيادى هو التغير الاجتماعى للإشارة إلى كل صور التباين التاريخى فى المجتمعات الإنسانية . وهكذا أصبح المناخ مهيئاً للبحث عن تعريفات جديدة لمصطلح التحديث ، لكن جهود العلماء فى هذا الصدد واجهت صعوبات لا حصر لها ، لعل أهمها يرجع إلى أن مصطلح التحديث يصعب ترجمته موضوعياً فى ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها ، وإنما يجب تعريفه بالاعتماد على وجهات نظر متعددة ، نعلم على وجه الدقة مبلغ تباينها فى العلوم الاجتماعية .
فبعضها يتسم بالنسبية المطلقة ، وبعضها الآخر ينطلق من المسلمة القائلة بأن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه والنقد ، وكشف مواطن الخلل الوظيفى فى البناء الاجتماعى ، وقد أدى ذلك بدوره إلى ظهور تعريفات متحيزة غير مقبولة مثل القول بأن « التحديث هو اكتساب الطابع الغربى » ، ومع ذلك فإن تبنى المنهج العلمى كان من الأسباب التى ساعدت على اكتشاف العناصر التى تشترك فيها كل المجتمعات أو معظمها ، وعمل هذا الاكتشاف على صياغة تعريف مقبول نسبياً لمصطلح التحديث . فأصبح يشير إلى نموذج محدد للتغير يظهر فى المجتمع ، أو أن التحديث هو عملية معقدة تستهدف إحداث تغييرات فى جوانب الحياة الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعيـــة ، والثقافية ، والأيديولوجية ، بحيث يمكن القول مثلا أن التغيرات الاقتصادية الراجعة إلى التحديث تتضمن تخصص الأنشطة تخصصاً مهنياً فنياً رفيعاً ، وتحديد الوظائف ، ووجود نسبة من العلاقات اللاشخصية ، وتكامل

= فحسب ، وإنما بصورة أعم فى نظر مثقفى المجتمعات الغربية على العموم . وهذه ظاهرة تستحق فى حد ذاتها دراسة سوسيولوجية خاصة . فقد لعبت كل من المؤثرات الفكرية والاجتماعية دوراً هاماً فى إحداث ذلك . فمن الناحية الفكرية كان هناك سعى دائب لتحرير علم الاجتماع من الأحكام القيمية . أما المؤثرات الاجتماعية فيبدو أنها كانت أكثر فعالية . وهنا يجب فحسب أن نأخذ فى اعتبارنا التشاؤم الناشئ عن طبيعة الحرب الحديثة ، وإنما عدم اليقين الكافى فيما يتعلق بالأهداف التى يجدر السعى من أجلها فى المجتمعات التى تتمتع فعلا بمستويات معينة مرتفعة : راجع حول هذا الموضوع ، بوتومور تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق د. محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٢٠ .

الوظائف الاقتصادية تكاملا أفضل ، والإنتاج من أجل التبادل ، وترشيد التنظيم ، كما تشمل التغيرات السياسية أيضًا خصائص مثل التمايز الوظيفى ، والتنظيم الرشيد ، وتكافؤ فرص المشاركة فى صنع القرارات . . . إلخ . ولنا أن نتوقع أن يضم التحديث فى المجال الاجتماعى نفس مظاهر التغير التى نجدها فى مجالى السلوك السياسى والاقتصادى . وتنهض عملية التحديث على تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع ، أى أنه من الضرورى أن يتغير نسق الاعتقاد ، وأن يتبنى الأفراد اتجاهات جديدة ، ومع ذلك فالناس غالبًا ما يميلون إلى الاحتفاظ بمعتقدات واتجاهات تقليدية ، حتى وإن كانت لا تتسق مع الواقع المتغير ، بل إن بعض التقاليد القديمة قد تكون ذات أهمية خاصة مصدرها أنها تحدد هوية المجتمع وتعين حدود وملامح شخصيته . وهكذا يكون الطريق إلى التحديث عسيرًا ، كما أن التغيرات التى تتطلبها هذه العملية قد تكون هى أيضاً صعبة المنال . على أننا إذا كنا نتناول التحديث بوصفه يطرأ على مجالات مختلفة — اقتصادية ، وسياسة ، واجتماعية — فليس معنى ذلك أن يقع القارئ فى خطأ الاعتقاد بأنه يمكن القيام بعملية تحديث ناجحة فى المجال الاقتصادى بينما يظل المجال السياسى محافظًا على تقليديته ، فهذا أمر واضح الزيف ؛ إذ أن هناك تساندًا متبادلا بين هذه المجادلات مما يتطلب اعتبار هذه المحاولة تصنيفية ، والنظر إلى عملية التحديث ككل ، بوصفها تغييراً اجتماعيًا أساسيًا يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعى بكل مكوناته ونظمه وأنساقه .

وإذا ما ألقينا نظرة على عملية التحديث فى منطقة الشرق الأوسط ، أمكننا القول بأن مجتمع الشرق الأوسط يضم فئتين عريضتين من الناس : الأولى هى الفئة الحديثة (العصرية) ، والثانية هى الفئة التقليدية . ومن المعروف أن المناطق الريفية لم تتأثر بقوى التحديث ، فظلت تقليدية إلى حد كبير ، بينما اكتسبت المراكز الحضرية طابعًا حديثاً فى مجالات مختلفة . ولا يعنى ذلك أن المناطق الريفية لم تتأثر مطلقًا بقوى التحديث ، كما لا نقصد أيضًا القول بأن المناطق الحضرية تخلو من النزعات التقليدية ، بينما يمكن أن نذهب بصفة عامة إلى أن فعالية التغير الاجتماعى فى المناطق الريفية كان يعترضها جمود التنظيم الاجتماعى الريفى ، وعدم ثقة الريفيين فى الهيئات الحكومية ، وتفشى المرض والفقر . . . إلخ ، على حين يشكل سكان المناطق الحضرية

الذين يتولون أداء المهام الفنية العليا فى مختلف القطاعات العسكرية ، والإدارية ، والصناعية ، والتعليمية جماعة عصرية بالنسبة لقرنائهم فى الريف . كما أنهم يقومون بدور هام فى التعجيل والإسراع بالتغير ، إذ أن أفكارهم غالبًا ما تنسجم مع الأفكار والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الهيئات الحكومية . ومن المسلم به **أن قدرة هذه الهيئات على القيام بوظائفها تتأثر بالوسط الثقافى المحيط بها ، ومن ثم فإن التناقض بينها وبين هذا الوسط قد يعوق دورها** . وجدير بالذكر أن طبيعة التدريب الذى حصل عليه أولئك الذين يشغلون مهنًا فنية عليا ، يخلق لديهم اتجاهات عصرية ، الأمر الذى يجعلهم يتبنون قيمًا ، ويعيشون خبرات تختلف عن غيرهم من المواطنين ، ومن ثم ينعزلون فكريًا عن العناصر التقليدية فى المجتمع ، ويوجهون اهتمامهم نحو الخطط الكبرى للتغير ، وإن كانوا لا يشاركون فى كثير من الأنشطة المحدودة الضرورية لتنفيذ هذه الخطط . ويشيع بين هذه الفئة بالذات قدر كبير من عدم الرضى ، أو السخط على الأوضاع القائمة ، ولهذا فهم غالبًا ما يشاركون فى الحركات الثورية التى تظهر من حين إلى آخر فى الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من تشابه التنظيم الاجتماعى فى معظم أقطار الشرق الأوسط ، ذلك التشابه الراجع إلى انتشار الزراعة وانتشار الدين الإسلامى إلى حد ما ، إلا أن هناك أيضًا أوجه اختلاف عديدة نتيجة أسباب متباينة . فالدول المنتجة للبترول لديها رأس مال كبير يمكن استغلاله فى التنمية الاقتصادية والبشرية ، وإسرائيل تحصل على معونات ضخمة تفوق ما تحصل عليه معظم بلاد الشرق الأوسط ، كما أنها حققت مستوى عاليًا فى تعليم وتدريب مواطنيها . يضاف إلى ذلك أن عدم الاستقرار الحكومى فى بعض الأقطار قد عمل على الإبطاء من عمليات التحديث فى هذه البلاد . ومع ذلك ، فهناك اتجاهات عامة فى كل هذه المجتمعات منها الميل نحو توسيع نطاق التعليم ، والمشاركة السياسية ، والإفادة من أساليب الاتصال المختلفة فى توعية المواطنين سياسيًا .

وإذا كنا نزعم بأن البناء الاجتماعى لمنطقة الشرق الأوسط قد شهد عدة تغيرات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كانت فى اتجاه التحديث والعصرية ، فإن ذلك فى حقيقة الأمر يمثل استجابة للتحدى الذى يواجهه المجتمع من الداخل أو من الخارج . وهذا التحدى قد يظهر تدريجيًا أو فجأة ، وقد يكون قصير المدى

أو مستمراً . ومهما كانت صورة هذا التحدى ، فإن البرامج التى توضع لمواجهته تطالب دائماً بتوسيع نشاط الحكومة ، وبممارسة أكثر فعالية لوظائفها . أما التحديات الخارجية فهى تضم المنافسة الأجنبية والتى إما أن تكون تجارية أو عسكرية ، إذ أن الصراع العسكرى يحفز الدولة إلى تحديث جيشها والنهوض بالخدمات المساعدة له كالإدارة ، ونظم الضرائب والتعليم . فى مصر عمل محمد على بين عامى ١٨٠٣—١٨٤٩ على إنشاء قوة عسكرية قادرة على مواجهة الغزو الخارجى ؛ وتطلب ذلك إعادة تنظيم الجيش ، وإقامة المصانع المنتجة للمعدات الحربية ، وإرسال بعثات من الشباب للتعليم والتدريب فى المجالات العسكرية ، والهندسية والمعمارية . وحدث ذلك أيضاً بالنسبة للحركات الثورية المختلفة التى تزعمها أتاتورك عام ١٩١٩ فى تركيا ، ورضا خان عام ١٩٢١ فى إيران ، والثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، والانقلابات التى حدثت فى سوريا عام ١٩٤٩ ، والعراق عام ١٩٥٨ ، وكانت نتيجة مباشرة للضغط الأجنبى . ومع ذلك ، فإن نطاق التغير يختلف فى كل حالة من هذه الحالات ، مما يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها : **أن الضغط الأجنبى وحده ليس هو العامل الوحيد المؤثر فى التغير ، فهناك قوى داخلية تساعد على اختيار السياسات المحققة للتغير.**

ومن بين العوامل الداخلية نجد القوى الشعبية التى تضم القطاع الأكبر من المجتمع الذى يشترك فى سخطه على الوضع القائم . ونادراً ما كانت هذه القوى فى الشرق الأوسط تضم جماهير الفلاحين ، الذين سيطرت عليهم قيم ثقافية تقليدية جعلتهم يخشون التغير ، ويمثلون قوة محافظة أساسية فى المجتمع ، بل إنهم كانوا غالباً ما يعوقون برامج التغير أكثر مما يعملون على دفعها إلى الأمام . ومعنى ذلك أن سكان الحضر الذين تتاح لهم فرصة المشاركة ، هم دائماً الذين يتبنون برامج التحديث ، ويتجهون نحو العمل الجماهيرى ، وكانت جماعات الطلاب طليعة فى هذه الحركات . ولكى تستطيع الدولة أن تواجه هذه التحديات لسلطتها ، سواء فيما يتعلق بالعمل الجماهيرى للقوى الشعبية أو المنافسة الخارجية ، فإن عليها أن تلجأ إلى تطوير نفسها . إلا أن هذه التطورات كانت فى الغالب تحقق أغراضاً خاصة بالحكام ، فقد شجعت بريطانيا فكرة القومية العربية لكى تهزم الأتراك ، وإن كانت قد استخدمت فى النهاية كسلاح ضدها ، كذلك عمد محمد على إلى تغيير المجتمع المصرى ، لكى يحقق إصلاحاته فى

المجال العسكرى . ومع ذلك ، **فحتى حينما كانت الدولة ترغب فى الإصلاح والتجديد، وحينما كان قادتها يعرفون نتائج أفعالهم ، وكيف يسيرون على الطريق المؤدى إلى تحقيقها ، فإن التنظيم الاجتماعى والقيم الثقافية كانا يسلبان برامج التحديث فعاليتها .** يضاف إلى ما سبق أن جماعات المصلحة المعارضة للإصلاح قد تعمل على إحباط برامج التحديث . ولقد كانت الصفوات التقليدية فى كل مجتمعات الشرق الأوسط تقوم بدور واضح فى تعويق جهود الحكومة من أجل الإصلاح .

تلك نظرة سريعة ألقيناها على عملية التحديث : مضمونها ، وديناميتها ، ومراحلها ، والقوى المؤثرة فيها . ولقد درس علماء الاجتماع جوانب هذه العملية المختلفة ، ولكننا سنهتم فى هذه الدراسة بإبراز التساؤل الأساسى الذى طرحه علماء الاجتماع وهم بصدد دراسة هذه العملية والذى مؤداه : **ما الدور الذى تلعبه القيم والأفكار والمعايير والاتجاهات والعواطف والمشاعر فى التنمية الاقتصادية ؟** وكانت الإجابة فى كل الحالات تتطلب فحصًا دقيقًا لتاريخ المجتمعات الغربية التى قطعت شوطًا فى مجال التقدم ، ذلك أن ظهور نظام الإنتاج الصناعى ، والتحول الذى طرأ على الأنماط الإيكولوجية حين حدث انتقال من المراكز الريفية إلى المراكز الحضرية الصناعية ، وما صاحب ذلك من إعادة تنظيم جديد للحياة الاجتماعية ، هذه الظروف جميعًا طرحت أمام علماء الاجتماع نماذج ممثلة صالحة لتحليل عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ونود أن نؤكد هنا حقيقة هامة هى ؛ أنه لا يجب أن يفهم القارئ من عنوان هذا الفصل ، أننا نتخذ موقف « الحتمية الثقافية » بأى حال من الأحوال ؛ ذلك الذى يؤكد أن العوامل الثقافية وحدها هى المسئولة عن تغيير المجتمع وتحديث البناء الاجتماعى ، وإنما الفكرة التى نريد إثباتها هى ؛ أن التحديث عملية شاملة تؤثر فيها قوى خارجية وداخلية ، مادية وثقافية متفاعلة . ونحن لا نناقش مسألة أولوية العوامل الثقافية ، بقدر ما نهتم بإبراز دورها ، ووصف وتشخيص موقعها فى عملية التحديث ، وسيكون ذلك على مستويين : المستوى الأول هو التحليل النظرى والتصورى للتراث الذى تجمع حول هذا الموضوع فى ميدان علم الاجتماع ، والمستوى الثانى هو التحليل الاجتماعى — التاريخى لدور العوامل الثقافية والفكرية فى تحديث مجتمع

الشرق الأوسط بعامة ، والمجتمع المصرى بخاصة . وستكون طريقتنا فى المعالجة هى طريقة إثارة القضايا ، وطرح المشكلات التى يمكن أن تكون منطلقاً لمناقشات مثمرة ، ودراسات أخرى أكثر تعمقاً .

والواقع أن معظم التراث المتعلق بالقيم الثقافية ودورها فى التحديث ينطلق من معالجة ماكس فيبر الكلاسيكية للأخلاق البروتستانتية حين حاول أن يبرهن على وجود علاقة سببية بين نسق معين للقيم ونشأة الرأسمالية الحديثة[٥] . ولقد درس ماكس فيبر هذه العلاقة من وجهتى نظر أساسيتين : الأولى هى تأثير مذاهب دينية معينة على السلوك الاقتصادى ، والثانية هى العلاقة بين وضع الجماعات فى النسق الاقتصادى وأنماط معتقداتها الدينية . وقد قصد فيبر من مؤلفه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** توضيح الدور الذى لعبته الأخلاق الكالفينية فى نشأة الرأسمالية الحديثة ونموها . ويعلق ريمون آرون R. Aron على دراسة فيبر هذه بقوله : « إن فيبر لم يكن يعتقد أن الأفكار تحكم العالم ، فلقد قدم حالة البروتستانتية بوصفها مثالا حيًا ملائمًا يمكنه من فهم الطريقة أو الوسيلة التى من خلالها تؤثر الأفكار على التاريخ . والواقع أن التصورات الدينية والأخلاقية للبروتستانتية قد تأثرت — خلال نشأتها — بظروف وملابسات اجتماعية وسياسية . فكأنها — بذاتها — لم تمارس تأثيراً مباشراً على الشئون الاقتصادية . بيد أن للأفكار منطقها الخاص ، كما أنها قد تؤدى إلى نتائج ذات تأثير عملى . ومن ثم يمكن القول أن الأفكار الكالفينية التى رسخت فى نفوس الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات معينة قد أدت إلى ظهور اتجاه معين نحو الحياة ، ونمط محدد من السلوك »[٦] .

ويذهب ماكس فيبر إلى أنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يسمى بالاقتصاد الرأسمالى فى الماضى فى كثير من المجتمعات الأوربية ، إلا أننا نلاحظ أن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة . وتنحصر الخصائص الأساسية لروح الرأسمالية الحديثة فى : المشروع الاقتصادى القائم على التنظيم العقلى ، والذى يدار

---

(٥) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (Parsons. trans.) London, Geororgrc Allen 1956.

(٦) بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦ .

على أسس علمية ، والثروات الخاصة ، والإنتاج للسوق ، والإنتاج للجماهير وعن طريقهم ، والإنتاج من أجل الربح ، والحماس المتزايد ، والروح المعنوية العالية ، والكفاءة فى العمل ، تلك التى تتطلب تفرغاً كاملا للفرد لكى يزاول مهنته أو عمله . وهذا التفرغ يجعل من العمل المهنى هدفاً ومطلباً رئيسياً فى حياة الفرد ، إذ أن المجتمع يقدر الفرد الذى يتفوق و ينجح فى عمله . ولذلك فالرأسمالية تشجع الاختراع والتجديد بكل الوسائل الممكنة ، وترفض التقليدية والخيالية والنزعة اللاعقلية ، ومن ثم تحققت للرأسمالية الحديثة خصائص جعلتها مختلفة عن رأسمالية العصور القديمة والوسطى . وهكذا لا يوجد التنظيم الرأسمالى الحديث إلا فى مجتمع تنتشر فيه قيم واتجاهات ثقافية وسيكولوجية خاصة ، تعبر عنها تعاليم بنجامين فرانكلين B. Franklin أصدق تعبير مثل : « الامتياز هو المال » ، و« الأمانة هى أفضل سياسة » و « الحساب الدقيق ضرورة لأى عمل » ، و « كذلك السلوك المنظم ، والمثابرة ، والكفاية ، والصدق ، والإخلاص ، هى كلها سمات ضرورية للنجاح فى أى ميدان ، وبالذات فى العمل » ، ولكن ما هى القوى التى أدت إلى مثل هذا التحول الذى حدث للمجتمعات ، وبخاصة ذلك الذى طرأ على سلوك الأفراد وسيكولوجياتهم ، أو بعبارة أخرى كيف انبثق هذا النموذج الاقتصادى ؟ ويجيب فيبر على ذلك بأن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية . ولقد وجدت « الأخلاقيات الاقتصادية » فى نطاق الديانة البروتستانتية ، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها . ولقد توصل فيبر إلى هذه النتيجة من خلال تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther وكالفن Calvin . كذلك سعى فيبر إلى تأييد استنتاجه من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية . فمنذ عصر الإصلاح ، كانت الدول الرائدة اقتصادياً هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا ، بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبياً ، بل إن فيبر يستشهد للتدليل على صدق نظريته بما هو أكثر من ذلك ، فالفقراء فى روما وفرنسا وإنجلترا الذين قبلوا العقيدة البروتستانتية ذاعت شهرتهم بعد ذلك نظراً لارتفاع حالتهم الاقتصادية ، وما قدموه

من نشاط صناعى ملحوظ ودورهم القيادى فى مجال الأنشطة الاقتصادية . وهكذا يؤكد فيبر بقوة أن تغيراً فى العقلية قد سبق ظهور الأسلوب الرأسمالى الحديث فى الإنتاج . وهو تغيير منحصر فى إحلال السعى الحر من أجل الربح النقدى والمشروع والتوفير والعمل الشاق المنظم محل القيم الإقطاعية التقليدية فى الريف ، والتنظيم المعتاد القائم على وجود طوائف تضم أصحاب الحرف فى المدن ، وبذلك تكون الرأسمالية قد ظهرت فى « ظل علم أخلاق اقتصادى جديد » سيطر على الناس وغير طريقتهم فى الحياة ، ويرجع ذلك لأن لكل عصر تاريخى روحه الخاصة به التى تنحصر فى مجموعة الاتجاهات السيكولوجية التى تضفى على كل عصر طابعه الخاص ، **« ومن هنا فمفتاح فهم التطور الاقتصادى ليس أسلوب الإنتاج ، أى ليس القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج ، ولكنه الاتجاهات السيكولوجية التى تشكل روح عصر تاريخى »**[٧] .

غير أن نظرية فيبر عن العلاقة بين الدين والتطور الاقتصادى تنطوى على كثير من جوانب الضعف ، بل وتفتقر إلى الصدق الامبريقى ، إذ يقرر سوروكين Sorokin أن فيبر ذهب إلى أن المسيحية وحدها — وإلى حد ما اليهودية — تقفان موقفاً عدائياً من النزعة التقليدية القائمة على الاعتقاد فى السحر والخرافات ، وهى مسئولة عن انتشار النظرة العقلية الرشيدة للحياة ، ثم فسر فيبر نشأة الرأسمالية الحديثة فى نطاق العالم المسيحى ، ويفسر كذلك فشلها فى الدول التى تعتنق ديانات أخرى . ويقرر سوروكين أنه لا يجد مبرراً يدعو فيبر إلى اعتبار الكونفوشية أكثر خرافية وأقل عدائية للسحر من المسيحية واليهودية ، ذلك لأننا نلاحظ أن الكونفوشية تدعو إلى العمل ، وتعارض النزعة الميتافيزيقية ، كما أنها تتضمن نظرة عقلية منظمة فى تنشئة الفرد تتردد فى تعاليم كونفوشيوس . ومن ناحية أخرى نجد فى اليابان ما يناقض تفسير فيبر . فمنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم يحدث تغير ملحوظ للعقيدة الدينية ، وعلى الرغم من أن الديانة المنتشرة لم تكن هى المسيحية أو اليهودية ، فقد استطاعت اليابان أن تحرز تقدماً هائلا فيما يتعلق بالنظرة العقلية للحياة الاقتصادية ،

---

(٧) انظر ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٢٩.١ .

وحققت تقدماً رأسمالياً واضحاً. فكأن التعميم الذى يسوقه فيبر من أن كل البروتستانت فى أى مكان يتميزون بمستوى اقتصادى عال أكثر من أعضاء الديانات الأخرى تعميم فضفاض يفتقر إلى الصدق الواقعى [٨].

غير أننا لكى نفهم دور القيم فى تحديث الثقافات الإفريقية والآسيوية المعاصرة يجب أن نهتم أيضاً بالأعمال النظرية التى قدمها كل من كارل ماركس وإميل دوركايم . فبينما يقدم لنا فيبر تحليلا ملائماً للوظائف السيكولوجية التى تمارسها مختلف أنساق القيمة ، فإننا نجد ضرورة بالغة لأن نتعلم من ماركس : لماذا تتغير القيم ؟ وما هى جذور التغير الاجتماعى ونتائجه ؟ إذ أن فيبر لم يبرهن على كيفية ظهور الأخلاق البروتستانتية ، وعن أسبابها ، فلا تزال الإجابة على التساؤل التالى غير واضحة : **هل أدى الإصلاح البروتستانتى إلى نشأة نظام اجتماعى جديد؟ أم أن بناءاً اجتماعياً وليداً هو الذى عمل على ظهور الإصلاح البروتستانتى ؟** ؟ لا شك أن هناك تغيرات شاملة شهدها البناء الاجتماعى وطرأت على نسق الأفكار ترجع إلى بداية الإنتاج الرأسمالى ، ونحن اليوم نشعر بحاجة ماسة إلى فهم كيفية ظهور التغير فى القيم وأسبابه . يضاف إلى ذلك أن دارسى عملية التحديث لا يهتمون فقط بتحليل تلك القيم التى تعمل على التعجيل والإسراع بالنمو الاقتصادى ، بل إنهم يهتمون أيضاً بالقيم التى ترفع من كفاءة القدرات التنظيمية والإدارية ، ومن ثم تعمل على ظهور تنظيمات حديثة أو عصرية ، وتدعم الحقوق المدنية والسياسية . .

ومن بين المعالجات النظرية الحديثة لدور القيم فى التحديث معالجة بارسونز الذى حاول تدعيم فكرة المقارنات الزوجية [٩]، من خلال تصوره لما أطلق عليه متغيرات النمط Pattern Variables والتى اعتبرها من أكثر المحاولات شمولا لاستكشاف طبيعة العلاقات الاجتماعية [١٠]. ويعتمد هذا التصور على النسق النظرى الأشمل عنده

---

(٨) Sorokin, *Contemporary Sociological Theories*, Harper, N.Y., 1928, pp. 693-696.

(٩) حول فكرة المقارنات الزوجية انظر :

Toennies, *community and society*, (trans. by loomis) Mitchgan, 1957, p. 33.

(١٠) صاغ بارسونز متغيرات النمط ، واعتبرها تمثل لب الإسهام النظرى الذى قدمه لعلم الاجتماع ، تدل هذه المتغيرات على البدائل التى تبدو فى المعايير أو أنماط توقع الدور وفى اختيارات الفرد . وهو يقدم لنا فى مؤلفه « النسق الاجتماعى » أزواجاً من هذه البدائل نعتبرها شاملة على أساس مستوى معين من التجريد =

والمعروف باسم نظرية الفعل Action Theory ولا شك أن دراسة عن القيم والتنمية لا بد أن تأخذ هذه النظرية كنقطة مرجعية لها ، بالرجوع إلى نماذج التنمية التى طورها متخصصون فى نظرية الفعل من أمثال بارسونز ، وسملسر ، وشيلز ، وروبرت بيلز[١١]. على أننا سنهتم بتحليل هذا التصور تحليلا نقديًا يبرز ما فيه من قصور عند صياغة دور القيم فى عملية التحديث . فمن المسائل التى تثار حول تصور بارسونز للقيم أن التمييز الوحيد الذى أقامه بين القيم والمعايير هو تمييز على مستوى التوجيهات بدلا من أن يهتم بنمط التوجيه ، ومن ثم يفرق بين القيم والمعايير فى ضوء عمومية أو خصوصية الممارسة ، فما يعد مرغوبًا فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس مقولات عامة يدخل فى نطاق القيم ، وما يحدد فى ضوء مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن فئة المعايير . وهذا التصور للفارق بين القيم والمعايير ليس ملائمًا تمامًا لمعالجة مشكلات التغير الاجتماعى ، إذ يمكن بدلا من ذلك القول **بأن القيم والمعايير هما نموذجين مختلفين من الموجهات الرمزية للفعل . فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية** Social prefernces **والمعايير تعين القواعد والالتزامات الاجتماعية** Social Presciptions . وعلينا أن نحاول تأكيد الحقيقة التى مؤداها : أن التفرقة بين هذين التصورين ضرورية لكى تحقق تكاملا فى فهمنا للدراسات الامبيريقية التى تناولت دور القيم فى عملية التحديث . ولعل الفشل فى التفرقة التحليلية بين القيم والمعايير قد أدى إلى صعوبة أخرى انطوت عليها وجهة نظر بارسونز فى التحديث ، ذلك أنه يفترض — وتشاركه فى ذلك معظم دراسات التغير الاجتماعى المعاصرة — أن التغير يبدأ دائمًا على مستوى النسق الثقافى ، أى فى نطاق الأفكار

= هى : الوجدانية فى مقابل الحياد الوجدانى ، والمصلحة الذاتية فى مقابل المصلحة الجمعية ، والعمومية فى مقابل الخصوصية ، والأداء فى مقابل النوعية ، والتخصيص فى مقابل الانتشار . وقد تمكن بارسونز عن طريق المتغيرات النمطية من وصف العلاقة بين الأنساق الاجتماعية وتصنيفها بل والمقارنة بينها وفقاً لمدى قربها أو بعدها عن إحدى قطبى الثنائيات الخمس :

انظر حول هذه الفكرة : Persons, The Social System, *op. cit.*

وانظر أيضاً تطبيقاً لهذه الفكرة فى ميدان علم اجتماع التنمية فى د. محمد الجوهرى وزملاؤه ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، (علم اجتماع التنمية) دار المعارف ، ١٩٧٢ .

(١١) See, Parsons & R. Bales, *Family, Socialization and interaction*, Glencoe, the Free Press, 1955.

والقيم ، ثم يؤدى مؤخراً إلى تغير فى المعايير أو قواعد السلوك . وهذا الافتراض يتجاهل التحليل الماركسى الذى يؤكد أن التغير ينبع من الواقع المادى (الاجتماعى الاقتصادى) فالتغيرات التى تطرأ على الموجهات المعيارية تؤدى بالفعل إلى تغيرات فى القيم .

أولاً — القيم فى النماذج النظرية المختلفة للتحديث :

أوضح مدخل هذه الدراسة الاتجاه العام لعلاقة القيم الثقافية بالتحديث كما كشفت عنه أعمال بعض علماء الاجتماع وتحليلاتهم لعمليات التغير الاجتماعى فى المجتمعات النامية . وسوف أهتم فى هذا القسم بالذات بجانب محدد من العلاقة بين القيم والتحديث من خلال التركيز على ثلاثة مفاهيم رئيسية تستخدم فى علم الاجتماع استخداماً واسع النطاق هى : القيم والمعايير والأيديولوجيات . والمعالجة هنا نظرية تصورية بالطبع لأنها تستهدف توضيح هذه المفاهيم وتعيين حدود كل منها عن طريق عقد مناقشة أو حوار بين النماذج النظرية التى تمثلها أعمال ماكس فيبر وماركس ، ودوركايم ، وبارسونز والمتصلة بالتقليد والتحديث .

ونستطيع أن نبدأ هذا التحليل بمعالجة وجهة نظر علماء نظرية الفعل فى التنمية الاجتماعية حيث تذهب مدرسة بارسونز إلى أن علم اجتماع التنمية يهتم فى المحل الأول بتنمية أنساق الفعل . وينطبق مفهوم « أنساق الفعل » هذا على طائفة متنوعة من الظواهر ، شخصيات الأفراد ، والأنساق الاجتماعية الناشئة عن التفاعل ، والأنساق الثقافية وما يرتبط بها من معان ودلالات . والنموذج المستخدم فى تفسير نمو هذه الأنساق مستمد أساساً من الاتجاه البنائى الوظيفى ، الذى يسلم بالحقيقة التى مؤداها أن النسق يعمل دائماً من أجل المحافظة على كيانه وصيانة هويته فى مواجهة البيئة . ووفقاً لوجهة النظر هذه — دون دخول فى التفاصيل — يسلم أصحاب هذا الاتجاه بأن التنمية الاجتماعية تحدث من خلال التباين البنائى الوظيفى للنظم الاجتماعية ، وتطورها نحو مستويات أعلى من التخصص والقدرة على الأداء ، ثم ظهور ميكانيزمات وظيفتها تحقيق التكامل تعمل على التنسيق بين الوحدات الاجتماعية المتباينة[١٢] .

---

(١٢) انظر حول هذه النقطة (التباين الوظيفى) :

Parsons, Evolutionary Universals in Societies, *American Sociological Review,* (1964) . pp. 339-57, Also. Parsons, Pattern Variables Revisited : A response to professor Dubin's Stimular, ,,*American Sociological Review,* 1960, pp. 467-83.

وجه النقد الذى يوجه إلى هذا التصور أنه لم يوضح تماماً دور القيم فى عملية التغير ، فالتطور الاجتماعى فى هذا المنظور يحدث داخل نفس إطار القيم الأساسية السائدة .

ونحن حينما ندرس البلاد المتخلفة التى تواجه تغييرات تعدل من الأوضاع القائمة ، يصبح التساؤل الخاص بدور القيم فى عملية التحديث بالغ الأهمية . ولقد وصف بارسونز القيم بأنها أنماط ثقافية شاملة ذات جذور فى التقاليد الدينية . وافترض بارسونز أن القيم بهذا المعنى تظل محافظة على استقرارها . ولم يطرح أية قضية واضحة حول تغير القيم . ولكى نوضح هذا الموقف أكثر من ذلك ، نقول إن بارسونز يعتقد أن تحقيق التكامل بين أنساق الشخصية والأنساق الثقافية داخل النسق الاجتماعى الأكبر ، يرتكز على نسق القيمة المحورى Central Value System أو التوجيهات العامة نحو الفعل ، ذلك أن الفعل الاجتماعى هو فى جوهره سلوك ينطوى على توجيه قيمى ، كما أن نمط هذا السلوك يتحدد من خلال المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية ، والمجتمع بهذا المعنى « نظام أخلاقى » ، أى أنه مرتكز على معايير ذات جزاء أخلاقى . وإذاً فالتوجيهات القيمية تشير إلى مراعاة بعض المعايير أو المستويات الاجتماعية . على خلاف الاحتياجات التى تمثل بؤرة التوجيهات الدافعية Motivational orientations . ويذهب بارسونز إلى أن نسق القيمة يمكننا من تحديد علاقات الدور وذلك هو مايسمح للفرد بأن يطور توقعات مستقرة عن سلوك الآخرين ، كما يمكن الأفراد الآخرين من أداء التزامات أدوارهم ، وهكذا يصبح من الممكن التنبؤ بالسلوك ، ويكتب للمجتمع البقاء حتى واو تغير أعضاؤه . ويؤكد بارسونز أن تعريف نسق القيمة مطلب أولى قبل أن نحاول إعطاء أجزاء النسق أية وظيفة ، فقبل أن نذهب ـ مثلا — إلى أن عمليات معينة كالتدرج الاجتماعى فى المجتمع تمارس دوراً وظيفياً ، يجب أن نتأكد أولا من أن قيم المجتمع تمنح المعايير التى ترتكز عليها هذه العملية الشرعية ، أما إذا لم نستطع أن نفعل ذلك ، فإن تقديرنا للوظائف سيكون مضللا للغاية . والمجتمع ليس مجرد وحدة عضوية تتكامل ذاتياً من خلال قدرتها على التحكم الكامل فى الميكانزمات والعمليات الداخلية ، فطالما أن المجتمع يتألف من أنساق اجتماعية متعددة لها مشكلاتها الخاصة ، واتجاهاتها المتميزة نحو التكامل والتوازن ، وطالما أن هناك حاجات يتعذر إشباعها دائماً فمن المتوقع أن

تظهر توترات يترتب عليها نتائج غير مرغوبة فى بناء النسق . وإذاً . فمن الضرورى أن يتغلب النسق على بعض المشكلات لكى يصبح قادراً على تحقيق توازنه وتكامله مع الأنساق الاجتماعية الأكبر . أما المشكلة الأولى فهى أنه من العسير أن يوجد تعارض بين النسق الاجتماعى وبين حاجات ودوافع وقدرات الأعضاء الذين يتولون أداء الأدوار الأساسية . والمشكلة الثانية تنشأ بين نسق معين والثقافة الأساسية التى ينتمى إليها ، فلكل نسق اجتماعى أنماطه المعيارية التى تلائم وظائفه الخاصة . ومعنى ذلك أن المجتمع سيشهد فى وقت واحد عديداً من الأنماط المعيارية المتباينة ، مما يهدد توازن النسق الاجتماعى ، بل يهدد أيضًا تكامل الشخصية ، وبخاصة عند ما يجد الفرد صعوبة فى الاختيار بين الأنماط المعيارية التى يستطيع توجيه سلوكه وفقًا لها فى موقف معين بالذات . أما المشكلة الثالثة والأخيرة فتتمثل فى الضغوط التى تواجه اتساق الأنساق الاجتماعية الفردية ذاتها ، نتيجة تباين الأنماط المعيارية . ويعتقد بارسونز أن هذه المشكلات هى التى تدفع المجتمع إلى تطوير قيم أساسية ، يعتبرها غايات قصوى . ومع ذلك فإن نسق القيمة المحورى هذا مهما كانت طبيعته لن يستطيع أن ينهض بالوظائف المتعددة على مستوى الأنساق الاجتماعية الملموسة ، لذلك كله يتعين على المجتمع أن يعمل باستمرار على إيجاد وسائل تحقيق التكامل والتوازن بين معايير الأنساق الفرعية والنسق القيمى ، وتقلل من حدة الصراعات والتوترات ، وهكذا يظهر ما يعرف بالملزمات البنائية Structural Imperatives تلك التى تتولى مهمة التنسيق ، وتنظيم العلاقة بين الأنساق الاجتماعية المختلفة[١٣] .

والواقع أن هذا الإطار المرجعى الذى استعان به بارسونز فى تحليل عمليات التحديث فى المجتمعات النامية يستند إلى مفاهيم مثل النظام العام ، والتوازن ، والتكامل مما طبع نظريته بطابع استاتيكى ونزعة محافظة واضحة تماماً . كما أنه يصور القيم كما لو كانت « شيئًا غامضًا » لها القدرة على تنظيم وترتيب كل شىء ، وهذا موقف يثير صعوبات عديدة بالنسبة لتطبيق فكرته على المجتمعات النامية . ومع ذلك ، نجد

(١٣) انظر وقارن :

Parsons, The social system, *op. cit.*, Parsons, Some considerations on the theory of Social Change, *Rural sociology*, 1961, p. 226, Parsons, Some reflections on the Institutional framework of Economic development; ,,*Structure and process*, N.Y., 1965.

بارسونز فى مؤلف حديث له هو : **المجتمعات : منظورات تطورية ومقارنة (١٩٦٦)** يعرف القيم بأنها « هى العنصر الأول الذى يحقق الصلة بين الأنساق الاجتماعية والثقافية ، بينما المعايير هى اجتماعية أساساً ، ولها أهمية تنظيمية للعمليات والعلاقات الاجتماعية ، ولكنها لا تنطوى على مبادئ تنطبق على التنظيم الاجتماعى[١٤] » . ولعل هذا التعريف يكشف عن محاولة للتفرقة التحليلية بين القيم والمعايير ، وربما عن اهتمام بارسونز بعض الشىء بهذه المشكلة . وعلى أية حال ، فإنه من الأفضل أن تتبع هذه التفرقة كما ظهرت فى النماذج النظرية المتصارعة ، وأن نخصص هذا القسم لوضع الأسس التى يمكن أن ينهض عليها تعريف المفاهيم المتصلة بالجوانب المعيارية ، والدافعية للتغير الاجتماعى ، على نحو يتسم بالعمومية الكافية لتوضيح ما تتميز به عملية التحديث من تعدد فى الأبعاد .

فبينما يلاحظ أن كلا من بارسونز وفيبر قد حددا وحدة التحليل السوسيولوجى بأنها « الفعل » ، وكلاهما أيضاً يعرف الفعل بأنه سلوك ينطوى على معنى ذاتى — فإن نموذج بارسونز بالذات قد حدد المعنى الحقيقى على نحو مخالف بعض الشىء فهو — أى بارسونز — ما يزال يحدد السلوك على أنه ينطوى على معنى طالما أن الفاعل تحركه دوافع لتحقيق بعض الغايات فى موقف أو بيئة ، بينما السلوك ذو المعنى كمصطلح له درجة عالية من العمومية بحيث ينطبق على كل أنماط السلوك ابتداء من أبسطها حتى نصل إلى ديناميات الأنساق الثقافية . وهكذا يبدو أن بارسونز يستخدم نموذجين متعارضين للسلوك الإنسانى ، هما النموذج السلوكى Behavioristic ، ثم الإطار المرجعى للفعل كما طوره ماكس فيبر[١٥] . فالنموذج السلوكى وحده ، الذى يفسر السلوك الإنسانى بصفة عامة على أنه يمثل استجابة فزيولوجية للمثير الخارجى الذى مصدره البيئة ، هو الذى يمكن أن يعمم بحيث يصلح للتطبيق على أنساق أخرى للفعل غير الإنسانية . والحقيقة أن المدرسة السلوكية الغرضية (تولمان

(١٤)
Parsons, *Societies : Evolutionary and comparative perspectives*, New Jersy, 1966, p. 18.

(١٥) انظر على سبيل المثال دراسة هامة هى :
Tiryakian, E. : „Existential phenomenology", *American sociological review*, 30 (1965) pp. 674-88.

Tolman)[١٦] لن تجد أية غضاضة فى قبول عبارة « السلوك ذو المعنى الذاتى » إذا كان المقصود منها مجرد السلوك الموجه نحو هدف . ومع ذلك فإن هذه العبارة التى صاغها فيبر هى فى الحقيقة جزء من السياق العام لمناهج العلوم الاجتماعية عنده . فلقد صاغ فيبر علم الاجتماع الفاهم Verstehende Soziologie لكى يستوعب مركب المعانى الكامنة خلف الفعل الاجتماعى فى ضوء الدوافع التى يمكن استنتاجها من خلال الاستبطان Introspection والتعاطف مع الآخرين empathy[١٧] على حين أن المدرسة السلوكية ، بما فى ذلك السلوكية الغرضية ، ترفض الاعتراف بقيمة الاستبطان والوعى على أنهما مناهج علمية ملائمة ومقررة ، أما بالنسبة لفيبر فهى مناهج ضرورية تفرضها طبيعة العلوم الاجتماعية المتميزة .

وربما كان تغلغل بعض عناصر النماذج السلوكية فى نظرية بارسونز أمراً لا يمكن تجنبه فى سياق محاولته صياغة نظرية عامة عن الأنساق الاجتماعية ، نظرية تتخطى الحدود الثقافية ذاتها . ومن الضرورى أن نؤكد هنا مشكلة رئيسية تتصل باستخدام هذه النظرية ، بالرجوع مرة أخرى إلى تناول عبارة « السلوك ذو المعنى » . ومن المفيد أن نستعيد هنا صياغة بيكر H. Becker لهذه العبارة ، حيث يعرف الفعل بأنه « سلوك محدد بصورة رمزية[١٨] » . وهناك عنصر غير متوقع فى ذلك النوع من السلوك المحدد بصورة رمزية ، بحيث يقاوم أى نوع من الالتزام بإطار نظرى عام . وواضح أن تصور فيبر لنظرية الفعل يؤكد أن الموضوع يرتبط بالبيئة ليس ارتباطاً سلبياً ، وإنما يرتبط بها ارتباطاً إيجابياً وإبداعياً . ولهذا العنصر الإبداعى فى الفعل الاجتماعى أهمية خاصة عند مقارنة النموذج السلوكى بنموذج الفعل . وهناك معالجة هامة أيضاً فى هذا المجال « للرموز » قدمها ليزلى هوايت L.A. White فى مؤلفه علم الثقافة . فالرمز فى رأيه من المفهومات التحليلية الرئيسية ، وهو نتاج لفعل إبداعى . ومعنى ذلك أن الثروة الهائلة من البيانات التى يمكن دراستها فى نطاق السلوك المحدد بصورة رمزية ، لا يمكن تناولها تناولا ملائماً ومفيداً من خلال أى

---

(١٦) Toleman. C., Purposive Behaviour, in; *Animals and Men*, N.Y., 1932.

(١٧) راجع عن فيبر ومنهجه ، قراءات معاصرة فى علم الاجتماع (النظرية والمنهج) ، للدكتورة علياء شكرى و د . محمد على محمد ، شركة النشر المتحدة ، القاهرة ، سنة ١٩٧٢ .

(١٨) Becker, H. *Through values to social Interpretion*, Durham, 1950, p. 16.

إطار ضيق مثل ذلك الذى نجده فى نظريات المثير والاستجابة [١٩]، بحيث يمكن القول أن التفسير السلوكى للتغير على المستوى النفسى — الثقافى قد يكون تفسيراً مضللا . فالنموذج السلوكى سوف يقودنا إلى تبنى نظرية ضيقة محدودة الأفق للتطور الثقافى . والحقيقة أن المرء قد يتساءل عما إذا كان من الممكن التحدث عن التطور الثقافى بنفس الطريقة التى نتناول بها التطور فى الجوانب المادية للحياة (إذا ما افترضنا وجود تفرقة تحليلية بين الجانبين) . وبينما نلاحظ أنه من الممكن أن نعقد مماثلات مستقاة من النموذج التطورى عند دراسة التنمية الاقتصادية ، فإنه من الضرورى استخدام نموذج مختلف لتفسير الشخصية والعوامل الثقافية ، والحقيقة أننا لسنا متأكدين تماماً عند هذه النقطة مما لو كان النموذج التطورى (أو أى نموذج آخر) يمكن أن يكون مفيداً أكثر من غيره فى فهم التغير الثقافى .

والواقع أن بارسونز يؤيد بوضوح النموذج التطورى للتقدم الثقافى ، كما أنه يعزى إلى فيبر أيضاً توجيهاً تطورياً . فقد كتب عن مؤلف فيبر « علم الاجتماع الدينى » يقول : « إن هذا الكتاب هو فى الحقيقة بمثابة الجزء الاستراتيجى من النظرة العامة للمجتمع الإنسانى . . . فقد عالج فيبر تطور العالم الغربى الحديث ، وبخاصة ذلك القسم الذى تأثر بالبروتستانتية ، كما لو كان يقف فى طليعة الاتجاه التطورى العام . . ولا يمكن بأية حال أن نفهم ذلك الاهتمام المعاصر بالتنمية الاقتصادية على المستويات الصناعية وكذلك الأشكال الحديثة جداً من التنظيم السياسى بعيداً عن السياق التطورى الشامل [٢٠] » .

غير أن هذا التفسير لفلسفة فيبر عن تاريخ العالم يتعارض مع التفسيرات التى قدمها باحثون آخرون . فقد ذهب كل من ولف جانج مومسن Wolfgang Mommson وراينهارد بيندكس R. Bendix إلى أن فيبر لم يستخدم أى منظور تطورى عام فى دراسته للمجتمع [٢١] . ومع ذلك يمكن القول أن بارسونز كان ينسب إلى فيبر منظوراً تطورياً على مستوى التقدم فى الحضارة وليس فى الثقافة . ولعل التفرقة التحليلية بين

---

(١٩) White, L., ,,The symbol" in his the *science of culture*, N.Y., 1949, p. 29.

(٢٠) See, Max weber, *The sociology of Religion*, (trans. by, E. Fischdff, introduction by, Parsons), Boston, 1963, p. ix.

(٢١) Mommson, W. ,,Max weber's Political sociology, and his philosophy of world history, ,,*International social science Journal*, 17 (1956), p. 26.

المصطلحين في هذا السياق عظيمة الفائدة . فقد ربط ماكيفر MacIver — مثلا — بين الحضارة والوسائل ، والثقافة والغايات ، حيث قابل بين « جهاز الحياة » والتعبير عن حياتنا[٢٢] كما يحدث ذلك فى الفنون المختلفة فى الرسم ، والشعر ، والدين ، والترويح . والثقافة هى الفكرة المناقضة للحضارة ، لأنها مجال مفتوح للعواطف وهى ذات طابع نسبى ذاتى واضح ، بحيث يتعذر تقييمها موضوعيًّا وعقليًّا ، على حين أن منتجات الحضارة تخضع لمعيار الكفاية . فمن الممكن إذاً استخدام مقاييس محددة عند المقارنة بين المنتجات الحضارية . وكلما تميز الإنسان بالرشد والمعقولية ، كان أقدر على اختيار أكثر المنتجات الحضارية كفاءة . كذلك أشار ماكيفر إلى أن منتجات الحضارة يمكن استعارتها دون أن تتغير أو تفقد هويتها[٢٣] ، بينما لا ينطبق ذلك على منتجات الثقافة . لا شك أن هذه التفرقة بين الحضارة والثقافة هى أساساً لغرض التحليل ، لأننا نعلم أنهما يختلطان تماماً فى المواقف الملموسة ، لكن هذه التفرقة ذات أهمية خاصة فى توضيح وجهة نظر فيبر بالنسبة لدراسة الثقافة والشخصية .

إن العلم أو أى فلسفة للتاريخ لا يمكن أن يحل أحدهما محل التفسير الذاتى المستمر للعالم الظاهرى . ولكى نستطيع أن نقف على الأهمية التحليلية للتوجيهات القيمية فى عملية التحديث ، من المفيد أن نأخذ فى الاعتبار فكرة فيبر عن مركبات المعانى الرمزية الفريدة ، والنتائج النفسية لها ، وإمكانية التحديث باتجاهات مختلفة فى الثقافات . وليس معنى ذلك تجاهل التحليل التصنيفى الذى قدمه فيبر عن ظهور النظم الحديثة ، ولا أن نتجاهل أيضاً مفهومه الرئيسى عن الترشيد Rationalization . ولكن هذه المفاهيم لا تشكل نظرية عالمية عن التنمية النظامية . وفضلا عن ذلك يمكننا أن نستنتج من المناهج التى طورها فيبر أنه وضع فرضاً مؤداه : **أن كل ثقافة سوف تتوافق مع عصر الآلة بأسلوبها وطريقتها الإبداعية الفريدة .**

ومن المسلم به أن النموذج الذى قدمه بارسونز يتعارض تماماً مع المقولات الماركسية . ولعل المشكلات التى أوضحناها فيما سبق والمتصلة بصياغته للقيم ترجع أساساً إلى إهمال هذه المقولات وتجاهلها . فالتحليل البارسونى مشتق من نظرية فيبر حول الأثر

(٢٢) MacIver, R. *society; structure and changes*, N.Y., 1931, p. 226.

(٢٣) MacIver and Page, *Society*, (N.Y., 1962), p. 502.

السيكولوجى الفريد الذى أحدثته الأخلاق البروتستانتية على الحضارة الغربية . وكان فيبر قد طور فكرته عن نشأة الرأسمالية الغربية على أسس مخالفة تماماً للتحليل الماركسى فعلى العكس من ماركس ، ينظر فيبر إلى الأيديولوجية على أنها تمثل متغيراً مستقلا تماماً . ويشير بيرنبوم N. Birnbaum إلى أنه « بينما منح فيبر للمتغير الأيديولوجى مكانة مستقلة واضحة فى تحليل التغير الاجتماعى . . . إلا أنه لم يوضح الأصول السيكولوجية للأيديولوجية (٢٤) » . وبعبارة أخرى بينما فسر فيبر أصول الرأسمالية فى الغرب ، فإنه لم يفسر أصول الأخلاق البروتستانتية . ولقد حاول بارسونز أن يتتبع أصول الأخلاق البروتستانتية ويربطها ببداية الحضارة الغربية ، ومع ذلك فإن المتغير الأساسى فى نظرية فيبر هو الإصلاح Reformation ، أى روح الاحتجاج التى عملت على ميلاد نظام اجتماعى جديد ، وأصل هذه الحركة هو الذى عجزت عن تفسيره نظريات فيبر وبارسونز .

على أن التنقيب عن أصول الأيديولوجية يتطلب بالضرورة الاستعانة بالتحليل الماركسى . وليس المنظور الماركسى ضرورياً فحسب لفهم التحول الذى طرأ على النظام الإقطاعى فأصبح نظاماً رأسمالياً فى الغرب ، ولكنه ضرورى أيضاً فى فهم ديناميات التغير الذى تشهده البلدان المتخلفة فى الوقت الحاضر . إذ يرى ماركس وإنجاز أن البشر يتميزون عن الحيوانات منذ اللحظة الأولى التى يبدأون فيها إنتاج وسائل معاشهم ، وعلى هذا تحدد هذه الظاهرة طبيعتهم ، كما تعتمد طبيعة الأفراد على الظروف المادية التى تحدد إنتاجهم ، وهكذا أصبح إنتاج السلع لحفظ الحياة الواقعية الاجتماعية الإنسانية ، أما ملكية وسائل الإنتاج فهى العلاقة الاجتماعية التى تنشأ على أساسها مركب العلاقات البشرية بأسره أثناء عملية الإنتاج ، وقد تكون هذه الملكية عامة ، فتكون ملكاً لجميع أعضاء المجتمع أو قد تكون خاصة فى أيدى أفراد أو جماعات . ويطلق على القوى الإنتاجية الاجتماعية وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها ، والقائمة على طراز من ملكية وسائل الإنتاج تعبير أسلوب الإنتاج mode of Production ، ودراسة التطور التاريخى للمجتمع البشرى يجعل فى استطاعتنا أن نميز خمسة أساليب أساسية للإنتاج تطابق تقريباً فترات معينة للبشرية هى : الجماعة البدائية ، والرق ، والإقطاع ، والنظام الرأسمالى ، والإنتاج الاشتراكى . وتتحدد هذه الأشكال الاقتصادية الاجتماعية المختلفة للمجتمع على

(٢٤) Birnbaum, N. "Conflicting Interpretations of the rise of capitalism", *British Journal of sociology*, 4 (1953) p. 14.

أساس البناء الاقتصادى ، لأن هذا البناء هو المسئول عن تحديد الحياة الروحية للمجتمع وهو الذى يحدد الوعى فيه ، ويتضح ذلك إذا قارنا بين مرحلتين من مراحل التطور التاريخى للمجتمع البشرى . فنى المجتمع الرأسمالى تستند العلاقات الرأسمالية على الملكية الخاصة ، وسيطرة البرجوازيين على العمال ، ويرتبط البناء السياسى ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الإنتاج ، حيث إن السلطة فى الدولة تنتمى إلى البرجوازيين الذين يسيطرون على الإنتاج . وهكذا تتميز الأخلاقيات البرجوازية بروح الأنانية فى العمل ، فهى انعكاس للعلاقات البرجوازية التى تهدف فى المحل الأول من الإنتاج إلى تحقيق أكبر قدر من الربح للبرجوازى ، ومن ثم تخضع الفلسفة البرجوازية ، والنظريات السياسية والأخلاقية لمصالح الرأسماليين أما فى المجتمع الاشتراكى فإننا نجد طرازاً جديداً للعلاقات ينشأ مع ميلاد الملكية الجماعية تلك التى تعمل على تغيير الحياة الروحية والسياسية ، والعلاقات الأيديولوجية ، كنتيجة لتغيير علاقات الإنتاج ، فالناس فى هذه العلاقات الجديدة تحكمهم أخلاقيات تعبر عن مصالح كل فرد فى المجتمع . وهكذا ننتهى إلى النتيجة التى مؤداها : **أن نظام علاقات الإنتاج هو الذى يكون البناء الاقتصادى للمجتمع وهو الأساس الحقيقى للحياة الروحية فى المجتمع ، كما أن البناء الاقتصادى ينهض عليه البناء الفوقى لمختلف الأفكار والنظريات الاجتماعية ، والعديد من العلاقات الأيديولوجية والسياسية والقانونية ، والأشكال الثقافية**[٢٥] .

والواقع أن نظرية ماركس حول التغير الاجتماعى تقوم على عدة قضايا . فمن الملاحظ أولا : أن تاريخ كل حقبة يمدنا بمعلومات مؤكدة عن أن الطرق السائدة لإنتاج الثروة والتبادل وظروف التنظيم الاجتماعى تؤثر بقوة فى التنظيمات السياسية والأيديولوجية بصفة خاصة ، وثانياً : أن كل تنظيم اجتماعى يخضع فى جملته لتغير مستمر ، إذ يتطور حتى يبلغ فى النهاية درجة يوقف فيها كل تطور آخر فى الأنماط السياسية والنظم الأخرى ، وثالثاً : لما كان من المتعذر التخلى عن أى جزء من أجزاء التنظيم الاجتماعى طالما أنها على صلة جوهرية بالبناء الاقتصادى ، فإن الأساليب الجديدة للإنتاج لا يتم ظهورها حتى أن يستنفد النظام الاقتصادى كل إمكانياته فى النمو والتطور . ورابعاً : أن كل التنظيمات الاجتماعية تنظيمات متدرجة ، ولذلك فهى

---

(٢٥) انظر : Marx & Engels, *The German Ideology*, (N.Y., 1947).

تنطوى على صراع بين الطبقات ، وأنه من مصلحة الذين لا يملكون أن يدمروا النظام القديم ، بينما يجد الذين يملكون أن من مصلحتهم أن يناصرونه ، وعند ما تنجح الطبقات المغاوبة فى غزو الطبقة الغالبة ، تأخذ الثورة صورتها الواضحة [٢٦]. فالثورة إذاً تلعب دورها فى ميلاد كل مرحلة جديدة للمجتمع . ذلك أن التطور فى قوى الإنتاج المادية يحدث انشقاقاً بين العوامل الاقتصادية الجوهرية والعلاقات الاجتماعية التى تبنى عليها . وإذا كانت العملية الإنتاجية تتطلب تحول العلاقات الاقتصادية والبناء الفوقى كله ، إلا أن النظام الاجتماعى الاقتصادى لا يوافق على هذا التطور التدريجى فى النواحى الاقتصادية ، لأن النظام القديم يخلق لنفسه أيديولوجية تعبر عن مصالحه المكتسبة [٢٧] . هنا تتخلف التنظيمات الاجتماعية وراء أشكال الإنتاج ، الأمر الذى سيؤدى إلى الثورة للتغلب على هذا التخلف وإعادة المجتمع إلى حالة التوازن بين أجزائه المادية واللامادية . إذاً يشير مفهوم « التخلف » فى الاستعمال الماركسى إلى تباين البناء الأساسى والبناء الفوقى إذ يتغير البناء الأساسى تحت تأثير التغير التكنولوجى . وكلما تغير البناء الأساسى ، تغير البناء الفوقى بكل جوانبه السياسية والقانونية . ولكن ماركس يرى أن البناء الفوقى يتغير بخطوات بطيئة ، وذلك لأن من مصلحة الطبقة المسيطرة أن تحافظ بكل الوسائل الممكنة على ثبات العلاقات الاجتماعية التى تدعم مصلحتها . وباختصار إن مفهوم التخلف يدل على أن البناء الفوقى الأيديولوجى ولو أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبناء الأساسى للعلاقات الاقتصادية ، إلا أنه يتخلف وراء نظام الإنتاج وهكذا يقف فى طريق تطور المجتمع [٢٨] . وربما كان ذلك هو السبب الذى دفع البعض إلى اعتبار نظرية ماركس هى أساس نظريات التخلف الثقافى ، وإن اختلفت عنها فى بعض مظاهرها أو نتائجها [٢٩] .

وهكذا ، يمكن القول أن نظرية ماركس فى التطور الاجتماعى تختلف عن نظريات التطور القديمة التى تؤمن بأنه انتقال تدريجى من البسيط إلى المركب ، ومن المتجانس إلى اللامتجانس ، كما أنها تعارض أيضاً نظرية القائلين بالتطور الإبداعى Creative

(٢٦) *Ibid.*
(٢٧) MacIver, *op. cit.*
(٢٨) See, Mayer, A. *Marxism: The Unity of theory and practice*, cambridge, 1945), p.11.
(٢٩) MacIver, *op. cit.*

Evolution والتى تؤكد أن التطور إبداعى فى حقيقته بمعنى أنه يتمثل فى ظهور صور وأشكال جديدة ، ولكن هذه الفكرة تتجاهل الارتباط بين التغيرات الكيفية والتغيرات الكمية ، كما أن تأكيدها على ظهور الصور المبتكرة فى عملية التطور لا يمكن أن يفسر فى ضوء الأسباب الطبيعية وبذلك يكون التفسير الممكن الوحيد هو قوة إبداعية غامضة تنطوى على خاصية روحية تلك التى توجه التطور وفق نموذج إبداعى جديد . فالتغير إذاً فى رأى ماركس ينبع من داخل المجتمع ، وينبثق عن بنائه الداخلى ، ولا يمكن بأية حال أن يرتد هذا التغير إلى قوى خارجية تكمن وراء الكائنات الإنسانية ، وبمعنى أصح قوى ميتافيزيقية ، كما عبرت عنها نظريات التطور الإبداعى ، ولهذا فإن ماركس حاول جاهداً أن يكون أكثر واقعية فى تفسير التغير الاجتماعى ، ولعل ذلك يدعم ما ذهب إليه بوتومور من أن كارل ماركس لا يعد فيلسوف تاريخ ، بقدر ما حاول أن يقيم نظريته على أساس التحليل العلمى[٣٠] .

إن حركات الإصلاح – أو بعبارة ماركسية أكثر الصراعات الثورية – تصبح ضرورية حتى تزيل النظام القديم ، لأن هناك مصالح مستقرة فى نظام الإنتاج والعلاقات الاجتماعية القائمة . وقد أوضح ماركس فى مؤلفه رأس المال كيف حدث فى إنجلترا تحول رأس المال التجارى إلى رأس مال صناعى ، وكيف تحول الاقتصاد المعتمد على التجارة والاستهلاك إلى اقتصاد يعتمد أساساً على تراكم رأس المال . وهكذا حدث تعميق وإثراء للبناء الاقتصادى ، ووضع لأسس مجتمع جديد . والمبادرة من أجل التحول لا تأتى من أولئك الذين يشغلون الأوضاع الطبقية العليا والإقطاعيين فى المجتمع ؛ ولكنها تأتى من جانب الطبقات الكادحة التى لا تحصل على ثمرات عملها . وهكذا نرى أن ماركس يذهب إلى أن التغير فى القيم ضرورى – الإصلاح البروتستانتى – حتى يتمكن التنظيم الاجتماعى للإنتاج من أن يعيد تشكيل بنائه على نحو يتوافق مع الاقتصاد المتغير وأسلوب الإنتاج الجديد . فكأن ماركس يعطى الوزن كله عند تفسير القيم والأيديولوجيات للعوامل البنائية مثل مستوى التطور التكنولوجى ، والبناء الطبقى . والعلاقات بين الجماعات التى تتعاون فى إنتاج السلع الاقتصادية ، ثم نمط

---

(٣٠) Bottomore & Maximilien, (eds.) *Karl Marx : selected writings in sociology and social philosophy,* (Rubel, Pelican book, 1963) p. 39.

الاقتصاد السياسى الذى ينشأ نتيجة لكل هذه العوامل . « فالأخلاق ، والدين ، والميتافيزيقا ، وكل الجوانب الأخرى للأيديولوجية وصور الوعى المرتبطة بها ، لا يمكن أن تحتفظ باستقلالها الخارجى ، وهى فى ذاتها لا تاريخ لها ولا تطور ، ولكن الناس أثناء تطوير إنتاجهم المادى وعلاقاتهم ، إنما يغيرون وجودهم الحقيقى وأساليب تفكيرهم وكل ما ينتج عن هذا التفكير ، فليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم ، ولكن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم »(٣١).

وحينما ننظر إلى القضية الماركسية السابقة نستطيع القول بأنه فيما يتعلق بتحليل عملية **التحديث يجب أن نأخذ فى الاعتبار أهمية العوامل المادية باعتبارها متغيرات مستقلة، تحدث تغيرات فى الدافعية والاتجاهات. كما يجب أن ندرك أيضاً أن التطور التكنولوجى لا يتضمن فحسب معايير مختلفة ينهض عليها التفاعل بين الناس، ولكنه يعنى بالضرورة انبثاق صور جديدة للوعى الاجتماعى ، وهذا فى جوهره يتضمن تغيرات فى القيم. وهكذا نخلص من ماركس إلى أن الجهد الذى يبذل فى تحديد ماهية التحديث يشتمل على محاولات لتمييز نسق القيم الذى يتوافق مع التنظيم الاجتماعى للإنتاج فى العقود الأخيرة فى القرن العشرين .**

على أننا إذا كنا قد فهمنا من فيبر النتائج والوظائف السيكولوجية لمختلف أنساق القيمة ، ومن ماركس المناخ الذى تظهر فيه القيم وتتغير ، فإن نستطيع أن نرجع إلى دوركايم لكى نفهم التأثير المستمر لتقسيم العمل والتباين البنائى للمجتمع فى تشكيل المعايير والقيم . ونجد نظرية دوركايم فى علم اجتماع التنمية متضمنة فى مؤلفه : **تقسيم العمل الاجتماعى** ، فالسطور الأولى من هذا الكتاب تقرر الحقيقة التالية : « إن هذا الكتاب هو أساساً محاولة لتناول الوقائع المتصلة بالحياة الأخلاقية وفقاً لمناهج العلوم الوضعية »(٣٢). وهذا يكشف عن التزام دوركايم بالفكرة التى مؤداها : أنه من الممكن تحليل الوقائع الأخلاقية فى ضوء المناهج الموضوعية الدقيقة للعلم والمتحررة من القيمة . وتفسير الوقائع الأخلاقية — أو المسائل المتعلقة بما ينبغى أن يكون — ممكن من خلال دراسة الأوضاع الاجتماعية فى السياق الزمانى والمكانى . ووفقاً لذلك لا ندرك

(٣١) Marx and Engels, *op. cit.*, p. 15.

(٣٢) Durkheim, E. *The Division of labor in society*, trans by simpson, Glencoe, 1960, p. 32.

الأخلاق كشيء عالمي ، ولكنها محكومة ومحددة بظروف بنائية نوعية . ومعنى ذلك أن دوركايم يرفض أى نوع من التطورية الغائية فيما يتعلق بالحياة الأخلاقية ، فالتغيرات التى تحدث فى بناء المجتمع هى المسئولة عن تغير التقاليد والعادات الجماعية ؛ والقانون الأخلاقى ، يتكون ويتغير وفقاً للحاجات والمطالب المتغيرة . وحاول دوركايم فى كتابه أن يفسر تأثير تقسيم العمل فى المجتمع على الأخلاقيات ، فقد لاحظ حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطوراً ، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلى ؛ أما الثانية فيسود فيها تضامن عضوى . ويعتمد التضامن الآلى على التماثل بين أعضاء المجتمع ، بينما يستمد التضامن العضوى أسسه من التباين . وحين يسود فى المجتمع تضامن آلى ، يتميز الضمير الجمعى بقوة ملحوظة . ويشير الضمير الجمعى فى هذه الدراسة المبكرة إلى المجموع الكلى للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع والتى تشكل نسقاً له طابع متميز ، ويكتسب هذا الضمير العام واقعاً ملموساً ، فهو يدوم خلال الزمن ، ويدعم الروابط بين الأجيال . ويؤكد دوركايم أن الضمير الجمعى يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم ، إلا أنه يكتسب مزيداً من القوة والتأثير والاستقلال ، حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع ، ذلك أن الضمير الجمعى يعد نتاجياً للتماثل الإنسانى . ولعل هذا الموقف السائد فى المجتمعات التقليدية التى تتميز بالتضامن الآلى ، حيث يسيطر هذا الضمير على عقول الأفراد وأخلاقياتهم . ومع ذلك فإننا نلاحظ أنه يتحقق لدى الفرد ضميران الأول هو الذى يشارك فيه الجماعة (المجتمع يعيش بداخلنا) والثانى خاص بالفرد ذاته . وحينما يسود التضامن الآلى فى المجتمع تتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية . وهنا نجد تعبيراً قوياً للقهر الاجتماعى ، يتمثل فى سيادة القانون الجنائى القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن الآلى . ويصاحب نمو تقسيم العمل فى المجتمع ظهور التضامن العضوى ، فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين بين الأفراد ، يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل فى المجتمع . وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات ، كما أنه يتبدى فى ظاهرة التضامن العضوى ذاتها . وكلما ازداد هذا التضامن رسوخاً قلت أهمية الضمير الجمعى وهكذا يستبدل القانون الجنائى القائم على جزاءات رادعة بقانون مدنى وإدارى يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأفراد بدلا من العقوبة . ويزداد التضامن الاجتماعى رسوخاً

بازدياد تقدم المجتمعات ، وتدعيمها للتقدم الأخلاقى الذى يؤكد القيم العليا للمساواة والحرية والإخاء والعدالة . بالإضافة إلى ذلك يصبح للتعاقد قيمة عالية[٣٣] .

والشيء الذى يعنينا مما سبق أن زيادة تقسيم العمل ، ومن ثم تباين النظم تؤدى إلى تزايد الاستقلال الأخلاقى للفرد فى المجتمع . فحينما يوجد التضامن العضوى فقط ، أى حينما يرتكز التضامن على الأعمال المتساندة ، يمكن أن توجد فروق فى مجال الآراء ، والعواطف ، ونسق الاعتقاد . وعلى العكس حينما يوجد تضامن آلى ، فإن الأفراد يخضعون لمعتقدات وعواطف مشتركة . وإذا جاز لنا أن نقول إن كلا من دوركايم وماركس كانت لديه رؤية يوتوبية لمستقبل المجتمع الصناعى ، فإن رؤية دوركايم للتضامن العضوى تقوم على مقومات نظرية تختلف عن تلك التى صاغها ماركس عن المجتمع اللاطبقى . فبينما يذهب ماركس إلى أن المجتمع اللاطبقى سوف يظهر نتيجة لاختفاء التباين ، وإنهاء حالة العداء بين الطبقات ، نجد أن دوركايم يربط التضامن العضوى بفكرة تباين البناءات النظامية . فماركس يرى أن تباين المصالح والقوة يعكس ملكية وسائل الإنتاج ، وحينما تصبح هذه الملكية عامة سوف ينتهى التباين فى القوة بين الجماعات ، وعلى العكس من ذلك يقول دوركايم « إن رغبات الأفراد غير محدودة ، فكل فرد فى المجتمع محكوم بالتزامه فى التعاقد الذى ينسق وينظم تبادل الخدمات ، ومن ثم يحدد نسق التوزيع »[٣٤] . وبينما يذهب كل من ماركس ودوركايم إلى أن التنظيم الاجتماعى سوف يظهر لتلبية الحاجات الإنسانية فإن الأول يرى أنه يرجع إلى صراع المصالح ، والثانى يربطه بالبناءات النظامية المحققة للتوازن .

والمشكلة بالنسبة للنموذج الدوركايمى هى أن تباين النظم ليس دائماً نتيجة آلية للتقدم الاقتصادى ، والتخصص الفنى والمهنى الراقى . فعلى حين أن هذا الأخير هو نتيجة ضرورية للتقدم التكنولوجى ، فإن تباين النظم يخضع غالباً لخصوصيات تاريخية[٣٥] . وإذا كنا لا نستطيع أن نتجاهل فكرة دوركايم عن أن أصل التضامن العضوى والاستقلال الأخلاقى للفرد فى المجتمع الحديث يوجد فى تقسيم العمل ، فإن

---

(٣٣) انظر : تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .

(٣٤) Durkheim, *op. cit.*, p. 383.

(٣٥) Nettl, P., Political Modernization, N.Y., 1967.

الشيء الذى ينقصنا هو الصورة الدقيقة للميكانيزمات التى يكتسب الفرد من خلالها هذا الاستقلال الأخلاقى . وقد حاول بارسونز أن يضع الأسس النظرية الملائمة لفهم هذه الميكانزمات عن طريق فكرة متغيرات النمط ، حيث حاول تصنيف توجيهات الدور فى ضوء صلتها بالوظائف النظامية . لكن الشيء الذى يحقق مزيداً من الفائدة لهذه الفكرة هو إقامة تفرقة واضحة بين العناصر القيمية ، والعناصر المعيارية فى توجيهات الدور . وهنا يجب أن نميز بين الحالات التى تستخدم فيها متغيرات النمط كمؤشرات لتوجيهات القيمة ، والحالات التى تستخدم فيها كمؤشرات للمعايير . والواقع أن بارسونز لم يضع هذه التفرقة الحاسمة المطلوبة بين القيم والمعايير ، وربما كان ذلك نتاجاً طبيعياً للطريقة التى عولجت بها القيم فى علم الاجتماع . فالقيم والمعايير اعتبرت تصورات لما هو مرغوب ، والتفرقة التحليلية الوحيدة بينهما التى قدمها علماء الاجتماع هى تفرقة على مستوى النوعية أو الخصوصية من جهة ، والعمومية والشمول من جهة أخرى ، فالقيم تصورات لما هو مرغوب على أعلى مستوى من العمومية ، على حين أن المعايير هى تصورات لما هو مرغوب على مستوى خصوصى هو مستوى الفعل واالسلوك . ومن المؤكد أن الفشل فى وضع تفرقة تحليلية بين القيم والمعايير يرسب فى قاع الخلط الذى اتسم به تحليل دور القيم فى عملية التحديث . فمصطلح المعايير يرتبط بالانتظام وبالقواعد ، بل ربما ارتبط بالقوانين إلى حد ما ، وهى تتجسد فى المسائل المتصلة « بما ينبغى » . أما القيم فهى تنطوى على تساؤلات حول الخير والشر ، والمرغوب فيه والمرغوب عنه ، وحينما نضع هذه التفرقة بين مقولات معيارية ومقولات قيمية ، يمكن أن تفيد من الإطار الذى قدمه بارسونز عن متغيرات النمط فائدة أكبر .

وباختصار فإن التراث السوسيولوجى الذى عرضنا له فيما سبق ، والحوار الذى عقدناه بين بارسونز ، ودوركايم ، وفيبر ، وماركس ، قد ناقش اتجاهات واضحة للآثار التى تحدثها التنمية الصناعية على التغير الاجتماعى . **ويمكن أن نحدد هذه الاتجاهات وفق تصنيف ثلاثى على النحو التالى :**

١ ــ الظاهرة الواضحة هى التحول من نموذج المجتمع المحلى إلى المجتمع الكبير . ويشير هذا التحول بالطبع إلى تغير من سيطرة العلاقات المباشرة التى تسود فى الجماعات

القرابية والعنصرية إلى التفاعل داخل منظمات كبرى خارج حدود الجماعات القرابية وهذا التغير راجع إلى تزايد فرص العمل ، والحراك المهنى الصاعد ، ومعدلات الاتصال وكل التغيرات الاجتماعية التى تدخل فى هذا النطاق تصنف على أنها تغيرات فى الأنماط النظامية والتوجيهات المعيارية .

٢ — الاتجاه الثانى يتمثل فى تزايد الترشيد ، والطابع الأخلاقى للفكر الإنسانى ، وللسلوك . وهذه تغيرات فى القيم . فالترشيد هو أسلوب لتناول المشكلات وحلها : يحتاج إلى قدرة أكثر على الموضوعية والنقد والتحليل ، وهى قدرة تزداد كلما ازدادت سيطرة القيم العلمية :

٣ — الخاصية الثالثة للتغير الاجتماعى الراجع إلى التصنيع هى أن خبرة التغير كانت مختلفة تماماً باختلاف المجتمعات . وقد أرجع سملسر هذه الفروق فى التغير الاجتماعى إلى الظروف السابقة على التصنيع ، ودوافع التنمية ، وأساليب التحديث ، كما أن هذه الفروق تنطوى فى الوقت ذاته على تباين الموجهات الرمزية للفعل ، فهى تتضمن فروقاً فى القيم والمعايير من ثقافة إلى ثقافة أخرى[٣٦] . ولا شك أن الفروق الثقافية الناتجة عن التكيف مع الحياة الصناعية ظاهرة أمكن التحقق منها إمبيريقيا على نطاق واسع .

لقد كشف التراث السوسيولوجى فى معالجته للاتجاهات السابقة عن تنوع وتباين فى طريقة التناول ، إذ أن فيبر استهدف من تحليله إبراز الحقيقة التى مؤداها : أن علم الاجتماع هو دراسة للسلوك الاجتماعى الذى تحكمه الرموز ، فالتصنيع سوف تترتب عليه نتائج تختلف باختلاف النظم الاجتماعية طالما أن الثقافة تتوافق مع هذا « المثير أو المنبه العام » بطريقتها الفريدة الإبداعية . ومن ناحية أخرى كانت نظرية دوركايم فى تقسيم العمل تسعى إلى تصوير عملية ظهور بناءات نظامية متباينة فى المجتمع الحديث على المستوى العالمى . وحاول بارسونز أن يتبع الموجهات المعيارية للفعل التى تناسب تصور دوركايم الأصلى عن تباين النظم من خلال فكرة متغيرات النمط . كذلك لاحظنا مدى أهمية المنظور الماركسى الذى يذهب إلى أن القيم تتشكل من خلال الواقع المادى الاجتماعى . فهناك قيم ثقافية عامة أو متشابهة فى عدد من المجتمعات ، مردها خضوع هذه المجتمعات للتصنيع .

(٣٦) Smelser, N. *The sociology of Economic life*, New Jersey, 1963, pp. 105-6.

فى ضوء هذا التحليل النظرى نستطيع أن نضع ثلاثة قضايا رئيسية تبدو لنا جديرة بالتأمل والمناقشة، وهى قضايا مستخلصة أيضًا من تراث علم الاجتماع المتعلق بالتحديث:

القضية الأولى : أن لكل ثقافة طابعها المميز، وخصائصها الفريدة، ومن ثم يوجد فيها نسق للقيم يحافظ على هويتها ويدعم وجودها وهى تتطور وتنمو بطريقتها الخاصة الإبداعية . وإذا اعتبرنا التصنيع عاملا رئيسيًا فى تحديث المجتمعات، فسوف تتنوع استجابات الثقافات المختلفة، وستكون مهمة البحث الإمبيريقى هى استكشاف العلاقة بين متغير مستقل (التصنيع) ومتغير تابع (القيم الثقافية) .

القضية الثانية : أن القيم الثقافية هى نتاج للواقع الاقتصادى الاجتماعى وهى مرآة تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع، ومن ثم لنا أن نتوقع شكل ومحتوى التغير فى القيم، إذا ما درسنا تطور علاقات الإنتاج .

القضية الثالثة : أننا يمكن أن نضع تفرقة تحليلية بين القيم والمعايير، فالقيم تتضمن التفصيلات الإنسانية، والمعايير تتضمن تصورات إنسانية عن الواجبات والالتزامات . وكل منهما خاضع للتغير خلال عملية التحديث .

ثانياً ــ تفرقة تحليلية بين القيم والمعايير فى ضوء البحوث الإمبيريقية :

أوضحت تحليلاتنا السابقة حقيقة هامة هى ؛ أن التصور الذى ساد حول القيم والمعايير فى تراث علم الاجتماع كان يميل إلى ربط المصطلحين ببعضهما . فقد استخدما للدلالة على تلك التصورات الثقافية المشتركة حول ما هو مرغوب . وقد حاول علماء نظرية الفعل (وبخاصة سملسر فى مؤلفه نظرية السلوك الجمعى) التفرقة بين مفهومى القيم والمعايير . فالقيم هى تصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، على حين أن المعايير تصورات حول نفس الشىء على مستوى الخصوصية . ولكن الشىء الذى نود الإشارة إليه هو أنه بينما يلاحظ أن كلا من القيم والمعايير يختلطان على المستوى الواقعى، فإنه من الضرورى على المستوى النظرى أن نكون على وعى بالفارق التحليلى بينهما . فالقيم تشير إلى تلك الأساليب المفضلة لتوجيه الناس نحو فئات محددة للخبرة الإنسانية، والمعايير هى قواعد للسلوك فى مواقف معينة . وكل من القيم والمعايير يخضعان للتغير . غير أننا يجب أن نضيف إلى هذين المصطلحين

مصطلح آخر هو « الأيديولوجية » Ideology فإذا كانت القيم مهمتها توجيه الفعل الاجتماعى ، والمعايير تتولى ضبط هذا السلوك ، فإن الأيديولوجية عليها أن توجد الدافع المحرك للفعل الاجتماعى عن طريق تعريف الموقف الاجتماعى تعريفاً مثالياً(٣٧). أما السياق الذى توجد فيه القيم والمعايير والأيديولوجيات فهو يمكن أن يكون سياقاً دينياً أو ثقافياً ، أو اقتصادياً ، أو سياسياً .

فى ضوء هذا الفهم للمصطلحات السابقة ، نستطيع أن نتناول بالتحليل بعض الدراسات التى أبرزت دور القيم فى تحديث المجتمعات النامية . ولعلنا نبدأ هذا التحليل بالدراسة التى أجراها بيلاه Bellah عن « الطوكيوجاوا » Tokugaw Religion(٣٨). قد حاول بيلاه أن يسير على طريقة فيبر لكى يحدد القوى الدافعية والعاطفية التى مكنت اليابان من السير نحو المجتمع الصناعى . واستخدم بيلاه فكرة متغيرات النمط كما طورها بارسونز لكى يتتبع نسق القيم فى اليابان. واعتبر بيلاه الخصوصية particularism والأداء performance على أنها تلك القيم التى عملت على توجيه وإثارة القوى العاطفية والدافعية فى مجتمع اليابان نحو مزيد من الإنتاج الصناعى. وكشف بيلاه عن أن هاتين القيمتين الاجتماعيتين ، قد توافقتا مع العواطف والمشاعر الدينية اليابانية ، ومن ثم عملتا على إيجاد حوافز للإنتاج الصناعى لأنهما انتقلتا إلى النظام السياسى ، فالولاء فى اليابان أصبح موجهاً نحو النظام السياسى ككل . ويقول بيلاه بصدد اليابان « إن الاهتمام أصبح مركزاً حول أهداف النسق ، أكثر من صيانة النسق والمحافظة عليه . ومن ثم أصبح الأداء أو الإنجاز يمثل قيمة أساسية ، وليس هناك أى شك يتعلق بأهمية هذه القيمة »(٣٩). والشيء الأهم من ذلك أن بيلاه يذهب إلى حد القول بأن القيم التى ستعمل على تصنيع قطر من الأقطار ليست بالضرورة متطابقة مع تلك القيم التى سوف تعمل على تحديث النظم السياسية فى هذا المجتمع .

وهناك دراسة أخرى حاول فيها سملسر تحليل التغير الاجتماعى خلال الثورة

---

(٣٧) Geertz, c. ,,Idoology as a cultural system in David E.Apter, (ed.) *Ideology and discontent*, Glencoe, 1944, pp. 47-76.

(٣٨) Bellah, R.N. *Tokugocwa Religion*, Glencoe, 1957.

(٣٩) *Ibid.*, p. 14.

الصناعية[٤٠]، حيث اهتم بالتغيرات التى طرأت على تنظيم صناعة القطن، وبناء الاقتصاد العائلى بين الطبقات العاملة فى بريطانيا ما بين عام ١٧٧٠ — ١٨٤٠ . واستعان فى دراسته هذه بنظرية الفعل كإطار مرجعي يستخدم فى تنسيق البيانات الإمبيريقية حول هذين الموضوعين . وكان الاهتمام الأساسى عند سملسر يتمثل فى النظر إلى التغير الاجتماعى خلال الثورة الصناعية على أنه عملية تباين بنائى ، فالتغير الذى طرأ على صناعة القطن راجع فى بدايته إلى عدم الرضا عن النظام الإنتاجى القائم ، هذا فضلا عن المخترعات الجديدة التى عملت على تغيير طريقة إنتاج القطن وتنظيم هذا الإنتاج . كذلك حاول سملسر أن يفسر التغيرات التى شهدها الاقتصاد العائلى من خلال دخول عنصر التخصص وتقسيم العمل إلى نظام الأسرة ، وأدى ذلك بدوره إلى تطور خطوط جديدة للتباين بين الأسرة والنظم التعليمية والدينية الأخرى . وأخيراً حاول سملسر أن يدرس عادات الاستهلاك بين عائلات الطبقة العاملة . وقد حدد سملسر سبع مراحل متتابعة يحدث خلالها تباين الأنساق الاجتماعية على النحو التالى : ١ — عدم الرضا عن قدرة النسق على إنجاز أهدافه ، وإحساس بأن هناك فرصة سانحة للتغير . ٢ — أعراض الاضطراب مثل ظهور استجابات عاطفية سلبية ، ومطامح غير واقعية من جانب العناصر المختلفة المكونة للنسق الاجتماعى . ٣ — محاولة لتخطى هذه التوترات ، وتعبئة للموارد الدافعية من أجل القيام بمحاولات جديدة . ٤ — تشجيع للأفكار الجديدة ولضرورة انتشارها وذيوعها . ٥ — محاولات إيجابية لجعل الأفكار والخطط الجديدة صالحة للتنفيذ والممارسة . ٦ — التنفيذ الفعلى للتجديدات بواسطة شخص أو جماعة مسئولة . ٧ — يترتب على الخطوة السابقة أن يكتسب نمط الأداء هذا الطابع الجديد ويصبح شيئاً مألوفاً بالنسبة له[٤١] .

والشيء الذى يعنينا مما سبق هو دور القيم فى تتابع عمليات التغير المتضمن فى التباين البنائى . ويوضح سملسر هذه النقطة بقوله « إن الافتراض الذى مؤداه أن نسق القيمة الأساسى يظل ثابتاً أو مستمراً خلال تتابع عملية التباين ، إنما يعنى قبل أى شيء آخر أن معايير تقدير أداء الوحدات لا تختلف أو تتباين . ولا يعنى ذلك أن القيم لا تتغير مطلقاً وإنما يقصد من ذلك أن نموذج التباين البنائى لا يفسر لنا

---

(٤٠) *Industrial Revolution*, Chicago, 1959, p. 15.

(٤١) *Industrial revolution*, Chicago, 1959, p. 16.

تلك التغيرات بصورة بسيطة ، إنه يعني أن القيم تتغير بصفة عامة على نحو بطيء أكثر من البناء الاجتماعي ، وهذه القضية هي التي تكمن وراء تحليلنا»[٤٢] .ومع ذلك فحينما كان سملسر يحلل البيانات التي حصل عليها بالفعل في دراسته كان يعطي وزناً أثقل لوجهة النظر المحافظة ، كما يفعل ذلك عادة علماء نظرية الفعل . فالتوترات ، ومظاهر عدم الرضى التي تحرك التغير تمتصها السلطة النظامية وتستوعبها . وهو لا يشير على الإطلاق لذلك الصراع المرير في المصالح الذي يؤدي إلى إحداث تعديلات جوهرية في النظم القائمة ، ومن ثم يعمل على ميلاد نظام اجتماعي جديد ، وقد عبر سملسر عن ذلك صراحة حينما ذكر أنه يقدم نموذجاً للتباين البنائي يصلح تفسيراً بديلا للنموذج الماركسي . وهكذا ، نستطيع القول : أن سملسر لم يشر إشارة مباشرة لتغير الموجهات الرمزية للفعل . واعتقد أن الإسهام السوسيولوجي لمؤلفه : التغير الاجتماعي خلال الثورة الصناعية يتمثل أساساً في الحقيقة التي مؤداها ؛ أنه عزل بعض المتغيرات ، وحاول أن يلاحظ التغييرات الدينامية التي طرأت عليها ، بينما احتفظ بمتغيرات أخرى ثابتة (مثل القيم والأيديولوجيات) واستهدف التحليل الذي قدمه سملسر إلى التدليل على أنه من الممكن القيام بدراسة حضارية مقارنة للعمليات التي يشهدها البناء الاجتماعي بمعزل عن النتائج السيكولوجية لمزمات القيم الثقافية . وأوضح مؤلفه التشابه في العمليات البنائية المرتبطة بالتصنيع في بلدان عديدة . وإذاً فالتحليل في ضوء الضغوط البنائية والموقفية يمكن أن يكشف عن جوانب هامة من عملية التحديث على نحو يفضل ويفوق بكثير التحليل الذي يستخدم المتغيرات النفسية — الثقافية . ومع ذلك فلا ينبغي أن نقلل أهمية هذا النوع الأخير من التحليل لعملية التحديث ، وإنما الشيء الذي يجب أن نؤكده هو ضرورة إزالة الفوارق بين الطريقين على المستوى النظري .

وبينما لاحظنا أن سملسر يصور لنا قصة الدخول إلى عصر الصناعة بالاعتماد على وجهة النظر البنائية النظامية ، نجد أن دانيل ليرنر يروي هذه القصة من منظور التغير الذي طرأ على نسق القيم والتفضيلات والتوجيهات النفسية الثقافية نحو الحياة . فقد قدم ليرنر في مؤلفه : تحول المجتمع التقليدي[٤٣] Passing of Traditional Society .

---

(٤٢) *Ibid.*, p. 72.

(٤٣) Lerner, *D. The Passing of traditional society*, N.Y., 1959, p. 15.

تصوره للقيم العلمانية المؤدية إلى التحديث . ويمكن تحديد هذه القيم على أنها تلك التى تتمثل فى قيم الاستغراق والاندماج والمشاركة فى العمليات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتغير من حالة القيم التى تؤكد القبول السلبى لمكانة المرء فى المجتمع إلى تلك القيم التى تدعو إلى الطموح والمشاركة الإيجابية فى العملية الاجتماعية ينطوى على تغير فى سمات الشخصية . والنقطة الحاسمة فى هذا التغير تتمثل فى الحراك الذى يميز المجتمع الصناعى . وبينما نلاحظ أن الحراك الاجتماعى والفيزيقى يعد ضرورياً للتغير الاجتماعى فإن ليرنر يذهب إلى أن « الحراك السيكولوجى » يعد أساسياً ، أو هو سمة رئيسية للتحديث . والحراك السيكولوجى معناه سرعة التوحد العاطفى مع المظاهر الجديدة فى البيئة التى يعيش فيها الإنسان . ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى كتابات علماء الاجتماع وبخاصة دوركايم فهو حينما يتساءل : لماذا نجد أن الفرد كلما اكتسب استقلالا ذاتياً ازداد اعتماده أكثر فأكثر على المجتمع ؟ نلاحظ أن الإجابة على هذا التساؤل (بالاعتماد على الإطار النظرى الذى استعان به ليرنر) تتمثل فى أن هناك سمات وخصائص نفسية — اجتماعية صاحبت تزايد تقسيم العمل ، وتباين الأدوار والنظم . فالمجتمع — من الناحية السيوسيولوجية — هو نسق ينطوى على أدوار متساندة وحينما يزداد تقسيم العمل يزداد تعقيد هذا النسق للأدوار ، وعلى الفرد أن يطور مهاراته لكى يتمكن من المشاركة فى هذا النمط . على حين أننا نلاحظ فى المجتمع التقليدى أن الفرد يرتبط بفئات من الناس يعرفها جيداً ، ويتوحد مع مواقف خبرها عن قرب ، بينما يمارس الفرد فى المجتمع الحديث أنماط للسلوك فى إطار مواقف قد لا تهمه شخصياً ، ويرتبط بأشخاص ليسوا بالضرورة على صلات شخصية أو قرابية معه . وقد ينشغل أيضاً فى حوار سياسى مع أشخاص لا يعرفهم كلية ، وقد يحاول توجيه النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، كل هذه الظروف تدخله بالضرورة فى علاقات اجتماعية متنوعة وبالغة التعقيد . لكن ذلك كله يعتمد على مدى مشاركة الفرد فى العملية الاجتماعية .

والمجتمع الذى ينشده ويتطلع إليه ليرنر هو « مجتمع المشاركة » ، الذى يتميز بالتنوع فى الآراء والاتجاهات وتسيطر عليه الحضرية ، ويسود فيه التعليم ، وأساليب الاتصال الجمعى ، كما تقوم فيه الحياة السياسية على التصويت والانتخاب . ولكى يكشف ليرنر عن كيفية الارتباط بين التطور الذى طرأ على هذه العمليات وتنمية

الإحساس بالقدرة على المشاركة — الذى أطلق عليه مصطلح التعاطف الوجدانى empathy — أجرى مسحًا فى سبعة مجتمعات بالشرق الأوسط تتميز بدرجات متفاوتة من النمو والتطور . وكانت الدراسة تستهدف اختبار هذا الإحساس بالقدرة على المشاركة عند المبحوثين ، حيث طلب إليهم أن يتخيلوا الأدوار التى يمكن أن يلعبوها فى حياتهم والتى تختلف عن الأدوار الفعلية لهم ، ومن ثم حاول أن يوضح إمبيريقيا أن المبحوثين الحضريين والمتعلمين والمشاركين ، والذين لديهم الإحساس ، أو الشعور بالتعاطف ، يختلفون تمامًا عن أولئك الذين ليست لديهم السمات الشخصية اللازمة لما يسمى بالأسلوب العصرى . فى ضوء ذلك قسم ليرنر الناس فى مجتمعات الشرق الأوسط إلى ثلاث فئات أساسية هى : ١ — **العصريون** وهم يتميزون بالتعليم وعلمانية التفكير ، وارتفاع المستوى الاقتصادى ، والتعامل مع وسائل الاتصال الجمعى . ٢ — **التحوليون** وهم أولئك الذين يتمتعون بشخصية حراكية ، فالشخص الذى ينتمى إلى هذه الفئة يود أن يتغير ولكنه لا يملك إمكانيات التغير ، فهو أمى مثلا إلا أنه يتعامل مع وسائل الاتصال الجمعى ، ويستمع إلى الإذاعات الخارجية ، (ويضرب مثلا على ذلك بالبقال الذى درس حالته فى قرية بلجات التركية) . ٣ — **التقليديون** وهم أشخاص يفكرون بأسلوب تقليدى يغلب عليه الطابع الدينى ، فالتقليدى لا يريد مغادرة القرية ، بل يكاد أن يقضى حياته كلها داخل هذا المجتمع المغلق(٤٤) .

وثمة دراسة أخرى قدمها ماكليلاند فى مؤلفه : **مجتمع الإنجاز** ACHIEVING SOCIETY حاول فيها أن يحدد العوامل النفسية الثقافية ذات الأهمية فى عملية التنمية الاقتصادية . والعامل السيكولوجى الذى حظى باهتمام ماكليلاند الخاص هو «الحاجة إلى الإنجاز » وفكرته الأساسية تتلخص فى أن هناك ارتباطًا جوهريًا بين الدرجة التى وصلت إليها الدافعية على الإنجاز فى الثقافة ، ومستوى النمو الاقتصادى فى فترة تاريخية معينة(٤٥) . وقد خلص من دراسته إلى عدة نتائج . فمن الملاحظ مثلا أنه داخل ثقافة معينة نجد

---

(٤٤) انظر دراسة هامة عند محمود عوده ؛ أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى : دراسة ميدانية فى قرية مصرية ؛ دار المعارف ؛ القاهرة ١٩٧١ ؛ ص ٩٣ — ٩٤ .

(٤٥) McClelland, D. *The Achieving society*, Princeton, N.J.; 1961, p. 391. Also, see, McClelland & (etc. al) the achievement Motive, N.Y., 1953.

أن هناك جماعات اجتماعية اقتصادية لديها دوافع للإنجاز أعلى من الجماعات الأخرى ، وأنه توجد حضارات تشهد فى مراحل معينة بالذات دوافع أعلى للإنجاز من مراحل تاريخية أخرى ، ثم إن الدافعية للإنجاز ذاتها تختلف باختلاف الثقافات ، وأخيراً يبدو أن هذا الدافع للإنجاز يرتبط ببعض الأنساق الدينية . كذلك لاحظ ماكليلاند أن المجتمع الذى يريد أن يعجل من التنمية الاقتصادية عليه أن يهتم بزيادة الدافعية للإنجاز . والحاجة إلى الإنجاز مسألة مرتبطة بالثقافة الكلية للمجتمع ، فهى ذات علاقة وثيقة بالنظام الدينى ، وأسلوب الحياة ، أو طريقة تنشئة الأبناء وتربيتهم وتدريبهم الاجتماعى . ولكننا نستطيع أن نقول إن البيانات التى ضمنها ماكليلاند دراسته يمكن أن يعاد تفسيرها مرة أخرى فى ضوء الحقيقة التى مؤداها أن الحاجات والقيم تتشكل بواسطة الظروف المادية فى المجتمع وأن الموجهات الرمزية الملائمة للتوافق والتكيف ، يمكن أن تظهر بصورة مستقلة عن أية حركة أيديولوجية خاصة .

ثالثاً : القيادة ودورها فى تحديث المجتمعات النامية

من الموضوعات الهامة عند دراسة السياق الاجتماعى والثقافى الذى تحدث خلاله التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية موضوع القيادات والصفوات القادرة على توجيه السلوك بفاعلية ، والسيطرة على الأحداث ومراقبتها . ومع أننى أعتقد أن هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة مستقلة أكثر تفصيلا ، إلا أنه من الضرورى أن أشير إليه فى هذا الصدد . فالحاجة إلى قيادات قادرة تشعر بها أكثر تلك الشعوب التى تمر بمرحلة تغير اجتماعى معقد ، وتقل فيها خبرة السكان بالتنظيم الاجتماعى والسياسى نتيجة لما يعانيه الشعب من ركود وخضوع لسيطرة الحكام الأوتوقراطيين سواء من مواطنى المجتمع أو من الأجانب . ولقد أوضحت دراسة حديثة عن الصفوات أن هناك خمسة نماذج مثالية للصفوات التى تتولى فى الغالب قيادة عملية التصنيع أو التنمية الاقتصادية هى[٤٦] : الصفوة ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة ، والطبقة الوسطى ، والمثقفون الثوريون ، والإداريون الاستعماريون ، ثم القادة الوطنيون .

ويمكن القول عند تحليل دور هذه الصفوات أن الإداريين الاستعماريين

---

(٤٦) انظر : بوتومور ؛ الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ؛ ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ؛ دار الكتب الجامعية ؛ ١٩٧٢ .

عملوا فى بلاد آسيا على توفير بعض متطلبات التنمية الصناعية ، حينما وضعوا أسس النظام الإدارى والقضائى ، وساهموا فى إدخال التعليم الحديث ، وتدعيم النظام الحديث للبنوك والتجارة ، فضلا عن إنشاء بعض الصناعات الجديدة . ومع ذلك فإن هذه الإنجازات كان من العسير أن تؤدى مباشرة إلى التعجيل والإسراع بالتنمية الصناعية . ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها : المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية ، والنتائج المترتبة على سياسة القمع العام الذى يمارسه الحكم الأجنبى ، هذا بالإضافة الى أن نمو وتطور المؤسسات التجارية والصناعات الكبرى مرتبط بسيطرة القوى الاستعمارية عليها .

ويمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط التى كانت تحت سيطرة الاستعمار تقدم لنا نموذجاً لذلك ، فالإداريون الأجانب لم يفعلوا فى معظم بلاد هذه المنطقة أكثر من تهيئة ظروف التنمية الاقتصادية ، تلك التى يمكن متابعتها والسير فيها بفاعلية بواسطة صفوات جديدة تقوم بدورها بعد الاستقلال ، كما حدث ذلك فى مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢ ويبدو كذلك أن الدور الذى تلعبه الصفوات ذات الصلة بالهيئة الحاكمة — سواء تمثلت فى ملاك الأرض أو الأرستقراطية التجارية — محدودة أيضاً. فلقد قامت هذه الصفوات ببعض المحاولات فى أقطار قليلة بالشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية (أحياناً تحت الضغط الأجنبى) لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية ، ولكن سياستها كانت محكومة تماما بالمصالح التى يتعين عليها كطبقة أن تحافظ عليها ، وأهمها استمرار النظام القائم ، وبقاء الدولة كما هى. أما الصفوات الثلاثة الأخرى فهى التى تلعب دوراً أكثر أهمية فى معظم البلاد النامية . فالطبقات الوسطى ككل تؤثر فى التنمية الاقتصادية لا عن طريق الإسهام الذى تقدمه بفضل مهاراتها الخاصة فحسب ، ولكن من خلال التزامها بالأساليب الحديثة للحياة. فالطبقة الوسطى الجديدة بالشرق الأوسط تتكون من المثقفين ، وذوى المهن الفنية العالية ، وموظفى الحكومة ، وهى طبقة ذات طابع غربى برغم أن أعضاءها لديهم اتجاهات معادية للغرب . وتسيطر هذه الطبقة الآن على السياسة فى الشرق الأوسط بطرق مختلفة .

ولقد بدأت هذه الطبقة فى الظهور مع مطلع القرن التاسع عشر ، وتأثرت بالفكر الغربى ، نتيجة للبعثات التى أرسلت للخارج والمعاهد العلمية التى أقيمت فى الشرق

الأوسط خلال القرن التاسع عشر فى عواصم كثيرة بل لقد أصبح التعليم العالى مرادفاً للتعليم الغربى ، وازداد بتبنى الأفكار الغربية . والحقيقة أن القومية التى تميز الطبقة الوسطى الجديدة مصدرها الفكر الغربى ، وإن كانت شعاراتها مستمدة من الظروف الداخلية للشرق الأوسط . ولا شك أن التعليم كان هو السبيل الذى مكن الطبقة الوسطى من اكتساب هذه المكانة ، إلا أن التحدى الذى واجه هذه الطبقة تمثل فى ندرة الفرص المتاحة أمام أعضائها للعمل ، ففى مصر كان الذين حصلوا على وظائف حكومية فى الفترة ما بين عامى ١٩٤٨–١٩٥٢ هم ٩٣١ فقط من بين ١٧٣٥ خريجاً . فكأن الطبقة الوسطى الجديدة تضم فئة المثقفين الذين ينظر إليهم عادة على أنهم يسهمون مباشرة فى ابتكار ونقد ونقل الأفكار . ولقد اكتسب المثقفون مكانة رائدة فى الحركات الراديكالية والثورية ، ولا يزال دورهم واضحاً كما أظهرت ذلك أحداث بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، وثورة كوبا ، والحركات المناهضة للاستعمار فى بلاد كثيرة. ويبدو أن انجذاب المثقفين نحو الحركة الاشتراكية راجع إلى أنهم وجدوا فيها تعبيراً نموذجياً أو مثالا للتنظيم الاجتماعى يتسم بخصائص مثل : العقلانية ، والحيادية ، والعالمية ، وهى خصائص تعد حيوية للحياة الفكرية ذاتها. وهناك اتجاهان أساسيان فى تفسير دور المثقفين فى التنمية والتحديث. أما الاتجاه الأول فيذهب إلى أن الصفوة المثقفة بدلا من أن تقتصر على مصالحها المهنية الخاصة سوف توزع ولاءها بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية ، فتصبح بذلك طليعة فى التغيير والتجديد، ومن ثم يكون المثقفون جماعة قادرة على تطوير نظرة موضوعية للمجتمع ، والدفاع المنظم عن بعض المصالح العامة المتصلة بالمجتمع ككل . وأما الاتجاه الثانى فهو يرى أن المثقفين سوف ينعزلون بحكم تكوينهم الفكرى وطبيعة التدريب والتعليم الذى تلقوه عن قطاعات المجتمع الأخرى ، ويكونون جماعة مصلحة تدافع عن مصالحها الخاصة ومن ثم يصبح المثقفون أقل راديكالية فى نقدهم للمجتمع ككل ، وأكثر اهتماماً بإيجاد حلول لمشكلات نوعية قصيرة المدى . وعلى أية حال ، فسواء نظرنا إلى أنهم ثوريين أو قادة أو نقاداً لصفوة القوة ، أو منشغلين تماماً بالأنشطة التعليمية المتخصصة والإدارة والصحافة ، فإنهم يشكلون فى كل مكان إحدى الجماعات الهامة فى المجتمعات النامية ، طالما أن هذه المجتمعات ما تزال تعيش فى وقتنا الحاضر على أفكار ومعتقدات مثل القومية ، والاشتراكية ، والماركسية ، والسياسة الصناعية ، وهى تستطيع أن تدوم وتتطور من

خلال هذه الأفكار بعد أن فقدت نظمها التقليدية إلى حد ما، وأصبح من العسير إحيائها . ويشكل قادة الحركات الوطنية إحدى الصفوات الهامة فى المجتمعات الآسيوية والأفريقية ، ذلك لأن حوافز التنمية الاقتصادية تتمثل فى الصراع من أجل الاستقلال السياسى . وقد يكون هؤلاء القادة من خريجى الجامعات الغربية ، ومن أتباع الحركة الراديكالية أو من رجال الأعمال الوطنيين وأصحاب المهن الفنية العليا أو ممثلى جماعات الصفوة التقليدية ، ولكنهم متماثلون من حيث إن قوتهم تعود إلى قيادتهم لحركة سياسية تستند إلى الروح الوطنية وتعبر عنها . والنزعة الوطنية فى المجتمعات النامية هى نتيجة مترتبة على الصراع من أجل تحقيق الاستقلال عن الحكام الأجانب ، وهى أيضاً نابعة عن طبيعة المشكلات التى تواجه هذه المجتمعات بعد تحقيق الاستقلال ؛ وبخاصة الحاجة إلى بناء أمة متماسكة ، فى نفس الوقت الذى ما تزال تضم فيه جماعات قبلية ولغوية منفصلة ، فضلا عن الحاجة الاقتصادية لتخطيط التنمية الصناعية للمجتمع على المستوى القومى . وإذاً فليس من الغريب فى شىء أن نجد فى معظم المجتمعات النامية حزباً واحداً قاد بنجاح حركة الاستقلال ، ثم جعل من نفسه صفوة حاكمة تبرر قوتها بالنظر إلى أمجادها الماضية ، والوعود التى تقدمها لبناء أمة جديدة . ولا يعنى ذلك القول بأن النزعة الوطنية هى القاعدة السياسية الوحيدة التى تدعم كيان هذه الصفوات الحاكمة، فقد تنطوى نظرية الحكم على أفكار أخرى مثل الديموقراطية ، أو الاشتراكية، أو الرفاهية . ففى أفريقيا تختلط النزعة الوطنية بالمذاهب الاشتراكية من جهة، وبالأفكار الخاصة بحركة الشعوب الأفريقية التى تشترك فى مشروعات فعالية لاتحاد فيدرالى من جهة أخرى . وبالمثل نجد أن النزعة الوطنية فى معظم بلاد آسيا ذات طابع اشتراكى واضح . ويرتبط تطور هذه النزعة فى بعض مجتمعات الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالاشتراكية نتيجة معارضتها لمصالح العدل الأجنبية .

وجدير بالذكر هنا أن هناك عاملا يجعل من النزعة الوطنية فى حد ذاتها مذهباً غامضاً بالنسبة للحكام السياسيين للدول النامية وهو أنها قد تنطوى على نظرة تراجعية ، قد تسعى إلى إحياء النظم والصفوات التقليدية ، وبخاصة فى تلك المجتمعات التى ما تزال حريصة على حضاراتها القديمة . وأثناء حركة الاستقلال قد يعمل الصراع السياسى على تطوير صراع ثقافى ترفض معه لغة الحكام الأجانب وقيمتهم ونظمهم ، على حين تظهر حركة تقديس للأمجاد والمنجزات القديمة . وحينما ترتبط النزعة الوطنية على هذا

النحو بإحياء التقاليد والقيم وأساليب الحياة القديمة ، فإنها تصبح معوقًا للتنمية الاقتصادية خاصة وإن كانت تتنافى مع الاتجاه العقلانى للتطور فى الحياة الاجتماعية .

وعلى الرغم من المكانة الهامة التى تشغلها الصفوات ، وحتى القيادات الفردية فى البلاد النامية إذا ما قورنت بتخلف السكان عمومًا — فليست أنشطة هذه الصفوات والقادة وحدها هى التى تحدد النجاح ، أو تحدد شكل مسارات التنمية التى تشارك فيها . فالصفوات والقادة بالطبع لا بد أن يكونوا قادرين وأكفاء ، لكن ذلك وحده ليس كافيًا ، إذاً عليهم أيضاً أن يعبروا تعبيراً ملائمًا ، وأن يحققوا بسرعة وجدية مثاليات تلك الطبقات الاجتماعية التى تشكل الغالبية العظمى من السكان ، والتى تكافح فى وقتنا الحاضر لكى تتخلص من حياة الفقر والخضوع التى عاشتها لفترة طويلة من الزمان ، ومن ثم فإن وجود علاقة وثيقة بين الصفوة وبقية فئات المجتمع ليبدو عامل رئيسى فى التنمية الناجحة للبلدان النامية . ويعتمد نجاح الصفوات المختلفة فى تحقيق النمو الاقتصادى السريع — إلى حد بعيد — على قدرتها على إثارة حماس شعبى ، وعلى مقدار التدعيم الذى تستطيع أن تحصل عليه من الطبقات الاجتماعية الرئيسية مثل الفلاحين الفقراء وعمال الصناعة .

رابعاً — مستقبل التقاليد فى المجتمعات المتغيرة :

أود تحت هذا العنوان أن أضع مشكلة أعتقد أنها جديرة بالاهتمام والمناقشة وقد سبق أن أشرت إليها قبل قليل ، وتتلخص هذه المشكلة فيما يلى : إذا كان التحديث يعنى تغييراً اجتماعيًا وثقافيًا شاملا يطرأ على المجتمع والتخلى عن القيم التقليدية وتبنى قيم عصرية جديدة ، فهل يعنى ذلك أن المجتمع العربى عليه أن يتجه نحو محاكاة الغرب تمامًا وينبذ كل القيم والتقاليد التى ورثهما عن الحضارات السابقة ؟ ألا تتضمن القيم الثقافية والتقاليد الموروثة جوانب إيجابية يتعين الإبقاء عليها لأنها تشتمل على سمات وخصائص فريدة تحدد « هوية المجتمع » وتعين أبعاد وملامح شخصيته ؟ . ترى هل ينبغى فى إطار عملية التحديث أن نعيد تفسير بعض التقاليد وأن نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبات هذه العملية[٤٧] ؟ .

(٤٧) راجع الدراسات الهامة التى نشرها الدكتور سيد عويس حول الثقافة ، ونذكر منها على سبيل المثال ، حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠ =

الواقع أن هذه المشكلة ترجع إلى الحقيقة التى مؤداها : أن كثيراً من العادات والتقاليد والمعتقدات الموروثة من الماضى لا ترضى معظم المثقفين فى البلدان النامية (وموقفهم هذا يوافقهم عليه كثير من مثقفى البلدان المتقدمة) فهم يرون أن هذه الطرق التقليدية فى التفكير والعمل ما هى إلا عقبات تعرقل العادات والمعتقدات الجديدة التى يقوم عليها بناء مجتمع أفضل، وبعضها مثل الاعتقاد فى السحر يحول دون تحسين الصحة ووسائل الزراعة فضلا عن كونها منافية للعقل المنطقى، وبعضها يعوق نمو القيم الضرورية لتحديث المجتمع. ولكن الذى يزيد المسألة تعقيداً هو أن كثيراً من مثقفى البلدان النامية يرون مع ذلك أن هذه التقاليد لا تخلو من بعض الخير. فللتقاليد جوانبها الإيجابية لأنها صلة تصلنا بالماضى ، والناس يشعرون من وقت لآخر بالحاجة إلى ربطهم بالماضى، أضف إلى ذلك أن التراث الثقافى للمجتمع هو الذى يحدد « هوية الأمة » ويمنحها شخصيتها المستقلة . وهناك مواقف متباينة إزاء هذه المسألة ، فالبعض يرى أنه من الضرورى تبنى الثقافة والنظم الغربية بجملتها ، وأفراد هذا الفريق هم فى الغالب من بين من تلقوا تعليماً غربيًّا صرفًا، ولا يكاد يوجد لديهم فهمًا كاملا أو تقديراً للتقاليد ، ويرى فريق آخر أن التحديث إنما يعنى تغييراً اجتماعيًّا واقتصاديًّا جذريًّا، وهناك برنامج محدد يكفل العدالة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الأكبر من الشعب فى المجتمع [٤٨] .

غير أن هناك بالإضافة إلى الاتجاهين السابقين، اتجاه آخر يمكن أن نصفه بأنه قومى بصورة واضحة. وهذا الاتجاه حريص على التقاليد إلى حد يزيد أو ينقص ، ويبدى أصحاب هذا الاتجاه رغبة أكيدة فى التحديث والتجديد ويسعون إلى النقد الذاتى والبحث عن حلول إيجابية. ويسلم أصحاب هذا الاتجاه أيضاً بأن لمجتمعنا ميراثاً وأن له قيماً وميولا مشتركة هى التى تجعل له شخصية مستقلة، ويجب البدء بفهم هذه الأشياء جميعًا فهمًا صحيحاً يقوم على الدراسة العلمية والبحث الإمبيريقى والتاريخى والتحليل والنقد .

= الخلود فى التراث الثقافى المصرى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

الخلود فى حياة المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

(٤٨) راجع : الدكتور محمد النويهى (أعداد وجمع) ، بين التقليد والتجديد ، نشر المنظمة العالمية لحرية الثقافة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .

ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أيضاً حقيقة أخرى وهى أن التقاليد ينبغى ألا تحول دون تقدم المجتمع وإنما هى أداة يمكن استخدامها لتحقيق مزيد من التقدم ، دون مخاطر الوقوع فى صراع ثقافى أو تناقض حضارى ، أو مقاومة من جانب نسق الاعتقاد. والمطلوب هو تحديث المجتمع العربى لا صبغه بالصبغة الغربية ، فالذى يحتاجه المجتمع هو النمو والإبداع لا مجرد المحاكاة والتقليد[٤٩]. ولقد أضفت المتناقضات والتجارب التى مر بها المجتمع العربى بعد الأربعينات على هذا الاتجاه طابعاً ثورياً وميلا ظاهراً إلى عداء الغرب. فقد شعر الناس أن الغرب أراد — عن طريق الاستعمار تغيير شخصية هذا المجتمع أو تسبيب الاضطراب فيها تحقيقاً لغايات وأهداف خاصة به ، بالإضافة إلى ذلك وقف فى طريق التنمية الاقتصادية السريعة ، فالثورة إذاً ضرورة لإنقاذ المجتمع من هذه النظم المريضة وللحصول على الاستقلال السياسى كخطوة أولى للتخلص من الإقطاع والمصالح الراسخة وإيجاد عدالة اجتماعية وجهاز سياسى ينبع من الشعب ويعمل من أجل المصالح العليا للمجتمع ككل . فكأننا إذاً لا بد وأن نحتفظ بعلاقة إيجابية مرنة مع التقاليد والقيم الثقافية تقوم على النظرة الموضوعية الهادئة الخالية من التعصب . فالسؤال إذاً الذى يفرض نفسه علينا هو : كيف السبيل إلى دمج التراث الثقافى لمجتمعنا بالحياة المعاصرة ، فتكون لنا بذلك شخصيتنا العربية ذات الملامح والقسمات المحدودة ، فى نفس الوقت الذى نصبح فيه مجتمعاً عصرياً ؟ وما الذى نأخذه ونقبله وما الذى نتركه من القيم التى انبثت فيما خلف لنا الأقدمون ؟ . وهل فى مستطاعنا أن نأخذ وأن ندع على هوانا ؟ . ثم ما الذى نأخذه وما الذى نتركه من هذه الثقافة الجديدة التى تهب علينا ريحها من أوربا وأمريكا ؟ . ثم هل فى وسعنا أن نقف منها هذه الوقفة لكى ننتقى منها ونختار[٥٠] ؟. لا شك أن الإجابة عن كل هذه التساؤلات تقتضى مجالا أوسع للعرض والمناقشة والتحليل ، لأنها ستعكس قدراً كبيراً من التضارب والاختلاف فى الرأى يتراوح بين التأييد المطلق والرفض التام للمشكلة برمتها ، ولذلك فإننى أكتفى هنا بإثارتها كى تكون مجالا مفتوحاً للتأمل وتبادل وجهات النظر على نحو نستطيع معه أن نتلمس طريق الإجابة الصحيحة دون أن نقع فى مخاطر التسرع فى الحكم والتعصب .

---

(٤٩) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(٥٠) راجع دراسة رائدة للدكتور زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١ .

خاتمة :

مناقشة تاريخية اجتماعية لدور العوامل الثقافية فى تحديث المجتمع المصرى :

لعله قد وضح لنا على طول هذه الدراسة أهمية السياق الثقافى والفكرى الذى تحدث خلاله عملية التنمية أو التحديث . ونحن فى مصر والعالم العربى نشعر بحاجة ماسة إلى دراسة هذا السياق دراسة موضوعية دقيقة تقوم على البحث العلمى الذى يتعين أن يتخذ اتجاهين أساسيين : دراسات مسحية ومتعمقة للقيم الثقافية والتقاليد السائدة فى المجتمع والتى تتجسد فى أنماط سلوك وتفكير واتجاهات الناس فى وقتنا الحاضر ، ثم دراسة تاريخية اجتماعية لعملية تكون الفكر السياسى والاجتماعى والثقافى فى مصر والعالم العربى الحديث وعما طرأ عليه من تطورات وتحولات نتيجة للالتقاء بالحضارة الغربية .

وأعتقد أن تراكم المعرفة المنظمة عبر هذين الاتجاهين ، جدير بأن يضع أساساً ثابتاً لعملية تحديث المجتمع المصرى والانتقال من التقليدية إلى العصرية . ولن نبدأ ذلك بالطبع من فراغ ، فهناك محاولات هامة رائدة فى هذين المجالين . نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضاً منها فى خاتمة هذا المقال ، فمن بين الدراسات التى تصنف ضمن الفئة الأولى البحث الهام الذى نشره الدكتور سيد عويس بعنوان « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة» . إذ يقرر المؤلف فى مقدمة كتابه ما يلى : يحاول الكتاب الحالى : حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة أن يقدم بعض الدراسات العلمية عن بعض الحقائق الثقافية فى المجتمع المصرى المعاصر ، أى أن الدراسات المتضمنة فى هذا الكتاب تحاول إبراز بعض الملامح الثقافية للمجتمع المصرى المعاصر فى ضوء نتائج دراسات سابقة أجريت فى محيط التراث الثقافى لهذا المجتمع . وبعض الدراسات الحالية واقعى وبعضها مستمد من التراث الثقافى النظرى . . . ومعظمها دراسات أولية قد أجريت لأول مرة ثم يعاود المؤلف فى خاتمة كتابه تأكيد ضرورة الاهتمام بهذه الدراسات وضرورة استكمالها حتى نتمكن من معرفة واقعنا الثقافى معرفة موضوعية حقيقية ، إذ أن ذلك هو أساس بناء مستقبل المجتمع ككل[٥١] .

ومن ناحية أخرى وضع لنا الدكتور لويس عوض فى مؤلفه الهام : تاريخ الفكر

---

(٥١) د. سيد عويس ، حديث عن الثقافة ، مرجع سابق .

المصرى الحديث عناصر رئيسية يمكن أن تصلح منطلقًا لتتبع تكون الأفكار السياسية والاجتماعية والثقافية الأساسية بالمعنى الحديث . وتتلخص هذه العناصر فيما يلى :

١ — التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة وتنظيمها السياسى والإدارى والقانونى على الطراز الحديث .

٢ — التطورات الاقتصادية والمادية التى استجدت فى مصر والعالم العربى نتيجة لتصفية الإقطاع التركى والمملوكى وإعادة تنظيم العلاقات القومية والطبقية أيام الحملة الفرنسية ونتيجة للثورة الصناعية والتكنولوجية التى استحدثها محمد على .

٣ — التطورات الاجتماعية التى استجدت فى مصر والعالم العربى عن طريق الأدب خاصة ، والصحافة عامة ، والكلمة المكتوبة بوجه أعم ، أو عن طريق الاختلاط الحضارى والثقافى المباشر وغير المباشر بارتياد مصر لأوربا أو بارتياد أوربا لمصر عن طريق البعوث أو عن طريق الجاليات الوافدة علينا .

٤ — التيارات الفكرية التى استجدت فى مصر والعالم العربى نتيجة لهذا الالتقاء بالحضارات الغربية وللصراع معها ، ولا سيما فيما يتصل بالمعتقدات السياسية والاجتماعية والثقافية ، وفيما يتصل بالعلاقة بين العلم والدين وبمواجهة الفكر الدينى لمعوقات الحضارة الحديثة بوجه عام .

٥ — التيارات الأدبية والفنية التى استجدت فى مصر والعالم العربى نتيجة للتواصل الثقافى مع أوربا ولا سيما ما يتصل منها بتطور اللغة وأشكال التعبير الأدبى والفنى [٥٢] .

وقد تتبع الدكتور لويس عوض فى الجزء الأول من مؤلفه السابق الإشارة إليه ، الخلفية التاريخية للفكر المصرى الحديث لكى يستطيع أن يقف على أصوله ومصادره ونتائجه ، فصور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر أثناء العصر التركى المملوكى ، ثم تناول بعد ذلك الثورة التكنولوجية التى بدأت بعهد محمد على أو بالحملة الفرنسية على مصر على أقدم تقدير ، وأوضح دور الحملة الفرنسية على مصر فى سنة ١٧٩٨ ، باعتبارها الحد الفاصل بين عالمين مختلفين كل الاختلاف : « عالم وسيط يمتد بطول العصر التركى المملوكى منتهيًا فى سنة ١٧٩٨ ، فيه عدد من الثورات

---

(٥٢) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث (١) ، مرجع سابق ، ص ٨–٩ .

الاقتصادية البحت التى لم تخرج عن أو يخرج عنها أى فكر سياسى أو اجتماعى أو ثقافى معروف ، وعالم لم تحدث فيه أية حركة إلا وكانت مقترنة بمذهب سياسى واضح أو بأيديولوجية واضحة أو بتيار ثقافى واضح أيا كان اتجاهه » . ومن المسائل الهامة التى أثارها كيفية استغلال الفرنسيين لذلك الشعور القومى الذى كان يتجمع تلقائيًا فى مصر وفى أقطار أخرى كاستجابة طبيعية للحكم التركى ، فعمد الفرنسيون على تغذية الروح القومية المصرية وذلك بالدعوة إلى إقامة حكومة مصرية تتولى مسئولية الحكم فى البلاد بعد أن كان المصريون بأجمعهم معزولين سياسيًا ، ثم تغذية الفكرة الديمقراطية أيضًا بالدعوة إلى المساواة أمام الله وأمام القانون والعمل على إقامة حكم بريطانى نيابى فى البلاد . وما إن انتهى المؤلف من استجلاء الخلفية التاريخية حتى وجدناه فى الجزء الثانى من مؤلفه : الفكر السياسى والاجتماعى ، يدرس دور قادة المثقفين فى مصر من الحملة الفرنسية إلى عهد إسماعيل ليحدد موقفهم من الحضارة الأوربية ، والتقدم العلمى والتكنولوجى ودعوتهم للحرية السياسية والاجتماعية ، فقدم دراسة مستفيضة لكل من : عبد الرحمن الجبرتى ، ورفاعة الطهطاوى ، وأحمد فارس الشدياق ، وبذلك استطاع تصوير نشأة الفكرة القومية ، والفكرة الديمقراطية ، ونشأة الفكرة الاشتراكية ، تصويراً يوضح دورها كأيديولوجيات أو مدارس فكرية تزعمها رواد المثقفين ثم ما لبثت أن انتشرت بين الناس انتشاراً واسع النطاق جعل منها طريقاً واضح المعالم عبرت مصر منه عصر العزلة الحضارية العقيمة عن بقية أرجاء العالم المتمدين .

الفصل الثامن

القرية فى الدول النامية
تحليل نقدى لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى

دكتور
السيد محمد الحسينى

سجل العقدان الأخيران اهتماماً ملحوظاً من جانب العلماء الاجتماعيين بدراسة وتسجيل التغيرات الاجتماعية التى تعرضت لها القرية فى الدول النامية . ولعل المبرر الأساسى لهذا الاهتمام هو أن الغالبية الغالبة من سكان هذه الدول يعيشون فى قرى ويتخذون من الزراعة (وما يتصل بها) مصدراً أساسياً للعيش . وفضلا عن ذلك فلقد وجد العلماء الاجتماعيون المحدثون أن من الصعب الوصول إلى أحكام وتعميمات صادقة دون التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى طرأت على الدول النامية بعامة وعلى مجتمعاتها الريفية بخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لقد ظل الفكر الغربى لفترة طويلة يتخذ موقفاً عاطفياً من الفلاحين ؛ فهو فى بعض الأحيان يكن لهم الازدراء ، وفى أحيان أخرى يحمل لهم تقديراً خيالياً[1] .

غير أن معالجة التغير الاجتماعى فى قرى الدول النامية تنطوى على صعوبات . فمع ما نلاحظه من وجوه شبه فى ظروف هذه الدول ، إلا أن هناك وجوه اختلاف بينها لا يمكن تغافلها . وعلى ذلك فإن تناولنا لقرى الدول النامية يفرض علينا قدراً من التجريد ، كما يتطلب منا التركيز على وجوه الشبه العامة التى تميز هذه الدول . وبالإضافة إلى ذلك فإن تحليلنا لأعمال العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بدراسة القرية فى الدول النامية سوف يواجه بالضرورة مشكلة أساسية تتعلق بتناولهم لموضوع التغير . فعلى سبيل المثال نجد اتجاهاً يؤكد البعد التاريخى كما هو الحال فى دراسة جاك بيرك

(١) T, Shanin; "Peasantry as a Political Factor"; in T; Shanin (ed.) *Peasants and Peasant Societies*; Penguin Books, p. 239.

Berque لقرية مصرية[٢]، بينما نجد اتجاهاً آخر يميل إلى تبنى المنهج المقارن ، حيث يتم عقد مقارنات بين عدد من القرى يفترض أنها على مستويات مختلفة من التطور . ويمثل هذا الاتجاه دراسة ريدفيلد للياكاتان فى المكسيك[٣]، ودراسة فاى Fei وتشانج Chang لقريتين صينيتين خلال فترة ما قبل الثورة[٤]، وكذلك دراسة عاطف غيث لقرية مصرية[٥] . وبرغم تباين هذه الدراسات ، إلا أنها تميل إلى تحليل التغيرات المختلفة التى طرأت على قرى الدول النامية، وعلى الأخص تلك الناجمة عن الاستحداثات التكنولوجية . وإذا كانت دراسات الاتجاه الأول تميل إلى تأكيد التغير الداخلى الذى يطرأ على المجتمع المحلى، فإننا نجد دراسات الاتجاه الثانى تسعى إلى إبراز العوامل الخارجية المحدثة للتغير .

وهناك بعد ذلك مشكلة تتعلق بتناول هذه الدراسات للدول النامية ذاتها . فهناك بعض الباحثين يميلون إلى وصف الدول النامية بصغر الحجم ، والعزلة ، وتجانس مجتمعاتها الريفية . بعبارة أخرى يصفونها « بالشعبية » على حد تعبير ريدفيلد . ولقد وصف هوسيلتز Hoselitz المجتمع «الشعبى» بأنه « مجتمع خاضع للتأثير ،وأنه يلعب دوراً أساسياً فى تحديد أنماط التدرج فى الدول المتخلفة صناعياً[٦]» . كذلك ذهب هيرتزلر Hertzler إلى أن «أكثر من ثلثى سكان العالم يعيشون فى مجتمعات ساكنة، عتيقة ، مقاومة للتغير والتجديد[٧]» . ولقد سبق أن أوضحت فى موضع آخر كيف أن مفهوم المجتمع « الشعبى » بالمعنى الذى حدده ريدفيلد لا يكاد يميز أى مجتمع معاصر ، وأن هناك — بالفعل — قدراً كبيراً من الشك فى خاصية « التقليدية »

---

(٢) Berque, J; *Histoire Sociale d,un Village Egyptien au Xxème Siècle*, Mouton, Paris, 1957.

(٣) Redfield, R; *The Folk Culture of Yucatan*, University of Chicago Press, 1941.

(٤) Fei, H.T; Chang, C.I; *Earthbound China : A Study of Rural Economy in Yunnan*, Routledge & Kegan Paul, 1948.

(٥) عاطف غيث ، القرية المتغيرة، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤ .

(٦) Hoselitz, B; "Social Stratification and Economic Development" *International Social Science Journal*, Vol. 16, No. 2 (1964).

(٧) Hertzler, I.O, *The Crisis in World Population. A Sociological Examination with Special Reference to the Underdeveloped Areas*, University of Nebraska Press, 1956.

التى تميز المجتمع الشعبى (٨) .

ولا شك أن الشيء الأقرب إلى الصحة فى هذا المجال هو أن الدول المتخلفة هى دول متفاوتة التقدم ، وأن تخلفها هو — إلى حد كبير — نتاج لتنميتها المتفاوتة أو المتباينة . وهنا يبدو لنا بوضوح أن مفهوم المجتمع المزدوج dual society يستطيع أن يعيننا على فهم التخلف بطريقة أفضل وأعمق من مفهوم المجتمع الشعبى ، وإن كنا نلحظ — مع ذلك — قدراً من الغموض والتحيز فى الدراسات التى استعانت بهذا المفهوم ، ذلك أن هذه الدراسات تنظر إلى القطاع المتخلف أو التقليدى من المجتمع المزدوج (القرية) كما لو أنه مستقل تماماً عن القطاع المتقدم أو الحديث (المدينة) . بل إن هذه الدراسات تسلم بأن التغير يبدأ فى الانتشار من « مراكز التحديث » (العواصم) إلى « معاقل التقليد » (القرى) . وهنا تبدو المجتمعات المحلية الريفية وكأنها مستقبل إيجابى جيد يتلقى كل ضروب التغير من المناطق الحضرية . وإذا كان لهذه المجتمعات المحلية الريفية أى دور دينامى فى هذا المجال فهو انتقاء العناصر الثقافية التى يمكن أن تقبلها أو ترفضها . ثم إعادة تفسير وتبنى هذه العناصر .

وترتبط هذه النقطة بنقطة أخرى تتعلق بتصورات من الدارسين للتغير الاجتماعى فى الدول النامية ، إذ أننا نلحظ فى دراساتهم ميلا لمعالجة التغير كما لو أنه ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويبدو ذلك الميل أوضح ما يكون فى مقال هوسيلتز الذى أشرت إليه قبل قليل حيث يقول: « لقد بدأت معالم المجتمعات المحلية التقليدية تتشكل مؤخراً حينما بدأت تشهد أشكالا من التدرج الاجتماعى أكثر تعقيداً (٩) » . كذلك نلحظ فى هذه الدراسات تسليما بفكرة أساسية هى ؛ أن المجتمع الريفى — فيما قبل عملية التحديث — كان مجتمعاً استاتيكياً « تقليدياً » ؛ وغالباً ما تستخدم هذه الدراسات مفهوم « تقليدى» للإشارة إلى نمط من التنظيم الاجتماعى ظل يتصف بالدوام والثبات والاستقرار لفترة طويلة ثم ما لبث أن تعرض لتجديدات خارجية (١٠)

---

(٨) انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية ، فى : السيد الحسينى وآخرين ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص ٨٥ .

(٩) Hoselitz, B; *op. cit*

(١٠) خلال السنوات الأخيرة نجد معارضة من جانب بعض الدارسين لوجهة نظر هؤلاء الدارسين

إن التخلف — شأنه شأن التقدم — هو عملية تاريخية كلية شاملة . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى أن الدول المتخلفة التى ظلت خاضعة لقوى أجنبية قد تعرضت لتغيرات عميقة برغم حالة التخلف التى عاشتها . ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى ما أحدثته تجارة الرقيق فى أفريقيا ، والقهر الذى عاش فى ظله الهنود فى أمريكا اللاتينية ، وإجبار الفلاحين الهنود على زراعة القطن . لقد كان لهذه الإجراءات وما شابهها تأثيراً عميقاً على بناء هذه الدول ، تأثيراً امتد لقرون عديدة من التبعية والخضوع . ومن الطبيعى أن تكون قرى الدول النامية أول من تأثر بهذا الخضوع . ولقد عبر إيرك ولف Wolf عن ذلك بوضوح حين قال : « إن المجتمعات الريفية التى نصفها الآن بالتقليدية ، هى من نتاج النظام التجارى الاستعمارى[١١] » . وهنا تبدو العلاقة الوثيقة بين مفهومى التخلف والتقدم ، إذ أنهما

= « بالتقليدية » . فعلى سبيل المثال يصعب القول كما ذهب هيجن Hagen — بأن الفلاحين يبدون عدم استعداد لاستغلال الفرص المتاحة أمامهم ؛ ذلك أن هناك دراسات عديدة أوضحت كيف أن الفلاحين يقومون بعمليات حسابية اقتصادية معقدة تشمل فيما تشمل الزمن والنقل والإعتبارات الاقتصادية الأخرى . كذلك من الصعب القول — كما ذهب بعض الدارسين — بأن الفلاحين غالباً ما يجدون صعوبة فى تغيير أنماط سلوكهم ، وأنهم — كما يقول بانفيلد Banfield — . عادة ما يستسلمون للمقادير حينما يواجهون بآمال المستقبل . غير أن النظرة المتأنية لسلوك الفلاحين تكشف على الفور أن التفكير القدرى للفلاح يتوقف — إلى حد كبير — على قدرته على التنبؤ بالأحداث المقبلة ، وأن استشعاره الخوف من العالم الخارجى قد يكون نتاجاً لثقافة الكبح التى يعيش فى ظلها ، بل إن من الصعب القول بأن الفلاح يعارض التجديدات الزراعية. فهو—كما يقول روجرز Rogers — يقبل عليها إقبالا شديداً إذا كان متيقنا من نتائجها الإيجابية ، وإذا كان فى موقف يتيح له اتخاذ قرار صائب فى ظل ظروف موضوعية ملائمة . وباختصار فإن مثل هذه الانتقادات من شأنها أن تعيد النظر فى مفهوم « الترشيد » كما يستخدم فى علم الاجتماع الغربى . فلقد أوضحت دراسات عديدة كيف أن الفلاحين فى الدول النامية يسلكون بطريقة رشيدة اقتصادية تماماً كما يفعل المنظمون الغربيون . لمزيد من التفصيل والتعرف على وجهات نظر إضافية انظر : Oriz, S;

,,Reflections on the Concept of ,Peasant Culture' and ,Peasant Cognitive Systems"; in Shanin, T; Peasants and Peasant Societies, *op. cit*, pp. 322-336; Edwards, W; ,,The Theory of Decision Making", in W. Edwards and A. Tversky (eds.) *Decision Moking*, Penguin Books, 1967; Rogers, E; *Diffusion and Innovation*, Free Press, 1962; Banfield, E.C; *The Moral Basis of a Backward Souety*, The Free Press, 1958.

(١١) E.R. Wolf; ,,The Hacienda System and Agricultural Classes in San José, Puerto Rico; in André Béteille, *Social Inequality*, Penguin Books, 1970; pp. 172-190.

لا يشيران إلى وضعين قائمين بقدر ما يشيران إلى عمليتين تاريخيتين مستمرتين متلازمتين والحقيقة التي تعنينا هنا بعد ذلك هي ، أن التخلف كما يقول ميردال Myrdal [١٢] — بحق — هو عملية تراكمية بمقتضاها وجدت المجتمعات المحلية الزراعية نفسها في تدهور مستمر وتبعية متزايدة للمناطق الحضرية الوطنية والقوى الاستعمارية بعامة .

وإذاً فقرى الدول النامية بدت خلال الفترة الاستعمارية وكأنها « مجتمعات جزئية » كما يقول الأنثربولوجيون » ، مجتمعات ترتبط بالمجتمع الكبير من خلال أساليب الاتصال والأسواق وبناء القوة . وإذا ما استثنينا بعض « الجيوب القبلية» المنعزلة نسبيًّا ، فإننا سنجد أن الغالبية العظمى من فلاحي الدول النامية يرتبطون بعلاقات خضوع واضحة بالمراكز الحضرية . ولا نستطيع — بطبيعة الحال — أن نفهم التحولات المعاصرة التي يتعرض لها هؤلاء الفلاحون الآن دون فهم التطورات التاريخية التي شكلت موقفهم الاجتماعي والطبقي والثقافي داخل مجتمعاتهم وفي إطار المجتمع العالمي .

(١)

ولا شك أن المجتمعات المحلية الريفية الصغيرة المكتفية ذاتيًّا قد حققت وجودها الفعلي فيما بعد العصر الحجري الحديث ، وإن كان ذلك لا ينفي وجودها بصورة نادرة قبل ذلك التاريخ . غير أن تحقيق الفائض الاقتصادي في القرية كان عاملا حاسما في تاريخها وفي علاقاتها بالمراكز الحضرية . ولا تتعارض هذه الفكرة مع فكرة اقتصاد الإعاشة [١٣] التي بمقتضاها يميل سكان القرية إلى استهلاك السلع الغذائية الـ

---

(١٢) Myrdal, G.; *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Duckworth, 1955

(١٣) يمثل هذا النوع من الاقتصاد خاصية أساسية تميز مجتمعات الفلاحين كما يبدو ذلك في التعريفات التي تناولت هذه المجتمعات في الدول النامية . فعلى سبيل المثال نجد إيرك ولف يذهب إلى أن الفلاحين هم المزارعون الذين يزرعون الأرض ويربون الماشية ، وأنهم—على النقيض من المزارعين الأمريكيين التجاريين — يسعون إلى الإنتاج من أجل إشباع حاجاتهم أكثر مما يسعون إلى الإنتاج من أجل الربح ، أما فائض إنتاجهم فيتحول إلى الأسواق الحضرية = Wolf, E; *Peasants*, Prentice-Hall, N.Y.; 1966

ينتجونها . لقد كان اقتصاد الإعاشة هو نمط الاقتصاد الأساسي الذى عاشت فى ظله قرى الدول النامية قبل التوسع الأوربى ، على الرغم من أننا نفتقد كثيراً من البيانات الإحصائية الدقيقة التى تدعم ذلك . وتوضح بعض المسوح الحديثة التى تناولت أفريقيا إن حوالى ٦٠٪ من مجموع قوة العمل تعيش فى ظل اقتصاد إعاشة زراعى ، كما تكشف مسوح حديثة أخرى تناولت الهند أن حوالى ٨٠٪ من صغار ملاك الأرض الزراعية يعيشون فى ظل هذا النمط من الاقتصاد (حيث يستهلكون حوالى ٧٥٪ من مجموع ما ينتجونه) [١٤] . وعلى الرغم من أن فلاحى الدول النامية لا يتمتعون بقوة شرائية عالية بسبب انخفاض مستوى معيشتهم ، إلا أن هذه الحقيقة يجب ألا تدفعنا — كما ذهب البعض — إلى القول بأن هؤلاء الفلاحين يعيشون فى ظل اقتصاد مغلق . إنهم — على العكس من ذلك — يتكاملون ويرتبطون باقتصاد السوق ويخضعون مباشرة للضغوط التى يمارسها عليهم . وآية ذلك أن هؤلاء الفلاحين يتبادلون منتجاتهم الزراعية بمواد مصنعة ، فضلا عن أنهم يمثلون قوة عاملة موسمية هامة بالنسبة للمراكز الحضرية ، مما يعنى مزيداً من الارتباط بالاقتصاد الحضرى . وإذاً فالفلاحون فى الدول النامية يرتبطون إرتباطاً عضوياً بالاقتصاد القومى من خلال « العمل المأجور » ، ذلك العمل الذى يفرضه نمط اقتصاد الإعاشة الذى يعيشون فى ظله . ومن شأن اقتصاد الإعاشة هذا ألا يتيح للفلاحين فرصة العمالة الكاملة على طول العام ، كما أنه لا يتيح لهم الدخل النقدى الضرورى الذى يستطيعون بواسطته إشباع حاجاتهم .

ولقد كان للتوسع الاستعمارى الأوربى تأثيراً بالغاً على اقتصاد الإعاشة فى الدول النامية ، ذلك أن النظام الاستعمارى قد أدخل نظام **النقد الفورى** فيما يتعلق بالمحاصيل

= وبطريقة مماثلة نجد ثورنر Thorner يفضل استخدام مصطلح « اقتصاد الفلاحين » للإشارة إلى جوهر حياة الفلاحين . وهذا الاقتصاد — كما يقول ثورنر — زراعى أساساً . فهم (أى الفلاحون) لا ينتجون فقط مايكفى حاجاتهم ، ولكنهم يحققون فائضاً اقتصاديا ينتقل إلى المناطق الحضرية . غير أننا نجد فيرث Firth يعرف الفلاحين فى ضوء نمط أساليب الإنتاج . فالفلاحون — عنده — فئة من صغار المنتجين تستخدم وسائل تكنولوجية بدائية ومعدات أولية بسيطة من أجل إنتاج سلع ضرورية . للتعرف على وجهة نظر فيرث انظر : Firth, R; *Elements of Social Organization*, C. A. wutts, 1951.

(١٤) Rangnakar, D.K; *Poberty and Capital Develpopmert in India*, Oxford University; Press, 1958.

الزراعية حتى يتلاءم مع السوق الأوربية. ولا شك أن هذا الإجراء يعد أحد الملامح الأساسية التى ميزت النظام الزراعى فى الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية، وربما كان أحد أسباب تخلف هذه الدول لفترة طويلة من الزمان [١٥]. وهناك شواهد عديدة متناثرة توضح لنا كيف أن اقتصاد الإعاشة التقليدى فى الدول المتخلفة خلال الفترة الاستعمارية كان يتسم بانخفاض معدل الإنتاجية فى المجال الزراعى بسبب الاحتكار الاستعمارى. إذ أن الزراعة فى المستعمرات لم تكن تستند إلى تكنولوجيا حديثة بقدر ما كانت تعتمد على استغلال القوة البشرية الرخيصة والأراضى الزراعية الواسعة. كذلك فإن هناك شواهد تاريخية تشير إلى أن تكنولوجيا الرى المتقدمة التى سادت بعض الدول المتخلفة فيما قبل الاستعمار قد تعرضت للتدهور نتيجة للتغلغل الرأسمالى الغربى [١٦]. وبرغم الدعاوى العديدة التى تؤكد دور الاستعمار فى ميكنة الزراعة، إلا أن هناك دلائل عديدة مقابلة توضح بجلاء كيف أن التغلغل الاستعمارى قد أدى — من خلال أساليبه — إلى إنهاك التربة الزراعية ورفع معدلات البطالة المقنعة بين الفلاحين.

ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن عمل الأسرة يمثل الأساس الذى ينهض عليه اقتصاد الإعاشة [١٧]. ففى أغلب المناطق الزراعية فى العالم المتخلف نجد العشائر والبدنات والأسر الممتدة تمثل وحدات اقتصادية

---

(١٥) وتفسير ذلك يسير. فإذا كان اقتصاد الإعاشة سبباً فى انخفاض مستوى التغذية والفقر بوجه عام، إلا أننا نجد أيضاً أن الاعتماد على محصول واحد من أجل التصدير قد أدى إلى مزيد من الفقر فضلا عن التبعية والخضوع.

(١٦) ففى البرازيل على سبيل المثال نجد أن زراعة قصب السكر لم تتعرض لتغيرات تكنولوجية أساسية إلا بعد إلغاء نظام الرق، وفى كوبا لم تتطور زراعة قصب السكر تطوراً ملحوظاً إلا بعد الثورة الكوبية وما أدخلته من ميكنة فى مجال الزراعة. لمزيد من التفاصيل انظر:

A.G. Frank; *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*; Penguin Books; 1969.

(١٧) وإن كان فاى Fei يتوصل بعد دراسته لقرية صينية إلى أن «استعمال الجرفة فى حقول الأرز قد جعل معظم العمل فردياً، أى أن العمل الجماعى لا ينتج أكثر من مجموع الجهود الفردية، كما أنه لا يزيد الكفاءة كثيراً» انظر:

Fei, H; *Peasant Life in China : A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*, N. Y;1946; — p. 120.

تمارس الإنتاج الزراعى . غير أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً ملحوظاً فى العمل المأجور فى مجال الزراعة . إذ أن العمل الزراعى المأجور لم يعد مقصوراً على العمال الزراعيين الذين يعملون فى الإقطاعيات الكبرى فى دول أمريكا اللاتينية، ولكنه بدأ يمتد وينتشر حتى أصبح يميز دول أفريقيا جنوب الصحراء . وفى هذه الدول نجد نسبة كبيرة من العمال الزراعيين يمارسون أعمالا صناعية مأجورة فى المدن (وفى بعض الأحيان فى دول أخرى) ثم يعودون بعد ذلك إلى قراهم خلال فترة معينة من العام لمباشرة مهامهم الزراعية . وفضلا عن ذلك لوحظ فى بعض الدول النامية (كما هو الحال فى أفريقيا) أن الرجل يضطر إلى الالتحاق بعمل غير زراعى بعيداً عن قريته ، بينما تظل المرأة تباشر المهام الزراعية ، تلك المهام التى ظلت—تقليديا — من مهام الرجال . وفى أمريكا اللاتينية — حيث ظلت « العبودية الزراعية» شائعة حتى وقت قريب نسبيًا — لوحظ أن هناك ميلا ملحوظاً لانخفاض معدل المشاركة فى زراعة المحاصيل ،وتكثيفاً واضحاً فى العلاقات النقدية الخالصة بين ملاك الأرض والعمال الزراعيين . ومن الأمور المقررة تاريخيًا أن العمل المأجور قد ظهر فى المستعمرات بسبب الصعوبات التى واجهها الاستعمار فيما يتعلق بالعمل الإجبارى . ولقد أوضح مور Moore وفيلدمان Feldman أن الحصول على فلاح للعمل المأجور كان أحد المشكلات التى واجهها المشروع الرأسمالى فى العالم المتخلف، وأن تحقيق هذا الهدف قد تطلب نزع ملكية الفلاحين وفرض ضرائب باهظة على عقاراتهم وممارسة ضغوط متزايدة على الفلاحين حتى يتكاملوا مع الاقتصاد النقدى، وبالتالى مع النظام الرأسمالى(١٨). وما إن يتحقق ذلك حتى يتدعم العمل المأجور ويصبح الأساس الذى

=ومع ذلك نجد يانج Yang فى دراسة له عن قرية صينية أخرى يذهب إلى أن الأسرة هى الوحدة الرئيسية للإنتاج الاقتصادى ؛ ذلك لأن العمل فى الأرض يؤدى إلى ظهور شكل فريد لعلاقات قرابة قوية وثابتة . انظر :

Yang, C.K; *A Chinese Village in Early Communist Transition*, Combridge, Massachusettes, 1959

(١٨) Moore, W; and Feldman, A; *Labor Commitment and Social Change in Developing Areas*, Social Science Research Council, 1960.

تنهض عليه حياة الفلاح . ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الموقف إلى تحطيم العلاقات الاجتماعية القوية التى تربط البدنات والأسر الممتدة ، وإلى اختفاء صور العمل الجماعى المختلفة ، وإلى ارتفاع معدلات هجرة الفلاحين إلى المراكز الحضرية ، مما يعنى مشكلات جديدة . غير أن العمل المأجور أدى فى نفس الوقت إلى نمو الوعى السياسى للفلاحين ودعم أيضاً ارتباط الفلاحين بأهداف قومية أوسع . لقد كان هذا الموقف — على وجه التحديد — عاملا أساسيًا من عوامل تشكل البناء الطبقى فى الدول النامية على نحو ما سأوضح فى موضع لاحق .

(٢)

وتميل الدراسات السوسيولوجية المعنية بقرى الدول النامية إلى تأكيد حقيقة أساسية هى ؛ أن الاقتصاد النقدى والعمل المأجور قد أحدثا تأثيرات بالغة العمق على بناء هذه القرى وعلاقاتها بالمراكز الحضرية . لقد وجد سكان القرى البعيدة المنعزلة أن باستطاعتهم الحصول على المنتجات الصناعية . وهكذا وجدوا أنفسهم يتكاملون شيئًا فشيئًا مع اقتصاد نقدى حديث . ويحاول بعض الباحثين تفسير هذا الموقف فى ضوء مسلمة بسيطة هى ، أن سيطرة الاقتصاد النقدى على قرى الدول النامية « من شأنه خلق سوق اقتصادية واسعة ، وبالتالى رفع مستوى معيشة السكان الريفيين غير أننا لا نستطيع أن نسلم بهذه المسلمة ببساطة . إذ أن زيادة القوة الشرائية للسكان الريفيين لايعنى بالضرورة ارتفاع مستوى معيشتهم . فغالبًا ما يهبط معدل الإنتاج بحدوث التغيرات فى الاقتصاد النقدى ؛ فضلا عن أن هناك دراسات عديدة سجلت بعض الحقائق ذات الدلالة البالغة . من ذلك — مثلا — أن ارتفاع دخول الفلاحين قد يصاحبه مزيد من الإقبال على الكماليات (وفى بعض الأحيان على الخمور كما هو الحال فى أفريقيا) . كذلك لوحظ أن إدخال الاقتصادى النقدى فى بعض قرى الدول النامية قد أدى إلى ظهور فئة تضم الوسطاء التجاريين والمرابين ، وهى فئة تمتص الجانب الأكبر من الدخول النقدية لسكان هذه القرى . فى المكسيك — على سبيل المثال — لوحظ فى بعض المناطق أن المنتج الزراعى يمر بأكثر من عشرة تجار قبل أن يصل إلى يد المستهلك الحضرى ، بينما تباع السلع المصنعة فى القرى بأضعاف

سعرها فى المدن[١٩] . وهكذا نجد أن المزايا التى يمكن أن يحققها الاقتصاد النقدى (أى زيادة القوة الشرائية والدخل النقدى) لا تتوزع — عادة — بطريقة عادلة على سكان القرية .

والملاحظ أن تأييد بعض علماء الاجتماع لإدخال الاقتصاد النقدى فى قرى الدول النامية يستند إلى قضية أوسع وأشمل هى ، أن هذا النوع من الاقتصاد يشجع على ظهور المنظمين entrepreneurs ، وبالتالى يساعد على إحداث التنمية . فالمنظمون — كما يذهب هؤلاء العلماء — يستوعبون الأساليب الرأسمالية ، ويتمتعون بدافع قوى للإنجاز ، فضلا عن قدرات إبداعية[٢٠] . ومن شأن هذه الخصائص أن تدفع النمو الاقتصادى خطوات إلى الأمام ، وبالتالى ترفع من معدلات الإنتاجية . ويبرر هؤلاء العلماء ضرورة ظهور هذه الفئة من المنظمين فى ضوء طبيعة البناء الاجتماعى للقرية الذى يحول دون التجديد ويدعم الجمود . إذ أن هؤلاء المنظمين سوف يزيلون تدريجيا الصفوة « المحافظة » أو التقليدية التى تعرق النمو الاقتصادى . ولست هنا فى موضع يسمح بنقد تفصيلى لهذه الدراسات ، ولكننى أكتفى بالقول بأن ظهور فئة المنظمين فى قرى الدول النامية يخلق بالفعل صفوة جديدة ، ولكنه لا يغير — بأى حال من الأحوال — من طبيعة بناء القوة ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى ما أوضحته دراسات حديثة من أن المجتمعات المحلية الريفية التى دخلت فى إطار الاقتصاد النقدى قد خسرت أكثر مما كسبت فى الهند فقدت القرى القدرة على توفير طعامها وملبسها ،

---

(١٩) ولقد سجل دارسون عديدون هذه الظاهرة فى كثير من قرى الدول النامية . فى غرب أفريقيا لوحظ أن المزارعين الذين ينتجون الكاكاو والبن يتورطون فى ديون هائلة للتجار الذين يسرقون منتجاتهم . ولعل الدور الذى يلعبه المرابون فى بعض الدول الآسيوية أوضح من أن نؤكده هنا . ولا شك أن تجربة المكسيك فى هذا المجال جديرة بالإشارة فلقد واجهت برامج الإصلاح الزراعى معارضة شديدة من جانب كبار التجار الذين احتكروا تجارة المحاصيل الزراعية . انظر على سبيل المثال :

Hill P; *Migrant Cocoa. Farmers of Southern Ghana : A Study in Rural Capitalism,* Cambridge University Press, 1963, Chap. 7.

(٢٠) ناقشت هذه النقطة بالتفصيل فى موضع آخر . انظر مقالنا : « علم الاجتماع والتنمية » فى : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ص ٨٦ — ٩٤ .

(٢١) المرجع السابق ، نفس الصفحات .

وفى أفريقيا فقدت قوتها البشرية وفى أمريكا اللاتينية فقدت أراضيها الزراعية وحريتها[٢٢] .

والمحقق أن الاقتصاد النقدى والعمل المأجور قد أديا إلى ظهور تغيرات فى البناء الطبقى لقرى الدول النامية . ومع ذلك فإن طبيعة هذه التغيرات تختلف من دول نامية لأخرى . ففى أفريقيا — حيث نجد الاقتصاد النقدى والعمل المأجور ظاهرتان حديثتان نسبيًّا — لم تتشكل بعد الفئات الاجتماعية الجديدة، بل وما تزال تمر بمرحلة انتقالية طويلة المدى . غير أن الشيء الواضح هو أن الاقتصاد النقدى فى قرى بعض الدول النامية قد أضعف من قوة الجماعات الحاكمة التقليدية ، وإن كانت هناك — مع ذلك — شواهد أخرى تشير إلى أن هذا الاقتصاد (كما هو الحال فى الهند) قد ساعد على خلق طبقة مسيطرة جديدة، طبقة تستند إلى ملكية الأرض والتحكم فيها[٢٣] . أما شواهد أمريكا اللاتينية فتميل إلى تأكيد التفاوت الطبقى الناجم عن إدخال الاقتصاد النقدى فى المناطق الريفية ، وارتباط هذا التفاوت بالتباين العنصرى[٢٤] .

ولا نستطيع أن نغفل التحولات الشاملة التى طرأت على قرى الدول النامية نتيجة لاتساع نطاق الملكية الخاصة للأرض الزراعية . ففيما قبل الاستعمار كان نقل الحيازات الزراعية والتصرف فيها محدوداً إلى حد بعيد، ويكاد يقتصر على الإرث الذى تحدده — أساساً — البدنات والقبائل . وخلال الفترة الاستعمارية تدعمت الملكية الخاصة فى قرى الدول النامية وازدادت رسوخاً . ففى أمريكا اللاتينية — على سبيل المثال — كان الغزاة الأسبان والبرتغاليون يحصلون من ملوكهم على إقطاعيات زراعية كبيرة بعد طرد الفلاحين الهنود وتحويلهم إلى أقنان . ومع ذلك فلقد استمرت الملكية الجماعية للأرض الزراعية قائمة فى بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الاستعمارية ؛ لكنها ما لبثت أن تحطمت دعائمها نتيجة للإصلاحات الليبرالية

(٢٢) وهنا نجد أن شعار « الأرض والحرية » الذى رفعته الثورة الزراعية المكسيكية شعار له دلالته ومغزاه فى هذا المجال .

(٢٣) Mukherjee, R; *The Dynamics of a Rural Society: A Study of Economic Structuren in Bengal Villages*, Akademie Verlag, Berlin.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل انظر : ·

E. Feder; "Latifundia and Agricultural Labour in Latin America", in Shanin, (ed.) Peasants and Peasant Societies, *op. cit*; pp. 83-97.

التى تمت خلال القرن التاسع عشر . وهكذا بدت الملكية الخاصة للأرض الزراعية وكأنها تشكل نمطاً عاماً فى دول أمريكا اللاتينية (٢٥) . وفى أفريقيا نلحظ أن الملكية الخاصة للأرض الزراعية كانت على الدوام لصالح المستوطنين الأوربيين . ولقد تم ذلك بواسطة اتفاقيات خاصة عقدها هؤلاء المستوطنون مع رؤساء القبائل الإفريقية . وفى إندونيسيا أدخل الهولنديون نظام الملكية الخاصة للأرض الزراعية بتدعيم طبقة كبار الملاك الأرض، وبالتالى تدعيم نظام الضرائب العقارية . ومن الطبيعى أن يشكل هذا الموقف سعداً قوياً لكبار الملاك التقليديين فى القرية الأندونيسية: ومثل هذا عن القرية الهندية يقال (٢٦) .

ولا شك أن الملكية الخاصة للأرض الزراعية كانت عاملا مصاحباً أساسياً لتطور الاقتصاد النقدى ، فضلا عن أنها أحدثت تغييرات عميقة على بناء العلاقات فى قرى الدول النامية . فالملكية الخاصة أسهمت فى رفع معدلات إنتاجية الفلاح المالك وشجعته على تكريس مدخراته فى الزراعة وما يرتبط بذلك من ترشيد متزايد: لكن هذه الحقيقة يجب ألا تحجب عنا حقيقة أخرى لا تقل أهمية وخطورة هى ، أن الملكية الخاصة قد أدت أيضاً إلى تحويل أعداد كبيرة من الفلاحين إلى عمال زراعيين أجراء أو أقنان إن شئنا الدقة. إن الملكية الخاصة للأرض الزراعية لم تكن هى الحل السحرى الحاسم لمشكلات الفلاحين كما تصور بعض العلماء (٢٧) . إذ أن هناك شواهد واقعية متزايدة توضح لنا كيف أن الصراع أو النزاع حول حدود الأرض الزراعية إنما هو فصل طويل مثير فى تاريخ قرى الدول النامية. والواقع أن حل مشكلة ملكية الأرض لا يعنى حل كل جوانب المشكلة الزراعية . فإعادة توزيع الأراضى الزراعية لا يمكن أن يكون إجراء فعالا إلا إذا صاحبه تغيرات عميقة فى نظام التسليف الزراعى والمساعدات التكنولوجية والتنمية الاقتصادية بوجه عام . وفضلا عن ذلك فلقد أدى اتساع نطاق الملكية الخاصة للأرض الزراعية إلى زيادة فرص التفاوت

---

(٢٥) ومع ذلك نستطيع أن نستثنى المكسيك وكوبا. ففى المكسيك ظهرت محاولة لإعادة نظام الملكية الجماعية . وفى كوبا ظهرت الملكية الجماعية نتيجة للإجراءات الاشتراكية التى استحدثتها الثورة الكوبية .

(٢٦) وذلك بخلق الإنجليز لطبقة كبار ملاك الأرض التى يطلق عليها « الزامندارى » Zamindary
انظر : Rangnakar, D.K; *op. cit.*

(٢٧) Bauer, P.T; and Yamey, B.S.; The *Economics of Underdeveloped Countries*. Cambridge University Press, 1957.

الاجتماعى بين سكان قرى الدول النامية . فالمزارع الضخمة تميل إلى النمو ذاتياً وبمعدل الصاعقة ، بينما الحيازات الضئيلة القزمية الهزيلة تظل فى موقف خطر بسبب التهديدات الخارجية التى تتعرض لها . وربما كانت دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط (خلال الفترة الاستعمارية) مثالا واضحاً على ذلك[٢٨] . بل إننا نستطيع أن نجد تأييداً لذلك فى دول غرب أفريقيا ، وهى دول سعى فيها الاستعمار إلى خلق طبقة متميزة من الفلاحين الوطنيين . كذلك سجل بعض الدارسين كيف أن التفاوت الشاسع فى توزيع ملكية الأرض فى دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا قد ارتبط بممارسة القهر السياسى ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى مشكلات اقتصادية وسياسية عديدة . وعلى الرغم من المحاولات الإصلاحية العديدة التى بذلتها حكومات الدول النامية خلال فترات زمنية مختلفة من أجل تطوير قطاع الزراعة ، إلا أنها لم تنجح تماماً فى خلق نظام يستند إلى وجود مزارع متوسطة الحجم تستطيع — بكفاءة — أن تؤدى دورها بطريقة رشيدة وعلى نحو يتلاءم مع السوق الداخلية[٢٩] .

ويميل علماء الاجتماع المعنيون بهذه القضية إلى إبراز الآثار السكانية المترتبة على إخفاق مشروعات الإصلاح الزراعى فى الدول النامية . ومن الطبيعى أن تحتل الهجرة مكاناً هاماً فى هذا المجال . « فالخروج الريفى » ظاهرة تكاد تسجلها أغلب دراسات التغير الاجتماعى فى قرى الدول النامية . ومع ذلك فهناك شواهد أخرى عديدة تشير إلى أن الهجرة بين المناطق الريفية ذاتها تؤدى إلى آثار اجتماعية — اقتصادية لا يمكن تغافلها . وتكاد تمثل القرية فى كثير من الدول النامية المصدر الأساسى للعمل المنتظم والموسمى للمدن . وغالباً ما تكون القوة العاملة الريفية الشابة هى القطاع العمرى

(٢٨) وبطريقة ضمنية نستطيع أن نلمس مدى أهمية هذه الحقيقة لو حللنا الشعارات والمبادئ التى تتبناها الثورات القومية فى الدول النامية . فالمشكلة الزراعية تطفو على السطح كمشكلة ضاغطة ملحة .

(٢٩) ويمكننا أن نستشهد على ذلك بمشروعى النيجر والجزيرة . فبرغم ميزاتهما ، إلا أنهما لم يتمكنا من تحقيق الهدف الذى أشرنا إليه فى المتن . انظر :

Haily, L; *An African Survey Revisited*, London, 1956.

وقد تكون هذه النقطة أكثر وضوحاً إذا ما قارنا بين هذين المشروعين والمشروعات الثورية التى قامت بها بعض دول أمريكا اللاتينية فى القطاع الزراعى مثل المكسيك وبوليفيا وكوبا .

الأساسى الذى تنهل منه المدينة[٣٠]. ولعل ذلك يفرض علينا ضرورة معالجة التغير الاجتماعى فى كل من القرية والمدينة معالجة بنائية كلية شاملة .

(٣)

ولست أشك كثيراً فى مدى صدق الأدوات المنهجية التى استخدمها العلماء الاجتماعيون الذين اهتموا بدراسة التغير فى قرى الدول النامية ؛ ولكننى — مع ذلك — **أتحفظ** فى قبول كثير من النتائج التى توصلوا إليها . لقد مال هؤلاء العلماء إلى **تجميد** هذه القرى ووصفها وصفاً مجرداً خالياً من أية دلالة **تاريخية أو بنائية**[٣١]؛ ونستطيع أن نستشهد على ذلك ببعض التفسيرات التى حاولت فهم التغير القروى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء . فهناك اعتقاد سائد لدى كثير من الأنثربولوجيين بأن « الثقافة الراقية » (أى ثقافة المستعمر) تستطيع أن تحدث تغييرات بنائية هامة فى القرية إذا ما تم استيعاب الفلاحين لها . والواقع أن هؤلاء الأنثربولوجيين يميلون — بذلك — إلى تجاهل **التفاعل التاريخى بين ما يعرف** « بالثقافة الراقية » و « الثقافة الدنيا» (أى الثقافة الوطنية) وما أدى إليه هذا التفاعل من ظهور ثقافة (إن لم يكن ثقافات) من نوع جديد . وفضلا عن ذلك مال هؤلاء الأنثربولوجيين إلى تجاهل **التأثيرات العالمية** (الاقتصادية والسياسية) على قرى الدول النامية[٣٢] .

وحينما يحاول هؤلاء الأنثربولوجيون التدليل على غلبة الطابع التقليدى فى قرى الدول النامية ، فإنهم ينطلقون من دراسة **العرض** متجاهلين تحليل **السبب**. فباستثناءات ضئيلة لا نكاد نجد دراسات جادة توضح لنا كيف تحول **السكان الريفيون** فى هذه القرى إلى **فلاحين** . وكيف تشكل البناء الطبقى نتيجة لاتساع نطاق الملكية الزراعية الخاصة (سواء كانت أجنبية أو وطنية) . بعبارة أخرى لا نجد تفسيراً مقنعاً يوضح لنا **الديناميات التاريخية** للقرية. إن منطق التنمية الرأسمالية كما عرفته بعض دول أفريقيا — على سبيل المثال — قد أدى بكثير من الفلاحين إلى فقدان أراضيهم وتحو يلهم إلى

---

(٣٠) جيرالد بريز ، مجتمع المدنية فى الدول النامية ، ترجمة محمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الخاص بسكان المدينة .

(٣١) See Frank, A; Capitalism and Underdevelopment... *op. cit.*

(٣٢) نستطيع أن نجد مثالا واضحاً على هذا الاتجاه فى دراسات مانىج ناش Nash انظر :

M. Nash; *Primitive and Peasant Economic Systems*, Chandler Publishing Co; 1966; also *The Golden Road to Modernity : Village Life in Contemporary Burma*, Wiley, 1965.

بروليتاريا **زراعية** (تعمل فى القرية) **وصناعية** (تعمل فى المدينة) . ولقد أوضحت دراسة مصرية حديثة كيف أن القرية المصرية عبر تاريخها (وفيما قبل سنة ١٩٥٢ على وجه الخصوص) قد شهدت ظهور طبقات ممتازة متتابعة غالباً ما كانت دخيلة، وكيف أن الفلاح المصرى على طول تاريخه قد خضع لنظام ضريبى قاس خلق فى نهاية الأمر أرستقراطية زراعية وبروليتارية ريفية واسعة النطاق(٣٣) . ولعل ذلك كله يشير إلى أن التطورات الرأسمالية التى شهدتها الدول النامية وعلى الأخص فى مجال الزراعة كانت – إلى حد كبير – سبباً فى تشكيل فئة أو طبقة الفلاحين .

وتميل الشواهد العديدة المعبرة عن قرى الدول النامية إلى تأكيد الفكرة السابقة وتدعيمها . فالتطور الرأسمالى الذى شهدته بعض هذه الدول أدى إلى عواقب وخيمة. من ذلك – مثلا – انتشار البطالة بين الفلاحين ثم هجرتهم إلى المدينة لينضموا إلى جماهير الفقراء الحضريين . وفضلا عن ذلك أدى هذا التطور الرأسمالى إلى تجزئة المزارع وتفتيت الملكية الزراعية على نحو لا يمكن معه استخدام الميكنة الزراعية على نطاق واسع . فى الهند لوحظ – على سبيل المثال – أن الغالبية العظمى من الفلاحين يملكون رقعاً من الأرض لا تمكنهم من ممارسة إنتاج زراعى تجارى . وفى سيلان أيضاً لوحظ أنه فى الفترة المنحصرة فيما بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٥٥ زاد عدد الفلاحين الملاك ، فى حين تضاءل مجموع الأراضى التى كانوا يملكونها . وما يقال عن الهند وسيلان يقال أيضاً عن دول نامية أخرى مثل الباكستان وبورما وتركيا وإيران؛ ومثله يقال أيضاً عن كثير من دول أمريكا اللاتينية . فطبقاً لبيانات سنة ١٩٦٠ اتضح أن ٦٣٪ من فلاحى هذه الدول لا يملكون أرضاً على الإطلاق. فى البرازيل تصل نسبة الفلاحين المعدمين إلى ٨٠٪ ، وبيرو ٩٤٪ وشيلى ٧٧٪ ، وأرجواى ٧٢٪ ، وبوليفيا ٨٤٪ ، وكولومبيا ٥٥٪ ، وفنزويلا ٤٤٪(٣٤) .

---

(٣٣) انظر محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الرابع .

(٣٤) كذلك أوضحت بيانات أمريكا اللاتينية (خلال الخمسينات) كيف أن أصحاب المزارع الكبرى (اللاتفيوندا) كانوا يشكلون ٢ ٪ من السكان فقط ، وأن المزارعين المتوسطين كانوا يشكلون ١٠٪ من السكان ، فى حين يوجد ٨٨٪ من الفلاحين الأجراء والعمال الزراعيين أو الذين يملكون رقعا =

ويتعين علينا أن نضيف إلى صغر حجم الحيازات الزراعية فى قرى الدول النامية عوامل أخرى عديدة . فالإنتاجية الزراعية ضئيلة إلى حد بعيد، فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة العمالة الزراعية إلى درجة عالية . كذلك فإن هذه الحيازات الصغيرة تخضع لنظم ضريبية قاسية، وفوائد ديون عالية ، مما يعنى ابتلاع الفائض النقدى الذى قد يحققه الفلاح . يضاف إلى ذلك استغلال الوسطاء والمرابين له ؛ بحيث نجد الفائض الاقتصادى الذى يحققه الفلاح ما يلبث أن يتجه إلى كبار الملاك ومقرضى النقود والتجار . وهكذا نجد المزارع الكبيرة تبتلع شيئاً فشيئاً المزارع الصغيرة ؛ مما يعنى ارتباط كبار الملاك بصغار الفلاحين بعلاقات قوة وسلطة واضحة[٣٥]. ويشجع على ذلك — بطبيعة الحال — نمط الإنتاج الزراعى السائد . فمن الأشياء الواضحة أن استخدام الميكنة الزراعية يتناسب مع الملكيات الزراعية الكبيرة كما أن هذه الملكيات لا تخضع للضغوط الاقتصادية القاسية التى تخضع لها الملكيات الصغيرة . كذلك فإن أغلب التحسينات الزراعية التى تقوم على تطبيق التكنولوجيا الحديثة لا يمكن تحقيقها إلا فى المزارع الكبيرة . ويزداد هذا الموقف تعقيداً بالنسبة للمستأجر الذى يجد صعوبة فى تخصيص استثمارات معينة للأرض التى يستأجرها فى الوقت الذى تظل فيه القيمة الإيجارية ثابتة . وعلى ذلك يصبح من العسير — فى بعض الأحيان — أن يظل الفلاح الصغير محتفظاً حريصاً على أرضه وهو يواجه خطر الديون والفوائد الباهظة ، فضلا عن تكاليف الإنتاج العالية وتحكم الوسطاء فى منتجاته ومشترواته[٣٦]. وفى ظل هذه الظروف يصبح تحقيق الفائض الاقتصادى بالنسبة للفلاح ذى الحيازة الضئيلة مسألة احتمالية أكثر منها يقينية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهرت مناقشات عديدة حول ما يمكن أن تسهم به برامج الإصلاح الزراعى التى تبنتها بعض الدول النامية فى هذا المجال. إذ أن هذه

= ضئيلة من الأرض . للوقوف على بيانات مشابهة عن مصر انظر المرجع السابق ، وانظر أيضاً ، التركيب الطبقى للبلدان النامية ، تأليف عدد من العلماء السوفييت ، ترجمة د . داود حيدر ومصطفى الدباس - دمشق ، ١٩٧٢ ، ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٣٥) لمزيد من التفصيل انظر : ohnS. Saul and Roger Woods; "African Pusantry"; in Shanin, T; (ed.) Peasants and Peasant Societies : *op. cit.*

(٣٦) Baran, P. *The Plitical Economy of Growth*, Monthly Review Press. N.Y; 1962. esp. Chap. 6.

البرامج قد سعت أساساً إلى الحد من التبذير فى تكاليف الإنتاج ، ومنح الفلاحين المعدمين قطعاً من الأرض الزراعية ، ثم تحرير المستأجرين من كل ضروب التعسف والظلم التى كانوا يخضعون لها . وليس هناك من شك فى أن إجراءات الإصلاح الزراعى قد حققت بعض النتائج الإيجابية التى لا يمكن تغافلها أو التقليل من شأنها[٣٧] . بيد أننا يجب أن ننظر إلى هذه القضية من منظور أكثر شمولا . فتفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة وتحويلها إلى حيازات قزمية لن يحقق فى نهاية الأمر الفائض الاقتصادى الزراعى الضرورى الذى تحتاج إليه الدول النامية ، فضلا عن أن الزيادة الضئيلة فى دخول الفلاحين سرعان ما تمتص بسبب زيادة عدد السكان ، وهى زيادة تؤدى – هى الأخرى – إلى مزيد من التفتيت فى الأراضى الزراعية ، مما يعنى استمرار (بل وازدياد) صعوبة استخدام الميكنة الزراعية والأساليب الإنتاجية الحديثة[٣٨] .

ولست أقصد بذلك التقليل من آثار برامج الإصلاح الزراعى بوجه عام فى الدول النامية ، ولكنى أرغب فى توضيح قضية أساسية هى ، أن آثار هذه البرامج يجب أن تتحدد فى ضوء معايير أكثر شمولا وعمقا ؛ معايير اقتصادية وسياسية واجتماعية ، بل وأيديولوجية أيضاً . فإذا كانت برامج الإصلاح الزراعى ترفع بصورة مؤقتة المستويات المعيشية للفلاحين إلا أنها تؤدى – فى نفس الوقت وبسبب تفتيت الملكية الزراعية – إلى انخفاض الفائض الاقتصادى الضئيل الذى كانت تحققه المزارع الكبيرة من قبل . كذلك لوحظ أن ارتفاع [دخول المنتفعين ببرامج الإصلاح الزراعى لا يفيد الاستثمار فى مجال الإنتاج بقدر ما يتجه إلى الاستهلاك . معنى ذلك أن برامج الإصلاح الزراعى كما تطبق فى بعض الدول النامية وإن كانت تؤدى إلى نتائج إيجابية إلا أنها ليست البلسم الشافى للتخلف[٣٩] . إذاً دور هذه البرامج محكوم

---

(٣٧) كمثال على ذلك فى الهند انظر : Desai, A.R; "Community Development Project : A Sociological Analysis", *Sociological Bulletin*, 1958, No. 8, p. 2.

(٣٨) وإن كان ذلك لا يتعارض – بطبيعة الحال – مع التجديدات الزراعية التى قد تؤدى إلى نتائج محددة مثل تحسين البذور واستخدام أنواع جيدة من الأسمدة . . . . . إلخ .

(٣٩) بمقدمات مختلفة توصل ستافنهاجين Stavenhagen إلى هذه النتيجة . قارن : R. Starenhagen; "Changing Functions of the Community in Underdeveloped Countries", *Sociologica Ruralis*, Vol. 4, 1964, pp. 315-331.

بعوامل عديدة منها — على سبيل المثال — طبيعة الفئة أو الطبقة التي تتبنى هذه البرامج ، وتأثيرها (أي البرامج) على الفئات والطبقات الأخرى ، وطبيعة الإجراءات الثورية الحقيقية التي تتبع عند تنفيذ هذه البرامج .

(٤)

ومن الحقائق المقررة أن الإصلاح الزراعي قد أصبح خلال العقدين الماضيين هدفاً بارزاً من الأهداف التي تبنتها حكومات الدول النامية وعلى الأخص بعد حصولها على الاستقلال . بيد أن الإصلاح الزراعي كعلامة من علامات التغير الاجتماعي في قرى الدول النامية ليس شيئاً واحداً ، على الرغم من الكتابات العديدة التي تتجاهل التنوعات المختلفة والمضامين المتباينة التي يتخذها مفهوم الإصلاح الزراعي . وعلى الرغم أيضاً من عدم الاتفاق حول معنى هذا المفهوم ، ففي كثير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا يعتبر الإصلاح الزراعي أحد العناصر الأساسية للتغير البنائي الشامل . لكن المعالجة الفعلية لمفهوم الإصلاح الزراعي توضح كيف أن الباحثين يستخدمونه بمعاني مختلفة متباينة[٤٠] . فهو (أي الإصلاح الزراعي) قد يعني — بالنسبة لبعض الباحثين — توزيع الحيازات الزراعية الكبيرة على المعدمين وذوي الحيازات الضئيلة القزمية ؛ وقد يعني بالنسبة للبعض الآخر الاستغلال الأفضل أو الأمثل للحيازات القائمة بالفعل أياً كان نمطها بهدف زيادة الإنتاج من أجل الاستهلاك والتصدير ؛ وقد يعني بالنسبة لبعض ثالث من الباحثين تحسين وسائل النقل والاتصال والتخزين على نحو يضمن تدفق المنتجات بسهولة في الأسواق .

وفضلا عن ذلك فإننا نلحظ خلافاً بين الذين يعنون بالإصلاح الزراعي إعادة توزيع الملكية الزراعية . هل يتم هذا التوزيع بالنسبة للأراضي المملوكة ملكية عامة

---

(٤٠) للتعرف على المعاني المختلفة لمفهوم الإصلاح الزراعي كما استخدمه الدارسون يمكن الرجوع إلى الأعمال الآتية :

G. Dalton; *Economic Development and Social Change, The Modernization of Villag Communities*, Natural History Press, N.Y, 1917; D. Warriner, *Land Reformprinèrinciple and Practice*, clarendon, Oxford, 1969; E.L. Johnes, and S.J. Woolf (eds.), *Agrian change and Economic Development*, Methuen, 1969; E.H; Jaccoby, *Man and Land : The Fundamental Issue in Develoqent*, Deutsch, London, 1970.

أو غير المستغلة ، أم يتم بالنسبة للأراضى المملوكة ملكية خاصة ؟ . وهل يتم الحصول على هذه الأرض بنزعها من أصحابها أم بفرض ضرائب تصاعدية عالية أم بمصادرتها أم باستخدام هذه الإجراءات جميعها ؟ . يضاف إلى ذلك نقطة خلافية أخرى هى ؛ أن برامج الإصلاح الزراعى فى بعض الدول لا يصاحبها بالضرورة التسهيلات الفنية والإنتاجية والتعليمية التى تجعل منها (أى البرامج) مدخلا أساسيًا لإحداث تغيير اجتماعى حقيقى فى القرية[٤١].

على أننى أميل إلى استخدام مفهوم الإصلاح الزراعى – كما يطبق فى عدد من الدول النامية – للإشارة إلى عمليتين أساسيتين : **الأولى** إعادة تنظيم البناء الاقتصادى لقطاع الزراعة طالما أن الملكية الزراعية فى أغلب الدول النامية تعنى ممارسة القوتين الاجتماعية والسياسية ، فضلا عن التحكم والسيطرة على الموارد الاقتصادية . أما العملية **الثانية** فترتبط بالعملية الأولى وهى إعادة توزيع القوتين السياسية والاجتماعية . وواقع الأمر أن الملكية الزراعية وما تعكسه من أسلوب فى الحياة لا تعبر فقط عن المكانة الاجتماعية والهيبة ، ولكن تعبر أيضًا – من خلال العلاقات الاجتماعية الأبوية التقليدية والقهر الفيزيقى – عن القدرة على التحكم فى السلوك السياسى للفلاحين ؛ أولئك الذين يخضعون لسيطرة ونفوذ كبار الملاك . والملاحظ أن كبار الملاك – بما يمتلكونه من ثروة ومكانة وقدرة على التحكم فى أصوات الفلاحين – يستطيعون التأثير – وبقوة – على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية بل والسياسية أيضاً . ومن خلال تحكمهم فى هذه الهيئات ، فإنهم يستطيعون ممارسة تأثيرات متنوعة ابتداء من فرض الضرائب على الفلاحين حتى تدعيم امتيازاتهم هم والحفاظ عليها[٤٢].

وهكذا يبدو واضحًا كيف أن التغير فى نظام الملكية الزراعية يؤثر تأثيراً مباشراً ومتنوعًا على توزيع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما كان أحد العوامل التى أدت إلى ظهور **عدم اتفاق** بين الدارسين ورجال السياسة حول تبنى اتجاه شامل فى فهم الإصلاح الزراعى . والمؤكد أن هذا الموقف كان سببًا فى ظهور اتجاه فكرى

---

(٤١) Alba, V; *Alliance Without Allies*, Praeger, 1905.

(٤٢) J. Petras and La Porte Jr.; "Modernization From Above Versus From Below : U.S. Policy Toward Latin American Agricultural Development", in J. Petras, *Politics and Social Structure in Latin America*, Monthly Review Press, 1970, pp. 250-253.

معين يكاد يسيطر على أغلب المعنيين بهذه القضية فى الدول النامية . و يتلخص هذا الاتجاه فى أن المشكلة الزراعية التى تواجه أغلب هذه الدول يمكن مواجهتها — أساساً — إذا ما تم الاستغلال الأنسب للأرض وازدادت المقدرة التكنولوجية ؛ أى أن **المشكلة التكنولوجية** تطفو على السطح وتبدو وكأنها مدخلا رئيسيًّا لمواجهة المشكلة(٤٣) . أما الأهداف العملية لهذا الاتجاه الفكرى فتتمثل فى زيادة الإنتاج ، وضمان المشاركة ، والإسهام فى عملية التصدير . وعلى ذلك فإن مفهوم « التنمية » أو الإصلاح يشير هنا إلى عملية إقامة المزارع الموجهة نحو السوق وتقديم التسهيلات المتعلقة بالسوق ، وإنتاج المخصبات الرخيصة الثمن ، واستيراد المعدات الزراعية ، وترشيد عملية التسليف ، وتنويع المنتجات الزراعية حتى يمكن تحقيق توازن بين العرض والطلب داخل الدولة . . . إلخ . ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه الفكرى يفترضون ثبات نظام توزيع الملكية الزراعية القائم بالفعل ، بحيث يقصرون عملية التوزيع على الأراضى غير المنزرعة ، أو تلك التى يمكن انتزاعها من الصحراء . وإذاً فالافتراض الذى يستند إليه هذا الاتجاه هو ، أن النمو الكلى الشامل لقطاع الزراعة سوف يؤدى — بطريقة غير مباشرة — إلى رفع دخول صغار المزارعين والفلاحين ، وأن هذا النمو يتوازى مع إجراءات أخرى منها رفع المستوى التعليمى والصحى . وأيًّا كان الأمر فإن الشيء الواضح هنا هو ، أن هذا الاتجاه يتبنى استراتيجية للتنمية تستند إلى **التغيير التدريجى** ، ذلك التغيير الذى يفرض أساسًا من قمة البناء الاجتماعى الطبقى . التنمية الزراعية — إذاً — تعنى زيادة الإنتاج الزراعى دون إعادة توزيع الأرض الزراعية . أما الفلاحون المعدمون فعليهم — طبقًا لهذا الاتجاه الفكرى — أن يهاجروا إلى المدن بعد أن يتم تعليمهم وتثقيفهم ، بحيث يستطيعون — بعد ذلك — الإسهام فى التنمية الصناعية(٤٤) .

---

(٤٣) انظر السيد الحسينى ، « علم الاجتماع والتنمية » ، المرجع السابق ، ص ٧٣ وما بعدها .

(٤٤) يستطيع القارئ أن يجد تطبيقاً عملياً لهذه الأفكار النظرية على إحدى الدول النامية (الهند) فى :

M. Lipton, "Strategy for Agriculture :Urban Bias and Rural Planning in India", inP. Streeten and M. Lipton (eds.), *The Crisis in Indian Planning*, Oxford University Press, 1968, pp. 130-147.

إننا لا نستطيع أن نغفل هنا الإشارة إلى تلك الحقيقة التاريخية الدرامية التى شهدتها الدول النامية ، وهى أن فلاحيها قد عاشوا لقرون عديدة فى ظل سيطرة واضحة من جانب كبار ملاك الأرض ، فى الوقت الذى لم يحاول فيه هؤلاء الملاك تحويل فائضهم الاقتصادى نحو التصنيع . ولقد كانت خبرة الدول المتقدمة (أوربا والاتحاد السوفييتى ، واليابان ، وحتى الولايات المتحدة) فى هذا المجال مختلفة عنها فى الدول النامية : ففى الأولى (أى المتقدمة) كان القهر الذى خضع له السكان الزراعيون مصاحباً لعمليات تصنيع واسعة النطاق . وفى ألمعية ثاقبة أوضح بارنجتون مور Moore كيف أن المستثمرين الأجانب والصفوات الوطنية فى الدول المتخلفة قد تكاتفا وتضامنا من أجل تحويل أرباحهم ومكاسبهم من هذه الدول إلى الدول الرأسمالية ، وأن هذه الأرباح والمكاسب غالباً ما كانت تخصص لشراء الأراضى والعقارات فى الدول الأخيرة ، فضلا عن المقامرات والمضاربات المختلفة [٤٥]. وإذا كان كبار ملاك الأرض فى الدول الرأسمالية المتقدمة قد استغلوا الأقنان ، إلا أن النتيجة كانت التنمية ، وإذا كان كبار ملاك الأرض فى الدول النامية قد استغلوا المعدمين ، إلا أن النتيجة كانت **التخلف** .

ومما سبق يبدو واضحاً كيف أن الإصلاح الزراعى ليس مجرد عملية إدارية أو اقتصادية خالصة ، إنه أولا وقبل كل شيء عملية **سياسية** . وإذا ما انطلقنا من هذا البعد السياسى فسيكون من اليسير علينا التمييز بين ثلاث أشكال رئيسية للإصلاح الزراعى . أما الشكل الأول : فهو ذلك الذى لا يؤدى إلى تغيير سياسى على الإطلاق أو هو على الأقل يستبعد حدوثه . وعادة ما يتم هذا الشكل من الإصلاح الزراعى عن طريق القوانين التى يسنها المشرعون فى ظل سيطرة كبار الملاك . وهناك أمثلة عديدة على ذلك فى بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . أما الشكل **الثانى** من الإصلاح الزراعى فهو ذلك الذى يحاول إيجاد صيغة تضم الفلاحين فى إطار مجتمع سياسى قومى قائم بالفعل . وعادة ما يجد هذا الشكل تأييداً من جانب بعض الدارسين . أما الفئات التى تسنده وتطالب به فهى متفاوتة ومتباينة تبدأ من الليبراليين حتى الماركسيين . وأفضل الأمثلة على هذا الشكل من الإصلاح الزراعى ما حدث فى

---

(٤٥) انظر التحليل البارع الذى تناول فيه بارنجتون موردور الفلاحين فى تحديث الدول المتقدمة :

Barrington-Moore J r; *Social Origins of Dictatorship and Democracy* : *Lord nda Peasant in the Moking of the Modern World*, Beacon.

المكسيك وجواتيمالا . وبرغم التأييد الذى قد يحظى به هذا الشكل ، إلا أن الشواهد الواقعية المستقاة من بعض الدول النامية قد أوضحت أنه وإن كان ينجح فى تحقيق تكامل الفلاحين مع النظام الاجتماعى القائم ، إلا أنه لا يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعلنة . أما الشكل الثالث والأخير من الإصلاح الزراعى فهو ذلك الذى يسعى إلى إحداث تحولات أساسية فى النظام القائم ذاته . هو إذاً يبدأ بتغيير بعيد المدى فى المجتمع ككل . وأفضل مثال على ذلك ما حدث فى كوبا والصين [٤٦] .

ومن الطبيعى أن فرص التغيير والتنمية تبدو أكثر وضوحاً فى الشكلين الأخيرين من الإصلاح الزراعى ، طالما أن الشكل الأول يتعارض — بطبيعته — مع التحول الاجتماعى الواسع النطاق . لذلك نقصر مناقشتنا هنا على هذين الشكلين من الإصلاح الزراعى لنتعرف على مدى إسهامها فى إحداث تغييرات اجتماعية أساسية فى قوى الدول النامية . ففيما يتعلق بالشكل الثانى نجد أصحابه يطالبون بتكامل الفلاحين فى الحياة السياسية للأمة من خلال عملية تضمن حشد كل القوى التقدمية فى مواجهة القوى الرجعية أو المحافظة . كذلك نجد المصلحون الذين يطالبون بهذا الشكل من الإصلاح الزراعى يطالبون بإعادة توجيه وتنظيم التسليف الزراعى ، وتدعيم المساعدات التكنولوجية ، لأن من شأن هذه الإجراءات معاونة الفلاحين وتحريرهم من سيطرة كبار ملاك الأرض [٤٧] . وعادة ما يذهب هؤلا المصلحون إلى تحديد فترة زمنية لتنفيذ برامج الإصلاح الزراعى (تنحصر عادة فيما بين خمسة وخمسة عشر عاماً) . ومن الواضح أن هذا الشكل من الإصلاح الزراعى ينطوى هو الآخر على أشكال فرعية مختلفة تبدأ بتجربة المكسيك وجواتيمالا (قبل ثورتها المضادة فى سنة ١٩٥٤) حتى مصر منذ سنة ١٩٥٢ .

---

(٤٦) قد يثار هنا تساؤل مؤداه : ما هو المحك الذى يستند إليه هذا التصنيف لأشكال الإصلاح الزراعى . من الواضح أن عمق التغيير أو التحول الذى يحدثه الإصلاح الزراعى فى المجتمع ككل (وعلى الأخص فيما يتعلق بتوزيع القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) هو المحك الأساسى الذى ينهض عليه هذا التصنيف .

(٤٧) انظر تحليلا إحصائيا شاملا لهذا الشكل من الإصلاح الزراعى فى :

United Nations, *Progress in Land Reform, 4th, Report*, Dept. of Economic and Social Affairs, N.Y.

وبرغم العناصر الإيجابية التقدمية التى ينطوى عليها هذا الشكل من الإصلاح الزراعى [٤٨]، إلا أن بالإمكان طرح عدد من القضايا النظرية والإمبيريقية ، وهى قضايا مشتقة من الخبرة التاريخية لدول العالم الثالث . فالنجاح الذى أحرزه هذا الشكل من الإصلاح الزراعى يواجه فى حقيقة الأمر خطرين رئيسيين : أما الخطر الأول فهو ترك القوى الرجعية تمارس معارضتها وقوتها فى الوقت الذى تواجه فيه القوى التقدمية صعوبة فى حشد قواها . إذ أن من شأن هذا الموقف أن يجعل الرجعيين فى وضع يمكنهم من تهديد أو تحطيم برامج الإصلاح الزراعى بالامتناع عن تقديم الأموال الضرورية للاستثمار ، وتنظيم حملات دعاية عدائية ضد هذه البرامج ، واكتساب الدعم الخارجى لتدعيم موقفهم ، والضغط على حكوماتهم . وفضلا عن ذلك فإن دخول القوى التقدمية فى مناورات ومزايدات مع القوى الرجعية قد يفرض على الأولى الدخول فى محاولات توفيقية من شأنها تحطيم برامج الإصلاح الزراعى برمتها وتحويلها إلى مجرد مشروعات صورية . أما الخطر الثانى فيتضح بجلاء إذا ما علمنا أن هذا الشكل من الإصلاح الزراعى يتم بمعدل بطىء (من خمسة إلى خمسة عشر عاماً) ، وفى إطار النظم الاجتماعية القائمة ، تلك النظم التى تؤدى إلى ظهور جماعات ذات مصالح خاصة ، جماعات تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها مما يؤدى بها فى نهاية الأمر إلى التحالف مع الرجعيين من أجل تقويض برامج الإصلاح الزراعى [٤٩] .

---

(٤٨) ربما كانت برامج الإصلاح الزراعى التى تم تنفيذها فى الهند بعد حصولها على الاستقلال مثالا واضحاً على ذلك . فخلال فترة حكم نهرو تم تدعيم صغار الملاك وجعلهم محور المجتمع الريفى . انظر :

Neale, W; *Economic Change in Rural India : Land Tenure and Reform in Uttar Pradesh* 1860-1955. New Haven 1962.

والملاحظ أن البيانات الهندية المنشورة توحى لنا بانطباع مؤداه ، أن صغار الفلاحين قد بدأوا يحققون قدراً من الاستقلال بفضل القضاء على الوسطاء التجاريين ومقرضى النقود . غير أن النظرة المتأنية لبرامج تنمية القرية الهندية لا توحى بوجود علامات اشتراكية حقيقية عميقة . فأغلب هذه البرامج يستند إلى تصورات غاندى عن « القرية الهندية المثالية » ، وتعتمد فى أحيان أخرى على « التجربة الأمريكية » فى مجال الخدمة الزراعية . لمزيد من التفصيل انظر :

Brayne, F.L; *The Remaking of Village India*, Oxford, 1929.

(٤٩) وقد نمثل على ذلك بما حدث فى جواتيمالا . فى سنة ١٩٥٢ تبنت حكومة آربنز برنامجاً ثوريا طموحاً للإصلاح الزراعى ، يفوق فى ثوريته وطموحه كل برامج الإصلاح الزراعى التى شهدها هذا =

لذلك نجد الشكل الثالث من الإصلاح الزراعى يتم فى ضوء تغيير اجتماعى شامل ، بمعنى أنه يدرك أن تحقيق الإصلاح الزراعى أمر غير ممكن دون تحقيق الظروف الموضوعية الضرورية لنجاحه . وتعد الصين وكوبا مثالان واقعيان على ذلك . ففى هاتين الدولتين حشد الفلاحون إمكانياتهم وطاقاتهم ، فى الوقت الذى قصت فيه أجنحة الرجعيين وتقاصت قواهم . وإذا كانت اليابان وفورموزا قد حققتا نجاحاً كبيراً فى مجال الإصلاح الزراعى دون إحداث تغييرات شاملة فى مجتمعيهما ، إلا أنهما يشكلان استثناءاً يبرر صدق القاعدة . وفى هاتين الدولتين تم الإصلاح الزراعى فى ظل قوة عسكرية محتلة .

(٥)

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة ترويجاً واسع النطاق لمفهوم « تنمية المجتمع الريفى » . حتى أصبح — بالنسبة لكثير من الدارسين — مدخلا لإحداث تغييرات اجتماعية اقتصادية سياسية فى قرى الدول النامية . غير أننى أعتقد — استناداً إلى شواهد متنوعة — أن تبنى هذا المفهوم — بمعناه الضيق — لا يؤدى إلى تطوير قرى الدول النامية بقدر ما يؤدى إلى إعاقة حركتها وتقدمها . ويكفى أن أشير فى هذا المجال إلى تقرير إحدى الدراسات التى أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف تقويم برامج « تنمية المجتمع الريفى » فى دول آسيا والشرق الأقصى . فاقد أوضح التقرير « أن هذه البرامج تسهم إسهاماً واضحاً فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الزراعى ،

= البلد فى السنوات اللاحقة . وعلى الرغم من أن الرجعيين قد فقدوا — آنئذ — جانبا كبيراً من نفوذهم ، إلا أن مصادر قوتهم الأساسية لم تتعرض للخطر . وبسبب بطء تنفيذ برامج الإصلاح الزراعى ظهرت وتدعمت — بفضل المساعدات الخارجية الإمبريالية — جماعات ذات مصالح خاصة كان لها أكبر الأثر فى إعاقة أى تقدم لاحق ممكن فى مجال الإصلاح الزراعى . ومثل هذا عن الثورة المكسيكية يقال . فبعد مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعى (خلال فترة حكم الجنرال أوبريجون) ظهرت قوى برجوازية جديدة عاقت أى تقدم محتمل ممكن فى تكثيف هذه المشروعات . وعلى الرغم من أن المكسيك قد حققت خلال الخمسينيات معدلات نمو صناعى وزراعى عالية ، إلا أن هذه المعدلات ما لبثت أن انخفضت بعد ذلك نتيجة لعدم قدرتها (أى المكسيك) على حل مشكلتها الزراعية . وقبل حدوث الثورة الكوبية كانت المكسيك تعد مثالا حيا ناجحاً على ربط الفلاحين بالحياة الوطنية ، لكن التطورات اللاحقة اتخذت — للأسف — اتجاها معاكساً . للحصول على مزيد من البيانات انظر : =

وتصنيع القرية ، وتراكم رؤوس الأموال ، واستغلال القوة العاملة المعطلة »[٥٠] .

وتبدو جوانب القصور فى هذه البرامج واضحة ، إذا ما تأملنا أهدافها والقضايا التى تنهض عليها[٥١] . فهى (أى البرامج) تقصر مجالها على المجتمع المحلى أو جماعات الجيرة . أما هدفها المعلن فهو تدعيم تكامل سكان هذا المجتمع المحلى مع المجتمع القومى - ووسيلة تحقيق هذا الهدف هى تشجيع سكان المجتمع المحلى على التوحد مع القيم وأنماط السلوك المعبرة عن الطابع « القومى » . وعلى ذلك فإن تقييم برامج « تنمية المجتمع الريفى » تتم فى ضوء بعض العناصر الثقافية مثل استخدام اللغة الرسمية ، وارتداء ملابس معينة ، واعتناق دين معين ، وتناول أنواع معينة من الأطعمة ، ومحو الأمية . . . إلخ - كذلك فإن تقييم هذه البرامج يتم فى ضوء بعض الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعمرانية مثل رصف وتعبيد الطرق ، وتحسين شبكات الرى ، وتوفير البذور المنتقاة ، وحل مشكلة التسليف الزراعى ، ورفع مستوى التعليم والإرشاد الزراعى ، والتوسع فى الخدمات الطبية . . . إلخ . ومن الواضح أن الافتراض الأساسى الكامن وراء تنفيذ هذه البرامج هو أن المجتمع المحلى الريفى الصغير إنما هو وحدة اجتماعية منعزلة ليست متكاملة تماماً مع المجتمع القومى[٥٢] . بيد أن هذا الافتراض أبعد ما يكون عن الصدق ، طالما أن من الصعب تصور وحدة اجتماعية منعزلة . إن مجرد تصور

= Frank, A.G; "Varieties of Land Reform"; *Monthly Review*, April, 1963.

(٥٠) United Nations; *Community Development and Economic Development, Part I, A Study of the Coutribution of Rural Community Programmes to National Economic Development in Asia and the Far East*, N.Y; 1960.

(٥١) ولقد وصل قصور أهداف هذه البرامج إلى حد أن أعلن أحد وزراء التنمية والتعاون السابقين فى الهند : « أن التقدم الاقتصادى ليس هو الغاية الحقيقية ؛ ذلك أن مشروع تنمية المجتمع لا يهدف إلى زيادة إنتاج الزراعة والصناعة و إنشاء طرق أفضل و إقامة مساكن أحسن و زيادة عدد المدارس والمستشفيات .. إن مشروع تنمية المجتمع لا يحقق هذه الغايات جميعها لأنه يحقق غاية واحدة غير منقسمة هى « الحياة المثلى» . ولسوء الحظ لا نجد الوزير الهندى يحدد معالم هذه « الحياة المثلى » . هذا النص مقتبس من :

Dey, S; ,,Community Projects in Action in India , in Park and Tinker (eds.), *Leadership and Political Institutions in India*, pp. 347-335.

(٥٢) ولقد أوضح تقرير الأمم المتحدة السالف الذكر أن "تطوير شبكة المياه ، وكهربة الريف ، وتحسين وسائل النقل والمواصلات يجب أن يتم على مستوى إقليمى لا على مستوى المجتمع المحلى الصغير الواحد " . *ibid:* p. 59

هذا الانعزال هو فى حد ذاته إنكار للخبرة الاستعمارية التى عاشتها الدول المتخلفة لقرون عديدة . لقد أجبر الاستعمار السكان الوطنيين فى الدول المتخلفة على التكامل مع الاقتصاد القومى الذى كان يخدم أهدافه ، ثم التكامل مع الاقتصاد العالمى الذى كان يتحكم فيه ويسيطر عليه . وإذا كان الاستعمار لم يستغل هؤلاء السكان — بطريقة مباشرة — كعمال فى المناجم أو المشروعات الزراعية ، إلا أنه أجبرهم — بطريقة غير مباشرة — على ترك أراضيهم الزراعية الخصبة ، وفرض عليهم ما يطلق عليه علماء الاقتصاد « اقتصاد الإعاشة » ، وما يطلق عليه علماء الأنثروبولوجيا « المجتمع الشعبى [٥٣] » ولعل ذلك يشير إلى أن الفلاحين فى الدول المتخلفة كانوا متكاملين — بمعنى ما من المعانى — مع مجتمعاتهم القومية والمجتمع الدولى ككل فى ظل علاقات قوة وسيطرة وتحكم . وأنهم لم يكونوا منعزلين تمامًا كما يتصور الذين يخططون لبرامج « تنمية المجتمع الريفى » . وإذاً فمشكلة تنمية المجتمع المحلى الريفى لا تتمثل فى تكامل أفراده مع المجتمع الكبير ، بل فى إيجاد صيغة جديدة بمقتضاها يرتبط الناس فيما بينهم فى إطار مجتمع كبير يعينهم على تفجير طاقاتهم وإمكاناتهم ، مجتمع يستند إلى دعائم تختلف عن تلك التى تصورتها برامج « تنمية المجتمع الريفى [٥٤] » .

كذلك فإن هذه البرامج تميل إلى التسليم بأن القرية مجتمع تكاد تنعدم فيه الصراعات . وإن تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة فى طريق تنميته والنهوض به . غير أن هناك شواهد إمبيريقية عديدة تكشف لنا عن مدى شيوع الصراعات الكامنة

---

(٥٣) لمن يريد التعرف على ديناميات هذه العملية يمكن الرجوع إلى المؤلف القيم التالى :

Eric Wolf, *Sons of the Shaking Earth*, Chicago, 1960.

(٥٤) حاولت الهند تطبيق ذلك بصرامة من خلال برامج تنمية المجتمع المحلى التى قامت بصياغتها وتنفيذها . غير أن هناك تقارير عديدة تتضمن شواهد متزايدة توضح كيف أن مشاركة الفلاحين فى هذه البرامج كانت ضعيفة بسبب عدم ظهور تحولات حقيقية فيما يتعلق بالبناء الطبقى للقرية (أو علاقات الملكية بوجه عام) . وفى نهاية الأمر بدت برامج تنمية المجتمع المحلى وكأنها ترويجا لمفاهيم « الديمقراطية الغربية » دون وجود سند اجتماعى تاريخى ثقافى ملائم . وكان من نتيجة ذلك ظهور تصورات مختلفة عن القرية . فهى لدى الكثيرين من صناع السياسة الهندية أشبه « بجمهورية صغيرة » . واضح إذاً أن الأساس الحقيقى لبناء القرية (علاقات الملكية) قد خضع لعمليات تجهيل وإنكار واسعة المدى . انظر :

Tinker, "The village in the Framework of Development ', in Braibanti and Spengler. (eds.) *Administration and Economic Development in India*, Durkam, 1963, pp. 94-133.

فى قرى الدول النامية ، وأنها (أى الصراعات) تحدد — إلى حد كبير — موقف الأفراد من برامج التنمية الريفية (٥٥). ولقد أوضح ذلك بجلاء تقرير الأمم المتحدة الذى أشرنا إليه فى موضع سابق . فعلى سبيل المثال لوحظ أن مشروعات الرى والصرف والتحكم فى الفيضان والتشجير كانت تتم أساساً لصالح كبار الملاك . وأن الناس لا يقدمون على المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية إلا إذا أحسوا أننا من أجلهم ولصالحهم . كذلك أوضح التقرير كيف أن من العسير التوفيق بين مصالح الدائن والمدين ، أو بين المالك والمستأجر الذى يحصل فقط على نصف المحصول على الرغم من أنه يتحمل كل تكاليف الإنتاج (٥٦).

إن الأسباب الحقيقية للفقر وانخفاض الإنتاجية فى قرى الدول النامية **لا تتمثل** فى الظروف البيئية والطبيعية بقدر ما **تتمثل** فى العلاقات الاجتماعية الاستغلالية التى تربط كبار الملاك بالمعدمين ، وتلك التى تربط الأخيرين بمراكز القوة السياسية والاقتصادية وذلك على المستويين القومى والعالمى . وإذا كان « لبرامج تنمية القرية » أن تحقق قدراً من النجاح ، فإن عليها أن تبدأ أولا بحشد إمكانيات وطاقات الفلاحين ثم معاونتهم فى مواجهة أرستقراطية الأرض والتجار الوسطاء والسلطات السياسية . إن ذلك يمثل البداية الحقيقية لأية تنمية ناجحة فى قرى الدول النامية . ومن هنا فنحن نعتقد أن مدخل التنمية الحقيقية يتمثل فى **المشاركة الشعبية** ليس فقط على المستوى الإنتاجى ، بل أيضاً على المستويين الاقتصادى والسياسى . ونستطيع أن نضيف حقيقة أخرى هى : أن التغير فى البناء الطبقى (على مستوى القرية والمجتمع ككل) يمثل ركيزة أساسية للتنمية . ومن الضرورى بعد ذلك أن يزداد هذا التغير تدعما ورسوخاً بفضل المشاركة الشعبية للفلاحين ، تلك المشاركة التى يجب أن تمتد لتتوسط وتتغلغل فى كل مجالات العلاقات الاجتماعية التى ترتبط برفاهيتهم وتنميتهم .

---

(٥٥) وهذا يعنى — بطبيعة الحال — رفض مسلمة التوازن الذى تنهض عليها برامج تنمية المجتمع الريفى إذ أننا نميل إلى تصور القرية فى الدول النامية على أنها مجتمع يتضمن فى داخله صراعات معينة ، كما يدخل هو الآخر فى صراعات مع الوحدات البنائية الأكبر . لمزيد من التفصيل انظر :

Frank, A.G; Capitalism and Underdevelopment ... *op. cit*, pp. 27 ff.

(٥٦) United Nations, Community Development... *op. cit.*

لكن مفهوم المشاركة الشعبية يظل — مع ذلك — غامضاً ما لم نتعرف على العلاقات الاجتماعية الأساسية التى تلعب الدور الأكبر فى تحقيق رفاهية الفلاح ، وما لم ندعم موقف المساومة الذى يمكن أن يتخذه الفلاح داخل هذه العلاقات الاجتماعية[٥٧]. إن من الحقائق المقررة أن قدرة الفلاح على المساومة داخل البناء الاجتماعى عادة ما تكون محكومة ومحدودة بافتقاره إلى مساحة الأرض الكافية ، وكمية المياه الضرورية ، ومقدار رأس المال الذى يمتلكه ، وفرصه فى الحصول على سلف نقدية وعينية وغير ذلك من تسهيلات كالتخزين والنقل . . . إلخ . وكلما تمكن الفلاح من الحصول على هذه التسهيلات ازداد وضعه داخل البناء الاجتماعى قوة ورسوخاً ، وبالتالى استطاع أن يتخذ موقف مساومة أكثر فعالية وتأثيراً . ومع ذلك فى كل الأحوال يتعين علينا التعرف على الدلالة الاقتصادية والسياسية لعلاقات التبعية التى يدخل فى إطارها الفلاح . كما يتعين علينا الوقوف على الأشكال التنظيمية المختلفة التى تسهم فى تشكيل هذه العلاقات على النحو الذى تبدو عليه[٥٨] .

وعادة ما يجد فلاحو الدول النامية أنفسهم يعيشون فى ظل « علاقات سوقية » مع أطراف أقوى . ومن الطبيعى ألا تكون هذه العلاقات فى صالحهم تماماً خاصة إذا تأملنا موقفهم داخل السوق الإنتاجى . فهم (أى الفلاحون) يفتقرون إلى رؤوس الأموال الضرورية التى تمكنهم من مواجهة الأطراف الأقوى ، تلك الأطراف التى تشكل بناءاً احتكارياً بالغ التعقيد يضم فيما يضم كبار الملاك والوسطاء التجاريين . ويميل بعض الدارسين إلى التقليل من دور هذه « العلاقات السوقية » وما تحدثه من آثار على الفلاحين استناداً إلى فكرة أولية هى ؛ أن وزن الفلاحين الفقراء داخل

(٥٧) ومن الطبيعى أن يتطلب ذلك تحليلا شاملا لبناء علاقات القوة فى المجتمع ككل ، ثم تحديد موقف الفلاحين داخل هذا البناء . ولا شك أن مثل هذا التحليل سوف يمكننا من الوقوف على مدى التأثير الذى قد يمارسونه فى إطار العلاقات الاجتماعية القائمة .

(٥٨) ويجب ألا يفهم من ذلك أن الفلاحين لا يستطيعون تحقيق قدر من المشاركة الشعبية فى ظل علاقات التبعية هذه . فقد يستطيعون — فى المدى القصير — زيادة إنتاجهم وبالتالى رفع مستوى دخولهم ، بل إنهم قد يتمكنون — فى المدى البعيد — من الإسراع بالتغيير الاجتماعى كلما اكتسبوا مزيدا من القوة داخل السوق ، وحققوا قدراً من الفعالية التنظيمية . لمزيد من التفصيل انظر :

Alavi, H; ,,Peasantry and Revolution", *The Socialist Register*, 1965, Merlin Press.

السوق إنما هو وزن ضعيف . لكن الملاحظة العابرة تكشف بوضوح عن زيف هذه الفكرة وتضليلها . فعلى الرغم من أن القوة الشرائية لكل فلاح على حدة ضعيفة إلى حد كبير ، إلا أن القوة الشرائية لمجموع الفلاحين (بالنظر إلى الاقتصاد القومى) ليست ضعيفة بأى حال من الأحوال ، فضلا عن أن ضعف القوة الشرائية للفلاح لا تعنى — كما يظن عادة — أن وجوده فى السوق منعدم تماماً ، ولكنها تعنى — أولا وقبل كل شيء — أن السوق يؤثر عليه تأثيراً مباشراً وعميقاً[٥٩] . بعبارة أبسط وأوجز : إن بناء السوق — بما ينطوى عليه من احتكار — هو الذى جعل الفلاح ذو قدرة شرائية ضئيلة . ومن البديهى أن الفلاح سوف يقدم على بيع سلعة فى السوق وشراء احتياجاته منه إذا ما أحس أن ذلك فى صالحه تماماً .

وفى ضوء الظروف السابقة نستطيع أن ندرك لماذا يضطر الفلاح إلى بيع منتجاته بسعر منخفض فى الوقت الذى يشترى فيه احتياجاته بسعر مرتفع نسبياً . إن التفسير الحقيقى لذلك يكمن فى موقف المساومة الضعيف الذى يقفه الفلاح : قطعة أرض زراعية محدودة ، ورأس مال ضعيف نسبياً ، وقلة إلمام بتقلبات السوق ، وافتقار للقروض اللازمة للإنتاج الزراعى . . . إلخ . وعلى ذلك تصبح **التعاونيات** القائمة على المشاركة الشعبية الحقيقية هى الحل الأمثل للظروف القاسية التى يعيش فى ظلها الفلاح ؛ أى أن مهمة هذه التعاونيات تتمثل فى إيجاد موقف متوازن يستطيع أن يحمى الفلاح من استغلال الوسطاء وتمكينه من الحصول على احتياجاته بأسعار معقولة ، وعلى هذه التعاونيات أن تدخل فى منافسة حقيقية مع الوسطاء التجاريين الاحتكاريين ، بأن تعرض على الفلاح أسعاراً أعلى وظروف بيع أفضل لمنتجاته . ويجب ألا يقتصر دور هذه التعاونيات على شراء المنتجات الزراعية بأسعار معقولة ، بل يجب أن يمتد ليشمل التسليف الزراعى ، والتخزين ، والنقل ؛ وكلها أمور تسهم — ولا شك — فى تدعيم موقف الفلاح داخل سوق الإنتاج .

ولقد أوضحت خبرات بعض الدول النامية أن التعاونيات المستقلة التى تنشئها فئات معينة من الفلاحين لا تستطيع وحدها مواجهة تقلبات السوق ، تلك التقلبات التى تجد

---

(٥٩) E.H. Jaccoby; Man and Land; oe. *cit.*

سنداً قوياً من جانب القوى الاحتكارية[٦٠]. لذلك يجب أن تكون هذه التعاونيات ذات طابع عام شعبي بحيث تستطيع فى النهاية التعبير عن الجماهير العريضة من الفلاحين . إن عضوية الفلاح الصغير فى الجمعية التعاونية الزراعية لهو أفضل تعبير شعبي يستطيع مواجهة الاحتكار الذى يمارسه الوسطاء .

هذا وما يزال الخلاف محتداً بين العلماء الاجتماعيين حول كيفية تحقيق المشاركة الشعبية للفلاحين . فالبعض يذهب إلى أن بالإمكان تحقيقها فى ظل المؤسسات القائمة بالفعل (بما فى ذلك الوزارات وأجهزة الحكم المحلى) ، والبعض الآخر يذهب إلى أن هذه المشاركة يجب أن تستند إلى تنظيم جديد ، تنظيم يعلو ويتجاوز المؤسسات القائمة . وأياً كان الأمر فإننى أعتقد أن هذه القضية ليست قضية إدارية بقدر ما هى قضية سياسية . أى أننا يجب أن ننظر إلى هذه القضية فى ضوء الهدف الذى نسعى إلى تحقيقه على الدوام وهو . تدعيم موقف الفلاح فى أسواق العمل والإنتاج والتسويق سواء أكانت أسواق محلية أم عالمية . إن ذلك التدعيم هو البداية الحقيقية لأى عمل شعبي فعال ، وهو المنطلق لأية تنمية ريفية حقيقية ، وهو البداية لأى تغيير شامل واسع النطاق .

(٦)

ولا نستطيع أن نقف على إمكانيات التغير الاجتماعى فى قوى الدول النامية دون أن نتعرف على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون فى هذا المجال . وعلى الرغم من الكتابات السوسيولوجية العديدة التى تناولت التغير القروى فى الدول النامية على نحو ما أشرنا من قبل ، إلا أن دور الفلاحين فى هذا التغير (وكما تعكسه هذه الكتابات) كان محدوداً للغاية . فهم يبدون وكأنهم أسرى ظروف بيئية وطبيعية واجتماعية وثقافية لا يجدون منها فكاكاً . غير أن الحروب التى خاضها الفلاحون فى فيتنام ، والجوع الذى يعانى منه فلاحو الهند ، والدور الذى لعبه الفلاحون خلال الانتفاضات التى شهدتها روسيا والمكسيك وكوبا والجزائر ، كل هذه الأمور فرضت على علماء

---

(٦٠) C. Clark; and M.R. Haswell, *The Economics of Subsixtence Agricutuelr*, Macmillan, London, 1966.

الاجتماع ضرورة دراسة الدور الذى يمكن أن يقوم به الفلاحون فى إحداث تغييرات شاملة فى مجتمعاتهم .

وواقع الأمر أن محاولة التعرف على دور الفلاحين فى التغيير الاجتماعى تنطوى على مشكلات نظرية بقدر ما تنطوى على مشكلات أيديولوجية (٦١) . فالفلاحون فى نظر بعض الدارسين يشكلون « طبقة » ، وفى نظر البعض الآخر يشكلون « برجوازية صغيرة » ، وفى نظر بعض ثالث « مجرد فكرة أو تصور » . ويترتب على ذلك اختلافات أساسية فيما يتعلق بتحديد موقع الفلاحين فى المجتمع (٦٢) . وعلى أية حال فيبدو أن هناك اتجاهين متعارضين : الأول يسعى إلى البرهنة على مدى انطباق التصور الماركسى للطبقة على الفلاحين ، ذلك التصور الذى يستند إلى الحقيقة الأساسية التى مؤداها أن المجتمع الصناعى يشهد استقطاباً بمقتضاه يتحول إلى طرفين

---

(٦١) ومع ذلك فبالإمكان – ولأغراض التحليل – التمييز بين أربع اتجاهات نظرية أساسية فى دراسة الفلاحين . الأول هو الاتجاه الذى تمثله النظرية الماركسية فى الطبقة ، وهو اتجاه ينظر إلى الفلاحين فى ضوء علاقات القوة ، أى بوصفهم يمثلون المنتجين الذين يخضعون للاستغلال فى ظل « مجتمع ما قبل الرأسمالية » . أما الاتجاه الثانى فهو ذلك الذى ينظر إلى الفلاحين فى ضوء نمط الاقتصاد الذى يعيشون فى ظله والذى يعكس بالتالى طبيعة البناء الاجتماعى . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون مزرعة الأسرة بوصفها تعكس نمطاً اقتصاديا خاصاً . ومع أن كتابات ماركس تمثل نقطة انطلاق لهذا الاتجاه ، إلا أن تحديد أبعاد هذا الاتجاه وبلورتها قد ظهرت فى فترة لاحقة بفضل جهود دارسين آخرين . أما الاتجاه الثالث فهو إثنوجرافى ثقافى ، حيث يميل إلى دراسة الفلاحين بوصفهم فئة تعكس ثقافة قومية سابقة . أما الاتجاه الرابع فهو ذلك الذى ينطلق من مفاهيم وتصورات دوركايم . ومع أن هذا الاتجاه يتضمن فى داخله اتجاهات فرعية متنوعة ، إلا أن خطوطه الأساسية تمثل امتداداً للثنائية التى ميز فيها دوركايم بين المجتمعات البدائية (تضامن آلى) والمجتمعات الحديثة (تضامن عضوى) . لمزيد من التفصيل انظر : مقدمتنا لكتاب دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٦٢) وكمثال على ذلك نجد ماركس يحدد الطبقة فى ضوء علاقاتها بوسائل الإنتاج ، بينما يعرفها فيبر فى ضوء فكرة علاقات السوق ، بحيث نجده لا يمنح السيطرة الطبقية المكانة الأولى . لذلك نجد بيندكس وليبست يذهبان إلى أن المواقف الطبقية يمكن أن تتحدد بشكل أكثر وضوحاً فى ضوء نمط الملكية التى تدر عائداً اقتصاديا من ناحية ، وفى ضوء طبيعة الخدمات التى يمكن أن تقدم فى السوق . وقد اتخذ دارندورف موقفاً وسطاً حين ذهب إلى أن تعريف الطبقة يمكن أن يتم فى ضوء القوة وقدرتها (أى الطبقة) على تنظيم الإنتاج . انظر :

Shanin, T; "Peasantry as a Political Factor", op. *cit*; pp. 252-253.

أساسيين هما : الملاك الرأسماليون والبروليتاريا الريفية . لكن يبدو — مع ذلك — أن تطبيق فكرة الاستقطاب هذه على علاقة المدينة بالقرية تنطوى على قدر من التبسيط وإغفال بعض الخبرات التاريخية . أما الاتجاه الثانى فيميل إلى تقسيم الفلاحين إلى شرائح وقطاعات محلية — صغيرة ، ثم إبراز الغموض الذى تنطوى عليه أهدافهم السياسية بوجه عام . غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة أساسية هى أن الفلاحين — عبر تاريخهم — بدوا وكأنهم يعبرون عن أهداف سياسية معينة سعوا فى بعض الأحيان إلى تحقيقها ، وأنهم — فى عدد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية — قد دخلوا فى صراعات حادة مع الزعماء التقليديين والأرستقراطية الإقطاعية . وكنتيجة لجوانب القصور التى ينطوى عليها هذان الاتجاهان ، فإننى أميل إلى الاتفاق مع شانين Shanin على أن موقف الفلاحين ينطوى على قدر من **الازدواجية** . فهم — من ناحية — يشكلون طبقة اجتماعية خاضعة عموماً لسيطرة طبقات أخرى ، وهم — من ناحية أخرى — يؤلفون عالماً مختلفاً ، عالماً يتصف بالاكتفاء الذاتى وبعلاقات اجتماعية مستقلة متميزة إلى حد ما . وعلى ذلك يمكن القول أن الفلاحين يشكلون النقطة التى يمكن أن يلتقى عندها التحليل الماركسى للطبقة مع الثنائيات غير الماركسية التى ظهرت فى الفكر السوسيولوجى الغربى الكلاسيكى (٦٣) .

ومما سبق يبدو واضحاً كيف أن الصراع بين الأفكار الماركسية والأفكار البرجوازية كان سبباً قوياً فى عدم ظهور اهتمام مبكر بتحديد الموقع الطبقى للفلاحين ، والدور الذى يمكن أن يضطلعوا به فى إحداث التغيير الاجتماعى . لكننا لو أمعنا النظر فى تاريخ الفكر الاشتراكى ذاته ، لاحظنا أنه هو ذاته كان مسئولا — إلى حد كبير — عن عدم ظهور محاولات مبكرة لتحديد إسهام الفلاحين فى التحولات الاجتماعية . فمن المعروف أن رواد الاشتراكية العلمية حينما وضعوا نظرياتهم قد تصوروا أن الفلاحين فئة مصيرها الزوال تحت ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية الكبيرة ، وأنها ستنحدر إلى صفوف البروليتاريا أو شبه البروليتاريا . لكن تجربة معظم الدول الأوربية المتقدمة لا تؤكد هذه التصورات ، بحيث زاد عدد الفلاحين فى هذه الدول زيادة مضطردة ، وأصبحوا يشكلون كتلة متجانسة المصالح لا يستهان بها ، وصار من الضرورى

---

(٦٣) *ibid*; p. 254.

العمل على استمالتهم فى مرحلة الكفاح من أجل الثورة الاجتماعية على الأقل ، وبخاصة من جانب الأحزاب « الديموقراطية الاجتماعية[٦٤] » . وكنتيجة لذلك نجد بعض النظريين الاشتراكيين يحاولون حل مشكلة تعريف الفلاحين عن طريق إعادة النظر فى مفهوم البروليتاريا ذاته ، بحيث يضم فيما يضم الفلاحين[٦٥] .

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات نظرية عديدة سعت إلى تجاوز وتخطى الجدل الذى ثار طويلا حول طبيعة الوضع الطبقى للفلاحين فى المجتمع . ومن هذه المحاولات تلك التى قام بها شانين فى مقال شهير له . فهو يذهب إلى أن انقسام الفلاحين إلى مجتمعات محلية ، وانتمائهم إلى جماعات متباينة ذات مصالح متفاوتة داخل هذه المجتمعات المحلية ، قد حال دون ظهور أهداف قومية واضحة ، وزعامات وطنية قوية ، وتنظيمات سياسية فعالة تعبر عن مصالحهم وآمالهم . كذلك كان للتخلف التكنولوجى (وعلى الأخص فى مجالات الاتصال والأسلحة والخبرة التكنيكية) الذى عاش فى ظله الفلاحين أكبر الأثر فى إجهاض كثير من الأعمال السياسية التى حاولوا القيام بها عبر تاريخهم . غير أن الفلاحين — مع ذلك وكما يقول شانين — يملكون مصادر قوة (اجتماعية وسياسية) لا يمكن تغافلها . فهم منتجو المواد الغذائية ، وهم ينتشرون فى مناطق ريفية شاسعة ، وهم بالإضافة إلى ذلك كله يشكلون الغالبية الغالبة

---

(٦٤) وفى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى بلغت المشكلة الزراعية بالنسبة للاشتراكيين ذروتها ، وبدأ زعماؤهم ومناصروهم فى مختلف البلاد مثل — كاوتسكى وفولتار فى ألمانيا ، وجوريه فى فرنسا ، وفاندرفلد فى بلجيكا — يهتمون بها اهتماماً جدياً ، وكثرت مناقشاتهم وكتاباتهم حولها ، وترددت أصداء هذا الاهتمام فى محافل « الدولية الثانية » . لمزيد من التفصل انظر الدكتور عبد الكريم أحمد ، بحوث فى الاشتراكية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٧٩ وما بعدها .

(٦٥) وإن كان التوسع فى تعريف معنى البروليتاريا يترتب عليه حتما تمييع البرنامج الاشتراكى أساساً ، لأن الفلاحين الذين يملكون الأرض التى يفلحونها لن ينضموا إلى أية حركة تطالب بالملكية العامة فى الأرض ، والفلاحين الذين لا يملكون ويتطلعون عادة إلى توزيع المزارع الكبرى التى يملكها كبار الملاك عليهم بالتساوى ، وليس إلى نقل ملكية هذه الضياع إلى المجتمع . لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق كذلك يمكن التعرف على محاولة سعت إلى تبنى تصور ماركسى غير متزمت للفلاحين فى الدول النامية فى :

Worsley, P; *The Third World*; Weidenfeld, London, 1964; esp. pp. 130 ff.

من الجنس البشرى[٦٦] . ويبدو أن فرص الفلاحين فى التأثير فى المجال السياسى تزداد بشكل واضح وملحوظ خلال فترات الأزمات الوطنية ، وعلى الأخص حينما تنشب صراعات يكون حسمها متوقفاً على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون .

هذا وقد ميز شانين بين ثلاثة أنماط متميزة من العمل السياسى الذى يمكن أن يقوم به الفلاحون . هناك أولا العمل السياسى الطبقى المستقل ، وهو العمل الذى يمكن أن يتم فى ضوء النظرية الماركسية فى الطبقة . وفى هذا النمط من العمل السياسى نجد الطبقة الاجتماعية تتبلور وتتحدد من خلال الصراع ، وتخلق تنظيمها القومى الشامل ، وتقوم بصياغة أيديولوجيتها وأهدافها ورموزها ، وتفرز القيادات الضرورية لممارسة النشاط السياسى . أما النمط الثانى فهو العمل السياسى الموجه ، حيث نجد الفلاحين يتحركون بتأثير صفوة خارجية متحدة . أى أن التنظيم الخارجى يمثل بالنسبة للفلاحين العامل الملهم الذى يوحد صفوفهم ويجمع شملهم على مستوى الأمة بأسرها[٦٧] ومن الملاحظ فى هذا النمط من العمل السياسى أن الصفوة الخارجية تلعب الدور الأساسى فى تحديد موقف الفلاحين . فهى صفوة ذات أهداف ثورية معينة ، وبناء تنظيمى محدد ، وأيديولوجية تسعى جادة إلى تحقيقها . أما النمط الثالث والأخير فهو العمل السياسى التلقائى . وقد يتخذ هذا النمط أحد شكلين الأول هو الشغب المحلى الذى ينشأ فجأة — ولفترة وجيزة نسبياً — نتيجة للإحباطات المتراكمة والإحساس بالتمرد . وعادة ما تتمكن السلطات الحكومية من قمع هذا الشغب وإحداث بعض التعديلات فى نظم الدولة . ومع ذلك فقد يكون هذا الشغب عاملا مساعداً فى تفجير أزمة حادة كانت قائمة بالفعل ، مما قد يهدد النظام السياسى فى المجتمع . أما الشكل الثانى فيتمثل فى سلبية الفلاحين . فلقد عرف التاريخ محاولات عديدة أبدى فيها الفلاحون

---

(٦٦) وفضلا عن ذلك يذهب شانين إلى أن الضعف (السياسى والاجتماعى) كان الصفة الغالبة التى ميزت الفلاحين خلال تاريخهم ، لكنه يذهب فى موضوع آخر إلى أن الفلاحين قد ظلوا على الدوام قوة سياسية كامنة ، وأن الخضوع الذى عاشوا فى ظله هو فى حد ذاته دليل قاطع على قوتهم المحتملة .

Shanin, T; "Peasantry as a Political Factor", *op. cit.*

(٦٧) ومن أمثلة هذه التنظيمات القوزاق فى روسيا ، وأنصار نابليون فى فرنسا ، والجيش الشعبى الذى شكله ماوتسى تونج .

ibid, p. 257

مقاومة سلبية (كتخفيض الإنتاج مثلا) من أجل تحديد مجرى أحداث معينة[٦٨] .

ولقد دفعت الأحداث الثورية الأخيرة فى بعض دول أمريكا اللاتينية إلى إعادة النظر فى إمكانية قيام الفلاحين بتغييرات اجتماعية – اقتصادية – سياسية واسعة النطاق عن طريق العمل المسلح . وفى هذا المجال نجد محاولات عديدة تحاول التعرف على مدى ملاءمة مجتمعات الفلاحين لممارسة حرب العصابات . وتميل هذه المحاولات إلى إبراز جوانب القوة والضعف فى هذا النوع من الحروب . فمن جوانب القوة – مثلا – أن رجال العصابات يستطيعون تصفية تنظيماتهم العسكرية وقت الحاجة ، ثم ربط أنفسهم بجماهير الفلاحين والتغلغل فى مختلف المناطق الشاسعة التى يعيشون فيها . كذلك فإنهم (أى رجال العصابات) يستطيعون استغلال سلبية الفلاحين وتحويلها لخدمة أهداف عامة بل وترجمتها إلى نوع من العمل المسلح . يضاف إلى ذلك قدرة رجال العصابات على العيش فى أماكن مختلفة دون إمدادات خارجية ، لأنهم – عادة – ما يفضلون استخدام أسلحة بسيطة . بيد أن حرب العصابات تجد أيضًا فى مجتمعات الفلاحين مصادر ضعف واضحة ؛ من ذلك – مثلا – انقسام وانتشار الفلاحين ، ثم افتقادهم لأيديولوجية محددة وأهداف واضحة . غير أن هذا الموقف قد يتغير إذا ما ظهرت جماعة من الثوريين المحترفين تقوم بصياغة أيديولوجية محددة تستطيع أن تربط مختلف فئات الفلاحين وتوجههم نحو عمل سياسى مشترك[٦٩] ، كما حدث فى الصين وفى أماكن أخرى من العالم[٧٠] .

(٧)

لكن حديثنا عن دور الفلاحين فى إحداث التغير الاجتماعى يظل – مع ذلك – غامضًا مالم نستشهد بأمثلة تاريخية واقعية حية . فخلال القرن العشرين شهد العالم ست انتفاضات اجتماعية – سياسية لعب فيها الفلاحون دوراً هامًّا هى : الثورة المكسيكية فى سنة ١٩١٠ ، والثورتان الروسيتان فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، والثورة الصينية التى تمت على مراحل عديدة تبدأ من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٤٨ ، والثورة

(٦٨) *ibid*; p. 258.

(٦٩) *ibid*; p. 259; and also R. Debray; Revolution in the Revolution, *Monthly Review*, vol. 19, 1967.

(٧٠) aS. Schram, *Mbo Tse Tung*; Pelican, 1966.

الفيتنامية التى نبتت جذورها خلال الحرب العالمية الثانية ، والثورة الجزائرية التى بدأت فى سنة ١٩٥٤ ، وأخيراً الثورة الكوبية فى سنة ١٩٥٨ . وفى كل هذه الثورات قام الفلاحون بدور بارز فى إحداث تحولات اجتماعية شاملة[٧١] .

ولا شك أن الدور الذى لعبه الفلاحون فى هذه الثورات (وهى ثورات دول نامية أساساً) قد لفت أنظار بعض الدارسين المحدثين لما يمكن أن يسهم به فلاحو الدول النامية فى تغيير مجتمعاتهم . وتبدو أهمية هذه النقطة إذا ما علمنا أن النظرة العلمية التقليدية للفلاحين كانت تميل إلى **استبعاد** فكرة قيامهم بانتفاضة أو ثورة . فهم (أى الفلاحون) مضطرون على الدوام للامتثال والانصياع والانضباط وتحمل الأخطاء السياسية التى يرتكبها الحكام . وتستند هذه النظرة إلى عدة اعتبارات . من ذلك – مثلا – أن الفلاح يفلح أرضه بمفرده ولا يرتبط بالآخرين إلا فى حدود معينة . وأنه (أى الفلاح) يدخل فى علاقات تنافسية مع الآخرين من أجل الحصول (أو التحكم) على المصادر الاقتصادية فى القرية . كذلك فإن العبء الشديد الملقى على عاتق الفلاح نتيجة لظروف عمله القاسية ذات الطبيعة الروتينية، من شأنه أن يحول بينه وبين الاندماج أو الارتباط السياسى . وفضلا عن ذلك فإن روابط القرابة الممتدة والتزامات المساعدة المتبادلة داخل القرية قد تحول بينه وبين تبنى نظرة أكثر شمولا للمجتمع الكبير الذى يعيش فى ظله . يضاف إلى ما سبق أن مصالح الفلاحين – وعلى الأخص الفقراء منهم – غالباً ما تتقاطع تقاطعاً عرضياً مع طبقات أخرى داخل المجتمع . فقد يكون الفلاح – فى وقت واحد – مالكاً ، ومستأجراً ، وصاحب متجر . ومن الطبيعى أن يؤثر هذا **الانتماء المتعدد** على طبيعة الوضع الطبقى الذى ينتمى إليه الفلاح وبالتالى على نظرته نحو العالم[٧٢] .

---

(٧١) هذا لا ينفى – بطبيعة الحال – ظهور حركات فلاحية فى دول نامية أخرى . وربما كانت الهند من الأمثلة على ذلك . ولقد سجل شودورى Chandhuri نشوب إحدى عشر حركة فلاحية ضد كبار ملاك الأرض وذلك خلال فترة الحكم الاستعمارى البريطانى . انظر :

Chaudhuri; *Civil Disturbances During the British Rule in India*, 1765-1857, Caalcutta, 1955

ولقد أوضح شودورى أن الخطوط الطبقية والطائفة قد ذابت تماماً خلال هذه الحركات ، وتبلورت أهداف عامة تتمثل فى التحرر من الاستغلال والسيطرة التى كان يمارسها الإقطاعيون .

(٧٢) See J.M. Halpern, *The Changing Village Community*; Prentcie-Hall, 1967; Pssim

وإذا كان صحيحاً أن الفلاحين – بوجه عام – أقل قدرة على التمرد والثورة ، فسيترتب على ذلك ضرورة إيجاد تفسير مقنع للانتفاضات الاجتماعية والسياسية التى صدرت عنهم أو التى شاركوا فيها بفعالية . بعبارة أخرى لا بد من التعرف على الظروف الخاصة التى دفعت بعض فلاحى الدول النامية خلال القرن العشرين لمواجهة بعض الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ثم محاولة التغلب عليها وتغييرها . ويميل ولف Wolf إلى تفسير هذا الموقف فى ضوء ثلاثة عوامل أساسية : ديموجرافى ، وإيكولوجى ، وسياسى [٧٣]. أما العامل الديموجرافى فتعبر عنه البيانات الإحصائية المتعلقة بالنمو السكانى ، على الرغم من أن الأسباب التى تناولت هذا النمو حتى الآن ليست مقنعة تماماً [٧٤]. وفيما يتعلق بالعامل الإيكولوجى نلحظ أن الزيادة الهائلة فى عدد السكان قد ارتبطت بفترة تاريخية تحولت فيها الأرض الزراعية وما يرتبط بها من مصادر إلى سلع بالمعنى الرأسمالى لهذه الكلمة . وحينما تتحول الأرض الزراعية إلى سلعة فإنها تخضع لمتطلبات السوق ، ذلك السوق الذى يرتبط ارتباطاً مباشراً وقوياً باحتياجات الفلاحين الخاضعين له . ويتضح هذا الموقف بجلاء حينما نعلم أن السوق – خلال مرحلة تاريخية معينة – لم يكن يشكل محوراً أساسياً بالنسبة لحياة الفلاحين بسبب السيطرة القوية لاقتصاد الإعاشة على نحو ما أوضحنا فى موضع سابق . وكنتيجة لتحول الأرض الزراعية إلى سلعة اقتصادية ، ظهرت أشكال جديدة من السيطرة كشراء الأرض الزراعية بالقوة أو نزع ملكيتها كلية (المكسيك والجزائر وكوبا) أو

---

(٧٣) Eric Wolf; "On Peasant Rebellions", *International Social Science Journal*", vol. 21, 1969.

(٧٤) فعلى سبيل المثال نجد أن عدد سكان المكسيك فى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن يتعدى ٥,٨ مليون نسمة ، بينما وصل هذا العدد إلى ١٦,٥ مليوناً عشية الثورة (سنة ١٩١٠) . أما روسيا الأوربية فقد كان عدد سكانها ٢٠ مليوناً فى سنة ١٧٢٥ بينما بلغ عدد سكانها فى مطلع القرن العشرين ٨٧ مليوناً . كذلك نجد عدد سكان الصين فى سنة ١٧٧٥ لم يكن يتجاوز ٢٦٥ مليوناً ثم ارتفع إلى ٤٣٠ مليوناً فى سنة ١٨٥٠ حتى وصل إلى ٦٠٠ مليون عند نشوب الثورة . أما فيتنام فقد كان عدد سكانها (كما كان يقدر) يتراوح فيما بين ٦ ملايين و ١٤ مليوناً فى سنة ١٨٢٠ ثم وصل إلى ٣٠,٥ مليوناً فى سنة ١٩٦٢ . وفيما يتعلق بسكان كوبا فإن عددهم لم يكن يزيد على ٥٥٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٠٠ ثم وصل إلى ٥,٨ ملايين فى سنة ١٩٥٣ ، وأخيراً نجد عدد سكان الجزائر يصل إلى ٥ و ١٠ ملايين فى سنة ١٩٦٣ ، وهو عدد يفوق أربعة أضعاف سكانها عند بداية الاستعمار الفرنسى . وللتعرف على بعض الدلالات السوسيولوجية لهذه البيانات الإحصائية . انظر :

Eric Wolf; *Peasants*; Prentice Hall; Englewood Cliffs, New Jeosey, 1966.

عن طريق تمكين الرأسماليين من ممارسة إغراءاتهم بأن يشجعوا الفلاحين على بيع أراضيهم بأثمان مرتفعة نسبيًّا حتى يمكن تخصيصها لأغراض استثمارية رأسمالية (الصين وفيتنام) . و يضاف إلى ذلك الإجراءات المختلفة التي استخدمت لتدعيم النظام الرأسمالي عن طريق فرض ضرائب باهظة على صغار الفلاحين ، وربط الفلاحين — شيئًا فشيئًا — بالسلع الصناعية . ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الضغوط جميعها إلى اختلال التوازن الإيكولوجي للقرية في الدول النامية(٧٥) ، وهو اختلال لم يكن بمعزل عن اختلال التوازن الإيكولوجي للمدينة . يعبر عن ذلك بوضوح تلك الأمثلة التقليدية التي تستخدم لتوضيح مدى ارتباط المهاجرين إلى المدينة بقراهم الأصلية ، ومدى شيوع الهجرة الموسمية من قرى الدول النامية إلى مدنها(٧٦) . بعبارة موجزة كان الاختلال الذي تعرضت له القرية مصاحبًا لاختلال شهدته المدينة وبدرجة أعمق .

ومن الطبيعي بعد ذلك أن تؤثر التغيرات الديموجرافية والإيكولوجية على الواقع السياسي تأثيراً واضحاً . فالتطورات التي طرأت على السوق أدت إلى تحولات عنيفة وانقسامات واضحة بين الصفوات الحاكمة ، بحيث أصبحنا نألف صراعًا بين سلطة التجار والمنظمين الصناعيين من ناحية وسلطة رؤساء القبائل وكبار ملاك الأرض من ناحية أخرى(٧٧) . إن تغلغل السوق في الاقتصاد الزراعي لم تؤثر فقط على إيكولوجية القرية ، ولكنه خلق أيضًا علاقة وثيقة عضوية بين القطاعين الحضري والريفي . وإذا كان اتساع نطاق التجارة قد أحدث تغييرات عنيفة على بناء القرية ، فإنه أفقد أصحاب السلطة — إلى حد ما — القدرة على التنبؤ بالسلوك

---

(٧٥) ومن أمثلة ذلك أن الإصلاحات الزراعية المتعاقبة التي تمت في روسيا فيما قبل الثورة قد حرمت الفلاحين من امتلاك مساحات من أراضي الغابات والمراعي . كذلك أدى التغلغل التجاري في مجال الزراعة إلى حرمان الفلاحين من ملكية الأراضي المستصلحة في كل من المكسيك والجزائر وفيتنام ، لأن هذه الأراضي خصصت — أساساً — لمشروعات رأسمالية . للوقوف على مزيد من الأمثلة انظر :

C.S. Belshaw; *Traditional Exchange and Modern Markets*, Prentaice-Hall, 1965.

(٧٦) انظر جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، المرجع السابق ، الفصل الثالث .

(٧٧) Eisenstaat, S.N., *Modernization : Protest and Change*, Prentice-Hall, 1966.

الذى يمكن أن يصدر عن الفلاحين . ومن شأن هذا الموقف أن يؤدى إلى اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين[٧٨] .

إن فهم تأثير العوامل الثلاثة السابقة على قرى الدول النامية فهما تاريخياً بنائياً مطلب ضرورى لتفسير الحركات الاجتماعية والسياسية التى قام بها الفلاحون خلال هذا القرن[٧٩] . فالفلاح الفقير أو العامل الزراعى الذى يعتمد اعتماداً كلياً على أحد الإقطاعيين فى الحصول على مقومات حياته لا يملك قوة تكتيكية ،

---

(٧٨) أشار بارنجتون مور Moore إلى أن هذا الموقف ليس دائم الحدوث . فلقد أوضح كيف أن الأشكال الإقطاعية التقليدية قد تم استغلالها فى كل من ألمانيا واليابان للحيلولة دون ظهور هذه الهوة فيما يتعلق بالقوة والاتصال ، وذلك خلال فترة التحول إلى النظام التجارى الصناعى . ومع ذلك فى الحالات التى لا يحدث فيها ذلك (أى حينما لا توجد نزعة إقطاعية عسكرية إدارية) ، فإن الهوة المتزايدة بين الحكام والمحكومين تؤدى إلى ظهور صفوة مضادة تحاول مواجهة القيادة التى تدعم تغلغل الطابع التجارى ، محاولة بذلك الارتباط مع أهداف الفلاحين . وغالباً ما تتشكل هذه الصفوة المضادة من قيادات محلية إقليمية تقف موقفاً وسطاً بين القرية والمدينة . انظر :

Barrington-Moore Jr; Social Origins ... *op. cit.*

(٧٩) يحاول هوبسباوم Hobsbawn تفسير ثورات الفلاحين من وجهة نظر مختلفة إلى حد ما . فهو يذهب إلى أن الفلاحين لا يتمردون فقط بسبب فقرهم وإحباطهم ، ولكنهم يتمردون بسبب فقرهم وإحباطهم المتزايد . ويحاول هوبسباوم أن يبرهن على أن الثورات التى قام (أوشارك) بها الفلاحون كانت — تفتقد إلى الوضوح الأيديولوجى انظر مؤلفه :

E.J. Hobsbawm; *Primitive Rebels Studies in Archaic Forms of Social Movements in the 19th and 20th. Centuries* (Manchester : Manchester University Press, 1959), pp. 24-25.

وبغض النظر عن مدى الصدق الإمبيريقى لقضية هوبسباوم ، فإن الشىء الملاحظ — كما أشار مور بحق — هو أن أغلب انتفاضات الفلاحين (باستثناء أكثرها شعبية وشمولا) كانت أقرب إلى العصيان منها إلى الثورة ؛ إذ أن هذه الانتفاضات لم تؤد إلى تغيرات أساسية فى المجتمع . وفضلا عن ذلك كان ضعف البناء الاجتماعى الاقتصادى فى بعض الدول النامية (وعلى الأخص الصين وروسيا) عاملا أساسياً مساعداً لهذه الانتفاضات . لكننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك أيضاً التطورات التى طرأت فى مجال الصناعة والتجارة وعلى الأخص فى علاقاتها بالقرية . غير أن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى التسليم بأن الدول التى شهدت انتفاضات فلاحية كانت تخبر ظروفاً اقتصادية اجتماعية سياسية متماثلة . فانتفاضات الفلاحين فى الهند كانت مرتبطة بإفقار الفلاحين على نطاق واسع ، وانتفاضات الفلاحين فى اليابان كانت مرتبطة بسياسة الكبح التى مارسها الحكام ، وانتفاضات الفلاحين فى الصين كانت تعبيراً عن تفكك سياسى يكاد يشمل المجتمع الصينى برمته ولا يقتصر على القرية الصينية . انظر :

Moor, B; Jr; Social Origins... *oc. cit.* esp. ch. 4.

ذلك لأنه يخضع تماماً للقوة التى يمارسها هذا الإقطاعى ، فضلا عن أنه (أى الفلاح الفقير) يفتقد إلى المصادر الضرورية التى تمكنه من الدخول فى صراع من أجل القبض على مقاليد القوة. ولنا أن نتوقع بعد ذلك أن الفلاح الفقير أو العامل الزراعى لا يميل إلى اتخاذ طريق التمرد والعصيان ، إلا إذا كان باستطاعته الاعتماد على قوة خارجية تعينه على تحدى الإقطاعى ومواجهته . ولقد كانت هذه القوة الخارجية بالنسبة لفلاحى الصين متمثلة فى الجيش الأحمر الصينى الذى تولى تحطيم قوة الإقطاعيين فى القرى الصينية ، كما كانت هذه القوة الخارجية بالنسبة لفلاحى الاتحاد السوفييتى متمثلة فى انهيار الجيش الروسى فى سنة ١٩١٧ ثم تجنيد الفلاحين فى الجيش على نطاق واسع . ومن الطبيعى أن يختلف سلوك الفلاح الفقير عن سلوك الفلاح الغنى فى هذا المجال . فالأخير لا يميل إلى التمرد ، لأنه ـــ بحكم موقعه الطبقى وارتباطه بأجهزة الدولة ـــ يمارس بالفعل سلطة محلية متحالفاً بذلك مع الصفوة المتحكمة .

وتشير وقائع الحركات الاجتماعية والسياسية التى أسهم فيها فلاحو الدول النامية خلال هذا القرن إلى حقيقة أساسية تتعلق بأكثر الفئات ميلا للارتباط والمشاركة فى حوادث الثورة أو الانتفاضة . ذلك أن هناك فئتين أساسيتين يبدو أنهما وقفا موقفاً إيجابيًّا من هذه الحوادث هما : الفلاحون ذوى الحيازات الزراعية المتوسطة ، والفلاحون الذين يعيشون فى مناطق لا تخضع مباشرة لسيطرة وتحكم الإقطاعيين . فالأولون يمثلون السكان الريفيين الذين يتمتعون ـــ بالفعل ـــ بملكية قطعة معينة من الأرض يفلحونها بأنفسهم . ومن شأن هذا الاستقلال النسبى أن يمنح هؤلاء الفلاحين قدراً أدنى من الحرية التكتيكية فى مواجهة الإقطاعيين . وما يقال عن هؤلاء يقال أيضًا بالنسبة للفلاحين الذين يعيشون فى مناطق بعيدة نسبية عن تحكم الإقطاعيين . والملاحظ أن ملكية الأرض بالنسبة لهؤلاء الفلاحين الأخيرين ليست هى المصدر الأساسى لحياتهم فهم يقومون بأعمال موسمية مختلفة قد لا تخضع مباشرة لسيطرة القوة الخارجية . ولقد أثبت هؤلاء الفلاحون قوتهم التكتيكية خلال انتفاضات الفلاحين . ومن أمثلة ذلك ما حدث فى قرية موريلوس morelos فى المكسيك ، والكوميونات التى أنشئت فى الأقاليم الزراعية الوسطى فى روسيا ؛ وتلك التى أقامها الشيوعيون الصينيون بعد مسيرتهم الكبرى[٨٠] .

---

(٨٠) Wolf, E; "Peasant Rebellions", *op. cit*

وليس من الصعب علينا أن نكتشف مدى تعارض هذه الأفكار مع الأفكار التى روج لها بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا من أن « متوسطى الفلاحين » يعبرون بوضوح عن الطابع « القروى » ، وبالتالى يعبرون عن اتجاه محافظ يميل إلى تثبيت الأوضاع الراهنة . وإذا صح القول بأن « متوسطى الفلاحين » لديهم إمكانات ثورية (وهو ما تعارضه الدراسات الاجتماعية التقليدية) ، فإن التفسير الوحيد الممكن لهذا الموقف هو أن « متوسطى الفلاحين » هم أكثر فئات الفلاحين تعرضاً للتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تغلغل الطابع التجارى فى مجال الزراعة ، فى الوقت الذى تظل فيه علاقاتهم الاجتماعية محتفظة ببنائها التقليدى ، وإذاً فهؤلاء الفلاحون يحاولون مواجهة ظروف متغيرة غير متزنة مصدرها زيادة السكان ، ومواجهة منافسة الإقطاعيين ، والتغلب على أخطار نقص المياه، ومقاومة ظروف السوق غير المواتية(٨١) .

يضاف إلى ما سبق أن متوسطى الفلاحين (وقد يبدو فى ذلك نوعاً من التناقض) هم أكثر الفئات تعرضاً للمؤثرات التى تحدثها البروليتاريا الجديدة الناشئة . فالفلاح الفقير أو المعدم يفقد صلته القوية بالأرض حينما ينتقل إلى المدينة أو المصنع . أما « الفلاح المتوسط » فيظل مقيماً فى قريته ، بينما يرسل أبناءه للعمل فى المدينة . وبذلك نجد « الفلاح المتوسط » يخبر — فى وقت واحد — موقفاً فيه تنقسم أسرته إلى مجموعتين مجموعة تعمل فى القرية (الزراعة) ، وأخرى تعمل فى المدينة(٨٢) (الصناعة والخدمات). ومن شأن ذلك أن يجعل « الفلاح المتوسط » على إلمام بالاضطرابات الحضرية والأفكار السياسية بوجه عام(٨٣) .

---

(٨١) بطريقته الخاصة يحاول بارنجتون مور البرهنة على أن الزراعة الفقيرة المنتشرة فى الهند (وهى الزراعة التى تناقض زراعة البساتين التى كانت منتشرة إلى حد ما فى الصين واليابان) فضلا عن استكانة وخمول الفلاحين الهنود كانا من ضمن أسباب ضعف انتفاضات الفلاحين فى الهند . انظر :

Moore, B; Jr; The Social Origins ... *op. cit.*

(٨٢) Tillion, G; *France and Algeria : Complementary Enemies*, Knopf; 1961.

(٨٣) ومن الصعب القول بأن هذه الظروف وحدها يمكن أن تشكل بداية لحركة ثورية فلاحية . فهناك — بالإضافة إلى ذلك — عوامل يجب ألا نقلل من شأنها. من أهمها الموقع الجغرافى للإقليم أو القرية بالنسبة للسلطة المركزية (أى سلطة الدولة) . ولقد أوضحت التجارب الثورية المختلفة التى أشرنا إليها أن المناطق الريفية البعيدة عن السلطة المركزية قد تكون أكثر ميلا للتمرد والاحتجاج . ويصدق ذلك على جنوب الصين الذى كان بداية لحركات العنف الثورى ضد الحكومة الصينية . وفى المكسيك كانت =

هذا وقد احتد الجدل بين علماء الاجتماع حول إمكانية تحول انتفاضة الفلاحين إلى ثورة حقيقية ، أى تحول الجهود التى يبذلونها لتصحيح الأخطاء إلى محاولة قلب نظام الحكم ذاته . هنا نجد الماركسيين يذهبون إلى أن الفلاحين لا يستطيعون القيام بثورة دون الاستعانة بقيادة خارجية(٨٤) . غير أن الشواهد المتعلقة بالانتفاضات (أو الثورات) التى أشرنا إليها من قبل, لا تؤيد ذلك تماماً فحينما تمكن الفلاحون — بنجاح — من التمرد على النظام القائم (فى ظل قياداتهم) استطاعوا — بعد ذلك — إعادة تشكيل البناء الاجتماعى للريف ، بحيث أصبح هذا البناء ملائماً لمصالحهم ورغباتهم . لكن قدرات هؤلاء الفلاحين المتمردين لا تستطيع أن تتعدى هذه الحدود ؛ أى أنهم لا يستطيعون الإطاحة بنظام الحكم القائم ككل (الذى يتمركز أساساً فى المدن الكبرى) والتحكم فى النشاطات غير الزراعية . ولعل ذلك هو ما حدث تماماً فى المكسيك وروسيا . فلقد ظل الفلاحون المتمردون يقيمون فى مناطقهم الريفية ولم يتمكنوا من مواجهة المركب الصناعى — العسكرى — التجارى المتمركز أساساً فى المناطق الحضرية . بعبارة أخرى فإن كلاً من التجارة والتصنيع قد وضعت حدوداً معينة لانتفاضة الفلاحين ، بل ومنحتها طابعاً « فوضوياً » .

ولم تكن انتفاضات الفلاحين خالية تماماً من أية تصورات يوتوبية ؛ فهم يطمحون أو يتخيلون قرية متحررة من جامعى الضرائب ، ومقاولى الأنفار ، والإقطاعيين ، والموظفين الذين يمثلون عيون النظام الحاكم المستبد . لكنهم (أى الفلاحين) يحسون — فى نفس الوقت — أنهم يفتقدون إلى الخبرة الضرورية لإدارة الدولة كجهاز إدارى معقد ؛ لذلك نجدهم يكونون تصوراً سلبياً إلى حد بعيد عن فكرة الدولة ذاتها ؛ فهى بالنسبة لهم كما سلبيا لا قيمة له ؛ ومما يتعين عليهم إقامة تصور

=المناطق الريفية الشمالية مصدراً للانتفاضات. وما يقال عن الصين والمكسيك يمكن أن يقال عن فيتنام . لكننا — مع ذلك — يجب ألا نغفل عاملا آخر هو الاحتكاك الثقافى . فأحداث جنوب الصين كانت — إلى حد ما — نتيجة للاحتكاك بالغرب ، وأحداث المكسيك فى الشمال كانت نتيجة للمؤثرات الوافدة من الولايات المتحدة ، فضلا عن الطبيعة الخاصة لشمال المكسيك (حيث توجد نسبة كبيرة من رجال الأعمال ورعاة البقر) . لمزيد من التفصيل انظر :

H. Alavi, "Peasantry and Revolution", *op. cit.*

(٨٤) D. Mitrany; *Marx Against the Peasant*, Collier, 1961.

جديد للنظام الاجتماعى ؛ تصوراً لا يعبر – بالضرورة – عن طابع الدولة بمعناها المألوف . ولعل هذه الفكرة – على وجه التحديد – هى التى دفعت بعض الدارسين إلى وصف حركات الفلاحين « بالفوضوية (٨٥) » .

إن انتفاضات الفلاحين خلال القرن العشرين ليست مجرد **استجابة** بسيطة لمشكلات محلية إقليمية ؛ إنها **انعكاس** لتحولات اجتماعية اقتصادية سياسية عالمية .

ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى التأثير الذى أحدثه السوق حينما أفقد هؤلاء الفلاحين علاقاتهم القوية بجذورهم العميقة ، ووضعهم فى سياق اجتماعى جديد يختلف عن ذلك الذى ألفوه لآلاف السنين . لقد أحدث و التصنيع وتغلغل التجارة فى المناطق الريفية واقعاً اجتماعياً غير متزن ، فرض على الفلاحين ضرورة التكيف . ومن الطبيعى أن يكون التمرد أحد صور هذا التكيف . وفضلا عن ذلك فلقد تعرضت السلطة السياسية التقليدية للضعف والانهيار ، وكان طبيعياً بعد ذلك أن تظهر قوى اجتماعية جديدة تحاول استغلال الفراغ الذى نجم عن ضعف السلطة التقليدية .

إن مكونات البناء الاجتماعى لا تظل دائماً فى حالة ثبات ، وهى دائماً فى حالة تغير لا ينقطع . تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها فى الاعتبار عند دراسة ديناميات القرية فى الدول النامية . لقد ظلت دراسة التغير الاجتماعى للقرية النامية – لفترة طويلة – تميل إلى إبراز الجانب البنائى الداخلى الذى يعبر عن الاستقرار والتوازن . مغفلة بذلك **التأثيرات العالمية التاريخية** (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) التى تسهم – ولا شك – فى إحداث تغييرات عميقة . إن القرية فى الدول النامية ليست مجتمعاً « بسيطاً » « شعبياً » « منعزلاً » كما تصوره كثير من علماء الاجتماع . فمنذ

---

(٨٥) J, Halpern, J; The Changing Village Community, *op. cit.*

وفى هذا الكتاب نجد تحليلا لبعض ثورات الفلاحين (فى الهند والصين والاتحاد السوفييتى) . ومع ذلك يلاحظ أن التفسير الذى قدمه هالبرن لثورات الفلاحين يختلف عن ذلك الذى أشرنا إليه من قبل . فهو يذهب إلى أن هذه الثورات نشبت أساساً لأسباب قومية ودينية وسياسية –أيديولوجية . وفى ذلك يقول : « إن ثورات الفلاحين لم تنشب بسبب المؤامرات والاستغلال ، ولكنها نشبت بسبب الرغبة – فى النمو والتقدم »

ibid; p. 121.

بداية الاستعمار وقوى الدول النامية ترتبط بالعواصم القومية والعمالية ارتباطًا عضويًا ولعل تاريخ قرى الهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خير مثال يوضح هذه الفكرة بجلاء . إن البناء الاجتماعي — الاقتصادي — السياسي الذي شهدته هذه القرى لقرون عديدة هو — أولا وقبل كل شيء — نتاج طبيعي للتفاعل التاريخي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ذلك التفاعل الذي انعكس بوضوح على واقع الدول المتخلفة بعامة ومناطقها الريفية بخاصة .

الفصل التاسع

مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع

دكتوره علياء شكرى

مقدمة :

لعل من أعقد المشكلات التى تواجه علم الاجتماع العائلى موضوع مكانة الأسرة النووية ودورها فى المجتمع الإنسانى ، ليس فقط بسبب عموميتها ، وإنما كذلك وبالأخص بسبب ظروف نشأتها وعلاقتها بالتصنيع .

ففيما يتعلق بعمومية الأسرة النووية هناك خطر يترتب على المبالغة فى هذه النظرية ، وأعنى هنا خطر الخلط بين مفهوم الأسرة (وهو مفهوم سوسيولوجى إنسانى) ومفهوم جماعة التكاثر (وهو مفهوم بيولوجى) ، وتعليقنا على ذلك أنه ما من شك فى عمومية نظام الأسرة ، ولكن من المؤكد أيضاً أن الظروف والتصورات الاجتماعية الموجودة فى كل مجتمع هى التى تحدد أصغر وحدة من وحدات القرابة فى هذا المجتمع . يضاف إلى ذلك آثار الظروف البنائية التى تحدد حجم الأفراد المتعاونين داخل كل أسرة ، فتزيد من هذا الحجم أحياناً وتحد منه أحياناً أخرى . فنى مدن البلاد النامية يميل المهاجر الجديد من الريف إلى الإقامة — على الأقل خلال الفترة الأولى من إقامته — مع إحدى الأسر القريبة التى تنتمى إلى نفس قريته . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه إلى المدينة مكاناً له فى نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والمسكن على أساس مؤقت أو لمدة طويلة لحين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة الإجبارية — كما يوضح جيرالد بريز Gerald Breese حدود قانونية ، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد إقامة كل قادم جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن[1] .

---

(١) بل ويضيف جيرالد بريز إلى ذلك أن من الشائع تماماً فى مدن البلاد النامية أن تأوى الأسرة بعض الغرباء وتقدم لهم إقامة كاملة (أى السكن والطعام) ، أو السكن فقط ، فيشاركوا الأسرة حياتها ومصيرها . وتفعل الأسر الحضرية ذلك لما ينطوى عليه هذا من مزايا اقتصادية . وقد لا يكون هؤلاء =

وهناك بالمثل شواهد على ظواهر فى هذا الاتجاه المعاكس ، أى على تقلص حجم الأسرة بفعل ظروف اجتماعية . والمثال الشهير على ذلك : الظاهرة التى نجدها فى الكيبوتزات الإسرائيلية ، حيث يعزل الأطفال مكانيًّا عن آبائهم على نحو معين ، دون أن يؤدى ذلك — مع هذا — إلى اختفاء الأسرة النووية . ويدلل على ذلك الباحثون الإسرائيليون بوجود علاقات تفاعل عديدة ومتنوعة بين أولئك الآباء والأبناء برغم هذا الانفصال المكانى (٢) .

غير أن هذه المسائل جميعًا تهبط إلى مرتبة ثانوية بالقياس إلى الموضوعات الأكثر إلحاحًا والأكثر لفتًا للنظر . وأعنى هنا موضوعين اثنين ، أولهما : علاقة الأشكال الأسرية الكبيرة بالأشكال الأسرية الأصغر ، وإن شئنا مزيداً من التحديد علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية بالذات . وأعنى ثانيًا : علاقة الأشكال الصغيرة من الأسرة بالتصنيع ، خاصة بعد أن اتضح أن الأسرة النووية تتفوق عدديًّا (أى تزيد نسبتها) فى ظل المجتمع الصناعى .

وسوف نركز تحليلنا فى هذا المقال على دراسة هاتين النقطتين وإلقاء مزيد من الضوء عليهما ، أملا فى الوصول إلى موقف منهما يكون أكثر سلامة من الناحية العلمية .

=الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التى جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك فى صراعات محتملة راجعة إلى الاختلافات فى البيئة ، والعادات الغذائية ، وما إلى ذلك من أمور.

قارن جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٢ وما بعدها .

(٢) Spiro, Melford, Is the family Universal ? — The sraeli Case", in : American Anthropologist, Vol. 56 (1954).

وقد نشر نفس المقال مع كلمة إضافية فى الكتاب التالى :

Bell, Norman and Ezra Vogel, (Eds.) A Modern Introduction to the family, Glencoe, Illinois, 1960.

وكذلك مقال رينيه كونيج :

René Konig, "Soziologie der Familie", in : Handbuch der empirischen Sozial forschung, Bd. 11, Ed. By. R. Konig, pp. 172-305.

(رينيه كونيج ، علم الاجتماع العائلى) خاصة صفحة ٢١٠) .

أولاً : الأسرة النووية والأسرة الممتدة

يمكن القول بأن الكثرة الغالبة من علماء الاجتماع البارزين – خاصة من جيل الرواد – كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة إلى ممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار . من هذا مثلا ، رأى دوركايم الذى كان يعتقد أن الأسرة أخذت فى ظل الثقافات الراقية القديمة تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر . ولو أنه لم يستبعد احتمال بقاء بعض الأشكال القديمة فى فترات أحدث تاريخياً . وهكذا استطاع أولئك العلماء أن يحددوا الأنماط الأسرية التالية التى كانوا يعتقدون أنها كانت موجودة فى مجتمعات العالم القديم .

(ا) الجماعات القرابية الشديدة الاتساع من ذلك النوع الذى كان موجوداً فى الإمبراطورية الرومانية القديمة .

(ب) الأسرة الكبيرة التى كانت تتكون من الإخوة وزوجاتهم وأولادهم الذين يعيشون معاً فى ظل حياة مشتركة لا تعرف تقسيم الميراث .

(حـ) الأسرة الأبوية الكلاسيكية وهى الأسرة التى تضم أجيالا متعددة فى خط الذكور .

(د) أسرة الأب وهى التى تتكون من الزوج والزوجة (أو الزوجات) ، والأطفال القصر ، والأقارب الذين يشاركون الأسرة حياتها لسبب أو لآخر .

فإذا قارنا هذه الأنماط الأسرية على أساس عدد الأفراد الداخلين فى تكوين كل منها ، فسوف نصل بالضرورة تدريجياً مع اضطراد التطور الاجتماعى . وقد أطلق دوركايم على هذه الظاهرة اسم « قانون تقلص حجم الأسرة » أو قانون التناقص Loi de Contraction . وتنقسم التفسيرات التى قدمت لتعليل هذا التطور إلى قسمين رئيسيين هما :

(ا) التفسيرات البنائية .

(ب) التفسيرات التاريخية .

والملاحظ أن دوركايم فى تفسيره لتطور أشكال الأسرة قد لجأ إلى كل من التفسيرين دون أن يراعى بما فيه الكفاية اختلافهما عن بعضهما اختلافاً أساسياً . فالتفسير البنائى ينطلق من قضية مؤداها أن كثافة العلاقات المتبادلة داخل أسرة الأب (وهى أقرب الأشكال السابقة للأسرة النووية) تنخفض عن كثافة تلك العلاقات فى الأشكال الأسرية السابقة . وهنا نلمس بوضوح أن دوركايم قد ركز على القضية المفضلة لديه ، أعنى قضية التضامن[٣] Solidarité ، وهو هنا التضامن الأسرى ، أو درجة التماسك داخل الأسرة ، وهى القضية التى عالجها فى دراسته عن الانتحار suicibe[٤] . أما التفسير التاريخى فينطلق من فرض مؤداه أن التتابع البنائى لتلك الأنماط الأسرية هو نتيجة تطور تاريخى فى اتجاه واحد (أو هو تطور خطى — Luie art لا عودة فيه إلى الوراء)[٥] .

وهنا تبدأ المشكلات وتثور الاعتراضات التى سنحاول أن نفصل الكلام فيها فيما يلى . من الأمور المعروفة ، والتى أشار إليها أكثر من دارس من المتخصصين فى الأسرة أنه ليس لدينا حتى الوقت الحاضر تأريخ سليم وشامل لنظام الأسرة يغطى مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر . ولم يوجه المؤرخون بعامة ، ولا علماء

---

(٣) انظر معالجة نيقولا تيماشيف لآراء دوركايم ، حيث يبدو لنا واضحاً اهتمامه بموضوع التضامن سواء فى دراسة تقسيم العمل ، أو الانتحار أو الدين أو الأسرة . . إلخ . وفى تبرير ذلك يقول تيماشيف : « من المحتمل أن مولده فى القسم القومى من فرنسا واتصالاته الأولى بالمشكلات التى صاحبت الحرب بين فرنسا وبروسيا ، وتوحده مع الأقلية اليهودية المتماسكة ، من المحتمل أن يكون ذلك هو الذى أسهم فى تشكيل اهتمامه بدراسة تضامن الجماعة .

قارن نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة ، محمد الجوهرى ، والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٧٥–١٩٦ ، خاصة صفحة ١٧٥ .

(٤) Durkheiw, Emile, Le Suicide. Etude de Sociologie, Paris, 1897.
وكذلك رينيه كونيج ، المرجع السابق ، صفحة ٢١١ .

(٥) انظر العرض الموجز لنظريات التغير الاجتماعى عند بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ٤٢٥ – ٤٣٢ . حيث يميز بين نوعين من نظريات تفسير التغير الاجتماعى : النظريات الخطية والنظريات الدائرية .

التاريخ الاجتماعى والتاريخ الاقتصادى عناية كافية لهذا الموضوع ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة[٦] . ولعل من أبرز الشواهد على نقص معلوماتنا التاريخية عن تطور الأسرة الانطباع الذى نخرج به من دراسة بانوس بارديس Panos Bardis من أن كلاً من العبريين ، والإغريقيين ، والرومانيين القدماء والمسيحيين الأوائل . . . إلخ ، لم يكونوا يعرفون سوى نمط واحد من أنماط الأسرة[٧] . وهو تصور متخلف بالقياس إلى تصورات دوركايم عن تطور الأسرة . إذ أنه من المؤكد أن كل مجتمع من المجتمعات المذكورة كان يعرف أكثر من نمط من أنماط الأسرة . ومن الواضح أن إدراك هذه الحقيقة البسيطة يفتح أمامنا الباب لعديد من التساؤلات عن النسبة العددية لكل نمط من تلك الأنماط بالنسبة لبعضها ، وعن توزيع هذه الأنماط بالنسبة لطبقات كل مجتمع من تلك المجتمعات وعن عوامل الثقافة التى كانت تحكم كل نمط منها . . . إلخ .

وقد أشار رينيه كونيج R. Konig إلى رأى أكده فى أكثر من مناسبة ورددة بعده ويليام جود W. Goodc ، مؤداه أن فهم هذا الوضع على حقيقته يتطلب منا أن نأخذ البناء الطبقى لأى مجتمع فى الاعتبار خاصة وأنه من الأمور الواضحة أن الأسرة النووية فى كل تلك المجتمعات كانت هى النمط السائد عند الطبقات الدنيا ، على حين أن الأشكال المختلفة للأسرة الممتدة كانت قاصرة على الطبقات العليا أساساً[٨] . (وذلك على فرض ألا تكون الطبقات الدنيا — كالأرقاء — مثلا — محرومة من حق الزواج) .

---

(٦) نلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح فى مؤلف هارولد كريستنسن الذى يعتبر — برغم هذه الملاحظة من أفضل ما كتب فى تقديم دراسة شاملة عامة للأسرة والزواج من الجوانب المختلفة .

Christensen, Harold, (ed.) Handbook of Marriage and the Family, Chicago, 1964.

وقد نشرت فى هذا الكتاب دراسة بارديس عن تطور أشكال الأسرة التى سنشير إليها فيما بعد (فى الحاشية التالية) .

(٧) انظر دراسة بانوس بارديس .

Bardis, Panos D., Family forms and Variations Historically considered.

وهى منشورة فى كتاب كريستنسن ، الذى سبقت الإشارة إليه .

(٨) René Konig, Alte Probleme und neue Fragen in der Familien soziologie : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozial psychologie, Bd. 19 (1966).

وينقلنا هذا الرأى إلى ضرورة رؤية الموضوع من منظور مختلف ، حيث إننا نتساءل عن تجاور أشكال مختلفة من الأسرة فى فترات معينة من حياة كل مجتمع بدلا من التساؤل عن عمومية الأسرة النووية فى إطار الأسرة الممتدة ، على نحو ما يفعل ميردوك Murdock أو بوتومور Bottomore على سبيل المثال[٩] . فالفكرة لم تعد الآن كما لو كان نمط معين « يتحول » على نحو ما إلى نمط آخر ، دون أن يتخلف عن النمط أى آثار . وإنما أصبح محور الاهتمام فى حالة الاعتقاد بوجود أنماط متنوعة متجاورة ، هو الجوانب البنائية والثقافية لهذا النمط أو ذاك ، كذلك مظاهر تقارب الأنماط المختلفة أو تباعدها ، أى امتزاجها ببعضها أو انفصالها واستقلالها عن بعضها البعض . ويمكن أن نلحظ بعض هذه الظواهر بشكل واضح عند المجتمعات التى تتعرض لتحولات سريعة . حيث تؤدى أسباب مختلفة إلى تقلص الأسرة الممتدة من الطبقات العليا سريعاً ، دون أن يؤدى ذلك إلى اختفاء النظام القانونى للأسرة الممتدة نفسها . وهنا تقترب أشكال الأسرة فى الطبقات العليا من شكل الأسرة النووية السائد عند الطبقات الدنيا بحيث يستعصى على الباحث موضوعياً أن يميز هذا الشكل الجديد عن الشكل القديم . وبهذا يحدث نوع من التقارب بين نمطين من أنماط الأسرة كانا مختلفين فى الأصل . فيتكون بذلك نمط جديد يكون هو الشكل السائد عند غالبية المجتمع . وهذا فى الوقت الذى توجد فيه فى نفس هذا المجتمع أسر ممتدة طالما أنها تحقق وظيفة معينة : كالحفاظ على ثروة الأسرة مثلا فى يد واحدة . وبذلك تتحول هذه الأسرة إلى أقلية وسط المجتمع الكبير وتفقد أهميتها الثقافية . ولكنها يمكن مع ذلك أن تظل قائمة كتجمعات غير رسمية حتى بعد اختفاء القواعد القانونية التى تنظمها ، كما هو الوضع على سبيل المثال فى معظم المجتمعات الغربية فى أوربا وأمريكا الشمالية . على حين نجدها قد اختفت اختفاء كاملا فى المجتمعات الاشتراكية (بالطبع بسبب فقدانها الوظيفة التى تبرر وجودها) . ولو أنه ليس من المستبعد تماماً

---

(٩) انظر حول هذا الموضوع : Murdock, George, Family Stability in Non-European Cultures, Annalls of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 272, 1950.

كذلك يشير بوتومور إلى نفس الفكرة تقريباً ، فى معالجة الأسرة فى كتابه « تمهيد فى علم الاجتماع » ، الترجمة العربية التى سبقت الإشارة إليها ص ٢٤٢ وما بعدها .

أنها ربما تعاود الظهور من جديد فى يوم ما فيما بعد تلقائيًا إذا ما تغيرت الظروف الموضوعية .

ومهما يكن اختلافنا على تصوير التفاصيل الدقيقة ، فإن النقطة الحاسمة فى مناقشتنا هى أن التحليل البنائى الوظيفى قد حل محل النظارية القديمة التى تقول « بترسب» بعض الأشكال القديمة كتفسير لتجاور أكثر من شكل من أشكال الأسرة فى مجتمع واحد فى فترة معينة. على أن هذا التحليل البنائى الوظيفى لم يعد اليوم يربط الأسرة بالمجتمع الكبير ككيان واحد ، وإنما ينظر إليها فى ضوء الطبقة الاجتماعية على اعتبار أن الضرورات الاجتماعية والأسس الموضوعية تختلف — اختلافًا قد يكون كبيراً — من طبقة لأخرى . وبذلك نستطيع أن نفسر تجاوز عدة أنماط أسرية مختلفة فى أى مجتمع طبقى مركب تفسيراً بنائيًا وظيفيًا .

وبديهى أن هناك بعض حالات « الترسب » التى قد تكون غير وظيفية من وجهة نظر هذا التفسير . ولكننا يجب أن نسأل أنفسنا فى هذه الحالة إلى أى مدى يمكن أن يظل أحد النظم غير وظيفى دون أن يتحول أى نظام غير سوى وظيفيًا dysfunctional كما أنه يمكن أن يكون وظيفيًا ظاهريًا فقط دون أن يؤدى وظيفة حقيقية ، كأن يكون مصدراً لإضفاء هيبة اجتماعية ، أو إكساب صاحبه اعترافًا اجتماعيًا معينًا ، على الرغم من أن الجميع يعرفون تمامًا أنه يؤدى أى وظيفة فعالية (كنظام النبلاء بألقابهم وأعرافهم فى معظم البلاد الأوربية المعاصرة)[١٠] . ولكن القاعدة تظل على أى حال أن هناك أشكالا متباينة من الأسرة ، وأنها تختلف تبعًا للبناء الطبقى للمجتمع .

أما عن « التقلص » Contraction بالمعنى المحدد فإننا لا يمكن أن نتكلم عنه إلا بالنسبة للأسر الممتدة التى تقلص حجمها . على حين نجد أن الأسر النووية عند الطبقات الدنيا لم تتعرض طوال تلك الفترة لأى تغير على الإطلاق . أو يحتمل فى حالات معينة أن يحدث تطور مضاد لفكرة التقلص ، وأعنى أنه يرتفع مستوى الأسرة الاجتماعى وتتحول إلى أسرة ممتدة على نحو ما أوضح رينيه كونيج R. Konig

(١٠) ناقش بوتومور التعديلات التى أدخلت على الاتجاه الوظيفى ، انظر المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧٥ وما بعدها .

فى مقاله الهام « مشكلات قديمة ونظريات جديدة فى علم الاجتماع العائلى » الذى سبقت الإشارة إليه[١١]. معنى هذا من الناحية البنائية أن التطور الذى حدث مضاد تماماً لحركة التقلص، التى يعبر عنها قانون دوركايم. ثم معنى هذا تاريخياً. عكس التسلسل التاريخى المزعوم.

ويقدم لنا فليب أريس P. Aries مثالا على ذلك شديد الوضوح فى دلالته حيث يشير إلى تطور الأسرة فى فرنسا القديمة فيبين أن الأسرة النووية ظلت لمئات السنين هى الشكل السائد. تحت تأثير الإمبراطورية القديمة، رغم اختلاف الظروف التى تعاقبت على تلك البلاد منذ حوالى سنة ١٠٠٠ ميلادية. ويلاحظ أنه بعد تحلل الدولة القديمة. وتفكك اتفاقيات السلام التى كانت موجودة آنذاك، أخذت الأسرة الكبيرة تظهر تلقائياً كوسيلة يحمى الناس بها أنفسهم من الأخطار المحتملة. ذلك أن الظروف القاقة التى أعقبت تفكك الدولة القديمة جعلت الأسرة الكبيرة ظاهرة وظيفية من جديد. وقد انتشرت هذه الظاهرة فى الريف وفى المدينة على السواء، إزاء تلك الحاجة الملحة إلى التضامن للدفاع عن النفس. وبعد القرن الثالث عشر، بعد أن نشأت الدولة الجديدة وتماسك بنيانها بعض الشىء، وجدنا نظام الأسرة الكبيرة الذى اتخذ شكل البدنات Lineages الأرستقراطية (من ذلك النوع الذى كان موجوداً فى روما القديمة) ويعنى هذا التطور حدوث مرحلة أولى من مراحل « التقلص »، ولكنها مرحلة لم تكتمل بعد، وإن كانت قد أحدثت تأثيراً واسع النطاق مع ذلك. وبعيداً عن هذا الشكل من أشكال الأسرة الكبيرة ظلت الأسرة النووية سائدة عند الطبقات الدنيا فى الريف وفى المدن على السواء مدة طويلة من الزمن لم تتأثر بهذا الوضع ولا بتلك التطورات.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أنه ليس هناك مبرر للقول بحدوث تطور خطى مستقيم من أشكال أسرية كبيرة إلى أشكال أسرية صغيرة[١٢]، ولعل الأصوب

---

(١٢) انظر مقال رينيه كونيج السابق الإشارة إليه فى مجلة كولونيا لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى، كولونيا ١٩٦٦ (انظر حاشية رقم ٨).

(١٢) انظر دراسة أريس Aries, Philippe, L'enfant et la vie familiale sous l'ancien Régime, Paris 1960.

وانظر كذلك : Gaudement, Jean, Les communautés familiales, Paris, 1963, T. 3.

— ولكنه ليس قاعدة أيضًا — الاعتقاد بأن هذا التطور اتخذ شكلا « إيقاعيًا » معيناً بل ودائريًا في بعض الأحيان ، يخضع لظروف معينة بالنسبة لكل مجتمع ، وهى ظروف يجب الوقوف عليها وتحديدها فى كل حالة .

فمن الظروف التى تشجع على وجود الأسرة الممتدة : العزلة السياسية والجغرافية ، وضعف نظام الدولة ، وبعض الظروف الاقتصادية المحددة (مثل تربية قطعان كبيرة من الماشية والملكية الجماعية للأرض) ثم هناك من ناحية أخرى عوامل تشجع على تقلص حجم الأسرة نذكر منها : زيادة حق الأب الذى خفض الأسرة الكبيرة فى الحجم ووصل بها إلى الأسرة الأبوية الكلاسيكية وزيادة الملكية المنقولة (لأنها تيسر عملية تقسيم الإرث) ، ونمو التجارة ونمو النزعة الفردية . لهذا نجد أن المؤرخين يستطيعون فى بعض الأحيان التدليل على تحول الأسرة الكبيرة إلى أسر صغيرة والتدليل فى أحيان أخرى على التطور العكسى ، وأعنى التكون التلقائى لأسر ممتدة جديدة . ثم يختلف عن هذا كله ظواهر التقارب والامتزاج بين النمطين الرئيسيين . والتى أشرنا إلى طرق منها فيما سبق . ثم علينا علاوة على هذا كله أن نتوقع وجود مستويات مختلفة ، متجاورة معًا فى بعض المجتمعات ، كالقبيلة والفخذ والعشيرة والعائلة الكبيرة والأسرة النووية . إذ من الخطأ فى هذه الأحوال أيضًا اشتقاق مستوى من مستوىً آخر أو ترتيب مستوى على مستوى آخر . فهذه الجماعات عبارة عن جماعات تعبر عن انتماءات مختلفة بحيث يبرز الانتماء إلى أحدهما فى ظرف معين أو يتخلى عن هذا الانتماء فى ظرف آخر .

ثانياً : التصنيع والأسرة النووية

من أبرز الأسباب التى يعزو إليها الباحثون تقلص الأشكال الممتدة من الأسرة سببان يرتبطان ببعضهما ارتباطًا عضويًا إلى حد ما[١٣]، هما التصنيع والتحضر . غير أن البحوث الحديثة قد ألقت أضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقة وأبعادها المختلفة

---

(١٣) انظر محمد الجوهرى ومحمود عودة ومحمد على وسيد الحسينى ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، « علم الاجتماع الحضرى المقارن » ص ص ١٦٥-١٩٦ ، خاصة الفقرة التى تعالج ذلك الاتجاه النظرى فى علم الاجتماع الحضرى الذى يعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيراً أساسياً ، ص ١٧٩ ومابعدها .

بحيث إننا نجد بعض الدارسين مثل وليام جود W Goode يطالب مراجعة كاملة للآراء السائدة حول هذا الموضوع [١٤] . والعجيب أنه لم يكن أى من علماء الاجتماع يجرؤ منذ ثلاثين عاماً مضت على التشكك فى هذه العلاقة ، أو على التفكير فى تعديلها بحال من الأحوال . وسنشير فيما يلى على عجل إلى أبرز وجهات النظر الحديثة التى تفرض علينا مراجعة هذه القضية مراجعة شاملة .

فهناك فى المقام الأول معلومات كشف عنها متخصصون فى التاريخ الاجتماعى توضح تفكك الأسر الريفية فى كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر . وقد حدث هذا فى وقت لم يكن فيه للتصنيع أى أثر بعد .

كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسرة النووية والتحضر ، حيث اتضح أن الأسرة الممتدة كانت أكثر فى المدن بالذات [١٥] ، كما

---

(١٤) Goode, William, World Revolution and family Patterns, Glencoe, llinois, 1963, pp. 369-370.

(١٥) Sjoberg, gideon, the Preindustrial city, Past andéresent, Glencoe, Il. 1960.

وكذلك مقاله الذى ترجمه محمود عودة فى كتاب ميادين علم الاجتماع ، الذى سبقت الإشارة إليه بعنوان : الفروق الريفية الحضرية – دراسة فى علم الاجتماع الريفى ص ص ١١١–١٦٤ .

ويقول زيوبرج حول هذا الموضوع فى ثنايا استعراضه للفروق الريفية الحضرية : « فيما يتعلق بالنسق الأسرى فى مجتمعات تفهمها الصفوة الحضرية فى مجتمعات ما قبل الصناعة فى الصين والهند والشرق الأوسط ليس لها ما يطابقها تماماً فى المجتمعات المحلية الريفية حيث تتمثل الأنماط المثالية للأسرة لدى الصفوة الحضرية – فى هذه المرحلة – فى الأسرة الممتدة ، أو العائلة التى تضم أجيالا متعددة (الأب ، الأم ، الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والإخوة المتزوجين وزوجاتهم . . . وهكذا) يعيشون فى دار واحدة وتحت سقف واحد وعن طريق هذا النسق الأسرى الممتد ، ومن خلال العلاقات القائمة بين الأسر الممتدة هذه تكونت الصفوة من تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية . أى أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتداداً يساعدون بعضهم البعض فى شغل مراكز السلطة فى التنظيمات الرئيسية ، تعليمية وسياسية ودينية . كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتها .

أما موقف الطبقات الدنيا فى المدن والريف فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيراً نسبياً ، ومن ثم كانت الأسرة الزواجية conjugal (والأصوب هنا الفردية) هى النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء فى الريف أو فى المدن . أى أن الفكرة الشائعة التى مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية فى مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب وتعبر عن تعميم خاطئ » ، انظر ، المرجع السابق ، صفحات ١٣٩–١٤٠ .

تميزت الفترة المبكرة من الرأسمالية ، أو كما تسمى فجر الرأسمالية ، بالدور القيادى البارز الذى لعبته مختلف أشكال الأسرة الممتدة فى تنمية الرأسمالية ، وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا التناقض مثل ويليام جود الذى كتب يقول «إن أكثر الأسر نجاحاً فى ظل النظام الصناعى والحضرى هى بالتحديد تلك الأسر التى كانت أبعد ما تكون عن نمط الأسر الزواجية التى يعتقد أنا أكثر أنماط الأسرة تواؤما مع التصنيع [١٦] كذلك أشار رينيه كونيج R Konig إلى نفس الحقيقة قبل هذا التاريخ بنحو عشر سنوات حينما كتب يقول :

« من الواضح أن التغيرات الأساسية فى البناء الأسرى قد حدثت قبل ظهور التصنيع بوقت طويل »[١٧] . ويفسر كونيج رأيه هذا بالتغيرات التى طرأت على النظام الزراعى مثل بدء استخدام الخيول بدلا من الثيران فى العمل الزراعى فى يوغوسلافيا خلال القرن التاسع عشر . فقد أثر هذا التطور بشكل عنيف على الأسرة الزراعية الكبيرة « الزادروجا Zadruga » [١٨] فأدى إلى تفككها . ذلك أن قدرة الحصان الفائقة بالقياس إلى الثيران ، على العمل قد جعلت فلاحة نفس المساحة من الأرض تحتاج إلى عدد من الرجال أقل كثيراً من العدد الذى كان يفلحها من قبل . وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى تفكك كثير من الأسر الكبيرة بشكل تلقائى فى الوقت الذى لم يكن هذا المجتمع قد عرف بعد أى أثر للتصنيع [١٩] . وقد شهدت بلاد كثيرة فى أوروبا قبل هذا التاريخ بكثير ظاهرة أخرى هامة هى تفتيت نظم الميراث للملكية الزراعية إلى الحد الذى جعل الأسرة النووية هى النمط السائد فى المناطق الزراعية

---

(١٦) انظر ويليام جود ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ١٩٦٣ ، وكذلك كتاب قراءات فى الأسرة والمجتمع الذى أشرف على تحريره :

W. Goode, W., Readings on the family and society. Engelwood Cliffs, New Jersey, 1964.

(١٧) Kongig, René, changes in the western family : Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4, London, 1956.

(١٨) الزادروجا Zadruga هى الشكل اليوغسلافى من الأسرة الممتدة ، وقد أجريت عنها دراسات سوسيولوجية كثيرة ، ولقد ظلت باقية حتى بداية القرن الحالى ، قارن بوتومور ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢٤٧ .

(١٩) Bicanic, Rudolf, Occupational Heterogeneity of Peasant Ftmilies in the Period of accelerated Industrialization; Transactions of the hird world congress of Sociology, Vol. 4, London, 1956.

فى تلك البلاد آنئذ وهو وضع ليست له ــ كما نرى ــ أى علاقة بالتحضر أو التصنيع من قريب أو من بعيد .

وقد ناقش هاباكوك Habakkuk بعض هذه المشكلات فى مقال له بعنوان : « البناء الأسرى والتغير الاقتصادى فى أوربا والقرن التاسع عشر »[٢٠]، ودرس فى هذا المقال آثار بعض نظم الميراث على الزيادة السكانية فى بعض البلاد الأوربية ، فقد أدى نظام توريث الابن الأكبر Primogeniture فى البداية إلى تحديد النسل لتقليل عدد الأشخاص الذين يتحتم إعالتهم من ضيعة واحدة. كذلك كان من النتائج الأخرى لهذا النظام من نظم التوريث أنه كان يحفز الأبناء الصغار (الذين لا يحصلون على نصيب من الميراث طبقًا لهذا النظام) إلى الهجرة من القرية وكانوا يفضلون الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص العمل هناك ، حيث كانوا يكونون أسراً نووية . ولما لم يكونوا فى حياتهم الجديدة تلك يخضعون لنفس القيود والاعتبارات التى تحتم على أصحاب الأسر الريفية عدد الأبناء، كانوا يتكاثرون بسرعة فائقة . وأصبح هذا النوع من الناس هم النواة الأولى لطبقة البروليتاريا التى تكونت فيما بعد فى أول مراحل التصنيع الذى شهدته أوربا. وعلى العكس من هذا نجد أن الأبناء الصغار للأسر الأرستقراطية هم الذين أصبحوا الجيل الأول من أصحاب الأعمال فى أولى مراحل التصنيع .

أما فى حالة تقسيم الميراث بالتساوى بين الأبناء ، فكانت الأسر التى تحتفظ كل منها بقطعة أرض مستقلة ، نووية كلها . وكان أبناؤها يقبلون بشدة على أداء أعمال منزلية فى خدمة التصنيع لأنها كانت تدر عليهم دخلا جانبيًّا علاوة على دخلهم من الزراعة . وقد كونوا فيما بعد طبقة كان لها شأنها فى تطور الصناعة الأوربية هى فئة الفلاحين الذين يعملون فى المنازل بالقطعة . وقد أشار نايل سملسر Neil Smelser إلى خطورة الدور الذى اضطلعت به هذه الفئة فى تطوير صناعة القطن البريطانية[٢١].

---

(٢٠) Habakkuk, H.J.; Family Structure and Economic change in nineteenth Century Europe, the Journal of Economic History, Vol. 15 (1955).

(٢١) Smelser, Neil, Social Change in the Industrial revolution Chicago, 1959

وقد حدث تطور مماثل فى المناطق الزراعية المحيطة بزيوريخ فى سويسرا . فهناك أيضاً نشأت الأسرة النووية مستقلة عن الصناعة ، وقد تكونت من فائض السكان الريفيين الفقراء الذين كانوا موجودين فعلا قارن دراسة رودلف براون :

Braun, Rudolf, Indústrialisierung und Volks Leben : Erlenbach und Zurich 1960

وقد أشار رينيه كونيج – تعليقًا على هذه الدراسات وعلى غيرها – إلى كثرة المعلومات التى تؤكد أن ظاهرة الأسرة النووية أقدم بكثير من التصنيع . وبالفت النظر إلى أهمية تأثير الأيديولوجيا ونسق القيم على تحقيق هذا الوضع . فيؤكد أن حركة الإصلاح الدينى قد لعبت فى هذا الصدد دوراً أخطر بكثير من الدور الذى لعبه التصنيع والتحضر . وهى الحقيقة التى سبق أن لاحظها كل من ماكس فيبر Max Weber وأرنست ترولتش B: Troeltch ، وأكدها بعدهما كثير من المؤرخين[٢٢] . وتوضح هذه الدراسات التاريخية أن هذا النمط من أنماط الأسرة لم يكن شائعًا عند الطبقات العليا الأرستقراطية وإنما شاع بوجه خاص عند الطبقة الوسطى الحرفية . وبالطبع عند الطبقات الدنيا على اختلاف أنواعها .

ولا شك أن هذه النظرة تفتح أعيننا على مشكلة أخرى يمكن أن نشير إليها على عجل . فالرأى الشائع أن الفكر والسلوك الاقتصادى الحديث يرجع بدوره إلى عصر الإصلاح الدينى . وهى الفكرة التى أكدها ماكس فيبر وأرنست ترولتش . وأيدها من بعدهما كثير من الباحثين ، وإن تعرضت لكثير من التعديلات أيضًا . ولكن القضية الأساسية ما زالت فى خطوطها العريضة محل إجماع الدارسين وأعنى إرجاع النهضة الاقتصادية إلى ظروف مرتبطة بحركة الإصلاح الدينى فى أوربا . نتيجة لهذا يصبح من الواجب علينا أن نعدل من قضيتنا السابقة : فانتشار الأسرة النووية لم يكن نتيجة للتطور الاقتصادى وإنما سار موازيًا له . ولا شك أن هذه الصياغة ، أو هذا التعديل الأساسى للنظرية القديمة ، يعنى الشىء الكثير بالنسبة لموضوعنا . وهنا نؤكد مرة أخرى أن واقع الأسرة النووية فى حقيقة الأمر أقدم بكثير من حركة الإصلاح الدينى ، وإن كان يرجع إلى تلك الحركة الفضل فى توكيد وتدعيم القيم والأفكار الخاصة بالأسرة النووية . فإذا كان ذلك كذلك فلا بد من إعادة صياغة القضية السابقة على النحو التالى : إن الأسرة النووية لم تنم بفضل التصنيع ، لأنها كانت موجودة قبله فعلا ، ولو كانت هناك علاقة بين النظام الصناعى والأسرة النووية لما كان من الممكن أن تتغير الأسرة النووية على الإطلاق . وقد وصل ويليام جود – على أساس نفس

---

(٢٢) انظر تفاصيل هذه المناقشة عند رينيه كونيج ، فى المرجع السابق الإشارة إليه ، صفحة ٢١٦ .

المقدمات تقريباً — إلى النتيجة التالية : « لما كانت الطبقات الدنيا فى معظم المجتمعات تعيش فى أسر صغيرة ، فإنه لا يمكن أن نتوقع أن يتعرض نمط الأسرة الزواجية لتغيرات كبيرة فى فترة النمو الاقتصادى»[٢٣] . لذلك نجد بوضوح أن الأسرة النووية لم تتعرض من الناحية البنائية لتغيرات أساسية ، على حين تعرضت الأسرة الممتدة عند الطبقات الوسطى والعليا لتغيرات جوهرية وأعنى بالذات فى اتجاه « التقاص » . لذلك فإن قانون « التقلص » لا يصدق إلا على أقلية من الأسر ، أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر فى المجتمع فإن قانون التقاص لا ينطبق عليها . على أن هذا لا يعنى أنه قد حدثت تغيرات ثقافية على التكوين الداخلى لهذه الأسرة النووية[٢٤] .

وإزاء هذه العلاقة الموجودة بين الأسر النووية والتصنيع يمكن أن نتوقع اتجاه الأسر الممتدة الآخذة فى التقلص إلى الاقتراب من نمط الأسرة النووية ، ولذلك يمكن القول بأنه قد حدث فعلا نوع من التقارب . غير أن العملية لا تكتمل إلا بعد أن تخلق الأسرة النووية لنفسها تدريجياً نسق قيم خاص بها ، وتصبح الشكل السائد والمسيطر ثقافياً . وتحل محل أيديولوجية الأسرة الممتدة القديمة . ولو أن هذا لا يتطلب اختفاء الأسرة الممتدة اختفاء كاملا ولكنها يمكن أن تفقد قيمتها ثقافياً ، وربما قانونياً أيضاً فى بعض الأحيان . وإن كان هذا لا ينفى أنها يمكن أن تظل قوية مؤثرة وذات أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية . المهم أن الأسرة النووية تأخذ إزاء هذا الوضع الجديد فى تكوين أيديولوجية جديدة تميزها وتدعم وجودها .

وتقودنا هذه الملاحظات إلى تساؤل هام فى نظرنا وهو : هل هذا التطور عام وملازم بالنسبة لكافة المجتمعات على اختلاف أنواعها ، أم أنه قاصر فقط على الدول الغربية ؟ وأعنى على وجه الخصوص أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ؟ .

وقد أوضح كونيج فى معالجته للأسر فى البلاد الاشتراكية أن الوضع فيها يمثل خروجاً على هذه القاعدة حيث إن الأسرة الممتدة قد اختفت منها إلى حد بعيد[٢٥] .
أما فيما يتعلق بالبلاد النامية فسوف نتناول هذه النقطة بما هى جديرة به من تفصيل .

---

(٢٣) William Goode, World Revolution and Family Patterns, *op. cit.*, p. 17.

(٢٤) وقد ناقش كونيج هذا الموضوع فى المرجع السابق الإشارة إليه .

(٢٥) Konig, René, Soziologie der Familie *op. cit.*, V. 3 (Sozialistische gesellschaften) pp. 228-231.

ويمكن أن نواصل تساؤلاتنا عما إذا كان تطور الأسرة قد وصل ، على الأقل بالنسبة للغرب إلى ذروته بحيث لم يعد من المتوقع حدوث تطورات حاسمة أخرى أم أنه من الممكن إذا ما طرأت ظروف جديدة أن تطرأ تغيرات بنائية تؤدى إلى نمو حجم الأسرة النووية . الواقع أن تأمل التاريخ الطويل لهذا النمط من أنماط الأسرة يدعونا إلى الاعتقاد بأن الظروف التى يمكن أن يحدث فيها تغيراً ملحوظاً لا بد أن تكون ظروفاً قوية قاهرة عميقة الجذور إلى حد بعيد . وقد حاول بعض الدارسين — آخذين هذه النقطة فى الاعتبار — أن يضعوا قائمة بالظروف التى يحتمل أن تحدث تغييراً فى نمط الأسرة النووية فى العالم الغربى . وعلى رأس هذه القائمة حدوث تغير كلى شامل فى شكل الحياة الذى عرفناه فى القرن العشرين (وهو أمر ليس مستحيلا إزاء التغيرات الشاملة فى عالم التكنولوجيا المعاصرة) ، بحيث لا يؤدى إلى مجرد تغيير دورة حياة الأسرة نفسها فحسب ، وإنما يتجاوز ذلك إلى التأثير على العلاقات ويضفى عليها طابعاً قوياً من الارتباط والتآلف . ومن الضرورى أن تحدث هذه التغيرات على نطاق واسع حيث تشمل كذلك الطبقات الوسطى والدنيا فى تلك المجتمعات .

وقد بدأت معالم تغير بنائى — يمكن أن يكون بعيد المدى — على الأسرة النووية فى البلاد الصناعية المتقدمة يتفق وما أطلق عليه يوجين ليتواك Eugene Litwak اسم «الأسرة الممتدةالمعدلة» Modified extended family[٢٦] ، ولا شك أن هذا «النمط» الجديد لا يمكن أن يظهر بالوضوح الكافى ، أى يظهر لعين الشخص العادى دون حاجة إلى عين الباحث المتخصص لتكشف بعض ملامحه إلا بعد أن يخلق لنفسه نسقاً خاصاً من القيم ، وهو الأمر الذى لم يحدث بعد حتى الآن .

---

(٢٦) حول هذا المفهوم انظر مؤلفات ليتواك التالية :

Litwak, Eugene, ,,geographical Mobility and Extended Family cohesion'' : American Sociological Review, Vol. 25, 1960.

Litwak, Eugene, ,,Occupational Mobility and extended family cohesion'' : A.S.R., Vol. 25, 1960.

Litwak, Eugene, ,,Voluntary associations and Neighborhood cohesion'' : A.S.R., Vol. 26, 1961.

الأسرة النووية والأسرة الزواجية

ومن البديهى أن موضوع « التقلص البنائى » يختلف عن موضوع « التقلص التاريخى » الذى فصلنا القول فيه . والملاحظ أن الكتابات السوسيولوجية فى الأسرة تخلط بسهولة بين النوعين أو المستويين من التقلص ؛ ولكننا يجب أن نفرق بينهما لاختلاف النتائج التى تترتب على كل منهما . ويهمنا لذلك أن نشير إلى مفهوم الأسرة الزواجية Famille conjugale الذى يتميز بأهمية بالغة من الناحية البنائية . وهو كما يتضح من ألفاظه يدل على جانب معين من جوانب حياة الأسرة النووية . ونلاحظ أن هذا المصطلح الذى صكه إميل دوركايم فى مقاله عن « الأسرة الزواجية » فى المجلة الفلسفية[٢٧] يغطى إلى حد ما نفس الظاهرة، التى يدل عليها مصطلح الأسرة النووية ، ولكنه يؤكد على السمة البنائية المميزة لها . وهذه السمة هى : أن الزوجين يمثلان المحور الأساسى للأسرة الزواجية ، ويمثلان النطاق الوحيد الثابت لذلك النوع من الأسرة . والواقع أن هذا الوضع يمثل ظاهرة خاصة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأسرة النووية المتمركزة حول الأم التى نعرفها عند بعض الطبقات الدنيا. ذلك لأن الزواج — فى حالة الأسرة الزواجية — يشترط توافر نوع من الارتباط الأساسى والعلاقة الوثيقة بين الزوجين . وهو ارتباط يتميز بأنه محدود قانونياً فى نظام معين (وهو نظام الزواج) ، الذى لا يتحقق بالضرورة فى حالات أخرى .

كما أن الأسرة الزواجية تلفت نظرنا كذلك على الفور إلى إحدى المشكلات الأساسية فى الدراسة السوسيولوجية لهذا النوع من الأسر ، وأعنى مشكلة الاختيار للزواج . ولما كانت الأسرة فى التحليل البنائى الوظيفى تمثل مستوى أعلى من مستوى الشخص الفرد فى النسق الاجتماعى لذلك نجد أن القرار الذى يتخذه الفرد عند اختيار شريك حياته يمثل تحديداً أساسياً لمكانته فى المستقبل . لذلك نجد أن تحديد مكانة الأسرة — وبالتالى مكانة أفرادها — ترتبط فى حالة الأسرة الزواجية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العلاقة بين الأسرة الزواجية والأسرة النووية .

من المؤكد أن الأسرة الزواجية والأسرة النووية لم تتطورا فى نفس الوقت ، ولا على

(٢٧) Durkheim, Emile, „La famille conjugale'' : Revue Philosophique, T. 20 (1921)

نفس المستوى . فعلى حين نجد أن الأسرة النووية المنعزلة تمثل نتيجة موقف اقتصادى حرج يمكن أن يتميز من الناحية السوسيولوجية بأقصى درجات الاضطراب وعدم الاستقرار ، كما هو الحال بالنسبة للأسر النووية عند العبيد السود فى أمريكا الشمالية أوالبرازيل ، نجد أن مفهوم الأسرة الزواجية يمثل ارتقاء بالعلاقة بين الزوجين ، يصل بهما إلى حد جعلها مثلا أعلى اجتماعياً [٢٨] . وهناك بعض الشواهد التاريخية التى تدل على وجود هذه الوحدة بين الزوجين أحياناً عند بعض السكان الملونين أو عند عائلات العبيد فى روما القديمة أو بشكل عام عند بعض الطبقات الدنيا فى أنواع مختلفة من المجتمعات . ولكن الفارق بينها و بين الأسرة الزواجية المعاصرة أن الأولى كانت مفروضة بفعل ظروف إنسانية خالصة ، ولكن لم تكن لها أية دلالة من الناحية البنائية ، كما لم يكن لها أى أساس واضح أو راسخ فى التراث الثقافى لتلك المجتمعات . ولم يبدأ هذا التراث يتكون — من الناحية التاريخية — إلا مع ظهور نظام الزواج الأحادى Monogamie الاختيارى (تمييزاً له عن الزواج الأحادى المفروض بفعل ظروف الحياة الواقعية) . وكان ذلك فى الطبقات العليا أولا . فعند هذه الطبقة ظهر الزواج الأحادى كمثل أعلى ثقافى فى مواجهة نظم الزواج التعددية بأنواعها المختلفة التى كانت شائعة فى العالم القديم [٢٩] .

فالأسرة الزواجية بهذا المعنى كيان اجتماعى معقد أشد التعقيد من الناحية الثقافية . ولكننا نكتفى هنا أساساً بالتركيز على الاختلافات البنائية بين الأسرة النووية . فعلى حين تتميز الأسرة النووية — بحكم طبيعتها — ببعض الميول الانعزالية ، نجد أن الأسرة الزواجية تتميز كما أشرنا بتأكيد الارتباط الوثيق بين الزوجين ، علاوة على حرصهما

---

(٢٨) Konig, Soziologie der Familie, *op. cit.*, p. 218.

انظر كذلك : Goode, *op. cit.*, (1963), pp. 7 ff.

(٢٩) من أشكال الزواج التعددى :

(ا) تعدد الزوجات المشروع (أى الجمع بين أكثر من زوجة فى وقت واحد) .

(ب) الزواج التعددى المشروع (أى الزواج من جديد بعد الترمل أو الطلاق) .

(حـ) نظام المحظيات (الدائم أو المؤقت) .

(د) إباحة الاتصال الجنسى ، سواء بالنسبة للرجل وحده وهو نادر نسبيا) أو لكل من الرجل والمرأة فى نفس الوقت . وقد تتخذ هذه الإباحية شكلا دوريا ، أو مؤقتا تبعاً لظروف اجتماعية معينة . قارن حول هذا الموضوع ، رينيه كونيج ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢١٩ .

ـ بناء على اختيارهما الشخصى الخالص — على إقامة علاقات مع مختلف دوائر الأقارب على خلاف الوضع بالنسبة للأسرة النووية .

لذلك يميل كثير من الباحثين المعاصرين فى الأسرة إلى اعتبار أن مفهوم الأسرة الزواجية هو أنسب تشخيص يدل على طبيعة الأسرة فى المجتمع المعاصر . ذلك لأنها بحكم طبيعتها لا تغلق الباب أمام احتمالات تكوين علاقات قرابة أوسع . بل إنها على العكس من ذلك تفتح علاقات مع كل الدوائر : مع أجداد الزوجين ، ومع والديهما ، ومع الأحفاد ، وبين الأعمام والأخوال ، والعمات والخالات ، وأبناء العمومة والخؤولة . . إلخ .

ثالثاً : الأسرة فى المجتمعات الصناعية

يتحتم علينا إزاء تلك النتائج التى انتهينا إليها أن نناقش موضوعين هما :

(ا) كيف تطورت الأسرة فى المجتمعات الصناعية بأنواعها المختلفة : الطراز الأمريكى ، والطراز السوفييتى ؟ .

(ب) ما هى المشكلات المرتبطة بتطور الأسرة فى المجتمعات النامية التى تمر بعملية تغير حاد وسريع ؟ .

وقد تعرضت دراسات عديدة لمحاولة الإجابة عن هذين السؤالين وإن كانت المشكلة الوحيدة فى هذا الصدد هى نقص المعلومات والدراسات المتاحة عن البلاد الاشتراكية . وسنحاول فى مناقشتنا أن نلقى مزيداً من الضوء على الجوانب النظرية للمشكلة بحيث نقتصر هنا على تسجيل ملاحظات عامة حول وضع الأسرة فى تلك الأنواع المختلفة من المجتمعات .

١ — الولايات المتحدة :

هناك بعض الظروف الخاصة بالولايات المتحدة التى تجعل من المفيد أن نخصص الكلام عنها منفردة . ففيها وصل علم الاجتماع العائلى إلى ذروة تقدمه ، كما أن الولايات المتحدة تمثل المجتمع الذى وصل إلى أعلى درجة من درجات التصنيع . بحيث إن فهم ديناميات التغير فيه يمكن أن يوحى إلينا ببعض الأفكار العامة حول مستقبل الأسرة

فى مجتمعات أخرى . وتجمع الدراسات التى أجريت على الأسرة فى الولايات المتحدة فى العشرينات أو الثلاثينات على وصف الأسرة النووية والأسرة الزواجية بصفة العزلة ، وإن كانت — مع ذلك — تميز نوع ودرجة العزلة فى كل من النمطين المذكورين . كما أجمعت تلك الدراسات على وصف هذين النمطين بعدم الاستقرار وظلت هذه النتائج حقائق مؤكدة عند بعض العلماء الكبار مثل مارجريت ميد M. Mead وتلكوت بارسونز Talcott Parsons[٣٠] ؛ أما بالنسبة للجيل القديم من علماء الاجتماع العائلى فما زالوا يدافعون عن هذا الرأى حتى يومنا هذا ، ونذكر منهم ماير نمكوف M. Nimkof[٣١] ولا داعى للاستطراد فى سرد مزيد من الأسماء التى تدلل على ذلك . إذ يمكن القول بأن جميع العلماء القدامى فى دراسة الأسرة كانوا مجمعين على هذا الرأى . ولذلك يمكننا أن نخرج بذلك الرأى من كافة الكتب الدراسية المتصلة بالأسرة . فنجد هذه الكتب تؤكد ابتعاد الأسرة النووية عن دائرة الأقارب بما فيها والدى كل من الزوجين . ويصاحب هذا السكنى المستقلة والاستقلال المالى وغير ذلك من الملابسات التى تضغط جميعًا على نفس الفكرة ، ونلمس هذه التأكيدات بصفة خاصة فى البحوث المقارنة التى كانت تجرى على الأسرة الأمريكية والأسر التى تعيش فى مجتمعات متخلفة بالقياس إلى المجتمع الأمريكى . والنموذج الكلاسيكى لهذا دراسات مارجريت ميد الشهيرة[٣٢] .

وما يلفت نظرنا من ناحية أخرى أن بعض علماء الاجتماع العائلى الأوائل قد استطاعوا منذ نحو ربع قرن مضى ، أن يخرجوا عن هذه القاعدة العامة وينتبهوا

---

(٣٠) انظر المراجع التالية على سبيل المثال :

a) Mead, Margaret, Sex and Temperament in three Primitive Societies, 2nd. edition, New York, 1950 (1st. 1935).

Parsons, Talcott, ,,the Incest taboo in Relation to Social structure and socialization" : the British Journal of Sociology, Vol. 5, 1954.

c) Konig, R., Soziologie der Familie, *op. cit.*, p. 220.

(٣١) Nimkoff, Meyer, (ed.) the American family 1965.

(٣٢) نذكر من هذه الدراسات :

a) Margaret Mead, ,,Comming of age in Samoa, New York, 1928.

b) Margaret Mead, ,,Growing up in New guinea", New York, 1930.

c) Margaret Mead, ,,Sex and temperament in three primitive societies, *op. cit.*

إلى بعض السمات فى حياة الأسرة النووية التى لا تدعم فكرة العزلة ولا تؤيد فكرة الابتعاد عن الأقارب أو ضعف الصلة معهم .

ونذكر هنا رأى روبين وليامز R, Williams فى كتابه عن « المجتمع الأمريكى » والذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٥٢ : يتميز المجتمع الأمريكى ببناء قرابى بسيط غاية فى البساطة . ولكن حتى فى هذا المجتمع يتضمن نسق القرابة ما هو أكثر من النسق العائلى بكثير (٣٣) . وإن ظل مع ذلك غير متيقن تمام اليقين من طبيعة الأسرة النووية فى المجتمع الأمريكى الحديث حيث يقول فى نفس الكتاب بعد صفحات قليلة من الرأى السابق : إن البناء القرابى للأسر النووية يتميز بأنه على درجة عالية من البساطة . فلا يعيش أكثر من جيل فى حياة واحدة ، اللهم فى فترات الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، وعند اشتداد حدة أزمة المساكن . فمفهوم الأسرة لا يزال فى كتابات هذا الجيل يعنى ضمنـًا الأسرة المباشرة أو الأسرة النووية المنعزلة . ولا يعتقد أحد بوجود استثناءات من هذا الوضع إلا عند أبناء الطبقة العليا فقط .

والواقع أن تحليلات كثير من الدارسين تكشف عن نوع من الخلط أو سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العلاقات المتبادلة بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب التى تنتمى إليها . إذ نجد الجميع يؤكدون أنه لا توجد علاقات تعاون مادى (مالى على وجه الخصوص) بين الأسرة النووية وأقاربها . وقد يكون الوضع كذلك حقيقة ولكن هذا لا ينفى وجود علاقات تعاون وعلاقات تفاعل بين الطرفين من طبيعة مادية وعلى أسس واعتبارات غير مالية . فهناك بعض الدراسات التى تؤكد أن أفراد الأسرة يفضلون فى ظروف الأزمات اللجوء إلى البنوك طلبـًا للمساعدة المالية عن اللجوء إلى الأقارب . كذلك تشير كثير من الدراسات إلى أن الأسرة النووية لا تلعب دوراً أساسيـًا فى تأثيث بيوت أبنائها عند الزواج . وقد ترجع تلك الحقائق إلى عدم قدرة أفراد الأسرة أو الأقارب على تقديم المساعدة ، كما ترجع إلى ظروف أخرى ليس هذا المجال للخوض فيها . ولكن كما أشرت ليس هناك مبرر للخلط بين المساعدات المالية وبين علاقات التفاعل . فهذه المساعدات

---

(٣٣) Williams, Robin, American Societies, A sociological Interpretation, 2nd. Edition, New York, 1965, pp. 40-41.

المالية جانب واحد من جوانب عديدة يمكن أن تنطوى عليها علاقة التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة القرابة المتصلة بها .

ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذهبت إليه كثير من الدراسات من اتجاه الأسر النووية المعاصرة (وخاصة تلك الأسر التى توصف بأنها تعيش حياة عائلية مستقرة) إلى اختيار أصدقائها من بين دائرة القرابة. وهو ما أبرزته على الخصوص دراسة زمرمان وسرفانتس[٣٤] . وهو ما يناقض فكرة الأسرة النووية المنعزلة التى ألح عليها علماء الاجتماع العائلى التقليديون .

ثم هناك قضية أساسية أخرى لا تقل عن تلك أهمية من الناحية النظرية نظراً لاتصالها ليس فقط بطبيعة علاقات التفاعل بين الأسر النووية وأقاربها ، وإنما لاتصالها أيضًا بطبيعة عملية التفاعل فى المجتمع المعاصر كله . فالسكنى الجديدة المستقلة لا تعنى اليوم انقطاع علاقات التفاعل مع الأقارب ، ربما كانت تعنى ذلك منذ ثلاثين أو أربعين عامًا مضت ، إذ ما كانت تفصل بين الأسرة القديمة والأسرة الجديدة المتفرعة عنها مسافة مائة كيلو متر مثلا . أما اليوم وفى ظل الثورة الهائلة التى حدثت فى وسائل المواصلات والطرق البرية والطائرات والسكك الحديدية والتليفون والتلغراف . . . إلخ ، فإن مسافة المائة كيلومتر هذه لا يمكن أن تمثل عائقًا لحدوث التفاعل بين الأسرتين ، أو بين الأسرة الجديدة وبقية أقاربها .

إذا أضفنا إلى كل ذلك ظروف وطبيعة العمل فى المجتمع الصناعى المتقدم وما استطاع العمال أن يحققوه من وقت فراغ طويل ، وإجازات طويلة ، فإن كل ذلك يتيح — بالتضافر مع العوامل السابقة — فرصة لتوثيق علاقات التفاعل سواء على المستوى الأسرى أى بين أفرادها وبعضهم البعض ، أو على مستوى النسق القرابى كله . فالمجتمع الحديث يتيح اليوم فى المتوسط يومين إجازة أسبوعية ، ويتيح إجازة سنوية تتراوح بين شهور إلى شهرين تستغل جميعها فى خدمة مزيد من التفاعل الذى أشرنا إليه . وسنعود إلى تفصيل هذه النقطة فيما بعد .

---

(٣٤) Zimmerman, Carle, and Lucius cervantes, Successfull American families, New York, 1960.

٢ ــ الأسرة النووية فى أوربا :

قدمت بريطانيا أهم الدراسات الأوربية التى ألقت الضوء على حقيقة نمو الأسرة النووية فى المجتمع الحديث . وقد ظلت دراسات الاجتماع العائلى حول هذه النقطة محدودة النظرة ضيقة النطاق ، حتى أخذ علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية يدخلون إلى دراسة هذا الموضوع ، ومن ثم يفيدون من النظرة الأنثروبولوجية الشاملة فى تعميق فهمهم لوضع الأسرة النووية والأسرة الزواجية فى المجتمع الإنجليزى المعاصر (٣٥) .

وقد أوضحت بعض هذه الدراسات الحديثة مدى عمق التفاعل بين الأسرة النووية فى الريف ، ودائرة الأقارب المتصلة بها بسبب تجاورها فى السكنى من ناحية ، وما يقوم بينهما من تعاون اقتصادى من ناحية أخرى . أما فى المدينة الإنجليزية فقد أصبحت الأسرة النووية أكثر حاجة إلى المساعدة ــ خاصة الروحية والمعنوية ــ من الأقارب بسبب التباعد المكانى بينها . ولاحظت البحوث الحديثة قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب فى المدن ، إلى حد فاق فى بعض الأحيان درجة التفاعل فى الريف ، وهى حقيقة ملفتة للنظر تدعونا إلى مزيد من التأمل ، وإلى محاولة الخروج منها بما تنطوى عليه من نتائج هامة لمستقبل الأسرة النووية فى المجتمع الإنسانى عموماً ، وفى مجتمعنا على وجه الخصوص .

وتؤكد هذه الشواهد ــ وكثير غيرها مما لم نسقه هنا ــ أن قضية العزلة التى يقول عنها تالكوت بارسونز لا تصدق بالضرورة على الأسرة النووية فى كل الثقافات الصناعية الغربية ، وأنها فى حاجة إلى إعادة النظر . ويؤكد كونيج أن هذا الوضع يصدق على الأقل بالنسبة لإنجلترا حيث تبرز بشكل واضح قوة العلاقات مع الأقارب فى المدينة حتى وإن كانت ذات آثار ضعيفة واهية من الناحية الاقتصادية . ولذلك يجب ألا نغفل ــ كما سبق أن أشرت فى أكثر من موضع ــ الأنواع الأخرى غير الاقتصادية من التفاعل ، حتى لا نقع فى خطأ إصدار أحكام مضللة على الأسرة النووية فى المجتمع الحديث .

وهناك نقطة أخرى تلقى ضوءاً على أبعاد التفاعل غير الاقتصادى الذى نحاول أن نوضحه ، أن السياسة الاجتماعية للدولة فى إنجلترا ــ وفى كثير من البلاد الأوربية

---

(٣٥) Firth, Raymond, (ed.) Two Studies of kinship in London, 1956.

الصناعية الأخرى كذلك — قد اضطلعت برعاية كبار السن اجتماعياً واقتصادياً من خلال نظم التأمين ، وبيوت العجائز ومختلف الامتيازات التى تمنح لكبار السن . وبرغم أن هذه الرعاية قد تكون قاصرة فى بعض الأحيان — من وجهة النظر الاشتراكية — إلا أنها قد كفت الأبناء مؤونة الاضطلاع بعبء رعاية آبائهم اقتصادياً ، وجعلت العلاقة الجديدة بين الأبناء — الكبار — والآباء تخلو من الأبعاد المادية والواجبات الاقتصادية . وبذلك قضت على مصدر هام من مصادر التشاحن والتدخل من عوامل التوتر التى تشوب العلاقات بين الطرفين ، ومعنى هذا أن العلاقات بين الآباء وأبنائهم يمكن أن تكون أكثر قوة ، كما يمكن أن يشارك الآباء والأبناء الحياة الواحدة مع أسرهم الجديدة ، بحيث يشمل البيت ثلاثة أجيال معاً : الجد والأب والابن . وقد سمح بهذا — كما أوضحت — أن الأجداد لم يعودوا يشكلون عبئاً اقتصادياً على الأسرة نظراً لأنهم يتقاضون معاشهم الخاص ويتمتعون بالتأمينات الصحية وغير ذلك .

وقد ألقت مزيداً من الضوء على هذه الحقيقة دراسة بيتر تاونسند Peter Tawnsend على أحد أحياء مدينة لندن . حيث أوضح تاونسند أن الأسرة النووية يمكن أن تبدو منعزلة فى الظاهر . بمعنى أنها تعيش فى حياة مستقلة ، ولكنها تكون فى الواقع غير ذلك . إذ أن الأجداد قد يعيشون فى هذه الحالة فى نفس المنزل (أعنى فى شقة أخرى من نفس المنزل) ، أو على مقربة من المنزل الذى تعيش فيه الأسرة ، بحيث إن كثافة العلاقات اليومية بين الطرفين قد وصلت إلى نسبة مذهلة (٣٦) . ونود أن نشير إلى ملاحظة هامة فى رأينا . هى أن هذه السمة تبدو بوضوح كلما كان الحى المدروس أكثر تجانساً من الناحية الطبقية . فدراسة تاونسند المشار إليها أجريت على حى تسكنه الطبقة العاملة أساساً ، بينما كانت نفس النتائج أقل وضوحاً فى دراسة أخرى أجريت على حى مختلط طبقياً ، وتبدو فيه العناصر الوسطى بشكل واضح ، مما ينبهنا إلى أن الظروف

---

(٣٦) ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، وعن كافة جوانب حياة كبار السن فى المجتمع الحديث : أوضاعهم ، ظروفهم ، ومشكلاتهم . . . إلخ ، وذلك فى الفصل الممتاز الذى عقده ليوبولد روزنماير عن سوسيولوجيا كبار السن : انظر :

Rosenmayr, Leopold, ,,Soziologie des Alters'' : René Konig, (Ed.) Handbuch der empirishen Sozial forschung, Stuttgart, 1969, Bd. 11, p. 306-357.

الطبقية تلعب هى الأخرى دوراً هاماً فى تشكيل علاقات التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب (٣٧) . وقد بدا ذلك واضحاً فى دراسة أخرى أجراها ويلموت Willmott ويونج Youug فى عام ١٩٦٠ . كما يمكن أن نشير إلى دراسة أخرى أجراها ماريس Marris (فى عام ١٩٥٨) على عينة بلغ حجمها ٧٢ من الأرامل الصغيرات السن نسبياً (حيث تراوحت أعمارهن بين ٢٦ — ٥٦ سنة) . وقد أوضحت الدراسة التأثير الكبير للتضامن الأسرى فى حالات الكوارث (٣٨) .

أما بالنسبة للدراسات الألمانية للاجتماع العائلى حول هذا الموضوع ، فقد لاحظت ظاهرة التفاعل العميق بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب بشكل زائد وملفت للنظر ، إلى حد أن الدارسين لم يروا فى هذه الظاهرة تطوراً طبيعياً لنظام الأسرة النووية ، وإنما اعتبروه رد فعل حاد على ظروف معينة . إذ أن معظم الدراسات التى نعنيها هنا قد أجريت فى فترة ما بعد الحرب مباشرة ؛ فى النصف الأخير من العقد الخامس والنصف الأول من العقد السادس . وقد وضعت هذه الملاحظة كثيراً من دارسى علم الاجتماع العائلى الألمان فى موقف محير يتسم بغير قليل من الخلط والاضطراب ؛ إذ نراهم من ناحية يؤكدون — جرياً على عادة الدراسات الأمريكية والدراسات الأوربية الأخرى — على عزلة الأسرة النووية فى المجتمع الحديث . ثم ينبهون إلى النتيجة البارزة التى خلصت إليها بحوثهم عن قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب . ولذلك نلاحظ على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع أنها قد خلطت بين ظاهرة عرضية موقوتة بظروف أزمة معينة ، باتجاه عام فى تطور الأسرة كنظام فى المدى البعيد ، وإزاء هذا الخلط لا نستطيع أن نتخذ من الدراسات الألمانية المعاصرة للأسرة سنداً يؤكد أو ينفى الاتجاه الذى نحاول أن ندلل عليه ، ولا يستثنى من ذلك سوى دراسات رينيه كونيج (٣٩) .

---

(٣٧) Willmott, Peter and Michaelyoung, Family and class in a London Suburb, London, 1960.

(٣٨) Morris, Peter, Widows and Their Families, London, 1958.

(٣٩) من أبرز الدراسات الألمانية التى تناولت موضوعنا :

a) Thurnwald, Hilde, gegenuwartsprobleme Berliner Familien, Eine Untersuchung an 498 Familien, Berlin, 1948.

كما وقعت الدراسات الألمانية فى خطأ منهجى أساسى جعل نظارتها إلى الموضوع مكبلة فى حدود ضيقة يصعب أن تكون نظرة شاملة للموضوع . فقد حاولت معظم الدراسات الألمانية أن تقيس درجة التفاعل وعمقه بين الأسرة النووية والأقارب من واقع المعيشة فى حياة مشتركة . بمعنى أنها كانت تتساءل أساساً عما إذا كانت الأسرة ذات الجيلين – يشترك معها أحد من الأقارب . وبذلك أغفلت البعد الهام من التفاعل الذى ركزت عليه كثير من الدراسات الأمريكية والإنجليزية المشار إليها ، وأعنى إمكانية قيام هذا التفاعل من خلال سكنى الأسرة النووية على مقربة من أقاربها . وإلى أن تهتم الدراسات الألمانية الاهتمام الكافى بهذا البعد من أبعاد التفاعل ، فإننا لا نستطيع أن نخرج من الدراسات الألمانية برأى واضح وقاطع يؤكد القضية التى نحن بصددها أو ينفيها أو يتحفظ عليها .

أما عن فرنسا فنلاحظ على دراسات الاجتماع العائلى اتساقها مع الاتجاه العام لدراسات علم الاجتماع ، وأعنى التأكيد الواضح للاتجاه التاريخى ، فتشير بعض الدراسات إلى تجاوز الأسرة الممتدة والأسرة النووية فى بعض الظروف(٤٠) . كما تتبعت دراسات أخرى الظروف الأساسية التى أدت إلى تحطيم الأسرة الكبيرة الأرستقراطية

b) Schelsky, Helmut, Wandlungen der deutschen Familieinder gegenwart, 5 deutschen= familie in der gegenwant, 5th. Edition, Stuttgart, 1967 (1st. Edition, 1953).

c) Baumert, gerhard, „Some observations on current trends in the germand families" : Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4, London, 1956.

Baumert, g., „Changes in the family and the Postion of older Persons in Germany"; International Journal of comparative sociology, Vol. 1 (1960).

e) Baumert, g. and Edith Huninger, Deutsche Familien nach der Krieg, Darmstadt1954.

هذا علاوة على الدراسات العديدة القيمة التى قدمها عالم الاجتماع الألمانى الكبير رينيه كونيج ، والتى وردت الإشارة إليها فى ثنايا هذا البحث .

(٤٠) من هذا مثلا دراسات بيتو وآريس :

Petot, Aries, „La famille en France sous l'Ancien régime".

مقال نشره بيتو فى الكتاب الذى أصدره المركز القوى للبحوث العلمية (الفرنسى) CNRS بعنوان :

Sociologie comparée de la Famille contempraine, Paris, 1955.

وكذلك دراسة آريس عن الطفل والحياة الأسرية فى العصر القديم (باريس ١٩٦٠) الذى سبقت الإشارة إليه .

بفعل تدخل السلطة المركزية وإلى ما تبع هذا من تدعيم سلطة الأب داخل الأسر البورجوازية الفرنسية .

وبرغم أهمية هذه الدراسات وغيرها فى تطوير نظرية الأسرة عموماً ، وإثراء معلوماتنا عن ديناميات التغير العائلى فى المجتمعات الأوربية على وجه الخصوص ، إلا أنها لا تلقى لنا ضوءاً يذكر على ظروف حياة الأسرة فى المجتمع المعاصر ، خاصة الظروف المحيطة بالأسرة النووية ، وبوجه خاص المشكلة التى نتصدى لها بالدراسة فى بحثنا هذا . بل إن رينيه كونيج يصل إلى حد القول بأن علم الاجتماع العائلى علم متخلف فى بلد دوركايم ، وهى شهادة يشاركه فيها بعض علماء الاجتماع الفرنسيين البارزين . فبحوث الاجتماع العائلى الفرنسية ما زالت تقليدية سواء فى موضوعاتها أو فى مناهجها ، ولم تلتفت بالقدر الواجب إلى المشكلات الحديثة التى يهتم بدراستها علم الاجتماع العائلى المعاصر فى أمريكا أو بعض البلاد الأوربية الأخرى كبريطانيا أو ألمانيا على سبيل المثال . فنحن يمكن أن نجد بسهولة تحليلات لظروف الحياة العائلية فى الطبقات الاجتماعية المختلفة (الطبقات الفلاحية والبورجوازية والعمالية) ، ولكننا لا نجد شيئاً جديداً بعد هذا . وفى أحيان قليلة وبشكل عابر ، يشير بعض الباحثين — مثل سوتر[٤١] Sutter وطاباه Tadah — إلى كثرة عدد الزيجات التى تعقد بين الأقارب فى المدن الفرنسية الكبرى[٤٢] ، أو يشير آلان جيرار Girard مثلا إلى أن الأزواج الشبان يحافظون على تنمية علاقاتهم مع والديهم بعد الزواج . وإن كان جيرار

---

(٤١) انظر على سبيل المثال :

Sorre, Maximilien, Sociologie comparée de la famille contemporaine, 1955, p. 5.

وانظر كذلك

Brams, Lucien "Synthese et conclusion" dans sociologie comparée de la famille contemporaine, *op. cit.*, p. 185-186.

(٤٢) انظر على سبيل المثال دراسة سوتر وطاباه

a) Sutter, Jean, „Evolution de la distance séparant Le domicile des future époux", dans : Population, T. 13, 1958.

b) Sutter, J. et L. Tabah, Fréquences et repartition des mariages consangunies en Frances", dans : Population, T. 3, 1948, pp. 110-111.

وانظر كذلك كتابنا ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

يقصر اهتمامه على الأشخاص الذين يعيشون فى حياة واحدة ، ولا يتتبع طبيعة وكثافة علاقات الأسر النووية مع الأقارب المجاورين (وهو نفس التصور الذى سبق أن لاحظناه على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع)[٤٣]. كذلك يذكر جاك دوبليه Jacques Doublet عرضًا ارتفاع درجة المساعدة المتبادلة والتعاون بين الأسر النووية عند الطبقة العمالية ، دون أن يوفى هذا الموضوع حقه من التفصيل ، أو يدلل بشكل واضح مستند إلى بيانات محددة يمكن استخدامها بشكل مفيد فى عقد المقارنات .

ويمكن تلخيص الوضع بأن الدراسات الفرنسية الاجتماعية حول هذا الموضوع قد تخلفت عن متابعة التيار العالمى ، ولكنها لا تعدم مع ذلك بعض الإشارات العابرة — التى ذكرنا بعضها — التى تؤكد نفس اتجاه التطور الذى نحاول توضيحه فى دراستنا هذه[٤٤].

رابعاً : الأسر النووية فى البلاد النامية

إذا كان صحيحًا أن نمو الصناعة لا يؤدى بالضرورة إلى عمومية الأسرة النووية ، كذلك فإن التخلف الاقتصادى لا ينفى بحال من الأحوال وجود أسر نووية فى الطبقة الدنيا . كذلك يجب ألا يعتبر وجود الأسر الممتدة فى الطبقة العليا عائقًا يحول دون النمو الاقتصادى للمجتمع . وقد عرف التاريخ أمثلة واقعية لهذا ، كما كان الأمر فى روسيا والصين . على حين كان مختلفًا بالنسبة لليابان . وسنحاول فى هذه الفقرة أن نتعرف على حقيقة الأوضاع بالنسبة للأسرة النووية فى البلاد النامية اليوم . ومن الطبيعى أننا لا يمكن أن نوفى هذا الموضوع حقه ، لذلك سنكتفى بتحديد الملامح العامة والإشارة إلى بعض الخطوط الرئيسية . ولعل هذا من شأنه أن يحفز الباحثين ببلادنا إلى إجراء الدراسات الكفيلة بتوضيح حقيقة الموقف فى البلاد النامية على وجه العموم وفى بلادنا بصفة خاصة .

يجب أن نقرر منذ البداية أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هى النمط

---

(٤٣) Girard, Alain, ,,Aspects statistiques du Probleme familial'' dans : Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris, 1955.

(٤٤) انظر حول هذا الموضوع العرض المفصل عند رينيه كونيج ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ وكذلك كتابنا « الاجتماع الفرنسى المعاصر » الذى سبقت الإشارة إليه .

الوحيد من الأسرة الذي كان سائداً في البلاد النامية. فهو تماماً كخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هي التي كانت سائدة في الثقافات الإغريقية والرومانية وغيرها من ثقافات العالم القديم. وقد سبق أن أوضحنا هذا الموضوع بصفة عامة. أما فيما يتعلق بمجتمعات البلاد النامية، فإن هناك بالفعل عديد من الأسباب التي تبرر —بل وتحبذ أحياناً— وجود عدد ضخم من الأسر النووية يختلف من مجتمع لآخر. وقد تكونت هذه الأسر النووية بطرق مختلفة وفي ظل ظروف متباينة. فنجد — كقاعدة تقريباً — أن الأسر النووية هي الشكل السائد عند طبقات العبيد وكل من يشغل صفة التابع أو الخادم اللصيق بصاحبه. كما تكونت الأسر النووية نتيجة الهجرات والفتوحات والخسائر البشرية الضخمة في الحروب أو الأوبئة. وقد كانت أدنى الطبقات الاجتماعية التي تتأثر دائماً بهذه الظروف. يضاف إلى هذا عامل آخر يرجع إليه الفضل في زيادة انتشار الأسر النووية هو العامل الأيديولوجي السياسي. وقد أكد رينيه كونيج ومن قبله وليام جود أثر الثورة السياسية والأيديولوجية في العالم العربي على انتشار الأسرة النووية نتيجة لتحرر المرأة[٤٥]. ومع أننا يجب ألا نبالغ في تقدير دور هذه الحركات الثورية من حيث أثرها على تغيير شكل الأسرة. إلا أننا يجب — مع ذلك — ألا نغفل هذا البعد الثوري، خاصة عند ما يستمر لفترة طويلة أو يرتبط بعمل سياسي طويل الأمد، كما كان الوضع في ظل حركة كمال أتاتورك في تركيا أو في الجزائر حتى عهد قريب.

إلا أنه يحدث في حالات أخرى أن تخبو هذه الحركات ويضعف تأثيرها وتنتهي إلى سبات عميق. ومن اليسير أن نضرب أمثلة على مثل هذه التطورات. ولعل أبرزها أن النسبة المئوية للفتيات اللائي يترددن على المدارس في بعض البلاد الإسلامية ما زالت منخفضة بشكل عام، وهي ظاهرة ملحوظة بوضوح في معظم بلاد الشمال الإفريقي وفي جزء كبير من البلاد الإسلامية في آسيا كإيران والباكستان وأندونسيا. بل إننا نجد في بعض الأحيان أن منجزات بعض الحركات الثورية قد ضاعت وانعدم تأثيرها بسبب بعض الحركات الرجعية المضادة التي قامت لمواجهتها كما حدث لحركة أمان الله خان في أفغانستان.

---

(٤٥) Konig, R. *op. cit.*, p. 232, and Goode, *op. cit.*, (1963), p. 162.

ومهما يكن تأثير هذه الحركات الإصلاحية وهذه الاتجاهات الأيديولوجية فإننا نود أن نؤكد عليها لما لها من أهمية فى إلقاء مزيد من الضوء على الفكرة العامة التى نرمى إلى توضيحها هنا . ذلك أنها تمت جميعًا دون أى تدخل أو أى تأثير للتصنيع . وتعد هذه الأحداث بمثابة شاهد جديد على ضعف النظرية القائلة بوجود علاقة خاصة بين تطور الأسرة والتصنيع . وربما كان أقصى ما يمكن أن نتصوره عن هذه العلاقة هو أن نعتبر تطور الأسرة فى اتجاه معين وفى مجتمعات معينة (كما فى البلاد الاشتراكية على سبيل المثال) جزء من رد الفعل فى إطار خطة إصلاحية عامة مرسومة فى ضوء نظرة شاملة ومنفذة بطريقة شاملة أيضًا . ولكنها ليست حتى فى هذه الأحوال نتيجة للتصنيع ؛ ولا يمكن أن تعتبر كذلك . بل إننا نجد على العكس من هذا أن هناك سؤالا منطقيًّا يطرح نفسه علينا : ما هى أكثر أشكال الأسرة ملاءمة فى المناطق الحضرية فى بلاد الشمال الإفريقى ، وبعض هذه المناطق الحضرية ذو عهد بعيد بالتحضر ، يقترب فى بعض الأحيان من المائة عام أو يتجاوزها. تدلنا الدراسات العديدة التى أجريت عن هذه المناطق أن الأشكال الممتدة من الأسرة هى بالذات أكثر الأشكال ملاءمة وأكثرها حظًّا من النجاح . تلك المناطق التى قطعت شوطًا ليس بالقليل على طريق الأخذ بالأساليب الاقتصادية الحديثة . وقد أكد هذه الحقيقة كارمل كاميرى C. Camilleri فى دراساته العديدة التى أجراها عن الأسرة فى تونس[٤٦] .

---

(٤٦) ومن أهم مؤلفات كاميرى المشار إليها هنا :

Camilleri, Carmel, Etude sur l'integration familiale du jeune Tunisien Cultivé, dans : les cahiers de Tunisie, T. 33-5 (1961).

——, Les rapports familiaux du jeune Tunisien de culture occidentale, dans : Enfance (1962).

——, Statut et rôle familiaux de la femme. Leur representiation dans des groupes de jeunes travailleuses Tunisiennes, dans : Revue française de Sociologie, T. 3 (1964).

——; Les représentations éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunisie, dans : Revue Tunisienne des sciences Sociales, T. 3 ,(1965).

——, Erhaltung der erzieherischen Aufgable der familie, in : Kôlner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 18, (1966).

« احتفاظ الأسرة بوظيفتها التربوية » .

——, Les relations parents - enfants en Tunisie, Paris. 1966.

——, Famille et modernité en Tunisie, dans : Revue Tunisienne des sciences Sociales, T. 4 (1967).

والحق أنه يجب أن نتساءل فعلا أى الأسر يمكن أن تتمتع بفرص أفضل فى المدينة ؟ . هل الأسرة النووية المنعزلة التى يعمل على إعالتها شخص واحد ، أم الأسرة الممتدة التى يعولها رجلان أو أكثر ؟ . إذا تأملنا الوضع بالنسبة للأسرة النووية المنعزلة لوجدنا أن نزول المرأة إلى ميدان العمل سيصبح على الفور بمثابة عقبة ليست بالهيئة أمام حياة الأسرة . وتزداد مشكلات مثل هذه الأسرة حدة إذا ما كانت أسرة مهاجرة إلى المدينة ليس لها أقارب يمكن الاعتماد عليهم فى المشاركة فى حل بعض هذه المشكلات . أما فى الحالة الثانية وأعنى بالنسبة للأسرة الممتدة، فإن المرأة يمكن أن تدير شئون المنزل حتى إذا اتجهت المرأة الأخرى أو النساء الأخريات إلى العمل والتكسب . ومن هنا نرى أن تأمل الواقع الفعلى بعين فاحصة سوف يدفعنا إلى إعادة النظر فى كثير مما نعتبره من الأمور البديهية والمسلمات .

ومن الشواهد البعيدة الدلالة ، الحقيقة التى كشفت عنها بعض الدراسات القليلة التى أجريت مؤخراً على بعض المجتمعات الإسلامية . فقد أوردت هذه الدراسات كثيراً من الشواهد التى تؤكد أن مختلف أشكال الأسرة الممتدة لم تكن واسعة الانتشار ، ولم تكن هى الشكل السائد أو المسيطر ، كما كان جمهور الباحثين يعتقد فى الماضى دون تمحيص . إذ الواقع أن الأسرة الممتدة كانت عند جميع الشعوب الإسلامية بمثابة « مثل أعلى » أو نموذج يحتذى . إلا أن هذا التطلع إلى ذلك المثل الأعلى لا يعنى أن غالبية أبناء تلك المجتمعات كانت تعيش وفقاً لهذا الأسلوب أو داخل هذا الإطار من أطر الحياة الأسرية .

وقد دلت دراسة الباحثة فوللر A. H. Fuller على إحدى القرى الإسلامية فى لبنان على أن الوحدات العائلية الصغيرة هى الشكل الغالب على الأسرة فى تلك القرية[٤٧] . إلا أنها لاحظت إلى جانب هذا وجود علاقات نشيطة وقوية مع دائرة الأقارب المقربين والبعيدين على السواء . وهناك بعض الشواهد التى أوردتها الباحثة فوللر ، والتى تشير إلى أن الأسرة النووية ليست هى الشكل المفضل الذى يمكن للأسرة المهاجرة حديثاً أن تبدأ منه حياتها فى المدينة ؛ ولذلك يصادف المرء الأسرة النووية بكثرة فى الأحياء

---

(٤٧) Fuller, Anne H; Buarij, Portrait of a Libanese Muslim Village, Cambridge, Mass; 1961.

المتخلفة فى مدن الشرق الأوسط وفى « مدن الصفائح »[٤٨] Bidonville فى بلاد شمال أفريقيا . على أننا يجب ألا نعتبر أن هذا هو القاعدة دائمًا . فهناك بعض المعلومات الحديثة من تونس تشير إلى استمرار الأشكال الممتدة من الأسرة بعد الهجرة إلى المدن حتى فى داخل الأحياء المتخلفة أو مدن الصفائح هذه . ونجد على العكس من هذا أن رب الأسرة يفضل أن يستأجر عاملا غريبًا بدلا من أحد الأقارب . ولكن يجب أن نعترف أنه مهما كانت قوة الحجج ودلالة الشواهد التى نسوقها من هنا ومن هناك ، فإنه يعيب هذه البيانات جميعًا ويقلل من قيمتها أنها غير متكاملة ، وأنها غير قابلة للمقارنة مع بيانات سابقة عليها . هذا علاوة على الحقيقة العامة التى تنسحب على كل ما يتصل بدراسة الأوضاع الاجتماعية فى البلاد النامية ، وأعنى قلة البحوث العلمية التى أجريت حول هذه الموضوعات ، أو على وجه التحديد البحوث التى تلتزم منهجًا علميًا سليمًا .

أما حينما توجد بيانات يوثق بها ، فإننا كثيراً ما نجدها تنتهى بنا إلى نتائج مثيرة ومفاجئة كتلك الدراسة التى نشرها حرفوش عن البناء الاجتماعى لعينة من الأسر الفقيرة فى مدينة بيروت[٤٩] . وقد درس حرفوش عينة من الطبقات الفقيرة من المجموعات السلالية الثلاثة : الأرمن ، والمارونيين ، والسنيين . وقد كشف عن وجود الأوضاع التالية فيما يتعلق بحجم الأسرة .

---

(٤٨) المقصود بمدن الصفائح Bidonville تلك الأحياء التى تتكون من أكواخ من صفيح يقيمها المعدمون فى ضواحى المدن الكبرى . وهى ظاهرة معروفة فى كل بلاد العالم النامى ، ولكن استخدام الاسم بالذات يرتبط بمدن الشمال الإفريقى .

(٤٩) Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, Beirut, 1965.

جدول رقم (١)

أنماط الأسر فى ثلاث مجموعات سلالية فى بيروت

فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢

الجماعات السلالية	الأسر النووية		الأسر الممتدة			
	طول العام		طول العام		جزء من العام	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأرمن	٦٥	٤٩,٦	٦٦	٥٠,٤	—	—
المارونيين	٨٨	٧٣,٤	٢٥	٢٠,٨	٧	٥,٨
السنيين	٧١	٦٢,٣	٤٣	٣٧,٧	—	—
	٢٢٤	٦١,٤	١٢٤	٣٦,٧	٧	١,٩

المصدر : حرفوش ؛ البناء الاجتماعى للأسر الفقيرة فى لبنان ، بيروت ؛ ١٩٦٥ ص ٣٤ .

وتدلنا هذه الأرقام على ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بشكل مذهل فى بيروت (حيث تبلغ جملتها ٣٨,٦٪) فى بيئة حضرية متفرنجة إلى حد بعيد ، مع ملاحظة ضرورة الانتباه إلى الفارق بين الأسرة التى يعيش أفرادها مع بعضهم طوال العام ، وتلك التى يعيش أفرادها جزءاً من العام فقط مترددين من حين لآخر بين الجبل والمدينة . ومن اللافت للنظر بشكل خاص أن الأرمن بالذات الذين بدأوا يسكنون البلاد منذ فترة قصيرة نسبياً هم الذين يتميزون بأعلى نسبة من الأسر الممتدة . وقد قدمت لنا الدراسة بيانات مفصلة عن نوع قرابة الأقارب الذين يعيشون فى الأسر الممتدة تبعاً لعلاقتهم برب الأسرة . ويدلنا الجدول التالى المنشور على الصفحة ٣٦ من دراسة حرفوش المشار إليها إلى نوعيات أولئك الأقارب .

جدول رقم (٢)

العلاقة مع أفراد الأسرة الممتدة وأعدادهم باستثناء الوالدين والأطفال

الجماعةالسلالية	الحماة	الحمو	أخت الزوج أو الزوجة	أخ الزوج أو الزوجة	العمة أو الخالة	أسر نووية أخرى
الأرمن	٥٨	٣٢	٢٧	٣٠	١	٧
المارونيين	١٩	١٣	١٣	١٦	١	٤
السنيين	٣٠	١٨	١٤	١٩	٢	١٣
المجموع الكلى	١٠٧	٦٣	٥٤	٦٥	٤	٢٤

وتدلنا هذه الدراسة بوضوح على مدى ملاءمة الأسر الممتدة للبقاء فى الظروف الحضرية المتطورة ، حتى وإن كانت أغلبية الأسر (حوالى الثلثين) تنتمى إلى الطبقات الوسطى ، وكان الثلث فقط هو الذى ينتمى إلى الطبقات الدنيا . ومما يعيب هذه الدراسة عدم تحديد نسبة كل من الأسر النووية والأسر الممتدة تبعاً للوضع الطبقى . فنى هذه الدراسة ، وفى بعض الدراسات المشابهة التى أجريت على بعض البلاد الإسلامية الأخرى ، كان الباحثون يقعون فى خطأ منهجى أساسى ؛ إذ يقتصرون على عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معاً فى حياة مشتركة ، ولم يفكر أى منهم فى قياس مدى شدة وكثافة العلاقات القائمة بين الأقارب الذين يعيشون فى حياة مستقلة ؛ ذلك أن انفصال الأقارب فى أكثر من حياة لا يمنع على الإطلاق أن يقوم بينهم نوع من التفاعل العميق والاعتماد المتبادل الوثيق الذى قد يكسبها — من الناحية البنائية — طابع وسمات الأسر الممتدة ، حتى وإن لم تجمعها حياة منزلية مشتركة .

وهناك عديد من الدراسات عن بعض المناطق المتخلفة فى جنوب إيطاليا وغيرها توصلت إلى نتائج هامة بالنسبة لموضوعنا . إذ اتضح أن نسبة كبيرة من الأسر

الحضرية تعيش فى أسر ممتدة . على حين أن الأسرة النووية ظاهرة لها وجودها البارز الواضح فى المناطق الريفية وفى الأحياء المتخلفة فى المدن[٥٠] . وإن كانت تجب الإشارة إلى أن حجم الأسرة فى تلك المناطق الريفية كانت تختلف تبعاً لحجم الملكية الزراعية ، كما كان الوضع قديماً بالنسبة للفلاحين الصينيين ، حيث كنا نجد أن أصغر الأسر فى الريف الصينى هى تلك التى لا تملك شيئاً من الأرض . وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من الشواهد التى توحى بأن هذه الأوضاع سوف تتعرض للتغير فى المدى القريب أو البعيد ، فإننا نؤكد من جديد أن هذه التغييرات لا علاقة لها بالتصنيع ، حيث إنه يغيب غياباً شبه كامل فى تلك المناطق . أما حيث يوجد قدر من التصنيع فإن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية يرجع بالتأكيد إلى عوامل أخرى غير التصنيع ، يمكن أن يكون من بينها الفقر الشديد أو التفكك الاجتماعى بصفة عامة . ولعل القرية المصرية النوبية (غرب أسوان) تقدم لنا نموذجاً حياً وقريباً يؤكد صحة هذه النظرة حيث يعمل أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة فى الصناعة أو ما يتعلق بها . وهم جميعاً يعملون فى بيئة حضرية خالصة (مدينة أسوان والمنشآت الصناعية الضخمة المحيطة بها كالسد العالى وشركة كيما ، وشركة الحديد والصلب) . ومع ذلك فالأسرة الممتدة هى الشكل السائد فى الوقت الحاضر . وستظل بالتأكيد مسيطرة مدة جيل أو جيلين فى المستقبل أيضاً[٥١] .

وهناك عالم آخر بظروف أخرى وأوضاع خاصة فى الهند . ومن حسن الحظ أن لدينا قدراً معقولا من البحوث التى أجريت عن الأسرة فى الهند . ولكننا نلحظ هنا أيضاً أن التحول الذى طرأ على شكل الأسرة قد صدر عن دوافع أيديولوجية وسياسية أكثر من صدوره عن عملية التصنيع . أما عن وضع الأسرة فنجد هنا أيضاً أن الأسرة الكبيرة هى المثل الأعلى والصورة النموذجية فى ذهن الناس . ولكنا

---

(٥٠) انظر دراسة حرفوش عن الأسرة الفقيرة فى لبنان :

Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, Bireut, 1965.

(٥١) وهو ما دلت عليه الدراسة التى اشتركنا فيها عن غرب أسوان ، وسوف ينشر قسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، تقريراً عن أهم نتائج هذه الرحلة العلمية .

نترك هذا المثل الأعلى ونتساءل عن الواقع القائم فعلا . فنجد فى الهند أن الأولاد قد يظلون فى حياة واحدة مشتركة بعد فترة من الوقت من وفاة أبيهم . وغالبًا ما يكون هذا التماسك تلقائيًّا ، ولكنه مؤقت ولفترة قصيرة فقط بعدها يتفرق الأبناء ليكون كل لنفسه أسرة نووية . وقد دفع تكرار هذا الوضع بعض الباحثين مثل ويليام جود إلى القول بأن الأسرة الهندية تعيش تطوراً دوريًّا ، أى تطور يتخذ شكل مراحل متعاقبة تمر بها الأسر الكبيرة ثم تنتهى فتعود تقطع نفس الدورة من جديد(٥٢). فنجد الأبناء وزوجاتهم وأطفالهم يعيشون مع الأب فترة من الوقت ثم ينفصلون بعد ذلك لظرف أو لآخر ، وتتفرق بذلك الأسرة الكبيرة إلى مجموعة من الأسر النووية(٥٣). ثم قد يحدث أن يعود أحد هؤلاء الأبناء إلى تكوين أسرة كبيرة . وهكذا تعيد الأحداث نفسها من جديد . لذلك يبدو من الواضح أن الأسرة الكبيرة من هذا النوع ليست شكلا مستقرًّا من أشكال الأسرة كما كان يعتقد فى الماضى ، وكما كان الوضع فى مجتمعات أخرى ، كالحال فى الصين قديمًا قبل الثورة أو فى يوغوسلافيا قديمًا . ولكن يجب أن ننبه إلى ظرف هام من ظروف هذه العملية . فإذا افترضنا أن الأسرة الكبيرة التى سبق الإشارة إليها تتفرق لتصبح خمسة أو سبعة أو عشرة أسر نووية ، فإن فرصة التحول إلى أسرة كبيرة مرة أخرى لا تتاح لكل هذه الأسر العشر مثلا ، وإنما واحدة منها أو بعضها فقط . هذا إذا أتيحت الفرصة أصلا . أما بقية الأسر النووية فإنها تظل إلى الأبد أسراً نووية .

فإذا أخذنا هذه الحقائق فى الاعتبار ، أمكننا أن نفهم كيف أن بيانات التعداد القديمة فى الهند (والإشارة هنا إلى تعداد ١٩٠١) قد دلت على أن متوسط حجم الأسر الهندية كان صغيراً . كما أنه كان هناك ما يشبه التطابق بين عدد البيوت وعدد الأسر النووية . ومعنى هذا أن الأسرة النووية كانت هى الشكل السائد فى الهند منذ ذلك الوقت البعيد . ولا يستثنى من ذلك إلا الطبقات العليا فقط ، وهى فى مجموعها ليست سوى أقلية ضئيلة بالقياس إلى المجتمع الهندى كله . فقد

---

(٥٢) W. Goode, *op. cit.*, (1963), p. 244.

(٥٣) Gore, M.S. the Traditional Indian Family, p. 212.

وهو مقال منشور ضمن الكتاب الذى أشرف ماير نيمكوف على تحريره ، والذى سبقت الإشارة إليه (صادر عام ١٩٦٥) .

كانت الأسر الكبيرة هي الشكل السائد عند هذه الطبقات العليا . أما فى الطبقات الدنيا فقد كان الابن يستقل عن أسرته ويكون لنفسه حياة منزلية خاصة بمجرد أن تنجب زوجته أطفالا . ويمكننا على أساس هذه البيانات القديمة من ناحية ، وعلى أساس الإحصاءات الحديثة من ناحية أخرى أن نقرر أن الأوضاع لم تتغير فى الحقيقة على مدى نصف القرن الماضى[٥٤] .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن اثنان من علماء الاجتماع الهنود هما كاباديا K. M. Kapadia وديساى I.P. Desai قد أشارا فى دراسات حديثة لهما إلى أن هناك بعض الأسر الكبيرة الوظيفية . أى التى تظل متماسكة ، لأنها تحقق لأفرادها خدمات وامتيازات معينة لا يمكن أن تتحقق لهم إذا تفرقوا إلى أسر صغيرة . ونبه كل من كاباديا وديساى إلى أن هذه الأسر المشار إليها تتخذ شكل الأسر النووية فى الظاهر ، وإن كانت فى الحقيقة يجب أن تعتبر أسراً ممتدة بحكم ما يقوم بين أفرادها من علاقات وما يجمع بينهم من تفاعل[٥٥] .

وقد تكلم جور M.S. Gore فى نفس الاتجاه تقريباً عندما نبه بوضوح إلى أنه ليس المهم هو نوع المعيشة ؛ أعنى فى بيت واحد أو فى بيوت متفرقة ، وإنما الفيصل والعامل الحاسم فى الموضوع هو نوع التفاعلات التى تقوم بين الأفراد وبين الوحدات العائلية ومدى كثافتها . ويقول جور بالحرف الواحد : « إذا فهمنا هذا ، فإنه لن يكون من التناقض القول بأن العلاقات الأسرية الممتدة يمكن أن تظل قائمة حتى إذا تغير تركيب الحياة المنزلية وأصبح مقسماً إلى وحدات نووية[٥٦] » .

---

(٥٤) انظر حول هذا الموضوع مقال أورنشتاين :

Orenstein, Henry, The Recent History of the Extended Family in India, in : Social Problems, Vol. 8, (1961).

(٥٥) انظر نماذج من أبرز دراساتهما :

Kapadia, K.M., Marriage and Family in India, 2ed., Bombay, 1959; Desai, I.P., The Joint Family in India, in : Sociological Bulletin, Vol. 5 (1956).

——; Some Aspects of the Family in Mahava : A Sociological Survey of Jointness in a Small Town, Bombay, 1964.

(٥٦) Gore, M.S., „The Traditional Indian Family", in Nimkoff, M.F., (ed.) Comparative Family Systems, Boston, 1965, p. 212.

ومن الممكن فهم هذه الحقيقة من زاويتين : **الأولى** أن الأسر الكبيرة ليست من الكثرة بالشكل الذى كان يعتقد من قبل . **والثانية** أن وجود الأسر النووية لا يدل فى ذاته على لحدوث تغير فى شكل الأسرة ؛ ذلك أن الأسر النووية يمكن أن تخضع لاتجاهات كتلك الاتجاهات التى تميز الحياة فى أسر كبيرة . كما أن أفراد الأسر الكبيرة يمكن أن يخضعوا لاتجاهات كتلك الاتجاهات الشائعة فى الأسر النووية . هذا إذا أغضينا الطرف مؤقتاً عن حقيقة أخرى أساسية هى أن أحد الشكلين يمكن أن يتحول إلى الشكل الآخر والعكس بالعكس ، وهى ظاهرة متكررة لانعدام الشواهد عليها هنا وهناك .

وقد دعى مادان Madan إلى ضرورة التمييز بين الأسر الكبيرة ذات الملكية المشتركة أو الثروة غير المجزأة ، والأسر ذات الملكيات المجزأة ، وبالتالى الحياة المنزلية المستقلة . ولو أنه أشار كذلك إلى أن انقسام الثروة أو انفصال الحياة المنزلية لا ينفى المشاركة فى شعائر واحتفالات دينية فى بعض المناسبات كل عام . ويهمنا فى كلام مادان أنه قد التفت إلى حقيقة منهجية نلح عليها مراراً ، حيث لم يعط الأهمية لدراسة عدد الأفراد الذين يعيشون فى حياة مشتركة فحسب ، ولكنه خطا خطوة أبعد عندما انتبه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة السلوك الفعلى ، على اعتبار أن هذا السلوك الفعلى هو الكفيل بتحديد طبيعة الأسرة ونمطها ، والدلالة عما إذا كانت أسرة كبيرة ، أو نووية ، أم غير ذلك[٥٧] .

ولكننا لو بالغنا فى الاعتماد على دراسة علاقات التفاعل بين الوحدات الأسرية . فإننا سوف ننتهى إلى القول بأنه لا يوجد ثمة فارق بين الظروف الأسرية فى البلاد النامية والظروف الأسرية فى البلاد « الغربية » . فقد أشرنا من قبل إلى كثرة الزيارات وعلاقات المساعدة المتبادلة بين الأقارب هناك على نحو يتجاوز ما كنا نعرفه فى الماضى عن مفهوم الأسرة النووية المنعزلة . ولذلك فإن الإضافة المنهجية التى يقدمها مادان تمثل فى نظرنا وسيلة هامة لإحكام الدراسة وتأمين مسارها حيث يصبح من الممكن الاعتماد على أكثر من عامل ومراعاة أكثر من بعد . ولو أن

---

(٥٧) Madan, T.N., ,,The Joint Family , in John Magey (ed.), Family and Marriage, Leiden, 1963.

دراسة علاقات الملكية ليست حاسمة الدلالة دائمًا أو قاطعة بحيث يمكن أن نستعين فى هذا الصدد ببيانات إحصائية ونستغنى عن معايشة الواقع . فمعايشة هذا الواقع بأبعاده المختلفة وأخذ كل مكوناته فى الاعتبار هى العاصم دائمًا من كل زلل . فقد نجد — مثلا — فى الهند أو فى غيرها من البلاد النامية بعض الإخوة الذين يعيشون فى أسر نووية مستقلة تمام الاستقلال ، ولكنهم لا يرغبون فى تقسيم الثروة التى ورثوها عن أبيهم ، لأن الوضع القائم أكثر راحة لهم ، وربما أنفع ماديًّا لهم . كما يمكن من ناحية أخرى يقسم أن الإخوة الثروة فيما بينهم ، وبذلك نعتبرهم أسراً نووية فعلا ، ولكن تظل بينهم علاقات مادية فعلية وثيقة متعددة الأبعاد تميزهم بطابع الأسرة الكبيرة ، برغم أنهم يعيشون فى حياة منزلية مستقلة ، وأنهم قسموا ثروتهم فيما بينهم . وعلاوة على هذا كله سيكون من الطريف أن نلاحظ فى المستقبل النتائج التى ستترتب على قانون عام ١٩٥٦ ، الذى يصبح بمقتضاه من حق البنات أن يشاركن فى إرث الأسرة .

والواقع أن تقييم كل هذه الظواهر يتعرض لصعوبات خطيرة تتمثل فى الأحكام المسبقة الموجودة فى عقول الباحثين . فنجد من ناحية أن الباحثين الغربيين يميلون إلى المبالغة فى تقدير تلك الجوانب فى حياة الأسرة الهندية التى تؤيد انتشار نمط الأسرة الكبيرة . كما أنهم يجهدون أنفسهم دائمًا فى البحث عن السبل التى يمكن من خلالها أن تنبثق الأسرة النووية من الأسرة الكبيرة على الرغم من أن الأسرة النووية يمكن أن تكون قائمة ومنتشرة منذ زمن بعيد(٥٨) . بينما نجد من ناحية أخرى أن الباحثين المحليين قد يعكسون بعض أنواع التحيز عن غير وعى . إذ يبالغون أحيانًا فى تقدير أهمية وانتشار « النظام القديم » الذى كان مثلا أعلى ، أكثر منه واقعًا حيًّا . ولا شك أن من العقبات الرئيسية التى تقلل من كفاءة تحليلات العلماء الهنود

---

(٥٨) ومن الأمثلة البارزة على ذلك تايلاند حيث كانت الأسرة النووية مسيطرة سيطرة واضحة منذ هجرة الشعب من جنوب الصين . انظر حول هذا الموضوع :

Embree, John F., thailand. "A looseley structured social system" : American Antropologist Vol. 52 (1950), p. 235, and Hamburger, Ludwig, „Fragmentierte gesellschaft. Die Struktur der. Thai-Familie" : Kôlner zeitschnift fur soziologie und sozialpsychologic, Vol. 17 (1965).

للظواهر الأسرية الموجودة فى مجتمعهم ، تصورهم الخاطئ المبالغ فيه لدرجة عزلة الأسرة النووية فى الغرب . فهى عزلة ليست من الشدة والتطرف بالصورة التى يتصورونها ، ومن ثم يمكن أن يجد الباحث المحلى فى أى ارتباط بين الأسر النووية وبعضها تعبيراً عن الانتماء إلى أسرة كبيرة ، وذلك بسبب معالم هذا النمط المتطرف الذى كونه لنفسه عن الأسرة النووية المنعزلة .

خاتمة

ومهما يكن تقييمنا لهذه البحوث ، ومع اعترافنا بصعوبة الوصول إلى رأى قاطع خاصة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لظروف الأسرة فى البلاد النامية ، فإن هناك شيئاً واحداً مؤكداً .

إن تغير الأنماط الأسرية ، وبالذات تطور الأسرة النووية لا يرتبط بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً . وطبيعى أن هذا لا ينفى ، ولا يمكن أن ينفى ، أنه سيتضح فيما بعد (أعنى بعد دخول التصنيع وانتشار التحضر) أن هذا النمط من الأسرة يتناسب تناسباً عالياً مع ظروف الحراك الجغرافى والاجتماعى المصاحب للتصنيع خاصة فى مراحله الأولى .

ونود فى النهاية أن نلفت النظر إلى قضية أخرى . فإذا كانت الأسر النووية موجودة ، وسائدة أحياناً ، فى مجتمعات البلاد النامية فإن الأسرة الزواجية ما زالت غير موجودة ، إلا بعض الاستثناءات القليلة . وذلك أن الأسرة الزواجية تقوم على الارتباط الشخصى الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردى كأساس لقيام الأسرة الزواجية . لذلك ننبه إلى أن ظروف حياة الأسر فى البلاد النامية تدعونا إلى الفصل بين مفهومى الأسرة النووية والأسرة الزواجية . مع أننا لا نستبعد إمكانية وجود علاقة شخصية وثيقة بين الزوجين فى الأسرة النووية ، إلا أن توافر هذه العلاقة ليس شرطاً أساسياً من شروط قيامها . ذلك أن الاختيار الحر القائم على اعتبارات شخصية ، سواء للرجل أو للمرأة ، لم يصبح بعد ظاهرة فى البلاد النامية . وحتى تلك البلاد التى أدت فيها بعض الحركات النسائية المنبثقة عن أفكار إصلاحية سياسية إلى إحداث تعديلات فى وضع المرأة وظروف حياتها ، فإن المرأة لم تصبح بعد شخصاً يتمتع بحقوقه كاملة على قدم المساواة مع الرجل . ومع ذلك فقد بدأت الحواجز القديمة التى كانت تفصل الشاب عن الفتاة تتساقط تدريجياً ، بحيث يمكننا بالنسبة للمستقبل فى تلك المجتمعات ، وإن كان تحقيق ذلك يتطلب إصدار كثير من التشريعات الجديدة التى تدعم ذلك النظام وتحميه . وهو ما نأمل أن تشهده بلادنا فى المستقبل القريب .

قائمة ببليوجرافية عامة عن التنمية والتخلف *

أولاً : القائمة العربية

* أعد القائمة الببليوجرافية بقسميها العربي والإفرنجي الدكتور السيد محمد الحسيني .

[يراعى القارئ أن أسماء المؤلفين الواردة فى القائمة العربية مرتبة حسب اللقب ، وليس حسب الاسم الأول لصاحبه] .

١ — الأتاسى ، سيد حسين ، « العقل الأسير فى دراسات التنمية : بعض مشكلات مهملة والحاجة إلى تقليد مستقل لعلم اجتماعى فى آسيا » ، ترجمة الدكتور راشد البراوى، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، ١٩٧٢ .

٢ — أحمد ، عبد الكريم : **القومية والمذاهب السياسية** ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ (انظر على وجه الخصوص القسم الثالث من الكتاب) .

٣ — ألبرتينى ، ج ، م ، **التخلف والتنمية فى العالم الثالث** ، دار الحقيقة ، نقله إلى العربية زهير الحكيم .

٤ — الأهوانى ، عبد العزيز (دكتور) ، السلفية الجديدة ، **مجلة الثقافة** ، العدد العاشر ، ١٩٦٣ .

٥ — أوسيبوف ، **قضايا علم الاجتماع ، دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى** ، ترجمة الدكتور سمير نعيم أحمد والدكتور فرج أحمد فرج ، دار المعارف، ١٩٧٠ .

٦ — أونان ، اترى، الثورة الثقافية فى أفريقيا ، **دراسات اشتراكية**، سبتمبر ، ١٩٧٢ .

٧ — أيدى ، يوشينورى ، الإصلاح الإدارى والابتكار فى تجربة اليابان ، ترجمة بدر الدين أبو غازى ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو العدد الثانى ، السنة الأولى ، ١٩٧١ .

٨ — بابا يوانو ، إيزيكياس ، الاستعمار الجديد والبلاد النامية ، **دراسات اشتراكية** مارس ، ١٩٧٢ .

٩ – باخمان ، كورت ، الاستراتيجية الإمبريالية واستراتيجية النضال المعادى للإمبريالية **دراسات اشتراكية** سبتمبر ، ١٩٧٢ .

١٠ – باران ، بول ، **الاقتصاد السياسى والتنمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، سلسلة الألف كتاب ، ٦٢٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة .

١١ – باران ، بول ، سويزى ، بول ، **رأس المال الاحتكارى** ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ .

١٢ – باريشون ، جى ، « التغير الاجتماعى بين التقليد والتجديد » ، ترجمة عثمان نوية ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو ، العدد الأول ، أكتوبر ١٩٧٠ .

١٣ – باسكوم ، وليام ، هيرسكوفتز ، ملفيل . (محرر) **الثقافة الأفريقية ، دراسات فى عناصر الاستمرار والتغير** ، ترجمة عبد الملك الناشف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٦ .

١٤ – بالأجناس ، فرانشيسكو ، الإمبريالية الأمريكية فى الفيليبين ، **دراسات اشتراكية** ، سبتمبر ١٩٧٢ .

١٥ – براجينسكى ، م ؛ لوكونين ى ؛ **تاريخ حركة التحرر الوطنى فى شرق أفريقيا** ، تعريف محمد خليل قاسم ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٦ – بريز ، جيرالد ، **مجتمع المدينة فى البلاد النامية** ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد محمود الجوهرى دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .

١٧ – البشرى ، طارق ، **الحركة السياسية فى مصر – ١٩٤٥ – ١٩٥٢** ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

١٨ – البشرى ، عبد الغنى ، **أثر سياسة القوميات فى الحركات القومية العربية** ، القاهرة ، ١٩٦٤

١٩ — بوتومور ، ت. ب؛ **تمهيد فى علم الاجتماع**،ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد الحسينى ؛ دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ . (الفصول من السادس عشر حتى التاسع عشر) .

٢٠ — بوتومور ، ت ، ب ؛ **الصفوة والمجتمع** ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد محمد الحسينى ؛ دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٢ (انظر على وجه الخصوص الفصل الخامس) .

٢١ — بوتومور ، ت . ب ، **الطبقات فى المجتمع الحديث** ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ (المقدمة) .

٢٢ — بيتلهايم ، شارل ، **التخطيط والتنمية** ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف .

٢٣ — تكسير ، جورج ، ثورية البرجوازية الصغيرة فى شيلى ، **دراسات اشتراكية** ، أكتوبر ، ١٩٧٢ .

٢٤ — تياجونكو ، فيكتور ؛ التقسيم الاستعمارى الجديد للعمل ، **دراسات اشتراكية** ، أبريل ، ١٩٧٢ .

٢٥ — جافريلوف ، ن ؛ **حركة التحرر الوطنى فى غرب أفريقية** ، ترجمة فؤاد عبد الحليم دار الثقافة الجديد ، القاهرة (غير وارد سنة النشر) .

٢٦ — جاليه ، بيير ، **العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

٢٧ — جاليه ، بيير ، **نهب العالم الثالث** ترجمة المقدم الهيثم الأيوبى وذوقان قرقوط ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

٢٨ — جامعة الخرطوم ؛ **بين التقليد والتجديد ، بحوث فى مشاكل التقدم** المنظمة العالمية لحرية الثقافة ، القاهرة : (غير وارد سنة النشر) .

٢٩ — **الطليعة** ؛ جمال عبد الناصر : فكره ونضاله ؛ نوفبر ، ١٩٧٠ .

٣٠ — جوكوف وآخرون ؛ **العالم الثالث: قضايا وآفاق** ؛ دار التقدم، موسكو ١٩٧١ .

٣١ — حجازى ، عزت (دكتور) ؛ العلوم الاجتماعية وقضايا التخلف ، **دراسات اشتراكية** ، يونيو ، ١٩٧٣ .

٣٢ — حسن ، عبد الباسط محمد (دكتور) ؛ **التنمية الاجتماعية** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ .

٣٣ — الحسينى ، السيد ؛ محمد، محمد على ، ماكس فيبر ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، مايو ١٩٦٧ ص ص ١٠٥ — ١٣٤ .

٣٤ — الحصرى ، ساطع ، **ماهى القومية** ؛ بيروت ، ١٩٥٩ .

٣٥ — الحصرى ، ساطع : **نشوء الفكرة القومية** ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٥

٣٦ — حمدان ، جمال (دكتور) ؛ **أفريقيا الجديدة** ، القاهرة ١٩٦٣ .

٣٧ — حمدان ، جمال ، (دكتور) ؛ **شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان** ؛ كتاب الهلال ، ١٩٦٨ .

٣٨ — حنفى ، حسن (دكتور) ، الدين والرأسمالية ؛ حوار مع ماكس فيبر ، **الكاتب** ، العدد ١٠٥ ، ديسمبر ١٩٦٩ .

٣٩ — د ب . ع ، مشاكل العلاج فى البلدان النامية ، **الطليعة** ، ديسمبر ، ١٩٧٠ .

٤٠ — دوب ، موريس وآخرون، **الإصلاح الاقتصادى فى الدول الاشتراكية**، إعداد وترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٤١ — دوب ، موريس ، **التنمية الاقتصادية والدول النامية** ، ترجمة دكتور صلاح الدين نامق دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٤٢ — دوون ، رينه ، **الاشتراكية والتنمية ، التجربة الكوبية** ، نقله إلى العربية نزيه الحكيم دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦

٤٣ — دانسوكو وآخرون ، المفاهيم الآسيوية الأفريقية للاشتراكية ، **دراسات اشتراكية** ، أبريل ١٩٧٢ .

٤٤ — الرزاز ، محمد أحمد (دكتور) ، **اتجاهات التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ١٩٧٢/٧١** ، المطبعة العالمية القاهرة .

٤٥ — روستو ، والت ، **مراحل النمو الاقتصادى : بيان غير شيوعى** ، ترجمة الدكتور محمد محمود الإمام ، مجموعة اخترنا لك ، العددان ٩٥ ، ٩٦ .

٤٦ — ريباكوف ، ف ؛ الكسندروفسكايا ، **مشكلات أفريقيا الاقتصادية** ، تعريب أمين الشريف ، دار الهنا للطباعة ، (غير وارد سنة النشر) .

٤٧ — زجلر ، جان ، **سوسيولوجيا أفريقيا الحديثة : غانا الكونغو ليوبولدفيل** ترجمة أحمد القادرى ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومى ، دمشق ، ١٩٦٧ .

٤٨ — زكى ، رمزى ؛ الأزمة الراهنة فى علم الاقتصاد السياسى البرجوازى ، **الطليعة** ، أغسطس ١٩٧٣ .

٤٩ — زكى ، رمزى ؛ زيادة السكان بين مفهومين : إنسانى ولا إنسانى ، **الطليعة** ، مارس ١٩٧٣ .

٥٠ — زكى ، رمزى ، **مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية** الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة من الشرق والغرب ، ١٧٥ ، ١٩٦٥ .

٥١ — زويج ، فرديناند ، **الفكر الاقتصادى** ؛ ترجمة عمر القبانى ، مجموعة اخترنا لك ، العدد ١٢٩ .

٥٢ — ساكس ، أجناسى ، منطق التنمية ، ترجمة الدكتور صليب بطرس . **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو العدد التاسع ، السنة الثالثة ، ١٩٧٢ .

٥٣ — ستراتشى ، جون ، **نهاية الاستعمار** ، ترجمة حسين الحوت ، ومحمود

حسن حلمى ، مجموعة اخترنا لك العدد ١١٥

٥٤ — سعد الدين ، إبراهيم (دكتور) : الثورة التكنولوجية وبعض مشاكل التقدم فى العالم الثالث ، **الطليعة** ، سبتمبر ١٩٧٠

٥٥ — سعفان ، حسن شحاته (دكتور) : **دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى** معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧١ .

٥٦ — سعيد عبد الغنى : **السمات والأهداف الاجتماعية للتخطيط الاقتصادى** الطبعة الثانية ١٩٦٩ .

٥٧ — سليمان عطيه مهدى (دكتور) : التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف ، مذكرة داخلية ، فبراير ١٩٧٣ ، **معهد التخطيط القومى** ، القاهرة .

٥٨ — شاريدين ، س : من الثورة الوطنية إلى الثورة الاجتماعية ، **دراسات اشتراكية** ، يونيو ، ١٩٧٢ .

٥٩ — شافعى ، محمد زكى (دكتور **التنمية الاقتصادية** ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ .

٦٠ — شرايحة ، وديع (دكتور) : **مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .

٦١ — شقير ، محمد لبيب (دكتور) : فلسفة التخطيط للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية **أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشرة لعلم الجريمة** ، مطبوعات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣

٦٢ — شلبى ، محمد (دكتور) : فى التخطيط الاجتماعى ، مذكرة رقم ٧٤٠ ، **معهد التخطيط القومى** ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦٣ — صابر ، محيى الدين (دكتور) **التغيير الحضارى وتنمية المجتمع** ، سرس الليان ، ١٩٦٢ .

٦٤ — صفوى ، حميد : آسيا وأفريقيا وكيف يتم القضاء على التخلف ، **دراسات اشتراكية** ، يناير ١٩٧٢ .

٦٥ — عبد الفتاح ، عادل . الكفاح المسلح فى أمريكا اللاتينية بعد جيفارا ، **الطليعة** ، مارس ١٩٧٣ .

٦٦ — العقاد . صلاح : **المغرب العربى من الاستعمار الفرنسى إلى التحرر القومى** ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٦٧ — علوى حمزة : ماكدوف . هارى : **الإمبريالية الجديدة** ، ترجمة كمال أبو الحسن ، دار الطليعة ، بيروت . ١٩٧٠ .

٦٨ — عمار ، حامد (دكتور) : **أسس التخطيط الاجتماعى فى النطاق القومى والمحلى** ، المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى ، سرس الليان ، ١٩٥٩ .

٦٩ — عمار . حامد (دكتور) : **فى بناء البشر ، دراسة فى التغير الحضارى والفكر التربوى** ، دار المعرفة ، القاهرة . ١٩٦٨ .

٧٠ — عوده ، محمود (دكتور) . **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى** ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر . الكتاب الثالث دار المعارف . القاهرة . ١٩٧١ .

٧١ — عوض . لويس (دكتور) . **تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية** . كتاب الهلال . العدد ٢١٦ فبراير . ١٩٦٩ .

٧٢ — عوض . لويس (دكتور) . **تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى والاجتماعى** . كتاب الهلال . العدد ٢١٧ . أبريل ١٩٦٩

٧٣ — غيث . محمد عاطف (دكتور) : **القرية المتغيرة** . القاهرة . دار المعارف . ١٩٦٢ .

٧٤ — فاريلا ، تيودسيو : الإمبريالية تواصل نهب أمريكا اللاتينية . **دراسات اشتراكية** ، أبريل ١٩٧٢ .

٧٥ — فالكوسكى . م ، **وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث** . دار الحقيقة . بيروت .

٧٦ — فانو . فرانتز : **سوسيولوجية ثورة** . ترجمة ذوقان قرقوط : دار الطليعة . بيروت . ١٩٧٠ .

٧٧ — فانون ، فرانتز ، **معذبو الأرض** ، ترجمة الدكتور سامى الدروبى والدكتور جمال الأتاسى ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٧٨ — فرانك ، أندر : علم اجتماع التنمية ، ترجمة الدكتور السيد محمد الحسينى فى **ميادين علم الاجتماع** : د . محمد الجوهرى وآخرون دار المعارف ، الطليعة الثانية ، ١٩٧٣ .

٧٩ — فريداند ، وليم : روزبرج ، كارل ، (محرران) : **الاشتراكية الأفريقية** ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٨٠ — فهمى ، حسين : عبد الناصر وطريق التطور الغير رأسمالى ، **دراسات اشتراكية** ، يناير ١٩٧٢ .

٨١ — فيتونى ، **البلدان النامية وسياسة الغرب الاقتصادية** ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧١ .

٨٢ — الفيفان ، هانز ، العلم والتكنوقراطية والسلطة السياسية والاقتصادية ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، **العلم والمجتمع** ، اليونسكو ، العدد التاسع ، السنة الثالثة .

٨٣ — كرازين ، ى : الثورة الاجتماعية كما يراها مفكرو البرجوازية ، **دراسات اشتراكية** ، مايو ١٩٧٢ .

٨٤ — كوكس ، إدريس : التعاون الاقتصادى بدلا من النهب الإمبريالى ، **دراسات اشتراكية** ، نوفمبر ، ١٩٧٢ .

٨٥ — كير ، كلارك : دنلوب ، جون : هاربيسون ، فريدريك مايرز ، تشارلز : **الصناعة وأثرها فى المجتمعات والأفراد** . ترجمة برهان دجانى ، بيروت ، ١٩٦٢ .

٨٦ — كيندل بيرجر ، **التنمية الاقتصادية** ، دانيال رزق ، مجموعة ، اخترنا لك العدد ١١٨

٨٧ — لطفى ، على (دكتور) : **التخطيط الاقتصادى** ، دراسة نظرية **وتطبيقية** ، المطبعة الكمالية ، ١٩٧٠ .

٨٨ — لطفي . على (دكتور) **مؤشرات التخلف الاقتصادى دراسة تحليلية** مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٥ .

٨٩ — لومر . هايمان : الاستغلال الاقتصادى الأمريكى فى أمريكا اللاتينية **دراسات اشتراكية** . ديسمبر ١٩٧٢ .

٩٠ — لومر . هايمان : الجوهر الأيديولوجى لمفهوم « مجتمع ما بعد الصناعة » **دراسات اشتراكية** . مارس ١٩٧٣ .

٩١ — لينين . **استيقاظ** آسيا ، مكتبة الاشتراكية العلمية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ .

٩٢ — ماركس . كارل . إنجلز ، فريدريك ، **الأيديولوجية الألمانية** : ترجمة جورج طرابيشى . دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

٩٣ — ماركس . كارل : إنجلز : فريدريك : **فى الاستعمار** : دار التقدم موسكو ، ١٩٧١ .

٩٤ — ماسون ، إدوارد : **التخطيط الاقتصادى** . ترجمة الدكتور عبد الغنى الدلى . مكتبة المعارف . بيروت . ١٩٦١ .

٩٥ — مانديل : أرنست : **الرد الاشتراكى على التحدى الأمريكى** . ترجمة الدكتور نعيم الحوزى . داردمشق للطباعة والنشر ، دمشق .

٩٦ — مايبر . لوتز . ظواهر جديدة فى رأسمالية الدولة الاحتكارية . **دراسات اشتراكية** . مايو ١٩٧٢ .

٩٧ — المبارك : محمد : **الأمة العربية فى معركة تحقيق الذات** ، بيروت ، ١٩٥٩

٩٨ — الإمام . محمد محمود (دكتور) : **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية** . معهد الدراسات العربية : ١٩٦٣ .

٩٩ — محمود . زكى نجيب (دكتور) . **تجديد الفكر العربى** ، دار الشرق ، بيروت ، ١٩٧١ .

١٠٠ — مراد ، أحمد : الاحتكارات الأجنبية فى الوطن العربى ، **الطليعة** ، مارس ١٩٧٠ .

١٠١ — مرسى ، فؤاد (دكتور) : الاستثمارات الأمريكية فى البلاد العربية ، **الطليعة** ، أكتوبر ، ١٩٧٠ .

١٠٢ — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . **الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى جمهورية مصر العربية** . القاهرة ، ١٩٧١ .

١٠٣ — مودر جينسكايا ، يبلسينا ، **مسألة الأمة** ، ترجمة رفعت السيد ، داريوليو للنشر ، القاهرة (غير وارد سنة النشر) .

١٠٤ — ميردال ، جونار ، **البلاد الغنية والبلاد الفقيرة** : ترجمة دانيال رزق ، مجموعة ، اخترنا لك ، العدد ١١٤ .

١٠٥ — ميردال ، جونار : **النظرية الاقتصادية والدول النامية** ، ترجمة إبراهيم الشيخ . مجموعة اخترنا لك ، العدد ١٧٢ .

١٠٦ — نامق . صلاح الدين (دكتور) : **التضخم السكانى والتنمية الاقتصادية فى ج . م . ع** ، دار المعارف ، القاهرة .

١٠٧ — نامق ، صلاح الدين (دكتور) : **قضايا التخلف الاقتصادى** ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ .

١٠٨ — نامق ، صلاح الدين (دكتور) ، **نظرية التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

١٠٩ — هوزلتس ، بيروت : **النواحى الاجتماعية للنهضة الاقتصادية** ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت : ١٩٧٢ .

١١٠ — هوفمان ، بول : **عالم بلا فاقة** ترجمة يسرى سلطان ، مجموعة اخترنا لك ، العدد ١٧٧ .

١١١ — هولت . روبرت . تيرنر ، جون **الأسس السياسية للتطور الاقتصادى** ،

ترجمة خيرى حماد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت (غير وارد سنة النشر) .

١١٢ — هيجنز ، بنيامين ، **التنمية الاقتصادية ، المبادئ والمشكلات والسياسات** ، مجموعة اخترنا لك العدد ١٢١ .

١١٣ — وهبة ، مراد (دكتور) ، مواقع الانتلجنسيا فى العالم الثالث ، **الطليعة** أبريل ١٩٧٣

١١٤ — وهبة ، مراد (دكتور) ، موقع العالم الثالث من الثورة العلمية والتكنولوجية ، **الطليعة** ، يونيو ، ١٩٧٣ .

١١٥ — وودس ، جاك ، **الاستعمار الجديد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية** ترجمة الدكتور كمال غالى ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١ .

١١٦ — ووديس ، جاك ، الاستعمار الجديد فى أفريقيا ، **دراسات اشتراكية** فبراير ، ١٩٧٢

١١٧ — لاكوست ، إيف ، **العالم الثالث أو جغرافية التخلف** ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت .

١١٨ — لانج ، أوسكار ، **الاقتصاد السياسى** ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة .

١١٩ — يو ، شي ين ، الإدارة العامة والتنمية القومية ، ترجمة إبراهيم البرلسى ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، ١٩٧١ .

١٢٠ — يونسكو ، **التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود فتحى عمر ، سلسلة الألف كتاب ، العدد ٦٦ .

ثانياً : القائمة الاجنبية

اختصارات الدوريات كما وردت فى القائمة الببليوجرافية

ISSJ = International Social Science Journal.
EDCC = Economic Development and Culture Change.
CSSH = Comparative Studies in Society and History.
ASR = American Sociological Review.
APSR = American Political Science Review.
SQ = Sociological Quarterly.
Annals AAPSS = Annals of the American Academy of Political and Social Science.
BJS = British Journal of Sociology.
SR = Sociological Review.
SF = Social Forces.
IJCS = International Journal of Comparative Sociology.
JSI = Journal of Social Issues.
PSQ = Political Science Quarterly.
PQ = Political Quarterly.
WP = World Politics
IA = International Affairs.
FA = Foreign Affairs.
CER = Comparative Education Review.
JMAS = Comparative Education Review.
JMAS = Journal of Modern African Studies.
JIA = Journal of International Affairs.

مراجع عامة :

— A. Gunder Frank, "The Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology"; in Gunder Frank; Latin America : Underdevelopment or Revolution, M.R. Press, 1969.

— J.L. Finkle & Gable (eds.), Political Development and Social Change. Wiley, 1966.

— S.N. Eisenstadt (ed.) Readings in the Sociology of Social Evolution & Development. Pergamon Press, 1970

— S.N. Eisenstadt (ed.), The Protestant Ethic and Modernization, 1969.

— I. Wallerstein (ed.), Social change; The Colonial Situation, 1966.

— Hoselitz & Moore (eds.), Industrialization and Society, 1963, (esp. chaps. 1, 2, 4, 8 - 10).

— Moore & Feldman (eds.) Labour Commitment and Social Change in Developing Areas. 1960.

— M. Weiner (ed.) Modernization, Basic Books 1966.

— P. Worsley, The Third World 1967.

— C.E. Welch Jr. (ed.), Political Modernization, 1967.

— D.E. Novack & R. Lekachman (eds.), Development and Society, 1968.

— R.L. Merritt & S. Rokkan (eds.), Comparing Nations, 1966

— G. Myrdal, Economic Theory and Underdeveloped Regions, 1969.

— G. Myrdal, Asian Drama, 1968, Pelican, 3 vols.

— H. Myint, The Economics of the Developing Countries, 1964.

— G.M. Meier, Leading Issues in Development Economics, 1964.

— G. Myrdal, The Political Element in the Development of Economic Theory. 1953.

— A. Gerschenkron, Economic Backwardness in Historica lPerspective, 1962.

— R.N. Bellah (ed.), Religion and Progress in Modern Asia. 1965.

— Barrington Moore, Jr., The Social Origins of Dictatorship and Democracy, 1967.

— C.E. Welch (ed.), Political Modernization, 1967.

١ — مفاهيم التقليد والتحديث والتنمية :

— R. Bendix; "Tradition and Modernity Reconsidered", CSSH. Vol. 9. (1966-7), pp. 292-346.

— A.O. Hirschman "Obstacles to Development : A classification and à quasivanishing act" EDCC, 13. iv. 1965.

— P. Hauser "Cultural and Personal Obstacles to Economic Development in Less-developed Areas". *Human Organization.* 1959, 18. ii.

— J.R. Gusfield, "Tradition and Modernity : Misplaced Polarities in the Study of Social Change", AJS, Vol. 72, 1966-67.

— D. Weintraub, "The concepts of traditional and modern in comparative social science : an empirical evaluation". *Sociologica Rurali's*, Vol. IX, No. 1. 1969, pp. 23-40.

— R. Braibanti & J.J. Spengler (eds.), Tradition, Values and Socio-Economic Development. 1961. (article by Hoselitz).

— S.N. Eisenstadt, "Some New Looks at the Problems of Relations between Traditional Societies and Modernization". Review article, EDCC, 1968, 3. April.

——"Some Observations on the Dynamics of Traditions", CSSH, Vol. 11. No. 4. Oct. 1969.

—— S.L. Thrupp, "Tradition and Development : A Choice of Views" CSSH, 6. i. 1963.

— A.G. Frank, "The Sociology of Development and the Underdevelopment of Sociology", op. cit.

— M. Weiner (ed.), Modernization, op. cit. p. 1-14.

— J.P. Nettl & R. Roberston, International Systems and the Modernization of Societies, 1968. *Part I.*

— R.A. Nisbet, Social Change and History. 1969.

— O. Hisao, "Modernization reconsidered", *Developing Economics*, 3. iv. 1965. pp. 387-403.

٢ — الاتجاه التطوری المحدث :

— B.F. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth, 1960.

— T. Parsons, "Evolutionary Universals in Society". *ASR* 29 June, 1964. Reprinted in T. Parsons, Sociological Theory andModern Society, 1967.

—T. Parsons, "Some Considerations on the Theory of Social Change", *Rural Sociology*, 26, iii, Sep. 1961.

— T. Parsons, Societies; Evolutionary and Comparative Perspectives. 1966.

— W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth. 1958.

— G. Ohlin, "Reflections on the Rostow doctrine" EDCC, 9. iv. 1961.

— P.A. Baran & E.J. Hobsbaum, "The Stages of Economic Growth" Kyklos, 14. ii. 1961.

— C. Furtado, Development and Underdevelopment, 1967.

— W.E., Moore, „Social Change & Comparative Studies". *Amer. Anthrop.* 1967, 69. 6, Dec. pp. 661-669.

— W.E. Moore, Order and Change, 1967, (part 2 and 4).

— A.S. Feldman & W.E. Moore "Industrialization and Industrialism: Convergence and Differentiation" in *Transactions of the Fifth World Congress of Socioloy*, 1962, Vol. 11.

— C.S. Whittaker, "A Dysrythmic Process of Social Change" WP, 1967.

— Ian Weinberg, "The Problem of Convergence of Industrial Societies". CSSH, Vol. 11, No. 1. Jan. 1969.

— S.N. Eisenstadt, Modernization : Protest and Change. 1966.

— —— "Social Change, differentiation and evolution" ASR, Vol 29, June 1964.

— —— (ed.), Readings in Social Evolution and Development, 1970.

— ——"Transformation of Social, Political Orders in Modernization", ASR, 30 Oct. 1965.

— —— "The development of socio-political centres at the second stage of modernization".

— —— "Breakdowns of Modernization", EDCC, 12, iv, July 1964.

— —— "Modernization and conditions of sustained growth". WP, July 1964.

— H.R. Barringer, C.I. Blanksten & R.W. Mack (eds.), Social Change in Developing Areas, 1965 (esp. article by J. Spengler).

— Smelser, Horowtiz and Almond, „Review Symposium" of *M.J. Levy Jr.* Modernization and the Structure of Societies, 1966, in ASR, 31. Dec. 1966.

—A.A. Mazrui, "From Social Darwinism to Current Theories of Modernization".WF. XXI, No. 1. 1968. pp. 69-83.

— R. Bellah, "Religious Evolution". *ASR.* XXIX, 1964.

— Buck & Jacabson, "Social Evolution and Structural Functional Analysis : An Empirical Test". ASR. Vol. 33 Bo. 3.

— J.D.Y. Peel, "Spencer and the Neo-Evolutionists". Sociology, 111, 2. May 1969.

— R.S. Nisbet, "Developmentalism : A Critical Analysis" in Theoretical Sociology, eds. J.C. McKinney & E.A. Tiryakian 1970.

— I.L. Horowtiz, "Sociological and Ideological Conceptions of Industrial Development". *AM. Jour. of Econ. & Socio*, Oct. 1964, pp. 351-374.

— N.L. Smelser, "Mechanisms of Change and Adjustment to Change", in Hoselitz & Moore, Industrialization and Society, op. cit.

— M.J. Levy, Jr., Modernization and the Structure of Societies 1968.

— C.E. Black, The Dynamics of Modernization, 1966.

— O.R. Pullman, "Social Change and Economic Development Theory". The Canadian Rev. of Socio. and Anthr. Vol. 3, No. 1. Feb. 1966.

—H.P. Shmeler, "A Critique of Bourgeois Theories of Economic Development", *Jour. of Development Studies*, 1. 1964-5.

— Hah & Schneider "A Critique of Current Studies on Political Development and Modernization". SR. Vol. 35. No. 1. Spring 1968.

— R.I. Rhodes, "The Disguided Conservatism in Evolutionary Development Theory", *Science & Society*, Vol. XXXII, No. 4, 1968.

— E. Gellner, Thought & Change. 1964.

— S.M. Lipset, "Some Requisites of Democracy : Economic Development and Political Ligitimacy", APSR, Vol. 53 (i), 1959, pp. 69-105.

٣ — النظريات السيكولوجية في التنمية والتخلف :

— J.S.I., Jan 1963. No. 1. "Psycho-Cultural Factors in Asian Economic Growth".

— Hoselitz & Moore (eds), Industrialization & Society, op. cit., Chapter 4

— D.C. McClelland, The Achieving Society, 1961.

— D.C. McClelland, "The Achievement Motive in Economic Growth" in Finkle & Gable (eds.). pp. 139-15.

— E.E. Hagen, on the Theory of Social Change 1962.

— —— "How Economic Growth Begins" — in JSI (op. cit.) reprinted in J.L. Finkle & R.W. Gable (eds.), 1966, pp. 129-139.

— —— The Economics of Development, 1968.

— D.H. Smith & A. Inkeles, ,,The OM Scale : A Comparative Socio-psychological Measure of Individual Modernity. *Sociometry*, 29, Dec. 1966. pp. 253-277.

— A.G. Frank, "The Sociology of Deveolpment and the Underdevelopment of Sociology". op. cit.

— M. Weiner (ed.), Modernization, op. cit. (see article by McClelland).
— D.E. Novack & R. Lekachman (eds.), Development and Society (op. cit.) (see articles by Hagen & McClelland).
— D. Lerner, The Passing of Traditional Society, 1958.
— J.H. Kunkel, "Values and behaviour in economic development", EDCC, 13. ii. 1965.

٤ — دور المنظم فى التغير الاقتصادى :

— J.A. Schumpeter, The Theory of Economic Development, 1934.
— A. Gerschenkron, Continuity in History & Other Essays, 1963.
— A. Gerschenkron, "Social Attitudes, Entrepreneurship and Economic Development". *Explorations in Entrepreneurial History*, 6, Oct. 1953.
— C. Geertz, Peddlers and Princes, 1963.
— R.P. Dore, "The Community - Centred Entrepreneur". *Arch. Europ.* Socio, V. (1964).
— M. Nash, Primitive and Peasant Economic Systems. 1966.
— B.E. Hoselitz, "Entrepreneurship and Economic Growth", *Amer. Jour. of Econ. and Sociology*, Vo. 12. 1952-3. No. 1. Oct. 1952.
— F. Barth, The Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway. 1963.
— L. Kasdan, "Family Structure, Migration and the Entrepreneur" CSSH, Vol. 7. 1964-65. pp. 345-357.
— R. Macdonald, "Schumpeter and Max Weber. Central Visions and Social Theories". *Quarterly Journal of Economics*, 1965.
— E.A. Carlin, "Schumpeter's Constructed Type —The Entrepreneur", *Kyklos*, Vol. 9, 1956.
— N.M. Hansen, "Weber and Veblen on Economic Development", *Kyklos*, Vol. 17, 1964, pp. 447-468.
— P.A. Baran, The Political Economy of Growth. 1957. See also *Amer. Econ, Rev.*, Vol. LVIII, May 1968, No. 2. (PG.).
— S.M. Lipset, "Values, Education and Entrepreneurship" in S.M. Lipset and A. Solari (eds.), Elites in Latin America, 1967.
— S.P. Barrett, "The Achievement Factor in Igbo Receptivity to Industrialization'. *Conadian Review of Sociology and Anthropology*. Vol. 5, No. 2, May 1968.

— R.P. Dore, "The Modernizer as a Special Case : Japanese Factory Legislation 1882-1911". CSSH. Vol. 11. No. 4. Oct. 1969.

— D.C. McClelland, "Does Education Accelerate Economic Growth". EDCC. Vol. 14. No. 3. 1966.

— G.E. Hurd & T.F. Johnson, "Education and Development". SR. Vol. 15. No. 1. 1967. pp. 59-71.

— G.A. Anderson & M.J. Bowman (eds.), Education & Econ. Development, 1966.

— A. Curle, "Education, Politics and Development". CER. Vol. 7. No. 3. 1964. pp. 226-245.

— A. Peskkin, "Education in Developing Nations : Dimensions of Change". CER, Vol. 10, No. 1. Fev. 1966. pp. 53-66.

— E. Shils, "The Intellectual in the Political Development of the New States". WP. XII. 1960. pp. 329-360.

— J. Friedman, "The Intellectual in Developing Societies", *Kyklos*, 13. iv. 1960.

— J.F. Marsal, "Latin American Intellectuals and the Problem of Change", SR. 1966. Vol. 33. No. 4. pp. 562-592.

٥ — النظريات الماركسية في التنمية :

— L.S. Feuer (ed.), Marx & Engels : Basic Writings on Politics and Philosophy. Fontana 1969 (Communist Manifesto; Preface to the Critique of Political Economy).

— R. Freedman (ed.), Marxist Social Thought, 1968, *Part IV*

— S. Avineri (ed.), Karl Marx on Colonialism & Modernization. Anchor Books 1969.

— V.G. Kiernan, "Marx and India", *Socialist Register*, 1967.

— H.C. d'Encausse & S.R. Schram (eds.), Marxism and Asia. 1969.

— R.C. Tucker, The Marxian Revolutionary Idea. Allen & Unwin, 1969. esp. *Chap.* 4.

— A. Schaff, "The Marxist Theory of Social Development" in *Social Development*, Unesco, 1965.

— Eric Hobsbawn (ed.), Pre-capitalist Formations. 1964.

— N. Birnbaum, "Conflicting Interpretations of the Rise of Capitalism : Marx & Weber". BJS, IV, June 1953.

— P.A. Baran; The Political Economy of Growth, 1957.
— A. Gunder Frank, Capitalism and Underdevelopment in Latin America, 1967.
— —— Latin America : Underdevelopment or Revolution, 1969.
— A. Gunder Frank, "The Socioogy of Development and Underdevelopment of Sociology' . op. cit, (reprinted in the above).
— —— „The Development of Underdevelopment" *Monthly Review,* Vol. 18 (4) Sep. 1966, (reprinted in the above).
— K. Griffin, Underdevelopment in Spanish America, 1969. (esp. Introduction).
— P. Jalée, The Pillage of the Third World. Monthly Review Press, 1968.
— —— The Third World in World Economy, 1970.
— Yves Lacoste, Geographie du sous-developpment P.U.P. 1969.
— Pierre Moussa, Les Nations Proletaires. 1960.

٦ — القيم الدينية والتنمية الاقتصادية :

— S.N. Eisenstadt (eds.) The Protestant Ethic and Modernization. 1969.
— R. Bellah, "Reflections on the Protestant Ethic Analogy in Asia , JSI. Vol. XIX. (i) 1963.
— —— (ed.) Religion & Progress in Modern Asia, 1965.
— —— "Religious Aspects of Modernization inTurkey and Japan". ASJ, Vol. LXIV, 1958-9.
— —— Tokugawa Religion, 1957. Chap. VII.
— C. Geetz, "Religious Belief and Economic Behaviour in a Central Japanese Town" EDCC, 4. ii. 1956.
— —— Peddlers and Princes 1963.
— —— Islam Observed, 1968.
— W.C. Smith, Islam in Modern History, 1957.
— L. Binder, The Ideological Revolution in the Middle East. 1964.
— R.H. Nolte (ed.), The Modern Middle East. 1963.
— A.A. Mazzrui, „Islam, Political Leadership and Economic Radicalism in Africa". CSSH, Vol., 9, 1966-7. pp. 274-291.
— Maxime Rodinson, Islam et Capitalism, 1966.
— M. Singer "Cultural Values in India's Economic Development". Annals AAPSS, May 1956.

— M. Singer, "Religion and Social Change in India"; The Max Weber Thesis; Phase Three". EDCC. Vol. 14. No. 4. July 1966

— A. Dasgupta "India's Cultural Values and Economic Development : A Comment". EDCC, Vol. 14, 1966. pp. 100-113.

— M. Weber "Religious Rejections of the World and Their Directions", in Certh & Mills (eds.) From Max Weber, 1946.

— J. Goheen, M.N. Srinivas, D.G. Karve & M. Singer", India's Cultural Values and Economic Development : A Discussion". EDCC. Oct. 1958. pp.. 1-12.

— A.K. Singh. "Hindu Culture and Economic Development in India *Conspectus* 111, No. 1. 1967.

— W.V.D. Antonio & F.B. Pike (eds.), Religion, Revolution and Reform 1964.

— C.S. Belshaw, "Social Structure and Cultural Values as Related to Economic Growth". ISSJ, 16. ii. 1964.

— R.G. Ridker, "Discontent and Economic Growth", EDCC. Vol. 11. Oct. 1962.

— Schurmann & Schell (eds.), China Readings. Vol. 1. pp. 157-228; 265-288. Vol. 2. pp. 51-86.

— N.M. Hansen, "The Protestant Ethic as a General Precondition for Economic Development", *Canadian Journal of Economics & Political Science*, Vol. 29, Nov. 1963, No. 4.

— R. Bendix, "A Case Study in Cultural and Educational Mobility : Japan and the Protestant Ethic" in Social Structure and Mobility in Economic Development, Smelser & Lipset (eds.) 1966.

— J. Levy, "Some Aspects of Individualism and the Problem of Modernization in China and Japan". EDCC, 10. iii. 1962.

— F.R. Von Mehden, Religion and Nationalism in Southeast Asia, 1968.

— M.J. Levy Jr. "Contrasting Factors in the Modernization of China & Japan", EDCC. Vol. 11. Oct. 1953.

— L.W. Shannon, "Social Factors in Economic Growth", *Current* Sociology, Vol. 1. (6), 1957. pp. 173-235.

— K. Burridge, New Heaven, New Earth. 1969.

— S.M. Thrupp (ed.), Millenial Dreams in Action, 1962.

— Wilson, B., "Millennialism in Comparative Perspective", CSSH, Vol. 6.

— P. Worsley, The Trumpet Shall Sound, 1957.

— A.F.C. Wallace, "Revitalization Movements", *Amer. Anthropologist* LVIII, April, 1956.

٧ — القومية فى الدول النامية (معانيها ، وأسبابها وعلاقتها بالتخلف)

— Hans ohn, The Age of Nationalism, 1962.

— J. Stalin, Marxism and the National Question, 1942.

— K.R. Minogue, Nationalsim, 1967.

— E. Kedourie, Nationalsim, 1960.

— E.H. Carr, Nationalism and After. 1968.

— R. Emerson, From Empire to Nation, 196J.

— —— "Nationalism and Political Development", *Journal of Politics*, Vol. 22, 1960, No. 1.

— K. Symmons-Symonotewicz, "Nationalist Movements : An Attemot at a Comparative Typology", CSSH, Vol. 7. 1964-65. pp. 221-230.

— A.A. Pepelosis, "The Image of the Past and Economic Development", *Human Organisation*, 17. 6. 1958.

— Anderson, Mehoden & Young (eds.), Issues of Political Development 1967.

— C. Geertz (ed.) Old Societies and New States, 1963. See articles by Geertzreprinted in Welch (ed.), op. nit. — and by Apter.

— K.H. Silvert (ed.), Expectant Peoples : Nationalism and Development, 1963.

— H.G. Johnson (ed.), Economic Nationalism in Old and New States 1967.

— Paul E. Sigmund, Jr., The Ideologies of Developing Nations, 1963.

— E.B. Ayal, "Nationalist Ideology and Economic Development", *Human Organization*, Vol. 25, 3. 1966. pp. 230-39.

— E.K. Francis, "The Ethnic Factor in Nation-Building", SF, Vol. 46. 1957-8. pp. 338-46.

— J. Frankel, National Interest, 1970.

— R. Bendix, Nation Building and Citizenship 1964.

— —— "Industrialization, Ideologies and Social Structure". ASR. Vol. 24, 1959, pp. 623.

A.R. Zolberg, "Patterns of National Integration". JMAS, 1967.

—— "The Structure of Political Conflict in the New States of Tropical Africa". *APSR*, 1968.

— A. Breton, "The Economics of Nationalsism". Jour of Pol. Econ. LXXII, 1964.
— I. Wallerstein (ed.), Social Change, the Colonial Situation, 1966, Part VIII.
— Peter Worsley, The Third World, 1964, Chap. 2.
— D.E. Apter (ed.), Ideology and Discontent, 1964, Chap. 3.
— R.P. Dore, "Japan and Economic Development", *Arch. Europ. Socio.* Vol. 5, 1964, pp. 138-154.
— R.P. Dore (ed.), Aspects of Social Change in Japan. 1967.
— R. Scalapino & J. Masumi, Parties and Politics in Contemporary Japan, 1966.
— D.A. Rustow & R.E. Ward (eds.), Political Modernization in Japan and Turkey, 1964.
— W.W. Lockwood (ed.), The State and Economic Enterprise in Japan, 1966.
— —— The Economic Development of Japan.
S. Harrison, India, The Most Dangerous Decades, 1962.
— L.I. Rudulph & S.H. Rudolph, The Modernity of Tradition; Political Development in India, 1967.
— R. Scott (ed.), The Politics of New States, 1970.
— J.J. Johnson (ed.), Continuity and Change in Latin America. 1964.
— H.G. Johnson (ed.), Economic Nationalism in Old and New States. 1967.
— H.B. Davies, Nationalism & Socialism, MRP, 1967.
— Johnson, Peasant Nationaslism and Communist Power, 1963.
— T. Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, 1956.
— Colin Legum, Pan-Africanism, 1962.
— N. Sithole, African Nationalsim, 1968.
— K.W.J. Post, The New States of West Africa, Penguin, 1963.
— R.F. Gray, "Political Parties in New African Nations", CSSH, Vol. 5, 1962-63.
— P.C. Lloyd, Africa in Social Change. Penguin, 1967.
— P.L. Van Den Berghe (ed.), Africa : Social Problems of Change and Conflict, 1965, Section VII.
— J.H. Kautsky (ed.), Political Change in Underdeveloped Countries : Nationalism & Communism. 1962 (p. b.). Part 11 & articles 3 & 6.

— F.R. Von der Kehden, Politics of the Developing Nations, 1969.
— S.G. Haim, Arab Nationalism : An Anthology, 1962.
— H.B. Sharabi, Nationalism and Revolution in the Arab World, 1966.
— M. Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa. 1963.
— A. Elkody, Nationalism and Class Struggle in the Arab World. *Monthly Review*, July-August 1970, Vol. 22, No. 3, (Dep. Lib.).
— K.H. Karpat (ed.), Political and Social Thought in the Contemporary Middle East. 1968.

٨. — الشعبية والاشتراكية في الدول النامية :

— Gellner & Ionescu (eds.). Populism 1969 (esp. Chap. 5 & 10).
— P. Worsley, The Third World, 1967, Chap. 3 & 5.
— L. Fallers, "Populism and Nationalism" CSSH, IV., No. 4, July 1964.
— M. Matossian, "Ideologies of Delayed Industrialization" EDCC, 6 April 1958. (reprinted in Welch, (ed.) Political Modernization).
— W.H. Friedlant & C.G. Rosberg, Jr. (eds.), African Socialism. 1964.
— J. Mohan, African Socialism, Socialist Register 1966.
— G. Arrighi & J.S. Saul, „Socialism and Economic Development in Tropical Africa", *Monthly Review*, May 1969.
— E.J. Berg, "Socialism and Economic Development in Tropical Africa". *Quar. Jour. of Econ.* Vol. LXXVIII, No. 4, Nov. 1964.
— E. Veliz (ed.), Obstacles to change in Latin America, 1965
— Anderson, Mehoden & Young (eds.). Issues of Development, 1967 Chap. 10.
— Erik Allardt, "Reactions to Social and Political Change in a Developing Society". *Inter. Journal of Comparative Sociology*, Vol. 7, March 1966, No. 1-2.
— C. Geertz (ed.), Old Societies and New States, 1963, (see article by Apter).
— S.A. Hanna & G.H. Gardner (eds.), Arab Socialism, 1969.

٩. — مفهوم «المجتمع الدولي» (آثار الاستعمار والإمبريالية والمساعدات الخارجية) :

— G. Lagos, International Stratification and Underdevelopmed Countries, 1963.

— K. Knorr & S. Verba, The International System, 1961.

— R.L. Merritt & S. Rokkan (eds.), Comparing Nations, 1966.

— P. Worsley, The Third World, 1967 (Introduction and Chap. 1).

— Nettl & Robertson, International Systems and the Modernization of Societies, 1967; (Part 111).

— T. Parsons, „Polarization of the World and International Order". *Berkeley Journal of Sociology*, Spring 1961, reprinted in Parsons, Sociological Theory & Modern Society, 1967.

— J. Galtung, "Rank and Social Integration : A. Multi-dimensional Approach" in J. Berger, M. Zelditch Jr; & B. Anderson (eds.) Sociological Theories in Progress. Vol. I. 1966.

— I.R. Horowitz, Three Worlds of Dèvelopment, 1966.

— W.E. Moore, Order & Change, 1967, (Chap. 15.).

— M.A. Kaplan, System and Process in International Politics, 1967.

— R. MacFarquhar, The Chinese "Model and Underdeveloped Countries", IA. Vol. 37. No. 1.

— A. Nove "The Soviet Model and Underdeveloped Countries". IA, Vol. 37, No. 1 (Both articles are reprinted in Welth (ed.) Political Modernization).

— L.W. Pye (ed.), Communications & Political Development, 1963, p.b.) 6 esp. chap. 18

— N. Brinbaum, The Crisis of Industrial Society, 1969.

— Lenin, Imperialism, Selected Works, Vol. 1.

— D. Horowitz (ed.), Containment and revolution, 1967.

— Harry Magdoff, The Age of imperialism, 1969.

— A.G. Frank, Latin America : Underdevelopment or Revolution. 1969, Part 111.

— D. Horowitz, Imperialism and revolution, 1969.

— H. Alavi, „Imperialism; Old and New" , *Socialist Register*, 1964.

— P.A. Baran & P.M. Sweezy, Monopoly Capital, Pelican, 1966.

— R.H. Green & A. Seidman (eds.), Africa : Unity or Poverty. Penguin, 1967.

— M. Tanzer, The Political Economy of International Oil and the Underdeveloped Countries, 1969.

— J. Bhagwati & R.S. Eckans (eds.), Foreign Aid. Penguin, 1970.
— P. Worsley, The Third World, 1967.
— L.B. Pearson, Partners in Development, 1969.

١٠ – التدرج الاجتماعي في المجتمعات غير الصناعية : الفلاحون .

— C. Geertz, "Studies in Peasant Life" *Biennial Review of Anthroplology*, 1961.
— E. Friedl, "Studies in Peasant Life", *Biennial Review of Anthropology*, 1963.
— Marx, The Eighteenth Brumaire of Louis Bonapart, in Feuer (ed.) op. cit.
— E.R. Worlf,Peasants, Prentic-Hall, 1966.
— —— "Types of Latin American Peasantry". *American Anthropologist*, 1955, Vol. 57.
— L.A. Fallers, "Are African Cultivators to be called Peasants". Current Anthropology, 1961.
— J.M. Halpern, The Changing Village Community. Prentice-Hall, 1967.
— G. Dalton (ed.), Tribal and Peasant Economics, 1967.
— T. Shanin, "The Peasantry as a Political Factor", SR 14. pp. 5-27.
— C. Belshaw, Traditional Exchange and Modern Markets, 1965.
— T.S. Epstein, Economic Development and Social Change in South India, 1962, (Chap. VIII).
— A. Beteille, "Ideas and Interests : some Conceptual Problems in the Study of Social Stratification in Rural India". ISSJ, Vol. 11, No. 2, 1969.
— —— Class & Caste in Modern India 1966, (Chap. VI).
— —— Social Inequality, Penguin 1969, (Chap. 4).
— M.N. Srinivas, Social Change in Modern India, 1966.
— —— Caste in Modern India and Other Essays, 1961.
— M. Nash, Primitive and Peasant Economic Systems, 1966.
— —— The Golden Age to Modernity, 1965.
— A.Q. Obregon, „Contemporary Peasant Movements" in Elites in Latin America, eds. S.M. Lipset & A. Solari.
—J.M. Potter, M.N. Diaz & G.M. Foster (eds.), Peasant Society,1967.

— D. Mitrany, "Marx V The Preasant" in London Essays in Economics, eds. T.E. Gregory & H. Dalton.

— C. H. Black (ed.), The Transformation of Russian Societzy, 1967, (Part III).

— T.P. Thornton (ed.), The Third World in Soviet Perspective 1964, (esp Ghapters 9 and 13).

— A. Tuden & L. Plotnicov (eds.) Social Stratification in Africa. Collier-Macmillan. 1970.

١١ — التدرج الاجتماعي في المجتمعات غير الصناعية : التعددية . الازدواجية ، العرف ، الطبقة ، البرجوازية :

— M.G. Smith, Stratification in Grenada (esp. Conclusion), 1965.

— —— The Plural Society in the British West Indies, 1965, Chaps. 7 and 4.

— M. Cross, "Cultural Pluralism & Sociological Theory : a Critique and Re-evaluation". *Social & Econ. Studies*, Vol. 17, No. 4. Dec. 1968.

— H. Hoetink, "The Concept of Pluralism as envisaged by M.G. Smith". *Caribban Studies*, Vol. 7, 1967, pp. 36-43.

— M. Nash, "South-East Asian Society : Dual or Multiple", *Journal of Asian Studies*, Vol. 23, No. 3, 1963-4.

— S. Dasgupta, "Underdevelopment and Dualism : A note", EDCC. Vol. 12, No. 2. 1964.

— B. Higgins, "South-East Asian Society : Dual or Multiple", *Jour. of Asian Studies*, Vol. 23, 1963-4.

— M. Tumin & A.S. Feldman, Social Class & Social Change in Puerto Rico 1967 (esp. Chaps. 28 and 29).

— C.A.O. Van Nieuwenhuize, Social Stratification and the Middle East. 1965.

— J. Rex, Race As a Sociological Category, 1970.

— P. Mason, Race Relations, 1970.

— C. Levi-Strauss, Race & History, UNESCO, 1958.

— R. Segal, The Race War. Penguin, 1967.

— W.F. Wertheim, East-West Parallels, 1964. (See article on minorities).

— Bendix & Lipset, Class, Status and Power, 1967, (Part 11).

— J.J. Johnson (ed.) Continuity and Change in Latin America, 1964.

— J.A. Kahl (ed.), Comparative Perspectives on Stratification, 1968.
J.J. Johnson, "The Political Role of the Latin American Middle Sectors", Annals AAPSS, 334, 1961.

— S. Andreski, Parasitism & Subservision, 1966.

— B.B. Misra, The Indian Middle Class, 1961.

— A. Abdel-Malek, Egypt : Military Society, 1968.

— M. Berger "The Middle Class in the Arab World" in W.Z. Lacqueur (ed.), The Middle East in Transition 1958.

— M. Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, 1963.

— A. Perlmutter, "Egypt and the Myth of the New Middle Class : A Comparative Analysis", CSSH, No. 10. 1967-8.

— M. Halpern, "Egypt and the New Middle Class: Reaffirmations and New Explorations", CSSH, Vol. 11, No. 3,(Jan. 1969) pp. 97-108.

— A. Perlmutter, "The Myth of the Myth of the New Middle Class", CSSH, Vol. 12, No. 1. Jan. 1970.

— M. Halpern, "The Problem of Becoming Conscious of a Salaried New Mddle Class", CSSH, Vol. 12, No. 1. Jan. 1970.

— F. Fanon, The Wretched of the Earth, (Parts 2 and 3). Penguin, 1967.

— M. Stansland, "Frantz Fanon and the African Political Class", *African Affairs*, Jan. 1969.

— R. Dumont, False Start in Africa, 1966, (Part IV).

— R.C. Williamson, „Social Class and Orientation to Change" SR. Vol. 46, 1967-68.

— K.W. Grundy, "The Class Struggle in Africa : An Examination of Conflicting Theories", *JMAS*, 2. (3), 1964.

— A. Beteille (ed.), Social Inequality — Parts 5 and 8.

— Moore & Feldman (eds.), Labor Commitment and Social Change in Developing Areas. (See article by Tumin Chap. 15).

— R.P. Dore, "The Bourgeoisie in Modernizing Societies , *Inter. Ency. of Soc. Science* (under "Modernization").

١٢ — دور الجيش فى الدول النامية :

— S.E. Finer, The Man on Horseback, 1962.

— M. Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations, 1964.

— J.J. Johnson (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Contries. 1962.

— L. Moshe, "Modernization and the Role Expansion of the Military in Developing countries . CSSH, Vol. 9, 1966-7. pp. 233-255.

— C.E. Welch, "Soldier and State in Africa , JMAS, 1967.

— W.F. Gutteridge, The Military in African Politics, 1969.

— S.N. Fisher (ed.) The Military in the Middle East, 1963.

— J.C. Horowitz, Middle East Politics : The Military Dimension. 1969.

— M.C. Needler, "Political Development and Military Intervention in Latin America , APSR, Vol. 60, 1966.

— R.D. Putman, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics , WP, Vol. 20, No. 1. Oct. 1967.

١٣ — الإلهام : شرعية السلطة فى الدول النامية :

— S.N. Eisenstadt, Max Weber on Charisma and Institution Building, 1968.

— P.W. Pye & S. Veba, Political Culture & Political Development, 1965.

— J. La Palombarn (ed.), Bureaucracy and Political Development, 1963.

— E.J. Williams, "Comparative Political Development in Latin America & Afro-Asia . CSSH, Vol. 11, No. 3, June 1969.

— M. Olson, Jr. "Some Social and Political Implications of Economic Development . Review article WP. No. 3, April 1965.

— F.G. Bailey, Politics and Social Change, Orissa in 1959, 1963.

— D. Apter, The politics of Modernization, 1965.

— S.C. Duble, "Bureaucracy & Nation Building in Transitional Societies , ISSJ, Vol. 16 (2), 1964.

— E. Shils, "The Concentration and Dispersion of Charisma : The Bearings on Economic policy in Underdeveloped Countries WP Vol. XI, No. 1, 1958, pp. 1-17.

— —— "Charsisma, Order & Status, ASR, Vol. 30, No. 2, 1965.

— J. Fabian, „Charisma & Cultural Change". CSSH, Vol. 11. No. 2, April 1969.

— K.J. Ratnam, "Charisma & Political Leadership", *Policical* Studies, Vol. 12, 1964, pp. 341-354.

— Claude Ake, "Charismatic Legitimation and Political Integration" CSSH, Vol. 9, 1966-7. pp. 1-13.

— Rothmann, "One-Party Regimes : A Comparative Analysis", SR. 1967.

— Welch (ed.), Political Modernizatio , see Part 4.

— P. Worsley, The Trumpet Shall Sound 1957. (appendix).

— G. Friedrich, "Political Leadership and the Problem of Charismatic Power", Journal of Politics, Vol. 23, No. 1. pp. 3-24.

— T.K. Commen, „Charisma, Social Structure and Social Change", CSSH, Vol. X, 1967-8.

— T.E. Dow, Jr., "The Role of Charisma in Modern African Development". SF. Vol. 46, 1967-68.

١٤ — الفساد فى الدول النامية :

— M. McMullan, "A Theory of Corruption", SR, 9, July 1961.

— J.D. Greenstone, „Corruption and Self-interest in Kampala and Nairobi", CSSH, 8, ii, Jan. 1966.

— G.J. Friedrich, "Political Pathology", PQ Vol. 37. Spring 1966.

— D.H. Bayley, "The Effects of Corruption in a developing Nation", *Western Pol. Quar.* Vol. 19, i, 1966.

— J.S. Bye, "Corruption and Political Development; A Cost-Benefit Analysis" APSR, Vol. 61. No. 2, 1967.

— R. Briabanit, "Reflections on BureacraticCorruption", *Public Administration*, 46, Winter 1962, pp. 357-372.

— J.C. Scott, "The Analysis of Corruption in Developing Nations", CSSH, Vol. 11, No. 3, June 1969.

— C. Leys, "What is the Problem about Corruption ?", JMAS, 1965.

١٥ — التحضر ونتائجه فى الدول النامية :

— F.B. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth, 1960. Chap.7.

— G. Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, 1969.

— . —— Urbanization in Developing Countries, 1966.

— D. Hauser (ed.), Urbanization in Latin America. UNESCO, 1962.

— P.M. Hauser, "Urbanization: An Overview" in P.M. Hauser & L.F. Schnore (eds.) The Study of Urbanization, 1965.

— K. Little, West African Urbanization 1965.

— H. Miner (ed.), The City in Modern Africa, 1967 (Chaps. 1 & 2).

— N.V. Sovani "The Analysis of Over-Urbanization", EDCC, Vol. 12, 2 (Jan. 1964).

— J.C. Mitchell, "Theoretical Orientations in African Urban Studies", in M. Banton (ed.) The Social Anthropology of Complex Societies . 1966.

— P.M. Morse, "Latin American Cities : Aspects of Function and Structure", CSSH. Vol. 4, 1961-62.

— J. Friedmann, "Cities in Social Transformation", CSSH, Vol. 4, 1961-2, pp. 82-103.

— M. Murrar, "Some Tentative Modifications of Weber Typology : Occidental Versus Oriental City", SF. Vol. 44, Mkrch 1966.

— Oscar Lewis, Five Families 1959.

— —— La Vida 1965.

— J. Roach & Gursslin, "An Evaluation of the Concept of Culture of Poverty", SF. Vol. 45, 1966-7.

- S. Tax, Penny Capitalism, 1963.

١٦ — النظريات الثورية فى التنمية :

— I.L. Horowitz, "Consensus, Conflict and Co-operation; A Social Inventry" SF, Dec. 1962.

— M. Halpen, "A Redefinition of the Revolutionary Situation", *Journ. of International Affairs*, Vol. XXIII, No. 1, 1969, 54-75.

— H. Eckstein (ed.) Internal War; Problems and Approaches, 1964.

— —— "On the Etiology of Internal Wars", *History* & *Theory*, Vol. IV, 1965.

— Zollschan & Hirsch (eds.), Explorations in Social Change, 1964, pp. 673-693.

— Peter Calvert, Revolution, Macmillan 1970.

A. Gerschenkron, "Reflections on the Economic Aspects of Revolution" in Gerschenkron, Continuity in History and Other Essays. 1968.

— P. Berger & T. Luckmann, The Social Construction of Reality, 1967, (esp. pp. 110-146).

— R. Tanter & M. Mildavsky, „A Theory of Revolution". *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 11, No. 3, Sept. 1967.

— J.C. Davies, "Towards a Theory of Revolution", ASR. Vol. 27, 1962, pp. 5-19.

— J.A. Geschwender, "Explorations in the Theory of Social Movements and Revolutions", SF. Dec. 1968, No. 2. pp. 127-135.

— P. Amann, "Revolution : A Redefinition". PSQ, LXVII, No. 1, March, 1962.

— L. Stone, "Theories of Revolution", WP. 1966.

— —— „Political Conflict : Perspectives on Revolution", *Jour. of Inter. Affairs.*

— W.E. Moore, "Predicting discontinuities in social change, ASR, 29, June 1964, pp. 331-38.

— C.E. Black & T.P. Thornton (EDS), Communism and Revolution, 1964, Part 1).

— C. Brincton, The Anatomy of Revolution, 1962.

— H. Arendt, On Revolution, 1963.

— E.H. Carr, 1917 : Before and After, 1969, (esp. Chap. 1).

— H. Marcuse, Reason and Revolution, 1965.

— —— "Revolution" New Left Review, July-August 1969.

— C. Johnson, Revolutionary Change, 1966.

— M. Zeitlin, "Alienation and Revolution", SF. Vol. 45, 1966-7. pp. 224-236.

— E.J. Hobsbaum, The Age of Revolution 1789-1848, Menter 1962.

— G. Rude, Revolutionary Europe 1783-1815, Fontana 1964.

— —— The Crowd in the French Revolution, 1959.

— *Monthly Review*, Lenin Today, Vol. 21 (ii) April 1970.

— V.I. Lenin, What is to be Done. Selected Works. Vol. 1. (See also his lecture on the 1905 Revolution).

— —— The State and Revolution.

— I. Deutscher, The Unfinished Revolution, Russia 1917-67. 1967.

— Mao Tse-Tung Report of an investigation inot the Peasant Movement in Hunan. *Selected Works*, Vol. 1.

— S. Schram, The Political Thought of Mao Tse-Tung, 1963 (Pelican).

— —— Mao Tse-Tung. 1966. Pelican.

— C.P. Fitzgerald, The Birth of Communist China, Pelican 1964.

— F. Schurmann & O. Schell (eds.) China Readings. Vol. 1, 2 & 3. Pelican, 1967. (Vol. 1. pp. 33-74; 157-194. Vol. 2, pp. 21-135; 195-270; 306-326.

— P. Devillers, Mao, 1967.

— C. Johnson, Peasant Nationalism & Communist Power, 1963.

— C.R. Hensman, From Gandhi to Guevara. Allen Lane & The Penguin Press. 1969.

— F. Fanon, Black Skins, White Masks, 1968.

— —— A. Dying Colonialism, Pelican, 1970.

— —— Towards the African Revolution, Pelican, 1970.

— —— The Wretched of the Earth, Penguin, 1967.

— G.R. Groths, "Frantz Fanon and the African Revolution", *Journal of Mod. African Studies,* 6 (4), 1968. pp. 543-556.

— P. Worlsely, "The Revolutionary Theories of Fanon", *Monthly Geview,* Vol. 21, May 1969.

— R. Debray, Revolution in the Revolution. 1967.

— *Monthly Review,* Vol. 20, No. 3, July-August 1968. "Regis Debray and the Latin American Revolution".

— L. Huberman & P.M. Sweezy, Cuba; Anatomy of a Revolution, 1968.

— Che Guevara, Guerrilla Warfare, Pelican, 1969.

— J.A. Moreno, "Che Guevara on Guerrilla Warfare". CSSH, Vol. 12. No. 2, April 1970.

١٧ — دور الفلاحين فى التغير الثورى :

— E. Friedman, "Neither Mao, Nor Che", CSSH. Vol. 12, No. 2, April 1970.

— J. Petras & M. Zeitlin (eds.). Latin America : Reform or Revolution, 1968.

— Barrington-Moore, Jr. The Social Origins of Dictatorship and Democracy, 1967. (esp. Chap. 9 and Chapters on Russian & Chinese revolutions).

— E.R. Wolf, "On Peasant Rebellions", ISSJ, Vol. XXI, No. 2, 1969, pp. 286-293.

— H. Alavi, "Peasants and Revolutions" Socialist Register, 1965.

— C. Carr, "Peasants and the Russian Revolution".

— C. Johnson, Peasant Nationalism and Communist Power, 1963.

— A. Cabral, Revolution in Guinea, 1969.

— David Thorner, "The Peasantry as a Revolutionary Base" in *Inter. Ency. of Social Science*, Vol. 11. (1968).

— V.G. Kiernan, "The Peasant Revolution", *Socialist Register*, 1970.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها:

الكتاب الأول:

ميادين علم الاجتماع: اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٤.

الكتاب الثانى:

نظرية علم الاجتماع: تأليف نيقولا تيماشيف، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، دار المعارف، الطبعة الثامنة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث:

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى: تأليف الدكتور محمود عودة، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠.

الكتاب الرابع:

تمهيد فى علم الاجتماع: تأليف بوتومور، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس:

مجتمع المصنع. دراسة فى علم اجتماع التنظيم: تأليف الدكتور محمد على محمد، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٢.

الكتاب السادس:

الصفوة والمجتمع: تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨.

الكتاب السابع :

الطبقات فى المجتمع الحديث : تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٨٤.

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة فى علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى، الطبعة الثانية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب العاشر :

دراسات فى التنمية الاجتماعية : تأليف الدكاترة السيد الحسينى، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣.

الكتاب الثانى عشر :

دراسات فى التغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرين، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد السيد الحسينى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١

الكتاب الرابع عشر:

علم الاجتماع الريفي والحضري: للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٣

الكتاب الخامس عشر:

مقدمة فى علم الاجتماع: تأليف اليكس انكلز، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى، ومحمد على محمد، الطبعة السادسة، دار المعارف، ١٩٨٣.

الكتاب السادس عشر:

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعي: تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع عشر:

علم الفولكلور ـ الجزء الأول: تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الثامن عشر:

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم: تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب التاسع عشر:

مصادر دراسة الفولكلور العربى: اشراف الدكتور محمد الجوهرى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب العشرون:

الدراسة العملية للمعتقدات الشعبية: اشراف الدكتور محمد الجوهرى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والعشرون:

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تأليف الدكتور محمد الجوهرى، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨١.

الكتاب الثانى والعشرون:

علم الفولكلور. الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية) : تأليف الدكتور محمد الجوهرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والعشرون:

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى. دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية : تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب الرابع والعشرون:

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب الخامس والعشرون:

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة : تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب السادس والعشرون:

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب السابع والعشرون:

عادات الطعام فى الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثامن والعشرون:

الفلاحون والدولة: تأليف الدكتورة محمود عـودة، دار الثقـافة للـطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع والعشرون:

تاريخ علم الاجتماع. الجزء الأول: تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الثلاثون:

علم الاجتماع والمنهج العلمي: تاليف الدكتور محمد علـى محمـد، الـطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الحادى والثلاثون:

أصول علم الاجتماع السياسى: تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

الكتاب الثانى والثلاثون:

جماعات الغجر. مع إشارة لغجر مصر والبلاد العربية: تـأليف الـدكتور نبيـل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والثلاثون:

الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية: تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الرابع والثلاثون:

علم الاجتماع السياسى: المفاهيم والقضايا: تأليف الدكتور السـيد الحسـينى، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والثلاثون:

علم الاجتماع العسكرى. التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية: تـأليف الدكتور أحمد خضر، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب السادس والثلاثون:

الفكر الاجتماعي. نظرة تاريخية عالمية: تأليف هاينز موس ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتورة جهينة سلطان العيسى، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

الكتاب السابع والثلاثون:

التنمية والتخلف. دراسة تاريخية بنائية: تأليف الدكتور السيد الحسيني، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثامن والثلاثون:

المدينة. دراسة في علم الاجتماع الحضري: تأليف السيد الحسيني، الطبعة الأولى، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب التاسع والثلاثون:

النظرية الاجتماعية المعاصرة. دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الأربعون:

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، تأليف الدكتور احمد زايد، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى والأربعون:

البناء السياسى فى الريف المصرى: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الثانى والأربعون:

علم الاجتماع الامريكى: دارسة لأعمال تالكوت بارسونز، تأليف جى روشيه، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الثالث والأربعون:

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا، تأليف الدكتور على لية، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الرابع والأربعون:

علم الاجتماع والنقد الاجتماعى، تأليف بوتومور، ترجمة الدكاترة محمد الجـوهرى والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والأربعون:

الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث، تحرير الن مونتجوى، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

الكتاب السادس والأربعون:

علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ، تأليف الدكتور محمد على محمد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

الكتاب السابع والأربعون:

علم الاجتماع، تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى ومحمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولى، دار المعارف تحت. الطبع.

الكتاب الثامن والأربعون:

الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعى ثقافى، تأليف الدكتور حسن الخولى. الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٢.

الكتاب التاسع والأربعون:

المرأة المصرية بين البيت والعمل، تأليف الدكتور محمـد سـلامة آدم، الـطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٢.

الكتاب الخمسون:

النظرية الاجتماعية ف الفكر الاسلامى: تـأليف الـدكتورة زينـب رضـوان، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

الكتاب الحادى والخمسون:

نحو نظرية اجتماعية نقدية: تأليف الدكتور السيد الحسـينى، الـطبعة الأولـى، ١٩٨٢.

الكتاب الثانى والخمسون:

التغير الاجتماعى. اختيار وترجمة: الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى وعلـى ليلة، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

الكتاب الثالث والخمسون:

النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة: تأليف الدكتورة سامية الخشـاب، الـطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب الرابع والخمسون:

البناء الاجتماعى والثقافة فى مجتمع الغجر: دراسة أنثروبولوجية لتـأثير البنـاء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى تأليف الدكتور نبيل صبحى حنـا، الـطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والخمسون:

المجتمع والثقافة والشخصية. مدخل إلى علم الاجتماع: تأليف الدكاترة محمد على محمد، وغريب سيد أحمد، وعلى عبد الـرازق جلبـى، دار المعـرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب السادس والخمسون:

التصنيع فى الدول النامية: تأليف آلان مونتجوى، ترجمة وتقديم الحسينى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع والخمسون:

علم اجتماع الادارة. مفاهيم وقضايا: تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

الكتاب الثامن والخمسون:

دراسات فى علم الاجتماع الطبى: للدكاترة محمد على محمد، وعلى جلبى، وسناء الخولى، وسامية جابر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب التاسع والخمسون:

نقد علم الاجتماع الماركسى: دراسة فى النظرية الاجتماعية: تأليف بوتومور، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على جلبى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب الستون:

دراسات فى علم الاجتماع السياسى: تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والستون:

معجم علم الاجتماع: ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهرى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثانى والستون:

الشباب والمشاركة السياسية: تأليف الدكتور سعد إبراهيم جمعة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

[illegible]كتاب الثالث والستون:

[illegible]خل إلى [illegible]لم الاجتماع، تأليف الدكتور محمد الجوهرى، دار الثقافة للنشر ال[illegible] [illegible]، [illegible]القاهرة، [illegible]٩٨٣.

الكتاب الرابع والستون:

تنمية العالم الثالث. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية : للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد الجوهرى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣

رقم الإيداع		١٩٨٤ / ٣٧٨٨
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٠٩٢٣-٦	ISBN

٣/٨٤/٣٦
دار روتابرينت للطباعة ـ القاهرة